جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

تطور أحجام المدن الليبية وتوزعاتها المكانية
1950- 2000
"دراسة في جغرافية المدن"

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الجغرافيا

إعداد
مولود علي المقطوف بريبش

إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم صافيتا
أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا

مشرف مشارك
الدكتور عدنان عطية

دمشق 2006

الإهداء

إلى ينبوع الحنان الدافئ والنور الملائكي الهادي .... إلى من شق لي دعاءها أبواب السماء .

أمي الحنونة

إلى من غمرتني محبته وباركتني رعايته .... إلى المنارة الشامخة أبداً في سمائي .

أبي العزيز

إلى من ضحت لتفرش دربي بالورود.......إلى من هي ملجأ قلبي ورفيقة دربي وشريكة حياتي.

زوجتي الغالية

إلى قرة عيني وأمل حياتي .... إلى عصافير عششت في قلبي وأزهار نبتت في فؤادي.

أبنائي مها وأحمد

إلى سندي ومن يشد عضدي .... إلى من تحلو الحياة بوجودهم وتشرق الدنيا برضاهم .

أخوتي الأعزاء

إليهم جميعاً أهدي نتاج جهدي

الباحث

2006

شكر وتقدير

إن الوفاء والعرفان بالجميل يقتضي مني أن أسجّل خالص شكري وعظيم امتناني وتقديري بعد شكر الله عزّ وجلّ إلى كل من أسدى إليّ نصيحةً أو قدم لي عوناً أو سهل لي صعباً، لاسيما أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم صافيتا والدكتور عدنان عطية، المشرفين العلميين على جهودهما ومتابعتهما سير هذه الدراسة، وعلى ملاحظاتهما القيمة التي كان لها الأثر البالغ في ظهور هذا البحث في صورته النهائية، فقد تعلمت منهما الكثير الذي لا يمكن تسطيره في هذه العجالة، فلهما مني الدعاء بالأجر والمثوبة، وجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أسجّل شكري وعرفاني إلى جامعة دمشق العريقة التي احتضنتني وفسحت ليّ المجال لاستكمال دراستي في حرمها، فالشكر موصول إلى كل أساتذتها وموظفيها وإدارييها، وأخص منهم أساتذة قسم الجغرافيا كافة على دعمهم المعنوي، فلهم جميعاً أسمى آيات التقدير والاحترام.

كما أخص بالشكر كذلك الدكتور سالم بيدق عضو هيئة التدريس في قسم اللغة العربية بجامعة الزاوية في ليبيا الذي تولى بصدر رحب مراجعة النص لغوياً، وكذلك أشكر لجنة الحكم لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

.... وما التوفيق إلا من عند الله ....

الباحث

2006

الفهرس

الموضوع	الصفحة
فهرس الجداول	و
فهرس الخرائط	ط
فهرس الأشكال	ك
فهرس الملاحق	ل
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة وأهميتها	4
منهج الدراسة	5
حدود الدراسة	7
الدراسات السابقة	10
الفصل الأول: نشأة المدن الليبية و مقومات قيامها ودوافع نشأتها........	52-13
نشأة المدن الليبية	14
مقومات قيام المدن الليبية..	38
دوافع نشوء المدن الليبية..	48
الفصل الثانى: تطور أحجام المدن الليبية ومراتبها.	117-53
تعريف المدينة ومفهوم حجمها	54
تطور أعداد المدن الليبية ونمو أحجامها 1954 - 2000.	60
مراتب أحجام المدن الليبية وموقعها في المنظومة الحضرية:	84
- توزع الفئات الحجمية للمدن الليبية	84
- تحليل منظومة المدن الليبية.	92
الحجم الأمثل للمدينة الليبية.	110
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة فى نمو المدن الليبية وتطورها وتفاوتها أحجامها.	181-118
العامل الديموغرافي:	119
- الزيادة الطبيعية	119
- الهجرة:	122

الهجرة الخارجية...	123
الهجرة الداخلية	127
التصنيف المستحدث للمراكز الحضرية	138
تطور وظائف المدن وعامل التأثير المضاعف لأحجامها:	140
- طبيعة وظائف المدن الليبية وتطورها..	140
- عامل التأثير المضاعف لأحجام المدن..	158
التطور التنموي ودوره في توزان منظومة أحجام المدن الليبية	165
الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في توزع المدن الليبية ومواقعها...............	250-182
العوامل الطبيعية وأثرها في توزع المدن الليبية ومواقعها:	183
- مظاهر السطح.	183
- المناخ وعناصره.	197
- الموارد المائية..	203
- التربة.	218
العوامل البشرية - الاقتصادية وأثرها في توزع المدن الليبية ومواقعها:	222
- شبكات الطرق والمواصلات ودورها في توزع المدن الليبية.........................	222
- الموارد الاقتصادية وأثرها في توزع المدن الليبية	237
الفصل الخامس: تحليل واقع التوزع المكاني للمدن الليبية وآفاقها المستقبلية.......	320-251
مواقع المدن الليبية وأهميتها في نمو أحجامها...	252
أنماط توزع شبكات المدن الليبية وكثافاتها..	260
الآفاق المستقبلية للتوزع المكاني للمدن الليبية ونمو أحجامها:	283
- مستقبل التوزع المكاني للمدن الليبية..	283
- مستقبل نمو أحجام المدن الليبية وعلاقاته بإمكانات التنمية في أقاليم البلاد.......	301
النتائج والمقترحات...	321
المصادر والمراجع.	334
الملاحق	345

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور سكان مدينة طرابلس 1911- 1940	35
2	نمو السكان الحضر في ليبيا وتوزيعهم النسبي خلال الفترة 1911– 2000..........	61
3	تطور أحجام المدن الليبية خلال الفترة ما بين 1911–1954..............................	62
4	أحجام المدن الليبية 1964 ومعدلات نموها خلال الفترة ما بين 1954–1964.........	65
5	أحجام المدن الليبية 1973 ومعدلات نموها خلال الفترة ما بين 1964–1973.....	68
6	أحجام المدن الليبية 1984 ومعدلات نموها خلال الفترة ما بين 1973–1984.....	72
7	أحجام المدن الليبية 1995 ومعدلات نموها ما بين 1984-1995........................	76
8	أحجام المدن الليبية 2000	83
9	التوزعات الحجمية والنسبية لفئات أحجام المدن الليبية خلال الفترة 1954– 1995	85
10	العلاقة بين أحجام المدن الليبية وفقاً لنموذج جيفرسون..................................	96
11	تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ليبيا خلال الفترة 1960– 2003....	120
12	توزيع السكان العائدين من خارج البلاد بحسب مكان إقامتهم خلال عامي 1964 و1973.	124
13	توزيع السكان العائدين من خارج البلاد بحسب مكان إقامتهم في عامي 1984–1995......	125
14	أعداد السكان الأجانب المقيمين في ليبيا ونسبتهم إلى إجمالي سكان البلاد........	126
15	تطور أعداد سكان المدن الليبية خلال الفترة 1984–1995 مقارنة بتقديرات أعدادهم وفق معدلات النمو العام للسكان خلال الفترة نفسها............................	136
16	التوسع المكاني لبعض المدن الليبية خلال الفترة 1966–2000.........................	139
17	بداية مستوى التخصص الوظيفي للأنشطة الاقتصادية الحضرية في ليبيا خلال الأعوام 1964، 1980،2001..	142
18	تصنيف وظائف المدن الليبية في عام 1964 وفق طريقة نلسون..........................	144
19	معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية في المدن الليبية 1964.....................	147
20	تصنيف المدن الليبية بحسب وظائفها عام 1980 وفق طريقة نيلسون.................	149
21	تصنيف وظائف المدن الليبية 1980 بحسب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية.....	151
22	تصنيف المدن الليبية بحسب وظائفها عام 2001 وفق طريقة نيلسون...............	153
23	تصنيف وظائف المدن الليبية 2001 بحسب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية.....	155
24	العلاقة بين أحجام المدن الليبية وأنماط وظائفها في عام 2001.........................	157

25	متوسط التزايد السنوي لسكان المدن الليبية وفقاً لأحجامها السكانية خلال الفـترة 1954–2000...	161
26	توزع الإيرادات المحلية ونسبتها من نفقات التنمية للعام 2001 في أقاليم البلاد...	163
27	التوزع الإقليمي لنفقات التنمية 1973–1975 مقارنة بعدد السكان في أقاليم البلاد..........	172
28	مقارنة بين أعداد السكان ونفقات ميزانيات خطط التحـول التنمـوي خـلال الفـترة 1981–1990...	175
29	توزع الميزانية المالية بين الأقاليم الإدارية في ليبيا مقارنة بعدد السكان لعام2001........	177
30	توزع الإنفاق الاستثماري والتسييري على المناطق الإدارية عام 2001.................	179
31	النسب المئوية لسكان مدينتي طرابلس وبنغازي..	180
32	مقدار الزيادة الكلية لسكان المدن في ليبيا ونصيب مدينتي طرابلس وبنغازي فيها	181
33	المتوسطات السنوية لـدرجات الحـرارة ومعـدلات الأمطـار في المـدن الليبيـة بحسب أقاليمها المناخية.	199
34	تطور معدل استهلاك المياه في سهل الجفارة..	209
35	موازنة الأحواض المائية في ليبيا عام 1993..	210
36	إمكانات الموارد المائية في الجماهيرية عام 1999...	216
37	الاحتياجات المائية في الجماهيرية عام 1999..	216
38	التوسع الحضري على حسـاب الأراضـي الزراعيـة بحسـب قـدرتها الإنتاجيـة في المناطق التي يزيد معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 مم 1966– 2025............	221
39	تطور شبكات الطرق في ليبيا خلال الفترة 1970–2000....................................	229
40	المصفوفة الكيلومترية للمسافات الفاصلة بين المدن الليبية الرئيسة........................	234
41	توزعات السكان في مدن الموانئ الليبية عام 2000..	236
42	الاستثمارات المنفذة حسب القطاعات خلال الفترة 1970–2000........................	238
43	استخدامات الأراضي في ليبيا عام 1993..	240
44	توزع مساحات الأراضي الزراعية في ليبيا...	241
45	التوطن الصناعي في ليبيا لعام 1956..	246
46	التوزع الجغرافي للعمالة الصناعية وتباين نسبة نموها في الفترة 1970، 1980، 2001	248
47	تصنيف مواقع المدن الليبية..	257
48	قياس التوزع الفعلي والمتوقع للمدن الليبية وفقاً لمؤشر مربع كاي.................	262

49	توزع المدن الليبية وفق مؤشر الجار الأقرب في أقاليم ليبيا.............................	265
50	التوزع المتجمع الصاعد للنسب المئوية للمساحات وأعداد المدن في المناطق الإدارية في ليبيا	268
51	المركز الوسيط لتوزعات المدن الليبية..	270
52	تباين تباعد المدن في أقاليم ليبيا عام 2000...	274
53	تباين التباعد بين المدن الليبية وكثافتها حسب التقسيم الإداري للبلاد..................	276
54	التباعد بين المدن في أقاليم ليبيا حسب الفئات الحجمية عام 2000..................	278
55	فئات تباعد المراكز المدينية عن المدن الرئيسة في أقاليم ليبيا...........................	282
56	توزع السكان على الأقاليم التخطيطية في ليبيا...	303
57	تقديرات أعداد سكان المدن الليبية عام 2020...	304
58	تصنيف المدن الليبية على أساس الحجم السكاني لعام 2020............................	305
59	التوزعات الحجمية والنسبية لفئات أحجام المدن في أقاليم ليبيا المقدرة لعام 2020......	307
60	التسلسل الهرمي لوظائف المدن الليبية عام 2020..	309

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	موقع منطقة الدراسة	9
2	المدن الليبية في العهدين الفينيقي والإغريقي.......................	19
3	المدن الليبية في العهد الروماني.	25
4	المدن الليبية كما صورها محمد الإدريسي عام 1154م في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الأفاق.	32
5	أحجام المدن الليبية 1954..	63
6	أحجام المدن الليبية 1964.	66
7	أحجام المدن الليبية 1973.	69
8	أحجام المدن الليبية 1984.	73
9	أحجام المدن الليبية 1995.	78
10	توزع المدن الليبية وارتباطها بالمظاهر التضاريسية في ليبيا..............	185
11	توزع المدن الليبية في إقليمي سهل الجفارة والجبل الغربي.................	187
12	توزع المدن الليبية في إقليمي سهل بنغازي والجبل الأخضر..................	187
13	توزع المدن ومراكز العمران في حوض فزان..	196
14	توزعات المدن الليبية وفقاً للأقاليم المناخية في ليبيا........................	198
15	توزع المدن الليبية في إقليم المناخ المتوسطي......................................	201
16	الأحواض المائية الرئيسة في ليبيا..	208
17	مراحل مشروع النهر الصناعي.	217
18	توزع المدن الليبية وعلاقاتها بالقدرة الإنتاجية للتربة في ليبيا.	220
19	شبكة الطرق في ليبيا أثناء العهد الروماني.	226
20	شبكة الطرق البرية في ليبيا عام 1925.	228
21	شبكة الطرق البرية في ليبيا عامي 1960،1950..	228
22	شبكة الطرق البرية المعبدة في ليبيا عام 1974...	230
23	شبكة الطرق البرية في ليبيا وتوزع المدن الرئيسة في عام 2000.............	231
24	توزع مدن الموانئ والمطارات في ليبيا	236
25	توزع الخامات المعدنية وموارد الطاقة في ليبيا..	239
26	المناطق الزراعية في ليبيا.	243

27	تصنيف مواقع المدن الليبية.	259
28	نمط التوزع المكاني للمدن الليبية باستخدام أسلوب مربع كاي	263
29	نمط التوزع المكاني للمدن الليبية باستخدام مؤشر صلة الجوار................	266
30	المركز الوسيط للتوزعات المكانية للمدن الليبية..	271
31	نطاقات توزع المدن في أقاليم ليبيا..	272
32	متوسط تباعد المدن الليبية في أقاليم البلاد الرئيسة..................................	275
33	التباعد بين المدن الليبية حسب الأقاليم الإدارية في ليبيا..........................	277
34	كثافة المدن حسب الأقاليم الإدارية في ليبيا..	279
35	تباعد المراكز المدينية عن المدن الرئيسة في أقاليم ليبيا..........................	281
36	النماذج المقترحة للتوزع المستقبلي للمدن الليبية.	287
37	مناطق الإمكانات التنموية الطبيعية في ليبيا...	290
38	محاور التنمية المكانية في ليبيا خلال الفترة 2000-2020	295
39	التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم طرابلس ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020..	310
40	التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم بنغازي ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020	313
41	التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم الخليج ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020.	316
42	التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم فزان ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020.	318

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التسلسل الهرمي للمدن الليبية 1995	91
2	أنماط توزيعات أحجام المدن ورتبها تبعاً لقاعدة المرتبة والحجم	100
3	توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1954 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيف)	103
4	توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1964 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيف)	104
5	توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1973 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيف)	105
6	توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1984 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيف)	107
7	توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1995 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيف)	108
8	العلاقة بين نمو سكان المدينة ووفورات نموها	114
9	تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ليبيا خلال الفترة 1960-2003	121
10	حركة الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1964	129
11	حركة الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1973	130
12	الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين بلديات الجماهيرية عام 1984	132
13	الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين بلديات الجماهيرية خلال الفترة 1984-1995	134
14	نموذج آلان بريد لتفسير نمو المدن بحسب مبدأ النمو التراكمي	159
15	مراحل تطور التنمية المكانية وفقاً لنموذج فريدمان	168
16	نموذج تاف لتطور شبكات النقل ومواقع المراكز العمرانية	225
17	منحنى لورنز لقياس التركز المديني في المناطق الإدارية في ليبيا	268
18	المنحنى المتجمع الصاعد للتباعد بين المدن الليبية	282
19	توازن العمران الحضري في إقليمي طرابلس وفزان وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق النمو لعام 2020	311
20	توازن العمران الحضري في إقليمي بنغازي والخليج وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق النمو لعام 2020	312
21	توازن العمران الحضري في إقليم الخليج وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق النمو لعام 2020	315
22	توازن العمران الحضري في إقليم فزان وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق النمو لعام 2020	317

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم عام 1954....	346
2	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم عام 1964...	346
3	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم عام 1973.....	347
4	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم عام 1984.....	348
5	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم عام 1995 ..	350
6	حركة الهجرة الوافدة والخارجة وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1964..	352
7	حركة الهجرة الوافدة والخارجة وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1973..	353
8	الهجرة الداخلية بين بلديات الجماهيرية بحسب نتائج تعداد السكان 1984........	354
9	الهجرة الداخلية بين بلديات الجماهيرية خلال الفترة 1984-1995..................	355
10	النسب المئوية لتوزع القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الحضري عام 1964.......	356
11	النسب المئوية لتوزع القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الحضري لعام 1980..	357
12	معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية في المدن الليبية عام 1980............	358
13	النسب المئوية لتوزع القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الحضري عام 2001..	360
14	معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية في المدن الليبية عام 2001............	361
15	توزع المصانع التابعة للقطاع العام على المدن الليبية....................................	363
16	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم طرابلس طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020...	365
17	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم بنغازي طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020...	367
18	مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم الخليج طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020...	369

المقدمة

أصبح نمو المدن وزيادة انتشارها المكاني من أبرز الظاهرات الإنسانية في العصر الحديث، حيث تزايدت نسبة سكان المدن في العالم إلى نصف إجمالي السكان، بل ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 75٪ في الكثير من دول العالم، بشكل يوحي بأن سكان الكثير منها ستضمهم شبكة حضرية تنتشر مدنها على رقعة تلك الدول، وما صاحب ذلك من تغيرات مهمة في توزع السكان داخل الدول، نتيجة تباين معدلات نمو وتطور أحجام المدن وتغير في أنماط توزعاتها المكانية، وهو ما حدا بكثير من الجغرافيين إلى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها ومحاولة الإسهام في وضع خطط عمرانية تراعي إعادة توزيع السكان في ضوء توزيع المراكز العمرانية واتجاهات النمو في أقاليم البلاد، وتقييم مسيرة سياسة الدول للتخفيف من الهيمنة الحضرية للمدن الرئيسة والتقليل من حدة التفاوت بين المراكز الحضرية والحد من المشاكل والآثار الناجمة عن مثل تلك الهيمنة.

تتسع موضوعات البحث في الجغرافيا الحضرية، ويمكن حصرها في اتجاهين: أحدهما دراسة المدينة كوسط جغرافي مستقل، تناقش فيه المدينة من حيث نشأتها وتحليل مكوناتها وتطور شكلها ومورفولوجيتها وكثافة استخدامات الأراضي فيها، وتركيب وظائفها، ودراسة خصائص وتوزيع الفعاليات والأنشطة فيها والمشاكل التي تواجهها. أما الاتجاه الآخر فيركز على دراسة العلاقات القائمة بين المدن في أبعادٍ ثلاثة، وهي: الحجم والتباعد (الكثافة) وعلاقاتها الوظيفية. ومن هنا فقد مثلت دراسة العلاقة بين تدرج أحجام المدن وتوزعاتها المكانية ميداناً خصباً للجغرافيين المهتمين بدراسة المدن من خلال تحليل الكيفية التي تتوزع بها المدن مكانياً وعلاقتها بأحجام هذه المدن. وبخاصة إذا أدركنا بأن أهمية المدينة تتحدد بعدة متغيرات منها حجم هذه المدينة، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف نشأتها وطبيعة البيئة المجاورة، ومدى توزع المراكز العمرانية وتباعدها في رقعة الإقليم. ويقصد بحجم المدينة هنا أعداد سكانها وليس حجم الوظائف التي تؤديها، فالحجم السكاني للمدينة يعكس قيمتها على المستويين المحلي والإقليمي، فهو يعدّ أحد المؤشرات على أهمية المدينة في إقليمها ووزنها في الشبكة الحضرية في الدولة، ومدى علاقاتها بالمدن الأخرى.

ومن ثم تتطلب مثل هذه الدراسة ضرورة البحث في التوزعات المكانية للمدن من حيث مواقعها وأحجامها وانتشارها وتوزعاتها والأنماط التي تتخذها توزعات المدن على سطح الأرض وتحليل العوامل والقوى التي أثرت في ظهور هذه الأنماط وتطورها والتغيرات التي حدثت عليها، وما يرتبط بذلك من تصنيف للمدن تبعاً لمواضعها ومواقعها وأنشطتها ووظائفها، ومدى الانتظام الحاصل في التوزع الجغرافي للمدن وتدرجاتها الحجمية.

مشكلة الدراسة.

من الظواهر البارزة التي عرفتها ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ظاهرة التحضر وتنامي نسبة سكان المدن، وازدياد أعدادها وتعاظم أحجامها، التي جاءت نتيجة للهجرة من الأرياف والبوادي إلى المدن من جهة، ومن المدن الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية الرئيسة من جهة ثانية. وقد رافقت هذه الظاهرة تغيرات واسعة في صورة التوزع السكاني في ليبيا خلال العقود الأخيرة نتيجة جملة من العوامل والمتغيرات الجوهرية التي برزت بشكل سريع، أدت إلى تغير مستمر في ملامح هذه الصورة بأشكال مختلفة، فالتوزع السكاني في ليبيا كان يميل إلى الثبات في إطار من التوازن في توزع السكان بين المناطق الريفية والحضرية، إلا أن هذا التوازن تعرض للخلل نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة الليبية مع مطلع الستينيات من القرن العشرين المرتبطة باكتشاف النفط.

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التحضر في ليبيا وأثرها على تطور أحجام المدن الليبية وعلى الكيفية التي تبدّلت بها صورة التوزع المكاني للسكان نتيجة الاهتمام بالعاصمة والمدن الرئيسة التي أصبحت مراكزَ جذبٍ لسكان المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وخاصة مع تركز المنشآت الصناعية والمؤسسات التجارية والمرافق الخدمية التي أسهمت بدورها في تسارع عملية الاستقطاب وخلق فوارق صارخة بين مدينتي طرابلس وبنغازي من ناحية، وبقية المراكز الحضرية والريفية في أجزاء القطر من ناحية أخرى. ولهذا تطلب الأمر تحليل السياسة التنموية التي تبنتها الدولة، من خلال التوجهات والمبادئ والأهداف العامة التي تعكس فلسفة الدولة ورؤيتها لمنظومتها الحضرية حاضراً ومستقبلاً، ومتابعة التغيرات التي حدثت في النظام الحضري الليبي من خلال دراسة العلاقة بين عملية التحضر والتنمية المكانية، تبعاً لنتائج التعدادات السكانية الشاملة والخطط التنموية والمخططات الحضرية، لاسيما في الفترة التي بدأت تظهر فيها إشارات صريحة لمبدأ التوازن الإقليمي منذ الخطة التنموية 1973-1975، وإزاء ذلك عملت الجهات المسؤولة في الدولة على إتباع أسلوب تخطيطي للتقليل من معدلات النمو السكّاني للمدن الكبرى مقارنة ببقية المدن الأخرى، والتخفيف من حدة المشكلات المصاحبة للتركز السكّاني فيها. وما نتج عنه من تطور لأحجام المدن وتزايد أعدادها، الذي يبدو في تغير صورة التراتب الحجمي لتلك المدن، ومدى الانتظام في توزع أحجامها.

كما اهتمت هذه الدراسة بتحليل مواقع المدن الليبية وتوزعاتها المكانية من حيث التباعد والتكاثف مع إبراز دور العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية في تحديد تلك المواقع وتباين مميزاتها وإمكاناتها، وما نجم عنه من استقطاب للأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية إليها، والدور الذي لعبته في نشوء المدن الليبية وتطورها وتفاوت أحجامها. والتأكيد على أهمية العلاقات القائمة بين تلك العوامل والنواحي العمرانية، وبخاصة أن الطبيعة الصحراوية لليبيا قد لعبت دورها

في اختلال التوازن الحضري بين شمال البلاد وجنوبها، وحصر العمران والاستقرار البشـري في منطقـة الشريط الساحلي وفي بعض الواحات في أجزاء متفرقة من البلاد.

وعليه فقد اشتملت الدراسة على مناقشة ثلاثة أفكار رئيسـة تشـكل محـور هـذا البحـث، وهـي تطور ونمو أحجام المدن الليبية من جهة، وتحليل التوزع الحجمي لتلك المـدن ودلالاتهـا بالنسـبة للتنمية المكانية من جهة ثانية، وتباين توزعات المدن وتباعدها وكثافتهـا ودور العوامـل الجغرافيـة في بروز ذلك التباين من جهة ثالثة.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الموضوع لتقيـيم مسـيرة التمـدن في سـبيل رسـم رؤيـة وطنيـة عـن عمران المستقبل والتنبؤ بالآفاق المستقبلية لنمو المدن الليبية، وزيادة أعـدادها ونمـو أحجامهـا مـن خلال معرفة وتحديد العوامل المساعدة على ذلك النمو والتطور، ورصد التغيرات التي حدثت علـى تلك المدن، ذلك لأن عمران الحاضر هو نتاج لقرارات وبرامج التنمية في الماضي، وهـو في الوقـت ذاته مؤشر على عمران المستقبل.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث على هيئة أسئلة مثارة تسعى الدراسـة للإجابـة عليها، وهي:

س1- ما العوامل التي لعبت دورها في نشأة المدن الليبية وتطورها خلال مراحلها التاريخية؟

س2- ما اتجاهات النمو الحضري في ليبيا؟ وما مراحل تطور أحجام المدن الليبية، ونمو أعدادها؟

س3- ما خصائص الشبكة الحضرية الليبيـة، ومـا هـي اتجاهـات نموهـا؟ وهـل تتجسـد فيهـا أبعـاد التسلسل الحضري؟ هل هي أبعاد مثالية كما أوردتهـا النظريـات المتخصصـة أم أنهـا منحرفـة عنها؟ وما مدى هذا الانحراف؟ وهل يمكن معالجته؟

س4- ما العلاقة بين عملية التحضر في ليبيا من جهة والتنمية وأبعادها المكانية من جهة ثانيـة؟ ومـا طبيعة العلاقة بين أحجام المدن الليبية والوظائف التي تمارسها؟

س5- ما دور العوامل الجغرافية الطبيعية والبشـرية والاقتصـادية الـتي أثّـرت في التوزعـات المكانيـة للمدن الليبية؟

س6- ما الواقع التوزيعي للمدن الليبية؟ وهل تحقق التوازن في ذلك التوزع؟ وما هي الصورة المطلوبة مستقبلاً؟

أهداف الدراسة وأهميتها.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

1- البحث في نشأة المدن الليبية، ومتابعة تطورها وتحديد مقومات قيامها ودوافع نشأتها.
2- دراسة تطور أحجام المدن الليبية خلال الفترة 1950- 2000، وطبيعة توزع تلك الأحجام وتصنيفها إلى فئات حجمية، ومتابعة التغيرات التي حدثت في النظام الحضري الليبي.
3- تحليل واقع منظومة المدن الليبية والبحث في العلاقة التي تفسر تدرج أحجام ومراتب المدن وأعدادها، وعمّا إذا كانت تميل إلى الانتظام والتوازن، أم إلى التركز والهيمنة.
4- الوقوف على الضوابط المحددة لأحجام المدن الليبية ودورها في إظهار الفروق في تلك الأحجام.
5- التأكيد على أهمية دراسة تباين توزعات المدن الليبية حجمياً، ودلالاتها بالنسبة للتنمية المكانية، وتحديد الحجم الأمثل لتلك المدن.
6- تحديد العوامل الجغرافية المؤثرة في اختلاف صورة التوزع المكاني للمراكز العمرانية ومواقعها في ليبيا.
7- كشف اللثام عن طبيعة التوزع الجغرافي للمراكز الحضرية في ليبيا، وتوجه العمران فيها، والتغيرات التي حدثت عليه، ومدى علاقة ذلك بسياسة الدولة لتوسيع قاعدة النمو الحضري وخلق مراكز حضرية جديدة في شبكة المدن الليبية للتخفيف من هيمنة المدن الرئيسة.
8- تحليل العلاقة بين أحجام المدن الليبية وتباعدها وكثافتها وأنماط توزعاتها المكانية.
9- استقراء مستقبل التوزع المكاني للمدن الليبية وتطور أحجامها.

وتكّمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وما سيتمخض عنها من نتائج، إذ يمكن لمثل تلك النتائج أن تسهم بدرجة أو بأخرى في عمليات التخطيط الحضري ووضع تصور لحلول بعض القضايا الخاصة بمشاكل العمران في الدولة، أو على الأقل يمكن أن تكون مؤشرات مهمة يستفيد منها أولئك القائمون على أمر التخطيط والتنمية فيها، وأن تسهم في اتخاذ القرار التنموي السليم المبني على أسس ودراسات علمية موضوعية، انطلاقاً من أن دراسة أحجام المدن خاصة، والمراكز العمرانية عموماً وتباعدها تشكل رافداً مهماً من روافد العمليات التخطيطية، وما تشكله من أهمية للتعرف على الأنماط التوزيعية لتلك المراكز وتحديد النسق العمراني المستهدف عند عمل أية خطة تنموية مقبلة، بالإضافة إلى معرفة مدى الانتظام التراتبي الحجمي والمكاني لهذه المراكز، فمن خلال قياس معدل النمو الحجمي للمراكز الحضرية يتيسر تحديد معوقات التنمية التي يمكن أن تكون قد أثرت على حالات النمو الحجمي، كما يمكن معرفة عوامل النمو السريع للمراكز الحضرية الأخرى. وفي ضوء هذه التصورات يمكن وضع سياسات وأهداف لضبط وتوجيه عملية النمو والتوسع الحضري في البلاد، وبخاصة أن دائرة اهتمام هذا البحث تتسع زمنياً لتشمل النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000، من خلال

معرفة التغيرات الحديثة التي شهدتها شبكة المدن الليبية في الحجم والتوزع المكاني وتحديد العوامل التي أسهمت في تلك التغيرات.

كما يزيد من دعم البحث ويمنحه أهمية مضاعفة عدم اقتصاره على تتبع ملامح الظاهرة الحضرية في ليبيا خلال فترة الدراسة المنتهية عام 2000 وبيان نمط النظام الحضري الحالي، بل أنه يستقرئ مستقبله في عام 2020، ويقترح توزعاً حجمياً ومكانياً لما يجب أن تكون عليه المدن الليبية في المستقبل كي تصل المنطقة إلى حالة من التوازن أو النضج الحضري الذي يتطلب ضرورة توفير الظروف المناسبة لاستقطاب النمو السكاني باتجاه المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة بما ينسجم مع توجهات وأهداف التنمية المكانية في البلاد المتعلقة بإعادة النظر في التوزع السكاني والعمراني، ومدى ارتباطه بتوزيع الخدمات والوظائف الحضرية.

منهج الدراسة:

تعتمد دراسة الشبكة الحضرية للمدن الليبية من حيث نموها وأحجامها وتباعدها وتوزعاتها المكانية على عددٍ من المناهج للوصول إلى أهداف الدراسة، منها الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الوصف والتشخيص القائم على إظهار خصائص مواقع المدن وتوزعاتها وعلاقتها بنشأتها ونمو أحجامها. إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي عند دراسة نشأة المدن الليبية والتطور في أحجامها ونمو وظائفها والتغيرات في أنماط وأشكال توزعاتها، إذ أن هذا المنهج يعدّ مهماً في دراسة المدينة كظاهرة جغرافية لا يمكن دراستها وتحليل نموها وتطور حجمها وتوزعها الجغرافي دون إلمام وتبصر بتطورها التاريخي، كما أن مثل هذه الدراسة التاريخية تفيد في إمكانية التنبؤ بمستقبل التمدن ونمو المدن على المدى المنظور.

كما يعتمد البحث على منهج التحليل المقارن للعلاقات التي تفسر التباين في مواقع المدن ودرجات نموها وتطورها، وإجراء المقارنات بين المدن للوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف بينها وتحديد العوامل المؤثرة في نشأتها وتطورها والضوابط التي حددت مواقعها، وذلك لأهمية الموقع في تفسير نشوء وتطور المدن.

كما تستعين الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها بالأسلوب الإحصائي أو التحليل الكمي في تحليل العلاقات التي تفسر أحجام المدن، من خلال استخدام بعض النماذج الإحصائية مثل معادلة النمو السكاني والإسقاط السكاني لحساب معدلات نمو أحجام المدن، ومعادلة نسبة أو درجة التمدن، واستخدام مؤشر السيادة لتحديد العلاقة بين المدينة الرئيسة وبقية المدن في المنظومة الحضرية، وقياس العلاقة بين مراتب المدن وأحجامها اعتماداً على قاعدة "زيبف"، وحساب الانحراف بين الأحجام النظرية للمدن وأحجامها الفعلية وعلاقتها بمراتبها، وقياس متوسطات أحجام المدن وحساب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية في المدن الليبية، واستخدام الانحراف

المعياري لقياس وظائف تلك المدن اعتماداً على مقياس نيلسون لتصنيف وظائف المدن. إضافة إلى استخدام معامل ارتباط الرتب المعروف بمعامل سبيرمان لقياس العلاقة بين أحجام المدن الليبية ووظائفها، علاوة على استخدام مقاييس الكثافة السكانية كمعيار للمقارنة المكانية للتركز السكاني بين أقاليم البلاد. كما سيتم استخدام مؤشر شمبل لقياس سهولة الاتصال بين المدن الليبية.

كما اعتمد البحث على استخدام عددٍ من المقاييس الكمية لقياس أنماط التوزعات المكانية للمدن الليبية وانتشارها للحكم على درجة التركز أو الانتشار في توزع المدن، مثل مقياس مربع كاي، ومؤشر صلة الجوار، والمركز الوسيط، ومنحنى لورنز، ومعادلة روبنسون لقياس تباعد المدن، حساب متوسط المسافات المتساوية بين المدن الليبية، علاوة على استخدام مقاييس التشتت مثل مقياس كثافة المدن.

كما سيتم الاستعانة بالتمثيل الكارتوجرافي والأشكال والرسوم البيانية في تحليل البيانات وإجراء المقارنات مثل خرائط التوزعات والكثافات وتمثيل التوزعات الحجمية للمدن بالمنحنيات البيانية لقياس أحجام المدن ومراتبها ونموها وتطور أعدادها، حيث تضمن البحث 42 خارطة، و22 شكلاً بيانياً ورسماً توضيحياً. إضافة إلى أنه تضمن 60 جدولاً إحصائياً يبين توزع ظاهرات مختلفة اقتضاها موضوع البحث، الذي ذيّل بنحو 19 ملحقاً لخدمة مضمون الدراسة.

ويعتمد البحث للإجابة على الأسئلة المطروحة سلفاً على الإحصاءات السكانية، ونتائج عمليات المسح الحضري التي قامت بها الجهات المسؤولة في الدولة والمخططات الحضرية للمدن الليبية والخطط التنموية، ونتائج حصر القوى العاملة من جهة، وتجميع جلّ البيانات التي تخدم مضمون البحث من مصادرها المختلفة سواءٌ في التقارير أو الكتب أو البحوث أو الخرائط، مع محاولة تركيز اهتمام الدراسة على المنظور الجغرافي الناظم لعمليات نشوء المدن وتطور أعدادها وحجومها زمنياً ومكانياً، وبالتالي إمكانية التنبؤ بمستقبلها وآفاق تطورها في المدى المنظور.

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، تسبقها مقدمة البحث التي تضمنت الإطار النظري للدراسة. ويتناول الفصل الأول نشأة المدن الليبية ومقوماتها ودوافع نشأتها، أما الفصل الثاني فيتناول بالنقاش والتحليل تطور أحجام المدن الليبية، بدأ بتعريف المدينة وتحديد مفهوم حجمها، واستعراض لتطور أعداد المدن الليبية ونمو أحجامها خلال الفترة 1954- 2000، التي قسمت إلى خمس مراحل، كما تم خلال هذا الفصل دراسة توزع الفئات الحجمية للمدن الليبية وتحليل منظومتها، واقتراح الأحجام المثلى لتلك المدن. بينما يبحث الفصل الثالث في العوامل المؤثرة في نمو المدن الليبية وتطورها، تضمنت أربعة عوامل رئيسة هي: العامل الديموغرافي،

والتصنيف المستحدث للمراكز الحضرية، وتطور وظائف المدن والتأثير المضاعف لأحجامها، وعامل التطور الاقتصادي. في حين يبرز الفصل الرابع العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية المؤثرة في التوزع المكاني للمدن الليبية وتباين مواضعها ومواقعها. أما الفصل الخامس والأخير فقد خصص لتحليل واقع التوزع المكاني للمدن الليبية وآفاقها المستقبلية، اشتمل على تصنيف مواقع تلك المدن، وتحليل لأنماط توزعها وكثافاتها، والآفاق المستقبلية لتوزع المدن الليبية ونمو أحجامها. وختاماً تم استعراض نتائج الدراسة ومقترحاتها وسرد لأهم المصادر والمراجع التي اعتمد البحث عليها.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية.

تقع منطقة الدراسة التي تمثلها الوحدة السياسية الليبية في الشمال الأفريقي بين خطي طول 9ْ - 25ْ شرقاً وخطي عرض 45َ 18ْ – 33ْ شمالاً، وتطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسافة تصل إلى 1900 كم، تمتد من رأس اجدير عند الحدود الليبية التونسية غرباً إلى بئر الرملة عند الحدود الليبية المصرية شرقاً. ويحد منطقة الدراسة أربع دول عربية أفريقية وهي: تونس والجزائر غرباً ومصر والسودان شرقاً، إضافة إلى دولتين أفريقيتين هما تشاد والنيجر عند حدودها الجنوبية. تبلغ مساحة منطقة الدراسة 1675 ألف كم^2، تمثل نحو 11.7٪ من مساحة الوطن العربي – خارطة (1) – غير أن أكثر من 90٪ من هذه المساحة عبارة عن مناطق صحراوية جافة وشبه جافة، حيث لعبت الظروف البيئية دورها في حصر النطاق المعمور من ليبيا في منطقة الشريط الساحلي، إذ يعيش نحو 90٪ من مجموع سكان البلاد في مساحة لا تزيد عن 10٪ من مساحتها الكلية.

إن الأسباب الكامنة وراء اختيار ليبيا كنموذج لدراسة التنمية الحضرية ونمو شبكة المدن وانتشارها تتمثل في عدة اعتبارات، منها:

1- لم تحظ الشبكة الحضرية على مستوى القطر أو على مستوى أقاليمه بدراسة جغرافية متخصصة تعالج موضوع نمو تلك الشبكة وتوزعاتها المكانية ونظام تراتبها بالعنوان نفسه وبالأهمية ذاتها.
2- التطور الاقتصادي السريع الذي شهدته ليبيا والمرتبط بإنتاج النفط، وما ترتب عليه من حركة تمدن واسعة وسريعة وفي فترة وجيزة لا تتعدى خمسين عاماً، تحوّل معها نحو 88٪ من سكان البلاد إلى سكان مدنيون في عام 2000، بينما كانت تلك النسبة لا تزيد عن 25٪ في عام 1954.
3- التنوع الجغرافي نتيجة كبر مساحة البلاد يجعلها تقع ضمن عدة أقاليم طبيعية واقتصادية، ووجود تباينات مكانية مما يتيح مجالاً رحباً للدراسة والتحليل والمقارنة بين أقاليم البلاد في التوزعات المكانية للمدن وتباين معدلات نموها.

4- إن كبر مساحة البلاد التي تزيد عن 1.6 مليون كم^2 جعلها تأتي رابع الدول العربية مساحةً، إلا أنها تأتي في مرتبة متأخرة في أعداد سكانها، مما يجعل أي تحرك للسكان له آثاره البارزة على تباين أحجام المراكز العمرانية وتوزعاتها المكانية.

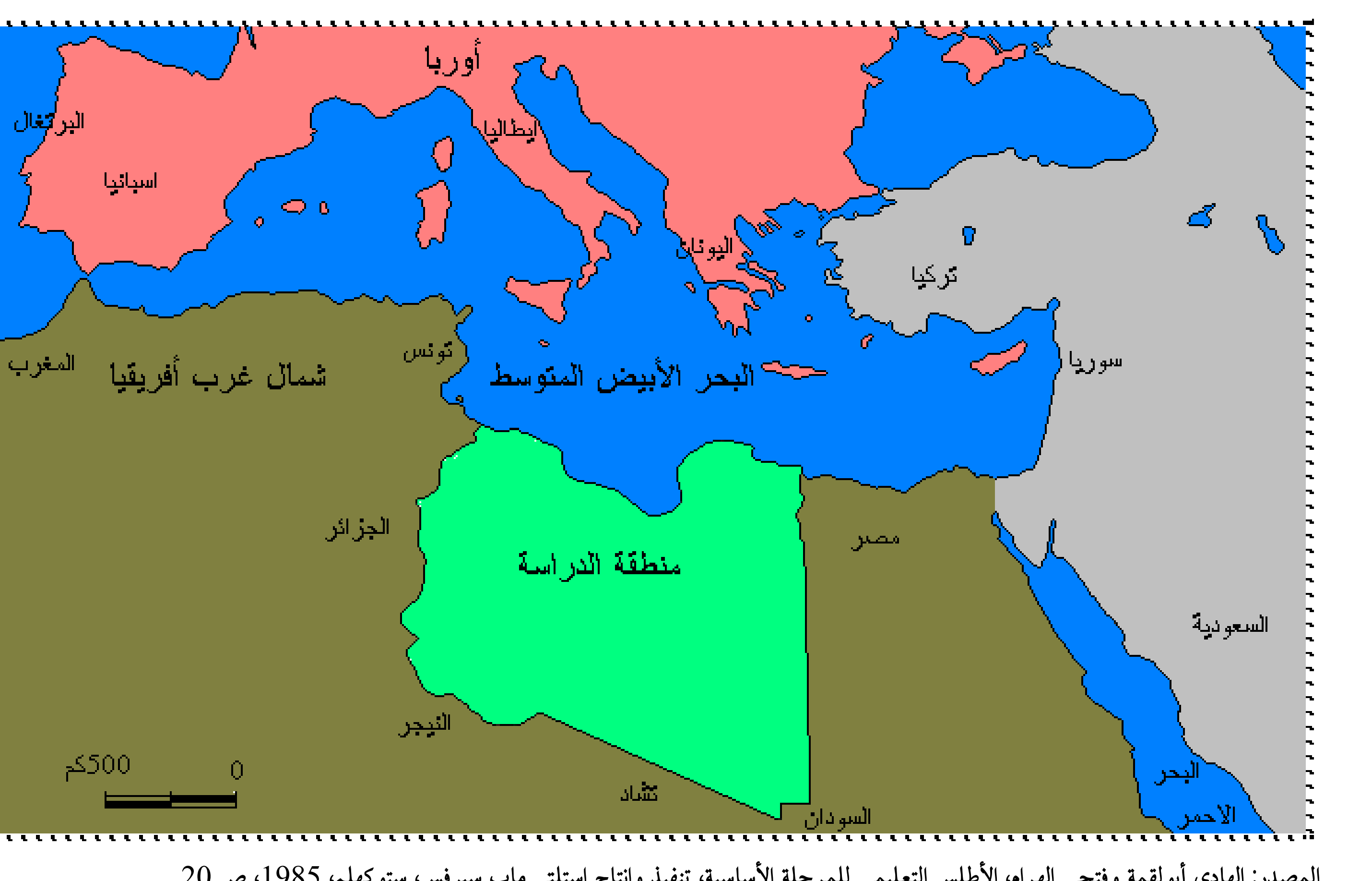
5- الدافع الشخصي النابع من انتماء الباحث إلى هذا القطر العربي ومعايشته لظاهرة التحضر في البلاد والنمو السريع لمدنها، مما شجعه على عقد العزم على مزيد من الدراسات التي تتناول الطفرة الحضرية والعمرانية التي تشهدها الدولة.

ثانياً: الحدود الزمنية.

حُدد الإطار الزمني للدراسة بفترة النصف الثاني من القرن العشرين (1950-2000) وذلك لسببين: أولهما ارتباط هذا الإطار الزمني بفترة إجراء التعدادات السكانية في ليبيا التي تمثل المصدر الرئيس للبيانات عن تطور الأحجام السكانية للمدن الليبية، فقبل ذلك لم يتوافر أي تعداد شامل بالمعني المعروف، حيث كانت أعداد السكان تقدر بطريقة تعوزها الدقة وعدم الشمولية، حيث شهدت فترة الدراسة إجراء خمسة تعدادات سكانية، بدأت بأول تعداد رسمي عام 1954، تلته أربعة تعدادت أخرى أجريت في أعوام 1964، 1973، 1984، 1995. ولذا اقترنت الدراسة في حدودها الزمنية مع فترة إجراء تلك التعدادات، إضافة إلى إجراء إسقاطات سكانية لتطور أحجام المدن الليبية حتى عام 2020 اعتماداً على معدلات النمو المسجلة خلال فترة الدراسة.

أما السبب الثاني فيتمثل في العامل الاقتصادي، إذ أن النمو السريع للمدن الليبية وزيادة أحجامها وأعدادها وتوسع مناطق انتشارها وتوزعها المكاني جاء بعد اكتشاف النفط وتزايد معدلات إنتاجه مع مطلع ستينات القرن العشرين، الذي كان له أثره في ارتفاع معدلات التحضر والنمو الحضري في ليبيا. ولذا فإن فترة الخمسينات من هذه الدراسة ستمثل الحالة الاقتصادية والظروف الاجتماعية للبلاد في الفترة التي سبقت اكتشاف هذا المورد الاقتصادي المهم، ثم متابعة التغيرات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا، والتي انعكست على التطور الذي شهدته أحجام المدن وزيادة أعدادها وتوزعها المكاني حتى نهاية فترة الدراسة.

خارطة (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: الهادي أبولقمة وفتحي الهرام، الأطلس التعليمي للمرحلة الأساسية، تنفيذ وانتاج استلتي ماب سيرفس، ستوكهلم، 1985، ص 20

الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت المدن الليبية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن معظم ما كتب عنها لا تعدو عن كونها مقالات أو بحوث منشورة ضمن أجزاء من كتب أو دوريات ولا ترقى إلى مستوى الدراسات الدقيقة أو الاطروحات العلمية، أو أنها كانت عبارة عن دراسات إقليمية لمدن بعينها، باستثناء دراسة الدكتوراه التي أعدها القزيري عن مظاهر التغير والتنمية للمدن الصغيرة في ليبيا في عام 1984، التي اهتمت بدراسة نمو المدن الصغيرة التي يتراوح سكانها ما بين 2-30 ألف نسمة خلال الفترة 1954-1973 البالغ عددها في عام 1973 نحو 37 مدينة، وأشار الباحث أن أعداد المدن الليبية قد زاد من تسع مدن في عام 1954 إلى ثمان عشرة مدينة عام 1964، ثم ارتفعت إلى ست وأربعين مدينة في عام 1973، كما يرى أن نسبة السكان الحضر زادت من 24.7٪ في عام 1954 إلى 45.7٪ في عام 1964، وارتفعت إلى 68.7٪[1].

وفي دراسة قام بها المختار في عام 1993 عن التخطيط التنموي وتوزعات السكان في ليبيا تناول فيها دور توزيع المشاريع التنموية في إعادة توزيع السكان والحد من الهجرة الريفية إلى مديني طرابلس وبنغازي، بل بروز ظاهرة الهجرة المعاكسة من المدن الرئيسة باتجاه المدن الصغيرة نتيجة توفر فرص العمل والخدمات معتمداً في ذلك على دراسة عينة من المهاجرين من مدينة طرابلس إلى المدينة الصناعية في أبي كماش[2].

كما قدّم الخياط بحثاً عن مدن العراق وليبيا: دراسة جغرافية مقارنة لأحجامها وتباعدها عام 1971 اشتمل على استقصاء لأربعين مدينة ليبية يزيد عدد سكانها عن ألفي نسمة وخمس وثمانين مدينة عراقية يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، تناول فيه أحجام المدن ومراتبها وتباعدها، بهدف اختبار الوضع الحجمي والمرتبي والتباعدي للمدن ومعرفة ما إذا كان تسلسل المدن بحسب أحجامها ومراتبها في القطرين وعلى مستوى أقاليمهما تتبع نظرية عامة أم أنها ذات طابع قطري أو إقليمي، وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج أهمها[3]:

1- أن النمط التسلسي لأحجام ومراتب المدن العراقية يختلف عن المدن الليبية في درجة الانحدار بين المدينة الأولى والمدينتين الثانية والثالثة، ففي العراق هناك فاصل كبير بين مدينة بغداد والبصرة، ثم هناك انحدار تدريجي نحو المدينة الثالثة (الموصل) في حين يكون الانحدار بطيئاً وتدريجياً في ليبيا بين مدينة طرابلس وبنغازي، ثم هناك قفزة إلى المدينة الثالثة (مصراتة).

---

(1) kezeiri, Saad. Aspects of change and Development is small towns of libya. unpublished. Ph.D thesis University of Durham. England. 1984.

(2) Mukhtar, N. Development planing and population distribution in libya. M.Phil. thesis, university of weles. Cardiff.1993.

(3)- حسن الخياط، (مدن العراق وليبيا: دراسة جغرافية مقارنة لأحجامها وتباعدها)، مجلة الجغرافية العراقية، تصدر عن الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، المجلد السابع، تشرين الثاني، 1971.

2- هنـاك نقـص واضـح في أحجـام المـدن المتوسـطة في ليبيـا نتيجـة الانحـدار مـن المدينتين الكبيرتين إلى المدن ذات المستويات الصـغيرة، أمـا في العـراق فـالتوزع الحجمي ومستوياته يختلف تماماً، لأن المنحدر الحجمي للمدن يبدأ مـن المدينـة الثانية دون فواصل تربك التسلسل المنتظم.

3- إن التباعد بين المدن يزداد في ليبيا عنه في العراق، حيث يبلغ متوسط التباعـد بـين المدن ذات الفئة الحجمية من 5-10 آلاف نسمة 20كـم في العـراق، بينمـا يبلـغ في ليبيا 56كم، وفي الفئة من 10-25 ألف نسمة يبلغ 40كم ، 106 كم على التوالي.

4- التأكيد على أهمية البيئة الطبيعية في تحديـد مواقـع المـدن الـتي تـرتبط بالمنـاطق الصالحة للزراعة في إقليمي طرابلس وبرقة، والمناطق الزراعية حـول نهـري دجلـة والفرات وروافدهما، حيث يزداد تركز المدن في أقـاليم البلـدين، ففـي ليبيـا يصـل متوسط التباعد بين المدن إلى 37كم في إقليم برقة و24 كم في إقليم طـرابلس، وفي العراق يبلغ متوسط التباعد 17كم في الأقاليم الوسطى والجنوبية، و25 كـم في مـدن المحافظات الشمالية.

كما درس الطبولي في عام 1984 النمو الحضري وتوزع مراتب المدن في ليبيا خلال الفـترة 1954-1973 تناول فيه ظاهرة التحضر في ليبيا مشيراً إلى أهميـة عـاملي الهجـرة والزيـادة الطبيعيـة في بـروز هذه الظاهرة، كما أشار إلى أن اكتشاف النفط كان عاملاً مهماً في زيادة معدلات الهجرة إلى المدن(1).

أما التير فقد تناول نمط التحضر في ليبيا وتطوره خلال الفترة 1911-1978، أشار فيه إلى أن معـدل الزيادة السنوية للسكان الحضر بلغ 7٪ خـلال الفـترة 1966-1978، وخصـائص هـذه الظـاهرة، لاسـيما هيمنة مدينتي طـرابلس وبنغـازي علـى النظـام الحضـري خـلال الخمسـينات والسـتينات نتيجـة التركـز الإداري والتجاري والخدمي فيهما، كما تناول كذلك مشكلات التخطيط العمرانـي الـتي حـدثت في ليبيـا نتيجة المخططات التي أعدتها هيئات استشارية غربية لم يراع فيها خصوصيات المجتمع الليبي(2).

كمـا تنـاول المصـراتي في بحثـه تحويـل الأراضـي للاسـتعمال الحضـري أثـره وطبيعتـه في ليبيـا استعراض لظاهرة التحضر ونمو المـدن، أشـار فيـه إلى أن معـدل نمـو السـكان الحضـر بلـغ في الفـترة 1911-1954 نحو 1.8٪، بينما سجّل خـلال الفـترة 1954-1966 مـا نسـبته 8٪، وبلـغ في الفـترة 1966-

(1) A. Toobbli, Urban Growth and City-size distribution in Libya, Economic and Business Review. University of Charyowns, Benghazi, vol. 11, 1984.

(2) مصطفى التير، (نمط التحضر في ليبيا)، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد 43، السنة السابعة، بيروت، 1986.

1973 نحو 11٪. مؤكداً على أن النمو في أحجام المـدن الليبيـة وتوسـعها المكـاني كـان علـى حسـاب الأراضي الزراعية المنتجة في البلاد[1].

وفي دراسته عن التحضر والتخطيط التنموي في ليبيـا أكّـد بليـك G. Blake علـى أن نسـبة السـكان الحضر في البلاد بلغت عام 1973 حوالي 56٪ من المجموع العام للسـكان، وبمعـدل نمـو سـنوي بلـغ 16٪ في الفترة 1964-1973، مشيراً إلى أن عامل الهجرة يمثل السبب الرئيس في تطور ظـاهرة التحضـر ونمو المدن، ومنتقداً نظام النمو الحضـري في ليبيـا الـذي أدى إلى تركـز السـكان في مـدينتي طـرابلس وبنغـازي، وذكـر أنـه يجـب توجيـه التنميـة إلى مـدن سـاحلية أخـرى لتخفيـف الضـغط علـى هـاتين المدينتين[2].

كما أشار الأعور في دراسته عن التحضر في ليبيا: حالـة الحاضـر وإمكانـات المسـتقبل عـام 1982 إلى أن معدل الزيادة السنوية في المدن الرئيسة بلغ 6.5٪ خلال الفترة 1954-1964[3].

وفي كتابه تطور المدن والتخطيط الحضري في ليبيا تناول عمورة استعراض تـاريخي لنشـأة المـدن في ليبيا وتطور مسيرة التخطيط الحضري في البلاد[4].

عليه فقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات المشار إليها في أنها تناولـت فـترة زمنيـة أطـول تمتـد خلال الفترة ما بين 1950-2000 من جهة، كما أنها اعتمدت على بيانات وإحصاءات صـادرة عـن دوائـر حكومية يمكن الركون إليها.

([1]) أحمد المصراتي، (تحويل الأراضي للاستخدام الحضري أثره وطبيعته في ليبيا)، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 43 السنة السابعة، سبتمبر 1986.

([2]) Blake Gerald, Urbanization and Development planning in Libya, in Obudho, R.A and El-Shakhs,s (eds) Development of Urban system in Africa, Prager, New York, 1979.

([3]) M. Alawar, Urbanization in Libya: pre sent state and future prospects, in Joffe, E and Mclachlan, K (eds) Social and Economic Development of Libya, Menas Press, Cambridgeshire, 1982.

([4]) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

الفصل الأول
نشأة المدن الليبية ومقومات قيامها ودوافع نشأتها.

- نشأة المدن الليبية.
- مقومات قيام المدن الليبية.
- دوافع نشوء المدن الليبية.

نشأة المدن الليبية:

يُعدّ هذا الجزء من الدراسة منطلق للبحث في التوزعات المكانية للمدن الليبية، وكشف اللثام عن العوامل المسؤولة عن تلك التوزعات، لأن دراسة مواقع الكثير من تلك المدن لابد أن تحلل أو ينظر إليها من خلال نشأتها، فلكي نفهم الوضع الراهن للمدن وتوزعاتها يجب ألا نستغني عن التحليل التاريخي الذي يبين كيفية نشوء المدن والأزمنة التي ازدهرت فيها، أو تدهورت أهميتها مقابل تزايد أهمية مدن أخرى. وبخاصة إذا علمنا أن كثيراً من مدن العالم تطورت عن أصول ريفية، كما يُبرز لنا هذا التحليل أهمية المواقع الجغرافية والتغيرات التي حدثت لها عبر التاريخ.

ويرى بعض الباحثين من أمثال جوردن تشايلد Gordan Child أن التحول إلى المدينة – والذي أطلق عليه الثورة الحضرية – جاء نتيجة بعض الظروف والعوامل التي مهدت لقيام المدن والمحلات الحضرية، لاسيما مع تحول الإنسان من حياة الصيد والجمع والالتقاط إلى حياة الاستقرار والعمران وممارسة الزراعة وتقدم المعرفة الإنسانية واستخدام المعادن واستخدام حيوانات الجر وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء وتوافر فائض من الإنتاج، مما أتاح الفرصة لظهور نوع من التخصص في النشاط الاقتصادي، ووجود نسبة من السكان لا تعنى بإنتاج الغذاء وإنما تعمل في أنشطة أخرى ذات طابع حضري، مثل الصناع الحرفيين والتجار الذين قدموا خدماتهم لباقي أفراد المجتمع، وإنشاء الأماكن لمزاولة المهن ومحلات لبيع المنتجات، مع ظهور نوع من التنظيم الاجتماعي والإداري والسياسي(1).

ومع مرور الزمن وتنوع الحرف كثُر عدد العاملين وكثُرت أعداد المنازل والمحلات والساحات وتوسعت أماكن الاستقرار وتتالى ظهور الأحياء السكنية وامتدت الشوارع والطرق حتى تشكلت نواة المدينة(2). لقد اتسمت بداية التخصص الوظيفي للمدن بالبساطة في البنية والوظائف إذا ما قورنت بالمدن في العصور الحديثة؛ فالمدينة ظاهرة حضرية تعبِّر عن المستوى الحضاري الذي تمر به الشعوب، ومن الصعوبة بمكان الفصل بين تاريخ الحضارة البشرية وتاريخ المدن لكونهما شبه متلازمين.

لقد عرف الإنسان التجمع الحضري بأبسط صوره وأشكاله عندما بدأ تأثير العامل الديني على تجمعات السكان، من خلال ربط السلطة بالدين لزيادة وتدعيم مكانة وسلطة الزعيم أو الملك الذي يتصف بنوع من الألوهية، مما استوجب بناء المعبد أو القصر وبعض المنشآت الدينية والعسكرية

(1) محمد السيد غلاب ويسري الجوهري، جغرافية الحضر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب. ت، ص20.

(2) فيصل قماش، دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1990، ص10.

التي ترمز للسلطة[1]. كما ظهر السوق كمكان أو ساحة لتبادل الفائض من السلع والمنتجات الزراعية، وأصبحت طبقة التجار وسطاء بين المنتجين لتلك السلع والمنتجات ومستهلكيها، بحيث قسمت تلك المجتمعات إلى ثلاث طبقات وهي: طبقة التجار، وطبقة أصحاب المهن والحرف، وطبقة الحكام ورجال الدين[2]. ومع نمو المراكز العمرانية وازدياد ثرائها واستقطابها للمزيد من السكان لممارسة الحرف وتنوع الإنتاج، ازداد حجمها واتسعت مساحتها، مما تطلب حمايتها وتحصينها وإعداد الجند والعساكر لحمايتها، والحفاظ على أمنها ونتيجة لكل هذه التحولات وقيام تلك الوظائف والمنشآت تحولت المراكز العمرانية الريفية الكبيرة إلى مدن[3].

يعتقد معظم الباحثين في نشأة المدينة أن المدن الأولى ظهرت في منتصف الألف الخامس قبل الميلاد، وأن نشأتها وظهورها كان في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة جنوب غرب آسيا، لاسيما بلاد ما بين النهرين وفي أفريقيا ووادي النيل، التي شهدت نشوء حضارات قديمة مثل الحضارة المصرية والحضارة السومرية والآشورية، إضافة إلى الحضارات الأخرى التي قامت على أودية وأنهار السند والهوانجهو في الهند والصين، التي شهدت أيضاً نشوء وظهور عدد من المدن ترجع للألفية الثالثة قبل الميلاد[4].

إذا كانت أقدم المدن نشأت في مواطن الحضارات القديمة في مصر والعراق فإن المدن الفينيقية والإغريقية والرومانية تمثل مرحلة تالية من تطور سكنى المدن، وذلك عندما انتقل مشعل الحضارة إليها وأصبحت مراكز إشعاع حضاري تحولت إلى إمبراطوريات انتشرت معها خصائص مدن تلك الحضارات.

تُعدّ ليبيا ذات ماضٍ حضري عريق يرجع إلى فترة نشوء الحضارات القديمة التي قامت على الساحل الليبي منذ القرن السابع قبل الميلاد مثل الحضارات الفينيقية واليونانية والرومانية، التي كان لها دورها في نشوء وتطور عدة مدن كجزءٍ من شبكة المراكز التجارية على سواحل البحر الأبيض المتوسط مثل تلك المدن التي أنشأها اليونانيون في القسم الشمالي الشرقي من ليبيا والمعروفة بالمدن الخمس (بنتابوليس)[*] pentapolis، أو المدن التي أسسها الفينيقيون في قسمها الشمالي الغربي (تريبوليس)[*] Tripolis.

---

(1) لويس ممفورد، المدينة على مرّ العصور، (ترجمة) إبراهيم نصحي، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1964، ص68.

(2) علي الميلودي، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص120.

(3) فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص81.

(4) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص39.

(*) سيرد ذكرها لاحقاً.

هذا علاوة على الدور الكبير الذي لعبته تجارة القوافل عبر الأراضي الليبية في نشوء العديد من المدن الليبية الداخلية التي كانت بمثابة مراكز خدمية تمر عبرها القوافل التجارية إلى أواسط أفريقيا مروراً بالصحراء الليبية مثل غدامس، وغات، ومرزق، وجالو، والكفرة، غير أنها فقدت جزءاً من أهميتها وضمرت وانخفضت نسبة السكان الحضر فيها مع اضمحلال وزوال طرق تجارة القوافل. وفي مقابل ذلك شهدت بعض المدن - بخاصة الساحلية منها- تطوراً سريعاً في أعدادها ونمواً مضطرداً في أحجامها، لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة الانقلاب الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط وتوسع عمليات استخراجه وإنتاجه، وما تبعه من برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، والتي تركزت في بدايتها تركزاً مفرطاً في المدن الرئيسة، بخاصة في طرابلس وبنغازي.

المدن الليبية الفينيقية (814 -164 ق م).

تباينت شبكة المدن الليبية في الفترة التي نشأت فيها وتحولت إلى مراكز حضرية فأقدمها يرجع إلى الفترات التي شهدت فيها البلاد ازدهاراً لبعض الحضارات القديمة وتطورها منذ 2800 عام مضت، لاسيما في المدن التي ترجع في نشأتها إلى العهد الفينيقي والحضارة الفينيقية في الساحل الليبي، وذلك بعد خروج الجماعات الفينيقية من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط واتجاهها إلى منطقة الشمال الأفريقي وإنشاء عدد من المحطات الملاحية والمدن فيها، وإن كان نشاطهم في ليبيا قد اقتصر على المناطق الساحلية الشمالية الغربية منها، لأنهم كانوا تجاراً لا مستعمرين.

لقد شيدت المدن الفينيقية في ليبيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط واتجهت مقومات حياتها صوب البحر، فنمت مع ازدهار خطوط الملاحة البحرية؛ حيث كانت التجارة باعثهم وهاجسهم لإقامة محطات ساحلية تخدم أغراضهم، فقد كان الفينيقيون تجاراً مهرة وأصحاب حرفة ووسطاء للنقل التجاري. ومن هنا يمكن القول: إن أغلب المدن الليبية التي تم أنشاؤها في العهد الفينيقي أسست لأغراض تجارية بحيث تمكّنها من تقديم الخدمات لخطوط النقل والتجارة البحرية وخدمات رسو السفن، وبالتالي اعتمدت علاقاتها التجارية مع الأقاليم الأخرى على مواقعها الجغرافية.

لقد أسس الفينيقيون مملكتهم في ليبيا على ساحلها الغربي منذ عام 814 ق. م عدة مراكز حضرية من أشهرها المراكز التجارية الكبرى الثلاثة التي أطلقوا عليها تريبوليتانيا Tripolitania التي ما لبثت أن تحولت إلى مدن لها صيتها في ذلك الوقت كجزء من شبكة مراكزهم التجارية

على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وهـي صـبراتة Sabratah (•)، ومدينـة جارافـارا Graphara polis (••) (طرابلس) التي أطلق عليها الفينيقيـون في تـاريخ لاحـق مـن فـترة وجـودهم في شمـال غرب ليبيا اسم ويعات Uaiat، ومدينة لبقي أو لبتس ماجنا Leptis Magna (لبدة الكبرى) الـتي عرفت كذلك بـ (نيابوليس) Neapolis. وقد اشتهرت هذه المراكز في أهميتها شأنها في ذلـك شـأن مدينة قرطاجة الواقعة بالقرب من مدينـة تـونس الـتي كانـت تمثـل المركـز الـرئيس للفينيقـيين في شمال أفريقيا، وبخاصة في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد عندما بلغـت هـذه الحضـارة أوج قوتها[1]. وارتبطت تلك المراكز بعلاقات تجارية مـع السـواحل الشـمالية للبحـر الأبـيض المتوسـط وجنوب أوربا، واستخدمها الفينيقيون كقواعد بحرية ومراكز تجاريـة. إضـافة إلى بعـض المحطـات والمواني الصغيرة مثل شاراكس Charax بالقرب من مدينة سلطان التي تعـرف كـذلك بــ إسـكينا Iscina ثم مدينة مكوماديس Macomades (سرت)، التي أطلق عليها كـذلك أوفرانتـا Euphranta وبيسـيدا (ابوكمـاش)، ومدينـة كاسـاس Casas (زوارة)، وسـوبجولي subgoli الـتي تعـرف اليـوم بزليتن، وتوباكتس Thubactis (مصراتة) واوتومالاكس Automalax (العقيلة)[2]. وقد طورت هذه المحطات لتقديم الخدمات للسفن، واللجوء إليها عند وجود أخطار العواصف والأمواج العاتية.

يعتقد البعض أن النشاط التجاري للفينيقيين لم يقتصر على الطرق البحريـة والمنـاطق السـاحلية بـل كانت هناك حركة تجارية نشطة عبر الصـحراء الليبيـة علـى طـول طـرق القوافـل بـين المـدن السـاحلية ووسط أفريقيا[3]، إلا أن الفينيقيين كانوا محتفظين لأنفسهم بسرية طـرق القوافـل بـين السـاحل وجنـوب الصحراء لضمان تدفق السلع الأفريقية إلى محطاتهم السـاحلية لعـدم منافسـة جيرانهـم اليونـانيون الـذين استوطنوا القسم الشرقي من ليبيا؛ وهو مـا حمـل إلى الاعتقـاد بـأنهم لم تكـن لهـم علاقـة تجاريـة ذات

(•) أطلقت هذه التسمية من قبل الفينيقيين وتعني سوق الحبوب، بينما أطلق عليها الإغريق إبروتونون Abrotonon لنفس المعنى.

(••) بناءً على إشارة المؤرخ اليوناني شيلاس الكاريانذي في النصف الثاني من القرن الرابـع ق. م إلى وجـود مدينـة تقـع بـين لبـتس ماجنا وصبراتة اسمها جارافارا ، والنص الذي ورد عنه جاء فيه " بعد نيـابوليس (لبتس ماجنا) نجد مدينة جارافارا وهي تحت النفوذ القرطاجي والإبحار من نيـابوليس إليها يستغرق يوماً واحداً وبعد مدينة جارافارا توجد مدينة إبروتونون (صبراتة) والسفر إليها يوماً واحداً". بمعنى أن جارافارا هو أقدم اسم مدون عرفت به مدينة طرابلس خلال تاريخ نشأتها ويسبق الأسمـاء الـتي أطلقـت عليهـا في فترات لاحقة، وإن كان هذا الاسم قد اندثر ولم يعد له ذكر بين السكان أو المؤرخين الـذين أهملـوه أو جهلـوه علـى الـرغم مـن أن الاسم يبدو أنه ظل حياً ولو محرفاً ليطلق على ذلك السهل المحيط بها اليوم والمعروف بسهل الجفـارة، بمعنـى أن المدينـة أسـبغت اسمها على كل الإقليم المحيط بها بعد أن عرفت اسماً آخر غيره في أواخر عهـدها الفينيقـي. راجـع محمـد مصـطفى بازمـة، مدينـة طرابلس وأسماؤها في التاريخ، إلماس للنشر، كالياري، إيطاليا، 1983، ص ص38-40.

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثالثة، 1995، ص188.

(2) مصلحة المساحة، أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص17.

(3) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1989، ص410.

أهمية بين المنطقتين الساحلية والداخلية حيث كانت صبراتة وطرابلس تمثل حلقة اتصال تجاري بين القوافل الصحراوية عند طريق (قدامي) غدامس ومرزق وبين خطوط الملاحة البحرية[1].

أما بقية مراكز الاستيطان الأخرى، فكانت ذات طبيعة ريفية ومناطق للقبائل الرحل، وهو ما أكد عليه أقدم من كتب عن تاريخ ليبيا – المؤرخ الإغريقي هيرودوت- في القرن الخامس قبل الميلاد 484 ق.م، الذي لم يذكر عن وجود مدن ليبية النشأة باستثناء إشاراته إلى واحات سيوة و أوجلة كمراكز للقبائل الليبية التي وصفها بأنها قبائل رحل، بينما أشار إلى إنشاء المدن الإغريقية بالاسم والموقع علاوة على إشارته إلى وجود الفينيقيين [2].

المدن الليبية الإغريقية (650 – 96 ق.م).

في الوقت الذي سيطر فيه الفينيقيون على القسم الشمالي الغربي من ليبيا (إقليم تريبوليس) بدأ اليونانيون في توطيد أقدامهم في قسمها الشمالي الشرقي منذ عام 650 ق.م في إقليم الجبل الأخضر وسهل بنغازي (إقليم بنتابوليس) فأسسوا حضارة لا تقل في رقيها عن حضارة الفينيقيين. مما يعني أن مناطق نفوذ هاتين القوتين شملتا مناطق واسعة من سواحل الأراضي الليبية على البحر الأبيض المتوسط؛ التي قسمت بين النفوذ الفينيقي في إقليم طرابلس والنفوذ الإغريقي في إقليم برقة. وكان لكلٍ منهما هدفه، فبينما كان الفينيقيون تجاراً انصب اهتمامهم على رواج التبادل التجاري وإقامة المحطات التجارية البحرية؛ جاء الإغريق إلى السواحل الشرقية لليبيا بسبب سوء الأحوال الاقتصادية في الجزر اليونانية، وبالتالي أنصب اهتمامهم على تأسيس مستوطنات جديدة، وإقامة مدن لهم، علاوة على اهتمامهم بزراعة الأرض وفلاحتها [3].

لقد نتج عن فترة الحكم اليوناني في شرق ليبيا تأسيس المدن الخمس التي أطلقوا عليها بنتابوليس Pentapolis، وإن كانت هذه المرحلة من تطور المدن الإغريقية في ليبيا قد بدأت بتأسيس أول مدينة لهم خلال النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد وتحديداً في عام 631 ق.م، وهي مدينة سيرين Cyren أو قورينا التي تمثلها اليوم مدينة شحات، في موقع يوجد به نبع ماء كان يعرف بقوري أو قورا [4]. الذي أطلق عليه الإغريق نبع أبوللو نسبة إلى إله المدينة أبوللو.

---

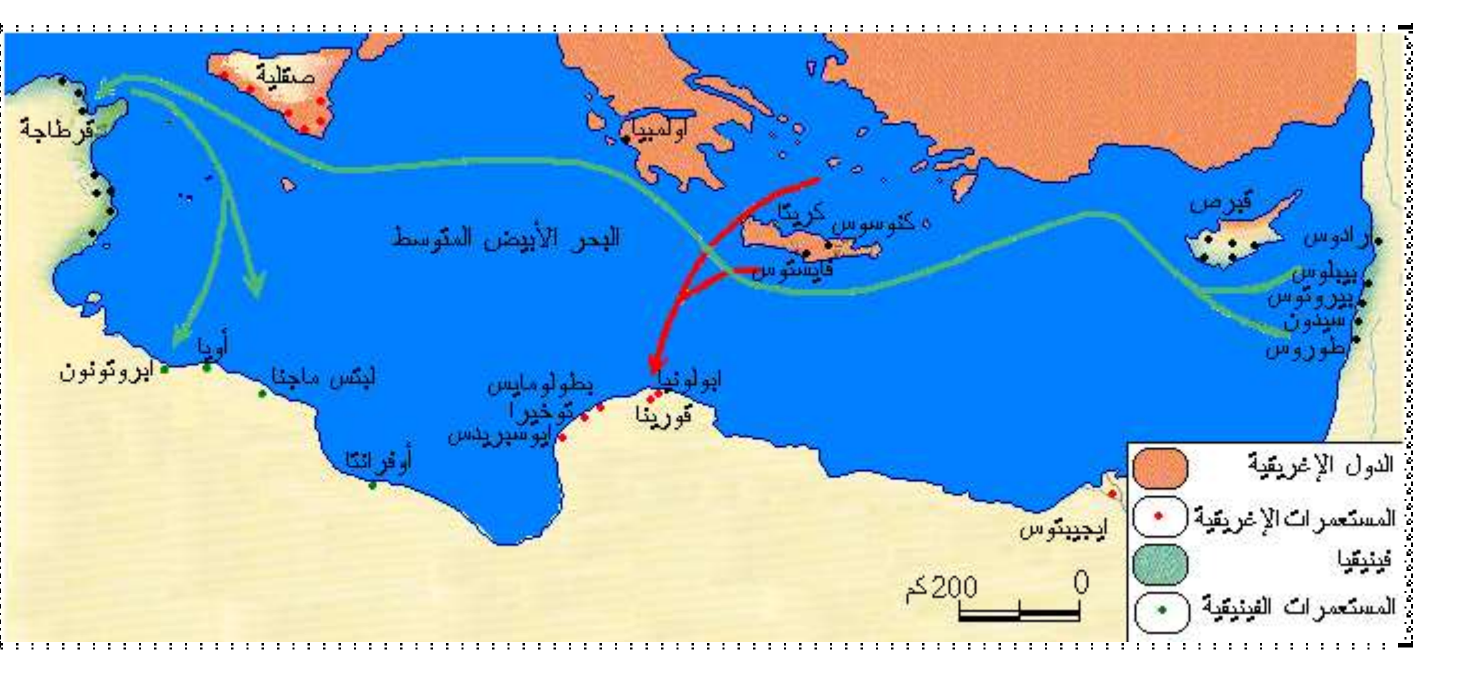
(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق ص189.

(2) - Herodotus, the Histories,Transaled into English by Aubrey selincourt 9th edition, Penguin classics Harmonds worth Middlesex,England,1966,p.187

(3) عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار الصادر، بيروت، 1971، ص235.

(4) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص143.

خارطة (2) المدن الليبية في العهدين الفينيقي والإغريقي



المصدر: مصلحلة المساحة، أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية، طرابلس، 1978، ص17.

وبعد تأسيس قورينا بدأت جماعات اليونانيين تتوافد بكثرة على البلاد، بحيث أسست أربع مدن أخـرى، وهـي: أيوسـبريدس Eusperides (بنغـازي) وتـوكيرا أو تـوخيرا Teucheria (تـوكرة أو العقورية) وأبولونيا Apollonia (سوسـة) وبطولومـايس Ptolomais (طلميثـة)[1]. ويمكـن إرجـاع تاريخ نشأة هذه المدن إلى فترة أحدث مقارنة بقورينـا، فهـي ترجـع إلى النصـف الثـاني مـن القـرن السادس قبل الميلاد بين سنتي 550– 520 ق.م [2].

ترجع بعض المستوطنات الأخرى الأقل في أهميتهـا إلى الحضـارة الإغريقيـة في شمـال شـرق ليبيـا، مثـل: دارنـيس Dernis (درنـة) وهـادريانوبوليس Hodrianopolis (دريانـة)، وقـامينوس Ghaminos (قمينس)،[3]. وإنتيبيرقوس Antipurgos (طبرق)[4]. التي كانت بمثابـة نقـاط سـاحلية مؤهلة لإقامة مرافيء ونقاط اتصال بحري خدمةً لأغراضهم.

إن إنشاء المدن الإغريقية في ليبيا كان وفقاً للنظام الإغريقي المتبع لـديهم، بحيـث نشـأت هـذه المدن مستقلة عن بعضها البعض، ثم تحولت إلى مملكـة مثّلـت مدينـة قورينـا (شـحات) مركزهـا الرئيس كما يذكر هيرودوت، إذ وصلت في عهدهم إلى مصاف المدن العظمى، بما كانت تؤديه من وظائف متعددة سياسية ودينية واقتصادية وعسـكرية وتعليميـة حيـث ينتسـب إليهـا بعـض العلمـاء الكلاسيكيين المشهورين مثل الجغرافي إيراتوستين[5]. فقد بلغـت المسـاحة الأثريـة للمدينـة داخـل أسوارها 300 هكتار وقد قدر عدد سكانها خلال تلك الفترة ما بـين 80– 150 ألـف نسـمة[6]. بينمـا بلغت المساحة الأثرية لبطولومايس (طلميثة) 172 هكتاراً، أما توخيرا فحددت مساحتها الأثريـة بــ 99 هكتاراً، كما حددت المنطقة الأثرية لمدينة أبولونيا بـ 26 هكتاراً [7].

لعب الموقع الجغرافي لمدينة قورينا دوراً مميزاً في ازدهارها وعظمتها وبخاصة قربها مـن نبـع أبوللو، وغزارة أمطارها، وتوافر مساحات سـهلية مـن الأراضـي الزراعيـة في محيطهـا، وقربهـا مـن مدينة أبولونيا (سوسـة) الـتي تمثـل ميناءهـا الـرئيس الـذي سـهّل اتصـالها بمـواني البحـر الأبـيض المتوسط وبحر ايجة، وعن طريقه كانت تصدر القمح وزيت الزيتون والأغنـام والمواشـي؛ ولازالـت

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص187.

(2) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص156.

(3) سعد القزيري، التحضر، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، (تحرير) الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995، ص400.

(4) عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، مرجع سابق، ص267.

(5) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص 238.

(6) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص148.

(7) المرجع السابق نفسه، ص156.

آثارها وبقايا أطلالها شاهدة على تلك الأهمية، حيث تعتبر منطقة شحات من المناطق السياحية الأثرية في ليبيا.

كما اشتهرت مدينة قورينا بوظيفتها الدينية، فقد كانت تقصدها أفواج الحجاج بعد ظهور النظام الملكي المتصف بالألوية في المدن الإغريقية بإقليم البنتابوليس، إذ روعي في تخطيط مدينة قورينا النموذج الإغريقي الذي يظهر فيه تأثير العامل الديني من حيث وجود معبد المدينة والقلعة ومباني سكن الرهبان التي شيدت على ربوة مرتفعة على بقية المناطق والسهول المحيطة بها، والتي أقيمت عليها كذلك المباني السكنية وحقول المزارعين والتي أطلقوا عليها الأكروبول، إضافة إلى وجود ساحة عامة في المدينة تُعرف بالأجورة يلتقي فيها السكان لاتخاذ القرارات وتوجد فيها المنشآت الترفيهية مثل المسارح والحمامات والسوق وصالات الألعاب[1].

كان لسهولة الاتصال بالمواني البحرية دوراً مهماً في نمو المدن الإغريقية وتطورها في إقليم بنتابوليس، حيث نشأت أغلب تلك المدن بالقرب من الموانئ البحرية لتمكينها من الاتصال بجزر وشواطيء البحر الأبيض المتوسط، مثل بطولومايس، وتوخيرة، وايوسبريدس، ومدينة أبولونيا التي أنشئت في الأصل كمرفأ لقورينا وفقاً للمنظومة الإغريقية التي تتطلب ضرورة وجود منطقة زراعية ومرفأ يخدمان المدينة على اعتبار أن بقية المدن الأخرى في إقليم بنتابوليس نشأت في مناطق زراعية محيطة بها ولها ميناءها الخاص.

المدن الليبية الرومانية (146 ق.م - 641 م).

استمرت سيطرت الفينيقيين على إقليم تريبوليتانيا (الساحل الشمالي الغربي من ليبيا) حتى أواسط القرن الثاني قبل الميلاد عندما انتصرت روما على الفينيقيين في الحروب البونيقية وتمكنت الجيوش الرومانية من اجتياح قرطاج والقضاء على أكبر قوة منافسة لهم في العالم في عام 146 ق.م وامتد نفوذهم إلى بقية المدن الأخرى على الساحل الليبي الغربي على البحر الأبيض المتوسط بعد تمكنهم من احتلال إقليم بنتابوليس على الساحل الشرقي في عام 96 ق.م، كما تمكنوا بسبب قوتهم العسكرية من تحويل كامل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى ما يشبه البحيرة الرومانية، تحولت معها المراكز الحضرية في شمال ليبيا إلى الإمبراطورية الرومانية.

وأثناء الاحتلال الروماني للمدن الفينيقية لم يحدث تغيير يذكر على توزيع شبكة المدن والمراكز الحضرية في ليبيا، وانحصرت أعمال الاستيطان على تطوير المدن القائمة والعمل على استمرار وجودها والرفع من شأنها، وفي مجالات تحصين حدودهم الإقليمية وإنشاء القلاع

(1) على الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص147.

والحصون [1]. ففي غرب ليبيا استمرت المدن الثلاث (أويا[*]، صبراتة، لبدة) في سيطرتها على منظومة المدن، حتى أن بعضاً منها أصبح ينافس أعظم المدن الرومانية، ويشهد على ذلك الآثار التي ما زالت ماثلة في لبدة وصبراتة، حيث ازدهرت هذه المدن وتوسعت مساحاتها وازداد عدد سكانها فأنشئت فيها الدور السكنية والمباني العامة، كما تمكنوا من تطوير تقنية الفن المعماري وبناء الحصون الإستراتيجية وتطوير أشكال جديدة من المنشآت، مثل القصور والمسارح والكنائس والحمامات والجسور والقناطر والقنوات، واهتموا بشبكات الطرق التي تصل المدينة من كل الاتجاهات، بحيث روعي في تخطيط المدن الرومانية أن تأخذ غالباً التخطيط الشطرنجي، ويضم مركز المدينة المعابد والأسواق ومركز الحكم والإدارة والتماثيل والحدائق [2].

لقد تضمن تخطيط المدينة الرومانية دمج المنطقة المقدسة (الاكروبول)، والساحة العامة (الأجورة) في المدينة الإغريقية إلى موقع واحد أطلقوا عليه (الفورم) الذي يمثل قلب المدينة [3]. كما أهتم الرومان عند بناء مدنهم بالأسوار التي تحيط بها من جميع الاتجاهات، علاوةً على اهتمامهم ببناء القلاع والحصون على تخوم إمبراطوريتهم لمواجهة عدوان الشعوب التي أطلقوا عليها البرابرة، حيث كان الرومان يقدرون أهمية المواقع الإستراتيجية للمدن التي أسسوها، والتي عادةً ما تقام عند تقاطع الطرق، ويمثل مركزها مقر القيادة العسكرية ومخازن السلاح ومستودعات المؤن التي تحيط بها الأسوار والخنادق لتوفير الحماية [4].

كما يعتقد البعض أن زوال سيطرة الفينيقيين على مدن شمال غرب ليبيا زالت معها القيود الاحتكارية البحرية والتجارية التي كانت مفروضة عليها، فانفتحت على العالم الخارجي وامتدت جسورها التجارية باتجاه روما وبقية مدن البحر الأبيض المتوسط، وهو ما أعتبر بداية مرحلة توسعها ونموها الكبيرين، فرواج تجارتها مع العالم الخارجي أسهم في انتعاشها الاقتصادي وازدهارها العمراني ورخاءها الاجتماعي [5].

---

(1)على الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص48.

(*) تذكر المراجع أن الرومان أطلقوا على طرابلس اسم أويا Oea، وهي تحريف لاسم أويات Uiat وهذه التسمية في واقعها تحريف للاسم الفينيقي للمدينة (ويعات) Uaiat لصعوبة لفظ حرف العين عند الرومان، كما عرفت عندهم كذلك باسم ماكار أويات Macar Uiat. راجع محمد مصطفى بازمة مدينة طرابلس وأسماؤها في التاريخ، إلماس للنشر، إيطاليا 1983.

(2) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص60.

(3) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص167.

(4) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2000، ص146.

(5) نجم الدين غالب الكيب، صبراتة في تلك التاريخ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الطبعة الثانية 1982، ص56.

وبناءً على ذلك ازدادت الأهمية التجارية للمواني الليبية، ونشطت حركة السفن التي تقوم بنقل المنتجات الزراعية، لاسيما القمح والعنب وزيت الزيتون إلى الموانئ الرومانية بقصد سد حاجة روما من مختلف الغلات الزراعية، وبخاصةً القمح الذي ظلت تعاني نقصاً كبيراً فيه إلى درجةٍ أطلق معها على ليبيا بمخزن غلال روما، حيث تضمنت عمليات الاستيطان أيضاً ربط الوديان بالحواجز والسدود للتحكم في مياهها لتطوير النشاط الزراعي على تلك الأودية كوادي المجنين ووادي كعام ووادي لبدة، بالإضافة إلى أودية الجبل الأخضر وسهل بنغازي.

لقد شهدت المدن الثلاث في غرب ليبيا فترة ازدهار، لاسيما أويا (طرابلس) عندما أصبحت عاصمة لأفريقيا الرومانية وتولي الإمبراطور الروماني سبتيموس سيفروس الليبي المولد، الحكم في شمال أفريقيا في عام 193 م وتحولها من مجرد ميناء تجاري إلى مدينة على درجة كبيرة من الحضارة، وإعطاءها مزايا وحقوق كأي مقاطعة رومانية، وجُعل منها مدينة حرة لها عملتها الخاصة، كما حظيت ببعض الإصلاحات التشريعية السياسية والاجتماعية والعسكرية وتدعيم الأمن والاستقرار فيها، وتفوقت على كل من صبراتة ولبدة بعد أن كانت أقل في أهميتها منها في العهد الفينيقي[1].

كما ازدهرت مدينة لبدة كمدينة عظيمة ذات طابع روماني، ووصلت إلى مرتبة متقدمة بين المدن الرومانية، واتسعت مساحتها إلى حجم تجاوز جميع المدن الرومانية خارج إيطاليا حيث قدرت بـ 400 هكتار وقُدّر عدد سكانها بـ 100 ألف نسمة وبكثافة سكانية حوالي 250 نسمة / هكتار[2]. بالإضافة إلى بعض المدن الثانوية الممتدة على الساحل مثل أبي كماش وزوارة وسلطان وسرت.

صاحب الحكم الروماني لليبيا تطور وتدعيم لشبكة الطرق التي استحدثها الرومان وتنظيمها وترقيم مسافاتها والتي لعبت دوراً مساعداً في التطور الاقتصادي للمدن والمناطق المحيطة بها، ومكّنهم من توسيع اتصالاتهم بأعماق الصحراء وتوغل نفوذهم إلى الجنوب لتشمل مدن الجبل الغربي[3]. بل إن نفوذهم وصل إلى المناطق الداخلية، مثل إقليم فزانيا Phazania (فزان) التي يطلق عليها اليوم إقليم سبها، واحتلوا عاصمتها جرمة، كما احتلوا كيداموس Cydamus (غدامس) وأنشؤوا عدداً من المدن الداخلية والقرى الصغيرة والحاميات العسكرية المتناثرة في أنحاء مختلفة من امبراطوريتهم لأغراض دفاعية وعلى مسافات متباينة بعيداً عن الساحل، والتي كانت بمثابة حاميات عسكرية وحصون ونقاط دفاعية على حدودها، وتُعدّ قلاعها القديمة من أهم آثارها

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص170.

(2) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص170.

(3) R . G. Good child "The Roman roads of Lipya and Their milestones", Lipya in history, op. cit., p.155.

العمرانيــة. مثــل أورو Auru (يفــرن) ووينــازا Uinaza (غريــان) وميســفي Mesphe (القصــبات) وكيركار Cercar (ترهونة) وتنثيوس Tentheos (جادو) وجولايا Gholaia (أبو نجيم)[1].

تحولت منطقة سهل الجفارة والجبل الغربي في العهـد الرومـاني إلى منطقـة اسـتيطان عمرانـي، وتم تحصينها لحمايتها من هجمات القبائل الليبية بثلاثة خطوط دفاعية، يمتد الخـط الجنـوبي منهـا من غدامس إلى قلعة القريات ثم إلى قلعة أبـونجيم (فولايـا)، أمـا الخـط الأوسـط فهـو عبـارة عـن سلسلة المستوطنات والمزارع المحصنة التي تنتشر على امتداد حوضي وادي سوف الجـين وزمـزم، يأتي في مقدمتها مدينة قرزة التي ترجع آثارها إلى العهد الروماني خـلال القـرن الثالـث المـيلادي، والواقعة على بعد 250 كم جنوب غرب طرابلس، ومدينة تلّيس بالقرب مـن بـني وليـد. أمـا الخـط الدفاعي الشمالي فعبارة عن طريق استراتيجي يمتد مع الحافة الشمالية للجبل الغربـي تمثلـها مـدن مسلاتة وترهونة وغريان والأصابعة والزنتان وكاباو[2].

وفي شرق ليبيا لم تتغير شبكة المراكز الحضرية في عهد الرومـان عمـا كانـت عليـه في العهـد اليوناني بعد أن تمكنوا من احتلال إقليم بنتابوليس أو كما أطلقوا عليه إقليم سـيرينايكا Cyrenaica في عام 96 ق.م واستمرت قورينا عاصمة إقليم المدن الخمس حتى عام 290 م، بيد أن مدينة قورينـا فقدت أهميتها بسبب منافسـة الإسـكندرية لهـا عنـدما انقسـمت الإمبراطوريـة الرومانيـة إلى شـرقية بيزنطية وعاصمتها القسطنطينية (اسطنبول) سيطرت على إقليم برقة وأخرى غربية رومانية عاصـمتها روما، سيطرت على القسم الغربي من ليبيا[3]. وانحصرت أعمال الاستيطان في تطـوير المـدن السـاحلية التي احتفظت بمعظم أهميتها مثل أبولونيا وتوكرة ويوسيبريدس الـتي أطلقـوا عليهـا بـرنيتش أو برنيـق، التي كان يقطنها ما بين 4-6 آلاف نسمة[4]. وأصبحت بطولومايس (طلميثـة) الـتي حلـت محـل قورينـا عاصمة لإقليم بنتابوليس في عام 297 م بعد أن اسـتعادت مركزهـا التجـاري مـع مصـر[5].كمـا ظهـرت بعض القـرى علـى طـول السـاحل مثـل أيوسـيجدا Ausigda(الحنيـة) وناوسـتاتموس Naustathmas (رأس الهـلال) وفيكـوس Phycuc (رأس الحمامـة) وارثريـون Eruthrun (الأثـرون) ، وانتيبيرجـوس

(1) مصلحة المساحة، أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية، مرجع سابق، ص18.

(2) عبد اللطيف البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح العربي، مرجع سابق، ص ص361، 362.

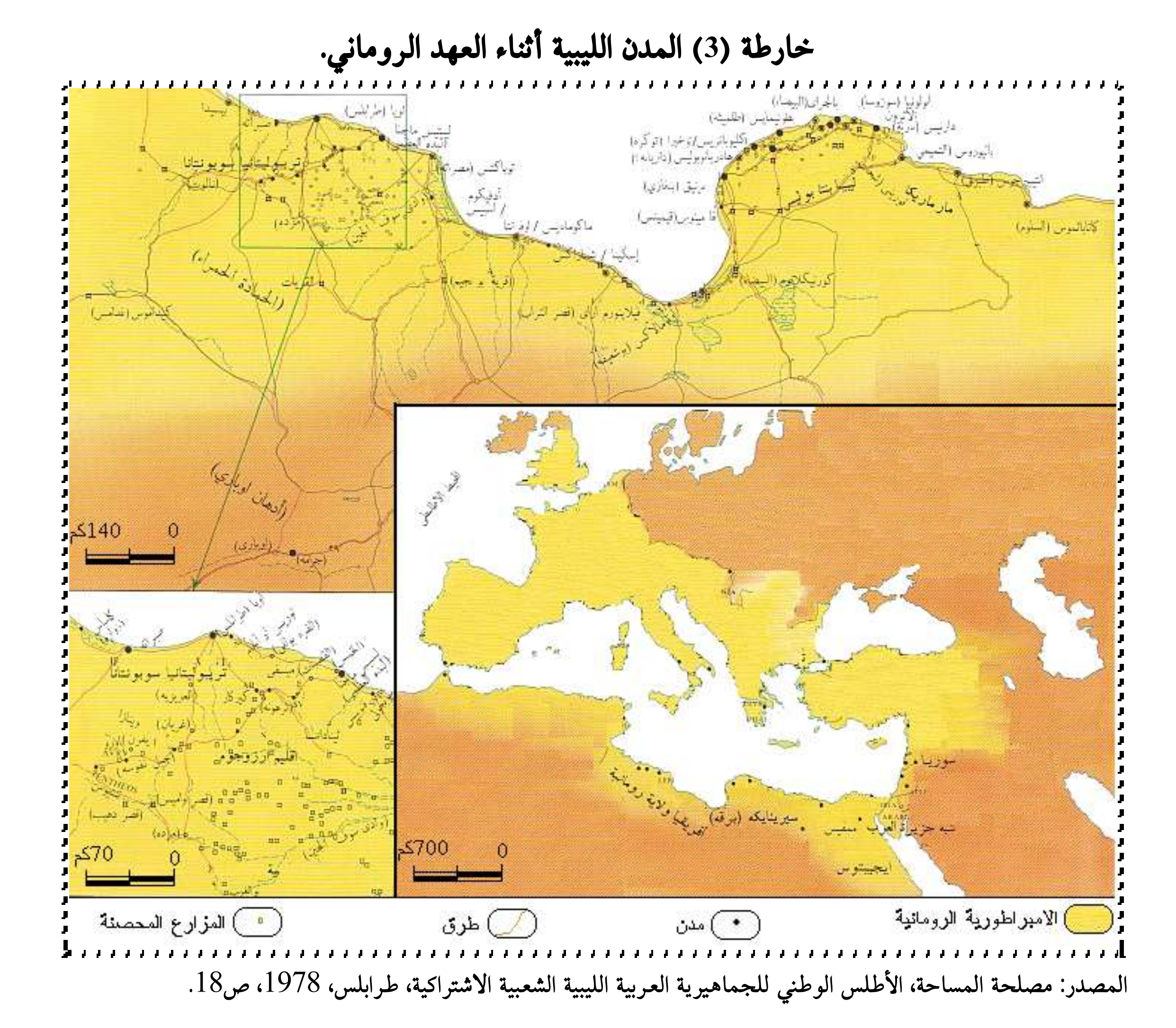
(3) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص48.

(4) الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، ط3، بنغازي، 1975، ص58.

(5) المرجع السابق نفسه، ص155.

Antipyrgos **(طبرق)**[1]. **كما ظهرت مدينة دارنس** Darrnis **(درنة) كعاصمة لإقليم مارماريكا** Marmarica **(البطنان)**[2]. **وباليوروس** Paliuros **(التميمي)، وبالجراي** Balagre **(البيضاء)**[3].

خارطة (3) المدن الليبية أثناء العهد الروماني.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص18.

تدُل الآثار الرومانية في بعض القرى جنوب الجبل الأخضر على أن نفوذ الرومان وصل إلى هذه المنطقة التي كانت بمثابة محطات وقلاع بين الإقليم الساحلي والواحات ومراكز تجمع السكان في الصحراء لتحصين حدود هذا الإقليم، كما ظهرت تلك التحصينات ضمن مجموعة المدن الليبية التي ترجع إلى العهد الروماني في القسم الشرقي لخليج سرت مثل كورنيكلانوم Corniclanum

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق ص192.

(2) سعد القزيري، التحضر **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص401.

(3) مصلحة المساحة، أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية، مرجع سابق، ص18.

(اجدابيا) وبوقراده وبوريوم (بومريم) الواقعة عند مرسى البريقة كخط دفاعي غربي[1]. كما حُصّنت كلٍ من كاتابثموس (السلوم) وانتيبيرجوس (طبرق) كنقاط دفاع شرقية، إضافة إلى المزارع المحصنة التي أنشأها الرومان لحماية بارشي (المرج) والأبيار والحصون الموجودة بوادي الكوف[2].

وفي القرن الخامس الميلادي شهدت المدن الليبية فترة تدهور وانحطاط وفقدت أهميتها بسبب الحروب التي خاضها الرومان مع الوندال في عام 429 م وما تركوه من دمار وخراب في تلك المدن وتدمير لأسوارها وتقلص لمساحاتها إلى أقل من النصف وتناقص سكانها فتحولت إلى مدن صغيرة، واختفى منها ذلك الاستقرار الذي أسسه الرومان واضمحلت تجارتها وأهميتها وانكمش نفوذها، وما نتج عن ذلك من اضطراب لحياتها الاقتصادية والاجتماعية، وخير دليل على ذلك تقلص مساحة لبدة إلى 20 هكتاراً، وهي المساحة التي وجدت داخل الأسوار البيزنطية بدلاً من 400 هكتار، وكذلك تقلصت مساحة صبراتة إلى 8 هكتارات بدلاً من 32 هكتار وأن عدد سكانها لم يزيد عن 3000 نسمة، أما في مدينة طرابلس فقد دمر الوندال معظم المنطقة السكنية ومبانيها العامة وجزءً من أسوارها، حيث لم تزد مساحتها عن 20 هكتاراً[3].

استمر الاحتلال الوندالي حتى عام 533 م عندما زحف البيزنطيين على الوندال من الشرق وتمكنوا من طردهم من شمال أفريقيا وإعادة سيطرة الحكم البيزنطي على كل السواحل الليبية الشرقية والغربية، ولم يتعد اهتمام البيزنطيين بالمدن المحافظة على ما تبقى منها وبناء الأسوار لها لحمايتها، وامتد ذلك حتى بداية الفتح الإسلامي لليبيا عام 641 م.

المدن الليبية الإسلامية 641 –1551 م.

بالنظر إلى ما آلت إليه الدولة البيزنطية في ليبيا من ضعف ووهن عانت المدن الليبية في السنوات السابقة للفتح الإسلامي من تدهور في أهميتها واضمحلال في مكانتها، فلم تعد أحجامها بالعظمة التي عرفت بها، وبالنظر كذلك إلى ضعف السلطة البيزنطية على المدن الليبية وما عانته من حروب، لم تبد تلك المدن أي مقاومة تذكر أمام جيوش الفتح الإسلامي لليبيا بقيادة عمرو بن العاص عام 641 م باستثناء تلك المقاومة الضئيلة التي أبدتها مدينة طرابلس، والتي يبدو أنها المدينة الوحيدة التي كان البيزنطيون يتواجد فيها وفق ما يمكن استنتاجه من الفتوحات الإسلامية، أما بقية المدن فقد فتحت سلماً.

---

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص ص48، 49.

(2) عبد العزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص192.

(3) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص254.

لقد نصت بنود الاتفاقية التي وقعها القائد العربي ابن العاص مع المدن الليبية التي استسلمت على إزالة أسوارها لمصلحة إستراتيجية طبقت على أغلب المدن التي تم فتحها[1].

شملت الفتوحات الإسلامية مدينة قورينا عاصمة إقليم بنتابوليس الإغريقي وأطلقوا عليها برقة، وأبولوينا التي تحول اسمها إلى إيجه وطلميثة وطوكرة وايوسيبريدس التي عرفت ببرنيق، إضافة إلى بعض المدن الأقل في أهميتها على الرغم مما أصابها من ضمور واضمحلال، إضافة إلى منطقة خليج سرت واجدابيا أو في المناطق الصحراوية في جنوب ليبيا.

أما في إقليم تريبوليس فقد شملت تلك الفتوحات مدينة طرابلس أولاً التي حاصرتها الجيوش الإسلامية لمدة شهر استطاعوا بعدها اقتحام أسوارها وفتحها بعد فرار البيزنطيين منها في مراكبهم البحرية إلى جزيرة صقلية، ثم فتحت صبراتة، وفي تاريخ لاحق تم فتح مدينة لبدة التي يعتقد أنها لم تكن ذات أهمية تذكر بعد أن كانت من أعظم المدن الليبية الرومانية، بدليل أن القائد عمرو بن العاص اتجه إلى فتح طرابلس أولاً، التي يبدو أنها كانت تمثل عاصمة إقليم تريبوليس، ومنه اشتقت اسمها الذي تعرف به اليوم بعد أن كانت تعرف سابقاً بمدينة أويا[2]، ويعتقد أن عمرو بن العاص هو أول من أطلق عليها هذا الاسم في خطابه الذي بعث به إلى الخليفة عمر بن الخطاب بعد فتحها [3]. وظلت طرابلس أهم المدن والمراكز العمرانية بعد الفتح العربي إلى درجة أن البلاد كلها أصبحت تعرف باسمها.

كما شملت الفتوحات الإسلامية أيضاً مدن الجبل الغربي وحصونها، التي شملت مدينة شروس (جادو) التي مثّلت أحد المراكز الرئيسة للقبائل البربرية في منطقة الجبل الغربي (جبل نفوسة). إضافة إلى المدن الداخلية في الصحراء الليبية مثل زويلة التي كانت تمثل عاصمة إقليم فزان آنذاك، وودان وجرمة ومرزق وزلة والتي كانت تمثل مقار ومراكز للقبائل الليبية، وإن كانت لا تناظر في أهميتها وشهرتها المدن الساحلية.

ويبدو أن الجيوش العربية عندما فتحت المدن الليبية سواءٌ الشرقية منها أو الغربية وجدت العديد منها عبارة عن بقايا مدن قليلة السكان محدودة المساحة تغلب عليها البداوة أكثر منها حياة حضرية مزدهرة عرفت عنها في سابق عهدها ويمكن ملاحظة ذلك في مدن لبدة وتوكرة [4]. إذ من المرجح أن أغلب المدن لم تتمكن من تعويض سكانها الرومان الذين تركوها ونزحوا عنها، مما

---

(1) نجم الدين غالب الكيب، صبراتة في فلك التاريخ، مرجع سابق، ص108.

(2) الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821 - 1822 (ترجمة) الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1996، ص40.

(3) الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، دار مكتبة النور، طرابلس، 1968، ص25.

(4) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص102.

أدى إلى انتكاس الحياة فيها، وأفول نجم البعض منها، وبالأخص مدن ساحل بنغازي ممثلة في توكرة ودريانة وبرنيق التي اختفت أسماؤها في الفترة التي أعقبت فتح مدن الإقليم، حيث لم ترد أسماء هذه المدن في كتب الرحالة والمستكشفين العرب الذين مروا بها، وأصبحت أخبارها نادرة للغاية، مما يدل على أنها لم تعد لها أهمية في المنظومة الحضرية إبان تلك الفترة وتحولت إلى أكوام من الأنقاض مع حلول القرن العاشر والحادي عشر الميلاديين؛ فمدينة بنغازي مثلاً لم تشهد حركة بناء إلا في عام 1450 عندما استوطنتها مجموعة من تجار طرابلس في محاولة منهم لبناء مستقر يوفر لهم محطة للراحة، وأطلق عليها مرسى ابن غازي نسبة إلى الصحابي ابن غازي الذي عاش ودفن فيها[1].

كما يبدو أن العرب المسلمين لم يعيروا اهتماماً كبيراً لبناء المدن في ليبيا مع بداية الفتوحات الإسلامية بسبب انشغالهم بالفتوحات ونشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السامية، وبذا كان اهتمامهم آنذاك موجه إلى إنشاء معسكرات الجند والحصون والقلاع الدفاعية في مواقع مختارة من أجل إحكام السيطرة على الأقاليم التابعة لها. بمعنى أن المدن التي أنشأها المسلمون في بداية فتوحاتهم كانت لها الصفة الحربية مما أثر في تخطيطها، بيد أن تلك المراكز والقلاع تطورت فيما بعد وظهرت فيها خصائص المراكز الحضرية وتحولت إلى مدن.

كما أن البعض من المدن التي ازدهرت خلال العهد الإسلامي مثّلت امتداداً للمدن اليونانية والرومانية في ليبيا ووريثاً لها، بالرغم مما حدث عليها من تغيير لتلائم منظومة المدن الإسلامية، بخاصة بالنسبة لوجود المسجد الجامع ذو المئذنة العالية، الذي يمثل محور الحياة في تلك المدن والقلاع ومركزها ويوجد بقربه مقر الأمير أو الحاكم والأسواق المسقوفة والمتخصصة لبيع مختلف السلع، ويمتد العمران حوله وتنمو أحياء التجار والحرفيين الذين يسكنون المدينة ويعملون فيها حسب وظائفهم وتخصصاتهم الحرفية، وهو الأساس لتمييز المدن والأمصار عن القرى والبلدات حتى القرن العاشر الميلادي، كما هي الحال بالنسبة لمدن قورينا وطلميثة وايجه (سوسة) في شرق ليبيا، وطرابلس في غربها.

يلاحظ عند دراسة نمو المدن الإسلامية وتوزعاتها المكانية في العصور الوسطى بعد الفتوحات الإسلامية هو انتقال مراكز الثقل الحضري من المناطق الساحلية التي سادت خلال العهدين الإغريقي والروماني إلى المناطق الداخلية، ومردّ ذلك إلى طبيعة العرب الذين كانوا أكثر ارتباطاً بالمناطق الصحراوية وتجارتها، وإلى نظرتهم الأمنية وتركيز وجودهم في المناطق الداخلية، وتوجسهم من البحر والنظر إليه بشيء من الريبة وعدم الجرأة، وضعف قوتهم البحرية في بداية

(1) الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، مرجع سابق، ص59.

تكوين إمبراطوريتهم التي يمكن أن تحميهم من هجمات القرصنة البحرية، وهو ما يمكن ملاحظته عندما انتقلت الأهمية السياسية والإستراتيجية من الإسكندرية إلى الفسطاط في مصر، ومن قرطاجة إلى القيروان في تونس، ومن إنطاكية إلى دمشق في سورية نتيجة توجه المسلمون نحو الداخل[1].

كما يمكن ملاحظة ذلك في وصية الخليفة عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص محدداً له الشروط التي يجب مراعاتها عند تحديد مواطن سكن المسلمين قائلاً "إن العرب لا يصلحها من البلدان إلا ما صلح للشاة والبعير فلا تجعل بيني وبينهم بحراً وعليك بالريف"[2]؛ لأن المدن الإسلامية لم تكن ذات قوة بحرية في ذلك الوقت، وبسبب سيطرة البيزنطيين على البحر الأبيض المتوسط وما نجم عنه من إهمال أمر العناية بالمحطات والمراكز الساحلية. وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً في ليبيا من خلال تدهور أهمية المدن الساحلية مثل سوسة وتوكرة وبرنيق، وتحولها إلى بلدات وقرى؛ ولم يرجع البعض منها إلى الحواضر المدنية إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين، كما هي الحال بالنسبة لشحات وسوسة.

ولذا بمجرد فتح مدينة قورينا التي كانت تمثل عاصمة المدن البيزنطية في شرق ليبيا نقل المسلمون عاصمتهم إلى الداخل إلى مدينة المرج التي اختاروها نقطة لتجمعاتهم، وهي من المدن التي أنشاؤها ولم تكن وريثة لمدن سابقة، أي أنها ترجع إلى العهد الإسلامي في ليبيا[3]، وقد روعي في اختيار موقعها أن تكون ملتقى الطرق التي تربط بين التجمعات السكانية في إقليم برقة خلال العهد الإسلامي التي تعتمد على المواصلات البرية وطرق القوافل، وأصبحت مركزاً سياسياً وعسكرياً وتجارياً. كما أن موقعها - مدينة المرج- محمي من هجمات البيزنطيين البحرية، وقد شكلت مدينة طلميثة ميناءً لها، ولذا فقد استمرت الحياة في هذه الأخيرة ولم يختف اسمها خلافاً لغيرها من المدن الإغريقية والرومانية [4].

كما ازدهرت مدنية اجدابيا التي انتقلت من موقعها القديم عند ميناء الزويتينة حالياً إلي الداخل لمسافة تزيد عن 28 كم، حيث يقول عنها ياقوت الحموي في كتاب معجم البلدان في القرن السادس الهجري "اجدابيا مدينة كبيرة في الصحراء أرضها صفا وآبارها منقورة في الصفاة، وطيبة الماء، فيها عين ماء عذب وجامع حسن البناء وحمامات وفنادق كثيرة وأسواق حافلة مقصودة، ولها مرسى على البحر يعرف بالمادور يبعد عنها ثمانية عشر ميلاً" [5]. وكان من أسباب ازدهارها

---

(1) محمد السيد غلاب، يسري الجوهري، جغرافية الحضر، مرجع سابق، ص293.

(2) ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، المجلد الرابع، 1968، ص491.

(3) نجم الدين الكيب، صبراتة في فلك التاريخ، مرجع سابق، ص110.

(4) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص256.

(5) ياقوت الحموي، معجم البلدان، المجلد الأول، مرجع سابق، ص100.

طبيعة موقعها الذي يربط مجموعة الطرق البرية الرئيسية المتجهة إلى الغرب نحو طرابلس أو شرقاً إلى مصر أو تلك المتجهة إلى الشمال إلى سهل بنغازي والجبل الأخضر أو المتجهة جنوباً إلى واحات الكفرة والجفرة ومنها إلى فزان، غير أن دور اجدابيا تراجع بعد عودة ازدهار مدينة بنغازي مع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، وبداية التركيز عليها كمحطة اتصال بالمراكز العمرانية في إقليم الجبل الأخضر وبداية ازدهار النقل البحري عند سيطرة الدولة العثمانية على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا(1).

وعلى الرغم من أن العرب المسلمين نقلوا مدنهم إلى الداخل إلا أنهم أبقوا على مدينة طرابلس (أويا سابقاً) كنقطة تجمع في غرب ليبيا، والتي استمرت كمركز حضري رئيس وميناء مهم منذ إنشائها وحتى الآن وفي الموقع نفسه، حيث ظلت محتفظة بأهميتها حتى بعد الفتح العربي. وقال عنها الإدريسي في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" أنها ذات نشاط تجاري عظيم، وأنها مدينة حصينة عليها سور حجارة، وهي في نحر البحر بيضاء حسنة الشوارع متقنة الأسواق وفيها صناع، وأمتعة يتجهز بها إلى الكثير من الجهات"(2)، يمكن أن نعدها استثناء من القاعدة، وفي مقابل ذلك فقدت مدن أخرى أهميتها كانت أكبر منها شأناً وأكثر شهرة في الإقليم المعروف سابقاً بإقليم تريبولتانيا، مثل مدينتي صبراتة ولبدة نتيجة لانتقال مختلف أنشطة الحياة إلى طرابلس، واللتين آلتا إلى المصير نفسه الذي آلت إليه المدن الساحلية في إقليم برقة، وقد ظهرت لبدة أخيراً كميناء يخدم المدينة التي يطلق عليها اليوم "الخمس"، أما صبراتة فقد نشأت من جديد جنوب المدينة الأثرية ومركزها الحالي يعود إلى فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا، حيث ظلت حتى منتصف القرن العشرين عبارة عن بلدة ريفية.

كما ازدهرت بعض المدن والمراكز العمرانية في المناطق الصحراوية بعد الفتح العربي مثل زويلة وأوجلة وزلة وجرمة وسوكنة وجالو وغدامس وودان وغيرها من المدن في الواحات الواقعة على طرق تجارة القوافل الصحراوية في ليبيا. حيث أصبحت زويلة عاصمة إسلامية لإقليم فزان في عام 996 م واستمرت حتى أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، ثم استبدلت بمدينة تراغن في الفترة الممتدة ما بين القرنين 12- 16 م ومن ثم تحولت العاصمة إلى مرزق في الفترة 1560- 1930 ثم إلى هون في فترة الاحتلال الإيطالي وحتى عام 1943 حيث نقلت العاصمة بعدها إلى سبها(3).

---

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص271.

(2) الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، المجلد الأول، بيروت، 1989، ص297.

(3) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص102.

وإذا ما اعتبرنا أن الفترة الممتدة من بداية الفتح العربي الإسلامي في منتصف القرن السابع الميلادي وحتى القرن الحادي عشر الميلادي تمثل المرحلة الأولى لنشوء المدن الليبية الإسلامية، والتي تميزت بإنشاء المدن الحربية والقلاع والحصون سواءٌ تلك التي قامت على أنقاض مدن سابقة أو في مراكز عمرانية مستحدثة أي فترة توطيد أركان الدولة الإسلامية، واستمرت حياة المدن فيها على وتيرتها التي كانت عليها عند الفتح العربي وبدأت تظهر فيها الأسواق التجارية والمساجد والحصون والأسوار، فإن المرحلة الثانية بدأت مع الهجرات الجماعية لقبائل بني هلال وبني سليم من شبه الجزيرة العربية - الذين يشكلون اليوم أغلب سكان ليبيا - مما كان له الأثر البارز في إعمار ليبيا واستيطانها، علاوة على تأثيرها في نشوء العديد من المدن والمراكز الحضرية الجديدة، لاسيما ظهور وترسيخ الاستيطان البدوي القبلي من خلال نمو وتزايد وانتشار العديد من القرى والمراكز الجديدة التي مثّلت نويات لمدن ومراكز حضرية في وقت لاحق.

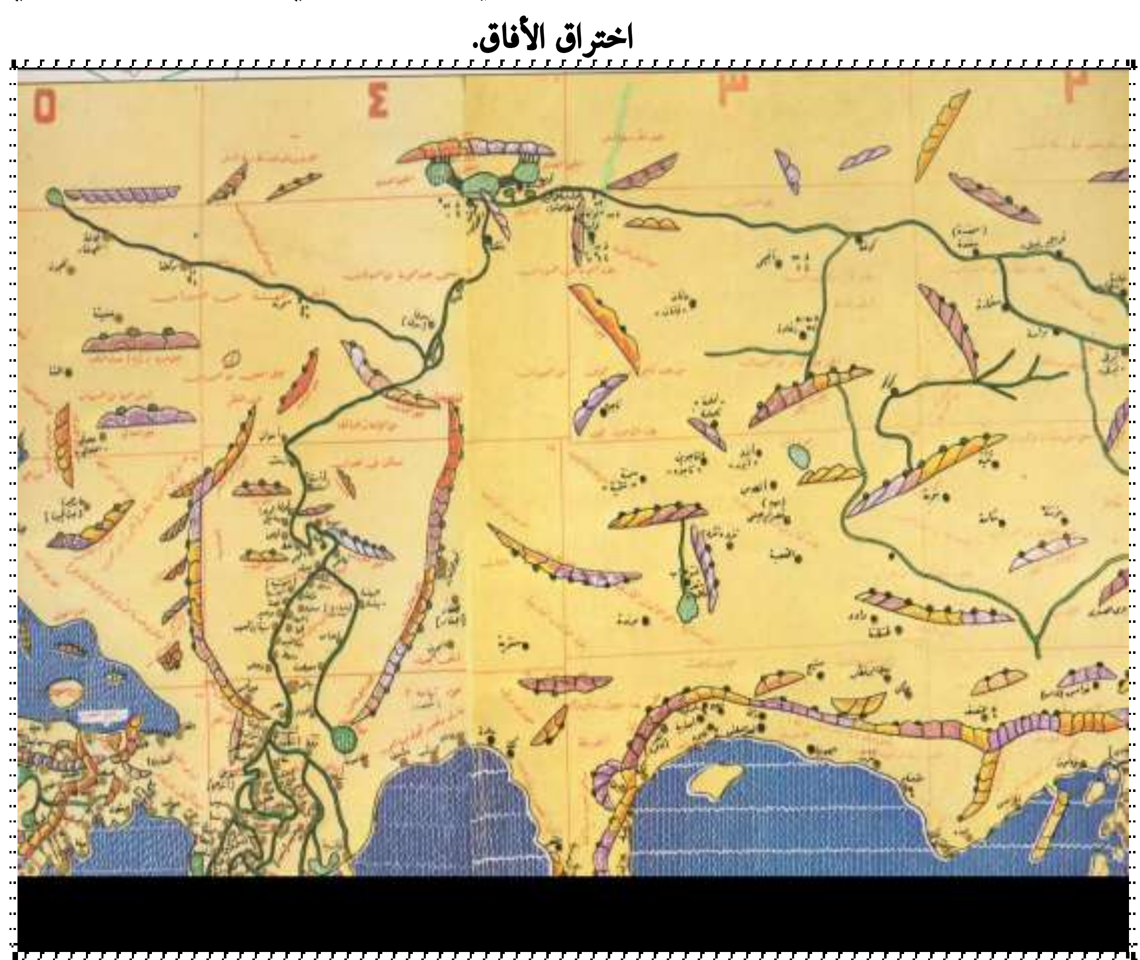
وعلى الرغم من أن بعض المؤرخين أمثال ابن خلدون يعتقد أن دخول القبائل العربية إلى البلاد أدى إلى تدمير الحياة الحضرية واختفاء العديد من المدن نتيجة ما ألحقوه بها من دمار وتخريب[1]. إلا أنه يجب ألا نغفل الدور الذي لعبته الهجرة الجماعية لتلك القبائل العربية في الاستيطان الحضري لمناطق مختلفة من البلاد وازدهار العديد من المدن، وبخاصة إذا علمنا أن التطور الذي شهدته بعض المدن الداخلية والتحول نحو الاستيطان الداخلي في ليبيا برز بشكل واضح بعد تلك الهجرات، والتي تتماشى مع طبيعة حياتهم، وهو ما يمكن أن يبرر الاضمحلال الذي شهدته المدن الساحلية مثل قورينا وتوكرة وابولونيا وصبراتة ولبدة واختفاء الحياة الحضرية منها، وفي مقابل ذلك اشتهرت بدلاً منها مدن أخرى وأمصار تصدرت الأهمية التي كانت تمثلها تلك المدن.

ومع استقرار تلك القبائل بدأت تظهر بلدات ومدن عربية في كامل ليبيا وبخاصة تلك المدن التي اشتهرت كموانئ ومراكز تجارية ونقاط مرور للطرق البرية وفي مقدمتها مدينة طرابلس واجدابيا والمرج وطلميثة وسرت ودرنة، إضافة إلى مدن الواحات التي اشتهرت كمدن رئيسة بعد الفتح العربي، لاسيما التي اعتبرت محطات على طرق القوافل التجارية، والتي كثيراً ما يرتبط موسم رواج النشاط الاقتصادي فيها بفترات مرور تلك القوافل مثل مرزق وغدامس وغات والكفرة وزويلة وأوجلة وجالو وسوكنة وغيرها من المدن الواقعة على طرق القوافل في ليبيا.كما ظهرت مراكز ومستوطنات جديدة للقبائل العربية التي استقرت في جنوب الجبل الغربي مثل القريات ومزدة والشويرف وجبل الحساونة وبني وليد.

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص195.

كما لعب انتشار الاتجاه الصوفي في ليبيا خلال القرن الثاني عشر الميلادي دوراً مهماً في ظهور مراكز استيطانية جديدة نتيجة الرغبة في الإقامة قرب أضرحة الأولياء والمرابطين والفقهاء، حيث أنشئت الزوايا والخلوات لتعليم القرآن وعلوم الشريعة ومساعدة المسافرين، لاسيما قاصدي بيت الله الحرام، والتي كانت بمثابة نواة للعديد من المراكز العمرانية [1]مثل الزاوية والعجيلات وجنزور وزليطن والمحجوب والجغبوب والبيضاء والقبة والأبيار وغيرها من المراكز التي تحمل أسماء عربية.

خارطة (4) المدن الليبية كما صورها محمد الادريسي سنة 1154 م في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الأفاق.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص15.

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن فترة ازدهار الحضارة الإسلامية في ليبيا شهدت توسعاً في الاستيطان الحضري وبروز نوعين من المراكز الحضرية بحسب نشأتها، هما:

1- المدن القديمة التي ترجع نشأتها إلى عهود وحضارات سابقة للإسلام طورها العرب كمراكز تجارية وخدمية بما أدخلوه عليها من تعديلات لتعبر في مظهرها ومرافقها عن الحضارة

---

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص281.

الإسلامية مثل مدينة طرابلس وطلميثة ودرنة وغدامس وسلطان، كما تشمل مدن الجبل الغربي التي تعود بأصولها إلى العهود التي سبقت الفتح العربي اعتماداً على أسمائها البربرية وأصول سكانها مثل جادو وكباو.

2- المدن التي أنشأها العرب المسلمون، والتي شكلت مراكز ثقل في مناطق مختلفة من البلاد، وقد روعي فيها أن تكون ذات مواقع إستراتيجية تتماشى مع نظرة المسلمين للأهمية التي تتمتع بها مثل تلك المواقع، بحيث تكون بعيدة عن السواحل البحرية، وتمكنهم من حمايتها وأن تكون مراكز سياسية وعسكرية وتجارية وخدمية، وأن تكون مواقعها عند ملتقى الطرق البرية من مختلف الاتجاهات، ومن أمثلتها مدن اجدابيا والمرج وزويلة. كما تشمل بعض المراكز الثانوية التي اتخذت كقلاع أو محطات ونقاط ثانوية لخدمة شبكة طرق القوافل مثل مصراتة وجالو والمخيلي ومرزق والجغبوب، وبعض مدن الجبل الغربي التي مثّلت مواقع لاستيطان القبائل العربية مثل غريان والرحيبات والزنتان والرجبان وترهونة.

المدن الليبية أثناء الحكم التركي 1551–1911.

بدأ الحكم العثماني لليبيا الذي بعد أن تعرضت لهجمات الأسبان خلال القرن السادس عشر، وقد عرفت ليبيا في تلك الفترة بولايتي طرابلس وبرقة، وكان يطلق عليها أحياناً طرابلس فقط، حيث مثّلت طرابلس ثقل الوجود التركي في ليبيا وعاصمة الولاية وأصبحت مركزاً حضرياً مهماً في شمال أفريقيا.

كما مثّلت صبراتة والزاوية أهم مدنها، إضافة إلى بعض مدن الجبل الغربي مثل غريان وترهونة ويفرن وجادو ومزدة كمدن جبلية، ومرزق وغدامس وأوجلة وسوكنة وغات كمدن صحراوية، وفيها تركزت السلطة الإدارية والعسكرية للدولة العثمانية أي أنها مثّلت مراكزاً للأقضية العثمانية – قائمقاميات – تخضع مباشرة لباشا طرابلس. إضافة إلى بعض المدن الأخرى الأقل في أهميتها، التي مثّلت مراكزاً للاتصال والخدمات مثل العجيلات، والعزيزية، وكذلك الخمس وسرت اللتين مثّلتا موانئ اتصلت بالموانئ الرئيسة في الولاية مثل طرابلس وصبراتة [1].

بينما مثّلت مدينتي بنغازي ودرنة أهم المدن التي تأثرت بالحكم التركي في ولاية برقة، حيث مثّلتا مركزين إداريين مهمين فيها، بينما مثّلت كلاً من المرج وسوسة وطلميثة مراكز إدارية ثانوية [2].

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص282.

(2) سعد القزيري، التحضر، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص404.

على الرغم من أن البعض يعتبر فترة الحكم العثماني لليبيا بأنها فترة فوضى وجهل وفقر، إلا أننا يجب ألا ننكر بأن بعضاً من الولاة والسلاطين والمتصرفين قدموا العديد من الإصلاحات في الكثير من المدن عندما قاموا بتعميرها وترميم قلاعها وأسوارها وتشجيع الأهالي على إنشاء المساكن وإقامة المتاجر والمحلات العامة وبناء المساجد والمدارس والمعاهد المهنية والمستشفيات والفنادق والمقاهي والمطاعم والحمامات التركية وتشييد الثكنات العسكرية والمحاكم والمباني الإدارية وورش الصناعات التقليدية.

كما أن هذه المرحلة تمثل بداية نمو المدن خارج أسوارها، وبخاصة بعد إلغاء نظام إقفال أبواب أسوار المدن، كما هي الحال بالنسبة لمدينة طرابلس في عام 1881 [(1)]. بحيث أصبحت المدن قادرة على جذب السكان من الأرياف المجاورة، كل ذلك أسهم في انطلاقة جديدة للعديد من المدن، لاسيما تلك التي مثّلت مراكز للسلطة الإدارية والمركزية. كما صاحب فترة الحكم العثماني للبلاد صدور قانون تأسيس البلديات في ليبيا مع بداية عام 1877 التي تتبع الوالي أو المتصرف من حيث القرار والتمويل، إضافة إلى الاهتمام والعناية بالنظام البلدي وتطويره مثل تشجير جوانب الطرق وإنشاء خطوط الاتصالات الهاتفية بين المدن والمناطق الرئيسة، كما شمل ذلك النظام أيضاً الاهتمام بعمليات البناء والتخطيط لها ومتابعتها وتحديد اتجاهات نمو المدن وبتنظيم رخص البناء[(2)].

المدن الليبية أثناء الاحتلال الإيطالي 1911– 1943.

لم تتمكن إيطاليا من فرض سيطرتها على ليبيا وتحقيق أهدافها الاستعمارية وتنفيذ مشاريعها الاستيطانية والإستراتيجية إلا بعد أكثر من عقدين من الزمن بسبب حركة المقاومة التي استمرت خلال الفترة ما بين (1911– 1933)، عندما أُعلنت ليبيا كجزء من الكيان السياسي الإيطالي (ليبيا الإيطالية) Libia Italiana ومثّل ساحلها الشاطيء الرابع لإيطاليا Quatro Sporda وولاياتها الأربع طرابلس ومصراتة وبنغازي ودرنة مقاطعات إيطالية، وقد عمدت لتحقيق هذه السياسة إلى طرد السكان الأصليين من المدن والمناطق الزراعية واغتصاب أراضيهم ومصادرتها، بل ونفيهم وإجلاءهم خارج البلاد.

لقد ترتب على الاحتلال الإيطالي لليبيا تغيرات شاملة ومخططات تطويرية للكثير من المدن كان الهدف منها بالدرجة الأولى خدمة الإيطاليين أكثر منه لصالح المواطنين الأصليين، وقد شملت تلك التغيرات وضع مخططات تنظيمية للمدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي والزاوية ومصراتة

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص316.

(2) سعد القزيري، التحضر، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص 404.

ودرنة وغريان، وغيرها من المدن الأخرى وفق المفاهيم التخطيطية الحديثة، بحيث تضمنت تلك المخططات تنظيم الشوارع الرئيسة واتجاهاتها، وكذلك تحديد استعمالات الأرض، لاسيما في المناطق المركزية، وتوحيد ارتفاعات المباني متعددة الطوابق والعمارات وتوفير مرافق الخدمات العامة والعناية بالجوانب الجمالية والحدائق والمناطق الخضراء داخل المدن كمتنفس لها.

وقد أسهمت تلك المخططات في نمو أحجام المدن، لاسيما الرئيسة منها، حيث شهدت مدينتي طرابلس وبنغازي نمواً سكانياً سريعاً نتيجةً لهجرة المستوطنين الإيطاليين واستقرارهم فيهما. فقد نمت مدينة بنغازي من 16500 نسمة في عام 1911 م إلى 48500 نسمة في عام 1936[(1)]. أما مدينة طرابلس فقد زاد عدد سكانها من 29869 نسمة في عام 1911 م إلى 113390 في عام 1940 م كما يوضحها الجدول (1).

جدول (1) تطور سكان مدينة طرابلس 1911- 1940.

العام	عدد السكان	العرب ٪	إيطاليون ٪	آخرون ٪
1911	29761	69.9	-	30.1
1921	54447	55.1	15.9	29.0
1926	55244	50.4	21.1	28.5
1931	81438	49.1	26.7	24.2
1936	99415	47.6	30.7	21.7
1940	113390	41.9	41.9	16.2

المصدر: مصطفى التير، نمط التحضر في ليبيا، مرجع سابق، ص14.

كما يلاحظ على المخططات الإيطالية للمدن الليبية محاولة فصلها للأجزاء القديمة من تلك المدن عن الأحياء الجديدة والمخططة منها التي برزت كأحياء حديثة خاصة بسكنى الإيطاليين منظمة الشوارع والطرقات ومزودة بمختلف الخدمات والمرافق، واستعمالات الأراضي فيها مخططة مسبقاً وفق معايير وأنماط جديدة، والكثير منها اتبعت نظام الخطط الشريطية متأثرة باتجاهات الطرق الرئيسة وبمسارات السكك الحديدية، وهو ما يمكن ملاحظته بالنسبة للمخطط الإيطالي

(1) مصطفى التير، نمط التحضر في ليبيا، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد 43، السنة السابعة، بيروت، 1968، ص14.

لمدينة الزاوية حيث تركت أجزاءها القديمة في الجهة الشمالية وامتد العمران المخطط إلى الجنوب منها في اتجاه من الغرب إلى الشرق موازياً لمسار الجزء القديم من الطريق الساحلي [1].

كما أسهمت الحكومة الإيطالية خلال فترة استعمارها لليبيا في نشأة مراكز ونقاط استيطانية جديدة كانت بمثابة نوى للعديد من المدن تمثّلت في مجموعة القلاع التي تم بناؤها في مواقع استراتيجية وعند تقاطعات الطرق الرئيسة، وكانت سبباً في نشأة وظهور العديد من القرى والتجمعات السكانية تحولت مع نمو أحجامها وتعدد وظائفها إلى مدن جديدة في هذه المواقع، ومن أمثلتها القره بوللي وقصر الأخيار وبن غشير وبنينة والأبيار وتيجي والجوش وأبي كماش وامساعد[2].

إضافة إلى ذلك أُعدت مخططات لعدد من القرى والمراكز الريفية في المناطق الزراعية لخدمة المستوطنين الإيطاليين حيث بلغت جملة المساحات التي استغلت فعلاً ضمن مشاريع الاستيطان الإيطالي 163 ألف هكتار [3]، وبخاصة بعد إنشاء مؤسسة انتي Ente في عام 1932 م لتنفيذ تلك السياسة، والتي بدأت أول مهامها في منطقة الجبل الأخضر، وكان الهدف منها تشجيع الهجرة الواسعة للإيطاليين إلى هذا الجزء من البلاد، ومن أمثلة تلك المراكز كل من المرج وشحات والبيضاء، وهذه أصبحت نوى لعدة مدن مثل بيضاليتوريا Beda Littoria (البيضاء) ولويجي داسافويا Luigi be Savoia (الأبرق) ولويجي رازا Luigi Razza (مسة) وجوفاني بارتا Giovanni Bertta (القبة) وأومبارتو مادالين Umbertto Maddalene (العويلية) [4].

كان من نتائج النجاحات التي حققتها خطط هذه المؤسسة أن وسعت نفوذها ومشاريعها لتشمل كذلك إقليم طرابلس وذلك في عام 1935، حيث أسست العديد من القرى الزراعية الخدمية في غرب ليبيا على مسافات متباينة وسط المناطق الزراعية، كانت كل قرية تخدم منطقة زراعية ويتواجد فيها مختلف الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والدينية مثل: الكنائس والمدارس والمستوصفات ومساكن الرهبان والمقاهي والمطاعم والأندية والحوانيت، كما يتواجد في كل قرية مركزاً للشرطة ومباني إدارية للخدمات البلدية ومكتب للبريد ومساكن الموظفين الذين يعملون فيها، وساحات وأسواق لتصريف منتجات الفلاحين[5]. مثل اوليفيتي Oliveti (جودّائم) وسابوتينا

---

(1) مولود علي المقطوف، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، قسم الجغرافيا، بنغازي، 1997، ص98.

(2) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص80.

(3) الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، مرجع سابق، ص42.

(4) سعد القزيري، التحضر، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص405.

(5) الهادي أبو لقمة، دراسات ليبية، مرجع سابق، ص ص21، 22.

Sabotina (العزيزية) وجودا Gioda (الكراريم) وجاريبالدي Garibaldi (الدافنية) وبيانكي (الزهراء) وميكا (العامرية) وجوردانيا (الناصرية) وكريسبي (طمينة) وبريفيليري (الخضراء) وماركوني (القصيعة) وكاستيللوفردي (القره بوللي) وكوراديني (غنيمة) [1].

تطورت هذه القرى بمعدلات متباينة، فالبعض منها تطور بشكل متسارع وتحول إلى مدن متوسطة الأحجام، وأصبحت مراكز إدارية حضرية مثل الزهراء والعزيزية والقره بوللي والبيضاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وزاد من تطور هذه القرى والمراكز ربطها بشبكة من الطرق الرئيسة والفرعية التي تربطها بالطريق الساحلي الشهير بـ "لاسترادا ليتورانيا" La strada Littoranea [2]، الذي تم تعبيده في أربعينات القرن العشرين ليربط بين المدن الساحلية في شرق البلاد وغربها كما تطورت تبعاً لذلك العديد من المحطات والمواقع الخدمية على تلك الطرق الرئيسة، التي أصبحت مع تطورها بلدات ومدن. علاوة على الدور الذي لعبته شبكات السكك الحديدية في إقليمي طرابلس وبنغازي في ربط مدن وقرى الإقليمين.

ومما سبق يمكن القول: إن ظاهرة الاستيطان الحضري في ليبيا بدأت مع القرن السابع ق.م، وتطورت مع ازدهار حضارات البحر الأبيض المتوسط، حيث نشأت شبكة من المدن والبلدات والقرى شملت أغلب الشريط الساحلي وهضاب كلاً من الجبل الغربي والجبل الأخضر، وكذلك مناطق الواحات الصحراوية؛ غير أن طبيعة حياة السكان في ليبيا - لاسيما بعد الهجرات الجماعية للقبائل العربية إليها - كان يغلب عليها طابع البداوة والارتحال، ولم تكن هناك مدن كبيرة بل بضعة مدن ذات أحجام سكانية صغيرة أو متوسطة، ويقتصر أغلب العمران فيها على النوع الريفي (قرى ومزارع)، بل أن جزءً مهماً من سكان البلاد كان عبارة عن قبائل رحل يعتمدون على المأوى المؤقت أو المتنقل، واستمرت طبيعة حياة السكان على هذا الحال إلى منتصف القرن العشرين بعد أن بدأت الحياة فيها تنتعش من جديد عقب الطفرة الاقتصادية التي شهدتها ليبيا نتيجة اكتشاف النفط.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص20.

(2) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1996، ص 18.

مقومات قيام المدن الليبية.

لتحليل مقومات نشوء المدن الليبية والعوامل المؤثرة في تلك النشأة ينبغي استعراض الخلفية التاريخية لمواقع تلك المدن، التي جاءت استجابة لمقومات وعوامل فرضتها متطلبات العصر الذي نشأت فيه، وفقاً لما تهيأ لها من ظروف طبيعية ومقومات بشرية واقتصادية محفزة لتلك النشأة والنمو، بحيث تمكنت بعض المدن من القيام بدورها الذي نشأت من أجله ، وظلت مزدهرة كمراكز تجارية أو سياسية أو دينية أو دفاعية.

اتضح مما سبق أن ليبيا شهدت نشوء وازدهار العديد من المدن خلال العصور السابقة ارتبطت بعدة عوامل ومقومات حددت طبيعتها وسرعة نموها ووظائفها، والتي تبدو آثارها مجتمعة ومتداخلة في نشوء المراكز العمرانية وتطورها، حتى أنه يصعب تمييز درجة تأثير كلاً منها في معزل عن الآخر.

ومع ذلك يمكن القول: إن المقومات الطبيعية من أهم العوامل المساعدة على نشأة وتحديد مواقع المراكز الحضرية وتركيبها وأشكالها قديماً وحديثاً، لاسيما تأثير الموقع الجغرافي والمناخ والموارد المائية التي تركت بصماتها على مواضع المدن ومواقعها. فكثيراً ما كانت الظروف والمعطيات الطبيعية هي المحدد للأماكن التي يستطيع الإنسان ارتيادها والعيش فيها، وإنشاء مراكز ومدن يستقر فيها، لاسيما في تلك الحقبة من التاريخ البشري التي اتصفت ببساطة المستوى الثقافي للإنسان، الذي لم يصل إلى درجة من التطور التقني تسمح له بالتأقلم مع الظروف الطبيعية المتطرفة، وتمكنه من التغلب على تأثيرها. بل ظل الإنسان أسيراً لتلك الظروف، التي فرضت حتميتها على مختلف أوجه حياته ومجالاتها.

ولذلك ارتبط نشوء المراكز العمرانية وتطورها بما توفره الطبيعة من معطيات ملائمة لتلك النشأة، وظل عاجزاً عن بناء مدن ومستقرات له في الأماكن غير الملائمة التي لا تسمح ظروفها الطبيعية باستقرار الإنسان وإنشاء مراكز عمرانية ريفية وحضرية فيها. بمعنى أن المستوطنين الأوائل سعوا إلى اختيار مواقع لمستوطناتهم تحقق لهم أقصى حد من المتطلبات المعيشية مثل توفير الأمن والغذاء وسهولة الاتصال بالجهات المجاورة، ويرتبط توافر هذه المتطلبات بظروف البيئة الجغرافية، وعليه يمكن الإشارة إلى أهم العوامل التي أثرت في نشأة المدن الليبية:

1- الموقع:

للمواقع الجغرافية تأثيرها في نشوء المراكز العمرانية ونموها وتطورها، والذي لا يمكن تجاهله في كل مرحلة من مراحلها التاريخية، ويمكن تحديد تأثير هذا العامل في نوعين من المواقع الجغرافية للمدن والمراكز العمرانية، وهما: الموقع الفلكي والموقع الجغرافي، فالموقع الفلكي يقصد به الموقع بالنسبة للعروض الجغرافية أو القرب والبعد عن خط الاستواء وما يؤدي

إليه من تباين في البيئات الجغرافية ودور ذلك في نشوء المدن والمراكز العمرانية من خلال تأثيره المباشر على المناخ والأقاليم المناخية ومدى ملاءمتها لسكنى الإنسان، وعلى تطور الحضارات ونشوء المدن، فمعظم الحضارات البشرية القديمة قامت وازدهرت ضمن نطاق العروض المعتدلة الدفيئة، وفيها كان

أكبر تركز للمدن.

لقد لعب موقع الأراضي الليبية التي تمتد بين خطي عرض 45َ 18ْ – 33ْ شمالاً ضمن العروض المدارية والمعتدلة، لاسيما أجزائها الشمالية دوراً في نشأة مدنها ونموها وازدهارها، بحيث يلاحظ نشوء وتركز غالبية المدن الليبية ضمن تلك الأجزاء التي هيأتها طبيعة موقعها لأن تكون أماكن لتموضع تلك المدن.

أما الموقع الجغرافي فيحدد أهمية المحيط بالنسبة للمراكز العمرانية، وما يتمتع به من مقومات وعناصر سواءٌ أكانت طبيعية أم بشرية، وما يتسم به من خصائص تميزه عن غيره من المواقع. وعليه يمكن التأكيد على أن أهمية المراكز العمرانية تتأثر بسمات محيطها وعلاقتها مع هذا المحيط، وبناءً على ذلك يمكن أن نحدد نوعين من هذه المواقع [1]:

أ- الموقع الفعلي للمركز العمراني (الموضع) ويقصد به الحيز المكاني الذي تشغله المدينة أو المركز العمراني والذي يحدد الخصوصية التي تميز المدينة عن غيرها ويؤثر في نموها وتطورها.

ب- موقع المدينة بالنسبة لمحيطها المباشر الذي يطلق عليه بالضواحي أو الظهير الجغرافي، وهو ذو أهمية خاصة في نشوءها وازدهارها، وذلك من خلال العلاقات الوظيفية المتبادلة التي تربط المدينة بظهيرها الجغرافي. ومن أمثلة ذلك موقع المدينة وسط سهول زراعية أو بالقرب منها أو عند تقاطع الطرق التجارية أو عند الموانئ البحرية أو بالقرب من الموارد الطبيعية والاقتصادية.

يعد هذا الموقع الأساس في تحديد أهمية المركز العمراني ومدى تطوره، فالمدن الأكثر أهمية هي تلك التي تحتل موقعاً متميزاً، ويمنحها تسهيلات وامتيازات تدعم نموها؛ وفي الوقت ذاته قد يتوقف نمو المدينة وتفقد نشاطها وأهميتها بمجرد أن يفقد الموقع لسبب أو لآخر أهميته. بمعنى أن المدينة قد تختفي وتتلاشى خلال فترات من التاريخ فيما لو فقدت مقومات وميزات مواقعها، وقد تعود إليها الحياة وتنطلق من جديد بمجرد عودة تلك الميزات، مثلما وقع للعديد من المدن الليبية التي قامت ثم اختفت ثم انطلقت من جديد، ومن أمثلتها مدن بنغازي، واجدابيا، وقورينا، وصبراتة، ولبدة.

(1) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص9.

لعب الموقع على السواحل البحرية أو بالقرب منها دوراً مهماً في نشأة العديد من المدن في المناطق الساحلية لكونها تجذب السكان فيزداد تركزهم وحركتهم فيها، سواءٌ لطبيعة مناخها المعتدل الذي يرتبط بالمؤثرات البحرية أم لسهولة ارتباطها بخطوط الملاحة واتصالها بالعالم والتبادل التجاري معه. وهكذا فإن المواقع البحرية أو على مسافة قريبة منها تعتبر مكاناً مفضلاً لقيام المدن ونشوئها، وعامل مشجع لتوضعها.

أدى موقع ليبيا المميز على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وبجبهة ساحلية طولها يزيد على 1900 كم إلى تأثرها تأثراً مباشراً بالحضارات الإنسانية التي شهدتها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بخاصة إذا علمنا أن هذه المنطقة كانت تمثل قلب العالم القديم المعروف آنذاك، مما أعطاها الفرصة لكي تتصل بالدول المطلة على هذا البحر والاحتكاك بتلك الحضارات منذ آلاف السنين. فأغلب المدن الليبية أنشئت من قبل شعوب جاءت إلى البلاد عن طريق البحر الأبيض المتوسط وأقامت على ساحل هذا البحر أو في السهول الساحلية، لأن هذه الشعوب كان اتصالها بالبلاد أول الأمر عن طريق الساحل؛ فبعد احتلال الفينيقيين لمنطقة تونس امتد نفوذهم إلى منطقة شمال غرب ليبيا بحكم قرب موقعها وأسسوا مدنهم الثلاث المعروفة تريبوليس (أويا، ولبتس، وصبراتة) وقد روعي في إنشاء هذه المدن موقعها على ساحل البحر واتخذت كموانئ خدمية لخطوط التجارة الفينيقية البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط. بمعنى أن إنشاء هذه المدن الثلاث في الأساس يعود إلى موقعها على ساحل البحر الذي أهّلها للظهور والنشوء لخدمة الملاحة البحرية.

وفي الإطار نفسه يمكن القول: إن المدن التي أنشئت في شمال شرق ليبيا أثناء فترة الاستيطان الإغريقي لليبيا بعد أن احتلوا سواحلها المقابلة لسواحل الجزر اليونانية، روعي في اختيار مواضعها الأماكن التي يمكن استغلالها كموانئ تسهل اتصال هذه المستوطنات الإغريقية بالجزر اليونانية وموطنهم الأصلي فأغلبها أقيم على ساحل البحر الأبيض المتوسط لتتمكن من تأدية هذا الدور والقيام بوظائفها مثل برنيق (بنغازي) وطلميثة وتوكرة، فلكل منها ميناؤها الخاص. وحتى تلك التي لم تنشأ على ساحل البحر روعي في مواضعها وقوعها قرب الموانئ البحرية لسهولة اتصالها بها، وهو ما يمكن ملاحظته في مدينة قورينا (شحات) القريبة من مدينة أبولونيا (سوسة) التي تمثل في الواقع ميناءً لها ومنفذاً لاتصال سكانها بوطنهم الأم، وفقاً لنظام نشوء المدن الإغريقية الذي يقتضي ضرورة وجود منطقة زراعية ومرفأ يتبع المدينة.

كما أسهم موقع ليبيا بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والبلدان الواقعة جنوب الصحراء ووسط أفريقيا من جهة، وبلاد المشرق والمغرب العربي من جهة ثانية في نشأة المدن في المناطق الداخلية من الأراضي الليبية التي تشكل جزءً لا يتجزأ من الشمال الأفريقي، وحلقة وصل بين الشمال

والجنوب، حيث كانت خطوط تجارة القوافل الصحراوية في فترة ازدهارها تمر عبر الأراضي الليبية، التي تمثل أقصر مسافة بين مياه البحر الأبيض المتوسط وبلاد أواسط أفريقيا بسبب تعمق المياه إلى الجنوب في منطقة خليج سرت مسافة تزيد عن 160 كم عن بقية سواحل ليبيا، التي تتوغل باتجاه الجنوب مقارنة ببقية سواحل بلاد المغرب العربي بنفس المسافة تقريباً مما جعل الأراضي الليبية نقطة انطلاق ومنطقة عبور رئيسة للوصول إلى جنوب الصحراء من جهة، وسواحل المتوسط من جهة ثانية.

كما أسهم هذا العامل كذلك في نشأة عدد من المدن الصحراوية وازدهارها ونموها وتحولها من مجرد محطات على خطوط التجارة ونقاط التقاء لتلك الخطوط والدروب الصحراوية إلى مراكز عمرانية وخدمية مزدهرة من خلال الخدمات التي تقدمها للمسافرين والتجار، أو لدورها كأسواق لتبادل السلع والبضائع بين سكانها وأصحاب القوافل، ومن أمثلتها مدن: مرزق، غدامس، جرمة، جالو. هذا علاوة على الدور الذي لعبه الموقع عند نقاط الاتصال بين الأقاليم الطبيعية المتباينة، كما هي الحال بالنسبة لمدينة اجدابيا التي مثّلت منطقة للتبادل التجاري بين الإقليم الساحلي من جهة، والصحراوي وشبه الصحراوي من جهة أخرى.

مثّلت ليبيا الجزء الذي يربط المشرق العربي بالمغرب، لاسيما في فترة الفتوحات الإسلامية، مما أسهم في نشأة العديد من المدن الليبية لأغراض مختلفة كاتخاذها نقاط دفاعية ومراكز سيطرة من أجل مواصلة الفتوحات غرباً ومن أمثلتها مدينتي المرج واجدابيا اللتين لعبتا دوراً مهماً بسبب موقعيهما بين مصر والقيروان (تونس)؛ بخاصة إذا علمنا أن شمال شرق ليبيا كان قبل الفتح الإسلامي منفصلاً عن شمالها الغربي حيث بدأت الاتصالات تقوى بين المنطقتين بعد الفتح نتيجة موقعهما على الطريق الرئيس بين بلاد المشرق العربي وشمال أفريقيا. وكما تتضح مظاهر هذا الاتصال في مرور حجاج الجزائر والمغرب العربي إلى الأراضي المقدسة وعودتهم منها من خلال عبورهم الأراضي الليبية[1]. كل ذلك أسهم في ازدهار المدن الواقعة على محاور المرور وتحركات السكان.

كما لعب الموقع دوراً مهماً في نشأة المدن الدفاعية أو الإستراتيجية، التي يبدو أن الصفات والخصائص المطلوبة فيه اختلفت من عصر إلى آخر، بحيث يضمن إمكانية وسهولة الدفاع عن المدينة دون الحاجة إلى تحصينات وقوة عسكرية كبيرة. فقديماً فُضّلت مواقع المرتفعات والتلال التي يصعب الوصول إليها إلا عن طريق ممرات محدودة يمكن التحكم فيها. وهذا ينطبق على العديد من مدن وبلدات الجبل الغربي التي أنشئت في العهد الروماني واتخذت كقلاع وحصون

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص198.

لحماية الإمبراطورية الرومانية من هجمات السكان الذين أطلقوا عليهم البرابرة، حيث أنها أقيمت على حافة الجبل مطلة على وديانه، ومن أمثلتها: يفرن وجادو. وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً في بعض مدن شمال شرق ليبيا مثل قورينا، أو تلك التي نشأت في مواقع محمية بالمنحدرات من بعض جوانبها مثل أبولونيا وتوكرة وطلميثة ودرنة، التي يمكن التحكم في الممرات والطرق المؤدية إليها. بينما تمثّلت المواقع الإستراتيجية للمدن العربية التي أنشئت بعد الفتوحات الإسلامية في اختيار المواقع بعيدةً عن السواحل البحرية نتيجة لسيطرة الروم على حوض البحر الأبيض المتوسط. ويظهر تأثير هذا العامل في نشأة مدينتي اجدابيا والمرج بوصفهما مراكز سيطرة ونقاط دفاعية بحيث يمكِّنها عمقها الاستراتيجي من تفادي مباغته العدو ويعطي الزمن الكافي للاستعداد لمواجهته.

بيد أنه مع تغير وتطور استراتيجيات ووسائل الدفاع أضحت المرتفعات وحواف الجبال تمثل عوائق طبيعية تحد من نمو المدن وتوسعها بسبب ارتفاع تكلفة الأعمال الإنشائية وصعوبتها، وما تتركه من معوقات عند مدّ شبكات الطرق التي تربط المدينة مع غيرها وتفك عزلتها؛ ولهذا فقد أصبحت السهول والمناطق المستوية اليوم أفضل المناطق لنشوء وتطور المدن [1].

2- المناخ والموارد المائية:

لعل أول ما يلفت النظر عند دراسة نشأة المدن الليبية وتوزعاتها المكانية تأثير عامل المناخ الذي يعتبر العامل الطبيعي الأساس المؤثر فيها، من خلال العلاقة القوية بين هذا العامل وعناصره المتعددة وتوزع السكان وإمكانية نشوء المدن ونموها. حيث تتركز غالبية المراكز الحضرية الليبية في شريط ساحلي ضيق يتسم بسمات المناخ المتوسطي، وبعرض يتباين من منطقة إلى أخرى حيث يظهر أكثر اتساعاً في القسم الشمالي الغربي والشمالي الشرقي من البلاد، ويكون أضيق اتساعاً وأقل امتداداً عند منطقة خليج سرت التي يكاد النطاق الصحراوي وشبه الصحراوي يلامس مياه البحر مباشرة. إضافة إلى أقصى المنطقة الشمالية الشرقية إلى الشرق من الجبل الأخضر، حيث تقل المؤثرات المتوسطية.

وعليه يبدو أن المناخ هو العامل الطبيعي الأهم في تحديد نشأة المدن الليبية في مناطق دون سواها بسبب سيادة الظروف الصحراوية وانعدام سقوط الأمطار وانخفاض الرطوبة في المناطق البعيدة عن السواحل، وهذا كفيل بطرد السكان والعمران وحصرهما في أجزاء محدودة. ويستثنى من ذلك بعض المواقع التي استوطنها الإنسان الليبي في أماكن منتشرة في الصحراء الليبية بسبب وجود الواحات الداخلية، حيث قامت بعض الحضارات القديمة في الجنوب الليبي مثل حضارة الجرمنتيين التي شهدت نشأة عدة مدن مثل جرمة ودبريس وثلجة وتككرة التي تعد أقدم مستوطنة

(1) فيصل عزام قماش، دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن، مرجع سابق، ص28.

جرمنتية في المنطقة، إذ يرجع تاريخها إلى حوالي ألف عام قبل الميلاد بل يعتبرها البعض أقدم المدن الليبية[1]. إضافة إلى بعض المدن الأخرى الأحدث مثل سباي (سبها)، وراية (غات)، وبراكوم (براك)، وفولايا (بونجيم)، وشيلالا (زويلة)، وثوبان (ودان)، ومسكة (مكنوسة)، وغدامس، وقرزة[2]، ومجموعة أخرى من المواقع الاستيطانية، حيث تدل الآثار المكتشفة في أودية الشاطئ ومرزق والآجال (الحياة) على طبيعة وتوزع هذا الاستيطان ومدى ارتباطه بوجود مورد مائي يعتمد على المياه الجوفية.

لقد ترافق نشوء المدن مع وجود الموارد المائية، ولذا فقد ظهرت المدن أول ما ظهرت بالقرب من الأودية ومصادر المياه. وبالنظر إلى سيادة الظروف الصحراوية الجافة التي تشكل غالبية الأراضي الليبية فقد اعتمدت الحياة فيها بشكل عام على المياه الجوفية كمصدرٍ أساس للمياه.

ولتأكيد تلك الأهمية يمكن القول: إن مواقع الاستيطان في المناطق الداخلية من ليبيا قد حددتها إمكانية ظهور المياه الجوفية إلى السطح أو قريباً منه، مما جعل الواحات مراكز استقطاب للاستيطان حولها، ويضاف إلى ذلك الدور الذي لعبته الوديان الداخلية في نشوء مراكز عمرانية في مواقع حول هذه الوديان مثل تجمعات بني وليد على وادي سوف الجين.

تجدر الإشارة إلى أن كل الواحات الليبية التي شهدت استقراراً بشرياً فيها ارتبط ذلك بوجود مصدر مائي دائم وهو ما لم يكن متوافراً إلا في منخفضات الأودية والأحواض في الجهات التي يمكن الحصول على مياهها الباطنية، التي تعود إلى العصر المطير وتظهر على شكل أحواض مائية ضخمة مثل حوض الكفرة والسرير وأحواض فزان، حيث تكون على هيئة عيون أو تكون قريبة جداً من سطح الأرض أو على هيئة بحيرات ضحلة في المواقع المنخفضة، ومن أشهرها بحيرة قبر عون في حوض فزان.

وعليه يلاحظ أن أغلب المدن الليبية نشأت في المناطق التي تمتلك ظروف طبيعية ملائمة، فالمدن التي أنشأها الفينيقيون مثلاً اعتمدوا في اختيار مواقعها أن تكون عند مصاب الأودية، فلبدة مثلاً أقيمت عند مصب وادي لبدة، كما اعتمدت أيضاً على جلب مياه وادي عين كعام بوساطة قناطر مائية، لاسيما في فترة العصر الروماني التي شهدت فيها هذه المدينة أوج مجدها.

كما اعتمدت مدينة طرابلس في نشأتها على مياه وادي المجنين، حيث قامت عند مصبه. أما مدينة صبراتة فيرجح أنها نشأت عند عين كانت تغذيها بالمياه[3]، إضافة إلى اعتمادها على المياه

(1) عبد اللطيف البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح العربي، مرجع سابق، ص 207.

(2) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص46.

(3) عبد اللطيف البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح العربي، مرجع سابق، ص212.

الجوفية التي يسهُل الوصول إليها بوساطة آبار قليلة العمق نسبياً. كما أسهم وجود العيون والأودية والسيول في نشأة مدن إقليم بنتابوليس (برقة)، فمدينة شحات مثلاً كان أحد مقومات نشأتها غنى منطقتها بالمياه ووجود عيون مائية دائمة، أشهرها عين ابوللو. وقامت مدينة بنغازي عند عين الزيانة ومصب وادي القطارة، وقامت مدينة طلميثة بالقرب من وادي زويانا، ومدينة درنة عند مصب وادي درنة وعيون مارة والبلاد وبومنصور، كما تنحدر السيول على التلال المحيطة بمدينة سوسة مع توافر المياه الجوفية فيها، والتي أمكن استخراجها من آبار غير عميقة. كما تتدفق السيول كذلك على التلال القريبة من توكرة التي استغلت واستخدمت في مختلف الأنشطة البشرية.

أما مدن وبلدات الجبل الغربي فقد اعتمدت على مياه العيون وسيول الأودية التي يتم تجميعها بوساطة السدود والصهاريج، ومن أشهرها عين الرومية التي اعتمدت عليها مدينة يفرن في نشأتها، والعين الزرقة في جادو، وعين الترك في غريان، وعين الفرس في غدامس.

3- شبكات النقل والمواصلات:

لعبَ عامل النقل دوراً مهماً لا يقل شأناً عن بقية العوامل في نشأة وظهور المدن والمراكز العمرانية في ليبيا منذ أقدم العصور انطلاقاً من كون النقل عصب الحياة. فمن العناصر الضرورية في عمليات الإنشاء والتعمير واستيطان المناطق سهولة اتصالها ببقية المناطق الأخرى، بخاصة كون ليبيا بلداً شاسع المساحة، وكون وسائل النقل كانت قليلة وبسيطة، والطرق والمحطات محدودة العدد. ففي فترة استقرار الفينيقيين في ليبيا اكتسبت المواقع الساحلية أهمية خاصة، لاسيما تلك التي تكون على هيئة رؤوس متداخلة في البحر أو على خلجان متعمقة في اليابس ، أو عند مصبات الأودية التي قامت عليها الموانئ ومواقع التقاء النقل البري والنقل البحري، وتحولت إلى مستوطنات على الساحل الليبي، حيث أنشئت مدينة لبدة عند مصب وادي لبدة الذي استغل ليكون ميناءً ومرفأً يمكنهم من استمرار اتصالاتهم بالبحر الذي كانوا لا يستطيعون الحياة بعيداً عنه، وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً على إنشاء مدينة أويا (طرابلس) التي أقيمت عند مصب وادي المجنين.

والشيء نفسه يقال أيضاً عن تلك المدن التي أنشئت في شمال شرق ليبيا أثناء الحكم الإغريقي لليبيا، فأغلبها مثّلت موانئ ساحلية لضمان استمرار تواصلهم وارتباطهم مع موطنهم الأصلي.

كما لعب النقل البري دوراً مهماً في نشأة العديد من المدن الداخلية التي كانت بمثابة نقاط عبور ومحطات رئيسة ومراكز خدمية وأسواق تجارية تعقد في أوقات مرور القوافل التجارية، ولهذا فقد توضعت تلك المدن عند مفارق الطرق بين شرق البلاد وغربها، أو تلك التي تربط شمالها بجنوبها مثل غدامس، وجرمة، ومرزق، وجالو، إضافة إلى المدن الساحلية التي مثّلت ثغوراً لاتصال تجارة القوافل مع أسواق ما وراء البحار، وذلك نتيجةً لما تتمتع به المدن الساحلية الليبية عن غيرها من

مدن سواحل شمال أفريقيا من مزايا كونها تقع إلى الجنوب من بقية مدن شمال أفريقيا بنحو 160 كم مما يجعلها أقرب إلى أسواق أقاليم أفريقيا الوسطى جنوب الصحراء.

وخلال فترة الحكم الروماني لليبيا تطور نظام الطرق وشبكتها، وأصبح لكل مدينة طرق تربطها بالمناطق الساحلية، ومدّت طرق رومانية جديدة إلى المناطق الداخلية، كان إنشاؤها في البداية لأغراض عسكرية ولتدعيم المراكز الدفاعية والقلاع الإستراتيجية. واستعملت هذه الطرق فيما بعد للأغراض التجارية، وأسهمت في نشأة العديد من المدن والمراكز العمرانية، حيث مثّلت الطرق الرومانية الداخلية في ليبيا امتداداً للطرق الساحلية وطرق القوافل، وأنشئت عليها مراكز عمرانية استخدمت كمحطات تموين واستراحات لتجارة العبور، وذلك من خلال طبيعة العلاقة بين مواقع تلك المراكز العمرانية وطبيعة وظائفها، ومن أمثلتها مدينة غدامس وغريان ويفرن وترهونة.

امتدت الطرق الساحلية عبر المناطق الشمالية من ليبيا لتربط بين قرطاجة في الغرب والإسكندرية في الشرق مروراً بالمدن والمراكز العمرانية الساحلية، حيث ربطت صبراتة بأويا ولبدة ومنها إلى المدن الرومانية في شمال شرق ليبيا مثل برنيق، وتوكرة، وطلميثة، وقورينا، وغيرها. ووجدت عدة معالم على هذه الطرق لاسيما في الساحل الغربي من ليبيا مثل تلك التي اكتشفت عند بيسيدا (أبوكماش)، واكتشفت علامات أخرى في جزء من الطريق الممتد بين لبدة وتوباكتس (مصراتة)[1].

ومن الطرق التي أنشئت في العهد الروماني طريق الجبل الغربي التي تربط بين القلاع الدفاعية على الحدود الداخلية للإمبراطورية الرومانية على الحافة الشمالية للجبل الغربي، وتطورت هذه القلاع لاحقاً إلى مراكز عمرانية ثم إلى مدن. تبدأ هذه الطريق من لبدة وتسير في اتجاه الجنوب الغربي حتى تصل إلى قلعة ميسفى (مسلاتة) وتمر عبر كيركار (ترهونة) ثم ونازا (غريان) وأورو (يفرن) وتنتيوس (جادو) ثم تمتد باتجاه الشمال الغربي إلى قابس في تونس، وبالتالي فقد تركزت معظم نقاط الدفاع الداخلية على امتداد هذه الطريق [2].

كما عمل الرومان على مدّ وتحسين الطرق التي تربط إمبراطوريتهم بأعماق الصحراء وتوسيع علاقاتهم مع واحات الجنوب الليبي، ومن أشهر تلك الطرق طريق أويا- جرمة، وطريق صبراتة- غدامس [3]، وطريق غدامس- أبونجيم عبر وادي سوف الجين، علاوة على الطرق الفرعية والمسالك

(1) أبو القاسم العزابي، ، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، (ترجمة) أبو القاسم العزابي وصالح أبو صفحة، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، 1981، ص80.

(2) Good Child, The Roman roads of Libya and their milestones, Ibid, P.159.

(3) أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص81.

والدروب التي تربط بين المدن والقلاع والنقاط الدفاعية والمزارع المحصنة سواء في غـرب ليبيـا أو في شرقها.

وفي بداية العصـر الإسـلامي ازدادت أهميـة المـدن الداخليـة بحكـم تفضـيل العـرب المسـلمين للمناطق والمواقع الداخلية والابتعـاد عـن المنـاطق السـاحلية. ويبـدو أن العـرب اسـتخدموا الطـرق الرومانية التي كانت تربط بـين المـدن الليبيـة القديمـة مـن خـلال اهتمـامهم بشـبكة الطـرق القائمـة وصيانتها؛ على الرغم مما أصابها من تدهور بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، كما يظهـر أن أغلـب الطرق التي ازدهرت خلال هذا العصر تمتد بين شرق البلاد وغربهـا لتربـط بـين المراكـز العمرانيـة الشمالية من جهة، وبين الطرق التي تتجه جنوباً من جهة ثانية، ومن أشهرها الطريـق السـاحلي بـين تونس ومصر. علاوة على مجموعة الطرق التي تخص قوافل الحج التي تربط بلاد المغـرب العربـي بالأراضي المقدسة. كما توجد طريق تمر عبر وسط الأراضي الليبيـة تمتـد بـين غـدامس والقريـات والجفرة ومرادة وأوجلة وسيوه. إضافة إلى طريق مرزق، زويلة، الجفرة، أوجلة، سـيوه الـتي ذكرهـا الرحالة فريدريك هورنمان عند مصاحبته لقوافل الحجيج من القاهرة إلى مرزق عـام 1797؛ عنـدما أشار في يومياته إلى أنه في مملكة فزان 101 قرية، وقدر عدد سكانها بين 70- 75 ألف نسمة [1].

ويلاحظ على المدن التي أنشأها المسلمون أنها كانت تختار مواضع ومواقع تكـون عنـد ملتقـى للطرق سواءٌ في مدن السهول الساحلية أو المدن الداخلية التي تمثلها الواحـات المنتشـرة في منـاطق متفرقة من الصحراء الليبية. ومن أهم طرق القوافل الرئيسة التي تمتد باتجاه أوساط القارة الأفريقيـة هي[2]:

1- الطريق الممتدة من طرابلس إلى صبراتة، جادو، غدامس ثم إلى غات ومنها إلى مدينة كـانو في نيجيريا.

2- طريق طرابلس، غريان، مزدة، جرمة ومنها إلى بيلما بالنيجر.

3- طريق طرابلس، لبدة، أبونجيم، جرمة، مرزق ومنها إلى بحيرة تشاد.

4- طريق بنغازي، اجدابيا، أوجلة، الكفرة ثم الفاشر في غرب السودان.

لقد رويَّ أن مدينة مرزق كانت تمثل أهم المراكـز لتجميـع السـلع المداريـة مثـل ريـش النعـام وسـن الفيـل وخشـب الإبنـوس والحيوانـات البريـة والجلـود لتصـديرها إلى أقطـار البحـر الأبـيض المتوسط وأوربا، كما أنها كانت تمثل مركزاً لتجميع الرقيـق الـذين يجلـبهم النخاسـون مـن أواسـط

(1) فريدريك هورنمان، ، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان 1797- 1799، (تعريب) مصطفى محمد جودة، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1968. ص160.

(2) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص347.

أفريقيا تمهيداً لنقلهم إلى أوربا، وفي مقابل ذلك ينقل عبرها المنتجات التي لا تتوافر في وسط أفريقيا كالمنسوجات والورق ... وغيرها؛ ولذا فقد كانت على درجة عالية من الرخاء المادي[1]. كما كانت زويلة ذات شهرة واسعة نتيجة لعلاقاتها التجارية النشطة مع مصر وبرقة وبلاد السودان، وقد بلغت أوج عظمتها خلال القرون التي أعقبت فتح المسلمين لشمال أفريقيا، واتخذت عاصمة لإقليم فزان في الفترة 306- 568 هـ[2].

وقد اضمحلت أهمية المدن الواقعة على طرق تجارة القوافل وفقدت مبررات وجودها لأسباب عديدة أهمها:

1- إلغاء تجارة الرقيق ومنعها، حين أصدر حاكم مرزق أمره بإعتاق الرقيق وتحريم الاتجار فيهم عام 1884[3]، والتي كانت تمثل أهم مفرداتها ومصدر الدخل الأول لأصحاب السلطة في الواحات الصحراوية.

2- ازدهار التجارة البحرية والتطور الذي شهدته سبل المواصلات وزيادة الأساطيل البحرية.

3- تحول التجارة عبر الصحراء إلى موانئ غرب أفريقيا ومنها إلى غرب أوربا بخطوط ملاحية مباشرة لاسيما بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في عام 1497م.

4- ربط المناطق الداخلية من أفريقيا بشبكة من الطرق مع ساحل المحيط الأطلسي، مما أدى إلى تردي أهمية الصحراء الليبية كمنطقة عبور لوسط أفريقيا.

كل هذا أدى بدوره إلى تدهور وضع الواحات والمدن الليبية الصحراوية، بعد أن أصبحت في مناطق معزولة وبعيدة عن خطوط وشبكات النقل والتجارة، وتحولها للاعتماد على الزراعة التقليدية التي أضحت النشاط الرئيس لسكانها، بالإضافة إلى تبادل تجاري محدود مع مدن الشمال الليبي الذي أعتمد على السلع المحلية، من المنتجات الزراعية والصناعات التقليدية؛ ولم تعد إليها الحياة إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن اكتشف النفط واستثمرت عوائده، ومن أمثلتها: مرزق، غدامس، غات، الكفرة، جالو، أوجلة، التي تمثل أشهر محطات الارتحال جنوباً، كما أنها مثّلت مسالك للكشف الجغرافي لأفريقيا ما وراء الصحراء.

دوافع نشوء المدن الليبية:

يكمن خلف نشأة المدن الليبية دوافع ثلاثة أساسية، هي: الدافع الاقتصادي، والدافع الاستراتيجي - السياسي، والدافع الاجتماعي. فكل مدينة نشأت ونمت في مكان تم اختياره تبعاً

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص558.

(2) المرجع السابق نفسه، ص561.

(3) جمال الدين الديناصوري، جغرافية فزان، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967، ص270.

لتلك الدوافع أو لإحداها وعملت على نموها وتطورها. ولكن مع تراجع وفقدان باعث (دافع) النشأة تراجعت أهمية هذه المدن، وحسبنا هنا أن نظهر أثر أو دور كلٍ من هذه الدوافع الثلاث:

1- الدافع الاقتصادي:

سبقت الإشارة إلى أن المدينة ظهرت بعد تزايد معدلات الإنتاج من السلع المختلفة بدرجة تفوق احتياجات المنتجين وتوفّر فائضاً يمكّنهم من تبادله مع آخرين في المجتمع أو مجتمعات أخرى نتيجة زيادة مطالب السكان على السلع الضرورية كالغذاء والكساء أو خامات الصناعات اليدوية كالمعادن والأخشاب، أو من المنتجات الكمالية كالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة والعطور والبخور... وغيرها.

نشأت المدن الأولى لتقوم بدور الوسيط التجاري في عمليات تبادل السلع التي تتم بين سكان المجتمع أو مع غيرهم من المجتمعات من خلال وجود طبقة من السكان أو فئة من التجار تتحكم في تلك العمليات، مما أسهم في وجود المدن التجارية.

ومع توسع العمليات التجارية ازدادت أهمية المواقع البحرية وعلى طرق التجارة المهمة وغيرها من المواقع التي ساعدت على تطوير العلاقات التجارية سواء داخل البلد أو خارجه.

وعليه فقد ارتبطت نشأة المدن في مناطق الحضارات القديمة بازدهار التجارة وانتعاشها؛ وهكذا نشأت المدن التجارية على سواحل البحر الأبيض المتوسط وفي الداخل بما يعرف بمدن القوافل التي تقع على خطوط النقل وعند نقاط التقاء الطرق البرية مستمدة ثروتها من ممارستها لحرفة التجارة [(1)]. وهناك جيل آخر من المدن نشأ بدافع اقتصادي غير التجارة وهو الصناعة التي بدأت مع الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا الغربية في منتصف القرن الثامن عشر نتيجة لتركزها في المدن وظهور المدن الصناعية وانتشرت هذه الظاهرة في بقية أرجاء العالم[(2)].

هذا وقد لعب الدافع الاقتصادي دوراً مهماً في نشأة بعض المدن الليبية، فتلك المدن التي أنشأها الفينيقيون على الساحل الليبي ترجع أسباب نشأتها إلى الدافع الاقتصادي، فقد كانت التجارة هي الباعث الأساس لإقامة المدن الفينيقية على الساحل الليبي لتكون محطات تجارية ساحلية، ولخدمة خطوط الملاحة البحرية التجارية. فقد كان اهتمام الفينيقيين ينصب على رواج تجارتهم، وإقامة المحطات التي روعي فيها أنسب المواقع؛ وهو ما تم مراعاته عند اختيارهم للنواة الأولى لمدن:طرابلس،

---

(1) عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص40.

(2) جاكلين بوجي جارينيه، دراسات في جغرافية العمران الحضري، (تعريب) محمد الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص165.

لبدة، صبراتة[1]. بينما كان هدف الإغريق من القدوم إلى إقليم برقة هو الاستيطان والتوسع الزراعي، والبحث عن إمكانية مزاولة الزراعة التي يمكن أن توفر لهم الغذاء الذي عجز وطنهم الأصلي عن تأمينه، مما اضطرهم إلى البحث عن أراضٍ ملائمة توفر لهم ما عبروا البحر من أجله والاتجاه إلى منطقة الجبل الأخضر، فأقاموا مراكزهم الاستيطانية الخمس، التي قامت اعتماداً على ظهيرٍ زراعي، أو أنها مثّلت موانئ تسهل ارتباطهم بموطنهم الأصلي وتصدير الفائض من الإنتاج الزراعي.

أدى الاستيطان الإغريقي في إقليم برقة إلى إنشاء المدن الخمس (قورينا، أبولونيا، طلميثة، توكرة، ايوسبريدس) وهي في معظمها قامت في مواضع ومواقع ساحلية مؤهلة لإقامة موانئ ونقاط اتصال بحري خدمة لأغراضهم. وقد عمل الرومان بعد استيلائهم على شمال أفريقيا في أواخر القرن الأول قبل الميلاد على تطويرها لخدمة وجودهم على سواحل المتوسط، الذي أطلقوا عليه البحيرة الرومانية أو بحر الروم. وبرز ذلك في المدن الثلاث التي طوروها في القسم الغربي من الساحل الليبي كموانئ تجارية مهمة ترتبط بالموانئ الرومانية، ليتم من خلالها نقل المنتجات الغذائية الزراعية من ليبيا.

وفي العصور الوسطى لعب الدافع الاقتصادي لاسيما عامل التبادل التجاري دوراً مهماً في قيام العديد من المدن الليبية التي نشأت ونمت مع بروز الوظيفة التجارية، وأصبحت مراكز حيوية للتبادل التجاري ونقاط لتوزيع الخدمات، إذ أصبحت أسواق المدن مكاناً للتفاعل وتبادل المنافع بين المدينة وإقليمها. بل إن نشاط التجارة استدعى إقامة أسواق دولية في العديد من المدن، لاسيما تلك التي تقع عند مفترق الطرق، والتي تمكنت من القيام بدورها فظلت مراكز تجارية مزدهرة؛ ومن أمثلتها مدينة مرزق، وزويلة، واجدابيا، والمرج، ودرنة، ومصراتة، ووحات جالو وأوجلة.

كما يتمثل الدافع الاقتصادي لنشوء المدن الليبية في تلك المدن والقرى التي أنشأها الإيطاليون لإدارة وخدمة المناطق الزراعية في أجزاء متفرقة من البلاد مثل الزهراء، والعزيزية، والعامرية، والناصرية، والقره بوللي، والقبة، والبيضاء.

إن الدور الذي لعبته الثروات الدفينة، لاسيما البترول في نشوء ونمو المراكز العمرانية في ليبيا لم يبرز إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره وتصنيع مشتقاته، إذ نشأت العديد من المدن التي ارتبط ظهورها ووجودها بهذا المورد مثل مدينتي البريقة ورأس الأنوف، والعديد من المدن الأخرى التي كانت قبل حقبة النفط قرىً صغيرة ومتخلفة. وذلك لكون الصناعة تشكل اليوم عاملاً مهماً من عوامل التطور العمراني ونمو المدن نتيجة لما تتطلبه من

(1) الهادي أبولقمة وسعد القزيري (تحرير)، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997، ص71.

أيدي عاملة ومشاريع البنية التحتية حيث بدأت تلك المدن كمراكز صناعية ثم ما لبثت أن حققت نمواً ألحقها بمصاف المدن المهمة.

2- الدوافع الإستراتيجية - السياسية:

يرى الكثير من الباحثين أن الدوافع الإستراتيجية أو الوظيفة الدفاعية هي من أولى الوظائف التي مارستها المدن، وأن أقدم المدن كانت عسكرية[1]. فهذا الدافع كان مسؤولاً عن نشأة العديد من المدن في مناطق مختلفة من العالم للقيام بوظيفة توفير الأمن والحماية، بمعنى أنه كثيراً ما كان التحصين أحد الدوافع التي أسهمت في نشوء المدن، فمعظم مدن الحضارات القديمة تضمنت تحصينات صنعها الإنسان بتشييد الأسوار والحواجز التي تحيط بالمدينة، أو تحصين المدن بالاعتماد على الحماية الطبيعية حيثما تكثر الموانع والعقبات، مثل الاحتماء بالتلال والحواف الجبلية، أو بالعمق الصحراوي والبعد عن مصادر الخطر.

إن الحاجة للحماية تتطلب قيام الأسوار ونقاط المراقبة والأبراج والملاجئ التي كانت عبارة عن أماكن حصينة يلجأ إليها السكان، وتعمل على جذب السكان من القرى المجاورة للاحتماء بها عند تعرضهم للاعتداء أو شعورهم بالخوف، بحيث أصبحت تلك الملاجئ والأماكن الحصينة النواة التي نمت حولها العديد من المدن القديمة، فقد كان السور يؤدي وظيفتين: إحداهما بوصفه تدبيراً حربياً، والأخرى بوصفه وسيلة للسيطرة الفعلية على سكان المدينة[2]. فالأسوار التي تحيط بالمدن لم تكن تمثل حواجز مادية فحسب، بل إنها في الواقع مثّلت حواجز رمزية تجعل سكان المدينة يشعرون بإحساس من الأمن يختلف عن سكان القرى المحيطة بهم والتي لا تمتلك مثل تلك الوسيلة للحماية[3].

كثيراً ما تخضع المدن الدفاعية وقت نشأتها لمعايير واعتبارات إستراتيجية دون أن يكون في بعض الأحيان ارتباط بين الدفاع والوظيفة التجارية، وتكون النواحي العسكرية هي العامل الأهم في توضع المدن في مناطق يسهل الدفاع عنها[4]. فالمدن التي نشأت كقلاع حربية ودفاعية مثل تلك التي تم إنشاؤها كمراكز دفاعية على تخوم الإمبراطورية الرومانية كانت مدن قلاع بالدرجة الأولى ومثّلت نوى للعديد من المدن الليبية اليوم، كما هي الحال بالنسبة للعديد من مدن الجبل الغربي التي مثّلت خطوط دفاعية أنشأها الرومان على تخوم إمبراطوريتهم.

---

(1) عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص18.

(2) لويس ممفورد، المدينة على مر العصور، مرجع سابق، ص120.

(3) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص91.

(4) جاكلين بوجي جارنييه، دراسات في جغرافية العمران الحضري، مرجع سابق، ص165.

كما أقام الإغريق في فترة سابقة للرومان نقاط حماية ودفاع عن منطقة تركزهم في الجبل الأخضر مثل يوسبريدس (بنغازي) بعد توتر علاقاتهم مع القبائل الليبية التي أقلقها التمدد الإغريقي الذي أخذ يوسع رقعة وجوده على حساب أماكن تلك القبائل، فكانت معظم مدنهم التي بنوها في ليبيا حصينة أو محصنة يسهل الدفاع عنها وحمايتها من هجوم القبائل الليبية عليها. يضاف إلى ذلك المدن التي أنشأها العرب المسلمون في العهد الإسلامي كقلاع ومراكز للسيطرة والتحكم سواء خلال فترة الفتوحات الإسلامية أو في الفترة التي تلتها لحماية حدودهم من هجمات البيزنطيين، ومن أمثلتها مدن المرج واجدابيا وزويلة التي اعتمدت في حمايتها على أسوارها وعمقها الاستراتيجي. غير أن نمو هذه المدن في العصر الحديث تطلب هدم تلك الأسوار وإزالتها،أو أنها نمت خارج الأسوار والحصون إلى درجة جعلت الجزء القديم الذي كان مسوراً من تلك المدن لا يشّغل سوى حيزاً صغيراً من مساحتها، كما هي الحال بالنسبة لمدينة طرابلس والجزء القديم منها.

كما لعب الدافع الاستراتيجي دوراً مهماً في نشأة عدة مدن ليبية أثناء فترة الاستعمار الإيطالي للبلاد والمتمثلة في مجموعة القلاع التي أنشئت في مواقع إستراتيجية لاسيما عند تقاطعات الطرق، التي نمت وأصبحت مدن ومن أمثلتها بئر الغنم وبن غشير والسواني وبنينة والأبيار والقره بوللي.

وكنتيجة لحصانة مواقع بعض المدن تم اختيارها كمراكز إدارية أو سياسية أو عواصم وطنية أو محلية بعد ازدهارها وتطور وظائفها، إضافة إلى تلك المدن التي تنشأ في أحياناً كثيرة بفعل قرارات أو دوافع سياسية بحيث تكون أقطاب نمو إقليمية لإعادة توزيع السكان في الدولة حسب توزع مواردها، حيث يتم تجهيز هذه المدن بكل ما يلزم الحياة واستثمار الثروات لتكون عواصم لأقاليم اقتصادية.

3- الدافع الاجتماعي:

ترجع العديد من المدن الليبية ترجع في نشأتها للدوافع الاجتماعية، لاسيما عاملي الدين والتطور الحضاري، فمنذ أقدم الحضارات التي شهدتها الأرض الليبية لعب العامل الديني دوراً مهماً في نشوء المدن، فقد كان المعبد يمثل مركز الحياة العمرانية ومن حوله كانت المدينة تنمو وتمتد مساحتها وتتطور الحياة فيها.

يعتقد أن مدينة قورينا (شحات) نشأت لوظيفتها الدينية، فقد كانت تمثل المدينة المقصودة للحج وأخذ المشورة الإلهية وفق المعتقدات الإغريقية، حيث كان معبدها يمثل محجاً لسكان مدن إقليم بنتابوليس، ويروى أنها أنشئت بوحي من إله الإغريق بمدينة دلفي اليونانية بعد أخذ مشورته ومراعاة توجيهاته، لكون الدين كان يلعب دوراً كبيراً في حياة الإغريق القدماء شأنهم في ذلك شأن شعوب العالم القديم[1]. ويؤكد هيرودوتس أن فكرة هجرة الإغريق إلى ليبيا وتأسيس مدينة فيها

(1) عبد اللطيف البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح العربي، مرجع سابق، ص235.

نبعت من وحي الإله ابوللو في دلفي بعد أن شكوا له انحباس المطر عن جزيرتهم [1]. لقد استقر المهاجرون في موقع مدينة شحات الذي يمتاز بخصوبة أرضه ووجود نبع ماء فيه أطلقوا عليه نبع ابوللو نسبة إلى الإله ابوللو. وهو ما يمكن ملاحظته كذلك في إقليم برقة كله.

وكما كانت الكنائس أماكن قامت حولها الكثير من المدن المسيحية، فإن المسجد مثل نواة ومركز المدينة الإسلامية في العصور الوسطى بعد انتشار الإسلام إذ ظهر العديد من المدن الإسلامية ذات الطابع الديني التي ما لبثت أن تحولت إلى مراكز تجارية ومدن تضطلع بوظيفة الحكم والإدارة[2]. فإلى جانب مكة المكرمة بنيت مدن مقدسة أخرى مثل المدينة المنورة في الحجاز وكربلاء والنجف والكوفة في العراق، والمهدية والقيروان في تونس، ومراكش والرباط في المغرب.

وفي ليبيا نشأت بعض مدنها الإسلامية بتأثير العامل الديني خلال القرن السادس الهجري الذي ساعد على ظهور العديد من المراكز الاستيطانية الجديدة نتيجة لتفضيل الإقامة والسكن بالقرب من أضرحة الشهداء والمرابطين والعلماء وانتشار الزوايا، ويمكن ملاحظة ذلك في نمو العديد من المدن والمراكز العمرانية مثل الزاوية والعجيلات وزليتن والمحجوب وزويلة والبيضاء.

وفي أغلب المدن الإسلامية يمثل المسجد أو الجامع أهم معالمها الرئيسة؛ فبالإضافة إلى أهميته الدينية، كانت تقام فيه حلقات العلم و التدريس والتقاضي، ويمثل عادة مركزاً للأنشطة الحضرية، فحوله تقام الأسواق والمحلات التجارية، ولهذا فهو يمثل مركز المدينة ووسطها، وكانت منازل المسلمين تتوضع حوله بجانب بعضها بعضاً تاركة فيما بينها شوارع ضيقة لتوفير أكبر قدر من الظل في بيئتهم الحارة.

---

(1) Herodotus, the Histories, Transtaled into English by Aubrey selincourt 9th edition, penguin classics Harmonds worth Middlesex, England,1966, P.292.

(2) عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص136.

الفصل الثاني
تطور أحجام المدن الليبية ومراتبها.

تعريف المدينة ومفهوم حجمها.

تطور أعداد المدن الليبية ونمو أحجامها 1954 - 2000.

مراتب أحجام المدن الليبية وموقعها في المنظومة الحضرية:

- **توزع الفئات الحجمية للمدن الليبية.**
- **تحليل منظومة المدن الليبية.**

الحجم الأمثل للمدينة الليبية.

تعريف المدينة ومفهوم حجمها.

تعريف المدينة:

تعددت وجهات النظر في تعريف المدينة، وتباينت مفاهيم ومدلولات هذا المصطلح، حيث لا يوجد اتفاق بين المهتمين بالدراسات الحضرية حول مدلولاته، ومع ذلك فقد انحصرت معظم المعايير المستخدمة للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية في ثلاثة أسس ومعايير رئيسة:

1- **المعيار الديموغرافي**: وقد شاع استخدامه بين العديد من الباحثين، وذلك بالاعتماد على أساسين، أو على أحدهما، وهما: الحجم والكثافة. فعندما يصل عدد سكان المركز العمراني أو كثافتهم إلى حدٍ معين ويتعداه، يتحول ذلك المركز من فئة القرى إلى المدن، أو العكس إذا ما شهد تدهوراً في حجمه وتناقصاً في أعداد سكانه وانخفاضاً في كثافتهم، رغم أن عدد السكان هو الأهم من كثافتهم في التمييز بين القرية والمدينة. لقد تباينت وجهات النظر في تحديد الحد الفاصل بين المدينة والقرية، أو الحد الأدنى للحجم الذي تعرّف على أساسه المدينة من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب المستوى الحضري لتلك الدول، والحجم الكلي لسكانها، ومساحتها، ومواردها. ففي فنلندا والسويد يكتسب المركز العمراني صفة المدينة إذا تعدى عدد سكانه 200 نسمة، وفي كندا واسكتلندا إذ زاد ذلك العدد عن 1000 نسمة[(1)]. وفي فرنسا وألمانيا واستراليا إذا زاد عدد سكان المركز العمراني عن2000 نسمة[(2)]، أما في الولايات المتحدة والمكسيك وبعض الدول العربية مثل الإمارات عندما يزيد عدد السكان عن 2500 نسمة، وفي هولندا واليونان والهند والأردن ولبنان وليبيا عندما يصل ذلك الحجم إلى 5000 نسمة[(3)]. وفي مصر يبلغ الحد الأدنى للمدينة 11 ألف نسمة، وفي روسيا 12 ألف نسمة[(4)]. وفي دول أخرى يصل هذا الحد إلى 20 ألف نسمة كما هي الحال في سوريا، وفي اليابان يصنف المركز العمراني مدنياً عندما يزيد عدد سكانه عن 30 ألف نسمة وفي كوريا 40 ألف نسمة[(5)].

يؤخذ على الحجم كمعيار لتحديد مفهوم المدينة قصوره عن تفسير المظاهر المدنية والخصائص الحضرية في كافة مظاهر الحياة وأنشطة السكان التي تميز العديد من المراكز العمرانية رغم إخفاقها في بلوغ الحد الأدنى للمراكز المدنية. ذلك لأن استعمال رقم معين يعني أن تكون هناك حدوداً لذلك

---

(1) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص18.

(2) جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1977، ص5.

(3) إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 44، أبوظبي، 2000، ص15.

(4) محمد أبو مخلوف، التحضر وواقع المدن العربية، في كتاب دراسات في المجتمع العربي المعاصر، (تحرير) خضر زكريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص84.

(5) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص222.

المركز العمراني الذي يراد تصنيفه، بغض النظر عن تأثيراتها وأنشطتها الإقليمية التي تمتد خارج حدودها الإدارية[1]. وفي مقابل ذلك نجد أن بعض المراكز صنفت على أنها مدن لمجرد أن أحجامها بلغت حجماً معيناً، مع أن مظاهر حياة سكانها لا تدل على ذلك، حيث يرتبط الأغلب الأعم من قاطنيها ارتباطاً وثيقاً بالحياة الريفية، وهو ما يمكن ملاحظته في معظم دول العالم النامي، بينما تشيع الحالة الأولى في الدول المتقدمة.

وهكذا يبدو أن حجم السكان غير كافي لتعريف المدينة وتمييزها عن المراكز الريفية، وبالتالي فإن الكثير من المهتمين يستخدمون معيار آخر للتفريق بين المدن والأرياف، وهو الكثافة السكانية، التي ينسب فيها عدد سكان المركز العمراني إلى مساحته. إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين لتحديد مقدار الكثافة كمؤشر للدلالة على المركز الحضري، بالرغم من أن جيفرسون Jeffrson اقترح مقدار 10آلاف نسمة للميل المربع[2]، بينما اقترح الخياط معيار كثافة مقداره 1000 نسمة للميل المربع تصنف على أساسه المراكز العمرانية المدينية[3].

2- **المعيار الاقتصادي:** كثيراً ما يطلق عليه الأساس أو المعيار الوظيفي، حيث تعرف المدينة وتميز عن القرية من خلال الوظائف التي تمارسها كلاً منها والنشاط الاقتصادي السائد فيهما، فالقرية يقتصر نشاطها في أغلب الأحيان على ممارسة الزراعة كأساس لحياتها الاقتصادية، بينما لا تمارس المدينة مثل هذا النشاط، وإنما تمارس أنشطة اقتصادية أخرى مناقضة تماماً لحرفة الزراعة، أي الأنشطة غير الزراعية. وبالتالي فإن نسبة العمالة المشتغلة بالزراعة هي التي تميز إن كان هذا المركز العمراني مدينة أم ريفاً، بمعنى أن المدينة هي المركز العمراني الذي يشتغل غالبية سكانه بأنشطة اقتصادية لا تنتمي إلى قطاع الزراعة.

ولذا فقد عُرِّفت المدينة على أنها مركز عمراني متكتل يعمل أغلب سكانه بحرف غير زراعية كالتجارة والصناعة والإدارة والخدمات[4]. بمعنى أن القرية هي المركز العمراني الزراعي، أما المدينة فهي المركز العمراني اللازراعي، كما عبر عنه برجل Bergel [5]، وذلك بالنظر إلى عدم وجود مرادف لغوي يعبر عن الحرف المناقضة لحرفة الزراعة، والتي تمارس عادة في المدينة.

بيد أن الملاحظ في كثير من مدن العالم أنها تحتضن سكاناً يمارس جزءً منهم حرفة الزراعة إلى جانب الحرف والأنشطة الاقتصادية التي تمارس عادة ضمن النطاق الحضري، وعلى ذلك

---

(1) عدنان رشيد حبيب، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري: دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة، قسنطينة، 1990، ص9.

(2) المرجع السابق نفسه، ص10.

(3) حسن الخياط، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص134.

(4) محمد السيد غلاب ويسري الجوهري، مرجع سابق، ص50.

(5) Egon E. Bergel, urbain sociology, M C Graw Hill, 1955, P.8.

يجب ألا نستثني نهائياً النشاط الزراعي من الأنشطة الحضرية أو المدنية، لأن هناك مدن شبه ريفية، لاسيما المدن الصغيرة؛ ومع نمو المدينة تنخفض نسبة الذين يمارسون أنشطة زراعية ولو جزئياً (شبه مزارعين)[1].

وعليه فإن العديد من الدول تصنف المدن بحسب نسبة العاملين في النشاط الزراعي، بحيث لا تزيد هذه النسبة عن حدٍ معين كي يمكننا أن نطلق على المركز العمراني مصطلح مدينة، بمعنى أنها تعتمد على المعيار الوظيفي لتمييز المدينة عن القرية بجانب معيار حجم السكان. ففي روسيا يشترط إلى جانب الحد الأدنى لسكان المدينة (12 ألف نسمة) أن يكون 85٪ من القوى العاملة لا تمارس الزراعة، وفي الهند يشترط إلى جانب حجم السكان (5000 نسمة) وبكثافة لا تقل عن ألف نسمة للميل المربع، أن يكون 75٪ من السكان يعملون بأنشطة غير زراعية[2]. وفي الجزائر يعتبر التجمع حضرياً إذا ما زاد عدد سكانه عن 5000 نسمة وعدد المشتغلين في المهن غير الزراعية عن 1000 عامل[3]. أما في ليبيا فيعتبر المركز العمراني مدنياً إذا زاد حجمه عن 5000 نسمة وقلت نسبة العمالة في نشاط الزراعة عن 50٪.

3- **المعيار الإداري**: وحسب هذا المعيار فإن المركز العمراني يكون حضرياً إذا كان قد حصل على هذه المرتبة بوثيقة رسمية صادرة عن سلطة عليا في الدولة[4]، بمعنى أن تحديد المدينة وتمييزها عن الريف يعتمد على قرار حكومي وفق مرسوم من الجهات المسؤولة في الدولة يعلن فيه أن هذا المركز العمراني أو ذاك أصبح مدينة، بحيث يطلق على التجمعات العمرانية مدناً إذا ما تحصلت على ذلك المرسوم أو القرار الذي يفرض عليها واجبات ويمنحها حقوقاً ومميزات لا نجدها في التجمعات الريفية[5]. إلا أن استخدام هذا المعيار وحده يشوبه الكثير من القصور، لأنه لا يراعى فيه أحجام المراكز العمرانية أو وظائفها بقدر استجابته لمتطلبات التنظيم الإداري، فالكثير من تلك المراكز تزاول وظائف حضرية وذات أحجام سكانية معتبرة، لكنها تبقى في مستوى القرية لمجرد عدم حصولها على مرسوم إداري يرقى بها إلى مستوى المدينة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المراكز العمرانية في الدولة أو الإقليم تتباين في مرتبتها الإدارية، مما يعطيها حقوقاً ويكلفها بواجبات تختلف من مركز إلى آخر بحسب مرتبته وحجمه التي تخوله فرض سيطرته على المراكز الأدنى منه، وعلى ذلك كثيراً ما نجد ارتباطاً بين المعيار

---

(1) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن مرجع سابق، ص23.

(2) المرجع السابق نفسه، ص24.

(3) محمد أبو مخلوف، التحضر وواقع المدن العربية، مرجع سابق، ص48.

(4) إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، مرجع سابق، ص13.

(5) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 8.

الإداري والمعيار الاقتصادي والمعيار الحجمي في تصنيف المراكز العمرانية، بحيث كلما زادت المرتبة الإدارية للمركز أو التجمع العمراني كلما زاد حجمه وتعددت وظائفه. وعليه يمكن تمييز المراتب الإدارية للمراكز العمرانية الحضرية في[1]:

1- المراكز العمرانية التي تمثل العواصم السياسية والاقتصادية للدولة، وهي عادة ما تكون متعددة الوظائف وتجذب السكان والعمران والاستثمارات وتفرض سلطانها على مختلف أوجه الحياة في أنحاء البلاد كافة، ويطلق عليها المدينة الأم Metropolis.
2- المراكز العمرانية التي تمثل عواصم الولايات والمقاطعات والمحافظات، وهي عادة ما تكون مدناً كبيرة إلى متوسطة الحجم.
3- المراكز العمرانية من رتبة مركز إدارة منطقة أو بلدية، وهي مدن في الغالب متوسطة الحجم.
4- المراكز العمرانية من رتبة مركز مديرية أو فرع بلدي، وهي مدن متوسطة إلى صغيرة الحجم.

ويبدو من المفيد الإشارة إلى المعايير والأسس التي اعتمدت عليها التعدادات السكانية في ليبيا لتحديد المراكز الحضرية والسكان الحضر والتي اختلفت من تعداد إلى آخر. فبينما لم يعرّف تعداد عام 1954 السكان الحضر تعريفاً دقيقاً، وإنما حدد تسع مدن أعتبر السكان القاطنين فيها على أنهم سكان مدنيون وما عداهم سكان ريف وهذه المراكز هي: طرابلس، بنغازي، الزاوية، مصراتة، اجدابيا، المرج، درنة، طبرق، سوق الجمعة.

كما لم يركز تعداد عام 1964 على تحديد مفهوم سكان الريف والحضر والتمييز بينهما، بقدر تركيزه على توضيح نوعية استيطان السكان تمشياً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت تلك الحقبة من تاريخ البلاد، وأثرها في توزيع السكان وتقسيمهم بحسب درجة استقرارهم إلى مستقرين ورحل وأشباه رحل؛ إذ كانت غالبية سكان البلاد يقطنون المناطق الريفية، كما أن عدداً منهم يعيشون حياة بدوية ويمارسون حياة الترحال والتنقل بشكل دائم أو موسمي، ويعتمد نشاطهم الاقتصادي على الرعي المتنقل والزراعة البعلية كنوع من التكيف مع الظروف الجغرافية الطبيعية للبلاد، وتمشياً كذلك مع سياسة الدولة وخططها وبرامجها التنموية في تلك الفترة التي استهدفت توطين السكان الرحل سواء عن طريق إنشاء القرى السكنية أو المشاريع الزراعية الاستيطانية من أجل الاستفادة من تلك البرامج، وقد حققت البلاد نجاحات كبيرة في توطين البدو وتحويلهم إلى سكان مدن. ويؤكد على ذلك انخفاض نسبة الذين يعتمدون في حياتهم على الارتحال والتنقل من 26٪ إلى 20.5 ٪ من إجمالي سكان البلاد خلال الفترة 1954 - 1964[2]، ثم انخفضت انخفاضاً

(1) محمد صافيتا وعدنان عطية، جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2004، ص187.

(2) وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964، طرابلس، 1966، ص85.

حاداً إلى نحو 3.4 ٪ في عام 1973. ولم تتعد نسبتهم 0.15 ٪ من مجموع سكان البلاد في عام 1984[1]. وانخفضت في عام 1995 إلى 0.05٪ [2].

أما التعدادات السكانية 1973، 1984، 1995 فقد اعتمدت في تصنيف السكان إلى ريف وحضر على معياري الحجم والوظيفة لتحديد المدن الليبية وذلك عندما اعتبرت مدناً التجمعات التي حددت لها مخططات الإسكان المعتمدة لمقار رئاسة البلديات وفروعها، إضافة إلى أن كل التجمعات السكانية التي يقيم فيها وقت إجراء التعداد 5000 نسمة فما فوق اعتبرت مراكز مدنية، أما عدا ذلك فقد عُدَّ ريفاً.

وليس البحث هنا بصدد مناقشة مصداقية هذه المعايير بقدر اهتمامه بتبني المعايير التي تسمح بتحقيق الهدف الأساس لهذه الدراسة، وهو تسليط الضوء على نمو أحجام المدن الليبية وخصائص النظام التراتبي لمنظومة هذه المدن وتوزعاتها المكانية، حيث اعتمدت الدراسة على معيار الحجم السكاني للمركز العمراني الذي حدد بـ 5000 نسمة للتمييز بين المراكز الريفية والمراكز المدينية على مستوى منطقة الدراسة الذي يمكن اعتباره أصدق المعايير لخدمة أهداف البحث، مع ملاحظة أن الخطأ المحتمل في اختيار هذا الحجم لا يخل بموضوع البحث بقدر ما يضيف فئة حجمية جديدة إلى الفئات الواردة في هذه الدراسة في حالة تخفيض المعيار إلى ما دون 5000 نسمة، أو اختزال إحدى تلك الفئات أو تضييق مداها في حالة زيادة المعيار إلى أكثر من 5000 نسمة، ذلك لأن الطبقات الحجمية للمراكز العمرانية الحضرية تستند على سلسلة من الطبقات الحجمية الأصغر التي تمثلها القرى الكبيرة ثم القرى الصغيرة ... الخ.

مفهوم حجم المدينة:

يرتبط مفهوم حجم المدينة في كثير من الحالات بثلاثة عناصر رئيسة تحدد مدلولات ذلك الحجم، وهي: الحجم السكاني أو عدد سكان المدينة، والحجم المكاني أو الحيز الجغرافي ومساحة المدينة، والحجم الوظيفي ومدى تعدد الوظائف التي تمارسها المدينة ومجال نفوذ تلك الوظائف. فهذه العناصر الثلاثة تبدو مترابطة في أكثر الأحيان للدلالة على حجم المدينة.

بيد أن هذه الدراسة ينصب اهتمامها على العنصر الأول، وهو عدد سكان المدينة (الحجم السكاني) الذي يمكن أن يتخذ كمؤشر لأهمية المدينة ودورها الإقليمي، وبخاصة أن التطور التقني للهندسة المعمارية والإنشائية قد قلل من أهمية الحيز الجغرافي للمدينة (حجمها الأفقي) الذي

---

(1) منصور الكيخيا، السكان، في الجماهيرية دراسة في الجغرافية (تحرير) الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995، ص349.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، طرابلس، 1998، ص80.

تشغله مبانيها ومرافقها، وتطور ذلك الحجم للدلالة على أهمية المدينة، ذلك لأن المدن بدأت تأخذ في نموها وامتدادها المكاني بعداً جديداً. بحيث لم يعد الاتساع المساحي يتناسب طرداً مع تزايد أعداد سكان المدينة، كما أنه لم يعد الدالة الرئيسة على نمو المدينة وامتدادها، بعد التوجه إلى النمو العمراني الطابقي (الرأسي)، فظهرت المباني متعددة الطوابق والأبنية العالية ومدت الجسور ووسائل النقل المعلق. إضافة إلى التوجه إلى استغلال المجال تحت الأرضي، لاسيما شق الأنفاق كوسيلة للنقل السريع. لكل ذلك أصبح الاهتمام أكثر بدراسة الأحجام السكانية للمدن وتطور تلك الأحجام للدلالة على نموها وتوسعها[1].

وعليه فإن المقصود بحجم المدينة هو عدد السكان الذين يقطنونها وبشكل دائم، لأنه يوجد حجم سكاني متغير يتذبذب موسمياً بحسب فصول السنة بتأثير السكان القادمين إلى المدينة والنازحين عنها في مواسم مختلفة، لاسيما المواسم السياحية كمدن المصحات والمنتجعات، والمدن التي تمارس وظائف دينية أو سياحية أو تجارية، ولذا فإنه في مثل تلك المدن قد يتزايد حجم سكانها عدة أضعاف، وتتحول مؤقتاً من مدن متوسطة إلى كبيرة، أو تتحول من مدينة كبيرة إلى مصاف المدن الكبرى[2].

إن دراسة أحجام المدن ذات أهمية بالغة للدلالة على وزن المدينة في إقليمها وأهميتها الوظيفية، ومدى تعدد الوظائف التي تمارسها. بمعنى أن الحجم السكاني للمدينة يكون في كثير من الأحيان معبراً عن حجمها الوظيفي ومدى تنوع الوظائف وازدهارها ضمن الإقليم الذي تقع فيه، ودورها في الاقتصاد الوطني. فكلما زاد الحجم السكاني كلما تعدد الوظائف وزاد مجال نفوذها وتوسعها، ومن ثم فإن طبيعة توزع الأحجام السكانية للمدن في الدولة تؤثر أو تنعكس على التدرج الوظيفي لتلك المدن، وعلى العلاقات الوظيفية بين المراكز العمرانية المختلفة. وبالتالي فإن الحجم السكاني يُعدّ من الضوابط التي تدخل في تحديد وتقييم أهمية المدينة، بحيث تزداد أهمية المدينة كلما زاد حجمها وتعددت وظائفها وامتد أثرها واتسع مجال نفوذها، بل إن بعض تلك الوظائف التي تمارسها المراكز العمرانية لا تظهر إلا بعد وصولها إلى أحجام معينة.

وعليه فإن دراسة أحجام المراكز الحضرية تتضمن دراسة التوزع الحجمي للمدن وهرم الأحجام وتركيبه وتطوره والتغيرات التي حدثت عليه والعوامل المؤثرة فيه، والضوابط المحددة لأحجام المدن ونموها وتسلسلها، والحجم الأمثل لمنظومة المدن.

---

(1) عبد الله النعيم، الحواضر الكبرى وتحديات المستقبل، مجلة المدينة العربية، العدد 33، الكويت، 1988، ص75.

(2) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص81.

تطور أعداد المدن الليبية ونمو أحجامها 1954 ـ 2000:

شهدت ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين نمواً حضرياً سريعاً انعكست آثاره على تطور أحجام المدن وتضاعف أعدادها ونقاط تركزها، إذ أصبح في عام 2000 نحو 88٪ من سكان البلاد يصنفون على أنهم سكان مدنيون بعد أن كانت تلك النسبة في منتصف القرن العشرين لا تجاوز25٪ من إجمالي السكان. ومن خلال التعدادات السكانية التي أجريت في ليبيا بدءً بأول تعداد رسمي أجري في عام 1954، وحتى آخر تعداد يمكننا تتبع تطور أعداد المدن ونمو أحجامها خلال هذه السلسلة الزمنية، إذ تبين أن سكان المدن تزايدوا من 269568 نسمة في عام 1954 إلى نحو 4114240 نسمة في عام 1995. ومن ثم فإن مقدار الزيادة التي شهدها المجتمع الحضري الليبي تجاوزت 3.8 مليون نسمة، أي أنهم تضاعفوا أكثر من 14 مرة خلال الفترة المذكورة، وبمعدل نمو سنوي قدره 6.9٪ الذي بلغ ضعف المعدل السنوي لنمو إجمالي سكان البلاد خلال الفترة ذاتها والبالغ 3.7٪، نتيجة للدور الذي لعبه عامل الهجرة إلى المدن وتحول العديد من السكان الريفيين إلى سكان مدن[*].

تطور أحجام المدن الليبية قبل 1954:

تشير المصادر المتوافرة إلى أنه في بداية القرن العشـرين وطبقاً للإحصـاء الـذي أجـري في أواخـر العهد العثماني في عام 1911 وقبيل الاحتلال الإيطالي لليبيا قدّر سكان البلاد بنحو 900 ألف نسمة، كان منهم 60 ألـف نسـمة سـكان مـدن، يشـكلون 7٪ مـن إجمـالي عـدد السـكان – جـدول (2) – ويتوزعون بين أربع مدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن 5000 نسـمة وهـي: طـرابلس الـتي كـان يقطنها 30000، بنغازي 16000، درنة 9000، مصراتة 5000 نسمة، وكانـت مدينـة طـرابلس وحـدها تشكّل 50٪ من إجمالي سكان المدن في ليبيا خلال عام 1911 والبالغ عددهم 60000 نسمة. بينمـا يتوزع باقي السكان الذين تمثل نسبتهم نحو 93 ٪ بين سـكان المراكـز العمرانيـة الريفيـة المسـتقرة والسكان الرحل وأشباه الرحل الذين يمارسون حياة التنقل والترحال في مواسم محددة من العام[1].

ولعل ارتفاع نسبة سكان المنـاطق الريفيـة يرجـع لكـون غالبيـة سـكان الـبلاد يعتمـدون علـى ممارسة نشاط الزراعة والرعي، مما حتّم عليهم الاستقرار في مواقع أنشطتهم سواءً في قرى ريفية أم مناطق رعوية، مما جعل نسبة الذين يعيشون حياة المدن ويمارسون أنشـطة حضـرية لا يمثلـون إلا نسبة زهيدة انعكست على محدودية المدن وصغر حجمها؛ حتى أنه يمكننا القول: إن المدينة الليبية

(*) سيتم الإشارة إلى تأثير عامل الهجرة المحلية والدولية في نمو سكان المدن الليبية في موضوع لاحق.

(1) أحمد المصراتي، تحويل الأراضي للاستخدام الحضري أثـره وطبيعتـه في ليبيـا، مجلـة الفكـر العربـي، معهـد الإنمـاء العربـي، بيروت، العدد 43 السنة السابعة، سبتمبر 1986، ص68.

لم تشهد نمواً يذكر في سكانها خلال أغلب القرون الماضية، بل إنها تعرضت في بعض الفترات لانخفاضٍ في عدد سكانها بسبب الهجرات السكانية من جهة، أو نتيجة الغزو والحروب والأوبئة من جهة ثانية، مثلما حدث لمدينة طرابلس بعد الغزو الأسباني لها عام 1510 الذي نتج عنه هجرة نحو 90٪ من إجمالي سكان المدينة المقدر آنذاك بحوالي عشرين ألف نسمة[1]. كما كان لتدهور النشاط الاقتصادي لبعض المدن أثره في اضمحلال مكانتها وتوقف نموها بل وتقلص أحجامها، لاسيما المدن الليبية التي اعتمدت في تطورها على تجارة القوافل مع وسط إفريقيا بعد تحول النشاط التجاري إلى السواحل الغربية للقارة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مثل غات، ومرزق، وغدامس، وواحات الجفرة.

جدول (2) نمو السكان الحضر في ليبيا وتوزيعهم النسبي خلال الفترة 1911– 2000.

العام	جملة السكان	السكان الحضر	النسبة المئوية للسكان الحضر
1911	900000	60000	7.0
1954	1088889	269568	24.8
1964	1564369	622700	39.8
1973	2249237	1344327	59.8
1984	3642576	2753560	75.6
1995	4799065	4114242	85.7
2000	5439900	4767600	87.6

المصادر:1- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، الكتيب الإحصائي 2001.

2- مصلحة الإحصاء والتعداد، التعدادات السكانية للسنوات 1954- 1964 - 1973 - 1984 - 1995.

3- أحمد المصراتي، تحويل الأراضي للاستخدام الحضري أثره وطبعته في ليبيا، مرجع سابق، ص69.

ومع منتصف القرن العشرين بدأت ظاهرة نمو أحجام المدن في ليبيا أكثر وضوحاً مما هي عليه في تاريخها السابق كله، حيث بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة تسع مدن يشكل إجمالي سكانها 269570 نسمة، أو ما نسبته 25٪ من سكان ليبيا، وذلك في عام 1954 وهذه المدن هي: طرابلس 129728 نسمة، وبنغازي 69718 نسمة، واجدابيا 16300 نسمة، ودرنة 15890 نسمة، والمرج 10000 نسمة، ومصراتة 9000 نسمة، والزاوية 8000 نسمة، وسوق الجمعة[*] 5932 نسمة، وطبرق 5000 نسمة – جدول (3).

---

(1) على الميلودى عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص357.

(*) أصبحت سوق الجمعة جزءً من النطاق الحضري لمدينة طرابلس بعد توسع هذه الأخيرة وضمها إليها.

جدول (3) تطور أحجام المدن الليبية خلال الفترة ما بين 1911–1954

المدينة / العام	1911	1954	معدل النمو السنوي خلال الفترة 1911-1954(**)
طرابلس	30000	129728	3.5٪
بنغازي	16000	69718	3.5٪
اجدابيا	-	16336	-
درنة	9000	15891	1.3٪
المرج	-	9982	-
مصراتة	5000	9000	1.4٪
الزاوية	-	8000	-
سوق الجمعة(*)	-	5932	-
طبرق	-	5000	-
المعدل العام	-	-	3.6٪

المصادر: 1- مصلحة الإحصاء والتعداد، تقرير التعداد العام للسكان 1954، المطبعة الحكومية، طرابلس، 1959، ص18.

2- على الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص389.

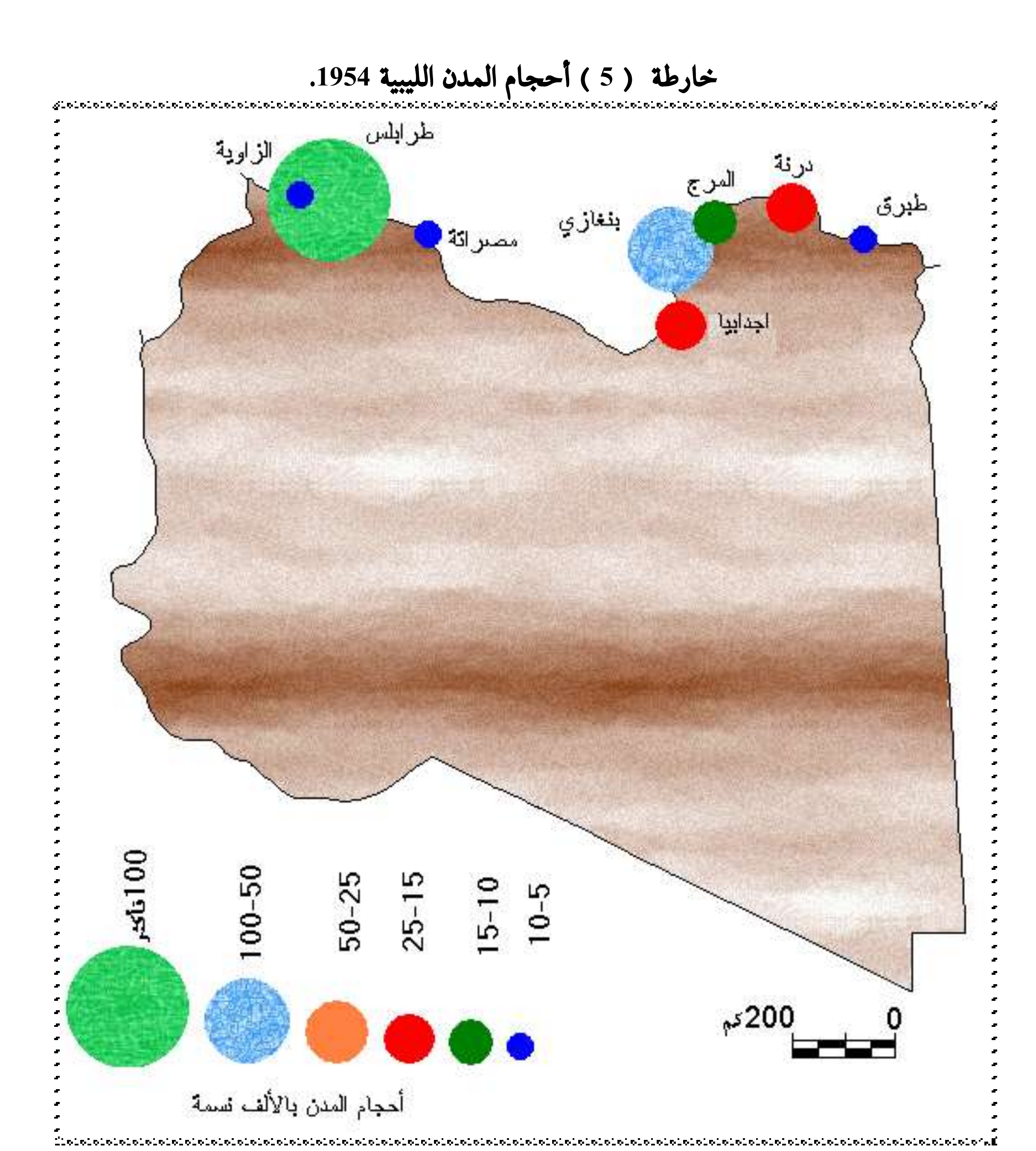
يتضح من الأرقام السابقة لأحجام المدن الليبية في عام 1954 جدول (3) عند مقارنتها بما كانت عليه في عام 1911 بأن مدينتي طرابلس وبنغازي استمرتا في استحواذهما على غالبية السكان الحضر في ليبيا، حيث مثّلتا نحو ثلاثة أرباع عددهم ومثّلت مدينة طرابلس وحدها 48٪ منهم، وقد أسهم في ذلك ارتفاع معدل نموهما الذي بلغ 3.5٪ سنوياً، حيث تضاعف عدد سكانهما أكثر من أربع مرات، بينما شهدت بقية المدن معدلات نمو تقل عن 1.5٪، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات الهجرة التي لعبت دوراً مهماً في نمو المدينتين الرئيستين سواءٌ من الأرياف والبوادي أو من المدن الأقل حجماً.

كما أن فترة الاستعمار الإيطالي للبلاد (1911–1943) لم تشهد إلا تطوير مدن محدودة استهدف المستعمر استيطانها خدمة للمستوطن الإيطالي لاسيما مدينتي طرابلس وبنغازي بعد اغتصاب الأرض ومصادرة الأملاك ونزع ملكيتها من سكان البلاد الأصليين الذين تم طردهم إلى أطراف المعمور الليبي أو تهجيرهم إلى خارج البلاد. حتى أن نسبة المستوطنين الإيطاليين مثّلت أكثر

(**) معدلات النمو من حساب الباحث، والمدن التي لم يتم احتساب معدلات نموها هي مدن مستحدثة كانت تصنف في عام 1911 على أنها مراكز ريفية.

من 40٪ من إجمالي سكان مدينة طرابلس في عام 1940[1] حيث استوطن في ولاية طـرابلس وحـدها أكثر من ثلثي الإيطاليين في ليبيا الذين تجاوز عددهم 110 آلاف مستوطن في عام 1939[2].

خارطة (5) أحجام المدن الليبية 1954.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (3).

---

(1) بيانات الجدول رقم (1).

(2) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: دراسة في الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص 60.

تطور أحجام المدن الليبية خلال الفترة 1954 ـ 1964:

بلغ معدل النمو الحضري السنوي في ليبيا خلال الفترة 1954-1964 نحو 8.7٪، ووصلت نسبة ساكني المدن إلى نحو 40٪ من مجموع سكان البلاد (1564369) نسمة، الذين بلغ معدل تزايدهم 3.7٪ في الفترة ذاتها. ففي غضون العشر سنوات التالية لعام 1954 أظهرت نتائج التعداد السكاني 1964 أن سبع عشرة مدينة زاد عدد سكان الواحدة منها عن 5000 نسمة، ويشكل سكانها مجموع السكان الحضر في البلاد البالغ حينذاك حوالي 622700 نسمة.

أدت عوامل الجذب المديني إلى هجرة العديد من سكان المناطق الريفية إلى المدن، وبشكل رئيس نحو المدينتين الكبيرتين- طرابلس و بنغازي- بسبب توافر فرص العمل فيهما أكثر من سواهما من المدن الليبية الأخرى، إضافة إلى الهجرة الخارجية الوافدة التي توجهت هي الأخرى نحو هاتين المدينتين أيضاً، نتيجة تركز الإدارات والمؤسسات والمصانع والمنشآت الاقتصادية فيهما، لاسيما في المراحل الأولى لعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي عقب اكتشاف النفط والبدء في استخراجه وتصديره. ويؤكد ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني في المدينتين؛ إذ نمت مدينة طرابلس خلال الفترة 1954-1964 بمعدل 8.6٪، عندما بلغ عدد سكانها 296740 نسمة في عام 1964، والذي شكّل 47٪ من إجمالي السكان الحضر، و18٪ من جملة سكان البلاد آنذاك. والشيء نفسه يقال عن بنغازي التي نما عدد سكانها بمعدل 7.2٪ خلال الفترة ذاتها، حيث وصل حجمها السكاني في عام 1964 إلى 140 ألف نسمة تقريباً، أو 23٪ من مجموع سكان المدن الليبية.

ومع استمرار نمو مدينتي طرابلس وبنغازي واتساعهما العمراني بدأ عددٌ آخر من المدن الصغيرة في النمو وبمعدلات مرتفعة تجاوزت 12٪ في كلٍ من سبها وطبرق وزوارة، وبمعدل 9.4٪ في مدينتي الزاوية والبيضاء؛ إلا أن عدد سكان أي منها لم يتجاوز الـ 20 ألف نسمة في عام 1964، إذ وصل حجم مدينة الزاوية إلى 19700 نسمة وطبرق 16350 نسمة وسبها 16000 نسمة وزوارة 14600 نسمة. وسُجل أدنى معدل للنمو خلال الفترة في المذكورة مدينتي اجدابيا 0.7٪ والمرج 1.1٪، ولم تتجاوز الزيادة في الحجم السكاني لكلٍ منهما خلال العشر سنوات الـ 1500 نسمة.

أما بقية المدن فإن معدل نموها تراوح ما بين 1.1-12٪ سنوياً، ففي مصراتة سجل 5.6٪، وبلغ عدد سكانها 15630 نسمة، وبزيادة مقدارها 6600 نسمة، ومدينة درنة التي سجل معدل نموها السكاني 3٪ وكان الوضع مشابهاً في بعض المدن الحديثة التطور التي تعدت عتبة 5000 نسمة مثل الخمس وزليتن وغريان والكفرة ونالوت - الجدول (4).

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو لبعض المدن صغيرة الحجم إلا أن إسهامها في نمو السكان الحضر في ليبيا كان محدوداً، ومردّ ذلك لكون سكان هذه المدن إذا ما استثنينا مدينتي طرابلس وبنغازي لم تشكّل في عام 1964 سوى 30٪ من مجموع سكان المدن في ليبيا.

جدول (4) أحجام المدن الليبية 1964 ومعدلات نموها خلال الفترة ما بين 1954-1964.

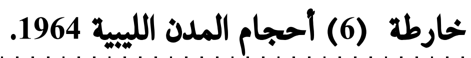
المدينة	الحجم السكاني	معدل النمو السنوي خلال الفترة 1954-1964(*)
طرابلس	296740	٪8.6
بنغازي	139800	٪7.2
درنة	21400	٪3.0
الزاوية	19700	٪9.4
اجدابيا	17470	٪0.7
طبرق	16350	٪12.6
سبها	16000	-
مصراتة	15630	٪5.6
البيضاء	12800	-
زوارة	12650	-
المرج	11200	٪1.1
جنزور (**)	10000	-
الكفرة	7500	-
الخمس	6500	-
غريان	6000	-
نالوت	5560	-
زليتن	5400	-
معدل النمو العام	-	٪8.7

المصادر: 1 - أمانة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964، طرابلس، 1966.

2- مصطفى التير، نمط التحضر في ليبيا، مجلة الفكر العربي، العدد 43، السنة السابعة، بيروت، 1968، ص16.

(*) معدلات النمو من حساب الباحث، والمدن التي لم يتم احتساب معدلات نموها هي مدن مستحدثة كانت تصنف في عام 1954 على أنها مراكز ريفية.

(**) كانت في السابق تتبع إدارياً محافظة الزاوية، أما اليوم فهي تمثل فرعاً إدارياً لمدينة طرابلس.



خارطة (6) أحجام المدن الليبية 1964.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (4).

تطور أحجام المدن الليبية خلال الفترة 1964 ـ 1973:

شهدت ليبيا عقب اكتشاف البترول والبدء في إنتاجه وتصديره واستثمار عائداته فترة انتعاش اقتصادي نقلتها من دولة فقيرة يعتمد سكانها على حياة البداوة والارتحال إلى مصاف الدول الغنية، حيث تركزت الاستثمارات التي اعتمدت على البترول بشكل رئيس في المدن، مما أدى إلى هجرة داخلية واسعة النطاق من الأرياف إلى تلك المدن، تحول معها عدد كبير من السكان من حياة البداوة إلى الحياة المدينية. ولذا فقد استمر معدل النمو الحضري لسكان ليبيا في ارتفاعه مسجلاً أعلى مستوياته خلال الفترة 1964- 1973 الذي بلغ 8.9٪ بعد أن كان هذا المعدل 8.7٪ ما بين 1954-1964، حيث ارتفع عدد سكان المدن الليبية من 622700 نسمة إلى 1344327 نسمة، وبزيادة سنوية تجاوزت 80 ألف نسمة.

لم تكن الهجرة الداخلية التي شهدتها الجماهيرية والانتقال من حياة البداوة والارتحال إلى حياة المدن والاستقرار تشمل كل المدن الليبية، بل كان مسار تلك الهجرة يتجه بشكل رئيس إلى مدينتي طرابلس وبنغازي إلى الحد الذي نستطيع معه القول: إن الهيكل العمراني في البلاد تميز باستمرار هيمنة مدينة بنغازي على المنطقة الشمالية الشرقية منها، ومدينة طرابلس على المنطقة الشمالية الغربية من جهة وعلى البلاد بشكل عام من جهة ثانية. حيث شكلت هاتان المدينتان في عام 1973 حوالي 35.2٪ من جملة سكان ليبيا، ونحو 58.9٪ من سكان مدنها. غير أنه عند مقارنة هذه النسب بما كانت عليه في عامي 1954، 1964 يبدو أن هناك اتجاه نحو انخفاض نسبة التركز الحضري في مدينتي طرابلس وبنغازي، وذلك تبعاً لتوجهات الدولة لإعادة النظر في توزع المشاريع التنموية والخدمية تمشياً مع الإمكانات والموارد المتاحة لكل إقليم من أقاليمها. وظهرت نتائج هذا الاتجاه التنموي في تزايد أعداد المدن وتطور أحجامها، فقد تضاعف عدد المدن من فئة 5000 نسمة فأكثر خلال الفترة 1964-1973 عندما تطور عددها من 17 مدينة إلى 36 مدينة خلال الفترة المذكورة - جدول (5).

شهدت معدلات النمو في أحجام المدن ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بما كانت عليه في الفترة السابقة (1954- 1964)، باستثناء كلٍ من طرابلس وبنغازي وطبرق التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في معدلات نمو أحجامها، حيث كان هذا الانخفاض 1.4٪، 1.1٪، 4.1٪ على التوالي. وهذا الأمر أدى إلى زيادة أعداد المدن المتوسطة والصغيرة من جهة، ونمو أحجامها من جهة أخرى، ومن ثم حدوث انخفاض نسبي في درجة تركز السكان الحضريين في المدينتين الرئيستين- طرابلس وبنغازي- أي انخفضت هيمنتهما الحضرية على الهيكل الحضري للبلاد.

جدول (5) أحجام المدن الليبية 1973 ومعدلات نموها خلال الفترة ما بين 1964ـ1973.

المدينة	الحجم	معدل النمو السنوي خلال الفترة 1964-1973 *	المدينة	الحجم	معدل النمو السنوي خلال الفترة 1964-1973 (*)
طرابلس	552700	7.2	العزيزية	11360	-
بنغازي	239170	6.1	براك	11320	-
الزاوية	46890	10.1	صرمان	11200	-
مصراتة	40620	11.1	غريان	11000	6.9
اجدابيا	37580	8.9	بني وليد	10800	-
البيضاء	37400	12.7	الأبيار	10300	13.1
درنة	33880	5.2	الكفرة	8400	1.3
طبرق	33400	8.2	العجيلات	8280	-
سبها	29890	7.2	القبة	8130	-
المرج	26000	9.8	شحات	7480	13.8
زليتن	20060	15.7	الزهراء	7360	-
ترهونة	19930	26.5	نالوت	7160	2.9
الخمس	18530	12.3	مرزق	6150	5.3
سرت	15000	17.6	البريقة	5890	-
زوارة	14600	1.6	جالو	5400	-
الجميل	13590	-	هون	5300	3.1
يفرن	13500	-	ودان	5000	-
القره بوللي	13050	-	-	-	-
صبراتة	12500	20.1	المعدل العام	-	8.9

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973، طرابلس1979.

(*) معدلات النمو من حساب الباحث، والمدن التي لم يتم احتساب معدلات نموها هي مدن مستحدثة كانت تصنف في عام 1964على أنها مراكز ريفية.



خارطة (7) أحجام المدن الليبية 1973.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول (5).

يتضح من الجدول (5) أن هناك اختلافاً كبيراً في معدلات النمو السنوي لأحجام المدن الليبية خلال الفترة 1964-1973، فبلغ أعلاها في مدينة ترهونة (26.5٪)، إذ نما عدد سكانها من 2400 نسمة في عام 1964 إلى 20000 نسمة تقريباً في عام 1973. بمعنى أنه ليس هناك علاقة بين أحجام المدن ومعدلات نموها. ويمكننا تقسيم المدن الليبية من حيث معدلات نموها السكاني خلال الفترة ما بين 1964- 1973 إلى ثلاث مجموعات هي:

1- مجموعة المدن التي زاد معدل نموها عن 9٪ سنوياً: وتشمل المدن التي سجّلت زيادة في وتائر نمو أحجامها تفوق معدل نمو السكان الحضر في ليبيا خلال الفترة 1964-1973 وتتمثل في العديد من المدن المتوسطة وصغيرة الحجم، وهي: ترهونة 26.5٪، صبراتة 20.1٪، الجميل ويفرن والقره بوللي بمعدل يزيد عن 18٪، سرت 17.6٪، زليتن 15.7، شحات 13.8٪، الأبيار 13.1٪،

البيضاء والخمس بمعدل يقترب من 12.5٪، ثم مصراتة بمعدل نمو بلغ 11.1٪، تليها الزاوية بمعدل نمو يزيد قليلاً عن 10٪ سنوياً. كما شهدت مدينة المرج معدلاً بلغ 9.8٪ وذلك بعد بناء مدينة المرج الجديدة إثر الزلزال الذي دمّر المدينة القديمة في فبراير 1963، حيث تضاعف عدد سكانها مرتين ونصف تقريباً خلال الفترة المذكورة.

2- مجموعة المدن التي تراوح معدل نموها ما بين 4-9٪ سنوياً: وهي تلك المدن التي سجّلت معدلات للنمو تقل قليلاً عن المعدل الذي سجله نمو السكان الحضر في البلاد، وبالتالي يمكن عدّها بأنها ذات معدلات نمو متوسط، وتشمل مدن: طرابلس 7.2٪، بنغازي 1.6٪، اجدابيا 8.9٪، طبرق 8.2٪، درنة 5.2٪، سبها 7.2٪، غريان 6.9٪.

تكمن أهمية هذه المجموعة في أنها شملت المدينتين الرئيستين طرابلس وبنغازي اللتين سجّلتا معدلين للنمو يقلان بنحو 1.4٪ و1.1٪ على التوالي عن معدلي نموهما خلال الفترة السابقة 1954-1964. وهذا يتماشى مع توجهات الدولة لتقليل حدة التفاوت الحضري بين المراكز الحضرية فيها من خلال إعادة النظر في توزيع فرص العمل والخدمات الاجتماعية والتسهيلات الترفيهية والمنافع العامة؛ أي توفير الأسباب المشجعة على نمو المراكز متوسطة الأحجام والصغيرة مقابل الحد من النمو المتضخم للمراكز كبيرة الحجم، حيث بدأت الدولة ومنذ عام 1971 في وضع سياسات تنموية للحد من الدور الاستقطابي الذي تلعبه كل من طرابلس وبنغازي، بهدف تطوير بقية المناطق والمدن الأخرى من خلال توجيه الاستراتيجية التنموية إليها من جهة، والتخفيف من أعباء ومشاكل الإفراط في التركز الحضري لسكان البلاد من جهة ثانية.

3- مجموعة المدن التي يقل معدل نموها عن 4٪: وهي مدن صغيرة تتراوح أحجامها بين 5000-15000 نسمة، وتشمل: الكفرة التي نمت بمعدل 1.3٪ سنوياً، زوارة 1.6٪، نالوت 2.9٪، ثم البريقة وجالو وهون وودان بمعدل يتراوح ما بين 3٪- 3.3٪. وانضمت غالبية هذه المدن إلى فئة المراكز الحضرية التي يزيد سكانها عن 5000 نسمة خلال الفترة 1964-1973.

كان النمو السريع الذي شهدته العديد من المدن الليبية خلال الفترة 1964-1973، نتيجة التقسيم الإداري الذي استحدث في الجماهيرية الليبية مع مطلع عقد السبعينيات، والذي قسمت البلاد بموجبه إلى ست وأربعون بلدية أو إقليم إداري، تنقسم بدورها إلى 160 فرعاً بلدياً بدلاً من التقسيم السابق الذي يقسمها إلى عشر محافظات، وبموجبه تحوّل الكثير من المدن الليبية إلى عواصم إقليمية ومراكز إدارية وخدمية وثقافية وصحية وتعليمية.. الخ، كان من نتائجه زيادة فرص العمل والدخل في المراكز المستحدثة التي استقطبت العديد من المهاجرين من الأرياف، بالإضافة لاحتفاظها بسكانها، وهذا ما أدى إلى نمو أحجامها السكانية بمعدلات متباينة بحسب إمكانات الإقليم وكثافته السكانية.

تطور أحجام المدن الليبية في الفترة 1973ـ1984:

تزايدت أعداد سكان المدن في ليبيا خلال الفترة 1973-1984 بمقدار 1409233 نسمة وبزيادة سنوية تجاوزت 128ألف نسمة، وبمعدل نمو 6.7٪، كما تزايدت أعداد المدن الليبية من ست وثلاثين مدينة في عام 1973 إلى إحدى وستين مدينة في عام 1984، بزيادة بلغت خمس وعشرون مدينة. وهذه المدن هي: مزدة، رقدالين، مسلاته، تاورغاء، الناصرية، قصر الأخيار، سوكنة، زلة، توكرة، غدامس، المابة، تراغن، مسة، زلطن، رأس الأنوف، أم الأرانب، إداري، سلوق، بن جواد، غات، الأبرق، سوسة، أوجلة، قمينس، اوباري؛ وهي في أغلبها مدن صغيرة يقل حجم سكان الواحدة منها عن 10000 نسمة؛ كما هو واضح من الجدول (6).

وبالنظر إلى توجهات الدولة وسياستها الرامية لتحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والحد من الهجرة إلى المدن لاسيما الرئيسة منها، فقد عملت على تطوير المناطق التي كانت توصف بأنها مناطق للطرد السكاني؛ وكان من نتائج تلك السياسة والنجاحات التي حققتها زيادة في أعداد المدن والمراكز العمرانية الواقعة ضمن تلك المناطق، بحيث نلاحظ أن جُلّ المراكز العمرانية التي أضيفت خلال هذه الفترة إلى فئة المراكز المدنية في البلاد تقع ضمن المناطق التي تم تطويرها وتنميتها وتحسين مستوى المعيشة فيها من خلال سياسة الدولة لخلق مغريات للعيش في كل مناطق البلاد وأقاليمها.

اختلف معدل نمو سكان المدن في ليبيا خلال الفترة 1973-1984 من مدينة إلى أخرى، فبينما سجّلت مدينتي طرابلس وبنغازي الأضخم حجماً في البلاد معدلات نموٍ تقل عن المعدل العام لنمو المدن الليبية بلغت 4.5٪، 5.9٪ على التوالي، على الرغم من ثقل حجمهما السكاني. واحتفظت مدينة مصراتة بمعدل نموها المرتفع، والذي سجل خلال الفترة 1973-1984 نحو 11.2٪ وهو معدل مماثل تقريباً للمعدل الذي سجل خلال التسع سنوات السابقة لها والبالغ 11.1٪، وهذا يشير إلى الأهمية التي أصبحت تمثلها هذه المدينة باعتبارها أحد أقطاب التنمية في الدولة للتخفيف من الضغط السكاني عن كلٍ من طرابلس وبنغازي، بحيث تضاعف عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات في فترة 1973-1984، حيث وصل عدد سكانها إلى نحو 133 ألف نسمة في عام 1984.

يبدو أن أعلى المعدلات لنمو أحجام المدن الليبية سجّلت في المدن الصغيرة، مثل مدينة صرمان التي سجّلت معدلاً تجاوز 20٪، حيث كان عدد سكانها في عام 1973 نحو 3500 نسمة ونما ذلك العدد إلى 27 ألف نسمة في عام 1984. كما سجّلت مدينة أوجلة معدل نمو بلغ 12.9٪، ومدينة رقدالين التي بلغ معدل نموها 12٪ ، ومدينة العجيلات 11.8٪ التي تضاعف عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 1973–1984 عندما تجاوز عدد سكانها 28 ألف نسمة في عام 1984.

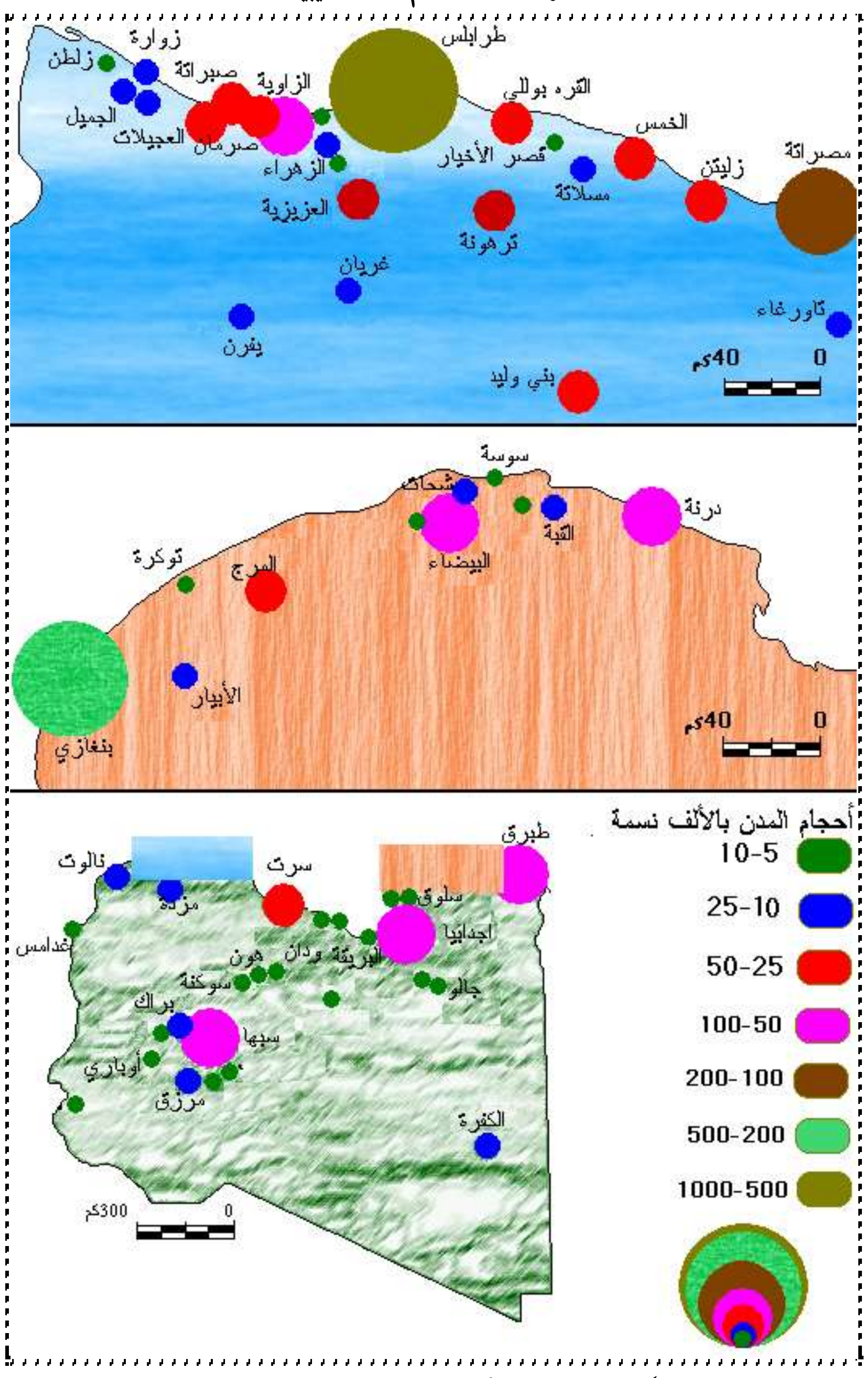
جدول (6) أحجام المدن الليبية 1984 ومعدلات نموها خلال الفترة ما بين 1973ـ1984.

المدينة	الحجم	معدل النمو السنوي للفترة 1973-1984(*)	المدينة	الحجم	معدل النمو السنوي للفترة 1973-1984(*)
طرابلس	968227	5.4	مسلاتة	11280	-
بنغازي	449849	5.9	مرزق	10820	6.3
مصراتة	131030	11.2	تاورغاء	10530	-
الزاوية	91600	6.2	نالوت	10380	3.4
سبها	69150	7.9	القبة	10160	2.0
البيضاء	66020	5.3	اوباري	9890	9.2
اجدابيا	65270	5.1	البريقة	9680	4.6
طبرق	62500	5.9	الناصرية	9670	-
درنة	60980	5.5	قصر الأخيار	9050	-
المرج	43550	4.8	هون	8430	4.9
زليتن	39940	6.7	جالو	7800	4.1
الخمس	38170	6.8	ودان	7650	3.9
سرت	35270	8.1	سوكنة	7370	-
صبراتة	30220	8.3	زلة	7080	-
ترهونة	29750	3.7	المابة	6830	-
العزيزية	29310	8.9	توكرة	6810	-
بنى وليد	28650	9.2	غدامس	6660	4.7
العجيلات	28240	11.8	تراغن	6530	-
صرمان	27040	8.3	غات	6500	5.2
القره بوللى	25720	6.4	مسة	6440	-
زوارة	21600	4.9	زلطن	6360	-
الجميل	21160	4.1	رأس الأنوف	5980	-
براك	19350	4.9	أم الأرانب	5850	-
يفرن	18460	2.9	إداري	5610	-
الأبيار	16940	4.6	سلوق	5430	-
غريان	16410	3.7	بن الجواد	5330	-
رقدالين	15550	-	الأبرق	5210	-
الكفرة	14948	5.3	سوسة	5210	4.3
شحات	12700	4.9	أوجلة	5150	12.9
الزهراء	11790	4.4	قمينس	5000	0.7
مزدة	11510	8.6	معدل النمو العام	-	6.7

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984.

(*) معدلات النمو من حساب الباحث، والمدن التي لم يتم احتساب معدلات نموها هي مدن مستحدثة كانت تصنف في عام 1973 على أنها مراكز ريفية.

خارطة (8) أحجام المدن الليبية 1984.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (6).

ويعلل مثل هذا الارتفاع في معدلات نمو الأحجام السكانية لمدينتي صرمان والعجيلات شأنها في ذلك شأن العديد من المدن صغيرة الحجم التي حققت معدلات نمو مرتفعة مثل: أوباري وبني وليد، والعزيزية، ومزدة، وصبراته، وسرت، وسبها، والخمس، وزليتين نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهدته أقاليم هذه المدن، ولذا فقد سجّلت معدلات نمو تفوق المعدل العام لنمو سكان المدن في ليبيا، حيث تجاوزت نسبة زيادة السكان فيها 100٪ خلال الفترة 1973-1984.

بينما سجّلت بقية المدن الليبية معدلات نمو أقل مما هي عليه في المدن السابقة، حيث سجّلت معدلات تقل عن المعدل العام لنمو السكان الحضر؛ وتشمل هذه الفئة العديد من المدن ومن أحجام مختلفة مثل: الزاوية 6.2٪، البيضاء 5.3٪، اجدابيا 5.1٪، طبرق 5.9٪، درنة 5.5٪ – كمدن متوسطة– إضافة إلى عدد أكبر من المدن الصغيرة مثل مدن: زوارة، هون، براك، شحات بمعدل بلغ 4.9٪ لكلٍ منها، والمرج 4.8٪. وفي مقابل ذلك هناك مدن سجّلت معدلات نمو بطيء تقل عن 4٪ وهو معدل أقل من معدل نمو سكان البلاد في الفترة 1973-1984، وذلك لأن هذه المدن استمرت في فقدان بعضاً من سكانها نتيجة هجرتهم إلى المدن المجاورة الأكبر حجماً والأكثر أهمية، مثل مدن: ترهونة وغريان 3.7٪ ، نالوت 3.4٪، يفرن 2.9٪ والتي فقدت جزءً من سكانها لصالح مدينة طرابلس. وكذلك بالنسبة لمدينتي القبة 2٪ وقمينس 0.7٪ التي استمرت هجرة سكانها إلى مدينة بنغازي. وذلك للأسباب التالية:

1ـ كون مدينتي طرابلس وبنغازي مركزين إداريين رئيسين، ورغبة الكثيرين من سكان المدن الصغيرة المجاورة لهما السكن فيهما.

2ـ عامل المسافة بسبب قرب تلك المدن من هذين المركزين بحيث يكون اختيار الانتقال والهجرة أمراً سهلاً.

تطور أحجام المدن الليبية خلال الفترة 1984-1995:

أظهر تعداد السكان في ليبيا عام 1995 أن عدد سكان المدن ازداد بمقدار 1360680 نسمة في الفترة 1984–1995، وبمعدل نمو سنوي 3.7٪ إذ بلغ عدد سكان المدن الليبية نحو 4114240 نسمة. ووصلت نسبة التمدن إلى ما يزيد عن 85٪. كما زاد عدد المدن الليبية إلى نحو 83 مدينة وبزيادة وصلت إلى 22 مدينة خلال الفترة ذاتها؛ مما يؤكد توسع القاعدة الحضرية في ليبيا وتوزع سكان المدن على عددٍ متنامي من المراكز المدنية.

شهدت الكثير من المدن الليبية خلال الفترة 1984-1995 انخفاضاً في معدلات تزايد سكانها، وقد كان خلف هذا الانخفاض عددٍ من الأسباب أهما:

1ـ الانخفاض الملحوظ في المعدل العام لنمو السكان الحضر في ليبيا منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعد أن وصل أعلى مستوياته في الفترة 1964-1973 وهو 8.9٪.

2ـ تزايد أعداد المدن وتوزع السكان الحضر بينها مما يقلل من مقدار الهجرة وحجمها باتجاه المدن الرئيسة في الدولة.

3ـ انخفاض معدل النمو السكاني العام في عموم البلاد.

تباين مقدار انخفاض معدلات النمو السكاني بين المدن الليبية خلال الفترة مابين 1984-1995 تبايناً واضحاً – جدول (7)– حيث بلغ في مدينة طرابلس 1.6٪ سنوياً، وفي مدينة بنغازي 2.5٪ سنوياً. ويبدو تأثير مثل هذا الانخفاض في معدل النمو مهماً بالنظر إلى الحجم السكاني الذي تتصف به هاتين المدينتين. فلقد انخفض مقدار الزيادة في حجم مدينة طرابلس من 415527 نسمة في الفترة 1973-1984، إلى 189330 نسمة في الفترة 1984-1995. وهذا الأمر يمكن ملاحظته كذلك في مدينة بنغازي التي تناقص نصيبها من الزيادة في أعداد سكان المدن الليبية إلى 139610 نسمة بعد أن كان في الفترة السابقة 210680 نسمة.

كما شهدت مدن: مصراتة والزاوية وسبها انخفاضاً في معدل النمو السنوي في الفترة 1984-1995، فقد بلغ في مدينة مصراتة 4.9٪ سنوياً، ومع ذلك فإن مقدار الزيادة السكانية الكلية التي شهدتها المدينة خلال هذه الفترة تساوت تقريباً مع مقدارها في الفترة السابقة (1973-1984) والتي تجاوزت 90 ألف نسمة. أما مدينة الزاوية فقد سجّلت معدل نمو بلغ 5.2٪ سنوياً خلال الفترة 1984-1995 عندما زاد عدد سكانها بمقدار يزيد عن 69 ألف نسمة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ عددهم في عام 1995 نحو 160780 نسمة. وفي مدينة سبها انخفض معدل النمو السكاني خلال الفترة ذاتها إلى 3.7٪ سنوياً، إذ بلغ عدد سكانها في عام 1995 الـ 102.8 ألف نسمة.

جدول (7) أحجام المدن الليبية 1995 ومعدلات نموها ما بين 1984ـ1995.

المدينة	الحجم	معدل النمو السنوي 1984 – 1995[*]	المدينة	الحجم	معدل النمو السنوي 1984 – 1995[*]
طرابلس	1157557	1.6	نالوت	14090	2.8
بنغازي	589850	2.5	جالو	13180	4.9
مصراتة	221205	4.9	هون	12600	3.7
الزاوية	160780	5.2	الغريفة	11200	10.3
سبها	102790	3.7	رأس الأنوف	11100	5.8
الخمس	101400	9.3	إداري	10920	6.2
زليتن	98360	8.6	جادو	10910	15.6
البيضاء	91080	2.9	قمينس	9870	6.3
اجدابيا	83570	2.3	ودان	9690	2.2
طبرق	82480	2.6	تيجي	9260	13.8
العجيلات	77388	9.8	الماية	9250	2.8
درنة	72620	1.6	تراغن	9230	3.2
صرمان	70250	9.1	توكرة	9080	2.6
سرت	57040	4.5	زلطن	9010	3.2
المرج	53530	1.9	زلة	8800	1.9
غريان	51620	10.9	سوكنة	8590	1.4
الجميل	51520	5.0	غات	8560	2.5
صبراتة	51190	4.9	أم الأرانب	8260	3.2
ترهونة	48230	4.5	الرحيبات	8190	-
زوارة	40570	5.9	سوسة	8090	4.1
العزيزية	38800	2.6	الرجبان	7910	-
بني وليد	37310	2.4	مسة	7890	1.9
قصر الأخيار	33290	12.6	القطرون	7870	-
براك	33230	5.0	أوجلة	7790	3.8
الكفرة	33050	7.5	الأبرق	7140	2.9
يفرن	32670	5.3	بن جواد	6910	2.4
القره بوللي	31850	1.9	مرتوبة	6790	5.6
الزنتان	23490	-	وادي عتبة	6770	-
مسلاتة	22640	6.5	تاكنس	6385	-
الأبيار	21970	2.4	كباو	6330	-
راقدلين	21820	3.1	طلميثة	6145	-
البريقة	20090	6.9	أم الرزم	6090	5.9
تاورغاء	20000	6.0	المعمورة	5670	-
غدامس	18780	3.6	العويلية	5620	-
أوباري	18100	5.6	برقن	5490	-
مرزق	18000	4.7	عمر المختار	5380	-
شحات	17660	3.0	تازربو	5170	4.4
الزهراء	17520	3.7	كمبوت	5150	3.2
القبة	15700	4.0	الحرابة	5090	-
الناصرية	14700	3.8	بئر الغنم	5050	-
مزدة	14500	2.1	امساعد	5030	4.1
سلوق	14490	9.3	المعدل العام	-	3.7

المصدر: حسبت أحجام المدن بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.

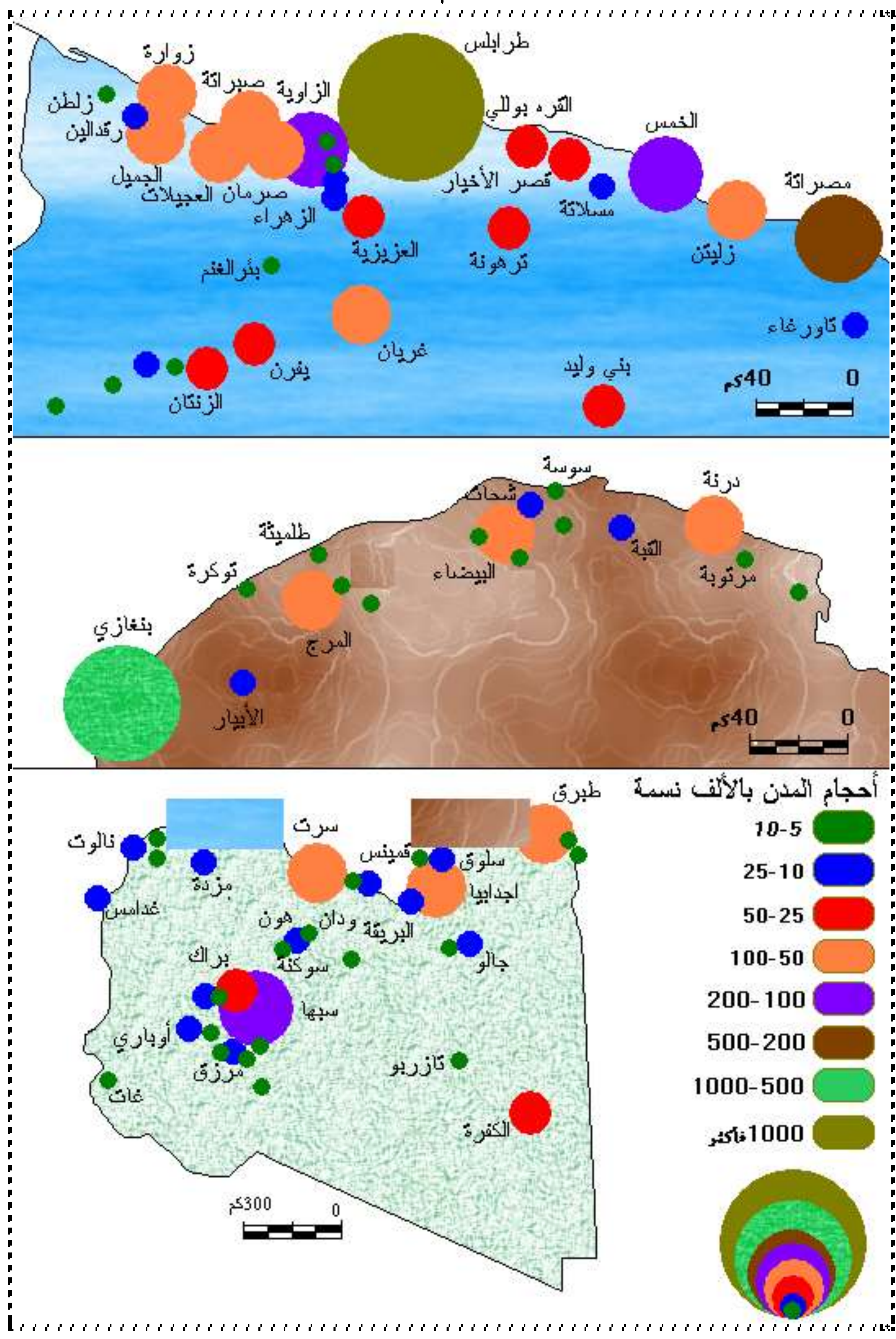
[*] معدلات النمو من حساب الباحث، والمدن التي لم يتم احتساب معدلات نموها هي مدن مستحدثة كانت تصنف في عام 1984 على أنها مراكز ريفية.

كما سجّلت العديد من المدن متوسطة الأحجام معدلات نمو سكاني خلال الفترة 1984–1995 تقل عن المعدلات المسجلة في الفترة 1973-1984، ومن أمثلتها البيضاء 2.9٪ سنوياً واجدابيا 2.3٪ سنوياً وطبرق 2.6٪ سنوياً، والعجيلات 9.8٪ سنوياً، ودرنة 1.6٪ سنوياً، وسرت، 5.4٪ سنوياً، والمرج 1.9٪ سنوياً، وهو ما يمكن أن يعمم على العديد من المدن الصغيرة التي تقل أحجامها عن 50 ألف نسمة مثل: صبراتة، العزيزية، بني وليد، القره بوللي، الأبيار، غدامس، أوباري، مرزق، شحات، الزهراء، مزدة، نالوت، هون، ودان، غات، سوسة.

أما المدن التي زادت معدلات نموها السكاني في الفترة 1984–1995 عن المعدلات المسجلة فيها خلال الفترة 1973-1984 فتتمثل في مدينة الخمس التي سجلت معدلاً مرتفعاً بلغ 3.9٪، و بلغ مقدار الزيادة السكانية فيها نحو 60 ألف نسمة خلال الفترة 1984-1995، حيث زاد عدد سكانها في عام 1995 عن 100 ألف نسمة. ومدينة زليتن التي بلغ معدل نمو سكانها 8.6٪ سنوياً، ومدينة صرمان 9.1٪ سنوياً ومدينة غريان 10.9 سنوياً ومدينة الجميل 5٪ سنوياً، إضافة إلى عدد من المدن الصغيرة التي تقل أحجامها عن 50 ألف نسمة، مثل: ترهونة وزوارة وقصر الأخيار وبراك والكفرة ويفرن ومسلاتة ورقدالين والبريقة وتاورغاء والقبة ورأس الأنوف وجادو وقمينس.

تباينت معدلات نمو أحجام المدن الصغيرة مع أن أعدادها زادت من 52 إلى 65 مدينة خلال الفترة ما بين 1984- 1995 حيث سجّلت أعلى تلك المعدلات في مدينة جادو 15.6٪، والتي بلغ حجمها نحو 11 ألف نسمة في عام 1995. تليها مدينة تيجى التي سجل نموها معدلاً قدره 13.8٪ ووصل عدد سكانها إلى 9260 نسمة في عام 1995، ثم مدينة قصر الأخيار 33290 نسمة بمعدل نمو 12.6٪، وفي مدينة الغريفة (11200) بلغ معدل نمو الحجم السكاني 10.3٪، كما سجّلت مدينة سلوق معدلاً وصل إلى 9.3٪ وذلك خلال الفترة 1984-1995 بينما سجّلت أدنى معدلات النمو في عددٍ من المدن الصحراوية مثل سوكنة 1.4٪ التي تزايد عدد سكانها بمقدار 1200 نسمة فقط خلال الفترة المذكورة. كما سجّلت مدينة زلة معدلاً منخفضاً بلغ 1.9٪، ومزدة 2.1٪، وودان 2.2٪، وبني وليد 2.4٪، وبن جواد 2.4٪، وغات 2.5٪، وكلها يقل حجمها السكاني عن 15 ألف نسمة. إن مثل هذه المعدلات المنخفضة سجّلت كذلك في بعض مدن الشريط الساحلي، كما هي الحال بالنسبة لمدينتي القره بوللي ومسة 1.9٪ ومدينة الأبيار 2.4٪ ومدنيتي العزيزية وتوكرة 2.6٪ والماية 2.8٪ والأبرق 2.9٪ وشحات 3٪، بينما تراوحت معدلات النمو في بقية المدن الليبية ما بين 3-9٪.

خارطة (9) أحجام المدن الليبية 1995.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (7).

المراحل الرئيسية لتطور المدن الليبية:

يلاحظ من خلال تتبع معدلات نمو أحجام المدن في ليبيا منذ عام 1954- 1995 أن هذا النمو مر بثلاث مراحل لكل منها خصائصها المميزة ومؤثراتها التي انعكست على مختلف نواحي الحياة البشرية والاقتصادية والعمرانية في الجماهيرية، وهذه المراحل هي:

1 – فترة النمو البطيء: بدأت هذه الفترة مع نهاية القرن التاسع عشر واستمرت حتى الفترة التي سبقت منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث شهدت البلاد تحولاً حضرياً، إذ بدأ العمران المدني يتخطى أسوار المدن، علاوة على أنها مثّلت بداية الاهتمام بنظام البلديات وتطوير الخدمات والمرافق العامة.

أدى الاحتلال الإيطالي للبلاد إلى تدني في معدلات نمو الكثير من المدن الليبية، فبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة عن أحجام المدن قبل عام 1954 إلا أنه يمكن التأكيد على أن نمو سكان المدن خلال هذه الفترة كان بطيئاً، بل إن بعض تلك المدن كانت تشهد نمواً سلبياً ويرجع ذلك إلى عوامل عدة لعل أهمها الظروف السياسية التي مرت بها ليبيا، لاسيما فترة الاحتلال الإيطالي وما صاحبها من انخفاض في معدلات النمو السكاني في البلاد عموماً، وسكان المدن خصوصاً نتيجة حرب الإبادة التي انتهجها المحتلين الطليان، أو بسبب عمليات التهجير التي أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى الدول المجاورة وإلى الأرياف والبوادي هرباً من الاضطهاد والجور. إذ أن معدل النمو السكاني في مدينة طرابلس خلال الفترة 1911-1940 الذي بلغ نحو 4.7٪ جاء نتيجة لهجرة المستوطنين الإيطاليين إليها، والذين مثلوا 42٪ من سكان المدينة في عام 1940، ولذا فإن معدل نمو السكان الليبيين في المدينة خلال هذه الفترة لم يزد عن 2.8٪[1]، بل إن أعدادهم ظلت ثابتة في حدود 30 ألف نسمة خلال الفترة 1921-1930، كما أنها ظلت شبه ثابتة في الفترة 1931-1942[2].

وهذا يمكن أن يعمم على العديد من المدن الليبية الأخرى، لاسيما مدينتي طبرق وبنغازي وبخاصة هذه الأخيرة التي كانت مسرحاً للمعارك بين الجيوش المتحاربة (جيوش الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية) خلال الفترة 1940-1943 حيث تعرضت لأكثر من ألف ومائتي غارة جوية وتبادلت الجيوش المتحاربة احتلالها خمس مرات كان من نتائجها تخريب وتدمير شبه كامل للمدينة[3].

---

(1) بيانات الجدول (1).

(2) على الميلودى عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص379.

(3) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص421.

تم جلاء الاستعمار الإيطالي عن ليبيا بعد خسارة دول المحور مع بداية عام 1943 وتحولت تبعية ليبيا إلى الإدارات العسكرية للحلفاء، حيث تولت الإدارة البريطانية حكم منطقتي طرابلس وبرقة في شمال ليبيا، وتولت الإدارة الفرنسية حكم منطقة فزان في الإقليم الجنوبي لليبيا. ولم تسهم هذه الإدارات في أي تطوير أو توسيع للمدن القائمة لكونها كانت إدارات عسكرية بالدرجة الأولى، وعلمهم بأن إقامتهم في البلاد مؤقتة، حيث استمرت حتى 24 ديسمبر 1951، تاريخ استقلال البلاد وجلاء المستعمرين، وما تبعها من عودة أعداد من الليبيين إلى سكنى المراكز المدنية الرئيسة بعد جلاء جزءٍ كبيرٍ من المستوطنين الإيطاليين.

يمكن اعتبار استقلال البلاد بداية استئناف التحول الحضري فيها، والذي بدأ بشكل بطيء بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها البلاد، والتي جعلتها تصنف ضمن أفقر دول العالم، نتيجة فقر مواردها، وما صاحبه من انخفاض لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان، إضافة إلى تأثير تلك الظروف في جعل البلاد من المناطق الطاردة للسكان، كما أنها تركت آثارها في قلة أعداد المدن وانخفاض معدلات نموها، فقد بلغ معدل النمو السنوي لسكان المدن في ليبيا 4.5٪ وذلك خلال الفترة 1911-1964٪.

2 ـ فترة النمو السريع 1964-1984: تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل النمو الحضري للسكان (7.7٪سنوياً)، ونمو المدن بأحجامها المختلفة. وبدأت هذه المرحلة بعد الانقلاب الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد البدء في استخراج النفط وتصديره، حيث بدأ الانتعاش يعم الاقتصاد الليبي، لاسيما في طرابلس وبنغازي، وعدد محدود من المراكز الحضرية الأخرى، ولم تلبث أن انتشرت فوائد عائدات النفط إلى بقية المدن الليبية الأخرى، وبدأ الآلاف من سكان الأرياف يهجرون قراهم ويتجهون إلى هذه المراكز الحضرية، إضافة إلى عودة آلاف الليبيين الذين تركوا البلاد إبان فترة الاستعمار الإيطالي، علاوة على الهجرة الوافدة للعمالة العربية والأجنبية التي تركز جزءٌ كبيرٌ منها في المدن. ولهذا شهدت ليبيا ما يشبه الطفرة الحضرية، حيث تزايد سكان المدن الليبية بمعدلات سريعة وصلت أعلى مستوياتها في الفترة 1964−1973 وبلغت نحو 9٪ سنوياً[1].

إن هذه الظاهرة تبرز في العديد من المجتمعات حديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هي حال ليبيا التي وصل عدد سكان مدنها في عام 1984 إلى5.2753 ألف نسمة، وبزيادة سنوية تجاوزت 106 آلاف نسمة عما كان عليه عام 1964؛ بمعنى أن سكان الحضر في ليبيا تضاعفت أعدادهم في غضون عشر سنوات خلال الفترة 1964-1984. وللتوضيح نشير إلى أن المدينة التي

(1) بيانات الجدول (5).

يزداد عدد سكانها بمعدل 10٪ سنوياً يتضاعف عدد سكانها مرة كل سبع سنوات، وأن تلك التي يزداد سكانها بمعدل 7٪ في العام يتضاعف عدد سكانها مرة كل عشر سنين[1].

أدى ارتفاع معدلات نمو سكان الحضر في ليبيا إلى ارتفاع كبير في نسبة سكان المدن حيث وصلت إلى نحو 75٪ من إجمالي السكان في عام 1984 بعد أن كانت في حدود 40٪ في عام 1964. وارتبط هذا الارتفاع بتزايد أعداد المراكز المدنية مقابل تدني مقدار الهيمنة الحضرية التي كانت تتصف بها مدينة طرابلس وإلى حدٍ ما مدينة بنغازي، وذلك بعد التوسع في مشاريع الإسكان والمنشآت والمباني العامة التي أنشئت من قبل الدولة وعمت جميع المراكز العمرانية في البلاد.

بدأت سياسة تطوير المدن والتجمعات العمرانية في ليبيا مع بداية التسارع في النمو الحضري من خلال وضع مخططات عمرانية ووضع تشريعات تنظم تلك المخططات تمثّلت في القانون رقم 5 لعام 1969 بشأن تخطيط وتنظيم المدن، وذلك بهدف تطوير المدن والبلدات القائمة من جهة، وإنشاء مدن جديدة لتكون مراكز إدارية أو أقطاب للنمو الاقتصادي من جهة ثانية، بعد أن شهدت المدن الرئيسة وبالذات طرابلس وبنغازي وعدد محدود من المدن الأخرى مع أوائل الستينيات ارتفاعاً في معدلات نمو السكان الحضر.

3 ـ فترة بداية استقرار النمو 1984-2000 : بدأت هذه الفترة مع منتصف الثمانينيات، حيث أخذت سرعة نمو المدن في ليبيا في الانخفاض خلال الفترة 1984-2000 عن تلك المعدلات التي سجّلت خلال الفترة السابقة.

إن الانخفاض النسبي في نمو سكان المدن في ليبيا هو وضع طبيعي بعد أن أصبحت الغالبية العظمى من سكان البلاد هم سكان مدن، ومن ثم فإن النمو في أحجام العديد من المدن أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على الزيادة الطبيعية، حيث سجّل معدل النمو في سكان المدن خلال الفترة 1984-1995 نحو 3.7٪، أما معدل نمو إجمالي سكان البلاد فقد بلغ خلال الفترة ذاتها 2.6٪، بمعنى أن الفرق بين المعدلين يقترب من 1٪ سنوياً، بينما كان هذا الفرق نحو 5٪ تقريباً وذلك في الفترة 1964-1973، وأكثر من 2٪ في الفترة 1973-1984. غير أن مثل هذا الانخفاض النسبي للنمو الحضري لا ينفي استمرار ارتفاع نسبة سكان المدن في ليبيا، إذ تشير نتائج تعداد السكان لعام 1995 أنها بلغت نحو 85.7٪ وبمتوسط تزايد سنوي لتلك النسبة بلغ 0.9٪ خلال الفترة 1984-1995 بينما سجل ذلك التزايد متوسطاً سنوياً قدرة 1.8٪ في الفترة 1964-1984. وبالرغم من ذلك

(1) عبد الإله أبو عياش واسحق القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص160.

فإن الأعداد المضافة لسكان المدن الليبية خلال الفترة 1984-1995 تتجاوز 1360 ألف نسمة، وهـذا الرقم يزيد عن إجمالي عدد سكان المدن في ليبيا في عام 1973.

بلغ عدد سكان المدن الليبية في عام 2000 حوالي 4767.6 ألف نسـمة؛ وبمعـدل نمـو 3٪ سنوياً في الفترة 1995-2000، في الوقـت الـذي بلـغ فيـه عـدد سـكان الـبلاد 5439.9 ألـف نسـمة وبمعدل نمو 2.5٪، حيث بلغت نسبة التمدن في ليبيا في عام 2000 حوالي 87.6٪.

كما تميزت الفترة 1995-2000 بتناقص مقدار التباين بين معدلي نمو إجمالي سكان الـبلاد مـن جهة، وسكان المدن من جهة أخرى، حيث بلغ 0.5٪، ولا شك أنه سيسـتمر علـى هـذا النحـو خـلال الفترة القادمة، إلى أن يتساوى المعدلين إذا ما استمرت نسبة التمدن في الارتفاع حتى تصل إلى نسـبة 100٪، بمعنى أن كامل سكان البلاد هم سكان يقطنـون المـدن، أي أن الزيـادة في سـكان المـدن هـي ذاتها الزيادة في إجمالي سكان البلاد.

تشير الدلائل كلها إلى أن معدلات نمو المدن الليبية بدأت تنخفض بعـد أن بلغـت أوجهـا خلال فترة السبعينيات، غير أن مقدار ذلك الانخفاض يتباين من مدينة إلى أخرى تبعاً للحجـم السكاني الذي وصلت إليه كلاً منها، وطبيعة الكثافة السكانية في الإقليم الذي تقـع ضـمنه تلـك المدن، التي كثيراً مـا تـرتبط بـالظروف الطبيعيـة والمقومـات الاقتصـادية. ويـبين الجـدول (8) الأحجام السكانية للمدن الليبية في عام 2000.

جدول (8) أحجام المدن الليبية 2000(*)

المدينة	الحجم	المدينة	الحجم	المدينة	الحجم
طرابلس	1275500	الزنتان	28000	سوسة	9800
بنغازي	629800	تاورغاء	26700	زلة	9700
مصراتة	248600	البريقة	26500	غات	9700
الزاوية	207100	رقدالين	25400	أم الأرانب	9600
سبها	123100	الأبيار	24700	الرحيبات	9500
الخمس	115200	أوباري	23800	الرجبان	9400
زليتن	112800	مرزق	22600	أوجلة	9400
البيضاء	104400	غدامس	22300	القطرون	9300
العجيلات	93600	الزهراء	20900	سوكنة	9200
اجدابيا	93500	شحات	20500	مرتوبة	9000
طبرق	92500	القبة	19100	وادي عتبة	9000
بني وليد	84800	سلوق	17200	تاكنس	8800
صرمان	80800	جالو	16700	مسة	8600
درنة	77600	نالوت	16100	طلميثة	8500
سرت	70000	مزدة	16000	الأبرق	8200
زوارة	68800	الناصرية	15700	أم الرزم	8100
صبراتة	64000	هون	15100	كباو	8000
غريان	63300	إدري	14700	بن جواد	7700
المرج	58700	قمينس	13400	بئر الغنم	7000
الجميل	58700	الغريفة	13300	المعمورة	6700
ترهونة	57800	رأس الأنوف	13200	العويلية	6700
الكفرة	45100	جادو	13000	برقن	6500
العزيزية	43000	الماية	11600	عمر المختار	6400
براك	42400	تراغن	10800	تازربو	6400
يفرن	39800	ودان	10700	كمبوت	6200
قصر الأخيار	39600	زلطن	10500	الحرابة	6150
القره بوللى	35000	توكرة	10300	امساعد	6100
مسلاتة	31000	تيجي	10000		

(*) من حساب الباحث بناءً على معدلات نمو كل مدينة خلال الفترة 1984-1995.

مراتب أحجام المدن الليبية وموقعها من المنظومة الحضرية:

توزيع الفئات الحجمية للمدن الليبية ونموها:

جرى العُرف بين الباحثين على وضع تصنيف لأحجام المدن من خلال تحديد فئات حجمية، بحيث يمكن تمييز كل فئة عن غيرها من الفئات الأخرى، ومحاولة توضيح التباين في توزعها الجغرافي من جهة، وتغيرها الزمني من جهة ثانية. وعلى الرغم من أن التصنيف الحجمي للمراكز العمرانية عموماً والمدنية خصوصاً يعتبر من أكثر التصنيفات شيوعاً وسهولة في الاستخدام، إلا أن الحدود الفاصلة بين فئات الأحجام قد يتطلب الأمر تبديلها زمنياً حسب نمو السكان، ومكانياً حسب مساحة الإقليم الذي يجري ضمنه تصنيف مراتب أحجام المدن، ومدى التباين والاختلاف بين أحجام أكبر مدنه وأصغرها. بمعنى أن فئات الأحجام تكون أكثر اتساعاً وعمومية عندما يكون التصنيف عالمياً، وتكون أصغر وأكثر تفصيلاً عندما يكون التصنيف على مستوى الدولة أو وحداتها الإقليمية.

وبالاعتماد على مدى التباين بين أحجام أصغر المدن الليبية وأكبرها يمكن تصنيف مراتبها الحجمية - بهدف تتبع النمو في أحجام تلك المدن وتزايد أعدادها وإيضاح طبيعة العلاقة بين السياسة التنموية والتخطيط المكاني وتزايد أعداد المدن - إلى ست فئات حجمية، وهي:

1- المدن الصغرى: وهي المدن التي يتراوح حجمها ما بين 5 - 20 ألف نسمة.

2- المدن الصغيرة: وهي المدن التي يتراوح حجمها ما بين 20 – 50 ألف نسمة.

3- المدن المتوسطة: وهي المدن التي يتراوح حجمها ما بين 50 - 100 ألف نسمة.

4- المدن الكبيرة: وهي المدن التي يتراوح حجمها ما بين 100 - 500 ألف نسمة.

5- المدن الكبرى: وهي المدن التي يتراوح حجمها ما بين 500 - 1000 ألف نسمة.

6- المدن المليونية: وهي المدن التي يبلغ حجم سكانها أكثر من مليون نسمة.

ويشير الجدول (9) إلى توزع الفئات الحجمية للمدن الليبية ونموها خلال الفترة 1954–1995:

جدول (9) التوزعات الحجمية والنسبية لفئات أحجام المدن الليبية خلال الفترة 1954 ـ 1995

الفئات الحجمية بالألف نسمة	1954			1964			1973			1984			1995		
	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪
20-5	7	70122	26	14	164760	26.5	25	246740	18.4	39	390313	14.2	51	505588	12.3
50-20	-	-	-	1	21400	3.4	9	305720	22.7	13	398620	14.5	14	439010	10.7
100-50	1	69718	25.9	-	-	-	-	-	-	6	415520	15	12	836060	20.3
500-100	1	129728	48.1	2	436540	70.1	1	239170	17.8	2	580880	21.1	4	586175	14.2
1000-500	-	-	-	-	-	-	1	552700	41.1	1	968227	35.2	1	589850	14.3
1000فأكثر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	1157557	28.2
المجموع	9	269568	100	17	622700	100	36	1344330	100	61	2753560	100	83	4114240	100

المصدر: أعد بناءً على بيانات الجداول 4، 5،6،7،8.

يلاحظ من الجدول (9) النمو في أحجام المراكز العمرانية التي صنفت وفقاً لحجمها على أنها مدن، بحيث لم يتجاوز عددها التسع مدن في عام 1954 هي: طرابلس، بنغازي، درنة، مصراتة، اجدابيا، المرج، الزاوية، سوق الجمعة وطبرق، وزاد هذا العدد بعد مرور عشر سنوات (1964) إلى سبع عشرة مدينة وبنسبة زيادة (معدل التغير)(*) تجاوزت 88.8٪. وذلك بإضافة مدن: سبها، زوارة، البيضاء، جنزور، الكفرة، الخمس، غريان، نالوت، وزلتين، ومعظمها مدن لم يتعد حجم الواحدة منها 16 ألف نسمة. بينما أصبحت سوق الجمعة تجمعاً عمرانياً تابعاً لمدينة طرابلس.

وبعد مضي تسع سنوات (1973) ازداد عدد المدن الليبية إلى ست وثلاثون مدينة وبنسبة زيادة بلغت نحو 112٪ عما كانت عليها في عام 1964 وبما يزيد على أربعة أمثال عددها في عام 1954. وأضيفت خلال الفترة 1964- 1973 إلى المراكز العمرانية الحضرية في ليبيا نحو عشرين مدينة، وذلك بعد أن ضمت جنزور إلى مدينة طرابلس، وهذه المدن حسب ترتيب أحجامها آنذاك تشمل: سرت، الجميل، يفرن، القره بوللي، صبراته، العزيزية، براك، صرمان، بنى وليد، الأبيار، العجيلات، القبة، شحات، الزهراء، مرزق، البريقة، جالو، هون، ودان؛ ولم يزد حجم أيٍ منها عن 15 ألف نسمة.

أما في عام 1984 فقد بلغ عدد المراكز المدنية في ليبيا إحدى وستون مدينة وبنسبة زيادة تجاوزت 69٪ عما كانت عليه في عام 1973، بإضافة نحو خمس وعشرين مدينة هي: رقدالين، مزدة، مسلاته، تاورغاء، اوباري، الناصرية، سوكنة، زلة، الماية، توكرة، غدامس، تراغن، غات، مسة، زلطن، رأس الأنوف، أم الأرانب، إدري، سلوق، بن جواد، الأبرق، سوسة، أوجلة، قمينس، وهي في معظمها مراكز خدمات محلية نمت مع التوسع في المشاريع التنموية. وحظيت بمخططات تنظيمية في الفترة التخطيطية الثانية 1980- 2000، علاوة على تنظيم نمو غيرها من المدن الأخرى ومن مختلف الأحجام السكانية.

استمر التزايد في أعداد المدن الليبية خلال الفترة الممتدة ما بين 1984-1995، حيث وصل عددها في عام 1995 إلى 83 مدينة، وبمعدل تغير بلغت نسبته 36٪. وذلك بعد أن أضيفت إليها نحو 22 مدينة، شملت كل من: الزنتان، الغريفة، جادو، تيجى، تراغن، الرجبان، القطرون، مرتوبة، وادي عتبة، تاكنس، كباو، طلميثة، أم الرزم، المعمورة، العويلية، برقن، عمر المختار، تازربو، كمبوت، الحرابة، بئر الغنم، إمساعد؛ وكل هذه المدن لازالت حتى الوقت الحالي (2006) تصنف ضمن الفئة الحجمية الأولى (5-20 ألف نسمة) ولا يتجاوز عدد سكان الواحدة منها الـ 15 ألف

(*) معدل التغير أو نسبة الزيادة = $\frac{\text{جملة الزيادة في أعداد المدن خلال الفترة}}{\text{أعداد المدن في بداية الفترة}} \times 100$

نسمة، وذلك باستثناء مدينة الزنتان التي تجاوزت 30 ألف نسمة نتيجة اتخاذها مركزاً لتقديم الوظائف الإدارية والخدمية لبلدية الجبل الغربي. بينما اقتصرت وظائف بقية المدن المذكورة على تقديم بعض الخدمات لسكانها المحليين فحسب.

وعليه يمكن القول: إن الفترة 1954 – 1995 شهدت ازدياداً ملحوظاً في أعداد المدن من تعداد إلى آخر، حيث بلغت الزيادة التراكمية في أعداد المدن 74 مدينة، وهذا الرقم يزيد عن ثمانية أضعاف عددها في عام 1954، وبمتوسط بلغ 18 مدينة كل عشر سنوات. أي أن التزايد السريع في أعداد المدن الليبية ترافق مع مراحل النمو الحضري والتزايد في إحجام المدن المشار إليها آنفاً، بحيث يمكننا أن نحدد أكثر الفترات الزمنية زيادة في أعداد المدن التي مثّلتها الفترة 1964-1984 بزيادة بلغت نحو 44 مدينة. وبصورة أكثر تحديداً كان التزايد في أوجه أثناء الفترة 1973-1984 التي بلغ فيها ذلك المقدار نحو 25 مدينة.

وإذا ما دققنا النظر في بيانات الجدول (9) يمكن تتبع النمو في أعداد المدن الليبية بحسب فئاتها الحجمية خلال الفترة 1954-1995:

1- المدن الصغرى: وتشمل المدن التي يتراوح حجمها بين 5-20 ألف نسمة، بلغ عددها سبع مدن في عام 1954 (77.8٪ من جملة أعداد المدن)، وقد تزايدت مدن هذه الفئة إلى 14 مدينة وبنسبة نمو بلغت 100٪ خلال الفترة 1954-1964، وفي عام 1973 بلغ عددها 25 مدينة؛ بإضافة تسع مدن خلال الفترة 1964-1973.

أما في عام 1984 فقد وصل عدد مدن هذه الفئة إلى 39 مدينة بزيادة بلغت 14 مدينة خلال الفترة 1973-1984. وزادت خلال الفترة 1984-1995 بـ 12 مدينة، حيث وصل عددها في عام 1995 إلى 51 مدينة.

وتبدو أهمية هذه الفئة من المدن (المدن الصغرى) في أنها مثّلت أغلب الزيادات في أعداد المدن الليبية خلال الفترات الزمنية المذكورة، حيث مثّلت 5.87٪ من مقدار الزيادة في أعدادها خلال الفترة 1954-1964، ونحو 58٪ في الفترة 1964-1973. أما في الفترة 1973–1984 فقد مثّلت نحو 56٪، وحوالي 54٪ في الفترة 1984-1995، وهذا يتماشى مع القاعدة العامة للتسلسل الهرمي لأحجام للمدن، حيث تكون المدن الصغرى أكثر عدداً من بقية الفئات الأخرى.

2- المدن الصغيرة : وتضم تلك المدن التي تراوح عدد سكانها بين 20-50 ألف نسمة. وفي عام 1954 لم تكن أياً من المدن الليبية تقع ضمن هذه الفئة الحجمية، بينما مثّلتها في عام 1964 مدينة واحدة فقط، وهي مدينة درنة. أما في عام 1973 فقد بدأت الزيادة الفعلية في أعداد المدن الصغيرة حين وصل

عددها في ذلك العام إلى 9 مدن، ووصل عددها إلى 13 مدينة في عام 1984، ثم إلى 14 مدينة في عـام 1995، بإضافة مدينة واحدة عن عددها في عام 1984.

3- المدن المتوسطة: (50-100 ألف نسمة) لم يكن في ليبيا خلال عـام 1954 سـوى مدينـة متوسـطة واحدة هي مدينة بنغازي التي وصل مجموع سكانها إلى70 ألف نسمة تقريباً؛ غير أنـه مـع نمـو هـذه المدينة وتزايد أعداد سكانها اختفت هذه الفئـة الحجميـة بـين المـدن الليبيـة حتـى عـام 1984، حيـث ظهرت بعد ذلك التاريخ ست مدن من هذه الفئة هي: الزاوية، سـبها، البيضـاء، اجـدابيا، طـبرق، درنـة . وتضاعف هذا العدد إلى 12 مدينة في عام 1995.

4- المدن الكبيرة : (100-500 ألف نسمة) كانت طرابلس المدينة الكبيرة الوحيدة بين المـدن الليبيـة في عام 1954، حيث وصل حجمها السكاني في ذلك الوقت إلى ما يقارب 130 ألف نسمة. أمـا في عام 1964 فقد دخلت مدينة بنغازي ضـمن هـذه الفئـة، لكـن في عـام 1973 مثّلتهـا مدينـة بنغـازي وحدها بعد نمو الحجم السكاني لمدينة طرابلس وانتقالها إلى فئة المـدن الكـبرى بعـد أن زاد عـدد سكانها عن نصف مليون نسمة. وفي عام 1984 أصبح في ليبيـا مـدينتان كبيرتـان همـا: بنغـازي (450 ألف نسمة) ومصراتة (131 ألف نسـمة). بينمـا بلـغ عـددها في عـام 1995 أربـع مـدن هـي: مصـراتة، والزواية، وسبها، والخمس.

5- المدن الكبرى (500-1000 ألف نسمة) والمـدن المليونيـة: لم تعـرف ليبيـا قبـل عـام 1973 أي مدينة يصل عدد سكانها إلى نصف مليون نسمة، وذلك عندما تجاوزت مدينـة طـرابلس هـذا الحـد في عام 1973 وبلغ عدد سكانها نحو 553 ألف نسمة.

واستمرت مدينة طرابلس في تمثيلها لهذه الفئة الحجمية حتى عام 1984 على الـرغم مـن نمـو عدد سكانها إلى 968 ألف نسمة. وفي عـام 1995 حلـت مدينـة بنغـازي مكـان مدينـة طـرابلس في تمثيل فئة المدن الكبرى عندما بلغ عدد سكانها 590 ألف نسمة.

أما مدينة طرابلس فإن نمو حجمها السكاني جعلها تنتقل إلى فئة المدن المليونية التي يتجـاوز عدد سكانها المليون نسمة، وهو حجم سكاني جديـد لم تشـهده المـدن الليبيـة خـلال كـل مراحـل نموها المختلفة، حيث وصل عدد سكان مدينة طرابلس في عام 1995 إلى نحـو 1158 ألـف نسـمة، وأضحت مجمعاً حضرياً Agglomeration بعد أن ضـم إليهـا المراكـز العمرانيـة القريبـة منهـا نتيجـة التوسع العمراني المستمر.

أما عن التوزع النسبي لتسلسل الهرم الحجمي (الفئات الحجمية) لمنظومة المدن الليبية خلال الفترة 1954-1995 فيتضح من دراسة الجدول (9) ما يلي:

1- إنه خلال عام 1954 استحوذت مدينتا طرابلس وبنغازي على غالبية سكان المدن في البلاد وبنسبة مئوية بلغت 74٪، على الرغم من أنهما مثّلتا نسبة 22٪ من جملة أعداد المدن آنذاك، حيث مثّلت مدينة بنغازي فئة المدن المتوسطة بحجم سكاني قارب 70 ألف نسمة؛ والذي شكّل نحو 9.25٪ من جملة سكان المدن، بينما مثّلت مدينة طرابلس لوحدها (فئة المدن الكبيرة) نحو 1.48٪ منهم، أما بقية المدن فقد صنفت ضمن المدن الصغرى التي يقل الحجم السكاني لكلٍ منها عن 20 ألف نسمة ووصل مجموع عدد سكانها (70122 نسمة) كان يشكل 26٪ من إجمالي عدد السكان الحضر في الدولة وبمتوسط حجمي(*) بلغ 10 آلاف نسمة لكل مدينة، بينما بلغ المتوسط العام لأحجام المدن الليبية في عام 1954 نحو 30 ألاف نسمة.

2- وفي عام 1964 شهدت نسبة توزع عدد سكان فئات أحجام المدن تغيراً طفيفاً لصالح المدن الصغيرة (20 -50 ألف نسمة) التي مثّلتها مدينة درنة 21400 نسمة بنسبة 3.5٪ من جملة سكان المدن، الذي كان على حساب المدينتين الكبيرتين اللتين شكلتا نسبة 70٪ من عدد السكان الحضر واستمر عدد سكان المدن الصغرى (أقل من 20 ألف نسمة) بالنسبة نفسها التي مثّلتها في عام 1954، وهي 26٪ تقريباً وبعدد إجمالي بلغ 160760 نسمة، على الرغم من تزايد أعداد المدن التي شملتها هذه الفئة إلى 14 مدينة في عام 1964،كما أن المتوسط الحجمي للمدن الصغرى بلغ 11768 نسمة، بينما شكل المتوسط العام لأحجام المدن في ليبيا حوالي 36650 نسمة.

3- أما في عام 1973 فيلاحظ أن فئة المدن الصغرى شكلت الفئة الأكثر انتشاراً بين المدن الليبية، حيث ضمت نحو 25 مدينة (69.4٪ من جملة أعداد المدن) وصل مجموع سكانها إلى 246740 نسمة (18.4٪ من جملة سكان المدن)، وبمتوسط حجمي سجل 9870 نسمة للمدينة الواحدة.

ومثّلت المدن الصغيرة (20-50 ألف نسمة) نحو 9 مدن أي ما عادل ثلث أعداد المدن الصغرى، وبلغ عدد ساكنيها نحو 305720 نسمة، وبنسبة 22.7٪ من إجمالي سكان المدن وبمتوسط 33970 نسمة لكل مدينة. بينما مثّلت مدينتي بنغازي وطرابلس فئتي المدن الكبيرة والكبرى على التوالي، حيث مثّلت مدينة بنغازي نحو 18٪ من جملة سكان المدن، ومثّلت مدينة طرابلس 41٪ منهم، وهو يزيد عن إجمالي عدد سكان المدن التي يقل حجمها عن 50 ألف نسمة، والبالغ عددها 34 مدينة. كما أن المتوسط العام لأحجام المدن الليبية شهد ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 37350 نسمة.

4- يبدو أن الانتظام والتسلسل الهرمي في توزع المراتب الحجمية بدأ أكثر وضوحاً في عام 1984، لاسيما بعد نمو فئة المدن المتوسطة، بحيث يلاحظ التناقص في أعداد المدن كلما كبرت الفئات

(*) متوسط أحجام المدن الليبية = مجموع عدد السكان في الفئة الحجمية / عدد المدن في نفس الفئة الحجمية

الحجمية؛ وهذا يتماشى مع بروز الآثار والنتائج التي حققتها سياسة التخطيط الإقليمي والتنمية المكانية في البلاد.

لقد شكلت فئة المدن الصغرى نحو 63٪ من جملة أعداد المدن، ووصل عددها إلى 39 مدينة وشكل عدد سكانها 390313 نسمة أو ما يماثل 14.2٪ من إجمالي السكان الحضر في البلاد، مما يعني أن حوالي 85.8٪ من السكان الحضر يعيشون في مدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن 20 ألف نسمة. وأن نحو 70٪ منهم يعيشون في مدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن 50 ألف نسمة. حيث سجّلت نسبة سكان المدن الصغيرة (20-50 ألف نسمة) نحو 5.14٪ من جملة سكان المدن يتوزعون بين 13 مدينة.

أما المدن المتوسطة (50-100 ألف نسمة) فقد شملت 6 مدن بلغت جملة سكانها حوالي 415520 نسمة، أو ما يماثل 15٪ من إجمالي سكان المدن، وبلغ متوسط حجمها 69253 نسمة لكلٍ منها. بينما ضمت فئة المدن الكبيرة مدينتي بنغازي ومصراتة بحجم سكاني 580880 نسمة؛ وهو ما يماثل 21.1٪ من السكان الحضر في البلاد. ومثّلت مدينة طرابلس قمة الهرم الحجمي بحجم سكاني قارب المليون نسمة 968227 نسمة وبنسبة 35.2٪ من جملة سكان المدن الليبية.

5- أظهر تعداد 1995 تغيراً مستمراً في توزع المدن الليبية بين الفئات الحجمية المختلفة، لاسيما فئة المدن المتوسطة التي تضاعف عددها إلى 12 مدينة، وتزايد عدد سكانها بمقدار الضعف حيث بلغ عدد سكانها 836060 نسمة، بما يعادل 20.3٪ من إجمالي السكان الحضر، وبمتوسط حجمي بلغ 69671 نسمة. وسجل عدد المدن الصغرى التي يقل حجمها عن 20 ألف نسمة 51 مدينة، مثّل مجموع سكانها 12.3٪ من السكان الحضر، في حين مثّلت المدن الصغيرة (20-50 ألف نسمة) 7.10٪ وبلغ عددها 14 مدينة، متوسط عدد سكانها 31358 نسمة.

أما المدن الكبيرة فقد وصل عددها إلى 4 مدن كان مجموع سكانها 586175 نسمة وبنسبة 2.14٪ من المجموع الكلي لسكان المدن في ليبيا؛ وهي نسبة تماثل سكان مدينة بنغازي التي اعتبرت مدينة كبرى بحجم سكاني وصل إلى 589850 نسمة، في الوقت الذي احتفظت فيه مدينة طرابلس بمكانتها في قمة الهرم الحجمي وبتفوقها في عدد سكانها على بقية المدن الليبية، وبحجم سكاني تجاوز 1157 ألف نسمة، وبنسبة 28.2٪ من إجمالي السكان الحضر في البلاد البالغ آنذاك 4114 ألف نسمة. كما أن المتوسط العام لحجم المدن الليبية بلغ في عام 1995 نحو 49569 نسمة، وبزيادة وصلت إلى 19569 نسمة عن مقداره في عام 1954.

شكل (1) التسلسل الهرمي للمدن الليبية 1995

تحليل منظومة المدن الليبية:

تعرّف المنظومة بأنها مركب يشتمل على عدد من المكونات المترابطة بعلاقات أساسية، وكل مكون منها يمثل منظومة فرعية (تحت المنظومة)، يمكن تقسيمها بدورها إلى منظومات أكثر تفرعاً (تحت تحت المنظومة). ومن هنا ينبغي معرفة ترتيب المنظومات الفرعية التي تشتملها المنظومة الرئيسية[1]، ولذا لا يمكن فصل تخطيط المدن عن التخطيط الإقليمي، لأن المدينة قائدة ومنظمة لكل الفعاليات الاقتصادية للمنطقة التابعة لها[2].

جرت محاولات عدة لتحديد منظومات أحجام المدن، وذلك انطلاقاً من العلاقة بين أعداد المدن في الإقليم وبين أحجام تلك المدن. بمعنى أن هناك تدرجاً في أحجام المدن وتبايناً في أعدادها في كل مرتبة حجمية. فعند دراسة التوزعات الحجمية للمدن على رقعة الإقليم نلاحظ تفاوتاً في أحجامها من مدن قزمة إلى مدن متوسطة الحجم إلى أخرى كبيرة ثم ضخمة، فقد تتساوى نسبة سكان المدن في إقليمين، ولكن تدرج أحجامها قد يختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً.

ومن ثم تُعدّ دراسة التركيب الحجمي وتحديد نصيب الفئات الحجمية من الأهمية بمكان عند دراسة ظاهرة التمدن ونمو المدن، وهو ما جذب اهتمام الكثير من الباحثين لمحاولة تفسير العلاقة بين أعداد المدن وتدرج أحجامها، ومحاولة التنبوء باتجاهاتها من خلال تقسيم وتمييز المراكز العمرانية المدنية من حيث أحجامها وأعدادها من جهة، وتحليل العلاقة بين أحجام تلك المراكز والمسافات الفاصلة بينها من جهة ثانية، وذلك بالنظر لما للحجم من أهميةٍ بالغةٍ عند دراسة تصنيف المراكز الحضرية وعلاقاتها بالوظائف التي تمارسها.

والقاعدة العامة تقول: إن هناك علاقة عكسية بين أحجام المدن وأعدادها، بمعنى أنه في أي إقليم يوجد عدد محدود من المدن كبيرة الحجم، ومع تناقص مرتبة أحجام المدن تزداد أعدادها، والعكس صحيح؛ أي كلما زادت الأحجام قلت أعداد المدن وزاد تباعدها عن بعضها. حيث تشير هذه العلاقة إلى أنه عند تقسيم المدن إلى فئات حجمية وتمثيلها بيانياً تأخذ شكل الهرم الذي تمثل قاعدته المدن صغيرة الحجم وتكون متسعة دلالة على زيادة أعدادها وكثرة انتشارها، وكلما اتجهنا إلى قمة الهرم كلما تناقصت أعداد المدن وازداد حجمها عن الفئة أو المرتبة التي تقع دونها في الهرم الحجمي، حتى نصل إلى القمة عندما تكون هناك في الغالب مدينة رئيسة واحدة تسيطر على كل المنظومة الحضرية[3].

---

(1) جالكين بوحي جارينيه، دراسات في جغرافيا العمران الحضري، مرجع سابق، ص72.

(2) حسن الفتوى، التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص233.

(3) كايد عثمان أبوصبحة، جغرافية المدن، دار وائل، عمان، 2003، ص162.

والسؤال المطروح هنا عن طبيعة سير تلك العلاقة، وهل هناك قاعدة أو نظام أو قانون يحددها؟ وهو ما حاول بعض المهتمين بجغرافية المدن تفسيره والوصول إليه، من خلال دراساتهم لتوزع شبكات المدن في بعض الأقاليم، ودراسة إمكانية توازن توزع مراتب المدن وأحجامها وأعدادها في كل مرتبة، من خلال محاولاتهم لوضع صيغ توضح أو تشرح منظومة أحجام المدن وترتيبها، بخاصة أن الترتيب الهرمي لأحجام سكان المراكز العمرانية وثيق الترابط مع الترتيب الهرمي للوظائف التي تؤديها تلك المراكز، والتي تزداد مع زيادة الرتبة الحجمية للمركز العمراني، وتؤثر كذلك في نطاق نفوذها وبشكل طردي، حيث يتوافق نمو وتطور وظائف المدن ونطاق انتشارها مع أحجام تلك المراكز[1].

فالخطط العمرانية تسعى إلى تصميم منظومات المراكز العمرانية، أو تحديد المراكز العمرانية الممكن توسيعها ، أو تلك التي يجب الحد من توسعها لتحقيق التوازن الأمثل بين المدن من مختلف الأحجام، وذلك على أساس التقييم الجغرافي - الاقتصادي لاحتياجات نمو كل إقليم، وتأمين توزع المشاريع الإنتاجية والخدمية على المدن من مختلف المراتب، والاستفادة من الوفورات الناجمة عن تمركز تلك المشاريع في المدن[2] .

يرى الكثير من الجغرافيين المختصين بدراسة جغرافية الحضر أن العلاقة بين أحجام المدن ووظائفها علاقة طردية موجبة وقوية، ويمكن تحديد التسلسل الحضري لأحجام المدن، الذي يبدو في صورة الهرم ووفق نظام محدد، بمعنى أن نمو أعداد المدن وأحجامها ليست مجرد تغير عشوائي، بل أن تلك التغيرات ترتبط بقواعد وقوانين وعوامل ومتغيرات تتحكم باتجاهاتها ومقاديرها، ولذا فإن عملية تحليل ودراسة مواقع المدن وأحجامها وأعدادها تخضع لقواعد ونماذج ونظريات تفسر تلك المواقع والأحجام والأعداد[3] .

بيد أن البعض يعتقد أنه يجب ألا نغالي كثيراً في مقدار العلاقة بين أحجام المدن ووظائفها، أي العلاقة بين الطبقات الوظيفية والحجمية، فالأحجام المتساوية للمدن في البلدان المختلفة لا ترمز بالضرورة إلى نفس الطبقات الوظيفية، مثلما أن الطبقات الوظيفية في البلدان المختلفة لا تمتاز بالضرورة بأحجام سكانية واحدة، وذلك لأن لكل إقليم أو بلد خصوصياته من حيث مستوى المعيشة والحضارة وحجم سكانه وهرم طبقاته الحجمية الوظيفية الخاصة به.

---

(1) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص86.

(2) المرجع السابق نفسه، ص238.

(3) عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت 1983، ص136.

وعليه فإنه من الضروري أن نحدد ونوضح الترتيب الهرمي للمدن الليبية وتطورها عبر الزمن، مع الإشارة إلى أن تطور تلك المنظومة الحجمية مرتبط بتسلسل وظائفها، بحيث تمثل كل مدينة نقطة أو مركزاً لتأدية مختلف الوظائف وفقاً للإمكانات الخاصة بها، وتعمل على إشباع الحاجات اللازمة لحياة ساكنيها وساكني الإقليم أو الأقاليم الواقعة ضمن نطاق نفوذها، التي تتحدد تبعاً لعدد سكان المدينة من جهة، وطبيعة الوظائف التي تمارسها من جهة ثانية، بحيث يعتمد نمو المدينة وتطورها على وظائفها وقدرتها على أداء الدور الذي وجدت من أجله.

المدن الليبية ونموذج المدينة الأولى:

بالنظر إلى أنه في معظم دول العالم توجد مدينة تسيطر على بقية المدن في تلك الدول تعرف أحياناً بالمدينة الأم Metropolis ، وهذا ما أكده مارك جيفرسون Mark Jefferson عندما وضع نموذجاً أو قانوناً يفسر تباين أحجام المدن بين أقاليم دول العالم، أطلق عليه قانون المدينة الأولى الذي ينص على أن المنظومة الحضرية في الدولة غالباً تهيمن عليها مدينة رئيسة واحدة، تكون في العادة العاصمة، تتركز فيها السلطة والإدارة ومختلف الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعية، وهو ما يضاعف من قوة جاذبيتها لزيادة تركز السكان والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وقد ارتبطت فكرة المدينة الأولى – المهيمنة- بالتحضر المفرط الذي شهدته العديد من الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين في المراحل الأولى للتنمية لتشير ضمنياً إلى تركز السكان والاستثمارات التنموية في المدن الرئيسة، مما يجعل بقية المدن والمراكز العمرانية غير قادرة على منافستها، إلى الحد الذي يجعل نسب السكان الذين يعيشون في المدن الرئيسة أعلى بكثير مما تستطيع أن تتحمله، وما يصاحب ذلك من مساوئ وسلبيات لهذه الظاهرة وارتفاع تكاليفها بمجرد أن تتعدى تلك المدن الحجم الأمثل لسكانها[1].

وضع جيفرسون نموذجاً إحصائياً يعبر عن العلاقة بين حجم المدينة الأولى من جهة وبقية المدن في الإقليم من جهة ثانية، وهو[2]:

$$\text{نسبة المدينة الثانية إلى الأولى} = \frac{\text{سكان المدينة الثانية}}{\text{سكان المدينة الأولى}} \times 100$$

---

(1) د.ف. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، (ترجمة) رمضان عريبي خلف الله، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984، ص84.

(2) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص268.

وهذه نسبة تعبر عن مدى التباين بين حجم أكبر مدينة في الدولة والمدينة الثانية فيها، وبالتالي مدى هيمنة المدينة الرئيسة وتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها. ولزيادة توضيح تلك الهيمنة ينسب حجم المدينة الكبرى إلى أحجام المدن الثانية والثالثة التالية لها[1].

$$\text{نسبة المدن الثانية والثالثة إلى المدينة الأولى} = \frac{\text{سكان المدينة الثانية + سكان المدينة الثالثة}}{\text{سكان المدينة الأولى}} \times 100$$

وقد استنتج جيفرسون أن المتوسط العام لتوزعات أحجام المدن في أغلب الحالات التي درسها كانت النسبة بين المدينة الأولى والثانية هي 100: 30 وبين المدينة الأولى والثالثة 100: 20 بمعنى أن حجم المدينتين الثانية والثالثة تمثل 30٪، 20٪ على التوالي من حجم المدينة الأولى[2].

وهناك مقياس آخر لقياس مدى سيطرة المدينة الرئيسة يسمى المؤشر الرباعي أو مقياس المدن الأربع Four city Index، ويتم بموجبه قسمة عدد سكان أكبر مدينة على مجموع سكان المدن الثلاث التي تليها في الحجم[3].

فبحسب نموذج المدينة الأولى يتألف الهيكل العمراني من مدينة رئيسة تهيمن هيمنة كاملة على بقية المدن التي يمثلها عدد من المدن المتوسطة وعدد أكبر من المدن الصغيرة. وقد يختل التوازن عندما يكون مجتمع المدن في الدولة أبعد ما يكون عن الشكل الهرمي المتدرج، بحيث يصبح عريض القاعدة وضامر الوسط وحاد القمة؛ بمعنى آخر تنعدم فيه الطبقة الوسطى للمدن أو تكون ضامرة، وعندها لا تظهر في الدولة سوى مدينة أو اثنتين طاغيتين في ناحية وعدد كبير من المدن القزمة في الناحية الأخرى. وقد برر جيفرسون ضخامة حجم المدينة الأولى في الدول النامية بتركز الاستثمارات والخدمات وتعدد فرص التنمية فيها، وتوافر عوامل الجذب إليها أكثر من المدن الأخرى، ولهذا فهي تلتهم معظم الاستثمارات والإنفاقات التنموية في الدولة وتحتكرها[4].

ولذا فإن الفروق بين أحجام المدينة الأولى وبقية المدن في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة. ويؤكد البعض أن تركز الوظائف القومية مثل الدوائر الحكومية والقيادات السياسية والإدارية والمؤسسات الخدمية في المدينة الأولى يؤثر على التخطيط في المجالات التالية[5]:

1- إنها تمتص الاستثمارات القومية.
2- تجتذب مختلف المستويات المهنية من القوى العاملة.

---

(1) فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران، مرجع سابق، ص181.

(2) المرجع السابق نفسه، 186.

(3) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص261.

(4) السيد خالد المطري، دراسات في مدن العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص575.

(5) د. ف. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص86.

3- تسيطر على النشاطات الثقافية وتؤثر على الخصائص الحضارية للدولة.

4- تعوق النمو المتوازن من خلال آثارها العكسية على نمو المدن المتوسطة والصغيرة.

5- ارتفاع المعدلات الاستهلاكية فيها مقارنة بمعدلاتها الإنتاجية، ولهذا وصفت بأنها مدن طفيلية خلافاً للمدن المنتجة أو المولدة التي تزداد ثروتها مع توسعها وكبر حجمها، والتي تكون محفزة لنمو نطاقها الإقليمي.

ويوضح الجدول (10) تطبيق نموذج المدينة الأولى على منظومة المدن الليبية، حيث يشير إلى العلاقة النسبية بين أحجام المدن الثلاث الأكبر حجماً في تلك المنظومة الذي يظهر أن المدينة الثانية (بنغازي) في النظام الحضري الليبي شكلت أكثر من نصف عدد سكان مدينة طرابلس، بنسبة 53.7٪ وذلك في عام 1954.

جدول (10) العلاقة بين أحجام المدن الليبية وفقاً لنموذج جيفرسون.

النسبة المئوية لحجم المدينة الأولى	1954	1964	1973	1984	1995	المتوسط العام خلال الفترة 1954- 1995
المدينة الأولى	100	100	100	100	100	100
المدينة الثانية	53.7	47.1	43.3	46.5	50.9	48.3
المدينة الثالثة	12.6	7.2	8.5	13.5	19.1	12.2
المؤشر الرباعي(*)	1.27	1.64	1.69	1.43	1.19	1.44

المصدر: من حساب الباحث بناءً على بيانات الجداول (11، 12، 14، 15، 17).

(*) المؤشر الرباعي = المدينة الأولى / عدد سكان المدن الثانية والثالثة والرابعة

وبالنظر إلى متوسط معدلات النمو السنوية التي حققتها مدينة طرابلس خلال الفترتين 1954- 1964 و 1964- 1973 التي بلغت 8.6٪، 7.2٪ على التوالي، مقارنة بمعدلات نمو مدينة بنغازي 7.2٪، 6.1٪ في الفترتين المذكورتين نجد أن النسبة بين المدينتين شهدت تزايداً لصالح مدينة طرابلس، بحيث انخفضت نسبة تمثيل الحجم السكاني لمدنية بنغازي إلى 47.1٪ في عام 1964 ثم إلى 3.43٪ في عام 1973.

أما خلال الفترة 1984- 1995 فإن حجم مدينة بنغازي زاد بمعدلات تفوق معدلات نمو مدينة طرابلس، مما يعني أن العلاقة النسبية بين المدينة الأولى والثانية سجّلت ارتفاعاً لصالح الأخيرة، حيث سجّلت خلال هاتين السنتين 5.46٪، 9.50٪ على التوالي. مما يفسر طبيعة المنافسة بين المدينتين،

حيث يتميز الهيكل العمراني في البلاد بوجود ثنائية في المدن المهيمنة (رأسين) وإن كان ذلك بشكل نسبي (وفق المنظور الإقليمي) ويبدو ذلك من سيطرة مدينة طرابلس على كامل المنظومة الحضرية في البلاد من جهة، وبشكل أكثر وضوحاً في الإقليم الغربي من البلاد، بينما يبدو نفوذ مدينة بنغازي منافساً لمدينة طرابلس في الإقليم الشرقي كعاصمة اقتصادية ثانية، لكن يمكننا القول: إن تأثير مدينة بنغازي في إقليمها (المنطقة الشرقية) أضعف من تأثير مدينة طرابلس في الإقليم الغربي من البلاد، لأن طبيعة مدينة طرابلس (كونها عاصمة البلاد) وتركز الوظائف السياسية والإدارية والتجارية الرئيسة فيها جعلها منافسة في بعض الأحيان لمدينة بنغازي في تأثيرها على منظومة المدن الشرقية، بينما لا تستطيع مدينة بنغازي منافسة مدينة طرابلس في تأثيرها على منظومة المدن الغربية.

وقد لعب العامل الطبيعي دوراً مهماً في ظهور الثنائية النسبية في المدينة الأولى في الهيكل العمراني الليبي، والمتمثل في ذلك الامتداد الصحراوي والفراغ السكاني الذي تمثله المنطقة الوسطى من ليبيا (منطقة خليج سرت) الذي يفصل بين منطقتي الاكتظاظ السكاني الشمالية الشرقية والشمالية الغربية.

أما العلاقة النسبية بين المدينتين الأولى والثالثة في منظومة المدن الليبية فقد مثّلتها عام 1954 مدينة اجدابيا بحجم سكاني بلغ 16300 نسمة بنسبة 12.6٪ من سكان مدينة طرابلس. بينما مثّلت مدينة درنة ثالث المدن الليبية حجماً في عام 1964 (21400 نسمة) نسبة 7.2٪ من عدد سكان المدينة الأولى. وفي عام 1973 مثّل سكان المدينة الثالثة (الزاوية) حوالي 8.5٪ من الحجم السكاني لمدينة طرابلس.

ومع اتجاه الدولة نحو سياسة تنموية تهدف نحو تنمية المدن متوسطة الحجم سجّلت المدينة الثالثة (مصراتة) ارتفاعاً في نسبة حجمها خلال عام 1984 إذ مثّلت نحو 13.5٪، وارتفعت تلك النسبة إلى 19.1٪ في عام 1995.

أما المؤشر الرباعي الذي يقيس العلاقة الحجمية بين المدينة الأولى من جهة، والمدن الثانية والثالثة والرابعة من جهة أخرى، الذي يعطى انطباعاً على طبيعة تسلسل أحجام المدن في النظام الحضري الليبي ومدى سيادة المدينة الرئيسية فيه، فقد أثبتت الدراسات أن قيمته تتراوح ما بين 0.5-8.0[1]. أي أن حجم المدينة الأولى يتراوح عادة ما بين نصف مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الدول التي تقل بها نسبة الهيمنة الحضرية إلى ثمانية أمثال مجموع سكانها من الدول التي ترتفع بها نسبة تلك الهيمنة.

وفي ليبيا بلغت قيمة مقياس المدن الأربع 27.1 في عام 1954، مما يعني أن حجم مدينة طرابلس آنذاك زاد عن مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها وهي: بنغازي، اجدابيا، درنة، الذي بلغ

(1) عبد الإله أبو عياش وأسحق القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، مرجع سابق، ص155.

101908 نسمة، بينما بلغ عدد سكان مدينة طرابلس نحو 129728 نسمة، غير أن النمو الحضري السريع الذي حققته مدينة طرابلس خلال العشرين عاماً التالية لعام 1954 كان على حساب بقية المدن الأخرى، نتيجة لاستقبالها المهاجرين من الأرياف والمدن الأقل حجماً، مما جعل درجة هيمنتها تبدو أكثر وضوحاً، حيث سجّلت قيمة المؤشر الرباعي أعلى مستوياته 64.1 و 69.1 خلال عامي 1964 و 1973 على التوالي.

بيد أن التوزيع الحجمي للمدن الليبية شهد بداية التغير لصالح المدن الأخرى، ومن مختلف الفئات الحجمية مع بداية الثمانينيات، حيث سجل المؤشر الرباعي في عام 1984 نحو 1.43. ثم حقق لاحقاً مستويات أفضل تدل على التوازن المكاني لتوزيع المشاريع والاستثمارات التنموية، الذي انعكس على النمو الحجمي والوظيفي لمختلف المدن في ليبيا فأصبح في عام 1995 الـ 1.19. وفي عام 2000 نحو1.17، ومن المتوقع أن تكون قيمة المؤشر الرباعي في عام 2020 ما بين 1.10-0.95 وذلك تبعاً للاتجاه العام لمعدلات النمو الحضري للمدن الليبية خلال الفترة الأخيرة، الذي جاء نتيجة انتشار المظاهر الحضرية والأنشطة الاقتصادية إلى جميع أقاليم البلاد.

توزيع أحجام المدن الليبية وفق قاعدة زيف:

جاءت محاولة جورج زيف G. Zipf لبناء نموذج نظري يفسر العلاقة بين مراتب جميع المراكز الحضرية وأحجامها في الإقليم خلافاً لمفهوم الهيمنة الحضرية أو سيطرة المدينة الأولى، وقد أطلق على هذا النموذج قاعدة المرتبة – الحجم، والتي توضح مدى الانتظام والتناسق في العلاقات بين أحجام المدن، بحيث تظهر العلاقة في توزع السكان بين المدن بشكل يكون أقرب إلى الانتظام، وفقاً لفرضية أنه في كل دولة توجد مدينة كبرى تأتي في المرتبة الأولى من حيث حجم السكان، وأن المدينة الثانية في مرتبتها الحجمية تساوي نصف حجم سكان المدينة الأولى، والثالثة تمثل ثلثها، والرابعة ربعها، وهكذا ...، بمعنى أن مدن أي إقليم إذا ما رتبت على أساس حجمها من الأكبر إلى الأصغر فإنها تتبع تسلسلاً 1، 1/2، 1/3، 1/4، 1/5، ...، 1/10، وهكذا. بحيث تُظّهِر قاعدة الرتبة والحجم التوزع المستمر لأحجام المدن، في حين تُظّهِرْ البنية الهرمية (التوزع الهرمي) أحجام المدن في شكل يشبه الهرم، بقاعدة عريضة (المدن الصغيرة) وقمة ضيقة (المدينة الكبيرة)[1].

ويمكن صياغة العلاقة بين أحجام المدن ورتبها وفق قاعدة زيف رياضياً كالتالي[2]:

---

(1) كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص155.

(2) عبد الإله أبوعياش، واسحق القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، مرجع سابق، ص48.

$$\text{عدد سكان المدينة (س)} = \frac{\text{عدد سكان أكبر مدينة}}{\text{مرتبة المدينة (س)}}$$

وبالتالي فإن هذه القاعدة تقتضي بأنه إذا عرف حجم المدينة الأولى (الكبرى) في الدولة فإن حجم سكان أي مدينة في تلك الدولة تحدده مرتبتها، كما أنه يمكن معرفة مرتبة أي مدينة بمجرد معرفة عدد سكانها، لأن هناك علاقة نسبية بين حجم المدينة الأكبر وأحجام بقية المدن الأخرى.

وعند محاولة تمثيل العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها بيانياً وفق توزيع لوغارتمي، بحيث يمثل المحور الرأسي أحجام المدن في الإقليم، ويمثل المحور الأفقي مراتب تلك المدن، فإن العلاقة بينهما تظهر على شكل خط مستقيم يدعى خط مستقيم العلاقة بين الرتبة والحجم.

هذا ويمكن القول: إن قاعدة المرتبة والحجم تظهر أكثر ملاءمة لتمثيل توزع أحجام المدن في الدول المتقدمة التي تكون استثماراتها التنموية موزعة بين معظم مدنها وأقاليمها، أما الدول النامية لاسيما تلك التي تبرز فيها ظاهرة تمركز المشاريع والاستثمارات والخدمات في مدنها الرئيسة فإنها تأخذ نمطاً مختلفاً عن التوزع المثالي للعلاقة بين أحجام المدن ورتبها. ويمثل الشكل (2) الأنماط التي تتخذها النظم الحضرية تبعاً للتوزعات الحجمية والرتبية للمدن[1]:

أ- نمط التوزع المثالي للرتبة والحجم.

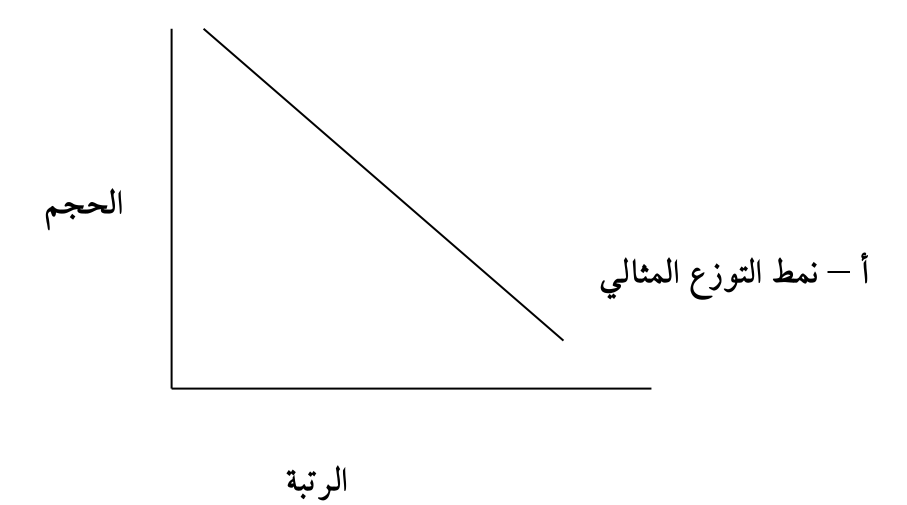
ب- نمط المدينة الأولية.

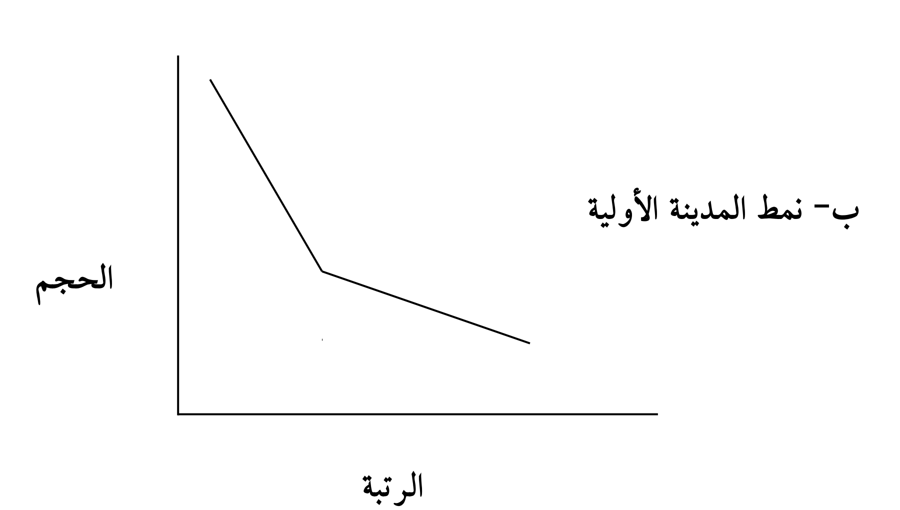
ج- نمط المدن المتوسطة.

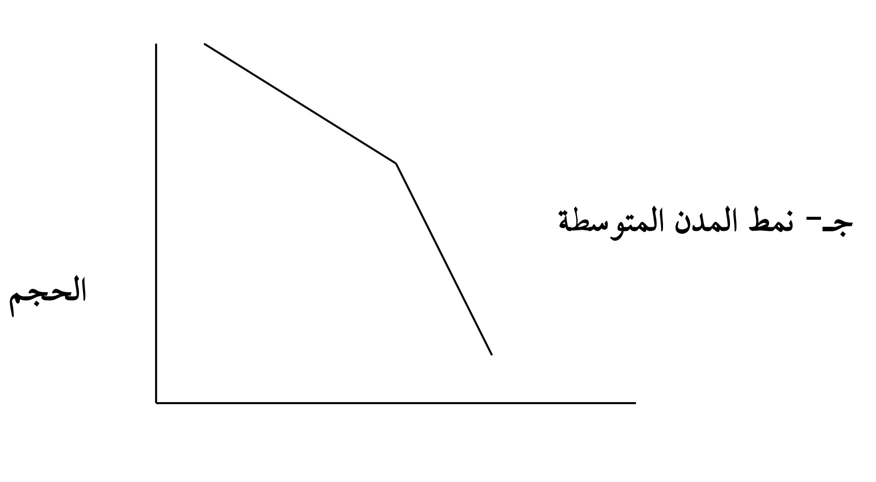
---

(1) كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، مرجع سابق ، ص154.

شكل (2) أنماط توزيعات أحجام المدن ورتبها تبعاً لقاعدة المرتبة والحجم.







تكمن أهمية تطبيق قاعدة الرتبة – الحجم في إظهار النمط الذي تتخذه المنظومة الحضرية من خلال مقارنة النموذج المثالي لهذه القاعدة مع النموذج الواقعي لتوزع المدن، ومحاولة الإجابة على العديد من التساؤلات مثل[1]:

1- هل توزع أحجام المدن في الإقليم أو الدولة بشكل عشوائي أم أنه يتبع نمطاً معيناً تنتظم فيه المدن ذات الفئات الحجمية المختلفة؟

2- هل يؤدي نضج الإقليم وتغير تركيبه الاقتصادي ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إحداث تغيرات في نظامه الحضري؟ وما هي طبيعة هذه التغيرات؟

3- إذا حدثت تغيرات في النظام الحضري فما هي القطاعات أو أجزاء الهرم الحضري التي ستتوسع وتنمو من خلال زيادة أحجامها، أو تلك التي تقل معدلات نموها؟ وما هو نمط هجرة السكان في النظام الحضري؟ وهل سيتحرك السكان من المدن الصغيرة والمتوسطة إلى الحواضر الكبرى أم من هذه الأخيرة إلى المدن المتوسطة أو المدن الصغيرة؟ وهل تؤدي التغيرات في المنظومة الحضرية إلى انتظام علاقات أحجام المدن ورتبها وتوزعها على مجموعات ومستويات مختلفة من البنية الهرمية.

4- ماهي المدن المتضخمة (التي تقع فوق خط الانحدار)؟ وما هي المدن الناقصة النمو (التي تقع تحت الخط) وتحتاج لتطويرها؟

ولغرض دراسة توازن العمران الحضري في ليبيا اعتمدنا على طريقة جيبس وبراونينج Gibbs and Browning [2] لقياس العلاقة بين أحجام المدن الليبية ومراتبها وفقاً لنموذج المرتبة – الحجم في التعدادات السكانية 1954، 1964، 1973، 1984، 1995، وتتلخص هذه الطريقة في الآتي:

1- ترتيب أحجام المدن ترتيباً تنازلياً، بحيث تعطى لكل مدينة رتبة تتماشى مع حجمها السكاني.

2- إيجاد معكوس أو مقلوب رتبة كل مدينة في التعداد السكاني.

3- إيجاد مجموع قيم مقلوب الرتب الحجمية في كل تعداد.

4- إيجاد الحجم المثالي للمدينة الأولى عن طريق قسمة مجموع سكان المدن على مجموع قيم مقلوب الرتب.

5- حساب الأحجام المثلى لبقية المدن على أساس أن عدد سكان كل مدينة في المنظومة

---

(1) كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص160.

(2) Gibbs J. and Browning in (Urban research Methods) new -jersey, 1961 .

الحضرية يمثلون نسبة أو جزءً من سكان المدينة الأكبر حجماً (طرابلس).

6- توقيع الأحجام الفعلية للمدن بيانياً – لوغرتمياً ومقارنتها بتوزع الأحجام المثلى لتلك المدن، والذي يأخذ خطاً منحدراً مستقيماً يشير إلى مقدار الانحرافات عن النموذج المثالي، أو مدى الخلل وعدم التوازن في توزع أحجام المدن وطبيعة تسلسلها الهرمي ووظائفها ومجال نفوذها المكاني.

يبدو من خلال تتبع توزع مراتب المدن الليبية وتدرجها الحجمي خلال الفترة 1954-1995 طبيعة العلاقة بين المرتبة – الحجم لكل مدينة في مختلف التعدادات السكانية كما تبينها الأشكال (3 - 7) والملاحق (1- 5) التي يمكن من خلالها رصد بعض خصائص وصفات منظومة المدن الليبية في النقاط التالية:

1- إن توزع مراتب المدن الليبية وتدرج أحجامها في عام 1954- شكل (3) – ذات نمط توزع خطي يبتعد عن التوزع المثالي الذي نادت به قاعدة المرتبة والحجم، حيث احتلت مدينتا طرابلس وبنغازي مكان الصدارة بهيمنتهما على بقية المدن.

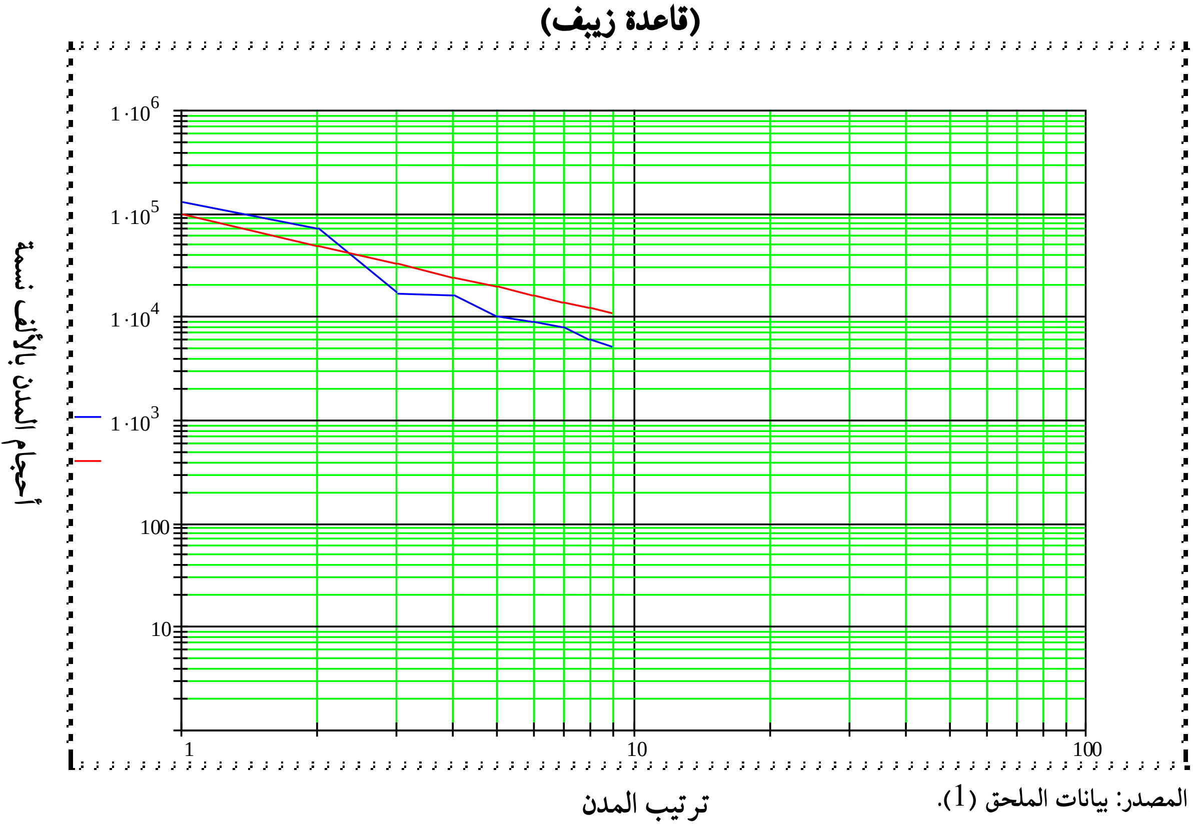
ولهذا فإن خط الانحدار لأحجام المدن في ليبيا يبدو بطيئاً بين المدينتين الأولى والثانية، اللتين يظهر توزع أحجامهما فوق خط الانحدار المثالي، حيث زاد الحجم الحقيقي لهاتين المدينتين بمقدار وصل إلى 65.5 ألف نسمة عن حجمهما المفترض الذي حددته قاعدة زيبف، وإن كانت العلاقة بين حجم مدينتي طرابلس وبنغازي يتماشى مع تصور زيبف بحيث مثّلت المدينة الثانية نحو نصف عدد سكان المدينة الأكبر حجماً بنسبة 53.7٪، بينما كان مقدار الفاصل بين المدينة الثانية والثالثة كبيراً وبما يشبه الهوة المتسعة جداً، والتناقص الكبير في عدد السكان المدينة الثانية. فبينما كان الفرق بين عدد سكان المدينة الأولى والثانية نحو 60 ألف نسمة، نجد أن الفرق بين حجم المدينة الثانية والثالثة نحو 53400 نسمة، بحيث ينحدر الحجم فجأة من 70 ألف نسمة في حالة بنغازي إلى حجم 16 ألف نسمة بالنسبة للمدينة الثالثة (اجدابيا).

بمعنى أن التباين بين حجمي المدينة الأولى والثالثة تجاوز 113 ألف نسمة، بحيث سجل عدد سكان المدينة الثالثة 16300 نسمة، وبما يماثل نحو 12.6٪ من حجم المدينة الأولى، في الوقت الذي تفترض أن تكون تلك النسبة 33.3٪ وبحجم سكاني لا يقل عن 30 ألف نسمة وفقاً للتوزيع النظري للعلاقة بين مرتبتها (المدينة الثالثة)وحجم المدينة الأولى.

يؤكد ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن الهيكل الحضري في ليبيا سيطرت عليه مدينتا طرابلس وبنغازي، بحيث لم يزد مجموع سكان بقية المدن عن حجم المدينة الثانية، وعلى ذلك تبدو تلك المدن دون خط التوزيع المثالي بكثير نظراً لقزمية أحجامها مقارنة بحجم المدينة

الرئيسة، نتيجة لما كانت تعانيه من انخفاض في مواردها وركود في اقتصادها، بحيث انحصر مدى أحجامها ما بين 5000-16000 نسمة.

شكل (3) توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1954 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيبف)



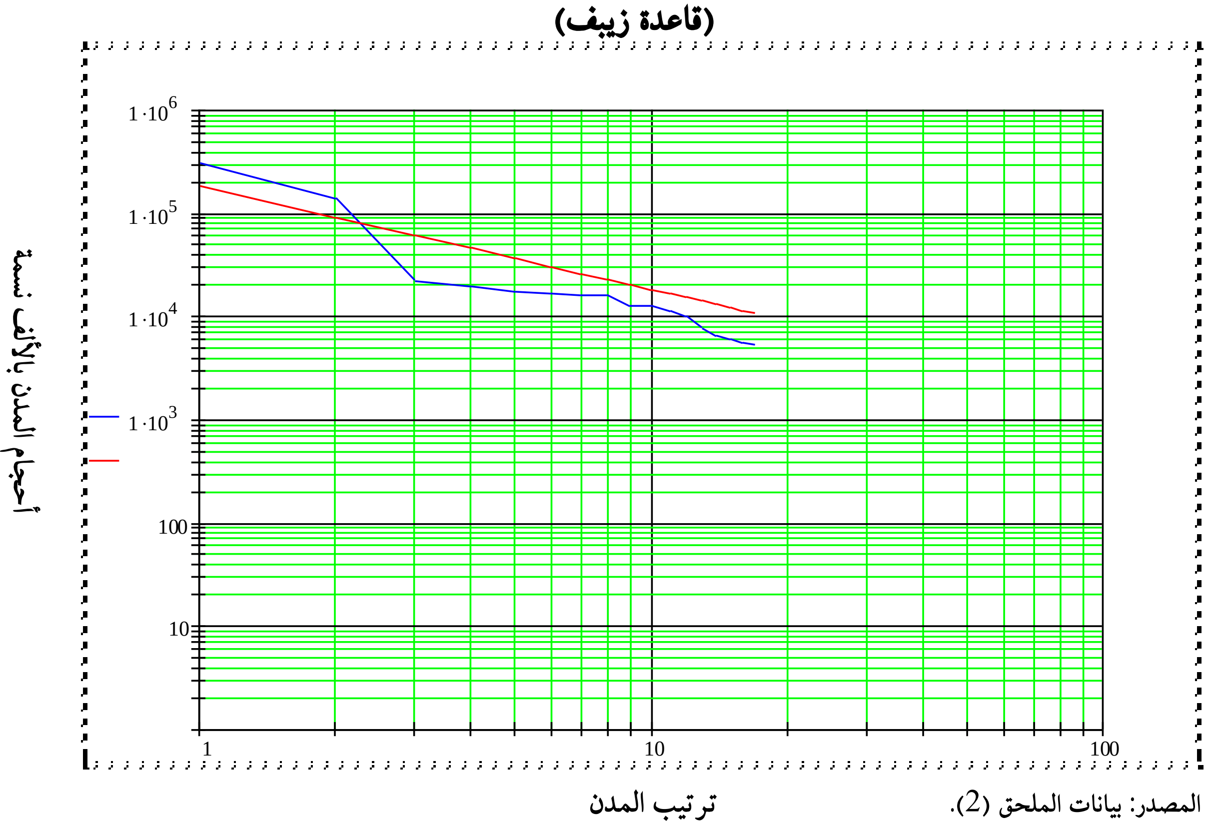
المصدر: بيانات الملحق (1).

2- يشير الشكل (4) إلى استمرار سيطرة مدينة طرابلس على الهيكل العمراني الليبي وبصورة تفوق ما كانت عليه خلال عام 1954 بسبب معدلات النمو التي حققتها هذه المدينة، مما يشير إلى أن خط التوزع في عام 1964 اتجه إلى مزيد من الانحراف عن خط الانحدار المستقيم بين عدد سكان المدن الليبية ومراتبها، والتي جاءت نتيجة تركز الاستثمارات التنموية ومؤسسات الدولة فيها بخاصة في المراحل الأولى للمسيرة التنموية، وتتضح ملامح تلك السيطرة في تضاؤل أحجام سكان بقية المدن وهبوط عدد سكانها قياساً بعدد سكان مدينة طرابلس، التي زاد حجمها في عام 1964 بنحو 115 ألف نسمة عن الحجم المفترض لها وفقاً لقاعدة المرتبة - الحجم المقدر بنحو 180 ألف نسمة - ملحق (2)- كما سجّلت مدينة بنغازي انحرافاً إيجابياً عن حجمها المفترض بمقدار 50 ألف نسمة، وإن كانت العلاقة بين حجمي مدينة طرابلس ومدينة بنغازي سجّلت زيادة لصالح مدينة طرابلس، حيث انخفضت نسبة سكان مدينة بنغازي إلى 47 ٪ عن نسبة مجموع سكان

مدينة طرابلس عام 1964 والتي تقل عن النسبة المفترضة لها حسب قاعدة المرتبة - الحجم وهي 50٪ .



شكل (4) توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1964 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيبف)



المصدر: بيانات الملحق (2).

وتبدو تلك الهيمنة الحضرية بشكل أكثر وضوحاً بين بقية المدن التي ظلت تسجل انحرافاً سالباً بين أحجامها الفعلية وأحجامها النظرية، بحيث انخفضت نسبة عدد سكان المدينة الثالثة (درنة) إلى 7.2٪ عن نسبتها في عام 1954، ويلاحظ ذلك من مقدار الهوة بين سكان المدنيتين الأولى والثالثة الذي تجاوز 275 ألف نسمة، بحيث لم يزد حجم المدينة الثالثة عن 21400 نسمة، والذي لا يختلف كثيراً عن حجم المدينة الثالثة في عام 1954، مما يعني أن أغلب النمو في السكان الحضر في ليبيا خلال الفترة 1954-1964 مثّلته الزيادة في أعداد سكان كلاً من مدينة طرابلس التي نمت بنسبة 128٪ ومدينة بنغازي التي نمت بنسبة 100٪ خلال الفترة المذكورة.

ويلاحظ كذلك مدى التباين في حجم المدينتين الثانية والثالثة الذي تجاوز 118 ألف نسمة أو ما يماثل أكثر من خمسة أمثال حجم مدينة درنة التي تمثل المرتبة الثالثة بين أحجام المدن الليبية عام 1964. كما انخفضت كذلك نسبة تمثيل المدن من المرتبة الرابعة وحتى المرتبة السابعة من حجم المدينة الأولى، فقد انخفضت نسبة المدينة الرابعة (الزاوية) من 12٪ إلى 6.6٪ خلال الفترة 1954-1964 وهي نسبة تقل كثيراً عن نسبتها المفترضة وهي 25٪ أما المدينة الخامسة (اجدابيا)

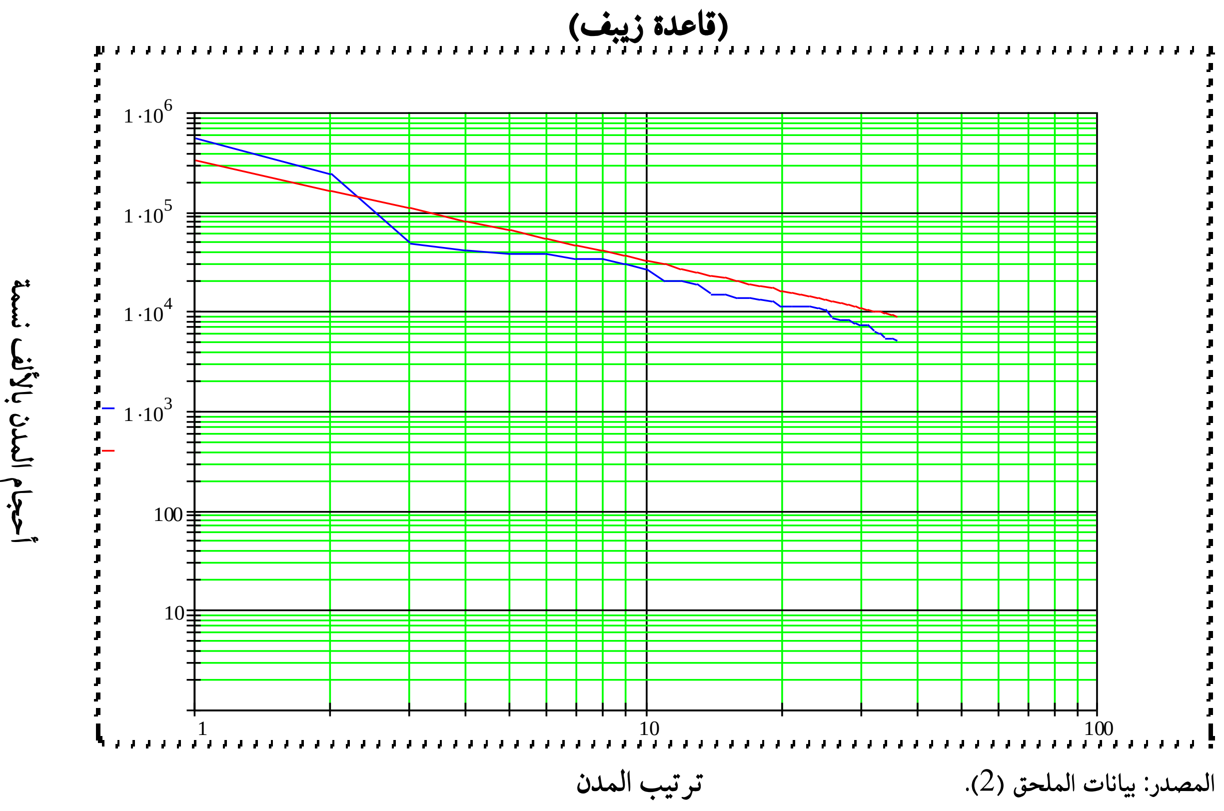
التي يفترض أنها تمثل 20٪ فقد انخفضت نسبتها من 7.7٪ إلى 5.6٪ وانخفضت نسبة المدينة السادسة من 6.9٪ إلى 5.5٪ ومن 6.1٪ إلى 5.4٪ بالنسبة للمدينة ذات المرتبة السابعة.

وعليه يمكن القول: إن توزيع أحجام المدن الليبية بناء على مراتبها كانت أبعد ما تكون عن التوزع المثالي الذي نادت به قاعدة المرتبة - الحجم، مما يشير إلى أن النظام الحضري الليبي الذي أصبح مختلاً نتيجة زيادة حجم وهيمنة المدينة الأولى، وزيادة امتصاصها لمقدرات إقليمها من جهة، وحرمان المدن الأصغر من النمو الطبيعي من جهة ثانية، وزيادة الضغط على مرافقها وخدماتها من جهة ثالثة. ويبدو أن تلك الهيمنة التي اتصفت بها المدينة الأولى استمرت حتى بداية السبعينيات.

3- يبدو من الشكل (5) أنه على الرغم من التزايد في أعداد المدن الليبية التي وصلت إلى (36) مدينة في عام 1973 إلا أن طبيعة العلاقة الحجمية بين المدينتين الأولى والثانية رجحت لصالح المدينة الأولى، حيث بلغ مقدار الفرق بين الحجم الفعلي لمدينة طرابلس وحجمها النظري المفترض إلى أكثر من 230 ألف نسمة - ملحق (3)- أو ما يماثل 41٪ من عدد سكان مدينة طرابلس عام 1973.

وعلى الرغم من أن المدينة الثانية (بنغازي) سجّلت حجماً يزيد عن حجمها المثالي بمقدار بلغ 78 ألف نسمة، إلا أن نسبة سكانها لم تزد عن 43٪ من سكان مدينة طرابلس، الأمر الذي يعكس النمو السريع الذي شهدته هذه الأخيرة خلال الفترة 1964-1973، إذ بلغ مقدار الفاصل بين أعداد سكان المدينين نحو 313.5 ألف.

شكل (5) توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1973 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيبف)



المصدر: بيانات الملحق (2).

أما المدينة الواقعة في الترتيب الثالث (الزاوية) بحجم سكاني 46890 نسمة فهي تبتعد كثيراً عن خط الانحدار المستقيم، بفارق يصل إلى أكثر من 60 ألف نسمة، والذي يبدو في صورة انحدار حاد في حجم هذه المدينة مقارنة بالمدينة الثانية بفارق يزيد عن (216) ألف نسمة، ويظهر مقدار الفرق أكثر وضوحاً عند المقارنة بين المدينة ذات المرتبة الأولى والمدينة ذات المرتبة الثالثة الذي بلغ 505.8 ألف نسمة، وعلى ذلك فلم تزد نسبة تمثيل مدينة الزاوية عن 8.5٪ وبنقص بلغ 25٪ عن النسبة المفترضة لها من حجم مدينة طرابلس، التي مثلت نحو (12) مرة قدر حجم المدينة الثالثة. مما يعني أن سكان مدينة الزاوية (المرتبة الثالثة) يماثل التوزيع النظري لسكان المدينة ذات المرتبة الثانية عشر، الأمر الذي يدل على النقص في المدن من المرتبة الثالثة وحتى المرتبة الحادية عشر من الهيكل العمراني المدني في ليبيا خلال عام 1973.

أما المدينة ذات المرتبة الرابعة (مصراتة) بحجم سكاني بلغ 40.6 ألف نسمة، فلم تشكل سوى 7.4٪ من سكان مدينة طرابلس وهي نسبة تقل كثيراً عن ربع سكان المدينة الأولى، مما يعني أن مدينة مصراتة عانت من نقصاً في حجمها بلغ نحو 40 ألف نسمة عن العدد المفترض لسكان المدينة الرابعة من مراتب الأحجام السكانية للمدن الليبية وفقاً لقاعدة المرتبة - الحجم. كما أن المدنية الخامسة شكلت نسبة لم تتعد 6.8٪ في الوقت الذي يجب ألا تقل تلك النسبة عن خُمس عدد سكان المدينة الأولى، وهو ما يمكن أن يعمم على بقية المدن في النظام الحضري الليبي خلال عام 1973.

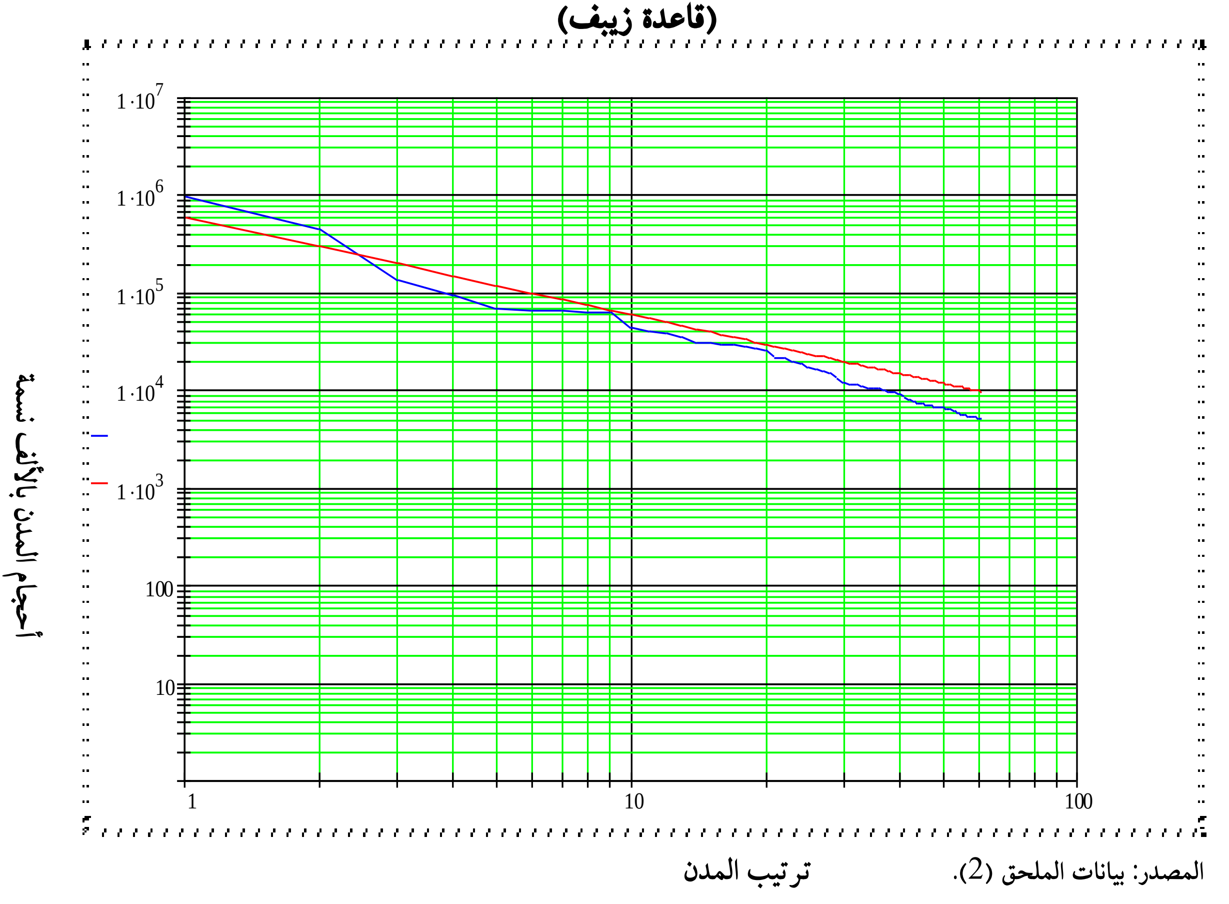
4- بدأ اتجاه المدن الليبية ينحو نحو الانتظام في مراتبها الحجمية بصورة أفضل مما كانت عليه مع منتصف الثمانينيات، لاسيما بالنسبة للمدينة ذات المرتبة الحجمية الثانية، كما يبدو من الشكل (6) الذي يشير إلى توزع المراتب الحجمية في ليبيا لعام 1984، ومنه يمكن ملاحظة أن مدينة بنغازي (المرتبة الثانية) شهدت تحسناً في نسبة سكانها مقارنة بنسبتها في عام 1973، حيث سجّلت 47٪ من عدد سكان مدينة طرابلس، وبحجم سكاني بلغ 450 ألف نسمة في عام 1984.

كما يلاحظ الارتفاع الذي شهدته نسبة سكان المدينة الثالثة (مصراتة) التي مثّلت ما يقارب 14٪ من سكان مدينة طرابلس وبحجم سكاني وصل إلى أكثر من 131 ألف نسمة، مما يعني أن المدينة الأولى مثّلت نحو سبعة أمثال حجم المدينة الثالثة.

كما أن ارتفاع معدلات النمو السكاني لمعظم المدن المتوسطة وصغيرة الحجم أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيل أغلب المدن ومن مختلف الأحجام مقارنة بنسبها السابقة. فمثلاً سجّلت نسبة المدينة الرابعة ارتفاعاً من 7.3٪ إلى 9.5٪ من سكان المدينة الأولى خلال الفترة 1973-1984، كما زادت نسبة سكان المدينة الخامسة من 6.7٪ إلى 7.1٪ خلال الفترة ذاتها. وكذلك الحال بالنسبة لبقية المدن التي تشكل الهيكل العمراني الحضري في ليبيا.

شكل (6) توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1984 بحسب قاعدة المرتبة والحجم

(قاعدة زيبف)



المصدر: بيانات الملحق (2).

وعليه يمكن القول: إن طبيعة النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد أسهم في إحداث هذه التغيرات في النظام الحضري الليبي الذي هيمنت عليه مدينة طرابلس في المراحل الأولى لتطور التنمية المكانية التي أسهمت في مراحلها اللاحقة في التقليل من حدة تلك الهيمنة بعد اتجاه الدولة إلى تهيئة الظروف الملائمة لتنمية المدن من مختلف الفئات، لاسيما المدن متوسطة الحجم التي من شأنها تقليل حدة التفاوت بين أحجام المدن، والتخفيف من شدة الهيمنة التي اتصفت بها مدينة طرابلس.

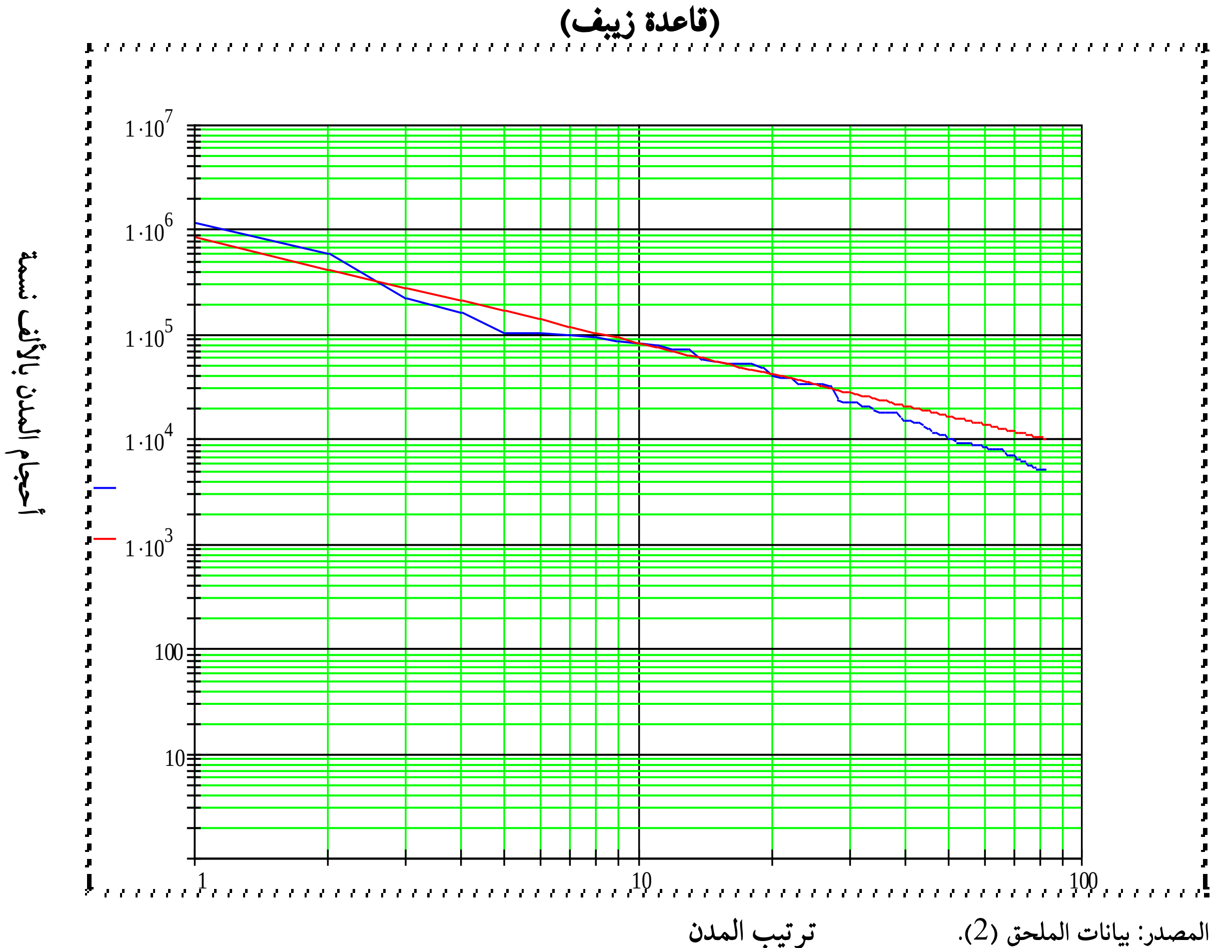
5- تبين مؤشرات توازن توزع أحجام المدن الليبية ومراتبها في عام 1995- شكل (7)- مدى التطور الذي حدث في العلاقة بين أحجام المدن في ليبيا ومراتبها، لاسيما بالنسبة للمدينة الثانية التي مثّلت نسبة تطابقت مع حجمها المثالي بحسب قاعدة زيبف، بحيث مثلت مدينة طرابلس ضعف الحجم السكاني لمدينة بنغازي الذي بلغ 589850 نسمة.

أما المدينة الثالثة (مصراتة) فإنها شكلت خُمس المدينة الأولى بحجم بلغ 211.2 ألف نسمة، وهو حجم يماثل تقريباً حجم المدينة الخامسة في الترتيب النظري مما يدل على أن هيكل العمران المدني في ليبيا آنذاك افتقر إلى المرتبتين الثالثة والرابعة حتى يظهر توزع عناصر ذلك الهيكل في شكل مطابق لتوزع قاعدة المرتبة والحجم.

يلاحظ من الشكل (7) أن المدن من المرتبة الثالثة وحتى المرتبة التاسعة سجلت انحرافاً سالباً عن أحجامها المثلى، لاسيما المدينة الخامسة (مدينة سبها)، التي سجّلت نقصاً بلغ أكثر من 60ألف نسمة. بينما تبدو المدن من المرتبة العاشرة وحتى المرتبة السابعة والعشرين (الفئة الحجمية 30-80 ألف نسمة) أقرب ما يمكن من التوزيع المثالي لأحجام المدن الليبية خلال فترة الدراسة، والتي تأخذ نمطاً يقترب من الخط المستقيم- ملحق (5)- مما يؤكد على النمو الذي شهدته المدن الليبية متوسطة الحجم ودورها في التقليل من حدة الانحدار في توزع الأحجام السكانية للمدن.

أما المدن التي تبدأ من المرتبة الثامنة والعشرين والتي تقل أحجامها السكانية عن 25 ألف نسمة فإنها تظهر كأنها منظومة مستقلة تأخذ انحداراً أشبه بالخط المستقيم لكنه أدنى بكثير من خط التوزع المثالي لأحجام المدن الليبية خلال عام 1995 كون أحجامها الفعلية أصغر من المثالية بكثير.

شكل (7) توزع مراتب أحجام المدن الليبية لعام 1995 بحسب قاعدة المرتبة والحجم (قاعدة زيبف)



المصدر: بيانات الملحق (2).

وبالنظر إلى توزع أحجام المدن في أقاليم البلاد الأربعة (إقليم طـرابلس، إقلـيم بنغـازي، إقلـيم سبها، إقليم الخليج)(*) في عام 1995 يتضح أن سكان مدينة طرابلس مثلوا نحو خمس مرات مقدار سكان المدينة الثانية في الإقليم الغربي بعد أن كانت تمثل أكثر من سبع مـرات في عـام 1984. أمـا في الإقليم الشرقي فقد بلغ سكان مدينة بنغازي أكثر من ست مرات مقارنـة بسـكان المدينـة الثانيـة في الإقليم (مدينة البيضاء). بينما شكلت مدينة سبها ثلاثة أمثال المدينة الثانيـة في الإقلـيم الجنـوبي وهي مدينة براك. وفي إقليم الخليج بلغ سكان المدينة الثانية في الإقليم (مدينـة سـرت) نحـو 68٪ من عدد سكان المدينة التي تحتل المرتبة الأولى (مدينة اجدابيا).

وعليه فإن منظومة المدن في الإقليم الغربي افتقرت إلى مدن تراوحت أحجامها مـا بـين 250-1150 ألف نسمة حيث تنحـدر أحجـام المـدن مـن 5.1157 ألـف نسـمة في حالـة طـرابلس بشـكل فجائي إلى 2.221 ألف نسمة بالنسـبة للمدينـة الثانيـة في الإقلـيم (مصـراتة). وفي الإقلـيم الشـرقي انعدمت المدن التي تتراوح عدد سكانها ما بين 100-550 ألف في حين افتقرت منظومة مـن الإقلـيم الجنوبي إلى الأحجام ما بين 35-100 ألف نسمة. بينما انحصرت أحجـام المـدن في إقلـيم الخلـيج بين 5-83 ألف نسمة، بحيث يتميز هذا الإقليم بعدم سيادة المدينة الأولى نتيجة المنافسة بين المدينة الأولى (اجدابيا) والمدينة الثانية (سـرت)، لاسـيما في الفـترة الأخـيرة نتيجـة التطـور السـريع الـذي شهدته الأخيرة، بحيث يتوقع أن تتخلى مدينة اجدابيا عـن مكانتهـا كمدينـة أولى في إقلـيم الخلـيج لحساب مدينة سرت.

(*) راجع الخارطة (29) التي توضح الأقاليم التخطيطية الرئيسة في ليبيا.

الحجم الأمثل للمدينة الليبية.

تعود فكرة الحجم الأمثل للمدينة إلى أقدم العصور، وإن كانت اعتمدت على المفهوم الخيـالي، فقد اقترح أفلاطون حداً أمثل لسكان مدينته الفاضلة يجب ألا تتعداه وهـو 5040 نسـمة ، كمـا دعـا أرسطو إلى تحديد حجم أمثل للسكان يضمن توفير الاحتياجات الضرورية للفرد بشـرط ألا يهـدد ذلك الأوضاع الأمنية والانضباطية[1]. وفي أواخر القـرن التاسـع عشـر (1898) دعـا ايبينـزر هـوارد Ebenezer Howard في كتابه (مدن الغد الحدائقية) إلى حجمٍ أمثـل للمدينـة يـتراوح بـين 30-50 ألف نسمة يجنبها مساوئ المدن الكبيرة ومشاكلها المزمنة [2].

تباينت وجهات النظر حول تقدير الحجم الأمثل أو الأنسب للمدينة انطلاقـاً مـن الاخـتلاف في احتساب حسنات ومساوئ التركز السكاني والاقتصادي في المدن، حيث اقترحـت بعـض الدراسـات في أميركا الشمالية حداً أعلى لأحجام المدن في حدود 250 ألـف نسـمة. وعـدّت دراسـات أخـرى حجم عشرة آلاف نسمة حداً أدنى للمدن لضمان توافر خدمات البنية الأساسية فيهـا[3]. بينمـا اعتـبر العلماء الروس أن الحجم 150 ألف نسمة هو الحجـم الأنسـب للمدينـة مـن النـاحيتين الاقتصـادية والعمرانية، وفي فرنسا اعتبر حجم المليون نسمة أفضل المعايير الحجمية للمدينة، الذي يحقـق لهـا مزايا ووفورات تضمن لها النمو الذاتي المستدام لخدمة إقليمها والأقاليم التابعة لها[4].

بينمـا اعتقـد كـولن كـلارك Colin Clark (1940) أن حجـم 100-200 ألـف نسـمة علـى الأقـل ضروري لتوفير قدر كافي من الخدمات[5] . أما كوربوزيه Corbusier فقد وضع حجماً للمدينة المثاليـة بـ 3 ملايين نسمة[6] .

واعتبر نيوتز Neutze عام 1965 أن المدن التي يقل سكانها عن المليون نسمة تكون ذات كفاءة عالية في نشر التنمية وعدم تركز أوجه النشاط الإنتاجي والسكان في نقطة واحدة، وذلك في تأكيـده على أهمية التنظيم الجغرافي للمدن. أما وليم ألونسو William Alonso فكان لـه رأيٌ معـارضٌ إذ أكـد

(1) يونس حمادي، مبادئ علم الديموغرافية، جامعة بغداد، بغداد، 1985، ص47.

(2) فتحي أبوعيانة، جغرافية العمران، مرجع سابق، ص185.

(3) عبد الإله أبو عياش، التخطيط لمدن التنمية في الكويت، **في** التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، تحرير عبد الإله أبوعيـاش، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص532.

(4) حسن الفتوى، التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص283.

(5) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص271.

(6) المرجع السابق نفسه، ص275.

على دور الميتروبوليتان (المدن الرئيسة) في نشر التنمية، موضحاً أن التكلفة النسبية المرتفعة لعوامل الإنتاج في المدن الكبرى سوف تُفضّل التوجه إلى الهامش إذا ما أصبح المركز مزدحماً[1].

هذا وقد تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم الحد الأمثل للحجم السكاني، منها[2] :

1- عرفه رابارت Rappart بأنه الحد الذي يفصل بين حالتي الاكتظاظ (الفائض) السكاني والتخلخل (النقص) السكاني.

2- عرفه ويكسل Wicksell بأنه الحجم السكاني الأكثر نفعاً وفائدة دون تحديد سقف للحد الأقصى للسكان.

3- يرى لاندري Landry أن الحد الأمثل للسكان يجب ألا يقتصر على أهداف محددة تتعلق بالمصالح والمعايير الاقتصادية الفردية، وإنما لتحقيق التوازن والترابط بين تلك الأهداف من جهة، وتحقيق الرفاه والرخاء للمجتمع ككل من جهة ثانية.

4- بينما يرى الراوي أن الحجم الأمثل للسكان هو عدد السكان الذي يحقق إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات المادية وغير المادية التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها، ويؤدي تعديه إلى هبوط مستوى ذلك الإشباع.

5- ويرى خير أن الحجم الأمثل للمدينة في حد ذاته ذو خاصية متغيرة (ديناميكية)، فمن الصعب عملياً توافر معيار مرجعي محدد يمكن على أساسه تحديد الأحجام المثلى للمراكز الحضرية، نتيجة تغير العوامل المشكِّلة لتلك الأحجام مثل تحسينات وسائل النقل والمواصلات وتغير أنماط الإنتاج ووسائله وتعديلات الاتساع المكاني وامتداداته[3].

كما تباينت وجهات النظر كذلك حول تقييم المزايا التي تتمتع بها المدن كبيرة الحجم، والوفورات التي تتحقق نتيجة تركز السكان في هذه المدن، مثل تقسيم العمل وزيادة التخصص وتحسين جودة الإنتاج وتنويعه وتقليل تكلفته، نتيجة مزايا تجمع المشاريع التنموية، وقيام علاقات تكاملية بين تلك المشاريع، وتحسين الخدمات التي تقدمها المدينة وتعدد وظائفها، لأن العديد من الوظائف لا تمارس إلا ضمن تلك الأحجام، إضافة إلى أن المدن الكبرى تسمح بوجود أرقى الخدمات الاجتماعية التي ينشدها السكان، والتي تفتقر إليها المدن الصغيرة، وحتى المدن المتوسطة في بعض الأحيان. ولذا اعتبرت المدن الكبرى هي الأقدر على تنمية وتطوير المجمعات الخدمية

---

(1) عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص92.

(2) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص60.

(3) صفوح خير، التخطيط الحضري، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2005، ص93.

والإنتاجية، والأفضل لتلبية طموحات الإنسان المعاصر كونها المكان الذي تجتمع فيه المراكز العلمية والثقافية والنخب الوطنية[1].

وبالنظر إلى هذه الوفورات تنمو المدن الكبرى عادة بمعدلات أسرع من نمو المدن المتوسطة والصغرى لاسيما في اقتصاديات السوق، حتى يتم تدخل الجهات المسؤولة في الدولة، عندما تصل أحجام المدن الكبرى إلى مرحلة تنقلب معها تلك الميزات إلى مساوئ، بعد أن تتعدى المدينة عتبة من الضخامة يصاحبها زيادة تكاليف الحياة وتعقدها، وزيادة الضغط على مرافق المدينة ومؤسساتها الخدمية. كما يصاحب ذلك أيضا استنزاف لموارد إقليم المدينة ويفقدها قدرتها على النمو الذاتي، وتصبح عاجزة عن تلبية احتياجات السكان المتنامية مع تزايد أعدادهم، ومن هنا جاءت المطالب بضرورة الحد من نمو المراكز الحضرية الكبرى وتحجيمها، حتى تظل أحجامها السكانية ضمن الحدود المقبولة، مقابل تشجيع نموالمدن الأصغر.

هذا ويمكن التأكيد على أن الحجم الأنسب قد تجاوزته العديد من مدن العالم المتضخمة دون الرجوع إلى أية حسابات، إذ أن الانطباع العام لحالة هذه المدن يشير إلى تدني المستوى المادي والإنساني فيها، إلا أنه بالنسبة للمدن التي لم تصل إلى مرحلة التضخم تتطلب الضرورة تحديد حجمها الأمثل، ولو بشكل تقريبي لمعرفة ما إذا كان هذا الحجم قد تم تجاوزه أم لا، وذلك من خلال طريقتين هما[2] :

1 – **تعتمد الطريقة الأولى**: على تقدير الحجم الأمثل للمدينة من خلال متابعة التكاليف المتزايدة لنمو تلك المدينة التي تبدو مقبولة عند أحجام معينة، ثم تبدأ تكاليف النمو في التضاعف بعد تلك الحدود، عند ذلك توصف المدينة بأنها تجاوزت حجمها الأمثل. ولذا يجب أن يظل حجم المدينة عند حدود معينة لا تتطلب تضاعفاً كبيراً في التكلفة. غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها تحدد الحجم المناسب للمدينة عند الحد الحرج الذي يؤدي تجاوزه إلى زيادة أعباء المدينة والقصور في الخدمات التي تقدمها واختناقها وتعقد حياتها نتيجة عدم ملاءمة واقع المدينة وهيكلها ومنشآتها لحجمها السكاني.

2 – **وفي الطريقة الثانية**: يحدد الحجم الأمثل من خلال المقارنة بين جملة الوفورات الاقتصادية والاجتماعية لنمو المدينة وجملة تكاليفها، فإذا كان التزايد في أعداد السكان يؤدي إلى ريع ووفورات إضافية أكبر من التكاليف يصبح ذلك النمو أمراً مرغوباً فيه، أما إذا كان مقدار التكاليف

---

(1) حسن الفتوى، التخطيط الإقليمي، مطبعة الداودي، دمشق، 1982، ص235.

(2) محمد سمير دركزنلي، تعريف باقتصاد المدن وبأهم المشاكل التي يتناولها، مجلة المدينة العربية، مجلة متخصصة تصدرها منظمة المدن العربية، العدد 29 العام السابعة، يناير، 1988، ص57 .

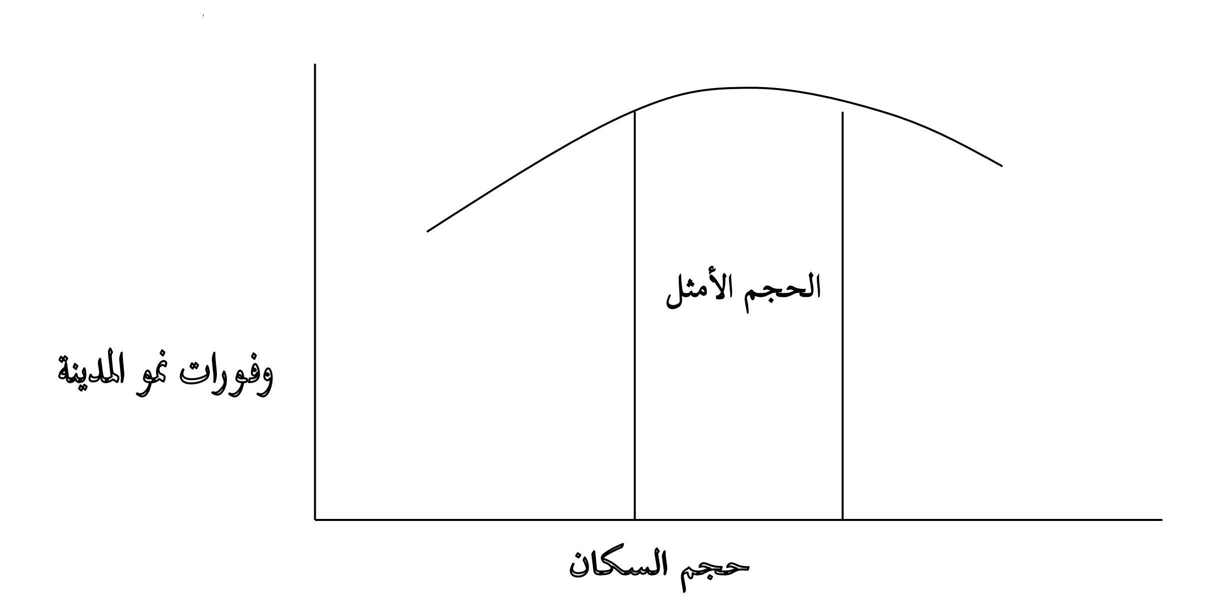
أعلى من الوفورات عندئذ يصبح النمو غير مرغوب فيه، ويجب الحد منه وتوجيهه إلى المدن الأخرى. بمعنى أن الحجم الأمثل للمدينة يقل عن ذلك الحجم الذي تتساوى عنده التكاليف والوفورات الناجمة عن النمو السكاني، غير أن تطبيق هذه الطريقة تحتاج إلى معطيات لتحديد وفورات النمو وتقدير تكاليفه.

لقد ارتبطت فكرة الحجم الأمثل للمدينة في كثير من الأحيان بالمعايير الاقتصادية (المادية) للتمييز بين حالتي النقص السكاني والاكتظاظ أو الفائض السكاني، من خلال تحديد مستوى الحد الأمثل الاقتصادي لسكان المدينة الذي يتطابق مع أعلى مستوى لمتوسط دخل الفرد، وفقاً للمفهوم الاقتصادي المعروف بقانون تناقص الغلة (تزايد – ثبات – تناقص)، حيث يلاحظ أن أي زيادة في السكان يصاحبها زيادة أسرع في معدلات الإنتاج (الوفورات الاقتصادية) التي تساعد على الاستمرار في عملية الإنتاج وبمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني (مرحلة تحول المدينة الصغيرة إلى مدينة متوسطة ثم إلى مدينة كبيرة) إلى الحد الذي تتساوى عنده معدلات التزايد السكاني ومعدلات تزايد الإنتاج وتطور الخدمات، الذي يمثل الحد الأقصى لمستوى الحياة الأفضل (الحجم الأمثل للسكان). وبعد هذا الحد تصبح أي زيادة في الحجم السكاني تؤدي إلى تراجع معدلات الإنتاج وكفاءة الخدمات وتزايد تكاليفها (مرحلة الاكتظاظ أو الفائض السكاني في المدن الكبرى)[1]. وتحدث خسارة كبيرة وتأزم في مشكلات المدينة من جراء إفراط نموها وتضخمها في ظل غياب التخطيط بعيد المدى، مثل تعقد مشاكل النقل وبروز المشاكل البيئية وتعقد الأجهزة المدينية واختلال التكامل بينها، علاوة على بروز التجمعات العشوائية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية، واستنزاف الموارد المادية والبشرية للمناطق الريفية المحيطة بها، وتصبح المدينة عاجزة عن إشباع حاجات سكانها، ولذا يجب ترشيد ذلك النمو والتحكم فيه للحد من تكاليفه. ويمكن تمثيل هذه العلاقة في الشكل الآتي:

---

(1) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مرجع سابق، ص63.

شكل (8) العلاقة بين نمو سكان المدينة ووفورات نموها



غير أنه عند تحديد الحجم الأمثل لسكان المدينة يجب ألا يقتصر على المعايير الاقتصادية (المادية) وإنما قد يرتبط ذلك الحجم بأهداف سياسية أو استراتيجية أو ثقافية أو اجتماعية تسعى الدولة إلى تحقيقها للفرد والمجتمع.

وعلى الرغم من أن أحجام بعض المدن وصلت إلى مرحلة الإفراط السكاني وذلك على حساب الأقاليم الريفية من جهة، وعلى حساب بقية المدن الأخرى من جهة ثانية، لأن تلك المدن المتضخمة ما كان لها أن تحقق هذا النمو المفرط إلا بالتأثير المباشر على بقية المدن، مما يهدد التوازن الإقليمي، إلا أنه من المؤكد استحالة تحديد حجم أمثل شامل لكل المدن، لأن علاقات الكثير من المدن لم تعد محددة إقليمياً، بل إن البعض منها أصبحت ذات نفوذ يمتد إلى التأثير العالمي في ظل الحضارة الحديثة التي أثرت بلا ريب في ارتفاع الحد الأنسب لأحجام المدن[1] .

وعلى ذلك يمكن القول: إنه لا يوجد حجم مدني يمكن عده حجماً أمثل، فالأحجام ترتبط بالمكان والزمان، فلكل مكان حجمه الأنسب الذي يميزه عن غيره من الأمكنة، كما قد يختلف الحجم المناسب للمكان الواحد من زمن لآخر، وذلك حسب توافر الموارد لتلبية احتياجات السكان، ولأن المدن الكبرى تعدّ ضرورية لأي منظومة عمرانية، لاسيما الكبيرة منها، وفقدانها في أغلب الحالات يعني نقصاً في تلك المنظومة، إلا أنه من غير الطبيعي أن تتضخم هذه المدن إلى الحد الذي يتجاوز إمكاناتها ومواردها، ويخلق اختلافات حجمية كبيرة بينها وبين بقية المدن في

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص275.

المنظومة العمرانية. ولذا فإن كل الأحجام المدنية مرغوبة ومطلوبة، ويمكن أن تكون مثالية لتحقيق التوازن في النسيج المدني من مختلف الرتب الحجمية[1].

تسعى الخطط الإقليمية عند تصميم منظومات المراكز المدنية للحد من توسع المدن الكبرى مقابل تحفيز نمو المدن المتوسطة والصغيرة وتوسعها، إلا أنه عند العمل على تحقيق توازن تلك المنظومات يجب عدم وقف نمو المدن الكبرى والمتضخمة بشكل قمعي أو تعسفي، وإنما من خلال التدخل غير المباشر لتوجيه المشاريع الإنتاجية والخدمية إلى المدن المتوسطة والصغيرة وتشجيع عوامل الجذب فيها، مثل التسهيلات والقروض وتوفير الخدمات والبنى التحتية وتمكينها من تأدية دورها والقيام بوظائفها المناطة بها، اعتماداً على التقييم الجغرافي لإمكانات النمو لكل مدينة على حدة من جهة، ولمجموع المدن في الإقليم من جهة ثانية[2].

هذا ويعد تعيين الحد المثالي للمدينة الليبية أمراً نسبياً ومتغيراً ويتوقف على عددٍ من العوامل المتفاعلة فيما بينها، تتصل بالمكان الذي تشغله المدينة، وما يحويه من إمكانات وثروات وطاقات مستثمرة أو قابلة للاستثمار، والتي تمثل احتياطي للنمو الكامن والممكن الاستفادة منه في عملية التنبؤ بنمو حجم المدينة. وعليه يصعب أن نصمم إنموذجاً أمثل لحجم المدن في ليبيا، فلكل مدينة حجماً أنسب يتماشى مع مقومات موقعها ووظيفتها، كما أن ذلك قد يختلف من فترة إلى أخرى بالنسبة للمدينة الواحدة وفقاً للتطور الذي حققته هذه المدينة أو تلك، ومدى استيعابها للنمو السكاني المتوقع وفقاً لنمط سير ذلك النمو. ومع ذلك هناك بعض العوامل التي تحدد الملامح العامة للأحجام المثالية للمدن في ليبيا يجب مراعاتها عند تقدير هذه الأحجام منها:

1 - **الحجم الكلي لسكان البلاد واتجاهات نموه**: بحيث يراعى عند تحديد الحد الأنسب لأحجام المدن سيناريوهات نمو سكان البلاد، الذي يبدو من خلال متابعة اتجاهات ذلك النمو. فكلما زاد حجم سكان الدولة كان ذلك دلالة على ارتفاع الحد الأنسب لحجم المدينة، ومن ثم فإن النمو السكاني الذي شهدت ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أدى إلى ارتفاع سقف الحجم الأمثل، فلم يكن معقولاً على سبيل المثال أن نحدد حجماً نموذجياً لمدينة طرابلس بمليون نسمة أو حتى نصف مليون نسمة في الفترة التي بالكاد بلغ فيها مجموع سكان البلاد ذلك الحجم، بينما يمكن اعتبار ذلك الحجم مناسباً عندما تجاوز إجمالي السكان الخمسة ملايين نسمة.

كما أن لنسبة التمدن وأعداد المدن أثرها في تحديد الحجم الأمثل، فمع زيادة درجة التمدن يتزايد سكان المدن الذي يتطلب زيادة مقدار الحجم الذي يحقق للمدن أفضل توزع في أعداد سكانها.

---

(1) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية البمدن، مرجع سابق، ص92.

(2) حسن الفتوى، التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص238.

2 – **حجم الموارد:** يرتبط تحديد الحجم الأمثل للمدينة بحجم ونوعية الموارد وطبيعة الوظائف التي تمارسها المدينة، فكلما كانت كمية الموارد أكبر وأكثر تنوعاً كانت المدينة أقدر على إعالة أعداد أكبر من السكان، وبالتالي تزايد المدى الأنسب لحجمها، كما أن توافر تلك الموارد يسهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتعدد وظائف المدينة، وزيادة مدى نفوذها ونطاق خدماتها، الذي يعكس بدوره ارتفاع الحجم المثالي لتلك المدينة. ومن خلال مقارنة الوضع الاقتصادي للبلاد في فترتي ما قبل النفط وما بعده يمكن إدراك أهمية هذا العامل في تحديد الحجم الأمثل للمدن الليبية.
3 – **السياسات الحضرية:** عند تبني نماذج وسياسات للتوازن الإقليمي للمراكز الحضرية وتوجيه النشاطات الاقتصادية يعني ذلك الاكتفاء بالأحجام السكانية التي وصلت إليها المدن الكبرى مقابل دعم نمو بقية المدن الأخرى، الأمر الذي يسهم في رفع المقدار النموذجي لسكان هذه المدن، أما في حالة اعتماد نموذج للتنمية المركزة على أساس النمو السريع غير المقيد للمدن الكبيرة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مقدار الهوة بين المدن الكبرى والمدن الصغرى واختلال التسلسل الهرمي المتوازن.

وبالنظر إلى التوجه العام لنمط التحضر في ليبيا وتوقعات اتجاهاته المستقبلية(*) الذي يؤكد على استمرار انقسام البلاد إلى منظومتين عمرانيتين (حاضرتان رئيستان – عاصمتان – تمثلهما مدينتا طرابلس وبنغازي) يمكن تحديد الحجم الأمثل للمدن في ليبيا بناءً على التسلسل الهرمي أو الرتبي لشبكة التجمعات الحضرية فيها، الذي يشير إلى أن مدينة طرابلس – التي تمثل مركز المنظومة العمرانية الشمالية الغربية – تجاوزت حجمها المثالي الذي يحدد علاقاتها الرتبية مع بقية المدن التابعة لها في إقليمها وهو المليون نسمة، مما يعني أن سكان المدينة يفوقون الحجم المثالي الذي يجب أن تبقى عليه بأكثر من ربع مليون نسمة.

أما مدينة مصراتة فإن إمكانات موقعها(**) ومؤهلاته وطبيعة مواردها ومكانتها كمدينة ثانية في الإقليم الغربي من البلاد تحدد حجم سكاني أمثل يفترض ألا يقل عن نصف مليون نسمة، مما يعني أن هذه المدينة يجب تنميتها وتطويرها بشكل أسرع من أجل الوصول إلى حالة عمرانية متوازنة من حيث الأحجام والوظائف وتوزع الإمكانات والموارد في الإقليم، وذلك بزيادة حجمها الحالي إلى قرابة الضعف. أما مدينة الزاوية فيمكن تقدير حجمها المثالي بنحو 300 إلى 350 ألف نسمة وذلك حتى نهاية العقد الحالي (2010). كما يجب تنمية مدينة غريان باعتبارها مركز

(*) سيتم استعراض النماذج والاتجاهات المتوقعة لمستقبل التوزع المكاني للمدن الليبية وآفاق نموها ضمن الفصل الأخير من هذه الدراسة .

(**) وظيفتها كميناء ثاني من حيث الأهمية في الإقليم الغربي من البلاد ووجود المجمع الصناعي للحديد والصلب، إضافة إلى بعدها عن مدينة طرابلس بنحو 200 كم ، مما يزيد من أهمية دورها كمركز إقليمي في المنطقة.

إقليمي لمنطقة الجبل الغربي إلى حجم سكاني يتراوح بين 200-250 ألف نسمة. وكذلك الحال بالنسبة لمدينة سبها التي تمثل مركز إقليمي لمنطقة الجنوب الليبي (فزان).

أما المدن الإقليمية الفرعية (مراكز إدارية) التي تمثلها مدن: الخمس، زلتين، زوارة، سرت، يفرن، صرمان، العجيلات فإن أحجامها المثلى تتراوح بين 150-200 ألف نسمة. بينما تتمثل بقية مدن المستوى المحلي أو الفرع البلدي بأحجام سكانية تتراوح بين فئتي المدن المتوسطة والصغيرة التي تقل عن 100 ألف نسمة، تحقيقا للترتيب الهرمي السليم والمتوازن.

وفي منظومة المدن الشرقية التي تمثل مدينة بنغازي مركزها الرئيس فإن أحجامها السكانية تشير إلى أن تلك الأحجام لم تصل إلى الحد الأمثل الذي يتماشى مع إمكانات الإقليم وموارده وبخاصة منطقة الجبل الأخضر والدور الوظيفي لتجمعاتها الحضرية. فمن خلال توقعات النمو المستقبلي لسكان الإقليم فإن حجم المليون نسمة يُعدّ حجماً مناسباً لمدينة بنغازي باعتبارها المركز الاقتصادي والإداري الرئيس في إقليمها، مما يعني أنه بإمكانها إضافة نحو 250 ألف نسمة إلى حجمها الحالي الذي يتراوح ما بين 700-750 ألف نسمة. أما المدينة الثانية في ترتيب أحجام المدن في الإقليم الشرقي من ليبيا فتمثلها مدينة البيضاء التي تبعد عن مدينة بنغازي بنحو 200كم فإن حجمها المثالي يتراوح بين 300-350 ألف نسمة، بينما يمثل الحجم الأنسب للمدن ذات المرتبة الثالثة في منظومة المدن الشرقية التي تمثل مستوى المراكز الإقليمية الفرعية (مراكز إدارية) ما بين 200-250 ألف نسمة، وتشمل مدن: اجدابيا، درنة، طبرق، المرج. وتتوزع الأحجام لبقية المدن بين المستويات الوظيفية المحلية التي تمثلها الأحجام السكانية التي تقل عن 100 ألف نسمة.

وعليه فإنه بالإمكان تحديد الأحجام المثلى للمدن الليبية وفقاً للتسلسل الهرمي المتوازن، وتحديد المراكز أو المدن التي يجب تنميتها وتطويرها بشكل أسرع من أجل الوصول إلى حالة عمرانية متوازنة من حيث الأحجام والوظائف وتوزع الإمكانات والموارد على أقاليم البلاد التي غالباً ما تكون عادلة أكثر من توزع السكان وأحجام المدن.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في نمو المدن الليبية وتطورها وتفاوت أحجامها.

1- العامل الديموغرافي:

أ - الزيادة الطبيعية.

ب - الهجرة.

- الهجرة الخارجية.

- الهجرة الداخلية.

2- التصنيف المستحدث للمراكز الحضرية.

3- تطور وظائف المدن وعامل التأثير المضاعف لأحجامها:

أ - طبيعة وظائف المدن الليبية وتطورها.

ب - عامل التأثير المضاعف لأحجام المدن.

4- التطور التنموي ودوره في توزان منظومة أحجام المدن الليبية.

العوامل المؤثرة في نمو أحجام المدن الليبية وتفاوت وتائر نموها:

تُعدّ أحجام المدن نتاجاً لجملة من العوامل المتفاعلة فيما بينها، والتي أثرت في نمو تلك الأحجام من جهة، وتباينها وتفاوتها من مدينة لأخرى من جهة ثانية، ويمكن أن نحدد أهم تلك العوامل فيما يلي:

1- العامل الديموغرافي: يرتبط النمو الحضري وازدياد عدد سكان كل المدن الليبية وتوسعها وظهور الجديد منها بالزيادة التي طرأت على مجموع سكان البلاد، وتفاوت هذه الزيادة من مكان لآخر ضمن أقاليم البلد نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين، هما: النمو السكاني الطبيعي، والنمو السكاني المرتبط بهجرة السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى. وفي هذا يؤكد كنجسلي ديفيز Kingsly Dives أن أعداد السكان الذين يعيشون في المراكز الحضرية ناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان وعن الهجرات السكانية(1).

ومع ذلك فقد تباينت وجهات النظر في تحديد دور عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة في ظاهرة التمدن والنمو السريع لأحجام المدن في ليبيا، حيث أكد جيرلد بليك G.Blake في دراسته لظاهرة التحضر في ليبيا وأسبابها على أهمية الزيادة الطبيعية في بروز هذه الظاهرة(2). كما ترى جانيت أبو اللغد أنه رغم أهمية دور الهجرة في النمو الحضري في دول شمال أفريقيا، إلا أن الأساس في ارتفاع معدلات النمو الحضري ترجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية(3).

بينما ترجح دراسات أخرى دور عامل الهجرة التي اعتبرته أساس النمو الحضري، وتقلل من قيمة معدلات النمو الطبيعي للسكان، وتجعل تأثيره أقل شأناً في عملية التمدن(4). ومع ذلك تظل الزيادة الطبيعية هي أساس عملية النمو السكاني، إضافة إلى الهجرة.

أ- الزيادة الطبيعية:

وهي الزيادة الناتجة عن الفرق بين معدلي المواليد والوفيات، حيث سجّلت ليبيا خلال عقد الثمانينيات أعلى معدلات نموها الطبيعي، الذي بلغ في عام 1984 نحو 3.7٪ مقارنة بالمتوسط العالمي وقتها، والذي كان 1.7٪، ومتوسط النمو في الدول الصناعية 0.6٪. ويعزى هذا الارتفاع في معدلات النمو السكاني الطبيعي نتيجة الانخفاض الذي تحقق في معدلات الوفيات، في الوقت الذي حافظت فيه

---

(1) حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 1988، ص44.

(2) Gerald B. Urbanization and Development planning in Libya, in Dwyer, D.I (ed) The City In the Third World, Macmillan, London, 1979.

(3) Jenet Abu Lughood, Development in North African urbanism, the Process of decolonization, in Berry B.(ed) urbanization and counter-urbanization sage, California, 1976. P. 195.

(4) A. Toobbli, Urban Growth and City-size distribution in Libya, Economic and Business Review. University of Charyowns, Benghazi, vol. 11, 1984, p23.

معدلات المواليد على ارتفاعها بعد تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية على إثر التحسن المادي نتيجة اكتشاف النفط وتطور عمليات إنتاجه وتصديره كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (11) تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ليبيا خلال الفترة 1960-2000

الفترة	معل المواليد الخام فى الألف	معدل الوفيات الخام فى الألف	الزيادة الطبيعية٪
1965-1960	49.0	28.0	2.1
1970-1965	47.0	18.0	3.1
1975-1970	47.1	15.8	3.1
1980-1975	46.0	13.0	3.3
1985-1980	46.0	10.4	3.6
1990-1985	44.0	9.7	3.4
1995-1990	39.0	8.8	3.0
2000-1995	36.0	7.0	2.9

المصادر:

1- مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية، طرابلس، 1988.
2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية، طرابلس 2003.
3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، ص255.
4- منصور الكيخيا، السكان، في كتاب الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص284.

يتضح من الجدول (11) أنه خلال الفترة 1960-1990 هبط معدل الوفيات من 28 في الألف إلى نحو 9 في الألف، وبانخفاض تجاوز 18 في الألف في فترةٍ لم تستغرق سوى ثلاثة عقود. كما تابع معدّل الوفيات اتجاهه نحو الانخفاض بشكل تدريجي وبسرعة أقل بعد أن وصل إلى أقل معدلاته الذي يماثل معدل الوفيات في بعض الدول المتقدمة، حيث بلغ متوسطه في الفترة 1995-2000 إلى نحو 7 في الألف، وذلك بعد التطور الملحوظ في الجوانب الصحية والتقدم في الحقل الطبي، وهو أمر متوقع في دولة كانت تعاني من سوء الأحوال الصحية والفقر الشديد والنقص في الخدمات الطبية، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد المستشفيات المركزية من 5 مستشفيات في عام 1960 إلى 83 مستشفاً مركزياً في عام 1999[(1)]. كما وصل عدد المراكز والوحدات الصحية الأساسية إلى 1094 مركزاً صحياً خلال العام ذاته، بحيث انتشرت تلك الوحدات في مختلف مناطق البلاد، ووصلت خدماتها إلى المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء.

كما زاد عدد الأطباء من 205 إلى 5280 طبيباً خلال الفترة 1960-1985[(2)]، ثم إلى 7183 في

---

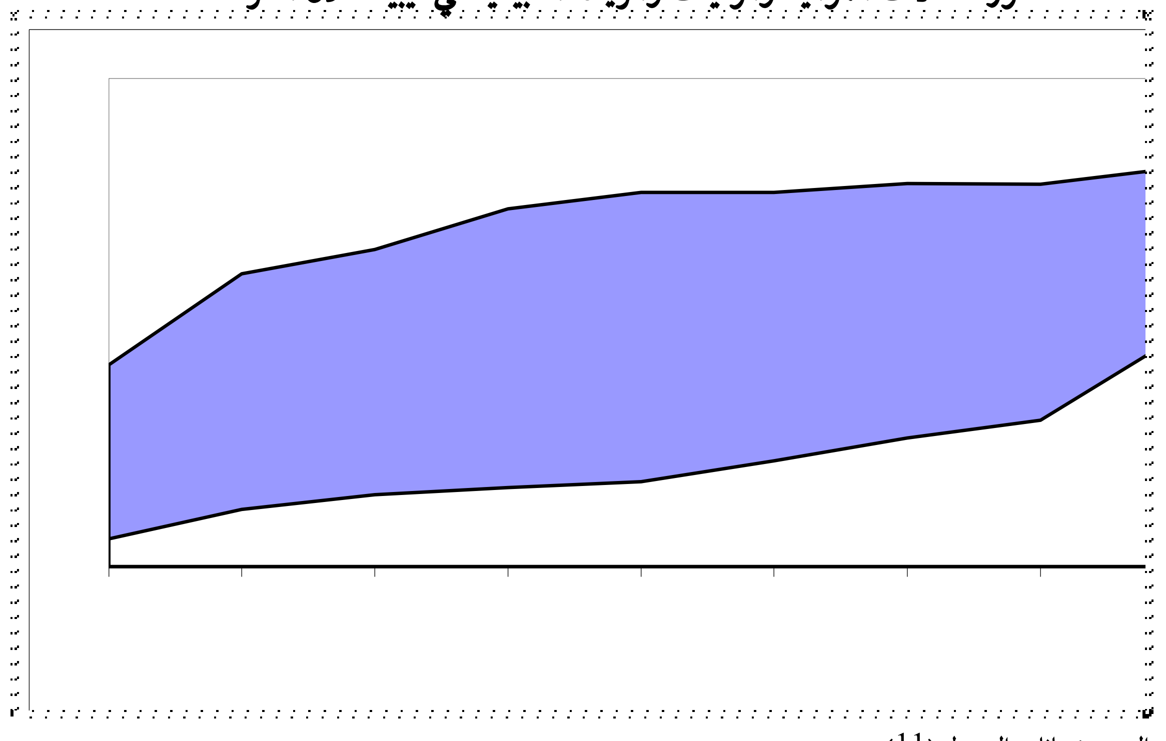
(1) الهيئة لوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، 2001، طرابلس، ص46.

(2) منجزات الفاتح خلال 15عام من الثورة 1969-1984، ص94.

عام 1999[1]. وصاحب ذلك تحسن في معدل الأطباء بالنسبة لعدد السكان من طبيب لكل 2588 مواطناً عام 1969[2]، إلى طبيب لكل 714 مواطناً عام 1998[3].

شكل (9)

تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ليبيا خلال الفترة 1960-2003



المصدر: بيانات الجدول (11).

تعكس هذه المؤشرات التطور الصحي السريع والملحوظ في ليبيا على المستويين العلاجي والوقائي، وربما يبدو التحسن الصحي أكثر وضوحاً عند متابعة التطور الذي شهده معدل وفيات الأطفال، الذي انخفض من 160 في الألف في عام 1970 إلى 106 في الألف في عام 1980[4]، ثم إلى 24.4 في الألف عام 2000[5]. كما كان من نتائج ذلك التحسن ارتفاع أمد الحياة المرتقب عند الولادة الذي تطور من 46 إلى 70عاماً خلال الفترة 1970- 1998[6].

في الوقت الذي سجل معدل الوفيات في ليبيا تراجعاً حاداً في فترة قصيرة نسبياً، في حين استمر معدل المواليد- الذي يمثل المصدر الرئيس للزيادة الطبيعية للسكان- على مستواه المرتفع

---

(1) الهيئة الوطنية للمعومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي 2001، مرجع سابق، ص40.

(2) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً 1969-1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1994، ص589.

(3) الهيئة الوطنية للمعومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي2001، مرجع سابق، ص46.

(4) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مرجع سابق، ص164.

(5) الهيئة الوطنية للمعومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي2001، مرجع سابق، ص46

(6) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا: تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس، 1999، ص40.

حتى عام 1990، حيث بلغ أكثر من 40 في الألف، ولم يكن يختلف كثيراً عن معدل المواليد الخام في منتصف ستينيات القرن العشرين، الذي سجّل 49 في الألف. أي أنه انخفض بمقدار 9 في الألف خلال مدة ثلاثين عام. وهو انخفاض بطيء مقارنة بالانخفاض الذي تحقق في معدلات الوفيات وبالتغيرات السكانية الأخرى التي شهدتها ليبيا، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الليبي من جهة، وطبيعة السياسة السكانية من جهة ثانية. فالمجتمع الليبي استمر محافظاً على عاداته وتقاليده والنظرة الاجتماعية الإيجابية للأسرة كبيرة الحجم، واعتبار أن الحجم الكبير للأسرة من عوامل قوتها؛ إضافة إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر. هذا علاوة على سياسة البلاد السكانية التي تشجع تزايد الإنجاب، وإن كان بطريقة غير مباشرة مثل الامتيازات والعلاوات التي تمنحها الدولة للأطفال والأسر التي تنجب منهم أكثر وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية بصورة مجانية.

ولذا استمرت معدلات المواليد على ارتفاعها حتى منتصف التسعينات، حيث شهدت مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين انخفاضاً مقداره 3 في الألف، إذ بلغ متوسطها في الفترة 1995-2000 نحو 36 في الألف بعد التطور الذي شهده المستوى التعليمي للمرأة الليبية وانخفاض نسبة الأمية بين الإناث، التي تراجعت من 85.2٪ في عام 1973، إلى 57.6٪ عام 1984، ثم إلى 27٪ عام 1995؛ وزيادة مشاركتها في مجالات العمل، حيث زادت نسبة الإناث بين القوى العاملة من 5.6٪ عام 1973، إلى 10.7٪ ثم إلى 15.6٪ في عام 1995[1]. والارتفاع النسبي في سن الزواج، لا سيما بين الإناث، حيث ارتفع من 19عاماً في عام 1973 إلى 23 عاماً في عام 1984، ثم إلى 28 عاماً في عام 1995. إضافة إلى الرغبة المتزايدة لتكوين الأسر صغيرة الحجم قليلة الأطفال وشيوع وسائل تنظيم الأسرة أو تنظيم الإنجاب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الطبيعي للسكان في ليبيا لم تشهد تباينات تذكر بين أقاليم البلاد خلال فترة الدراسة، ذلك لأن نمط الخصوبة الريفية والحضرية ظل متساوياً أو متقارباً خلال فترة التغير الاقتصادي السريع، بالرغم من إمكانية وجود ارتباط بين انخفاض معدلات الخصوبة والحياة الحضرية، كما أن معدلات الوفيات الحضرية هي أقل من معدلاتها في المناطق الريفية، لا سيما خلال فترة 1954-1964[2]. ومن ثم فإن النمو الطبيعي للسكان مثّل القاعدة الأساسية لتزايد السكان في مدن ليبيا ومناطقها الإدارية، إلا أنه لا يوفر تفسيراً كاملاً لاختلافات ذلك التزايد بين مناطق البلاد، الذي جاء نتيجة لتأثير قوى وعوامل أخرى مثّلتها الهجرة باتجاهاتها الوافدة والمغادرة.

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعدادات العامة للسكان 1973، 1984، 1995.

(2) عمران احتيوش، النمو السكاني والتوسع الحضري: حالة العالم والجماهيرية العظمى، في كتاب التحضر والنمو الحضري في ليبيا، (تحرير) سعد القزيري، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1994، ص64.

ب-الهجرة:

إضافة إلى الزيادة الطبيعية تُعدّ الهجرة المصدر الثاني لتغير حجم السكان ونموه، علاوة على دورها في تغير خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية. فالهجرة تعكس تحركات السكان ورغبتهم في مغادرة منطقة ما يصعب عيشهم فيها إلى منطقة أخرى يعتقد بإمكانية العيش فيها بصورة أفضل. فالعامل المشترك بين دوافع الهجرة هو عدم الرضاء عن البيئة الأصلية للمهاجرين مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملاءمة[1].

ويمكن أن نميز بين نمطين من أنماط الهجرة لهما تأثيراتهما المختلفة على النمو السكاني وإعادة توزيع السكان وهما: الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية.

1- الهجرة الخارجية: تتمثل في انتقال السكان من دولة إلى أخرى عابرين الحدود السياسية بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة[2]. وهذا الشكل من أشكال الهجرة وإن كان تأثيره محدود مقارنة ببقية عوامل التغير السكاني في ليبيا، إلا أن تأثيره يشمل كلاً من التغير الحجمي والتغير التوزيعي.

لقد وصفت ليبيا - حتى منتصف القرن العشرين - على أنها منطقة طاردة للسكان، فقد تعرضت لهجرة خارجية أسهمت في انخفاض معدلات النمو السكاني، بل إنها أدت في بعض الفترات إلى تناقص سكان البلاد نتيجة الفقر المدقع والظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة التي عانت منها البلاد، والتي كانت سبباً رئيساً في مغادرة العديد من الليبيين بلادهم بحثاً عن فرص حياة أفضل، علاوة على موجات الهجرة التي صاحبت نزوح أعداد أخرى بسبب حرب الإبادة التي قادها الاحتلال الإيطالي للبلاد. ولا يمكن دراسة حجم هذه الهجرة واتجاهاتها بالنظر إلى عدم توافر الإحصائيات، ومع ذلك يمكن التأكيد على أن أعداد السكان الذين غادروا البلاد تفوق بشكل كبير عدد الذين وفدوا إليها آنذاك، فأعداد الليبيين الذين كانوا يقيمون في الدول المجاورة والذين عادوا إلى البلاد في وقت لاحق يعد دليلاً على تلك الحركة السكانية آنذاك.

بعد الاستقلال السياسي للبلاد واكتشاف النفط واستثمار عوائده في مجالات التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي بدأت ليبيا تشهد هجرة معاكسة لسكانها الذين تركوها في وقت سابق بعد تحولها إلى منطقة للجذب السكاني، وذلك وفقاً لبيانات التعدادات العامة للسكان بلغ عدد الليبيين العائدين من المهجر حتى عام 1964 نحو 36958 نسمة، وبنسبة 2.5٪ تقريباً من إجمالي عدد

(1) جودة حسنين جودة وفتحي أبو عيانة، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ص398

(2) بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، (ترجمة) محمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزع، بيروت، 1994، ص ص81-882.

السكان الليبيين، استقر منهم نحو 26 ألف نسمة في محافظتي طرابلس وبنغازي، وبنسبة وصلت إلى 70٪ من مجموع العائدين من الخارج، جدول (12).

جدول (12) توزيع السكان العائدين من خارج البلاد بحسب مكان إقامتهم خلال عامي 1964 و1973.

محل الإقامة (المحافظة)	1964		1973	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
درنة	1282	3.5	3200	5.5
الجبل الأخضر	682	1.8	1600	2.8
بنغازي	9229	24.9	8600	14.8
مصراتة	1399	3.8	3700	6.4
الخمس	325	0.9	600	1.0
طرابلس	16669	45.1	30700	52.8
الزاوية	3163	8.6	3500	6.0
الجبل الغربي	2675	7.2	2000	3.5
سبها	1532	4.2	4200	7.2
الإجمالي	36958	100	58100	100

المصادر:1- وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964، طرابلس، 1966، ص75.

2- عيسى الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، 1976.

ووصل عدد العائدين عام 1973 إلى نحو 58100 نسمة، مثلوا ما نسبته 2.6٪ من إجمالي السكان الليبيين آنذاك، والبالغ عددهم 2249237 نسمة، استقر نحو 30.7 ألف في مدينة طرابلس و8.6 ألف نسمة في مدينة بنغازي. أي أن نحو 67.6٪ منهم استقر في المدينتين المذكورتين، وهذا مؤشر على ارتفاع جاذبية هاتين المدينتين اللتين كانتا ولازالتا الأكبر حجماً والأرقى خدمات في عموم البلاد.

أما في عام 1984 فقد بلغت نسبة السكان العائدين من الخارج نحو 1.8٪ من مجموع سكان ليبيا، وبحجم سكاني بلغ 58734 نسمة. وفي عام 1995 بلغت نسبتهم نحو 1.5٪ من مجموع السكان الليبيين البالغ 4389739 نسمة، قَدِمَ معظمهم من مصر وتونس وتشاد، واستقر 36٪ منهم في طرابلس، ونحو 20٪ في سبها، ونحو 16.5٪ في بنغازي، تلتها سرت واجدابيا وطبرق بنسبة 4٪ لكل منها. كما يبينها الجدول (13):

جدول (13) توزيع السكان العائدين من خارج البلاد بحسب مكان إقامتهم في عامي 1984-1995

مكان الإقامة	1984	1995	مكان الإقامة	1984	1995
طبرق	2603	2736	طرابلس	23668	24365
درنة	585	643	العزيزية	368	407
الجبل الأخضر	1369	1468	الزاوية	826	867
الفاتح (المرج)	147	158	النقاط الخمس	732	768
بنغازي	10409	10979	غريان	229	244
اجدابيا	2330	2756	يفرن	90	98
سرت	2190	2868	غدامس	51	60
سوف الجين	15	65	سبها	9207	13449
الكفرة	291	391	الشاطيء	679	733
مصراتة	825	917	اوباري	1603	2145
زليتن	60	89	مرزق	217	246
الخمس	170	227	المجموع	58734	66734
ترهونة	45	55			

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، مرجع سابق، ص306.

هذا ويعزى ارتفاع نسبة العائدين من المهجر إلى سبها واوباري وطبرق والجبل الأخضر على الرغم من قلة حجمها السكاني للموقع الجغرافي لهذه البلديات قرب حدود البلاد، حيث استقبلت سبها واوباري أعداداً كبيرة من المهاجرين القادمين من تشاد والنيجر والجزائر، في الوقت الذي استقبلت طبرق والجبل الأخضر المهاجرين القادمين من مصر. بينما يرجع ارتفاع النسبة في كلٍ من طرابلس وبنغازي إلى قوة الجذب التي تميزت بها هاتان المدينتان ودورهما القيادي بالنسبة لبقية مناطق البلاد. مما يؤكد على الدور الذي لعبته الهجرة العكسية للسكان الليبيين في نمو بعض المدن الليبية وزيادة أعداد سكانها.

أما المظهر الثاني للهجرة الوافدة فهي هجرة السكان غير الليبيين الذين بدأت أعدادهم في التزايد نتيجة الحاجة الماسة إلى اليد العاملة الفنية لاستثمار عوائد النفط في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر إلى عدم كفاية العمالة الوطنية أو قدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل التي اتسعت بشكل كبير مواكِبةً بذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة والسريعة التي حققتها البلاد.

وبناءً عليه بدأت أعداد غير الليبيين في التضاعف لاسيما مع بداية عقد السبعينيات، إذ أشارت نتائج تعداد السكان 1954 إلى أن عدد الأجانب في ليبيا بلغ 47247 نسمة ممثلين ما نسبته 4.3٪ من جملة سكان البلاد، وانخفضت هذه النسبة قليلاً في عام 1964 إلى 3.1٪ حيث وصلت أعدادهم

إلى 48868 نسمة، وبمعدل نمو ضئيل بلغ 0.3٪ خلال الفترة 1954-1964 وذلك بعد خروج أعداد كبيرة من الإيطاليين الذين استوطنوا البلاد في وقت سابق. غير أن أعدادهم بدأت في التزايد بشكل سريع خلال الفترة 1964-1973، وبمعدل نمو بلغ 16.7٪ سنوياً لتصل أعدادهم إلى 196865 نسمة في عام 1973، وبما يماثل 8.8٪ من إجمالي سكان البلاد، وارتفعت هذه النسبة إلى 11٪ في عام 1984، حيث بلغ مجموع عددهم إلى 411517 نسمة، وبمعدل نمو 6.6٪ سنوياً خلال الفترة 1973-1984. وقد جاءت هذه المعدلات المرتفعة لتزايد السكان الأجانب نتيجة لتكثيف الاستثمارات والتوسع في المشروعات التنموية.

إلا أن أعداد المهاجرين الوافدين انخفضت في عام 1995 إلى نحو 409326 نسمة، مثلوا نسبة 8.5٪ من إجمالي السكان وبمعدل انخفاض سجل -0.05٪ خلال الفترة 1984-1995. ويرجع انخفاض معدل نمو الأجانب في البلاد نتيجة الحصار الظالم الذي فرضته القوى الغربية على البلاد، وما تبعه من تقشف عاشه المجتمع الليبي، وتباطؤ حاد شهدته مشاريع التنمية وضعف في قدرة الاقتصاد الليبي على إتباع برامج تنموية من شانها توفير فرص العمل للعمالة الوافدة. جدول (14).

جدول (14) أعداد السكان الأجانب المقيمين في ليبيا ونسبتهم إلى إجمالي سكان البلاد.

العام	عدد السكان الأجانب	نسبتهم إلى إجمالي السكان (*)	معدل النمو(*)
1954	47274	4.3	-
1964	48868	3.1	٪0.3
1973	196865	8.8	٪16.7
1984	411517	11.0	٪6.7
1995	409326	8.5	٪0.2

المصدر: التعدادات العامة للسكان 1954، 1964، 1973، 1984، 1995.

(*) من حساب الباحث

كما أسهم انخفاض أسعار النفط بعد سنة 1986 في انخفاض أعداد السكان الأجانب، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الجماهيرية لمجابهة الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن انخفاض الأسعار، ومنها فرض القيود على تحويل العملة الصعبة وتقليص ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو ذلك أيضاً من انخفاض نسبة العمالة غير الليبية إلى إجمالي القوى العاملة في ليبيا من 47.7٪ إلى 14٪ خلال الفترة 1983-1989[1].

(1) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1994، مرجع سابق، ص735.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معظم الهجرة الوافدة للسكان الأجانب توجهت للإقامة والعمل في المدن لاسيما الرئيسة منها، والذي أسهم بدوره في زيادة معدلات التمدن، وذلك تبعاً لتوجه المشاريع التنموية وفرص العمل، حيث أشارت نتائج تعداد السكان لعام 1964 أن أكثر من 71٪ من الأجانب أقاموا في منطقة طرابلس (34768 نسمة) و14.7٪ في منطقة بنغازي (7198 نسمة) وتوزعت بقية النسب على الأقاليم الإدارية الأخرى[1].

كما أشارت نتائج تعداد 1973 إلى أن ما نسبته 39.5٪ من مجموع السكان غير الليبيين كانوا يقيموا في مدينة طرابلس، و27.5٪ في مدينة بنغازي. وانخفضت هذه النسبة في عام 1984 لصالح بقية المدن الأخرى، فبلغت في الأولى 28.3٪ وفي الثانية 17.4٪، بمعنى أن نسبتهم في هاتين المدينتين انخفضت من 67٪ إلى 45.7٪ خلال الفترة المذكورة.

واستمرت في الاتجاه نفسه خلال السنوات اللاحقة، ففي عام 1995 بلغت نسبة السكان الأجانب الذين كانوا يقيمون في مدينة طرابلس نحو 21.2٪ من جملة أعدادهم في البلاد، بينما بلغت تلك النسبة 14.6٪ في مدينة بنغازي. مما يؤكد على أن حركة التطور والعمران انتشرت إلى أغلب مناطق البلاد ولم تعد مقتصرة على مدينتي طرابلس وبنغازي.

كما يشير هيكل استخدام القوى العاملة غير الليبية في عام 1990 إلى أن 66.4٪ منهم تعمل في قطاع التشييد والبناء، و7.8٪ في قطاع الصناعات التحويلية، و8.8٪ في القطاع الزراعي، وتوزعت نسبة 17٪ بين بقية القطاعات. بينما كانت هذه النسب في عام 1970 تتوزع بين القطاعات المذكورة على التوالي: 38.4٪، 10.8٪، 16٪، 34.8٪ [2]. مما يؤكد على أن معظم العمالة غير الليبية توجهت إلى العمل في المدن.

2- الهجرة الداخلية:

تدل الهجرة الداخلية على الحراك الجغرافي للسكان بين أقاليم الدولة ومناطقها بسبب تفاوتها في ميادين التنمية. وقد أشارت بيانات التعدادات السكانية إلى أن نحو 26٪ من إجمالي السكان الليبيين عام 1954[3] كانوا يمارسون نمط حياة بدوية تتميز بعدم الاستقرار والتنقل بصورة دائمة أو موسمية، بسبب الطبيعة الجافة وشبه الجافة التي تتصف بها ليبيا، غير أن هذه الفئة من السكان انخفضت إلى نحو 20٪ في عام 1964[4]، وإلى نحو 3٪ في عام 1973[5]. إلا أنه في مقابل ذلك برز شكل آخر من أشكال الهجرة والانتقال مثّلته حركة الهجرة إلى المدن استجابة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964، مرجع سابق، ص1.

(2) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1994، مرجع سابق، ص735.

(3) مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1954، مرجع سابق، ص19.

(4) مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964، مرجع سابق، ص85.

(5) مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1973، مرجع سابق.

اختلفت الآراء حول نمط الهجرة الريفية في الدول النامية، إذ يرى البعض أن تلك الهجرة تتم أولاً من المناطق الريفية إلى المدن الصغيرة وصولاً إلى المدن الكبيرة، بينما يرى آخرون أن الهجرة تتم مباشرة من القرى إلى المراكز الكبيرة دون المرور بالمراكز المتوسطة الحجم[1]. وهذا ينطبق على حال الهجرة الداخلية في ليبيا، التي أخذت اتجاهاً مباشراً من القرى والأرياف إلى مدنها الكبيرة التي مثّلتها مدينتي طرابلس وبنغازي. ولذا فإن صافي الهجرة يأخذ اتجاهاً موجباً في هاتين المحافظتين، مما يؤكد على أهمية هاتين المدينتين ودورهما في النمو الحضري السريع والهجرة إلى المدن حيث شكلتا نحو 70٪ من إجمالي السكان الحضر في عام 1964.

لقد أثبتت نتائج الإحصاء السكاني لعام 1964 أن نحو 175 ألف نسمة من السكان الليبيين الذين ولدوا في البلاد تم عدّهم في مناطق إدارية (محافظات) غير تلك المناطق التي ولدوا فيها، وهؤلاء يمكن اعتبارهم مهاجرين إلى المناطق التي تم عدّهم فيها[*]، والذين مثلوا نحو 11.5٪ من جملة السكان الليبيين آنذاك، استقر نحو ثلاثة أرباعهم تقريباً في محافظتي طرابلس وبنغازي، حيث استقبلت طرابلس لوحدها أكثر من 80 ألف مهاجر، مثل هؤلاء 46.3٪ من حجم الهجرة الداخلية، في الوقت الذي فقدت فيه نحو 20 ألف نسمة، وبصافي هجرة بلغ 60 ألف نسمة، مثلوا ما نسبته 17.4٪ من سكان المحافظة. تلتها بنغازي التي استقبلت 43913 نسمة، وبنسبة 25.2٪ من حجم الهجرة الداخلية، وبلغ الصافي الإيجابي (الموجب) للهجرة إليها 32479 نسمة، وبما يماثل 12٪ من مجموع سكان المحافظة، مما يعكس حجم الحركة باتجاه مدينتي طرابلس وبنغازي. كما سجّلت محافظة الجبل الأخضر هجرة صافية موجبة مقدراها 1.2٪ من جملة سكان المحافظة، وإن كانت بحجم لم يكد يتجاوز 1000 نسمة، حيث بلغت نسبة الهجرة الوافدة 6.4٪، والمغادرة 5.8٪ من حجم الهجرة الداخلية. بينما تظهر بقية محافظات البلاد في عام 1964 بأنها تفقد سكانها من خلال المعدلات السالبة لصافي حركة الهجرة منها وإليها، وإن كانت بمقادير مختلفة فيما بينها – الشكل (10).

كما يبدو من الشكل المذكور أيضاً أن محافظات الخمس ومصراتة والجبل الغربي شكّلت أهم مصادر الهجرة المغادرة، حيث بلغ مجموع السكان المهاجرين منها نحو 51٪ من العدد الإجمالي للسكان المهاجرين، بينما لم تستقبل سوى 6٪ من حجم الهجرة الوافدة. ولذا فإن صافي الهجرة إليها بلغ (-29694 نسمة) لمحافظة الخمس، و(-25240 نسمة) لمحافظة مصراتة، و(-23759 نسمة) لمحافظة الجبل الغربي.

---

(1) عبد الفتاح الششتاوي، الهجرة الريفية والنمو الحضري في مدن الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، المعهد العالي لتكوين المعلمين، العدد الأول، السنة الأولى، زليتن، 1989،ص349.

(*) يتم بموجب هذه الطريقة المقارنة بين محل الميلاد ومكان الإقامة لاحتساب حجم الهجرة الوافدة والمغادرة.

الشكل (10) حركة الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1964

المصدر: الملحق (6).

وعليه يمكن القول: إن النمط الذي اتخذه ميزان الهجرة في محافظتي طرابلس وبنغازي يرجع بالدرجة الأولى إلى الدور الذي لعبه مركزهما الحضريين في بروز حركة هجرة واسعة من أغلب مناطق البلاد وبدرجات متفاوتة، عملت على زيادة معدلات نمو السكان في هاتين المدينتين مقارنة ببقية المدن الأخرى من جهة، والمناطق الريفية من جهة ثانية، والتي أظهرت مزيداً من سيطرتهما، إذ مثّلتا مكان التحديث والتحول من النظام الاقتصادي- الاجتماعي التقليدي إلى النظام الحديث، مما أسهم في زيادة تحفيز الهجرة باتجاههما، واحتضان المزيد من السكان الحضر، حيث استوعبتا نحو ثلثي الزيادة في مجموع السكان الحضر في الفترة 1954- 1964. **وهذا ما يؤكد على ضعف معدلات نمو سكان المدن الصغيرة والمتوسطة خلال تلك الفترة، واقتصارها على المركزين الحضريين الرئيسيين، مما زاد من تفوقهما الحجمي على بقية المدن الليبية الأخرى.**

كما أن إحصاءات السكان لعام 1973 أشارت إلى أن ما يزيد عن 256 ألف نسمة أو 12.5٪ من مجموع السكان الليبيين شاركوا في حركة الهجرة بين المحافظات(**) من خلال المقارنة بين مكان الإقامة المعتاد وقت إجراء التعداد ومكان الإقامة السابق، والتي تشير إلى نمط الهجرة بين محافظات البلاد – شكل (11)– حيث استقبلت مدينة طرابلس نحو 45٪ من إجمالي المهاجرين بين المحافظات، كما استقبلت بنغازي نحو 23٪ منهم، تلتها محافظة الزاوية التي استقبلت 10.8٪ من حجم الهجرة الوافدة. ويتجه ميزان الهجرة في هذه المحافظات الثلاث باتجاه الزيادة؛ بسبب تركز المنشآت الصناعية والتجارية والمراكز الخدمية والاجتماعية التي خلقت فوراق بينها وبين بقية مناطق البلاد.

شكل (11) حركة الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا ت عام 1973

المصدر: الملحق (7)

(**) حجم حركة السكان بين المحافظات لا تبرز الحجم الكلي لحركة الهجرة باتجاه المدن لأن جزء من تلك الحركة تتم ضمن حدود المحافظات، فمثلاً بلغت نسبة الذين ولدوا خارج الفرع البلدي (المديرية) الذي يقيمون فيه نحو 36٪ من جملة السكان الليبيين.

أما بقية المحافظات فإنها فقدت جزءً من سكانها لكون معدلات صافي الهجرة فيها جميعاً سالبة، باستثناء محافظة الجبل الأخضر التي تعادلَ فيها حجم الهجرة الوافدة والمغادرة.

وفيما اعتبرت طرابلس وبنغازي أهم المراكز لجذب السكان استمرت محافظة الجبل الغربي ومحافظة الخمس أهم المناطق الطاردة للسكان، حيث فقدتا 29.3٪ و25.1٪ من سكانهما حتى عام 1973 على التوالي؛ إذ تجاوز عدد المهاجرين منهما 36٪ من إجمالي الهجرة خلال الفترة 1964-1973، بينما لم يتجاوز عدد المهاجرين إليهما 3.4٪، مما يشير إلى أنهما فقدتا أكثر من 85 ألف نسمة. تلتهما مصراتة التي فقدت نحو 12.9٪ من سكانها، ومحافظة الخليج(*) التي خسرت 7.2٪ من سكانها.

يبدو أن العوامل الرئيسة التي أسهمت في استمرار تيار الهجرة إلى مدينتي طرابلس وبنغازي وارتفاع معدلاتها حتى منتصف السبعينيات، واستقطابهما للمزيد من السكان ترجع بالدرجة الأولى إلى توافر مجالات العمل والمرافق الخدمية وتركزها فيهما مقارنة ببقية المحافظات. ففي دراسة عن دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في الهجرة إلى مدينة بنغازي ثبت أن نحو 49٪ من المهاجرين جاءوا إلى المدينة لأسباب اقتصادية[1].

كما أثبتت دراسة أخرى أجريت عام 1977 لدراسة حركة القوى العاملة في ليبيا أن 70٪ من حركة الهجرة التي تمت خلال الفترة 1957-1977 كانت لأسباب اقتصادية، لاسيما البحث عن فرص العمل الأفضل والدخل الأكثر[2].

تشير بيانات التعداد السكاني لعام 1984 إلى أن 5.5٪ من جملة السكان الليبيين أسهموا في حركة الهجرة بين أقاليم البلاد الإدارية، وهو معدل يقل عن المعدلين المسجلين في عامي 1964 و1973.

كما أشارت دراسة حركة الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية في ليبيا بحسب نتائج تعداد السكان لعام 1984 إلى أن مدينة طرابلس استمرت كأهم المناطق الجاذبة لحركات الهجرة الداخلية -الشكل (12)- والتي استقبلت نحو 88 ألف نسمة، أو نصف عدد المهاجرين، تلتها بنغازي بنسبة 17.5٪، كما مثّلت سبها المرتبة الثالثة في نصيبها من الهجرة الوافدة، التي مثّلت نسبة تقترب من 5٪، ثم سرت بنسبة 4٪.

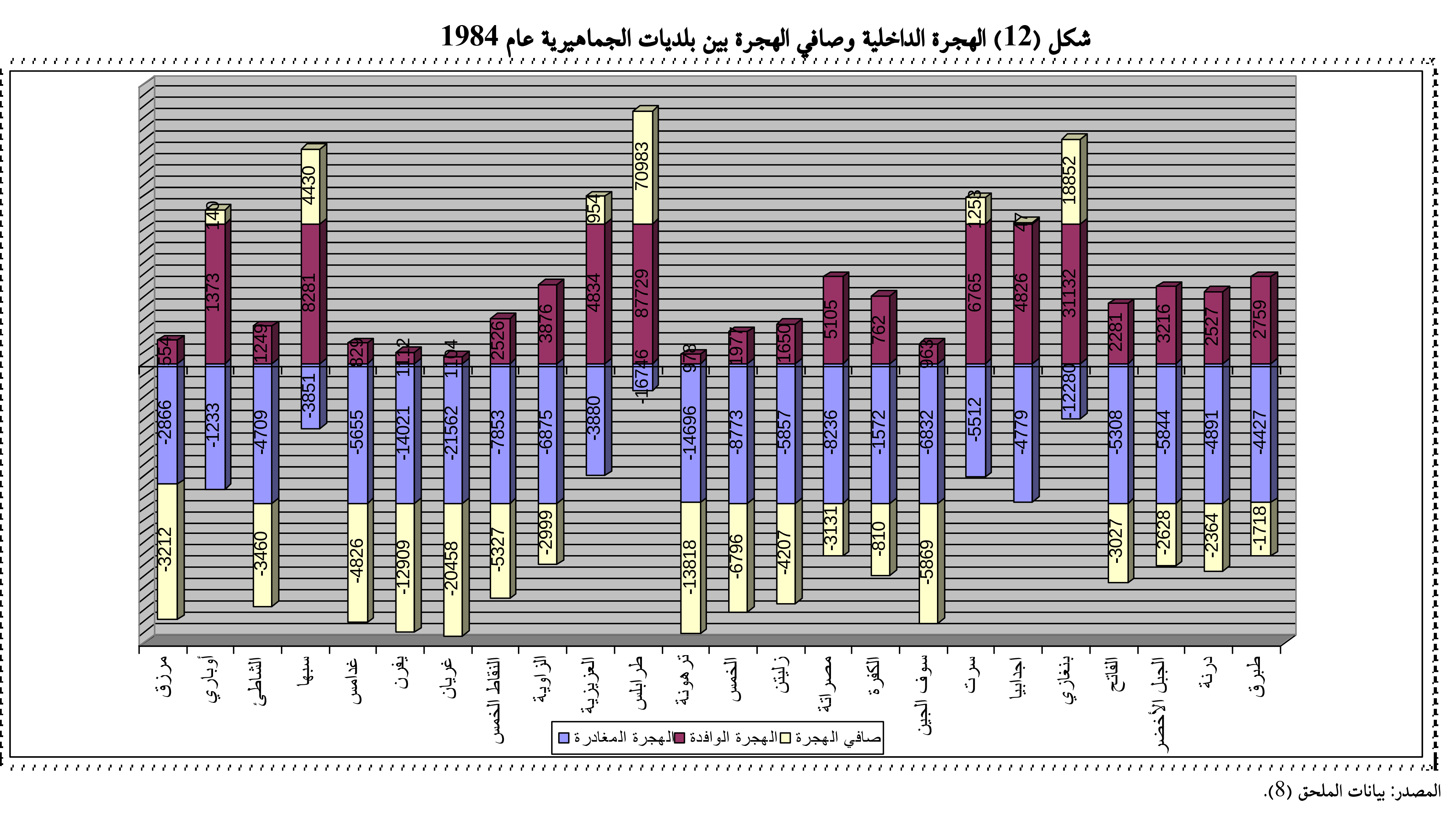
أما الهجرة المغادرة فأغلبها كانت من غريان، ويفرن، وترهونة، والخمس، ومصراتة، التي مثّلت في جملتها أكثر من ثلث حجم الهجرة المغادرة، ولذا فإن ميزان الهجرة فيها خاسر (سلبي)، حيث

(*) كانت محافظة الخليج خلال تاريخ إجراء تعداد 1964 تابعة إدارياً لمحافظة مصراتة.

(1) Mukerji S. and Kataifi, Socio-Economic survey in Benghazi, dirassat, The Economic and Business Review vol. No. 2, 1970, P.7

(2) رمضان عريبي خلف الله، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984، ص170.

شكل (12) الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين بلديات الجماهيرية عام 1984



المصدر: بيانات الملحق (8).

فقدت غريان 20.5 ألف نسمة أو ما نسبته 17.5٪ من سكانها خلال الفترة 1973-1984، وترهونة 13.8ألف نسمة، وبما يماثل 16.3٪ من سكانها، ويفرن 12.9 ألف نسمة، أو 17.6٪ من سكانها.

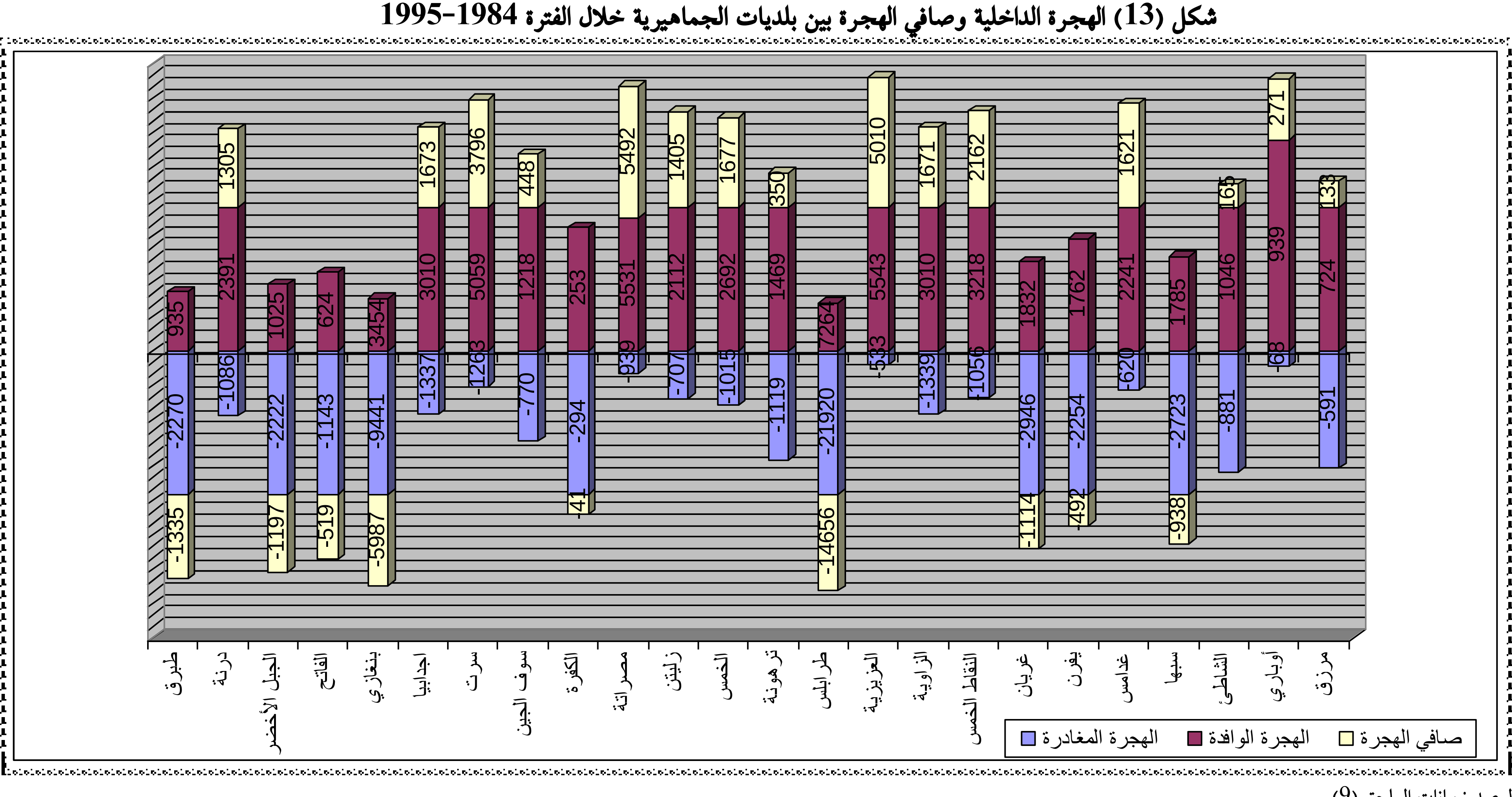
كما يظهر صافي الهجرة سالباً في كل البلديات الباقية باستثناء اجدابيا واوباري، والعزيزية، وسرت، والتي تتعادل فيها تقريباً تيارات الهجرة الوافدة مع المغادرة.

أما المناطق التي كان صافي الهجرة فيها موجباً فهي بحسب ترتيب أهميتها: طرابلس التي زاد حجم سكانها بنسبة 7.2٪ (70983 نسمة)، بنغازي بنسبة 4٪ (18852 نسمة)، وسبها 5.8٪ (4430 نسمة). وتظهر أهمية سبها كمنطقة جذب سكاني بصورة نسبية، كونها أكبر مدن الجنوب الليبي وأكثرها جذباً للسكان.

وعند مقارنة حجم الهجرة التي حدثت خلال الأحد عشر عاماً ما بين 1984-1995 والتي بلغت نحو 59137 نسمة مقارنة بما سجّلته خلال الأحد عشر عاماً السابقة لها (1984-1973) يلاحظ الانخفاض النسبي في حجم هذه الهجرة، والذي يعكس الأثر المهم لنجاح خطط التنمية المكانية الأكثر توازناً من ذي قبل من خلال إعادة النظر في توزع المشاريع الاقتصادية والتنموية والخدمية ومحاولة إعطاء الأولوية للمناطق الأقل نمواً والتي غالباً لم تنل ما تستحق من استثمارات بما يتناسب مع عدد سكانها، والتأكيد على مفهوم التوازن الإقليمي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع المراكز الخدمية والإدارية والاهتمام بمشاريع التنمية المحلية في مختلف مناطق البلاد وأقاليمها بهدف استثمار مواردها الطبيعية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل؛ كل ذلك ساعد على إيجاد فرصاً للعمل، والتقليل من حجم الهجرة إلى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة وكبح جماحها، بل إن تلك الإجراءات المدروسة عملت على إعادة تغيير اتجاه تلك الهجرة وتحويلها إلى هجرة عكسية (هجرة معاكسة)؛ بخاصة إلى المدن ذات الأحجام المتوسطة كمدن: الزاوية، مصراتة، درنة، سبها، الخمس، غريان، حيث إمكانات النمو الاقتصادي قائمة وممكنة. إذ سجل ميزان الهجرة التي تمت خلال الفترة ما بين 1984-1995 تزايداً لصالح العديد من المناطق، لا سيما تلك التي تقع ضمنها المدن والحواضر التي أخذت في النمو السريع، والتي أصبحت تمتاز بصافي هجرة إيجابي نتيجة استقطاب هذه المدن لأعداد كبيرة نسبياً من المهاجرين. ويتضح ذلك في الشكل (13) الذي يوضح حجم الهجرة الداخلية بين بلديات ليبيا خلال الفترة ما بين 1984-1995.

إن ما يشد الانتباه في الشكل المذكور هو تغير اتجاه صافي الهجرة في بلديتي طرابلس وبنغازي، التي بدأت تفقد جزءً من سكانها الذين هاجروا إليها في وقت سابق إلى مناطقهم الأصلية، والتي يمكن عدّها هجرة معاكسة لأولئك السكان، حيث بلغ حجم الهجرة المغادرة من طرابلس نحو ثلث إجمالي المهاجرين خلال الفترة الممتدة ما بين 1984-1995، في الوقت الذي استقبلت فيه ما نسبته

شكل (13) الهجرة الداخلية وصافي الهجرة بين بلديات الجماهيرية خلال الفترة 1984-1995



المصدر: بيانات الملحق (9).

12.2٪ من حجم الهجرة الوافدة، وبخسارة بلغت نحو 15 ألف نسمة. وهذا ما يمكن أن يقال كذلك عن بنغازي التي سجّلت هجرة سالبة بلغت (-6000) نسمة، حيث غادرها نحو 9.4 آلاف نسمة، بينما استقبلت 3.4 آلاف نسمة. والشيء نفسه يقال كذلك عن سبها التي سجّلت هجرة سالبة لصالح المناطق المجاورة لها خلافاً لما سجّلته خلال الفترة الممتدة ما بين 1973- 1984. كما استمرت معدلات الهجرة المغادرة لغريان ويفرن وطبرق والجبل الأخضر والمرج والكفرة تفوق معدلات السكان الوافدين إليها.

أما جميع المناطق الباقية فقد سجّلت معدلات هجرة موجبة، وإن كانت بمعدلات متفاوتة، وذلك تبعاً لأهمية المدن الواقعة ضمنها، حيث اعتبرت مدن: مصراتة، العزيزية، سرت، وزوارة، الزاوية، الخمس، زليتن، اجدابيا، درنة، أهم المدن الجاذبة للسكان خلال الفترة ما بين 1984-1995، والتي شكلت مراكز للنمو ونقاط للتنمية وقللت من هيمنة مدينتي طرابلس وبنغازي، وهو ما يفسر معدلات النمو السكاني التي حققتها هذه المدن، إذ انخفضت نسبة تمثيل سكان مدينتي طرابلس وبنغازي من 74٪ إلى 42٪ من إجمالي السكان الحضر عما كانت عليه خلال الفترة الممتدة بين عامي 1954-1995.

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول: إن نمو المدن الليبية لا يقتصر على الزيادة الطبيعية، بل إن للزيادة غير الطبيعية (الهجرة) دوراً جلياً في هذا النمو، ويبدو ذلك من مقارنة معدلات نمو سكان المراكز المدينية الليبية مع معدل نمو العام للسكان المأخوذ على مستوى البلاد خلال الفترة التعدادية الأخيرة 1984-1995 كما يبينها الجدول (15) بحيث نجد تبايناً في معدلات النمو حتى أنها تصل في بعض المدن إلى الضعف، مما يعكس الطفرة السكانية التي عاشتها المدن الليبية، والتي جاءت في أغلبها من جراء نزوح السكان وهجرتهم الداخلية باتجاه المدن.

إن بيانات الجدول (15) تشير إلى أحجام المدن الليبية المفترضة إذا ما تزايدت أعداد سكانها وفقاً للمعدل العام لنمو سكان ليبيا خلال الفترة 1984-1995 البالغ آنذاك 2.5٪، ومنه يلاحظ أن أعداد سكان مدينة طرابلس تزايدوا خلال الفترة المذكورة بمعدلات قلت عن المعدل العام، مما يعني أن حجمها الفعلي في عام 1995 يقل عن الحجم المفترض لها إذا ما نمت بمعدل يماثل المعدل المسجل في عموم البلاد بمقدار بلغ (-112841 نسمة) وهو ما يعكس اتجاهات نمو السكان الحضر في بقية المدن الأخرى، والدور الذي لعبه عامل الهجرة المعاكسة في ذلك النمو. أما في مدينة بنغازي فيلاحظ التقلص في تأثير عامل الهجرة في نموها، ويبدو ذلك في تماثل الأعداد الفعلية لسكان المدينة وحجمها المفترض لو نمت بمعدل يعادل معدل نمو سكان البلاد.

جدول (15) تطور أعداد سكان المدن الليبية خلال الفترة 1984-1995 مقارنة بتقديرات أعدادهم وفق معدلات النمو العام للسكان خلال الفترة نفسها

المدينة	الحجم السكاني في عام 1984	الحجم السكاني في عام 1995	معدل النمو للفترة 1984-1995	عدد السكان المدن بافتراض المعدل العام لنمو السكان * (1995)	مقدار الزيادة عن عدد السكان وفق المعدل العام لنمو السكان **
طرابلس	968227	1157557	1.6	1270398	112841-
بنغازي	449849	589850	2.5	590240	390-
مصراتة	131030	221205	4.9	171922	49283
الزاوية	91600	160780	5.2	120187	40593
سبها	69150	102790	3.7	90730	12060
الخمس	38170	101400	9.3	50082	51318
زليتن	39940	99360	8.6	52405	46955
البيضاء	66020	91080	2.9	86624	4456
اجدابيا	65270	83570	2.3	81500	2070
طبرق	62500	82480	2.6	82005	475
العجيلات	28240	79910	9.8	37053	42857
درنة	60980	72620	1.6	70011	2609
صرمان	27040	70250	9.1	35479	34771
سرت	35270	57040	4.5	46277	10763
المرج	43550	53530	1.9	57141	3611-
غريان	16410	51620	10.9	21531	30089
الجميل	21160	51520	5.0	27764	23756
صبراتة	30220	51190	4.9	39651	11539
ترهونة	29750	48230	4.5	39034	9196
زوارة	21600	40570	5.9	28341	12229
العزيزية	29310	38800	2.6	38457	343
بنى وليد	28650	37310	2.4	37591	281
قصر الأخيار	9050	33290	12.6	11874	21416
براك	19350	33230	5.0	25389	7841
الكفرة	14948	33050	7.5	19613	13437
يفرن	18460	32670	5.3	24221	8449
القره بوللى	25720	31850	1.9	33747	1897-
مسلاتة	11280	22640	6.5	14800	7840
الأبيار	16940	21970	2.4	22227	257-
راقدلين	15550	21820	3.1	20403	1417
البريقة	9680	20090	6.9	12701	7389
تاورغاء	10530	20000	6.0	13816	6184
غدامس	6660	18780	3.6	8738	10042
أوباري	9890	18100	5.6	12977	5123
مرزق	10820	18000	4.7	14197	3803

شحات	12700	17660	3.0	16664	996
الزهراء	11790	17520	3.7	15469	2051
القبة	10160	15700	4.0	13331	2369
الناصرية	9670	14700	3.8	12688	2012
مزدة	11510	14500	2.1	15102	602-
سلوق	5430	14490	9.3	7125	7365
نالوت	10380	14090	2.8	13619	471
جالو	7800	13180	4.9	6298	6882
هون	8430	12600	3.7	11061	1539
رأس الأنوف	5980	11100	5.8	7846	3254
إداري	5610	10920	6.2	7361	3559
قمينس	5000	9870	6.3	6560	3310
ودان	7650	9690	2.2	10037	347-
الماية	6830	9250	2.8	8962	288
تراغن	6530	9230	3.2	8568	662
توكرة	6810	9080	2.6	8935	145
زلطن	6360	9010	3.2	8345	665
زلة	7080	8800	1.9	9289	489-
سوكنة	7370	8590	1.4	9670	1080-
غات	6500	8560	2.5	8528	32
أم الأرانب	5850	8260	3.2	7676	584
سوسة	5210	8090	4.1	6836	1254
مسة	6440	7890	1.9	8450	560-
أوجلة	5150	7790	3.8	6757	1033
الأبرق	5210	7140	2.9	6836	304
بن جواد	5330	6910	2.4	6993	83-

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدولين (6)، (7).

(*) حسبت أعداد سكان كل مدينة على أساس معدل النمو العام لسكان ليبيا في الفترة التعدادية 1984-1995 ومقداره 2.5٪

وفق المعادلة التالية $Px = P1(R + 1)^t$

P_x = عدد السكان المقدر في العام المنظور (1995). R = معدل النمو.

P_1 = عدد السكان في سنة الأساس (1984). t = الفترة التعدادية.

(**) الزيادة عن معدل النمو العام للسكان وهي مقدار الفرق بين أعداد سكان المدينة في عام 1995 وأعداد سكانها المقدر وفق معدل النمو العام للسكان.

كما يشير الجدول (15) إلى أن الغالبية العظمى من المدن الليبية المتوسطة وصغيرة الحجم شهدت معدلات نمو سريعة نتيجة الدور الذي لعبه عامل الهجرة المعاكسة باتجاهها وضم تجمعات عمرانية جديدة إليها، بحيث نمت بمعدلات فاقت المعدل العام لنمو سكان ليبيا، ولذا فإن الحجم الفعلي لهذه المدن يفوق أحجامها المفترضة وفق معدل النمو العام للسكان، مع استثناءات محدودة تمثلها بعض المدن مثل المرج والقره بوللي والأبيار ومزدة، والتي يبدو أنها استمرت في فقدان جزءً من سكانها نتيجة تأثير الهجرة المغادرة.

2- التصنيف المستحدث للمراكز الحضرية:

إن إعادة تصنيف التجمعات الريفية ومنح بعضها صفة التجمعات المدنية نتيجة نمو أعداد سكانها أدى إلى إضافة مدن جديدة، مما شكّل عاملاً مهماً في نمو أحجام المدن الليبية خصوصاً، وعملية التمدن في البلاد عموماً.

وتبدو أهمية هذا العامل من خلال المقارنة بين معدل النمو الحضري للسكان الذي يفوق بكثير معدل النمو السكاني العام، حيث يرجع الفرق بين المعدلين وكذلك الزيادة في عدد المراكز الحضرية وتوسعها إلى عامل الهجرة من جهة، وامتداد رقعة المدينة خارج إطارها الجغرافي السابق وضم أماكن جديدة إليها ونمو المزيد من الأحياء في ضواحي المدن من جهة أخرى، وما ينجم عن ذلك من حركة للسكان نحو تلك المراكز، نظراً لتوافر فرص العمل والدخل الأفضل فيها.

ولهذا فإن أية مقارنة لعدد سكان المدن بين التعدادات السكانية يجب أن تأخذ في الاعتبار التوسع المكاني للمدن، نتيجة إضافة تجمعات حضرية جديدة إليها، بحيث تضاعفت مساحات بعضها عدة مرات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فعلى سبيل المثال لم تكن مساحة مدينة طرابلس تتعدى عدة كيلومترات مربعة حتى منتصف القرن الماضي، ثم ما لبثت المدينة أن اتسعت نحو الغرب والجنوب والشرق، حيث كانت مساحتها عام 1966 لا تتعدى 16.48 كم^2، أصبحت 102.71 كم^2 عام 1980، وتطورت تلك المساحة عام 2000 إلى 192.4 كم^2 نتيجة توسع المدينة خارج الإطار الجغرافي السابق، وضم تجمعات حضرية جديدة إليها. كما نمت مساحة مدينة بنغازي من 11كم^2 عام 1966، إلى 45 كم^2 عام 1980، وبلغت تلك المساحة في عام 2000 إلى 122كم^2. أما مدينة مصراتة فقد توسعت مساحتها من 1.9 كم^2 عام 1966 إلى 26 كم^2 عام 1980، ثم إلى 83 كم^2 عام 2000 وهو ما يمكن أن يعمم على بقية المدن الليبية الأخرى - كما هو مبين في الجدول (16).

وقد كان لتطور النظام الإداري دورٌ مهمٌ في استحداث العديد من المراكز الحضرية التي استفادت من توزع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والمصرفية والمرافق العامة من مياه وكهرباء وطرق مواصلات وغيرها، لاسيما بعد تقسيم البلاد إلى 46 منطقة إدارية عام 1979، حيث شهدت البلاد

انتشاراً جغرافياً واسعاً وزيادة عددية كبيرة في الوحـدات الإداريـة والخدميـة، جعـل الكـثير مـن المراكـز العمرانية الريفية تتحول إلى مراكز مدنية، وهذا أدى إلى نمو العديد من المدن في مختلف أنحـاء الـبلاد، كما نجم عنه توافر فرص العمل والوظائف في تلك المدن، وبخاصة العواصم الإقليمية منها.

جدول (16) التوسع المكاني لبعض المدن الليبية خلال الفترة 1966– 2000 (كم^2).

المدينة	المساحة في عام 1966	المساحة في عام 1980	المساحة في عام 2000
طرابلس	16.484	102.713	192.365
بنغازي	10.920	45.000	122.000
مصراتة	1.934	26.110	83.810
الزاوية	0.950	5.981	23.200
سبها	0.922	8.820	26.640
البيضاء	1.000	9.820	26.600
اجدابيا	1.885	8.000	15.590
درنة	2.522	6.928	17.500
المرج	0.350	6.000	16.000
سوسة	0.354	0.794	1.835
الأبيار	0.351	1.871	6.000
شحات	0.246	1.171	3.500
توكرة	0.105	1.288	4.043
القبة	0.143	0.666	1.938
غريان	0.725	4.610	11.000
سرت	0.437	2.075	11.970
يفرن	0.232	1.367	2.432
مزدة	0.262	0.620	4.180
بني وليد	0.218	2.508	10.120
غدامس	0.322	1.670	3.550
نالوت	0.301	1.378	2.893

المصدر: Saad kezeiri، The role of the state and the devlopment of Libya’s urban center، in J. Allan etal (eds) Libya: state and regions، SOAS، University of London، 1989، P.168.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى ظهور العديد من التجمعات الحضرية في بعض المناطق التي كانـت تصنف على أنها مناطق بدوية تسودها حياة رعوية غير مستقرة ومن أمثلتها: اجدابيا، سرت، الجبـل الأخضر، طبرق، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن ظاهرة التمدن في ليبيا تميزت خلال فترة السـتينيات والسبعينيات والثمانينيات بتحول العديد من السكان الذين ارتبطت معيشتهم بحياة التنقل والارتحال إلى حياة الحضر في المـدن مباشـرة دون المـرور بالمراحـل المعتـادة، البـداوة – سـكنى الريـف – سكنى المدن – التحضر، بحيث انتقلوا بشكل مباشر من بدو يمارسـون مهنـة الرعـي والانتقـال إلى عمال وموظفين وإداريين وربما إلى مسؤولين في الدولة.

3- تطور وظائف المدن وعامل التأثير المضاعف لأحجامها:

أ- طبيعة وظائف المدن الليبية وتطورها:

يرى البعض أن وظيفة المدينة هي مبرر وجودها وأساس قيامها ودافع تطورها ونموها[1]، ويبدو ذلك من خلال العلاقة بين تعدد الوظائف وأحجام المدن، كما أن نوع الوظيفة يلعب دوراً مهماً في نمو المدن وتزايد أحجامها، بحيث يبدو هناك تأثير متبادل بين الحجم والوظيفة، فكلٍ منهما يؤثر ويتأثر بالآخر. والحقيقة أن هناك علاقة ارتباط متبادلة بين أحجام المدن ووظائفها، فزيادة الحجم السكاني للمدينة يؤثر في تعدد وظائفها، وفي المقابل كلما تعددت وظائف المدينة كان ذلك مدعاة لزيادة نموها السكاني.

إن إدراك مدى العلاقة والارتباط بين أحجام المدن ووظائفها وتعدد هذه الوظائف وتنوعها يفسر إمكانات الاستمرار في نمو تلك الأحجام المدينية، بحيث تتعدد الوظائف وتتطور بالتوازي مع التزايد في أحجام المراكز الحضرية والعكس صحيح. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في العواصم الوطنية والإقليمية التي تحتكر العديد من الوظائف الخدمية والإنتاجية على المستويين الوطني والإقليمي، مما يجعلها أقدر على جذب السكان وتركزهم على حساب المراكز العمرانية الأصغر حجما والأقل أهمية من حيث تطور وتعدد وظائفها، وبالتالي الأقل جذباً للمنشآت والسكان.

تقسم وظائف المدن تبعاً لأهميتها في نمو المدينة من جهة والعلاقات المكانية بين المكان الذي يتم فيه إنتاج السلعة وتقديم الخدمة (المركز الحضري) والمكان الذي يتم فيه استهلاكها أو توزيعها من جهة أخرى إلى قسمين رئيسين يكوّنان الاقتصاد الحضري، هما:

1- الوظائف الخادمة للمدينة (الوظائف غير الأساسية أو الوظائف الاستهلاكية) باعتبار أنها تقدم خدمات ومنتجات إلى مستهلكين محليين (سكان المدينة نفسها) ولا تحدث أي تغير في الاقتصاد المحلي، فهي إعادة تداول داخلية لمقومات هذا الاقتصاد.

2- الوظائف المطورة للمدينة والدافعة لنموها (الوظائف الأساسية أو الوظائف التصديرية) لأنها معاملات يتم من خلالها استهلاك السلع والاستفادة من الخدمات من قبل سكان غير محليين (خارج حدود المدينة)، ويتضمن جلب أموال من أماكن أخرى تؤدي إلى تنمية النشاط الاقتصادي في المدينة، ونمو حجمها[2].

وبالرغم من تعدد الوظائف التي تمارسها المدن إلا أنها في كثير من الأحيان تختلف أهميتها في حياة المدينة، ومن هنا تطلب الأمر ضرورة تصنيف الوظائف وإبراز الأساسية منها، التي كانت عاملاً مهماً في تطور المدينة ونمو حجمها، وهو ما جذب اهتمام الكثير من الباحثين لدراسة تلك الوظائف ووضع المعايير لتصنيفها.

---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص17.

(2) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص ص64-67.

هذا وتُعدّ الإحصاءات الخاصة بالأنشطة التي يمارسها السكان أحد أهم مصادر دراسة وظائف المدينة بالاعتماد على النسب المئوية للعاملين في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية ضمن المدينة لتحديد الأنشطة السائدة فيها (وظائفها الرئيسة)، نظراً لأن وظائف المدينة هي محصلة للوظائف التي يمارسها سكانها. وهنا يجب الإشارة إلى أن تلك الإحصاءات تقتصر على التفريق بين الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، ولا تشير إلى التنوع الكبير في أعداد الوظائف ولا التصنيف الدقيق لنوعياتها، بحيث تختفي بعض الوظائف المهمة التي تمارسها المدينة لمجرد أن نسبة العاملين فيها أقل من بعض الوظائف الأخرى الأقل أهمية في نمو المدينة وتطورها، لاسيما المدن الكبيرة متعددة الوظائف. ولذا فإن سيادة وظيفة معينة يجب ألا يلغي وجود وظائف أخرى[1]، فعلى سبيل المثال قد يعمل في الإدارة نسبة زهيدة من العاملين 1-2٪ لكن الوظيفة الإدارية للمدينة – العاصمة الإقليمية – مهمة جداً وتؤثر في مختلف الوظائف الأخرى لهذه المدينة.

ولتحديد مدى العلاقة بين تطور أحجام المدن الليبية وطبيعة وظائفها فقد استخدمت البيانات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية للسكان لتحديد وظيفة المراكز المدنية، وبالعودة إلى نتائج التعدادات السكانية ونتائج حصر القوى العاملة في ليبيا قسمت أوجه النشاط الاقتصادي إلى تسعة أقسام، تم استبعاد نشاط الزراعة – باعتبار أنه نشاط غير حضري– والأنشطة غير كاملة التوصيف، بحيث تشتمل الأنشطة المدينية على سبعة أنشطة تندرج ضمن القطاعين الرئيسيين: القطاع الثاني أو الصناعي والذي يشمل: (1) الصناعات الاستخراجية (التعدين)، (2) الصناعات التحويلية، (3) التشييد والبناء، (4) الطاقة والمياه. والقطاع الثالث أو القطاع الخدمي ويشمل: (5) النقل والتخزين والمواصلات، (6) التجارة، (7) الخدمات الإدارية والخدمات الاجتماعية والشخصية. واعتماداً على مقياس نيلسون لتحديد وظائف المدن يمكن تصنيف المدن الليبية بحسب وظائفها وتتبع تطور تلك الوظائف فيها، من خلال بيانات الأنشطة الاقتصادية، حيث تم احتساب النسب المئوية في كل نشاط من الأنشطة السبع المذكورة في كل مدينة، واستخراج المتوسط الحسابي لمجموع النسب المئوية لكل نشاط اقتصادي، ثم إيجاد مقدار الانحراف المعياري عن الوسط الحسابي لتحديد بداية مستوى التخصص الوظيفي عندما تصل نسبة العاملين في النشاط الاقتصادي بالمدينة إلى الوسط الحسابي مضافاً إليه مقدار الانحراف المعياري.

يشير الجدول (17) إلى الاتجاه العام لتوزع متوسط نسب العاملين في الأنشطة الاقتصادية الحضرية خلال الفترة 1964-2001 التي تدل بشكل ضمني على وظائف المدن الليبية، بخاصة الوظيفتين الصناعية والخدمية، نتيجة التطور الإيجابي لأعداد العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات، لاسيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص18.

جدول (17) بداية مستوى التخصص الوظيفي للأنشطة الاقتصادية الحضرية في ليبيا خلال الأعوام 1964، 1980، 2001.

النشاط	1964			1980			2001		
	متوسط النسب المئوية للعاملين بالنشاط	الانحراف المعياري	بداية مستوى التخصص*	متوسط النسب المئوية للعاملين بالنشاط	الانحراف المعياري	بداية مستوى التخصص*	متوسط النسب المئوية للعاملين بالنشاط	الانحراف المعياري	بداية مستوى التخصص*
التعدين	4.7	2.4	7.1	2.9	7.03	9.9	3.5	8.87	12.4
الصناعة	9.4	4.2	13.6	5.4	4.4	9.8	9.56	7.05	16.6
الكهرباء والمياه	2.7	2.2	4.9	4.5	2.5	7.0	4.6	1.4	6.0
النقل والمواصلات	9.4	2.0	11.4	3.9	2.4	6.3	4.4	1.3	4.7
التجارة	11.5	2.9	14.1	6.3	2.8	9.0	9.8	4.1	13.9
البناء والتشييد	17.9	2.1	2.0	28.3	13.0	41.3	3.4	4.4	7.8
الخدمات	44.4	7.6	52	48.7	11.4	60.1	64.3	6.2	70.0

المصدر: من حساب الباحث بناء على بيانات الملاحق (13)، (14)، (16).

* حددت بداية مستوى التخصيص الوظيفي باستخدام أسلوب نيلسون لتصنيف وظائف المدن « (متوسط العاملين في الوظيفة » مقدار انحراف معياري عن هذا المتوسط).

جاء تطور الوظيفة الصناعية للمدينة الليبية بعد اكتشاف النفط وانطلاق برامج وخطط التطوير والتنمية الاقتصادية، وتوجه الدولة نحو تنمية القطاع الصناعي باعتباره أحد القواعد الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحريره من احتكار القطاع النفطي، وباعتباره كذلك محركاً للقطاعات الاقتصادية الأخرى وتنويع مصادر الدخل. وتبدو نتائج تلك السياسة في ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي من 5.4٪ من جملة العاملين في القطاعات الاقتصادية الحضرية عام 1980 إلى نحو 10٪ من إجمالي عددهم عام 2001، في حين كان مقدار الزيادة في تلك النسبة محدوداً خلال الفترة 1964-1980 التي لم تتجاوز 1٪. وفي الاتجاه ذاته زادت نسبة العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة المذكورة بمقدار 4٪ بينما كانت الزيادة في تلك النسبة بشكل واضح خلال الفترة التي تلت عام 1980، حيث زادت من 48.7٪ إلى نحو 65٪ عام 2001، مما يؤكد أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات تطوراً ونمواً، حيث أضحت نسبة العاملين فيه حالياً تماثل الوضع في البلدان المتقدمة، وهو مؤشر قوي على تحسن خدمات وشروط حياة المواطن الليبي في العقود الأخيرة من القرن العشرين رغم كل ما تعرضت له البلاد من ضغوط خارجية ظالمة.

كما زادت نسبة العاملين في قطاع الطاقة والمياه من 2.7٪ في عام 1964 إلى 4.5٪ عام 1980، ثم إلى 4.6٪ عام 2001 من جملة العاملين في الأنشطة الاقتصادية الحضرية.

ويلاحظ من الجدول (17) كذلك أن قطاع البناء والتشييد استأثر بأكثر من 28٪ من القوى العاملة في عام 1980 نتيجة النهضة العمرانية وحركة البناء التي شهدتها أغلب المدن الليبية مع نموها وتطورها، حيث تحولت البلاد في تلك الفترة إلى ورشة بناء وإعمار شاملة، غير أن تلك النسبة انخفضت إلى 3.4٪ عام 2001، وهذا الانخفاض لم يأت نتيجة للتراجع الكبير في عمليات البناء في المدن، وإنما يرجع إلى الزيادة النسبية في أهمية قطاع الخدمات بمختلف أقسامه من جهة، وإنجاز الكثير من المشاريع المهمة في الفترة السابقة، وانخفاض معدل النمو السكاني قليلاً، وكذلك بسبب استبدال المساكن القديمة بمساكن حديثة، إذ أن نسبة 28.3٪ من العاملين في البناء والتشييد التي كانت في بداية ثمانينيات القرن العشرين تُعدُّ نسبةً مرتفعةً جداً قلما ما نجدها إلا في المدن الجديدة التي تكون في مرحلة البناء والتشييد، وبالتالي فهي مرحلية لابد وأن تهبط لاحقاً إلى الوضع الطبيعي الذي قلما تزيد فيه هذه النسبة عن 10٪ ، لكن هذا لا ينفي التأثير السلبي للحصار الخارجي الذي أدى إلى ضعف في وتيرة الزخم التنموي، لاسيما في ميدان البناء والتشييد للمشاريع العملاقة مثل مشروع النهر الصناعي، وغيره.

وظائف المدن الليبية عام 1964:

يشير الجدول (18) إلى توزع وظائف المدن الليبية في عام 1964 ومنه يلاحظ عدة أنماط وظيفية تميز تلك المدن، بحيث يعكس التميز الوظيفي مدى سيادة تلك الوظيفة في المدينة، الذي يجب ألا ينفي

ممارستها لعددٍ من الوظائف الأخرى التي لا تصل إلى معدلات التخصص الوظيفي.

جدول (18) تصنيف وظائف المدن الليبية في عام 1964 وفق طريقة نلسون.

المدينة	التعدين	الصناعة	الكهرباء والغاز	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات
طرابلس		*		*	*		
بنغازي				*	*		
درنة			*	*			
الزاوية	*					*	
اجدابيا		*					
طبرق			*	*			
سبها							*
مصراتة		*			*		
البيضاء							*
زوارة						*	
المرج						*	*
الكفرة				*			
الخمس					*	*	
غريان							*
نالوت							*
زليتن					*	*	

المصدر: من حساب الباحث بناء على بيانات الملحق (10).

* تشير إلى أن نسبة العاملين في النشاط بالمدينة تصل أو تتجاوز بداية التخصص الوظيفي للنشاط وفق طريقة نيلسون.

مثّلت **الوظيفة الخدمية** أهم الوظائف الحضرية التي مارستها المدن الليبية، فهي تمثل بشكل عام أكثر من ثلث القوى العاملة في كل المدن الليبية، وزادت في خمسٍ منها عام 1964 عن نصف القوى العاملة فيها، وهي المدن التي مارست الوظيفة الخدمية باعتبارها وظيفةً رئيسةً، حيث تجاوزت حد التخصص الوظيفي لنشاط الخدمات، وبخاصة في مدينة البيضاء التي اتخذت عاصمة للبلاد أثناء فترة الحكم الملكي البائد، وما صاحبه من تركز للأنشطة الخدمية فيها، حيث مثّلت نسبة العاملين في مجال الخدمات نحو 58٪ من جملة العاملين. كما مثَّل النشاط الخدمي نحو 54٪ من العاملين بمدينة المرج تلتها كلا من غريان ونالوت وسبها، ولذا يمكن التأكيد على أن نمو هذه المدن ارتبط بأهميتها الخدمية كمراكز لتقديم الخدمات لمحيط ينشدّ إليها، بالإضافة لخدمة سكانها.

يأتي قطاع **البناء والتشييد** في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الوظيفة الخدمية حيث بلغ متوسط العاملين به نحو 17.8٪ من جملة العمالة في القطاعات المختلفة، على الرغم أن البعض قد لا يعدها وظيفة للمدينة، لأنها في الواقع عملية بناء لتلك المدن، وليس وظيفة لها، إلا أن ما يهمنا

هنا هو التأكيد على أن النشاط الغالب للقوى العاملة بالمركز الحضري في مجالات الإنشاء والتشييد، الذي يعكس مدى تطور تلك المراكز ونهضتها العمرانية، حيث ترتفع نسبتهم في كل المدن الليبية باستثناء مدن طرابلس وبنغازي وغريان التي تقل النسبة في كلٍ منها عن 15٪، وتبرز أهمية هذه الوظيفة أكثر في كل من زلتين والخمس والمرج والزاوية وزوارة، التي تتجاوز نسبة العاملين في مجالات البناء والتشييد حدود التخصص الوظيفي لهذا النشاط البالغ 20٪ وبذلك فهي تمثل المراكز التي كانت أكثر تخصصاً في البناء والتشييد على مستوى البلاد في ستينيات القرن العشرين.

أما **الوظيفة الصناعية** فقد بلغ حدها التخصصي 13.6٪، حيث مثّلت أحد أهم الوظائف التي مارستها المدن الرئيسة في البلاد آنذاك لاسيما مدينة طرابلس نتيجة التوطن الصناعي فيها، حيث مثّلت العمالة الصناعية فيها عام 1956 نحو 79٪ من جملة العمالة الصناعية في البلاد، ونحو 57٪ من مجموع المنشآت الصناعية في العام ذاته(1)، إذ بلغت نسبة هذه الوظـيفة في عام 1964 نحو 13.7٪ من جملة العمالة في المدينة. كما مثّلت الصناعة الوظيفة الرئيسة لمدينتي مصراتة واجدابيا، حيث اشتغل فيهما أكثر من 16٪ من مجموع العمالة في كلٍ من المدينتين، في حين اعتبرت الوظيفة الصناعية وظيفة ثانوية في بقية المدن أو أقل أهمية، إذ لم تصل حد التخصص الوظيفي نتيجة لسيادة الوظيفة الخدمية فيها.

كما شكلت **الوظيفة التجارية** إحدى الوظائف المؤثرة في نمو المدن الليبية، فمع استمرار نمو المدينة تنمو حاجتها إلى تأدية وظيفة التسويق والمعاملات التجارية والاستفادة منها، حيث مثّلَ العاملين في النشاط التجاري في المدن الليبية نحو 11.5٪ من جملة الممارسين للأنشطة الاقتصادية الحضرية، وكان هناك نحو عشر مدن تجاوزت نسبة المشتغلين في القطاع التجاري المتوسط العام للعاملين في هذا النشاط، منها خمس مدن تجاوزت بداية مستوى التخصص في الوظيفة التجارية، وهي: طرابلس وبنغازي ومصراتة والخمس وزليتن، التي يمكن تصنيفها على أنها مدن تجارية، كما هو واضح من الجدول (18). وقد لعب الموقع الجغرافي لهذه المدن دوراً مهماً في ممارستها للوظيفة التجارية، لاسيما وقوعها عند عقد المواصلات وبالقرب من الموانئ البحرية الرئيسة في البلاد، وبخاصة موانئ طرابلس وبنغازي وطبرق، ويؤكد على هذا ممارسة هذه المدن **لوظيفة النقل والمواصلات**، حيث تجاوزت نسبة العمالة بقطاع النقل والمواصلات والتخزين بداية مستوى التخصص الوظيفي لهذا القطاع والبالغة 11.4، إذا بلغت نسبة العاملين فيه 13.1٪، 12.7٪ في كلٍ

(1) I.B.R.D.The Economic Development in Libya, j. Hopkins press, Baltimore, U.S.A. 1960, P.437.

من طرابلس وبنغازي على التوالي، وقد سجّلت أعلى النسب في مدينة الكفرة التي تمثل عقدة مواصلات أو نقطة التقاء طرق المواصلات التي تربط بين الشمال الليبي وكل من السودان وتشاد، كذلك الحال بالنسبة لمدينة طبرق التي تمثل مدينة حدودية لخدمة حركة المواصلات والنقل البري بين ليبيا ومصر حيث سجلت نسبة العاملين في قطاع النقل 11.4٪.

كما يمكن توضيح الأنماط الوظيفية للمدن الليبية اعتماداً على حساب معامل التوطن للأنشطة الاقتصادية الحضرية، بحيث يدل المعامل على توطن عادي إذا كانت قيمته تساوي واحد، وكلما زادت تلك القيمة دلّ ذلك على توطن أكبر. وفي ضوء معاملات توطن الأنشطة الحضرية المختلفة إذ كان معامل توطن أحد الأنشطة يساوي واحد فأكثر وبقية الأنشطة الأخرى معامل توطنها أقل من واحد تصنف المدينة تبعاً لذلك النشاط، وإذا كان معامل توطن عدة أنشطة سجل أكثر من واحد صنفت المدينة على أنها متعددة الوظائف.

يلاحظ من الجدول (19) أن أغلب المدن الليبية تمارس وظائف متعددة وفقا لمعامل توطن الأنشطة الاقتصادية فيها، وإن كانت تختلف في درجة أهميتها وطبيعتها. فمدينة طرابلس التي حققت معدلاً مرتفعاً لنمو سكانها خلال الفترة 1954-1964 الذي سجل 8.6 ٪ سنوياً يمكن أن نرجعه إلى تعدد وظائفها ومركزيتها الاقتصادية والإدارية، ووفقاً لمعامل التوطن يمكن ترتيب تلك الوظائف بحسب أهميتها: الوظيفة الصناعية، ووظيفة النقل والمواصلات، والوظيفة التجارية، ونشاط التعدين، وقطاع الكهرباء والمياه.

كما يمكن تصنيف مدينة بنغازي التي حققت معدل نمو 7.2٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة بأنها متعددة الوظائف، أهمها: وظيفة التعدين، النقل والمواصلات، الكهرباء والمياه، الوظيفة التجارية.

أما مدينة درنة ثالث المدن الليبية حجما في عام 1964 فأهم أنشطتها تمثلت في قطاع الكهرباء والمياه الذي سجل معامل توطن بلغ 2.61، يليه النقل والمواصلات، ثم التشييد والبناء، ثم التجارة، وهو ما يمكن أن يعمم على بقية المدن الليبية الأخرى.

ويمكن على أساس أقسام الأنشطة الاقتصادية أن نصنف المدن التي يرتفع فيها معامل التوطن الاقتصادي بحسب أنماط الأنشطة، حيث بلغت في نشاط التعدين تسع مدن هي: بنغازي، الخمس، الزاوية، زوارة، اجدابيا، الكفرة، غريان، سبها، طرابلس. بينما بلغ عدد المدن التي تمارس الوظيفة الصناعية خمس مدن هي: مصراتة، طرابلس، سبها، اجدابيا، الكفرة. أما الوظيفة الخدمية فتبرز في مدن: البيضاء، المرج، سبها، غريان، نالوت. وتظهر الوظيفة التجارية في مدن: زلتين، الخمس، مصراتة، طرابلس، بنغازي، الزاوية، زوارة، درنة، طبرق. في حين تستأثر مدن الكفرة وبنغازي وطرابلس ودرنة وطبرق والخمس وزلتين بوظيفة النقل والمواصلات. وقد لعبت كل وظيفة من

الوظائف المذكورة، ومدى التخصص في تلك الوظيفة ونطاق نفوذها، دورها في نمو المدن الليبية وتطور أحجامها خلال الفترة 1954-1964.

جدول (19) معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية في المدن الليبية 1964*.

المدينة	أقسام النشاط الاقتصادي الحضري						
	التعدين	الصناعة	الكهرباء والمياه	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات
طرابلس	1.14	1.46	1.08	1.35	1.24	0.70	0.87
بنغازي	1.88	0.91	1.34	1.37	1.18	0.73	0.89
درنة	0.4	067	2.61	1.21	1.01	1.05	0.97
الزاوية	1.50	0.82	0.56	0.93	1.18	1.14	0.93
اجدابيا	1.37	1.20	0.15	0.84	0.94	1.02	0.91
طبرق	0.40	0.67	2.64	1.21	1.01	1.04	0.97
سبها	1.16	1.36	0.30	0.68	0.60	0.87	1.18
مصراتة	0.97	1.70	0.15	0.84	1.29	0.91	0.91
البيضاء	0.19	0.39	1.67	0.81	0.75	0.95	1.31
زوارة	1.48	0.83	0.15	0.93	1.18	1.14	0.93
المرج	0.19	0.39	1.67	0.81	0.75	1.17	1.22
الكفرة	1.37	1.07	0.15	1.58	0.94	1.02	0.91
الخمس	1.71	0.86	0.86	1.14	1.31	1.46	0.79
غريان	1.22	0.85	0.89	0.96	0.84	0.72	1.18
زليتن	0.55	0.86	0.86	1.14	1.31	0.84	0.80
نالوت	0.59	0.85	0.93	0.96	0.84	0.84	1.18

المصدر: من حساب الباحث بناء على بيانات الملحق (10).

(*) معامل التوطن (معامل الأهمية النسبية) = (جملة العاملين في النشاط الاقتصادي في المدينة ÷ جملة العاملين في الأنشطة الاقتصادية في المدينة) ÷ (جملة العاملين في النشاط الاقتصادي في الدولة ÷ جملة العاملين في الأنشطة الاقتصادية في الدولة)

وظائف المدن الليبية عام 1980:

يتضح من الجدول (20) الذي يشير إلى تصنيف المدن الليبية بحسب الوظائف السائدة في عام 1980 وفقاً لتصنيف نيلسون أن هناك سبع عشرة مدينة من بين المدن الليبية لم تكن لها وظيفة محددة، إذ لم يكن لها تصنيف ضمن أياً من الوظائف المذكورة، لأن قيمة مؤشر تلك الوظائف لا يصل إلى بدايات مستوى التخصص، وهي في معظمها مدن صغيرة لا يتعدى عدد سكان أيٍّ منها 30 ألف نسمة، وهي مدن: ترهونة، القره بوللي، زوارة، الجميل، براك، يفرن، رقدالين، الكفرة، نالوت، المايه، تراغن، الناصرية، مسة، زلطن، أم الأرانب، إدري، الأبرق.

استمرت الوظيفتان الصناعية والخدمية كأهم الوظائف التي مارستها المدن الليبية في عام 1980 لاسيما الوظيفة الصناعية، فنظراً لأهمية القطاع الصناعي أولت الدولة الليبية اهتماماً خاصاً بالتنمية الصناعية وجعلتها في مقدمة استراتيجيات خطط وبرامج التنمية منذ عام 1970، حيث تجاوزت نسبة العمالة في القطاع الصناعي في أربع عشرة مدينة حدود مستوى التخصص الوظيفي الذي سجّل في العام المذكور9.7، إذ تركزت هذه الوظيفة في المدن الرئيسة وهي مدن: طرابلس، بنغازي، مصراتة، الزاوية، سبها، حيث لعبت الصناعة إلى جانب الوظيفتين التجارية والنقل والمواصلات دوراً مهماً في نمو هذه المدن وجعلها أكبر المدن الليبية حجماً، وقد ساعد على التوطن الصناعي في المدن الرئيسة كون هذه المدن تشكّل أكبرَ سوقٍ استهلاكية في البلاد. هذا بالإضافة إلى سهولة حصولها على المواد الخام، لاسيما المستوردة وذلك لقربها من الموانئ الرئيسة. كما تبدو الوظيفة الصناعية في عدد من المدن متوسطة الحجم، التي تمثلها مدن: المرج، الخمس، زليتن، العزيزية، صرمان، إضافة إلى بعض المدن الصغيرة التي تتركز فيها الصناعات البترولية مثل البريقة ورأس الأنوف، حيث مثّلت تلك الصناعات العامل الرئيس لنمو هذه المدن وتطورها.

أما الوظيفة الخدمية فقد تصدرت الوظائف التي مارستها معظم المدن المتوسطة والصغيرة، وإن كانت مجالات هذه الوظيفة تختلف باختلاف أحجام المدن، حيث برزت هذه الوظيفة بشكل واضح في نحو تسع مدن، هي: البيضاء، درنة، المرج، زليتن، صبراته، العجيلات، مسلاتة، سلوق، قمينس.

كما يبدو من الجدول (20) مدى الارتباط بين الوظيفة التجارية وأحجام المدن الليبية، حيث اقتصرت هذه الوظيفة على المدن الست الأكبر حجماً في عام 1980، إضافة إلى مدينتين من ذوات الأحجام المتوسطة، هما: زليتن وصرمان.

هذا ويمكن ملاحظة الارتباط بين وظيفة النقل والمواصلات وتطور المدن، حيث أسهمت هذه الوظيفة في تطور العديد من المدن ونمو أحجامها، انطلاقاً من الدور المباشر لقطاع النقل والمواصلات في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بعد التطور الذي حدث في شبكة الطرق البرية، إذ يمكن القول: إن التطور الذي شهدته المدن في ليبيا تزامن مع تطورٍ موازٍ شهدته شبكات طرق المواصلات ووسائط النقل، كما هي الحال بالنسبة لمدينة طرابلس التي أصبحت تمثل المركز الرئيس للنقل والمواصلات في غرب البلاد.

جدول (20) تصنيف المدن الليبية بحسب وظائفها عام 1980 وفق طريقة نيلسون.

المدينة	التعدين	الصناعة	الكهرباء والغاز	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات
طرابلس		*		*	*		
بنغازي		*		*	*		
مصراتة		*		*	*		
الزاوية		*			*		
سبها		*			*		
البيضاء							*
اجدابيا	*				*		
طبرق				*			
درنة				*			*
المرج		*					*
زلتين		*			*		*
الخمس		*		*			
سرت						*	
صبراتة							*
ترهونة							
العزيزية		*					
بنى وليد						*	
العجيلات							*
صرمان		*			*		
القره بوللى							
زوارة							
الجميل							
براك							
يفرن							
الأبيار							
غريان						*	
رقدالين							
الكفرة							
شحات			*				
الزهراء		*					
مزده						*	
مسلاته							*
مرزق			*				
تاورغاء			*			*	
نالوت							
القبة			*	*			
اوباري			*				
البريقة	*	*					
الناصرية							
قصر الأخيار		*					
هون	*						
جالو	*						
ودان	*						
سوكنة	*						
زلة	*						
المابة							
توكرة			*				
غدامس						*	
تراغن							
غات						*	
مسة							
زلطن							
رأس الأنوف	*	*					
أم الأرانب							
إداري							
سلوق				*			*
بن الجواد						*	
الأبرق							
سوسة			*				
أوجلة	*						
قمينس				*			*

المصدر: من حساب الباحث بناء على بيانات الملحق (11).

* تشير إلى أن نسبة العاملين في النشاط بالمدينة تصل أو تتجاوز بداية التخصص الوظيفي للنشاط وفق طريقة نيلسون.

كما تمثل مدينة بنغازي المركز الرئيس للنقل في الإقليم الشرقي من البلاد. بينما مثّلت مدينة سبها مركزه الرئيس في إقليم فزان في الجنوب الليبي حيث تتجه إليها الطرق من مختلف مناطق الواحات الصحراوية المحيطة بها. وهذا ما يمكن ملاحظته كذلك في تركز المدن الرئيسة، بالقرب من الموانئ التجارية البحرية، التي اختلفت أهميتها ودورها في تطور المدن الواقعة ضمن نطاقها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة حجم حركة النقل في تلك الموانئ، حيث احتل ميناء طرابلس مكان الصدارة، ففي عام 1980 بلغت نسبة واردات البلاد عن طريقه نحو 56.8٪، ونحو 26٪ عن طريق ميناء بنغازي، بينما أسهمت بقية الموانئ الأخرى بنسبة 17.2٪، والمتمثلة في موانئ: مصراتة، طبرق، درنة، الخمس، زوارة[1].

يُظهر الملحق رقم (12) الذي يبين معامل توطن الأنشطة الاقتصادية في المدن الليبية لعام 1980 أن معظم تلك المدن ذات وظائف متعددة، حيث تتركز وظيفة الصناعة الاستخراجية (التعدين) في مدن إقليم خليج سرت، الذي تتركز فيه عمليات استخراج النفط والغاز الطبيعي، وتتمثل تلك المدن في: اجدابيا، البريقة، هون، ودان، جالو، سوكنة، زلة، بن جواد، أوجلة. ففي مدينة اجدابيا يشتغل نحو ربع القوى العاملة في نشاط التعدين، و37٪ في جالو، ونحو 16.3٪ في بن جواد، ونحو 10.5٪ في مدن منطقة الجفرة، حيث ترتفع قيمة معامل التوطن فيها، مما يدلّ على أن هناك توطناً كبيراً لهذا النشاط في هذه المدن.

كما يشير الملحق المذكور إلى تركز الوظيفة الصناعية في المدن الرئيسة حيث ترتفع فيها معاملات توطن النشاط الصناعي، كما هي الحال في مدينة طرابلس التي وصل معامل التوطن إلى 2.2، وفي مدينة بنغازي 2.02، وفي مدينة الزاوية بلغ 3.2 وفي مصراتة 1.8، وفي مدن زليتن والخمس والمرج 1.9، وفي العزيزية 2.9.

أما الوظيفة الخدمية فتظهر في غالبية المدن الليبية، حيث تزيد قيمة معامل توطن النشاط الخدمي عن واحد باستثناء عدد من المدن التي سجّلت العمالة في القطاع الخدمي فيها نسبة تقل عن 45٪، وهي المدن ذاتها التي ارتفعت فيها نسبة العمالة في نشاط البناء والتشييد، نتيجة النهضة العمرانية التي شهدتها هذه المدن مع أواخر السبيعنات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، حيث تتجاوز العمالة في هذا القطاع 40٪ من مجموع القوى العاملة فيها، ولذا فهو يمثل النشاط الرئيس لسكانها والأساس الاقتصادي لنموها، كما هي الحال في مدن: مزدة، غات، غدامس، بن جواد، تاورغاء، بني وليد، وكلها يزيد فيها معامل توطن نشاط البناء والتشييد عن 1.5.

كما تؤكد بيانات الملحق (12) على أهمية الوظيفة التجارية للعديد من المدن حيث برزت هذه الوظيفة في نحو 32٪ من مجموع أعداد المدن الليبية في عام 1980، تركزت بالدرجة الأولى في المدن

---

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية لعام 1980، طرابلس، 1981.

الكبيرة والمتوسطة، حيث بلغ معامل التوطن في مدينة بنغـازي 2.6، وفي مدينـة طـرابلس 2.1، وفي مدينـة سبها 1.74، وفي مدينة اجدابيا 1.6، وفي مصراتة والزاوية وزليتن 1.5، ويشـير الجـدول (21) إلى تصـنيف الوظائف في المدن الليبية في عام 1980 بحسب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية.

جدول (21) تصنيف وظائف المدن الليبية 1980 بحسب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية.

المدينة	وظائف المدن بحسب أهميتها	المدينة	وظائف المدن بحسب أهميتها
طرابلس	النقل، الصناعة، التجارة، الخدمات	مسلاتة	الخدمات، النقل
بنغازي	التجارة، النقل، الصناعة، الخدمات	مرزق	الكهرباء والمياه، التشييد والبناء، الخد مات
مصراتة	النقل، الصناعة، التجارة، الخدمات	تاورغاء	الكهرباء والمياه، التشييد والبناء، التجارة
الزاوية	الصناعة، التجارة، الخدمات	نالوت	الكهرباء والمياه، التشييد والبناء
سبها	التجارة، النقل والمواصلات، الصناعة، الخدمات	القبة	النقل، الكهرباء والمياه، الخدمات
البيضاء	النقل، الخدمات	اوباري	الكهرباء والمياه، التشييد والبناء، الخدمات
اجدابيا	التعدين، التجارة	البريقة	التعدين، الصناعة
طبرق	النقل، التجارة، الكهرباء، الخدمات	الناصرية	الصناعة، التشييد والبناء
درنة	النقل، الصناعة، الخدمات، التجارة	قصر الأخيار	الصناعة ، النقل، التشييد والبناء
المرج	الصناعة، الكهرباء والمياه، الخدمات، التجارة	هون	التعدين
زليتن	الصناعة، التجارة، الخدمات، الكهرباء	جالو	التعدين، التشييد والبناء، التجارة
الخمس	الصناعة، النقل، البناء والتشييد	ودان	التعدين
سرت	التشييد والبناء، الكهرباء والمياه	سوكنة	التعدين
صبراته	الخدمات، الصناعة، التجارة	زلة	التعدين
ترهونة	الخدمات، التشييد والبناء	الماية	التجارة، الخدمات
العزيزية	الصناعة، التعدين، الكهرباء، التشييد والبناء	توكرة	الكهرباء والمياه، الخدمات
بني وليد	التشييد والبناء، الكهرباء والمياه	غدامس	التشييد والبناء
العجيلات	الكهرباء والمياه، الخدمات	تراغن	الكهرباء والمياه، التشييد والبناء، الخدمات
صرمان	الصناعة، التجارة، الخدمات	غات	التشييد والبناء، النقل
القرة بوللي	الصناعة، الخدمات	مسة	النقل، الخدمات
زوارة	النقل، الخدمات، التشييد والبناء، التجارة	زلطن	النقل، الخدمات، التشييد والبناء
الجميل	الكهرباء والمياه، الخدمات	رأس الأنوف	التعدين، الصناعة، التجارة
براك	الكهرباء والمياه، الخدمات	أم الأرانب	الكهرباء والمياه، التشييد والبناء، الخدمات
يفرن	التشييد والبناء، الخدمات	اداري	الكهرباء والمياه، الخدمات
الأبيار	الصناعة، التشييد والبناء، الكهرباء والمياه	سلوق	النقل، الخدمات
غريان	التشييد والبناء، الصناعة	بن الجواد	التعدين، التشييد والبناء، التجارة
رقدالين	النقل، الخدمات، التشييد والبناء، التجارة	الأبرق	الكهرباء والمياه، النقل، الخدمات
الكفرة	الصناعة، الكهرباء والمياه، التجارة، الخدمات	سوسة	الكهرباء والمياه، النقل، الخدمات
شحات	الكهرباء والمياه، النقل، الخدمات	أوجلة	التعدين
الزهراء	الصناعة، التشييد والبناء	قمينس	النقل، الخدمات
مزدة	التشييد والبناء، التعدين		

المصدر: من إعداد الباحث بناءً بيانات الملحق (12).

وظائف المدن الليبية عام 2001:

حدد اتجاه تطور النشاط الخدمي في ليبيا الملامح العامة لوظائف المدن الليبية خلال عام 2001، إذ زادت نسبة العاملين في هذا النشاط خلال الفترة ما بين عامي 1964و2000 بمقدار 20٪ من جملة العاملين بالأنشطة الحضرية، وأن نشاط الخدمات الاجتماعية والعامة لوحده استحوذ على نحو ثلثي القوى العاملة في عام 2001، وتُلاحظ ملامح تلك الوظائف من خلال الجدول (22) الذي يبين تصنيف وظائف المدن الليبية وفق طريقة نيلسون، حيث مثّلت الوظيفة الخدمية النشاط الرئيس للسكان في غالبية المدن الليبية التي تقل أحجامها عن 100 ألف نسمة (فئتي الأحجام المتوسطة والصغيرة) أو نحو64٪ من أعداد المدن في هاتين الفئتين، حيث تجاوزت نسبة العاملين في النشاط الخدمي فيها بدايات مستوى تخصص الوظيفة الخدمية (70٪)، إذ وصلت نسبتهم في بعض تلك المدن إلى نحو 80٪ من جملة العاملين، كما هي الحال بالنسبة لمدينة نالوت، ونحو 79٪ في مدينتي صرمان وصبراتة، و78٪ لمدن: مرزق، يفرن، غدامس.

وعلى الرغم من أهمية القطاع الخدمي إلا أن ذلك لا ينفي ظهور بعض الأنشطة الأخرى قليلة الأهمية في العديد من المدن الليبية مقارنة بالنشاط الخدمي، كما هي الحال بالنسبة لمدن: غدامس، مرزق، القبة، تراغن، غات، أم الأرانب، القطرون، الأبرق، مرتوبة، أم الرزم، وهذه المدن تقل أحجامها السكانية عن 25 ألف نسمة للمدينة الواحدة، مثل قطاع الكهرباء والمياه الذي تجاوز حدود تخصصه الوظيفي، حيث بلغ في مدينة غات مثلاً 8٪.

أما بقية المدن من فئتي الأحجام المتوسطة والصغيرة (أقل من 100 ألف نسمة) التي سجّلت نسبة العاملين في النشاط الخدمي فيها أقل من مستويات التخصص للوظيفة الخدمية، فقد اعتمد بعضها في نموه على الوظيفة الصناعية؛ ويبدو ذلك واضحاً في مدن: سرت، العزيزية، بني وليدر البريقة، الزهراء، الناصرية، رأس الأنوف، المعمورة، التي تجاوزت نسبة العاملين في القطاع الصناعي في كلٍ منها حدود تخصص الوظيفة الصناعية البالغ (16.6٪)، بينما اعتمد بعضها الآخر على قطاع التشييد والبناء، مثل: مزدة، وودان، وزلة، وسوكنة، التي تجاوزت نسبة العاملين فيها في مجالات البناء والتشييد 10٪ نتيجة النهضة العمرانية التي شهدتها هذه المدن.

أما المدن السبع الأكبر حجماً التي زادت أحجامها عن 100 ألف نسمة، فقد تمثلت وظائفها الرئيسة حسب تصنيف نيلسون في الوظيفتين التجارية والصناعية، حيث ارتبط النشاط الاقتصادي الرئيس لسكان مدينتي طرابلس وبنغازي عام 2001 بهاتين الوظيفتين، إلى جانب وظيفة النقل والمواصلات، إذ تجاوزت نسبة العاملين في هذه الأنشطة الثلاثة حدود التخصص الوظيفي، وقد شكّلت هذه الوظائف دوراً مهماً في استمرار هيمنتها على بقية المدن الليبية الأقل حجماً لكونهما تملكان الثروة الأكبر والأنشطة الأكثر تطوراً وتحظيان بأكبر نسبة من الاستثمارات العامة والخاصة لتوفّر بيئة استثمارية فيهما أفضل من بقية المدن الليبية.

جدول (22) تصنيف المدن الليبية بحسب وظائفها عام 2001 وفق طريقة نيلسون

المدينة	الأنشطة الاقتصادية							المدينة	الأنشطة الاقتصادية						
	1	2	3	4	5	6	7		1	2	3	4	5	6	7
طرابلس		*		*	*			نالوت							*
بنغازي		*		*	*			جالو	*						
مصراتة		*			*			هون						*	*
الزاوية		*			*			الغريفة							*
سبها					*			رأس الأنوف		*					
الخمس		*						ادري						*	*
زليتن		*						جادو							*
البيضاء							*	قمينس			*				
اجدابيا	*							ودان						*	
طبرق				*				تيجي							*
العجيلات							*	الماية		*					
درنة				*		*		تراغن			*				*
صرمان							*	توكرة			*				
سرت		*				*		زلطن							*
المرج							*	زلة						*	
غريان							*	سوكنة						*	
الجميل							*	غات			*				*
صبراتة							*	أم الأرانب			*				*
ترهونة				*			*	الرحيبات							*
زوارة							*	سوسة							*
العزيزية		*						الرجبان							*
بني وليد		*						مسة							
قصر الأخيار				*			*	القطرون			*				*
براك							*	أوجلة	*						*
الكفرة			*		*			الأبرق			*				*
يفرن							*	بن جواد						*	
القره بوللي				*			*	مرتوبة			*				*
الزنتان							*	وادي عتبة							*
مسلاتة				*			*	تاكنس							*
الأبيار			*					كباو							*
راقدلين							*	طلميثة							*
البريقة	*	*						أم الرزم			*				*
تاورغاء								المعمورة		*					
غدامس			*				*	العويلية							*
أوباري							*	برقن						*	*
مرزق			*				*	عمر المختار						*	*
شحات							*	تازربو			*		*		
الزهراء		*						كميوت				*			
القبة			*				*	الحرابة							*
الناصرية		*						بئر الغنم					*		*
مزدة			*			*		امساعد				*			
سلوق			*												

المصدر: من حساب الباحث بناء على بيانات الملحق (13).

(1) التعدين، (2) الصناعة، (3) الكهرباء والغاز، (4) النقل والمواصلات، (5) التجارة، (6) التشييد والبناء، (7) الخدمات.

* تشير إلى أن نسبة العاملين في النشاط بالمدينة تصل أو تتجاوز بداية التخصص الوظيفي للنشاط وفق طريقة نيلسون.

كما مثلت وظيفتا الصناعة والتجارة الوظيفتين السائدتين في مدينتي مصراتة والزاوية، ففي مدينة مصراتة بلغت نسبة العاملين في القطاع الصناعي 33.3٪ والتجارة 14.3٪ من جملة القوى العاملة فيها، بينما كانت النسب في مدينة الزاوية 17.2٪ للصناعة و14.2٪ للتجارة. كما شكّلت الوظيفة التجارية أهم وظائف مدينة سبها، حيث تجاوزت حدود التخصص لهذه الوظيفة، إذ بلغت نسبة العاملين في النشاط التجاري نحو 15٪ من جملة العاملين فيها. بينما مثلت الصناعة أهم الأنشطة الاقتصادية في مدينتي الخمس وزليتن التي شكّلت أكثر 17٪ من مجموع العاملين فيهما، كما يظهر في الملحق (13).

تشير معطيات الجدول رقم (23) الذي يبين أنماط وظائف المدن الليبية لعام 2001 حسب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية فيها إلى تعدد تلك الوظائف، وإن اختلفت في أهميتها من مدينة إلى أخرى. ففي مدينة طرابلس سادت وظيفة النقل والمواصلات على بقية الوظائف الأخرى. وهذا يعني أن لهذا القطاع أهميته كونه عصب الاقتصاد، مما يعني أن تطور القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى تعتمد على توافر خدمات النقل والمواصلات وكفاءة تشغيلها، تلتها الوظيفة التجارية، ثم الوظيفة الصناعية. أما مدينة بنغازي فأهم وظائفها كانت بحسب أهميتها: التجارة ثم النقل والصناعة. وفي مدن مصراتة والزاوية وسبها والخمس وزلتين مثلث الصناعة أهم الوظائف، تلتها الوظيفة التجارية.

أما بقية المدن فقد تباينت أنماط وظائفها، وإن كانت الوظيفة الخدمية هي أكثر الوظائف تكراراً بين المدن الليبية، بحيث بدت هذه الوظيفة في نحو 60 مدينة أو 72٪ من جملة أعداد المدن في ليبيا. ويرجع ذلك إلى أن أغلب تلك المدن استفادت من خطط الدولة في توزيع الخدمات، تلتها الوظيفتين الصناعية والتجارية التي ظهرت في نحو 32 مدينة، أو أكثر من ثلث مجموع المدن الليبية عام 2001. أما وظيفة البناء والتشييد فقد برزت في نحو 22 مدينة، أو ما يعادل ربع المدن الليبية، بينما كان نشاطي التعدين أولاً ثم الكهرباء والمياه أقل الأنشطة الاقتصادية ظهوراً بين وظائف المدن في ليبيا، حيث مثّلتا 17٪، 7٪ من جملة أعداد المدن على التوالي، وكانت في معظمها بين المدن الصغيرة.

جدول(23) تصنيف وظائف المدن الليبية 2001 بحسب معامل توطن الأنشطة الاقتصادية.

المدينة	الوظائف التي مارستها المدينة بحسب أهميتها	المدينة	الوظائف التي المدينة مارستها بحسب أهميتها
طرابلس	النقل والمواصلات، التجارة ، الصناعة	نالوت	الخدمات
بنغازي	التجارة، النقل والمواصلات، الصناعة	جالو	التعدين، التشييد والبناء
مصراتة	الصناعة، التجارة، النقل والمواصلات	هون	التعدين، التشييد البناء، الخدمات
الزاوية	الصناعة، التجارة	الغريفة	الخدمات
سبها	الصناعة، التجارة، النقل والمواصلات	رأس الأنوف	الصناعة، التشييد والبناء، التعدين
الخمس	الصناعة، النقل والمواصلات	إداري	التشييد والبناء، الخدمات
زلتين	الصناعة، النقل والمواصلات	جادو	الخدمات
البيضاء	التجارة، الخدمات، الصناعة	قمنيس	التشييد والبناء، الخدمات، التجارة
اجدابيا	التعدين، التجارة	ودان	التشييد والبناء، التعدين، الخدمات
طبرق	النقل، التجارة، الخدمات، التعدين	تيجي	الخدمات
العجيلات	الخدمات، الصناعة، التجارة	الماية	الصناعة، النقل، التشييد
درنة	التشييد والبناء، النقل، الصناعة، التجارة	تراغن	الخدمات
صرمان	الخدمات	توكرة	التشييد والبناء، الخدمات، التجارة
سرت	النقل، الصناعة، التعدين، التجارة	زلطن	الخدمات، الصناعة، التجارة
المرج	التجارة، الخدمات، الصناعة	زلة	التعدين، الخدمات
غريان	الخدمات	سوكنة	التعدين، الخدمات
الجميل	الخدمات، التجارة، الصناعة	غات	النقل والمواصلات، الكهرباء، الخدمات
صبراته	الخدمات	أم الأرانب	الخدمات
ترهونة	النقل والمواصلات، الخدمات	الرحيبات	الخدمات
زوارة	الخدمات، الصناعة، التجارة	سوسة	التجارة، الخدمات، الصناعة
العزيزية	الصناعة، النقل والمواصلات، التشييد والبناء	الرجبان	الخدمات
بني وليد	الصناعة	مسة	التجارة، الخدمات، الصناعة
قصر الأخيار	النقل والمواصلات، الخدمات	القطرون	الخدمات
براك	التشييد والبناء، الخدمات	أوجلة	التعدين، التشييد والبناء
الكفرة	التجارة، التعدين، الكهرباء والمياه	الأبرق	الخدمات، الكهرباء والمياه
يفرن	الخدمات	بن جواد	التشييد والبناء، الصناعة، التعدين، التجارة
القره بوللي	النقل والمواصلات، الخدمات	مرتوبة	الخدمات، التشييد والبناء
الزنتان	الخدمات	وادي عتبة	الخدمات
مسلاتة	النقل والمواصلات، الخدمات	تاكنس	التجارة، الخدمات، الصناعة
الأبيار	التشييد والبناء، الخدمات، التجارة	كباو	الخدمات
راقدلين	الخدمات، الصناعة، التجارة	طلميثة	التجارة، الخدمات، الصناعة
البريقة	التعدين، الصناعة	أم الرزم	الخدمات، الكهرباء والمياه
تاورغاء	الخدمات، التجارة	المعمورة	الصناعة، النقل والمواصلات، التشييد والبناء
غدامس	الخدمات، التشييد والبناء، الكهرباء	العويلية	التجارة، الخدمات، الصناعة
أوباري	الخدمات	برقن	التشييد والبناء، الخدمات
مرزق	الخدمات	عمر المختار	التشييد والبناء، الخدمات، التجارة
شحات	التجارة، الخدمات، الصناعة	تازربو	الخدمات
الزهراء	الصناعة، النقل والمواصلات، التشييد والبناء	كمبوت	النقل والمواصلات، التجارة، الخدمات، التعدين
القبة	الخدمات، الكهرباء	الحرابة	الخدمات
الناصرية	الصناعة، النقل، التشييد	بئر الغنم	الخدمات، التجارة
مزدة	التشييد والبناء، الصناعة	امساعد	النقل والمواصلات، التجارة، الخدمات، التعدين
سلوق	التشييد والبناء، الخدمات، التجارة		

المصدر: من إعداد الباحث بناءً بيانات الملحق (14).

ولتوضيح مدى العلاقة بين وظائف المدن الليبية وأحجامها يمكن دراسة توزع تلك الوظائف بحسب الفئات الحجمية عام 2001، كما يبينها الجدول (24). فمن التصنيف السابق لوظائف المدن الليبية في عام 2001 وفقاً لمعامل توطن الأنشطة الاقتصادية يظهر بوضوح أن بعض تلك الوظائف ترتبط بصورة وثيقة بالحجم، بمعنى أن الزيادة في أحجام المدن تؤدي إلى ظهور وظائف حضرية نادراً ما نجدها في المدن صغيرة الحجم، كما هي الحال بالنسبة للوظيفتين التجارية والصناعية ووظيفة النقل والمواصلات. بينما هناك وظائف أخرى تبدو أكثر ظهوراً بين المدن الأصغر حجماً، مثل البناء والتشييد أو التعدين في بعض المدن.

وبتطبيق صيغة ارتباط الرتب المعروفة بصيغة سبيرمان(*) Spearman بلغت قيمة معامل الارتباط بين الوظيفة الصناعية وأحجام المدن الليبية (0.51)، كما تظهر هناك علاقة بين الوظيفة التجارية ووظيفة النقل والمواصلات مع تزايد أحجام المدن بلغت قيمتها (0.86)، بينما تبدو تلك العلاقة عكسية بالنسبة للوظيفة الخدمية، حيث بلغت (-0.74)، مما يعني أن ظهور هذه الوظيفة يقل مع زيادة أحجام المدن نتيجة لسيادة وظائف أخرى أكثر أهمية في تطور المدن واطراد نموها. وفي الاتجاه نفسه تبدو العلاقة بين نشاط البناء والتشييد وأحجام المدن، وإن كانت بدرجة أقل، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.40)، كما يحدد حجم المدينة مدى سيادة النشاط التعديني أو الصناعة الاستخراجية فيها، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (-0.34) حيث تقل نسبة العاملين في هذا النشاط مع زيادة أحجام المدن نظراً لسيادة أنشطة أخرى تكون أكثر أهمية.

(*) معامل ارتباط الرتب: $ر = 1 - \frac{6(\text{مجـ ف}^2)}{\text{ن}(\text{ن}^2-1)}$

مجـ ف^2 = مجموع مربع الفرق بين رتبتي كل قيمتين متناظرتين.

ن = عدد الرتب.

حيث تتراوح قيمة الارتباط بين (1) في حالة الارتباط الطردي الموجب أو العلاقة الطردية الموجبة. وبين (-1) في حالة الارتباط السالب أو العلاقة العكسية. فإذا كانت قيمة معامل الارتباط بين 0.5 و - 0.5 هذا يعني أنه ارتباط واهي أو ضعيف لا يمكن الركون إليه، أما إذا كان ما بين 0.5-0.75 سلباً أو إيجاباً فهو ارتباط متوسط القوة، وما زاد عنه كان ارتباط قوي ويزداد قوةً كلما اقتربنا من الواحد سلباً في حالة الارتباط العكسي الوثيق وإيجاباً في الارتباط الطردي الوثيق.

جدول (24) العلاقة بين أحجام المدن الليبية وأنماط وظائفها في عام 2001.

الفئات الحجمية بالألف نسمة	عدد المدن في كل فئة	التعدين		الصناعة		الكهرباء والمياه		النقل والمواصلات		التجارة		التشييد والبناء		الخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
20-5	44	10	22.7	12	27.3	03	6.8	06	13.6	13	29.6	17	38.6	36	81.8
50-20	20	02	10	07	35.0	03	15.0	05	25.0	06	30.0	04	20.0	15	75.0
100-50	11	02	18.2	05	45.5	-	00.0	03	27.3	07	63.6	01	09.1	08	72.7
500-100	06	-	00.0	06	100	-	00.0	02	33.3	04	66.7	-	00.0	01	16.7
1000-500	01	-	00.0	01	100	-	00.0	01	100	01	100	-	00.0	-	00.0
1000 فاكثر	01	-	00.0	01	100	-	00.0	01	100	01	100	-	00.0	-	00.0
المجموع	83	14	16.9	32	38.6	06	7.2	17	20.5	32	38.6	22	26.5	60	72.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ب – عامل التأثير المضاعف لأحجام المدن:

ومن العوامل المؤثرة في تطور حجم المدينة الليبية وارتفاع وتيرة نموها هو حجم المدينة ذاته، إذ توجد غالباً علاقة طردية بين حجم المدينة وسرعة نموها وقدرتها على اجتذاب المهاجرين إليها، وهذا ما يعرف بالنمو النسبي أو التأثير المضاعف لنمو حجم المدينة الناجم عن عامل التنافس بين المدن في الإقليم من أجل النمو الحجمي والنفوذ المكاني وظيفياً. فالمدن الصغيرة لا تستطيع منافسة المدن كبيرة الحجم في اجتذابها للمؤسسات والسكان، فكلما كانت المدينة أكبر حجماً كانت أقدر على المنافسة وتقديم فرص وظيفية أكبر حجماً وأكثر تنوعاً، نتيجة لما تقدمه من وفورات اقتصادية للمؤسسات الخدمية والصناعية، وما يتوافر فيها من شبكات ومرافق البنية التحتية، مما يقلل كلفة إنتاج السلعة وتقديم الخدمة.

فزيادة الحجم يصاحبه عادة اطراد نمو ذلك الحجم، عندها يصبح حجم المدينة هو مبرر نموها وتطورها، بحسب قانون الحجم يورث الحجم، أو النمو يولد النمو مثل كرة الثلج[1]. بحيث يؤدي نمو المدن الكبرى إلى الحد من نمو المدن الأصغر حجماً، لاسيما القريبة منها، بل إنها تعمل على تفريغ تلك المراكز من سكانها، أو أنها تسهم في انخفاض معدلات نموها، ولكن مع استمرار نمو المراكز المدنية الكبيرة قد تصبح طاردة للسكان والمؤسسات، حيث يتجه السكان إلى محيطها أو إلى المراكز الحضرية القريبة، مما يؤدي إلى تسارع نمو هذه الأخيرة بسبب تضخم المدينة الأكبر وعدم بقاء مجالٌ فيها للتوسع الإنتاجي والخدمي والعمراني، وتحول الهجرةُ القادمةُ نحو محيط المدينة الكبرى، وهذه مرحلة متقدمة من مراحل نمو المجمعات الحضرية الأكبر في مختلف بلدان العالم .

لقد اعتبر ميدرال Mydral 1957 أن العنصر الأهم في عملية نمو المدينة هو حجم المدينة ذاتها الذي أطلق عليه مبدأ السبب الدوراني، مما يعني أن تطور حجم المدينة يؤدي إلى تغير في تركيبها الوظيفي، الذي يؤدي إلى تغيرات تدعم عملية النمو في المدينة من خلال القوى التي تعمل على تشجيع وجذب الأنشطة الإضافية، بحيث تكون عملية نمو المدينة عملية تراكمية[2].

وقد استخدم آلان بريد A. Pred فكرة النمو يولد النمو لتفسير نمو المدن – كما هو مبين في الشكل (14)– مؤكداً على أهمية الوظيفة الصناعية كعنصر مولد لنمو المدن وتطورها، حيث يرى أن معظم الحواضر الكبرى في العالم اعتمدت على التطور الصناعي. إذ أن التوسع في الصناعة يؤدي إلى زيادة تنويع التركيب الاقتصادي، كما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الدخل وزيادة القوة الشرائية، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب المحلي وتطور الأعمال التجارية والخدمية، وتكون محصلته

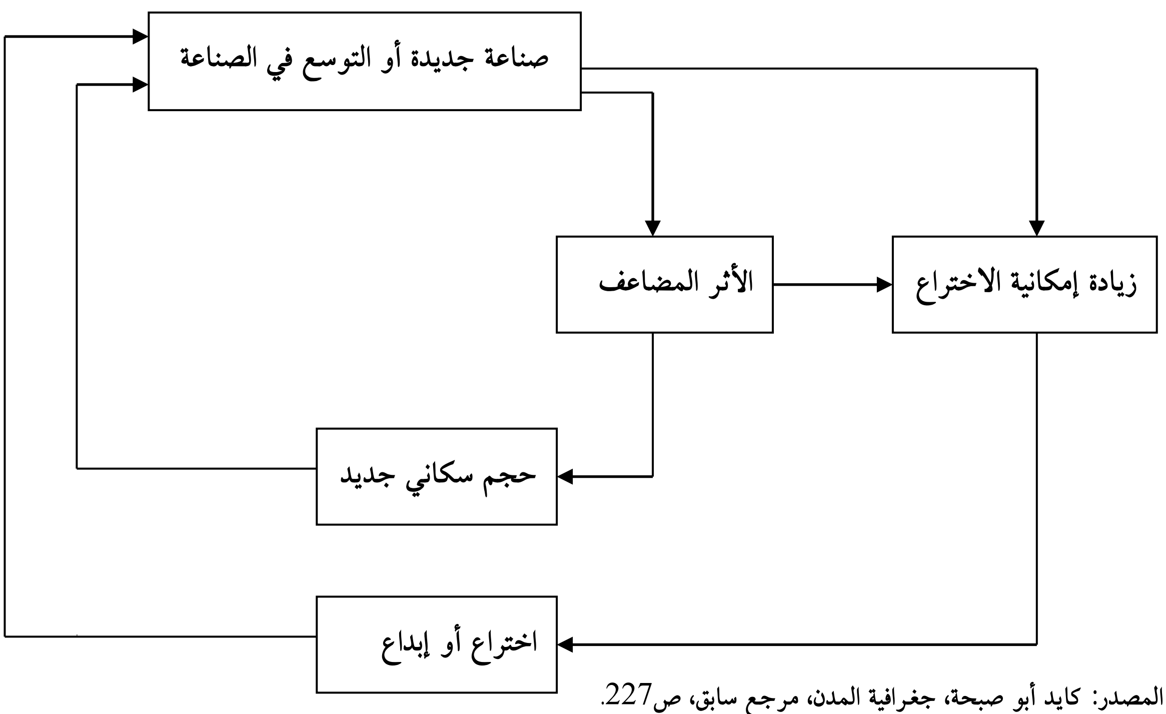
---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص ص265-266.

(2) كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص226.

النهائية زيادة حجم المدينة، وزيادة التفاعل والاتصال الشخصي بين السكان وسهولة انتشار الأفكار، وتوسيع الصناعات القائمة وتدعيم أنشطة صناعية جديدة، تبدأ معه دورة ثانية لنمو المدينة، وتستمر على شكل تراكمي دوراني حتى تتدخل قوى تعيق نمو المدينة وتوقفه[1].

شكل (14) نموذج آلان بريد لتفسير نمو المدن بحسب مبدأ النمو التراكمي.



المصدر: كايد أبو صبحة، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص227.

إن تأثير أحجام المدينة الليبية في إمكانات نموها المستقبلية يرتبط بدرجة استقطابها الحضري الذي يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الظاهرات التي تنشأ في مركز أو منطقة معينة تتمتع بميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية بشكل يكسبها خاصية الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها، وما يصاحب ذلك من تركز للسكان والمؤسسات والأنشطة الإنتاجية والخدمية، مما يؤدي إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي والبشري بالمركز الحضري وتطوره واستقطابه لمزيد من السكان والمؤسسات[2]. ومن ثم يرى البعض أن مفهوم المدينة يدل على القدرة على التركيز ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية والموارد[3].

لقد لعب هذا العامل دوراً مهماً في نمو المدن الليبية الكبيرة لاسيما خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن تأثيره لم يعد يقتصر على المدن كبيرة الحجم، وإنما شمل

---

(1) كايد ابو صبحة، جغرافية المدن مرجع سابق، ص228.

(2) رجاء دويدري، المرجع في: التوسع الحضري المعاصر في الوطن العربي وآثاره البيئية في الموارد المائية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2004، ص190.

(3) المرجع السابق نفسه، ص97.

العديد من المدن المتوسطة والصغيرة.

وللتأكيد على أهمية عامل التأثير المضاعف للأحجام المدن يمكن احتساب متوسط التزايد السنوي لسكان المدن الليبية خلال الفترة 1954-2000، جدول (25)، وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية[1]:

$$TN = \frac{dp}{dt}$$

TN = متوسط التزايد السنوي لسكان المدينة.

dp = مقدار التزايد السكاني خلال الفترة التعدادية.

dt = الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين.

يشير الجدول (25) إلى العلاقة بين أحجام المدن الليبية وسرعة تزايد سكانها، ويبدو ذلك من التباين الواضح في متوسطات التزايد السنوي للسكان من مدينة إلى أخرى تبعاً لحجم السكان في كلٍ منها، فكلما زاد الحجم السكاني للمدينة كان مقدار تزايد سكانها أكبر، ففي الفترة 1954-1964 بلغ متوسط تزايد سكان مدينة طرابلس نحو 16700 نسمة سنوياً، والذي يزيد عن ضعف المتوسط المسجل في مدينة بنغازي (7000 نسمة سنوياً)، وهو بدوره يزيد عن ستة أمثال المتوسط السنوي لتزايد سكان مدينة الزاوية. وفي مقابل ذلك بلغ متوسط الزيادة السكانية في كلٍ من اجدابيا 117 نسمة سنوياً، والمرج 120 نسمة سنوياً، مما يعني أن متوسط ما سجّلته مدينة طرابلس خلال الفترة المذكورة بلغ أكثر من 60٪ من مجموع متوسطات الزيادة في سكان المدن الليبية كافة.

أما خلال الفترة 1964-1973 فقد ارتفع متوسط التزايد السنوي لسكان المدن الليبية عامةً تبعاً للسرعة التي شهدتها عملية التمدن في ليبيا، حيث سجل المتوسط السنوي لتزايد سكان مدينة طرابلس نحو28440 نسمة، بينما بلغ في مدينة بنغازي 11 ألف نسمة سنوياً، أو ما يماثل ثلث المتوسط الذي سجّلته مدينة طرابلس، تلتها مدينة الزاوية بمتوسط 3000 نسمة سنوياً، أو عُشر المتوسط الذي سجّلته المدينة الكبرى (طرابلس). ويقل هذا المتوسط في المدن صغيرة الحجم إلى 100 نسمة سنوياً في مدينة الكفرة، و216 نسمة سنوياً في مدينة زوارة، مما يؤكد على طبيعة العلاقة بين حجم المدينة وسرعة نموها أو تزايد أعداد سكانها.

ومع استمرار ارتفاع معدلات التمدن في ليبيا ارتفعت متوسطات التزايد السنوي لسكان المدن الليبية خلال الفترة 1973-1984، ففي مدينة طرابلس بلغ 37775 نسمة سنوياً، أما بنغازي فقد بلغ متوسط تزايد سكانها نحو 19153 نسمة سنوياً، وبما يزيد على ضعف المتوسط الذي سجّلته المدينة الثالثة الأكبر حجماً (مدينة مصراتة) والبالغ 8219 نسمة سنوياً، مما يعني أن متوسط التزايد السنوي لسكان المدن ذات الفئة الحجمية (100- 500 ألف نسمة) بلغ 13686 نسمة.

---

(1) محمد صافيتا وآخرون، أسس الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2000، ص55.

جدول (25) متوسط التزايد السنوي لسكان المدن الليبية وفقاً لأحجامها السكانية خلال الفترة 1954-2000

المدينة	1954-1964	1964-1973	1973-1984	1984-1995	1995-2000	المدينة	1954-1964	1964-1973	1973-1984	1984-1995	1995-2000
طرابلس	16701	28440	37775	17212	13589	نالوت	-	177	293	337	402
بنغازي	7008	11041	19153	12727	7990	جالو	-	-	218	489	704
مصراتة	663	2776	8219	8198	5479	هون	-	-	285	379	500
الزاوية	1170	3021	4065	6289	9264	الغريفة	-	-	-	-	420
سبها	-	1543	3569	8785	4062	رأس لأنوف	-	-	-	476	420
الخمس	-	1336	1785	2470	2760	ادري	-	-	-	483	756
زليتن	-	1629	1807	5401	2688	جادو	-	-	-	-	418
البيضاء	-	2733	2602	2278	2664	قمينس	-	-	-	443	706
اجدابيا	117	2234	2517	1663	1986	ودان	-	-	241	185	202
طبرق	1135	1894	2645	1816	2004	تيجي	-	-	-	-	148
العجيلات	-	-	1815	4697	2718	الماية	-	-	-	220	470
درنة	551	1386	2464	1058	996	تراغن	-	-	-	245	314
صرمان	-	-	1440	3928	1710	توكرة	-	-	-	206	244
سرت	-	-	1842	1979	2592	زلطن	-	-	-	241	298
المرج	120	1644	1595	907	1034	زلة	-	-	-	156	180
غريان	-	555	492	3200	2336	سوكنة	-	-	-	747	122
الجميل	-	-	688	2760	1436	غات	-	-	-	187	228
صبراتة	-	-	1611	1906	2562	أم الأرانب	-	-	-	219	268
ترهونة	-	-	893	1680	1914	الرحيبات	-	-	-	-	262
زوارة	-	216	636	1724	5646	سوسة	-	-	-	262	342
العزيزية	-	-	1632	862	840	الرجبان	-	-	-	-	298
بني وليد	-	-	1623	787	9498	مسة	-	-	-	132	142
قصر الأخيار	-	-	-	2203	1262	القطرون	-	-	-	-	286
براك	-	-	730	1261	1834	أوجلة	-	-	-	240	322
الكفرة	-	100	595	1654	2410	الأبرق	-	-	-	175	212
يفرن	-	-	451	1291	1426	بن جواد	-	-	-	144	158
القرة بوللي	-	-	1152	5507	9970	مرتوبة	-	-	-	-	442
الزنتان	-	-	-	-	902	وادي عتبة	-	-	-	-	446
مسلاتة	-	-	-	1032	1672	تاكنس	-	-	-	-	483
الأبيار	-	-	604	457	546	كباو	-	-	-	-	334
راقدلين	-	-	-	570	716	طلميثة	-	-	-	-	471
البريقة	-	-	345	946	1282	أم الرزم	-	-	-	-	402
تاورغاء	-	-	-	861	1340	المعمورة	-	-	-	-	206
غدامس	-	-	-	1102	704	العويلية	-	-	-	-	216
أوباري	-	-	-	746	1140	برقن	-	-	-	-	202
مرزق	-	-	425	673	920	عمر المختار	-	-	-	-	204
شحات	-	-	475	451	568	تازربو	-	-	-	-	264
الزهراء	-	-	403	521	676	كميوت	-	-	-	-	210
القبة	-	-	185	504	680	الحرابة	-	-	-	-	212
الناصرية	-	-	-	457	200	بئر الغنم	-	-	-	-	390
مزدة	-	-	-	272	300	امساعد	-	-	-	-	214
سلوق	-	-	-	824	542						

المصدر: بيانات الجداول (5)، (6)، (7)، (8)، (10)

أما المدن متوسطة الأحجام (100-50 ألف نسمة) والبالغ عددها ست مدن في سنة 1984 فقد بلغ المتوسط السنوي لتزايد سكان كلاً منها نحو 2585 نسمة، حيث تراوح التزايد السنوي لسكان مدن هذه الفئة مابين 4065 نسمة في مدينة الزاوية، و2464 نسمة سنوياً في مدينة درنة.

وفي فئة المدن ذات الأحجام الصغيرة (50-20 ألف نسمة) بلغ المتوسط العام للتزايد السنوي لأعداد سكانها 1380 نسمة، حيث تراوح ما بين 1842 نسمة سنوياً في مدينة سرت، و636 نسمة سنوياً في مدينة زوارة.

أما فئة المدن الصغرى (20-5 ألف نسمة) فقد تراوح متوسط التزايد السنوي لسكانها ما بين 730 نسمة سنوياً في مدينة براك و185 نسمة سنوياً في مدينة القبة، وبمتوسط عام لتزايد سكان مدن هذه الفئة بلغ 492 نسمة سنوياً.

أما خلال الفترة 1984-1995 فيلاحظ الانخفاض في متوسط التزايد السنوي لسكان المدن الليبية نتيجة التناقص في سرعة عملية التحول الحضري لسكان البلاد، وتزايد أعداد المدن الذي يشير إلى توزع التزايد في السكان المدنيين على أعداد أكثر من المدن خلافاً لما كانت عليه الحال خلال الفترات السابقة، التي تركز فيها النمو الحضري في أعداد محدودة من المدن. ويبدو ذلك في انخفاض متوسط الزيادة السنوية لسكان مدينة طرابلس خلال الفترة المذكورة إلى 17212 نسمة سنوياً، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة بنغازي التي سجّلت متوسطاً بلغ 12727 نسمة سنوياً، كما انخفض كذلك المتوسط العام لتزايد سكان المدن التي تراوح حجمها بين 100-500 ألف نسمة إلى 6435 نسمة سنوياً، حيث بلغ أعلاه في مدينة مصراتة 8198 نسمة سنوياً، وأدناه في مدينة الخمس 2470 نسمة سنوياً.

أما مدن فئة الأحجام (100-50 ألف نسمة) فقد بلغ المتوسط العام لتزايد سكانها خلال الفترة 1984-1995 نحو 2633 نسمة سنوياً، حيث تراوح متوسط التزايد ما بين 5400 نسمة سنوياً في مدينة زليتن، و907 نسمة سنوياً في مدينة المرج.

وفي المدن ذات الفئة الحجمية (50-20 ألف نسمة) بلغ المتوسط العام لتزايد أعداد سكانها خلال الفترة المذكورة 1488 نسمة سنوياً، وتراوح ذلك المتوسط ما بين 1724 نسمة سنوياً في مدينة زوارة، و861 نسمة سنوياً في مدينة تاورغاء. بينما بلغ ذلك المتوسط لفئة المدن الصغرى ما بين 1100 نسمة سنوياً لمدينة غدامس، و132 نسمة سنوياً لمدينة مسة، وبمتوسط عام لتزايد سكان هذه الفئة سجل 397 نسمة سنوياً خلال الفترة 1984-1995.

وفي الفترة 1995-2000 بلغ المتوسط العام لتزايد سكان فئة المدن التي تراوحت أحجامها السكانية بين 100-500 ألف نسمة نحو 4486 نسمة سنوياً. بينما بلغ ذلك المتوسط للفئة الحجمية (50-100 ألف نسمة) نحو 2825 نسمة سنوياً. أما فئة الأحجام الصغيرة (50-20 ألف نسمة) فقد سجل المتوسط العام لتزايد سكان مدنها 1659 نسمة سنوياً، وبلغ هذا المتوسط 352 نسمة سنوياً

لفئة المدن الصغرى التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة.

كما يشير تحليل الإمكانات التنموية في المناطق الإدارية التي تتبعها المدن الليبية إلى التأثير المضاعف لنموها الاقتصادي المرتبط بأحجام المدن وتطور وظائفها، وذلك من خلال المقارنة بين قدرة كلٍ منها على تطوير مواردها المحلية (الذاتية) ومدى اعتمادها على الميزانية العامة للدولة، وتحديد نسبة الموارد المحلية المتاحة (الإيراد الداخلي) أو الناتج المحلي، من النفقات التنموية في كل منطقة ومقارنتها بالمعدل الوطني، كما يبينها الجدول (26).

جدول (26) توزع الإيرادات المحلية ونسبتها من نفقات التنمية للعام 2001 في أقاليم البلاد.

الإقليم الإداري	تقدير الإيرادات بالألف دينار	تقدير نفقات التنمية بالألف دينار	نسبة الإيرادات إلى النفقات
البطنان	10546	60661	17.3
درنة	9216	47852	14.2
القبة	4979	32111	15.5
الجبل الأخضر	13463	85166	15.8
المرج	6122	39707	15.4
بنغازي	76019	189664	40.0
الحزام الأخضر	4723	33239	14.2
الواحات	18537	46927	39.5
الكفرة	2730	130262	20.5
سرت	12697	470507	26.7
الجفرة	4454	340977	12.7
مصراتة	26979	66427	40.6
المرقب	19441	103849	18.7
بني وليد	4620	40295	11.4
ترهونة ومسلاتة	10918	93181	11.7
طرابلس	189512	335276	56.5
الجفارة	19178	115578	16.5
الزاوية	21886	89600	24.4
صبراتة وصرمان	12313	99979	12.3
النقاط الخمس	18385	116678	15.7
غريان	13314	74756	17.8
نالوت	6110	51063	11.9
يفرن	6107	46988	12.9
وادي الحياة	4524	37986	11.9
سبها	7866	47373	16.6
وادي الشاطئ	5072	40957	12.3
مرزق	4463	39754	11.2
المجموع	534174	2030813	26.3

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، خريطة التنمية في الشعبيات 2001، ص28.

يبدو من الجدول (26) أن هناك تباينات واضحة بين الأقاليم الإدارية للبلاد في مقدار الناتج المحلي أو الإيرادات الذاتية ونسبتها من نفقات ميزانيتها التنموية التي تعتمد أساساً على طبيعة وظائف المراكز الحضرية التابعة لها، وعلى بنيتها الاقتصادية والتوزع النسبي للقوى العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادي فيها، وذلك من خلال مقارنتها بالمعدل الوطني للإيرادات المحلية للأقاليم الإدارية في ليبيا البالغ في عام 2001 نحو 19.78 مليون د.ل. ويلاحظ هذا التباين بين المناطق التي سجّلت ناتج محلي يزيد عن أو يماثل المتوسط في جميع مناطق البلاد، وبروز ذلك في منطقة طرابلس بناتج بلغ 189.5 مليون د.ل، وهو يزيد عن عشرة أمثال المتوسط في عموم البلاد، ومنطقة بنغازي 76.02 مليون د.ل، ومصراتة 26.98 مليون د.ل، والزاوية 21.9 مليون د.ل، والواحات 18.5 مليون د.ل، وزوارة 18.4 مليون د.ل. بينما سجّلت أدني الإيرادات في مناطق الكفرة والقبة وبني وليد ويفرن وواد الحياة ومرزق والجفرة، وكلها قلت نسبة إيراداتها عن ربع المعدل الوطني وأقل من 3٪ من حجم إيرادات منطقة طرابلس.

كما يبدو ذلك التباين أيضاً من خلال المقارنة بين نسبة إيرادات الناتج المحلي إلى النفقات التنموية في كل منطقة، حيث سجّلت أعلاها في منطقة طرابلس التي اعتمدت 5.56٪ من ميزانيتها التنموية على مواردها الذاتية، تلتها بنغازي ومصراتة بنسبة 40٪ لكلٍ منها، والواحات 39.5٪ وسرت 26.7٪، وهي تزيد عن المتوسط العام البالغ 26.3٪. وسجّلت أقل تلك النسب في كلٍ من مرزق ووادي الحياة ونالوت وبني وليد وترهونة ومسلاتة بنسبة 11٪.

وعند المقارنة بين المناطق ذات الإنجاز العالي في توليد الدخل المحلي والمناطق التي ينخفض إيرادها المحلي يلاحظ أن الأولى تشمل المناطق التي تقل فيها نسبة الدخل المتأتي من الإنفاق العام الذي يتأتى من عوائد تصدير النفط على الخدمات الاجتماعية، لاسيما قطاعي التعليم والصحة، وترتفع فيها نسبة الدخل المحلي من النشاطات الخدمية الاقتصادية مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة وقطاعات النقل والمواصلات والتخزين والبناء والتشييد وخدمات التأمين، كما ترتفع بها معدلات الناتج المحلي من القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاع الصناعي، والتي تحقق وتائر نمو تسهم في زيادة الطلب المحلي وزيادة الاستهلاك وتحريك الدورة الاقتصادية.

وعليه يمكن القول: إن نمو المدينة يعتمد على مقوماتها الاقتصادية التي تعتمد على مدى نشاط المدينة وإمكاناتها في جذب المزيد من الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة أن المدن تمثل أقطاب جذب تتوقف على ما يتوافر فيها من فرص عمل وتسهيلات خدمية لاستقطاب السكان واستقطاب المزيد من المؤسسات الخدمية والإنتاجية لتطوير قاعدتها الاقتصادية.

4- التطور التنموي ودوره في توزان منظومة أحجام المدن الليبية.

يعطي الحجم السكاني للمدينة انطباعاً مباشراً على أهمية المدينة كمركز حضري من جهة وأهميتها الاقتصادية من جهة ثانية، ولهذا كثيراً ما نلاحظ عند دراسة توزع الأحجام السكانية للمدن ومدى تفاوتها أن نمط توزع المراتب الحجمية للمدن يختلف من منطقة إلى أخرى، وقد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى في المنطقة الواحدة، نتيجة التغيرات في معدلات نمو المدن التي تؤدي إلى تطور بعض المدن بوتائر أسرع أو أبطئ من غيرها حسب الزمان والمكان، ولا يخلو الأمر من تراجع بعضها أحياناً أخرى بسبب النزوح الكبير منها لأسباب متنوعة.

يشير تركز السكان الحضر في واحدة أو اثنتين من المدن في الدولة إلى وجود تركز مفرط للخدمات والوظائف التي تقدمها تلك المدن، لاسيما الاقتصادية منها. وبالتالي فإن الأسئلة التي تطرح نفسها هنا: ما هي أهمية مثل هذه التكتلات العمرانية والسكانية ودلالاتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية؟ وما هي المشاكل المترتبة على الهيمنة الحجمية للمراكز الحضرية الرئيسة؟ وما هو الدور الذي يلعبه التخطيط الإقليمي، ومدى نجاحه في تحقيق التوازن بين أقاليم ومناطق الدول التي تظهر فيها مثل تلك الهيمنة الحجمية؟ وذلك انطلاقاً من الاعتقاد السائد بأن درجة التنمية الاقتصادية هي المسؤولة عن توزعات الأحجام السكانية للمدن في الدولة أو القطر[1].

هذا ومن الطبيعي أن تكون العاصمة الوطنية أكبر حجماً من بقية المدن الأخرى في المنظومة الحضرية، إلا أنه من غير الطبيعي أن تتضخم تلك العاصمة وتهيمن على بقية المدن في الدولة؛ ذلك لأن التضخم المفرط للعاصمة الوطنية يؤدي إلى سلب المدن الإقليمية والمدن المتوسطة لعوامل جذبها ونموها، مما يؤدي إلى تراجع مراتبها الحجمية، من خلال تحويل كل أقاليم البلاد إلى توابع لها، وما ينتج عن ذلك من تبدل في التركيب الحجمي لفئات المدن في الدولة وتحوله عن الشكل الهرمي المتدرج والمتزن، إلى شكلٍ شديد العرض في القاعدة وضيق في الوسط وحاد القمة نتيجة ضمور الطبقة الحجمية الوسطى[2].

بمعنى أن المنظومة الحضرية تظهر على شكل مدينة أو مدينتين ذات حجم سكاني ضخم ومفرط، وبضع عشرات أو مئات من المدن الصغيرة والقزمة، مما يعني وجود فرق كبير في الحجم السكاني بين هاتين الفئتين من المدن، وهو ما يكشف عن اختفاء أو تهميش الدور الحضري للمدن المتوسطة في البلاد، وعن خلل اقتصادي واجتماعي وثقافي ناتج عن الخلل السكاني وسوء توزيع التنمية[3].

إن إعادة توزيع السكان عموماً يعتبر أهم أهداف التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة لإعادة التوازن إلى ذلك التوزع بعد اختلاله نتيجة تغير طبيعة العلاقة بين مراكز الاكتظاظ السكاني التي

---

(1) د. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة رمضان خلف الله، المنشأة العامة للنشر والتوزع والإعلان طرابلس، 1984، ص 86.

(2) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 408.

(3) محمد أبو مخلوف، التحضر وواقع المدن العربية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، (تحرير) خضر زكريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزع، دمشق، 1999، ص95.

تمثلها المدن الرئيسة، والمناطق التي تمثلها المدن القزمة ومناطق الأرياف والقرى، بسبب العوامل التي أدت إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية حفّزت الهجرة من القرى والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة والكبرى. بمعنى أن التوازن السكاني كان سائداً قبل مرحلة النمو الحضري، وكان ذلك انعكاساً لتوازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المراكز الحضرية من جهة، وبينها وبين المناطق الريفية من جهة ثانية، بيد أن تغير معطيات ذلك التوازن أحدث أثره على توزعات السكان وأنشطتهم(1)نتيجة الأفضلية النسبية التي تمثلها المدينة الرئيسة على بقية المدن الأخرى، وفق نموذج القلب والهامش (المركز والأطراف).

يرى بعض الباحثين المنادين بهذا النموذج للنمو الاقتصادي والتطور المكاني أمثال بروكس perroux (1950) وبودفيل Budville (1957) وهيرشمان Hirchmann (1958) فريدمان Friedmann (1966) وبراين بيرى B. berry أن عملية الاستقطاب عملية طبيعية وضرورة من ضرورات الإسراع بالتنمية المكانية، ففي المراحل الأولى للتنمية تتوافق أنماط توزع السكان وأنشطتهم الاقتصادية مع أنماط توزع الموارد الطبيعية، إلا أنه في المراحل التالية من التطور التنموي يختل ذلك التوافق وتسود حالة من اللاتوازن عندما يظهر تركز للسكان والأنشطة الاقتصادية وعناصر الإنتاج في عدد محدود من المدن – مراكز النمو- لاسيما المدينة الرئيسة أو المدينة الأولى التي تضم الجزء الأكبر من سكان البلاد، مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم واقتصاديات التجمع، إلا أنها ما تلبث أن تعود إلى التوازن والتكامل الإقليمي، نتيجة ارتفاع الأجور وزيادة تكاليف المعيشة وظهور سلبيات الحجم في المركز، مقابل التأثيرات الإيجابية في الهوامش، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج إليها، بخاصة مع تحسن البنى الهيكلية فيها، وهكذا يتطور النظام بأكمله، ويصل إلى مرحلة النضج والتوازن والتفاعل الوظيفي(2)- شكل (15).

إلا أن أصحاب الرأي المناهض لنموذج المركز والهامش أمثال ميردال Myrdal (1957) يرون أن اللاتوازن عملية مستمرة لوجود عملية تراكمية للغنى في القلب والفقر في الهوامش، ولذا فهم يعتقدون بضرورة التدخل الحكومي لتصحيح هذا التفاوت المكاني، لأن ظهور المدينة الرئيسة يعمل على تحويل كل الاستثمارات إليها لحل مشكلاتها، مما يعني الاستمرار في المزيد من التركز، وتبرز مثل هذه المدن في أغلب دول العالم النامي، التي وصفها هوزليتز Hoselitz بأنها مدن طفيلية واعتبرها كابحة لجماح النمو أكثر منها محفزة له، ومعرقلة لمسيرة التنمية من خلال امتصاصها لمعظم مقدرات وطاقات الإقليم المحيط بها وتبديدها دون أن تمنح ذلك الإقليم أي حافز تنموي؛ مما يعمل على اختزال النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي من المستوى القطري إلى المستوى

---

(1) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات مرجع سابق، ص221.

(2) محمد إبراهيم أرباب، تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني: دراسة تحليلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 27، السنة 26، مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، الكويت، أبريل- مايو- يونيو 2000، ص68.

البؤري، نتيجة التحضر المفرط الذي شهدته العديد من الدول النامية خلال القرن العشـرين وبصـورة غير متوازنة، وتركز السـكان الحضـر في عـددٍ محـدودٍ مـن المـدن، وبـروز ظـاهرة المـدن الكـبرى المهيمنة التي تمثلها في الغالب العواصم السياسية لتلك الدول[1].

وعليه فإن تنظيم العلاقة بين أحجـام المراكـز المدينيـة يتطلـب ضـرورة وضـع خطـط إقليميـة لتوزيع تلك المراكز من حيث أحجامها وتباعدها ووظائفها، وذلك من خلال ربط عمليات تطـوير شبكات المراكز العمرانية مع الخطط الإقليمية لتوزيع السـكان ومنـاطق الإنتـاج وتقـديم الخـدمات. فخطط التنمية الإقليمية تُعدُ أساساً لوضع الخطط العمرانية للمدن، فهي ترمـي إلى خلـق حالـة مـن التوازن النسبي في توزع الاستثمارات التنموية بين مختلف المناطق، بهدف الحد مـن ظـاهرة التركـز والتكتل السكاني والتفـاوت في مسـتويات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والعمرانيـة في الإقلـيم الواحد وبين الأقاليم المختلفة[2]. وتقوم مثل تلك الخطط بتحديد مهام المدن وسعتها في المسـتقبل، وتحديد مدى تطور العلاقات بين المدن من جهة، وبينها وبين المناطق التابعة لها من جهـة ثانيـة، عـلاوة على تحديد مدى تطور وظائف المدن ودورها في الاقتصـاد الـوطني الـذي يُعـد عـاملاً رئيسـاً في نمـو أحجام تلك المدن[3].

ولذا فإن إعداد مخططات المراكـز العمرانيـة يجـب أن يتماشـى مـع خطـة التنميـة الاقتصـادية الاجتماعية للدولة، ومع السياسات والاستراتيجيات المحددة من قبل الدولة لتحقيق التوزيـع الأمثـل للسكان، وأن تتماشى تلك الخطة مع مدى توافر الموارد بدلاً من حصرها في مراكز ومدن محـددة. أي أن عملية لامركزيـة التنميـة يجـب أن تـتم مـن خـلال إعـادة النظـر في أدوار المراكـز البشـرية ووظائفها، والتخفيف من درجة الاستقطاب التي تمارسـها المـدن الكـبرى علـى بقيـة المنـاطق، مـن خلال دعم نمو المراكز الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، أو من خلال إنشاء المدن والمراكز التنموية الجديدة [4].

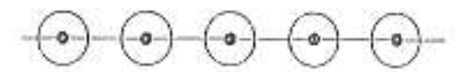
(1) د. كوستيلو، التحضر في الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص84.

(2) حسن الحديثي، سياسة التنمية السكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السابع عشر، مطبعة العاني بغداد، آذار- مارس 1986، ص168.

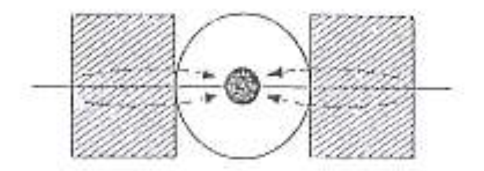
(3) حسن الفتوى، التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص234.

(4) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص224.

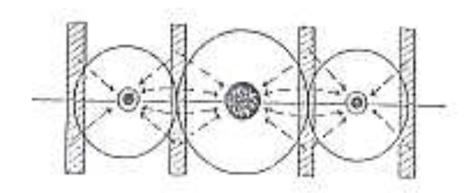
شكل (15) مراحل تطور التنمية المكانية وفقاً لنموذج فريدمان



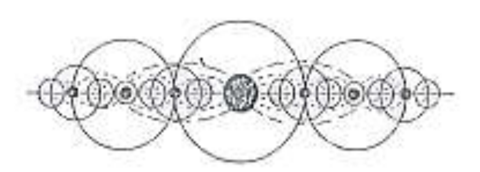
١ : مراكز محلية Local Centres متكافلة وبدون هيراركية



٢ ـ مركز رئاسة أحادي



٣ ـ مركز رئاسي وطني ومراكز ثانوية هامشية ذات قوة



٤ ـ نظام حضري متفاعل وظيفيا

المصدر: عوض الحداد، مقالات في الجغرافيا الحضرية، مكتبة الأنوار العلمية، بنغازي، 2002، ص159.

إيماناً من الجهات المسؤولة في الدولة الليبية بالمخاطر والمساوئ الناجمة عن النمو الحضري السريع الذي شهدته البلاد خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين- لاسيما تلك المتعلقة باختلال توازن التوزع المكاني للسكان- تطلب الأمر وضع خطط لتنمية وتطوير المراكز الحضرية من مختلف الأحجام، والتخفيف من حدة الهجرة إلى المدن الكبرى والتقليل من التفاوت بين المراكز الحضرية، عن طريق الحد من نمو المدن والمراكز الكبيرة في الوقت الذي يتم فيه توفير الأسباب المشجعة على تنمية المراكز المتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من خلال محاولة التنسيق والربط بين مستويات التخطيط التنموي الثلاثة: التخطيط القومي (الوطني) والتخطيط الإقليمي والتخطيط المحلي.

يعتبر التخطيط التنموي الأداة التي يمكن بوساطتها تحقيق التنمية المكانية أو التوازن الجغرافي في خطط التنمية، وذلك من خلال وضع المخططات التي توزع بموجبها مشاريع التنمية بين جميع أقاليم البلاد على أساس مقوماتها الطبيعية والبشرية، لاسيما أعداد سكانها وحجم مواردها الاقتصادية، ولذلك كان من الضروري أن تراعى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلك الحقائق الجغرافية عند التخطيط للمشاريع التنموية، وكيفية تنفيذها وأماكن توزعها. ومن هنا تبرز أهمية وضع استراتيجيات تنموية تقوم على أساس من التكامل بين المناطق من ناحية، وبين القطاعات من ناحية ثانية، للوصول إلى التنمية المكانية الشاملة وتكامل الاقتصاد الوطني[1].

ومن هنا يجب أن ينظر إلى العلاقات بين المدن في إطارها الإقليمي، بحيث تكون متكاملة في أنشطتها ومتوازنة في علاقاتها، لضمان تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومتوازنة في عموم أرجاء الدولة. كما أنه يهتم بإيجاد أقطاب جديدة للنمو، والحد من الآثار الاستقطابية للمدن الرئيسة وكيفية معالجة تلك الآثار عن طريق تقليل الفوارق بين الأقاليم داخل الدولة[2].

لقد وقفت ندرة الموارد الطبيعية في ليبيا قبل حقبة النفط حائلاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث اعتمدت الحياة الاقتصادية فيها على قطاعات تميزت بإمكاناتها الضئيلة مثل: الصناعات التقليدية والزراعة البدائية، إضافة إلى ممارسة حرفة الرعي، بحيث حددت هذه الأنشطة قدرة البلاد على النمو والتطور، والذي ترك أثره في أنماط وأشكال المراكز العمرانية فيها، حيث سادت المراكز العمرانية الصغيرة ذات الطابع الريفي.

وعليه لم يبدأ في رسم الخطط التنموية في ليبيا إلا مع مطلع الستينيات، بسبب ضعف الإمكانات الاقتصادية، إذ لم يتجاوز الدخل السنوي للفرد الليبي في عام 1952 نحو 14 ديناراً ليبياً،

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا ، مرجع سابق، ص350.

(2) إبراهيم سليمان مهنا، التحضير وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، مرجع سابق، ص78.

أو ما يعادل 30 دولاراً أمريكياً، وقد اعتمد الاقتصاد الوطني آنذاك على المعونات الأجنبية[1]. حيث وصفت ليبيا في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة عام 1952 بأنها أفقر دولة في العالم، فهي مثال للفقر المدقع في أسوأ أحواله، ويعيش أغلب سكانها في مستوى الكفاف[2].

بيد أنه نتيجة البدء في استخراج النفط وتصديره (1961) حدثت طفرة كبيرة في مستوى الدخل، ليصبح دخل الفرد السنوي عام 1970 نحو642 د.ل، ثم إلى 1369 د.ل في عام 1975، وارتفع إلى 3160 د.ل في عام 1980[3]، أي ما يعادل 12 ألف دولار أمريكي. وانخفض في عام 1997 إلى 10236 دولاراً [4]، ثم انخفض إلى 6072 دولاراً في عام 1999[5]، بسبب الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرض على ليبيا، وانخفاض أسعار النفط بعد عام 1986.

ومع توافر الإمكانات المادية بدأت الدولة في الإعداد للمشاريع التنموية وتنفيذها، حيث مثلت الخطة الخمسية 1963- 1968 بداية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي بلغ مجموع إنفاقها 298.24 مليون د.ل، وكان الهدف الرئيس لهذه الخطة التنموية تحقيق التوازن الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما تطوير البنى التحية[6].

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الخطة التنموية الأولى في ليبيا، لاسيما في قطاعي الخدمات والنقل، إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تؤد إلى القضاء على التفاوت المكاني، بل إنها في الواقع عززت مثل ذلك التفاوت، نتيجة تركز الاستثمارات والمشاريع التنموية في المراكز الحضرية الرئيسة، وبخاصة مدينتي طرابلس وبنغازي اللتين تحولتا إلى مراكز لاستقطاب تلك الاستثمارات والمشاريع والأيدي العاملة[7].

لقد كان الهدف الأساس للخطة الخمسية التنموية الأولى 1963- 1968 تنمية قطاعي البناء والخدمات، ويبدو ذلك من ارتفاع قيمة المخصصات لقطاع البناء والأشغال العامة في ميزانية هذه الخطة البالغة 87.331 مليون د.ل، أي حوالي 29.3٪ من قيمة تلك المخصصات، ثم قطاع المواصلات بنسبة 17.7٪، يليه قطاع الإسكان بنسبة 9.9٪، بمعنى أن هذه القطاعات الثلاثة استحوذت على ما نسبته 57٪ من إجمالي قيمة ميزانية الخطة الأولى، بينما لم ينل القطاعين الإنتاجيين الرئيسين - الزراعة والصناعة- سوى ما نسبته 12.7 ،4.9٪ على التوالي [8].

---

(1) أبو القاسم العزابي، الطرق و النقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص124.

(2) سالم الحجاجى، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989، ص189.

(3) شكري غانم، النفط، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، تحرير الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، مرجع سابق، ص735.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ص211.

(5) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، 2001، ص11.

(6) أبو القاسم العزابي، الطرق و النقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص126.

(7) عوض الحداد، أبحاث في الجغرافيا البشرية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، 1998، ص58.

(8) أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل والتغير الاجتماعي الاقتصادي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص127.

يبدو أن الاهتمامات الأولى لخطط التنمية اعتمدت على استراتيجية التركيز التنموي أكثر منها اعتماداً على التنمية الشاملة، فعلى الرغم من أن خطة التنمية 1963-1968 هدفت إلى تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق النائية، ورفع مستوى معيشة السكان فيها للحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية، إلا أن تركز النشاط الاقتصادي والإداري والخدمي وتركز الاستثمارات التنموية ومعظم الأعمال الإنشائية والمرافق الأساسية والبنى التحتية كان في المدن الرئيسة: طرابلس وبنغازي. وهذا ما جعل تلك الخطة تخفق في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في التنمية المكانية المتوازنة، وبروز ما يعرف بظاهرة القلب والهامش (المركز والأطراف) نتيجة الفوارق الشاسعة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية.

الأمر الذي كان من نتائجه بروز ظاهرة الهجرة وبشكل حاد من الأرياف إلى المدن، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الرئيسة سعياً وراء فرص العمل واغراءات المدينة، التي ترتب عليها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل بروز ظاهرة السكن العشوائي كالأكواخ ومباني الصفيح التي غطت العديد من أحياء مدينتي طرابلس وبنغازي، غير أن البرامج التنموية التي شهدتها البلاد في الفترات اللاحقة أسهمت في القضاء على هذه الظاهرة في عام 1977.[1]

إن الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل والتنمية المكانية المتوازنة لم يبدأ إلا مع بداية السبعينيات وذلك بعد قيام الثورة (1969) التي تضمن إعلانها الدستوري الصادر في 1969/12/11 الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كوسيلة وهدف لتحقيق تنمية متوازنة في كافة القطاعات وعلى نطاق كل التجمعات السكانية الحضرية والريفية.

من هنا بدأ التأكيد على أهمية الربط بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري والتنسيق بين أهدافهما لتحقيق التوزيع المكاني الأمثل لمختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية والمرافق الاجتماعية في المدن والريف من خلال خطة تنموية تشمل كافة أقاليم البلاد للحد من التفاوت الإقليمي بينها. وبرز ذلك في السياسة التنموية التي انتهجتها البلاد خلال الفترة 1970-1990 على شكل خطط قصيرة (سنوية) ومتوسطة المدى (5-3 سنوات) لتحقيق عدالة في التنمية الإقليمية. فمن بين الأهداف التي طرحتها الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975 يمكننا أن نذكر ما يلي[2] :

1- تطوير مستوى معيشة سكان الأقاليم المختلفة والتقليل من مقدار التفاوت بينها.

---

(1) شعبة الإعلام الخارجي، الجماهيرية أبعاد وآفاق، 1981، ص57.

(2) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1973-1975، طرابلس.

2- توزيع المشاريع التنموية على الأقاليم توزيعاً عادلاً ونشر النشاط الاقتصادي وتنمية المدن التي أهملت في السابق، من خلال إيجاد مراكز صناعية، كما هي الحال في مصراتة والزاوية ودرنة والمرج والخمس وسبها والبريقة.

3- الحد من هجرة السكان من القرى والأرياف إلى مدينتي طرابلس وبنغازي من خلال تطوير تلك القرى والأرياف وإنشاء مشاريع زراعية وتقديم الدعم الكافي حتى تتمكن من الاحتفاظ بسكانها.

ويمكن إدراك اتجاه الدولة لتحقيق تلك الأهداف من خلال التوزع الإقليمي لمخصصات ميزانية التنمية 1973-1975 البالغة 1730 مليون د. ل مقارنة بعدد السكان في أقاليم البلاد - جدول (27) - ومن أمثلتها تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية في الأقاليم الجنوبية من ليبيا (سبها، الكفرة) التي كانت توصف بأنها مناطق طاردة للسكان نتيجة انخفاض مستوى معيشة سكانها مقارنة بالمدن الرئيسة في الشمال.

جدول (27) التوزع الإقليمي لمخصصات التنمية 1973-1975 مقارنة بعدد السكان في أقاليم البلاد.

الإقليم	ميزانية مشاريع التنمية الإنفاق بآلاف د.ل	%*	عدد السكان بالآلف نسمة (1973)	%*
درنة	127700	7.4	122984	5.5
الجبل الأخضر	144000	8.3	132366	5.9
بنغازي	235400	13.6	332333	14.8
الخليج	153400	8.9	105049	4.7
مصراتة	116500	6.7	178129	7.9
الخمس	90300	5.2	160882	7.1
طرابلس	502500	29.1	707438	31.5
الزاوية	118900	6.9	244405	10.8
غريان	92200	5.3	154297	6.9
سبها	149100	8.6	111303	4.9
المجموع	1730000	100	2249237	100

المصادر: 1- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1973-1975، طرابلس ص401.

2 - مصلحة الإحصاء والتعداد، العام للسكان 1973، طرابلس، 1977.

* النسب من إعداد الباحث.

واستمراراً للأهداف والسياسات التي سعت إليها خطة 1973-1975، والنجاحات التي حققتها وضعت خطة تنموية خمسية 1976-1980، تلتها خطة خمسية أخرى 1981-1985، ثم خطط سنوية حتى الوقت الحاضر في محاولة القضاء على تفاوت مستويات المعيشة بين أقاليم البلاد من خلال

إيجاد المزيد من مراكز التنمية وتوازن التوزع المكاني للمشاريع والاستثمارات التنموية، بهدف إعادة التوازن لتوزع السكان، الذي يرتبط ولاشك بتحسن مستويات الدخل وتوافر فرص العمل لحل مشكلة التركز السكاني وإيقاف الهجرة الريفية. ويظهر ذلك في أهداف خطط التنمية المكانية 1976-1980و1981-1985، التي يمكن أن نذكر منها:

1- المواءمة بين تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية المكانية الشاملة.

2- تنمية المناطق الريفية اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً والعمل على تقليل الفوارق في المستويات الحضرية بين الريف والمدن.

3- مراعاة تسلسل أحجام المراكز العمرانية وتشجيع الهجرة المعاكسة من المدن الكبرى إلى المدن الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التوازن المطلوب، والتخفيف من الهيمنة الحضرية لمدينة طرابلس، والتقليل من أهميتها الاستقطابية.

4 - إيجاد استراتيجيات تنموية إقليمية يراعى فيها المقومات الطبيعية والبشرية لتلك الأقاليم وتوفير الظروف الملائمة للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بهدف إعادة توزيع السكان من خلال إنشاء مراكز عمرانية، مثل إنشاء المدن الجديدة والقرى المتكاملة وتطوير القائمة منها.

5- تحقيق التوازن الإقليمي في توزيع المشاريع التنموية بين الأقاليم الجغرافية في البلاد، وذلك من خلال التوزيع الأمثل للمشروعات الصناعية والزراعية والخدمية، بهدف التقليل من حجم الهجرة إلى المدن الرئيسة لمواجهة ظاهرة التكدس الحضري.

لقد حددت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985 هيكل التجمعات السكانية على النحو التالي [1]:

1- قطب النمو: ويُعدّ المركز الرئيس للتجارة والصناعة والخدمات المختلفة، الثقافية والصحية والإدارية والاجتماعية ذات الأهمية الوطنية والإقليمية، ويتمثل في مدينتي طرابلس وبنغازي.

2- المكان المركزي: ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطب النمو، ويمثل مركزاً للنمو الذاتي من خلال سعيه لإيجاد قاعدة صناعية ذاتية النمو. وفي أغلب الأحيان يكون المكان المركزي مركزاً للبلدية (المحافظة)، يقدم الخدمات لسكانه وسكان منطقة نفوذه. واعتبرت الخطة المدن التالية أماكن مركزية للتنمية وهي: مصراتة، الزاوية، الخمس، البيضاء، المرج، زوارة، سبها، اجدابيا، البريقة، رأس الأنوف، طبرق، درنة، سرت، وغريان، أي ما مجموعه 14 مركزاً.

3- المكان المركزي الفرعي: يأتي في المرتبة الثالثة بعد كلٍ قطب النمو والمكان المركزي، ويتوافر فيه عدد مناسب من المرافق الأساسية لإقامة قاعدة صناعية محدودة لإنتاج وتصنيع

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1985-1981)، الجزء الأول، طرابلس 1985 ص ص176-179.

المنتجات الزراعية وبعض الأنشطة الصناعية الصغيرة. ويكون هذا المركز في الغالب مدينة صغيرة لها قاعدة اقتصادية واجتماعية خاصة بها، تمكنها من توفير احتياجاتها واحتياجات التجمعات السكانية التي تخدمها، وتضم في العادة مراكز الخدمات المحلية. وفي كثيرٍ من الأحيان يكون المكان المركزي الفرعي مركزاً للفرع البلدي، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة. واعتبرت الخطة التنموية المدن التالية مراكز مكانية فرعية، وهي: زليتن، ترهونة، صبراته، العجيلات، العزيزية، الأبيار، القبة، العقورية، قمينس، نالوت، يفرن، بني وليد، غدامس، جادو، براك، اوباري، هون، مرزق، غات، وبما مجموعه 19 مركزاً فرعياً.

4- مراكز الخدمات المحلية: تمثل المراكز الخدمية المحلية المرتبة الرابعة في هيكل التجمعات السكانية التنموية، ويتوافر في كلٍ منها قدرٌ من المرافق الحضرية على نطاق مصغر، وتغلب عليه الملامح الريفية. كما تتوافر فيها الخدمات التسويقية والاجتماعية للتجمعات الريفية القريبة منها. وتعمل هذه المراكز على إيجاد قنوات لنقل عوامل النمو والتطور تدريجياً إلى أبعد التجمعات في البلاد وأصغرها.

وعليه قسمت البلاد إلى ست مناطق تنموية، يمكن تمييز كل واحدة منها عن غيرها في صفاتها الجغرافية الطبيعية والبشرية، ويمكن على أساسها تحديد إمكانات استثمار مواردها وتنميتها، لتصبح وحدة متجانسه لها دورها المتمم لأدوار بقية المناطق لتحقيق التنمية المكانية المتكاملة والشاملة وهذه المناطق هي[(1)]:

1- منطقة طرابلس (الشريط الساحلي الغربي): وتضم الوحدات الإدارية الرئيسة المتمثلة في كلٍ من: طرابلس، مصراتة، زليتن، الخمس، الزاوية، النقاط الخمس، ترهونة، وهي من أعلى مناطق البلاد في كثافتها السكانية، إذ بلغ عدد سكانها في عام 1995 نحو 2561053 نسمة، مثّلت 53.5٪ من سكان البلاد، وتتركز فيها أهم المدن مثل طرابلس، مصراتة، الزاوية، وأهمها في مواردها الطبيعية والاقتصادية، وأكثرها تطوراً في النمو العمراني والاقتصادي.

2- منطقة بنغازي (سهل بنغازي والجبل الأخضر): وتشمل بلديات بنغازي والجبل الأخضر والبطنان، وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث أعداد سكانها وكثافتهم.

3- منطقة الجبل الغربي: وتضم أربع بلديات وهي: غريان، يفرن، غدامس، سوف الجين.

4- منطقة الخليج: وتتمثل أهم مراكزها المدينية في سرت واجدابيا والبريقة ورأس الأنوف وبن جواد ، وقد اهتمت خطط التنمية بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الزراعية والصناعية فيها، حيث تم إنشاء المجمعات النفطية والكيماوية والبتروكيماوية مثل البريقة ورأس الأنوف.

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981–1985)، مرجع سابق، ص180.

5- **منطقة الكفرة والسرير**: وتضم مجموعة من المراكز العمرانية الصغيرة مثل الكفرة والسرير.

6- **منطقة سبها**. وتشمل بلديات: الشاطئ، سبها، وادي الحياة، مرزق، الجفرة.

يمكن الرجوع إلى المخصصات المالية خلال الفترة 1981-1990 البالغة 6560.2 مليون د.ل، التي تدل على حجم الاستثمارات الضخمة التي هدفت إلى تحقيق التوازن في توزيع المشاريع الاستثمارية في أقاليم البلاد ومناطقها المختلفة دون استثناء، من خلال توزيع تلك الاستثمارات بالتوافق مع توزع الأحجام السكانية في تلك الأقاليم، والتخفيف من نسب التركز المدني، علاوة على أهميتها في زيادة الكفاءة للقطاعات الأساسية (الزراعة، الصناعة) بهدف تنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات نمو الناتج القومي - انظر الجدول (28).

جدول (28) مقارنة بين أعداد السكان ونفقات ميزانيات خطط التحول التنموي خلال الفترة 1990-1981

البلدية	عدد السكان في عام 1990	% (*)	مصروفات ميزانيات التنمية بالمليون د.ل	% (*)	نصيب الفرد بالدينار
البطنان	109892	2.7	168.1	2.6	1529
الجبل الأخضر	338097	8.3	675.3	10.3	1997
بنغازي	553433	13.6	1006.9	15.3	1819
الخليج	450303	11.1	918.4	14.0	2039
المرقب	443691	10.9	665.3	10.1	1499
طرابلس	1178229	28.9	1184.1	18.0	1005
الجبل الغربي	246293	6.1	470.6	7.2	1910
الزاوية	270672	6.6	359.8	5.5	1329
النقاط الخمس	228165	5.6	376.9	5.8	1651
سبها	144774	3.6	299.7	4.6	2070
مرزق	50852	1.2	152.9	2.3	3006
وادي الحياة	56249	1.4	282.2	4.3	5016
المجموع	4170650	100	6560.2	100	1572

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية خلال السنوات 1970-1990، طرابلس، 1991، ص ص 15-17.

(*) النسب من حساب الباحث.

عند المقارنة بين سكان الأقاليم الإدارية (البلديات) ومخصصات التنمية لكلٍ منها خلال الفترة ما بين 1981-1990 نلاحظ مدى اهتمام الدولة بتوسيع القاعدة الاقتصادية مكانياً عن طريق تنمية العديد من المناطق والأقاليم التي عانت من فقر اقتصادي وتردي مستوى الخدمات الاجتماعية، لاسيما مناطق الداخل وتلك الواقعة خارج مناطق الاكتظاظ السكاني، ويبدو ذلك من التوزعات النسبية لمخصصات التنمية التي تتماشى مع نسب السكان في الوحدات الإدارية، بل أن البعض منها تعدّت نسبة مخصصاتها التنموية نسبة السكان فيها إلى جملة سكان البلاد، حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار لسكانها، وتوفير فرص العمل لهم، ومن أمثلتها الجبل الأخضر والخليج والجبل الغربي والنقاط الخمس وسبها ومرزق ووادي الحياة، التي بلغت نسبة سكانها مجتمعة نحو 37.3٪ من جملة السكان في عام 1990، بينما بلغ نصيبها من النفقات المخصصة للمشروعات التنموية خلال الفترة 1981-1990 حوالي 48.5٪، كما أن نصيب الفرد فيها من ميزانيتها التنموية تجاوز المتوسط العام الذي بلغ 1572 د.ل. وفي مقابل ذلك عملت الدولة على الحد من توجه الاستثمارات التنموية إلى مدينة طرابلس.

ما من شك أن هذه السياسة التنموية عملت على التخفيض من معدلات الهجرة إلى المدن الرئيسة وتحقيق الاستقرار السكاني، بل إنها حاولت تشجيع الهجرة المعاكسة للتخفيف من العبء الذي تعانيه تلك المدن، حيث تضمنت خطط التنمية خلال السبعينيات والثمانينيات تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في معظم أقاليم البلاد، لاسيما في مجال البنية الأساسية، علاوة على ما شهدته من نهضة عمرانية تمثلت في تنمية قطاعي الإسكان والمرافق في العديد من المدن المتوسطة والصغيرة. إضافة إلى التنمية الصناعية، وبخاصة بعد الاتجاه إلى توطين المشاريع الصناعية في مختلف مناطق البلاد وفقاً للموارد المتاحة في كلٍ منها، حيث تم تنفيذ العديد من المجمعات الصناعية وإنشاء العديد من المدن الجديدة لتقديم الخدمات المختلفة لتلك المجمعات الصناعية، والتي استقطبت العديد من السكان مثل: البريقة ورأس الأنوف وأبو كماش ومصراتة، كاستراتيجية أساسية لإعادة التوازن للتوزع السكاني وإيجاد أقطاب تنموية جديدة لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة. هذا بالإضافة إلى مشاريع التنمية الزراعية التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بسكانها. ويؤكد الجدول (29) الذي يبين توزع الميزانية المالية بين الأقاليم الإدارية مقارنة بتوزعات السكان في عام 2001 على استمرار توجهات الدولة لتحقيق هذه الاستراتيجية، ويبدو ذلك في التفاوت في مقدار نصيب الفرد من الميزانية المخصصة لتلك الأقاليم، حيث سجل أعلاه في منطقة سرت 1036 د.ل للفرد، تلتها منطقة مرزق 928 د.ل، ومنطقة صبراتة 897 د.ل. بينما سُجل أدناه في منطقة مصراتة 317 د.ل، ومنطقة الجفرة، وطرابلس 441 د.ل، والمرقب 446 د.ل، ومنطقة ترهونة 461 د.ل، وبنغازي 502 د.ل، وكلها تقل عن المتوسط العام لنصيب الفرد والبالغ 555 د.ل.

جدول (29) توزع الميزانية المالية بين الأقاليم الإدارية في ليبيا مقارنة بعدد السكان لعام 2001.

الإقليم الإداري	عدد السكان	% (*)	الميزانية المالية بالألف د.ل	% (*)	نصيب الفرد بالدينار (*)
البطنان	138719	2.62	83301	2.83	600
درنة	78116	1.47	67126	2.28	859
القبة	82037	1.55	47681	1.62	581
الجبل الأخضر	182271	3.44	130082	4.43	714
المرج	109830	2.07	61707	2.10	562
بنغازي	596792	11.26	299606	10.19	502
الحزام الأخضر	102415	1.93	58267	1.98	569
اجدابيا	172315	3.25	85802	2.91	498
الكفرة	46777	0.88	23813	0.81	509
سرت	138964	2.62	93213	3.17	671
الجفرة	42172	0.80	43709	1.49	1036
مصراتة	314305	5.93	99512	3.39	317
المرقب	305873	5.77	142604	4.85	466
بني وليد	71727	1.35	51385	1.75	716
ترهونة ومسلاتة	277606	5.24	127971	4.35	461
طرابلس	1104972	20.85	487361	16.55	441
الجفارة	270152	5.10	154064	5.24	570
الزاوية	185842	3.51	130648	4.45	703
صبراتة وصرمان	144656	2.73	129807	4.42	897
النقاط الخمس	197117	3.72	148997	5.07	756
غريان	189250	3.57	101391	3.45	536
نالوت	97523	1.84	67856	2.31	696
يفرن	110249	2.08	64316	2.19	583
وادي الحياة	87700	1.66	62139	2.11	706
سبها	117202	2.21	75789	2.58	646
وادي الشاطئ	72576	1.37	56527	1.92	779
مرزق	62784	1.18	58234	1.98	928
المجموع	5299942	100.0	2939233	100.0	555

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، خريطة التنمية في الشعبيات، تقرير غير منشور، طرابلس، 2001، ص ص17، 31.

(*) من حساب الباحث.

وتتضح الصورة أكثر فيما يخص استراتيجية الدولة لتحقيق توازن العمران الحضري عند المقارنة بين توزعات مخصصات التنمية في عام 2001 على مجالات الإنفاق الاستثماري والإنفاق التسييري[*] بين المناطق الإدارية، ويلاحظ ذلك في مدى تركيز الدولة على المناطق النائية ذات التجمعات السكانية الصغيرة، والتي ترتفع فيها نسبة الميزانية الاستثمارية للتنمية مقارنة بميزانيتها التسييرية، فهي تحظى بمعدلات تفوق المعدل الوطني لنسبة الإنفاق الاستثماري، والبالغ 30٪ من جملة الميزانية المالية في البلاد، إذ سجّلت في الكفرة 44.3٪، وفي سرت 40٪، ووادي الحياة 39٪، سبها 38٪. بينما سجل في طرابلس 31٪، وفي بنغازي 36.7٪، والزاوية 31٪، ومصراتة 33.3٪ ، كما هو مبين في الجدول (30).

وبما أن أنماط الحياة الريفية تختلف عن المدينية يمكن التأكيد على أن تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المدن الجديدة وتنميتها صناعياً وإدارياً وخدمياً، سيكون أكثر ملاءمة لاستقطاب سكان المدن الكبرى، والتخفيف من حدة الهجرة إلى المدن الرئيسة، مما أسهم في إحداث هجرات معاكسة من مدينتي طرابلس وبنغازي إلى تلك المدن، لاسيما الهجرة المعاكسة للعديد من السكان من المقيمين في المدن الكبيرة إلى مناطقهم الأصلية.

وفي دراسة لعينة من المهاجرين من مدينة طرابلس إلى مدينة أبي كماش الصناعية اتضح أن 77٪ من حجم العينة المدروسة هم أصلاً من منطقة أبي كماش والمناطق القريبة منها، مما يعني أن المكان الأصلي للمهاجرين يُعد عاملاً مهماً في اتخاذ قرار الهجرة المعاكسة[1].

أكد تقرير أمانة المرافق لعام 1980 في تقييمٍ لخطة التحول الاقتصادي في إقليم طرابلس أن تنفيذ خطة التنمية الصناعية والزراعية عمل على تطوير مناطق أخرى في الإقليم مما أدى إلى هجرة نحو 192 ألف شخص من مدينة طرابلس إلى تلك المناطق[2]. كما أشارت دراسة للمكتب الاستشاري الهندسي للمرافق في عام 1989 أن إقليمي سبها والخليج استقبلا جزءاً من الفائض السكاني لإقليم طرابلس، الذي قدر بنحو 155 ألف شخص عمل معظمهم في قطاع الصناعات النفطية في إقليم خليج سرت[3].

(*) يقصد بالإنفاق الاستثماري: الإنفاق على المشاريع التنموية في القطاعات الإنتاجية، أما الإنفاق التسييري فيقصد به الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ونفقات المرتبات أو المعاشات.

(1) N. Mukhtar. Development planing and population distribution in libya. Ph. D thesis, university of weles. Cardiff. P. 195.

(2) أمانة المرافق، تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقليم طرابلس، تقرير رقم 9، 1980، ص19.

(3) المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، تقييم بعض المخططات المحلية والإقليمية، طرابلس، 1989، ص28.

جدول (30) توزع الإنفاق الاستثماري والتسييري على المناطق الإدارية عام 2001.

الإقليم الإداري	الميزانية الاستثمارية بالألف د.ل	الميزانية التسييرية بالألف د.ل	المجموع بالألف د.ل	٪ الميزانية الاستثمارية
البطنان	60661	22640	83301	27.18
درنة	47852	19274	67126	28.71
القبة	32111	15570	47681	32.65
الجبل الأخضر	85166	44916	130082	34.53
المرج	39707	22000	61707	35.65
بنغازي	189664	109942	299606	36.70
الحزام الأخضر	330239	25028	58267	42.95
اجدابيا	460927	25200	72127	34.94
الكفرة	130262	10551	23813	44.31
سرت	470507	45706	93213	49.03
الجفرة	340977	8732	43709	19.98
مصراتة	660427	33085	99512	33.25
المرقب	103849	38755	142604	27.18
بني وليد	40295	11090	51385	21.58
ترهونة ومسلاتة	93181	34790	127971	27.19
طرابلس	335276	152085	487361	31.21
الجفارة	115578	38486	154064	24.98
الزاوية	89600	41048	130648	31.42
صبراتة وصرمان	99979	29828	129807	22.98
النقاط الخمس	116678	32319	148997	21.69
غريان	74756	26635	101391	26.27
نالوت	51063	16793	67856	24.75
يفرن	46988	17328	64316	26.94
وادي الحياة	37986	24153	62139	38.87
سبها	47373	28416	75789	37.49
وادي الشاطئ	40957	15570	56527	27.54
مرزق	39754	18480	58234	31.73
المجموع	2030813	908420	2939233	30.91

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، خريطة التنمية في الشعبيات، تقرير غير منشور، طرابلس، 2001، ص ص17، 31.

ونتيجة لهذه السياسة التنموية انخفضت معدّلات نمو سكان مدينتي طرابلس وبنغازي - حيث انخفض معدّل نمو سكان مدينة طرابلس من 8.6٪ سنوياً خلال الفترة 1954-1964 إلى 6.1٪ سنوياً في الفترة 1984- 1995، كما انخفض كذلك معدل نمو سكان مدينة بنغازي من 7.2٪ إلى 5.2٪ خلال الفترات المذكورة - والتي يبدو أنها لعبت في الفترة اللاحقة أدواراً مهمة في الحد من النمو الاستقطابي الذي اتصفت به مدينتي طرابلس وبنغازي ورفع الضغط عنهما، وذلك تبعاً لتوجهات الدولة، لاسيما بعد قيام الثورة في عام 1969، من خلال محاولة إعادة النظر في توزع المشاريع التنموية الإنتاجية والخدمية تمشياً مع الإمكانات والموارد المتاحة لكل إقليم من أقاليمها، بحيث ظهرت نتائج مثل تلك التوجهات التنموية في هبوط مستمر في نسبة سكان مدينتي طرابلس وبنغازي إلى جملة سكان المدن في البلاد من 74٪ في عام 1954 إلى 70.1٪ عام 1964 ثم إلى 58.9٪ عام 1973، و51٪ في عام 1984، و42٪ في عام 1995. كما هو مبين بالجدول (31).

جدول (31) النسب المئوية لسكان مدينتي طرابلس وبنغازي.

العام	النسبة المئوية لسكان المدينتين إلى السكّان الحضر
1954	٪74.0
1964	٪70.1
1973	٪58.9
1984	٪51.5
1995	٪42.5
2000	٪40.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعدادات العامة للسكان 1954، 1964، 1973، 1984، 1995.

استمرت نسبة سكان مدينتي طرابلس وبنغازي إلى جملة سكان المدن في ليبيا في انخفاضها، وستستمر كذلك وبمعدلات أسرع مستقبلاً نتيجة تزايد أعداد المدن من الفئات الحجمية المختلفة وتطور أحجامها بمعدلات تزيد في البعض منها عما هي عليه في مدينتي طرابلس وبنغازي، حيث ظهر هذا الاتجاه في نمو المدن وتطور أحجامها أكثر وضوحاً مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، إذ نما عدد المدن التي يصل عدد سكانها إلى 5000 نسمة فأكثر من 9 مدن في عام 1954 إلى 17 مدينة في عام1964، وإلى 36 مدينة عام1973 ثم إلى 61 مدينة في عام 1984، ثم 83 مدينة عام 1995.

كما يؤكد على اتساع قاعدة الزيادة الكلية لسكان المدن وتوزعها على أعداد متنامية من المدن مقابل انخفاض نسبة مدينتي طرابلس وبنغازي من مقدار تلك الزيادة التي بلغت أكثر من

60٪ خلال 1954-1964 بينما انخفضت إلى أقل من 25٪ من مقدار الزيادة الكلية لإجمالي سكان المدن في البلاد في الفترة 1984-1995 كما يوضحها الجدول (32).

جدول (32) مقدار الزيادة الكلية لسكان المدن في ليبيا ونصيب مدينتي طرابلس وبنغازي فيها.

الفترة	مقدار الزيادة الكلية لسكان الحضر	مدينة طرابلس		مدينة بنغازي	
		حجم الزيادة	النسبة	حجم الزيادة	النسبة
1954-1964	392702	167012	42.5٪	70082	17.9٪
1964-1973	682057	255960	37.5٪	99370	14.6٪
1973-1984	1409233	415527	29.5٪	210679	14.9٪
1984-1995	1327357	189330	14.3٪	139611	10.5٪

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعدادات العامة للسكان 1954، 1964، 1973، 1984، 1995.

وعليه يمكن القول: إنه تم تحقيق معظم أهداف التنمية المكانية في ليبيا، وإن كان بدرجات متفاوتة، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق التوزيع الأمثل للمشاريع التنموية على مختلف المناطق، وبخاصة في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والخدمية، علاوة على توفير الهياكل الأساسية والمرافق الضرورية اللازمة لها، وما صاحب ذلك من تدابير وإجراءات متمثلة في إيجاد نقاط للجذب السكاني تم توفيرها في مختلف مناطق ومدن البلاد للاحتفاظ بسكانها والحدّ من الهجرة الداخلية، بل وتشجيع الهجرة المعاكسة للسكان إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في توزع المدن الليبية ومواقعها.

العوامل الطبيعية وأثرها في توزع المدن الليبية ومواقعها:

1- مظاهر السطح.
2- المناخ وعناصره.
3- التربة.
4- الموارد المائية.

العوامل البشرية- الاقتصادية وأثرها في توزع المدن الليبية ومواقعها:

1- شبكات الطرق والمواصلات.
2- الموارد الاقتصادية.

العوامل المؤثرة في توزع المدن الليبية ومواقعها.

أجمعت آراء الجغرافيين العرب قديماً أمثال ابن خلدون في مقدمته الشهيرة على الشروط الواجب توافرها في مواقع المدن، والتي تكفل لها الاستمرار وحمايتها من الزوال، فهو يرى أن اختيار تلك المواقع يجب أن يراعى فيها جلب المنافع وتسهيل المرافق وسعة المياه المستعذبة، مثل أن تكون المدينة على نهرٍ جارٍ أو عيون عذبة، وطيب المرعى والزرع وجودة الهواء والسلامة من الأمراض، وأن يراعى في موقعها أيضاً قربها من البحر ودفع المضار وتحصين منازلها من الأعداء[1].

إن هذه المقومات تعكس طبيعة العوامل المؤثرة في اختلاف الصورة التوزيعية للمراكز الحضرية في ليبيا، وبما يتناسب مع العصر الذي نشأت فيه تلك المدن، فالعديد من تلك العوامل لا زالت أساسية ومؤثرة في رسم تلك الصورة التوزيعية، مثل توافر الموارد المائية واعتدال المناخ وخصوبة التربة وطبيعة السطح وسهولة الاتصال (الطرق والمواصلات). ولذا يمكن تقسم العوامل المؤثرة في التوزع المكاني للمدن الليبية إلى مجموعتين أساسيتين يكملان بعضهما بعضاً في تحديد الصورة العامة لتوزع المدن وتباعدها وصفات مواقعها، من خلال بيان درجة التركز الموقعي للمدن وعلاقته بتأثير هذه العوامل.

العوامل الطبيعية: وتشمل مظاهر السطح و المناخ وعناصره والتربة والموارد المائية.

العوامل البشرية- الاقتصادية: وتشمل شبكات الطرق والمواصلات والموقع الجغرافي- الاقتصادي.

أولاً: العوامل الطبيعية وأثرها في توزع المدن الليبية ومواقعها:

تُعد الاختلافات الطبيعية بين الأماكن والأقاليم من أهم العوامل التي تحدد الإطار العام لتوزع المدن الليبية، كونها تحدد الأماكن والأقاليم التي يستطيع الإنسان العيش فيها وينشئ مراكز عمرانية ريفية ومدينية له، وفقاً للشروط الطبيعية الملائمة التي تتوافر في كلٍ منها، مما يتطلب تبيان علاقة عناصر البيئة الطبيعية بتوزعات المدن، ويلاحظ ذلك الارتباط بين تزايد أعداد المدن والبيئات الجغرافية التي تتوافر فيها الشروط الموائمة لتطور المدن ونموها.

1- مظاهر السطح وأثرها في توزع المدن الليبية:

تُعد المظاهر الطبوغرافية لسطح الأرض من العوامل الرئيسة التي أثرت في نشأة وتوزع المراكز المدينية في ليبيا - خارطة (10)- فعلى الرغم من أن المظهر العام لتضاريس البلاد يأخذ شكل هضبة عظيمة الاتساع - تمثل جزءً من الهضبة التي تتكون منها الصحراء الكبرى - وتنحدر بصفة عامة باتجاه الشمال حتى تنتهي عند ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويكون هذا الانحدار تدريجياً في بعض المناطق، كما هي الحال في منطقة خليج سرت، أما الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، فإن انحدارها يكون فجائياً، تمثله الحواف الشمالية للجبل الغربي والجبل الأخضر وهضبة البطنان، حيث تشرف هذه الحواف على البحر مباشرة، وفي أجزاء أخرى تترك

[1] ابن خلدون، المقدمة، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1967، ص ص617-622.

سهولاً ساحليةً يختلف اتساعها من منطقة إلى أخرى، كما هي الحال بالنسبة للجبل الغربـي. إلا أن تفاصـيل المظهـر الطبـوغرافي العـام للأراضـي الليبيـة تشـير إلى التنـوع في المظـاهر التضاريسـية، كالجبال والهضاب والسهول والأودية والمنخفضات.

ومن تحليل التوزعات المكانية للمدن الليبية وارتباطها بصورة التضاريس العامة في البلاد نلاحـظ أنهـا تتخذ في توزعها ثلاثة محاور رئيسة ضـمن ثلاثـة نطاقـات تضاريسـية، هـي: المحـور السـاحلي (السـهول الساحلية)، المحور الجبلي (المرتفعات الشمالية)، محور الهامش الصحراوي (النطاق الصحراوي).

أ- المحور الساحلي:

تمثله السهول الساحلية الموازية للساحل الليبـي- الذي يمتد لمسافة 1900 كـم - علـى هيئـة شريط يختلف اتساعه حسب درجـة اقـتراب المرتفعـات الشـمالية مـن سـاحل البحـر، إذ يتسـع في منطقة سهل الجفارة وفي سهول سرت وسـهل بنغـازي، ويضـيق في منـاطق أخـرى عنـدما تقـترب الحواف الجبلية من ساحل البحر، ولا تترك سوى سهلاً ضـيقاً أحيانـاً، وفي أحيـانٍ أخـرى تشـرف تلك الحواف على البحر مباشرة على هيئة جروف شديدة الانحدار مثل منطقة الجبل الأخضـر دون أن تترك المجال لظهور أيّة سهول ساحلية[1].

لعبت السهول الساحلية دوراً مهماً في تحديـد نمـط تـوزع المـدن في ليبيـا، وذلـك لأن وقـوع المدينة في منطقة سهلية، أو أن تكون محاطة بسهول واسعة يُعد عـاملاً إيجابيـاً لنموهـا وتوسـعها، بما يتوافر لها من إمكانات وموارد تؤمن احتياجات السكان، ولهـذا يلاحـظ أن المـدن الليبيـة تظهـر تركزاً أكثر في مناطق السهول الساحلية مقارنـة بغيرهـا مـن النطاقـات التضاريسـية الأخـرى، حيـث يتركز فيها ما نسبته 45٪ من جملة أعداد المدن الليبية، ويزيـد مـن أهميـة هـذه السـهول أن غالبيـة المدن الواقعة ضمنها هي من أهم المدن في البلاد وأكبرها حجماً، ويبلـغ عـدد سـكانها نحـو 77٪ من جملة السكان الحضر في ليبيا. غير أن أجزاء السهول الساحلية تختلف في أهميتها وما تمتلكـه من موارد وكثافة سكانها ودرجة تركز المدن فيها، بحيث يمكن تقسيمها إلى:

1- سهل الجفارة: وهو أهم السهول الساحلية في البلاد، ويمتاز بخصوبة تربته ووجود الطبقات المائيـة الجوفية، ولهذا فهو يُعدّ من أهم المناطق الزراعية في ليبيا، لاسيما في جزئه الساحلي والأوسط.

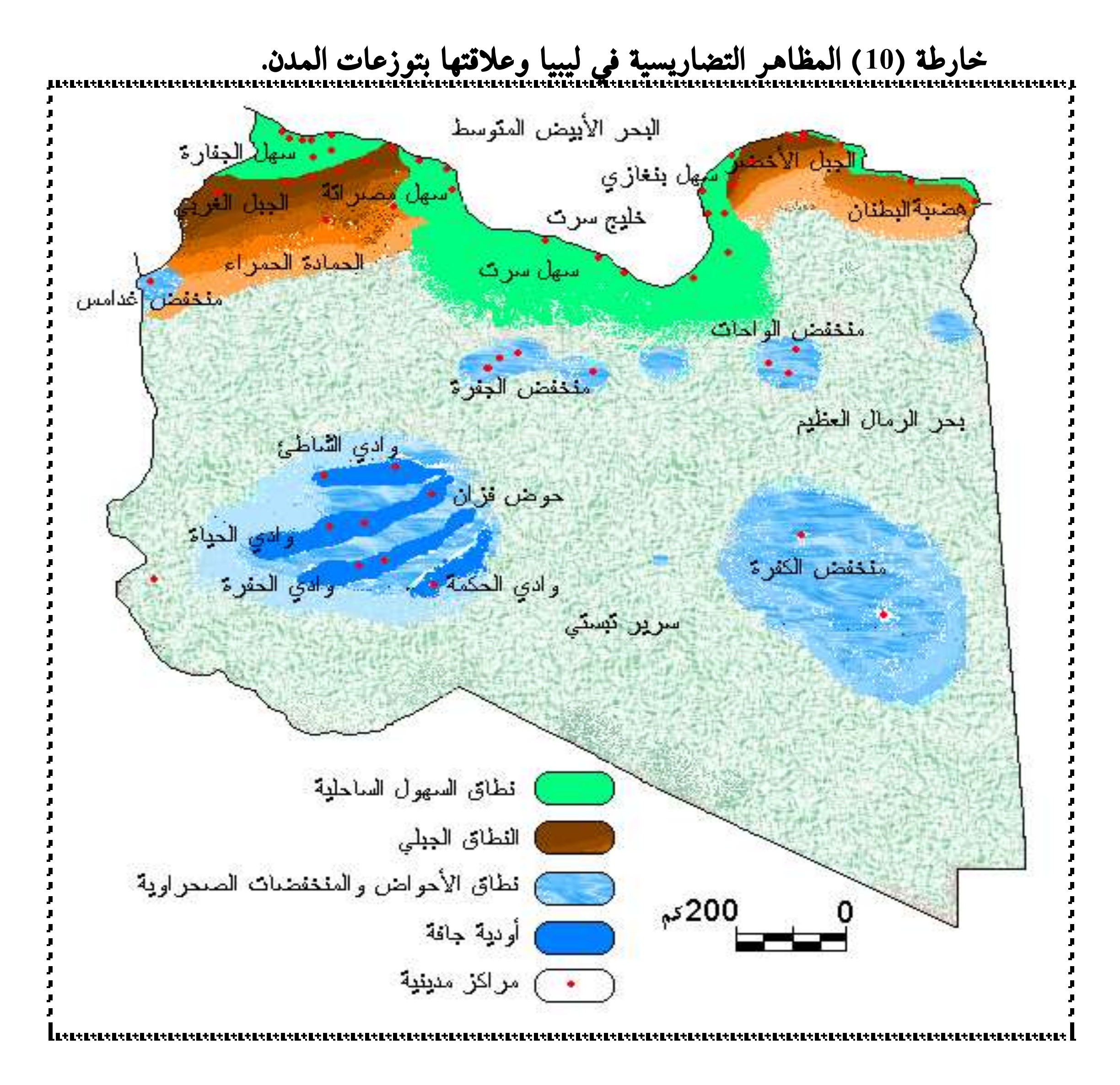
وتبلغ مساحة سهل الجفارة نحو 17 ألف كم^2، ويبدو على هيئة مثلـث يقـع رأسـه عنـد رأس المسن غرب مدينة الخمس وقاعدته عند الحدود الليبية التونسية بعرض يصل أقصـاه إلى 150 كـم، ويبلغ طول ضلعه الشمالي الذي يوازي ساحل البحر نحو 275 كم، أما ضلعه الجنوبي الـذي تمثلـه الحافة الشمالية للجبل الغربي فيمتد لمسافة 350 كم[2].

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص ص23-24.

(2) فتحي الهرام، التضاريس، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، (تحرير) الهادي أبولقمة وسعد القزيري، مرجع سابق، ص101.

خارطة (10) المظاهر التضاريسية في ليبيا وعلاقتها بتوزعات المدن.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص43-44.

ويبدو سهل الجفارة في مظهره الطبوغرافي منحدراً انحداراً عاماً باتجاه الشمال، ففي حين يصل ارتفاع سطحه في أطرافه الجنوبية إلى 350م فوق مستوى سطح البحر، لا يزيد ارتفاع حوافه الشمالية كثيراً عن مستوى سطح البحر، كما تتخلله بعض الكثبان الرملية في جزئه الجنوبي، لاسيما المنطقة الممتدة من جنوب غرب مدينة الزاوية حتى الوطية والجوش[1]، إضافة إلى التلال الصخرية التي تلاحظ في هذا الجزء من السهل، ولذلك يمكن أن نشير إلى شريطين من المراكز العمرانية المدينية في هذا السهل، يأخذ امتدادهما العام من الشرق إلى الغرب، هما:

أ- الشريط الساحلي: يتراوح اتساعه بين 10-25كم، ويرتفع بشكل تدريجي بدءً من خط الساحل حتى ارتفاع 50م على بُعد 25كم من هذا الخط. كما يتميز هذا الشريط بخصوبته العالية، ولهذا فهو

([1]) أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل البرى التغير الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص29.

يُعد من أكثر مناطق البلاد كثافةً سكانية وتركزاً للمدن، حيث تتركز فيه خمس عشرة مدينة، هي: قصر الأخيار، القره بوللي، طرابلس، الماية، الزهراء، الناصرية، المعمورة، الزاوية، صرمان، صبراتة، العجيلات، الجميل، زوارة، رقدالين، زلطن - خارطة (11) - تشكل هذه المدن نحو 18٪ من جملة أعداد المدن الليبية، ويقطنها 42.2٪ من جملة سكان المدن الليبية عام 2000، في مساحة لا تزيد عن 4200 كم^2، أو ما يماثل 0.24٪ من جملة مساحة البلاد، حيث وصلت الكثافة العامة للسكان في هذا الشريط إلى نحو 480 نسمة/كم^2، وهي كثافة مرتفعة جداً إذا ما قارناها بالكثافة العامة للسكان في ليبيا البالغة 3.1 نسمة/كم^2 عام 2000.

ب- الشريط الداخلي: وهو أكثر اتساعاً من الشريط الساحلي حيث تبلغ مساحته 12800كم^2، ويمتد إلى الجنوب من الشريط السابق حتى حدود سهل الجفارة عند الحافة الشمالية للجبل الغربي، حيث يتراوح ارتفاع سطحه ما بين 50-350م فوق مستوى سطح البحر، وهو أفقر في موارده وأدنى في كثافة سكانه وأقل في أعداد مدنه، إذ تصل كثافة سكانه إلى 13.5 نسمة/كم^2 عام 2000، وتوجد فيه مدينتان فقط، هما: العزيزية (43000 نسمة) وبئر الغنم (7000 نسمة) اللتان تقعان في نصفه الشرقي، بينما يبدو نصفه الغربي قليل السكان، ويعتمد اقتصاده على حرفتي الرعي والزراعة البعلية قرب أودية الأثل والهيرة والحي.

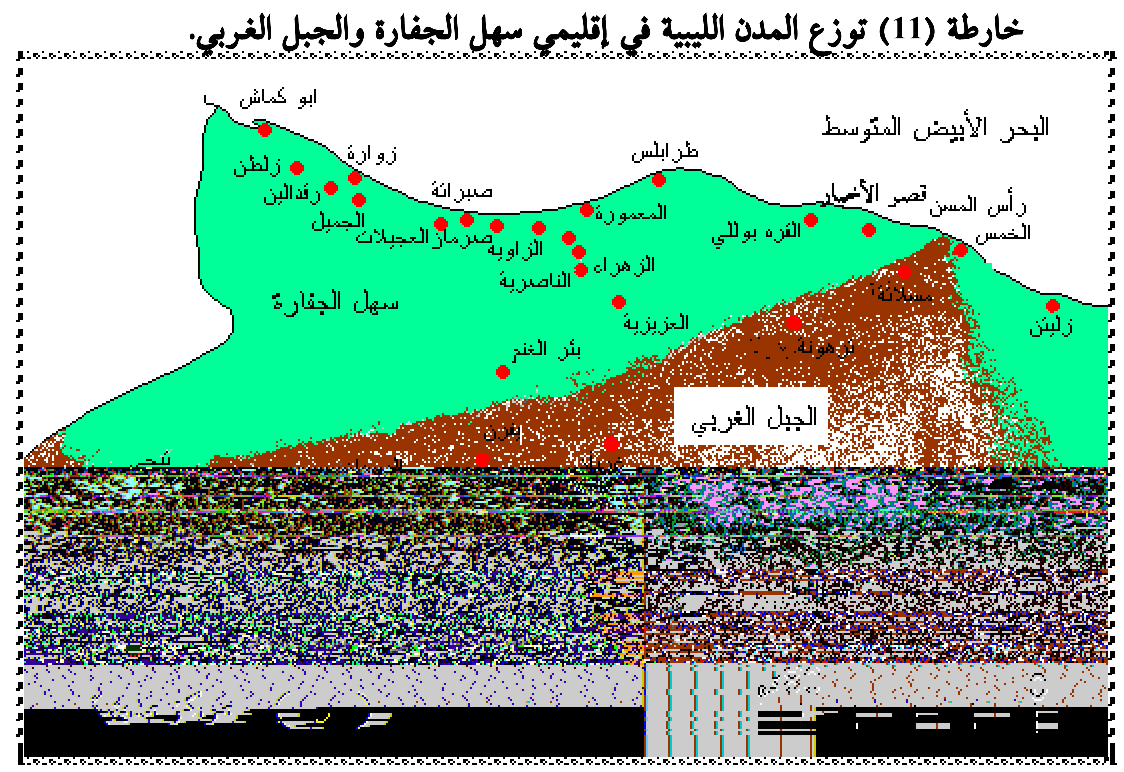
2- السهول الوسطى:

وتمتد على هيئة شريط ساحلي متصل ومتباين الاتساع، يمتد من مدينة الخمس في الغرب وحتى مدينة توكرة في الشرق، ويمكن تقسيم هذه السهول إلى ثلاثة أقسام: القسم الغربي ويمثله سهل مصراتة، والقسم الأوسط ويمثله سرت، والقسم الشرقي ويمثله سهل بنغازي.

أ- سهل مصراتة: يمتد هذا السهل من مدينة الخمس غرباً حتى رأس البرج شرقاً، وبمساحة تناهز 9160 كم^2، ويبدو هذا السهل أكثر ضيقاً في الغرب، لاسيما في المنطقة الممتدة من الخمس حتى زليتن، نتيجة اقتراب حافة الجبل الغربي من ساحل البحر، بينما يكون أكثر اتساعاً في المنطقة الممتدة من زليتن إلى مصراتة. ويأخذ سطح الأرض ضمن هذا السهل في الارتفاع بسرعة كلما اتجهنا نحو الداخل حتى حدوده الجنوبية عند منطقة القبلة، وتخترقه مجموعة من الأودية القصيرة، التي تتجه إلى الشمال والشمال الشرقي، والتي تجري فيها المياه عقب موسم سقوط الأمطار، مثل وادي كعام ووادي لبدة ووادي غنيمة ووادي المسيد ووادي توغرت، وقد استغلت مياه هذه الأودية في الزراعة منذ أيام الرومان، كما تدل على ذلك السدود التي لا تزال بقاياها شاهدة عليها حتى الآن[1].

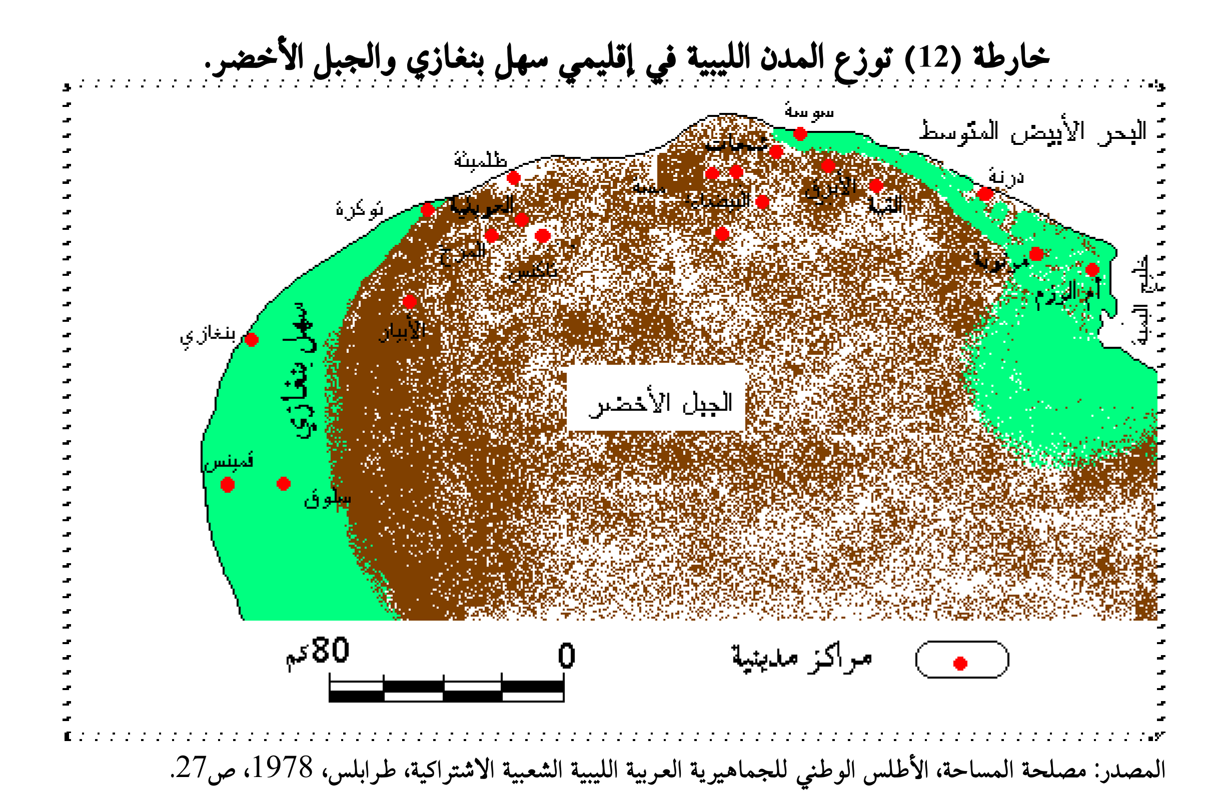
(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص36.

خارطة (11) توزع المدن الليبية في إقليمي سهل الجفارة والجبل الغربي.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص27.

خارطة (12) توزع المدن الليبية في إقليمي سهل بنغازي والجبل الأخضر.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص27.

تبلغ الكثافة العامة للسكان في سهل مصراتة نحو 60.7 نسمة/كم2، حيث بلغ عدد سكانه 555470 نسمة عام 2000. وأهم المدن في هذا السهل هي: مصراتة والخمس وزليتن وتاورغاء، يصل مجموع سكانها إلى نحو 476600 نسمة، وهو يشكل نحو 10٪ من مجموع سكان المدن الليبية في عام 2000.

ب- سهل سرت: يشمل منطقة واسعة تحيط بخليج سرت، ويمتد من أبو قرين عند الحدود الجنوبية الشرقية لسهل مصراتة غرباً حتى بلدة الزويتينة شرقاً، أما في اتجاه الجنوب فيمتد حتى منخفضات الجفرة ومرادة وجالو، بينما تبدو حدوده الشمالية على شكل قوس عظيم الاتساع يوازي ساحل البحر يبلغ طوله 750كم[1]، ويغطي مساحة تبلغ حوالي 94180 كم2. وينحدر سطح السهل بشكل تدريجي باتجاه الشمال، حيث يصل ارتفاعه عند حدوده الجنوبية إلى نحو 600م، بينما لا يزيد في قسمه الشمال عن مستوى سطح البحر إلا بضعة أمتار.

وعلى الرغم من مجاورة هذا السهل للبحر إلا أن سماته الصحراوية وشبه الصحراوية جعلته من أفقر السهول الساحلية في ليبيا، حيث تقل معدلات الأمطار عن 200 ملم، ولهذا يتصف بقلة المراكز والتجمعات السكانية؛ إذ لا يتجاوز مجموع عدد السكان القاطنين في منطقة سهل سرت 283.8 ألف نسمة، وبكثافة عامة بلغت عام 2000 حوالي 3 أشخاص/كم2، ومن ثم فإن المدن التي تتوزع في هذا السهل معظمها صغيرة الحجم ومتباعدة، باستثناء مدينة اجدابيا (93500 نسمة) وسرت (70 ألف نسمة)، بينما يقل سكان بقية المدن عن 30 ألف نسمة، وهي: البريقة، رأس الأنوف، بن جواد. ويبلغ مجموع سكان مدن سهل سرت نحو 237600 نسمة، وبما يماثل 5٪ من جملة أعداد سكان المدن الليبية في عام 2000.

جـ - سهل بنغازي: وهو ثاني أهم السهول الساحلية في ليبيا بعد سهل الجفارة. يمتد على شكل مثلث رأسه شمالاً عند مدينة توكرة، وقاعدته في الجنوب عند بلدة الزويتينة (شمال مدينة اجدابيا)، ويحده من الغرب ساحل البحر، ومن الشرق الحافة الغربية للجبل الأخضر ومنطقة البلط، ويشغل مساحة تناهز 6230 كم2. كما إن سطح السهل مستوياً بشكل عام، وإن كان يرتفع بشكل مفاجئ في أطرافه الشرقية بالقرب من الحافة الجبلية، حيث تلاحظ عليه بعض المنحدرات والتلال الصخرية قرب تلك الحافة. كما تنتشر على طول ساحل السهل العديد من السبخات والمستنقعات الشاطئية مثل سبخة الكوز وبرسيس وبوجرار وقاريونس وكركورة. يمتاز هذا السهل بخصوبة تربته، حيث تسود

[1] المرجع السابق نفسه، ص38-39.

التربة الطينية الحمراء، ويقع ضمنه عدد من المشاريع الزراعية، مثل: مشروع سهل بنغازي الزراعي، ومشروع وادي القطارة[1].

بلغ مجموع سكان سهل بنغازي نحو 721460 نسمة عام 2000، وبكثافة عامة سجّلت 115.8 نسمة/كم^2. وتعد مدينة بنغازي أهم المدن الواقعة ضمن هذا السهل، التي وصل مجموع سكانها في عام 2000 إلى 630000 نسمة، إضافة إلى ثلاث مدن أخرى صغيرة الحجم، هي: قمينس، سلوق، توكرة، والبالغ مجموع سكانها 40900 نسمة، مما يعني أن مجموع سكان مدن سهل بنغازي شكّلت نحو 14٪ من جملة السكان الحضر في ليبيا عام 2000- خارطة (12).

3- **السهول الشرقية**: بالنظر إلى اقتراب حافة الجبل الأخضر من ساحل البحر تختفي السهول الساحلية بين مدينة توكرة ورأس عامر، تعود بعدها للظهور حتى الحدود الليبية المصرية، وإن كانت تتميز بضيقها حيث يتراوح عرضها مابين 5-10 كم، باستثناء اتساعها النسبي عند منطقة خليج البمبة إلى 20كم.

تُعدّ هذه السهول في قسمها الشرقي من أفقر السهول الساحلية في ليبيا بعد السهول الوسطى، نتيجة قلة الموارد المائية وفقر التربة والتخلخل السكاني. وتمثل مدينة طبرق أكبر المدن التي تقع ضمن السهول الشرقية بحجم سكاني بلغ نحو 92500 نسمة عام 2000، تليها مدينة درنة بحجم 77600 نسمة، إضافة إلى مجموعة من المدن الصغرى التي تقل أعداد سكان كلٍ منها عن 10000 نسمة، وتشمل: سوسة، مرتوبة، أم الرزم، كمبوت، امساعد. وقد بلغ مجموع سكان مدن السهول الشرقية 221600 نسمة، أو ما نسبته 4.7٪ من جملة سكان المدن الليبية، وتصل مساحتها إلى نحو 3700 كم^2، بحيث تصل الكثافة السكانية فيها إلى نحو 59.8 نسمة/كم^2.

ب- المحور الجبلي:

من العوامل المهمة التي أثرت في تحديد مواقع المدن الليبية واختيار مواضعها وتوزعاتها سهولة الدفاع عنها، فقد ارتبط نشوء المدن بتضرس الأرض وشدة انحدارها وكثرة الموانع والعقبات الطبيعية التي توفّر الحماية الطبيعية لها، وذلك بالنظر إلى صعوبة الوصول إليها والتحكم في منافذها، فالكثير من المدن ظهرت لتمثل مراكز دفاعية عند قمم الجبال والتلال.

إلا أن النظرة إلى مواقع المدن ضمن المرتفعات الجبلية اختلفت عما كانت عليه في الماضي وذلك انطلاقاً من اختلاف الصفات المطلوب توافرها في مواقع المدن، فمقتضيات الحماية والدفاع لم تعد مطلوبة في الوقت الحاضر، حيث أصبحت معرقلة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل

([1]) مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية، مرجع سابق، ص65.

التجارة وطرق النقل وصعوبة الحصول على بعض الخدمات الضرورية مثل التزود بالمياه، إضافة إلى أن الأراضي المنحدرة تمثل عائقاً أمام توسع المدينة وزيادة تكاليف الإنشاء والبناء. من هنا يبدو تأثير التضاريس في حياة المدينة من خلال المقارنة بين أحجام المدن الليبية الواقعة في المناطق الجبلية وتلك الواقعة ضمن المناطق السهلية.

تلعب المرتفعات الجبلية الشمالية دوراً مهماً في إعطاء المظهر العام لتوزعات المدن الليبية ضمن المحور الجبلي، حيث يأخذ ذلك التوزع الشكل الشريطي مع امتداد الحواف الجبلية، والتركز في مساحات ومواقع محدودة وبأشكال مجزأة فوق السفوح الجبلية، عكس ما هي عليه الحال في المناطق السهلية التي تتيح انتشاراً واسعاً للمدن تبعاً لامتداد السهول. وعلى هذا يمكن تقسيم المرتفعات الشمالية إلى نطاقين تضاريسين، هما:

1- الجبل الغربي:

وهو عبارة عن سلسلة جبلية تمتد لمسافة 350 كم في اتجاه جنوبي غربي- شمالي شرقي ما بين بلدة وازن عند الحدود الليبية التونسية غرباً إلى رأس المسن على ساحل البحر الأبيض المتوسط شرقاً، ويغطي مساحة تبلغ حوالي 32140 كم^2 أو 1.8٪ من جملة مساحة البلاد، حيث يقف الجبل فاصلاً بين أراضي منطقة الاستبس والصحراء في الجنوب وسهل الجفارة في الشمال.

ترتفع أعلى قمة للجبل إلى 968 م فوق مستوى سطح البحر جنوب مدينة غريان بنحو 60 كم، وينحدر انحداراً شديداً في الجهة الشمالية باتجاه سهل الجفارة، بينما يظهر انحداره تدريجياً من جهة الجنوب، حيث يصل الارتفاع بالقرب من مدينة مزدة إلى510 م على بعد 100 كم جنوب مدينة غريان، كما يقل الارتفاع بشكل تدريجي في اتجاه الجنوب الشرقي، حيث يصل إلى 380 م عند مدينة بني وليد على بعد 100 كم جنوب ترهونة. ويكون الانحدار تدريجياً كذلك في جهة الشرق، فيصل ارتفاعه إلى 500م قرب ترهونة، ثم إلى 300 م عند مسلاتة، ويستمر في انحداره التدريجي حتى يختفي تحت مياه البحر إلى الغرب من مدينة الخمس. أما في جهة الغرب فإن الانحدار يكون أقل وضوحاً، حيث يصل إلى 760م عند يفرن، وإلى 600 م قرب الحدود الليبية التونسية.

إن العديد من المدن والمراكز العمرانية التي تنتشر على سفوح الجبل الغربي يمكن أن ينظر إليها على أنها مثّلت حصوناً دفاعية وحامياتٍ عسكرية خلال العهد الروماني، وخطوط متقدمة لحماية المدن الرومانية على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط من الخطر الخارجي، ويمكن التحكم في الطرق والممرات المؤدية إليها، مما أدى إلى وجود عدد من المدن والتجمعات العمرانية تمتد على شكل سلسلة أو خط يوازي أو يمتد مع قمة الجبل وخط تقسيم المياه فيه، تبدأ من مدينة مسلاتة في الشرق، وتنتهي بالقرب من الحدود الغربية للجبل، ومن أشهرها: مسلاتة، ترهونة، غريان، يفرن، الزنتان، الرجبان، جادو، الرحيبات، الحرابة، كاباو، نالوت، تيجي-

خارطة (11). إضافة إلى أن بعضاً منها كان عبارة عن محطة من محطات طرق القوافل التي كانت تعبر الجبل الغربي باتجاه المدن الساحلية في الشمال، وغدامس وغرب فزان ووسط أفريقيا في الجنوب، ومن أمثلتها مدينة جادو ونالوت.

ومع تطور الوسائل الدفاعية لم تعدْ معها التضاريس عامل حماية ووسيلة دفاع، بل أنها أصبحت شكل من أشكال العوائق الطبيعية التي تحد من نمو المدن، ولهذا فإن الكثير من مدن الجبل الغربي تصنف ضمن المدن الصغيرة باستثناء مدينتي غريان 63300 نسمة، وترهونة 57800 نسمة، أما بقية المدن فتقل أحجامها السكانية عن 50 ألف نسمة مثل يفرن ومسلاتة والزنتان، بل إن بعضاً منها لا تزيد أعداد سكانها عن 16 ألف نسمة، مما يعني أن مجموع سكان مدن الجبل الغربي لم يزد عن 6.3٪ من جملة سكان المدن الليبية في عام 2000 ، بينما بلغ مجموع سكان المراكز العمرانية (المدينية والريفية) في منطقة الجبل الغربي نحو 521620 نسمة، وبنسبة 9.6٪ من سكان ليبيا، وبكثافة سكانية بلغت 16.2 نسمة/كم^2 خلال العام المذكور.

2- الجبل الأخضر:

يمتد من خليج البمبة في الشرق إلى خليج سرت غرباً لمسافة 300كم، ويغطي مساحة تبلغ 28750 كم^2، أو ما نسبته 1.4٪ من مساحة البلاد. وينحدر الجبل انحداراً تدريجياً في جهتي الجنوب والشرق، بينما يكون انحداره شديداً في جهة الغرب، مكوناً جروفاً حادة باتجاه سهل بنغازي، وفي الشمال تبدو الحافة على شكل مصاطب ثلاث، امتدادها العام من الغرب إلى الشرق بموازاة ساحل البحر، ويختلف اتساعها من منطقة إلى أخرى. المصطبة الأولى يتراوح ارتفاعها بين 250-300م، وتبدو على هيئة سهل داخلي يبلغ اتساعه قرابة 20كم ويضيق كلما اتجهنا شرقاً، يمتاز باستواء سطحه، ويمتد ما بين فرزوغة في الغرب وسيدي أبو زيد في الشرق وبطة في الشمال، وتبلغ مساحته حوالي 250 كم^2، وهو من أخصب المناطق الزراعية في شمال شرق ليبيا[1]. وتوجد ضمن هذه المصطبة عدة مدن، أهمها: المرج، الأبيار، العويلية.

أما المصطبة الثانية فيزيد ارتفاعها عن الأولى بحيث يتراوح ارتفاع سطحها ما بين 450-600 م فوق مستوى سطح البحر، وتتخللها بعض الأودية والتلال الصخرية التي تنتشر فوقها[2]. وتقع ضمنها العديد من المدن، أهمها مدينة البيضاء التي تُعد ثاني أكبر المدن في شمال شرقي الجماهيرية، والتي تجاوز عدد سكانها عتبة الـ 100 ألف نسمة عام 2000، إضافة إلى عددٍ من المدن التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة، وهي: شحات، القبة، مسة، الأبرق، تاكنس، طلميثة، عمر المختار، شكّل مجموع سكان هذه المدن نحو 80 ألف نسمة - خارطة (12).

(1) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا مرجع سابق، ص35.

(2) فتحي الهرام، التضاريس، مرجع سابق، ص112.

وتشمل المصطبة الثالثة الجزء الأعلى من الجبل الأخضر أو خط تقسيم مياهه، وهي عبارة عن منطقة صغيرة تقع في منطقة سيدي الحمري بالقرب من بلدتي الفائدية وسلنطة، يصل ارتفاعها إلى 880 م فوق مستوى سطح البحر وهي خالية من المدن حتى الآن.

وعلى الرغم من أن الكثافة العامة للسكان في الجبل الأخضر تصل إلى 13.3 نسمة/كم^2، حيث بلغ عدد سكانه 384 ألف نسمة عام 2000، أو ما نسبته 7٪ من سكان البلاد، إلا أنه في حقيقة الأمر يمثل أحد أهم مناطق التركز السكاني في ليبيا، ويرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الذي تتصف بها هذه المنطقة وغزارة أمطارها ووفرة مياهها، علاوة على خصوبة تربتها، ولهذا يتركز جلّ السكان في الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من الجبل، بينما تقل أعدادهم في أجزائه الجنوبية والجنوبية الشرقية لوقوعها في منطقة ظل المطر بالنسبة للرياح الشمالية الغربية الممطرة.

وإلى الشرق من الجبل الأخضر تمتد هضبة البطنان حتى حدود البلاد الشرقية، والتي لا يزيد ارتفاعها عن 200م فوق مستوى سطح البحر، وتنتهي انتهاءً تدريجياً باتجاه الجنوب، بينما يكون انحدارها شديداً عند السهول الشرقية الضيقة التي تفصلها عن ساحل البحر[1]. وتبدو هذه الهضبة خالية تماماً من أية تجمعات سكانية.

ج- محور الهامش الصحراوي:

يشغل النطاق الصحراوي أكثر من 90٪ من الأراضي الليبية، ويمتد من المرتفعات الشمالية وخليج سرت إلى حدود البلاد الجنوبية، ويشكل جزءاً مهماً من الصحراء الكبرى، وتظهر ضمن هذا النطاق العديد من المظاهر الجغرافية مثل السهول التحاتية والمنخفضات والأحواض والجبال والتلال الصخرية، والكثبان والأسطح الرملية والهضاب.

ونظراً للطبيعة الصحراوية والظروف القاسية التي يتصف بها هذا الجزء من الأراضي الليبية، فإن التجمعات البشرية والمراكز العمرانية التي تتوزع ضمنه تتركز دائماً في الواحات التي تظهر في مناطق المنخفضات الصحراوية لوجود المياه الجوفية بالقرب من سطح الأرض، في حين تكون بقية مناطقه خالية تماماً من السكان، ولذا سيتركز الحديث عن هذا المظهر التضاريسي فقط، لارتباط توزع المدن الليبية به. حيث تقسم الأحواض والمنخفضات في الجنوب الليبي إلى قسمين، هما:

1- **المنخفضات الشمالية**: وتمتد على هيئة سلسلة من الواحات المتقطعة في اتجاه شرقي- غربي تقع بين خطي عرض 29ْ - 36ْ شمالاً، ويمثلها منخفض الجغبوب ومنخفضات جالو ومنخفض مرادة ومنخفضات الجفرة ومنخفض غدامس، وتتميز هذه الواحات باستواء سطحها وانخفاضها عن المناطق المحيطة بها.

([1]) سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص68.

يقع منخفض الجغبوب قرب الحدود الليبية المصرية، على بُعد 220كم جنوب مدينة طبرق، وهو عبارة عن مجموعة من المنخفضات الصغيرة التي تنتشر فيها البحيرات الضحلة والسبخات، تفصلها عن بعضها بعضاً العديد من التلال الصخرية والكثبان الرملية الصغيرة، وتقع ضمنه واحة صغيرة (قرية) تعرف بالجغبوب بلغ عدد سكانها في عام 2000 نحو 2200 نسمة. بينما تقع منخفضات جالو على بعد 200 كم جنوب مدينة اجدابيا، وهي عبارة عن ثلاث واحات تشكل رؤوس مثلث متساوي الأضلاع، يبلغ طول ضلعه 30كم ، وهي واحات جالو وأوجله وأجخرة، وقد مثّلت هذه الواحات دوراً مهماً في خدمة طرق القوافل الرئيسة التي تصل بين وادي النيل وفزان. وتقع ضمن هذه المنخفضات مدينتي جالو (16700 نسمة) وأوجلة (9400 نسمة) ولهذا تُعدّ واحة جالو أهم هذه الواحات الثلاث، وهي تأخذ شكل منخفض مستطيل يمتد لمسافة 19 كم وبعرض 11 كم، وتبلغ مساحتها حوالي 209 كم^2، وتوجد المدينة وجميع الأراضي الزراعية في الواحة ضمن القسم الجنوبي من الحوض وفي مساحة لا تزيد عن 40 كم^2، على هيئة شريط طوله 16كم وعرضه 2.5 كم[1].

أما منخفض مرادة فهو عبارة عن واحة تقع إلى الجنوب من مدينة البريقة بنحو 120كم تمتد في (شكل طولي) تبلغ مساحتها 1200كم^2، وقد لعبت هذه الواحة دوراً مهماً في خدمة طرق القوافل التي تربط بين شمال شرق البلاد وواحات حوض فزان[2].

وتقع منخفضات الجفرة إلى الجنوب من مدينة سرت بنحو 260كم، وهي عبارة عن حوض بيضاوي يبلغ طوله 45كم وعرضه 24كم، وتشغل مساحة تقدر بنحو 1942 كم^2، ويبلغ متوسط ارتفاعه ما بين 210- 330 م فوق مستوى سطح البحر[3]. وتوجد فيه ثلاث واحات، تشكّل مدن هون وسوكنة وودان، وقد بلغ مجموع عدد سكان هذه المدن الثلاث نحو 35 ألف نسمة عام 2000.

تكتسب هذه الواحات أهميتها من وقوعها على الطريق الرئيس بين المدن الساحلية ومدن حوض فزان (إقليم سبها). إضافة إلى واحة زلة التي تبعد عن الواحات السابقة بمسافة 160كم شرقاً، ويبلغ اتساعها حوالي 13كم من الشرق إلى الغرب، و5 كم من الشمال إلى الجنوب، وتغطي مساحة 65 كم^2[4]، وتقع ضمنها مدينة زلة (9700 نسمة).

يقع منخفض أو واحة غدامس عند مثلث الحدود الليبية التونسية الجزائرية عند الطرف الغربي للمنخفضات الشمالية ، وتبعد نحو 500كم جنوب غرب مدينة طرابلس، وقد مثّلت هذه الواحة محطة مهمة لحركة القوافل بين شمال غرب ليبيا ووسط أفريقيا، إضافة إلى أنها كانت تمثل حامية

([1]) سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص84.

([2]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص 76.

([3])سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، مرجع سابق ، ص84.

([4]) المرجع السابق نفسه، ص85.

عسكرية رومانية. يؤكد ذلك الآثار الرومانية التي وجدت في هذه الواحة، وقد ظلت حتى وقت قريب من أكثر مراكز العمران الصحراوية تقدماً في الإنتاج الصناعي[1]، وتقع ضمنها مدينة غدامس التي بلغ عدد سكانها حوالي (22300 نسمة) عام 2000.

2- **المنخفضات الجنوبية:** هي عبارة عن أحواض عظيمة الاتساع تمتد بين دائرتي عرض 24ْ – 27ْ شمالاً، ويمثلها منخفض الكفرة في جنوب شرق ليبيا وحوض فزان في جنوبها الغربي.

يقع منخفض الكفرة في المنطقة الجنوبية الشرقية من الأراضي الليبية، وتبلغ مساحته 250 ألف كم^2 أو 14.3٪ من مساحة البلاد تقريباً، توجد فيه طبقة غنية بالمياه الجوفية. وتتوزع ضمنه مجموعة من الواحات المتناثرة التي تتركز في جزءٍ صغيرٍ يحتل مركز الحوض، حيث تقترب المياه الجوفية من سطح الأرض، مثل واحة الجوف (مدينة الكفرة) وبزيمة والزروق والطلاب والهواري وربيانة وزيغن وتازربو[2]. أهم المدن الواقعة ضمن هذا الحوض مدينة الكفرة (45000 نسمة) ومدينة تازربو (6400 نسمة) التي تبعد 250كم شمال غرب مدينة الكفرة. أما المنخفض الثاني فهو حوض فزان الذي يتكون من مجموعة من المنخفضات التي تشكّل أحواضاً طولية لأربعة أودية جافة تكونت أثناء العصر المطير عندما كانت الصحراء الليبية تتلقى كميات كبيرة من الأمطار، حيث استطاعت السيول الناتجة عنها حفر أودية لها، لم يبق منها إلا معالمها الطبيعية[*]، ويضم منخفض فزان العديد من الواحات التي تتوزع بشكل (طولي) على تلك الأودية – خارطة (13) – المتمثلة في كلٍ من:

1- **وادي الشاطئ**: الذي يمثل الحد الشمالي لحوض فزان، ويمتد بين الحافة الجنوبية للحمادة الحمراء[**] في الشمال، ورملة الزلاف في الجنوب في اتجاه من الغرب إلى الشرق، ويبلغ طوله 175 كم، وعرضه مابين 8-20كم، ويشغل مساحة تبلغ 3500 كم^2[3]، أو ما نسبته 0.2٪ من جملة مساحة البلاد، وبلغت الكثافة العامة للسكان في هذا الوادي نحو 20.7 نسمة/كم^2 عام 2000. وهو يُعد من أغنى مناطق فزان في المياه الجوفية، إضافة إلى قلة عمق تلك المياه، وظهورها في الكثير من المواضع على هيئة عيون منبثقة تلقائياً[4]. ويتوزع ضمن هذا الوادي عددٍ من المدن، هي: براك، وبرقن، وإدري، إضافة إلى مجموعة من البلدات (القرى) الأخرى مثل أشكدة وقيرة وبرقاوي وأقار

([1]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص246.

([2]) المرجع السابق نفسه، ص ص79-80.

([*]) لا زالت شواهد هذه الأودية موجودة حتى الوقت الحاضر في الصحراء الليبية، والتي كانت في الماضي أنهار كبيرة تصب في البحر الأبيض المتوسط القديم (بحر تيثس) حين زحف على منطقة شمال أفريقيا ووصل إلى دائرة عرض 25ْ شمالاً في أوائل الزمن الثالث.

([**]) يطلق مصطلح الحمادة على السطح الصحراوي المغطى بطبقة من المفتتات الصخرية وقطع الصخور المهشمة ذات الزوايا الحادة.

([3]) فتحي الهرام، التضاريس، مرجع سابق، ص138.

([4]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص260.

والقرضة وقطة وونزريك وتميسان والمحروقة، وهي في مجموعها تأخذ الشكل الطولي مع امتداد الوادي.

2- وادي الحياة: ويبلغ طوله نحو 484كم، ويتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ويتراوح اتساعه بين 1- 10كم، فهو يبدأ متسعاً إلى الغرب من مدينة أوباري، ويقل اتساعه كلما اتجهنا شرقاً، بحيث لا يزيد عن كيلو مترٍ واحدٍ شمال شرق مدينة سبها، ويحده من الشمال رملة الزلاف، ومن الجنوب حمادة مرزق[1]، وتبلغ مساحته الإجمالية 3840 كم^2، حيث بلغت الكثافة العامة للسكان فيه 17.3 نسمة/كم^2. وتتوزع على طول هذا الوادي عدة مدن، هي: سبها، اوباري، الغريفة، إضافة إلى العديد من البلدات التي لم تصل بعد إلى مرتبة المدن مثل: أم الأحرار والزيغن وسمنو وتمنهنت والأُبيّض وخليف وبنت بيه والرقبة والفجيج.

3- وادي الحفرة: ويمثل الحد الجنوبي لحوض فزان. يتجه من الغرب إلى الشرق على امتداد خط عرض 26ْ شمالاً وبين خطي طول 30َ 13ْ – 16ْ شرقاً لمسافة 260 كم وبعرض 35 كم[2]. تبلغ مساحته نحو 10400 كم^2، وبكثافة سكانية سجّلت 6 أشخاص/كم^2. يحده من الشمال حمادة مرزق، ومن الجنوب أدهان مرزق[*]، وتوجد فيه العديد من الواحات التي تأخذ الاتجاه الطولي مع امتداد الوادي التي تمثلها مدن مرزق وأم الأرانب وتراغن ووادي عتبة، إضافة إلى عدة واحات أخرى تمثلها قرى تمسة وزويلة ومسقوين والبيضان وقاوات والزرقان وأم الحمام وتساوة.

4- وادي حكمة: وهو أصغر من الأودية السابقة، يبلغ طوله ما بين 80-90 كم، ويشكل الحد الشرقي لحوض فزان، يتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، يحده من الغرب أدهان مرزق ومن الشرق سرير تبستي[**] وجبل غنيمة، ويعتبر من أفقر أودية حوض فزان في تربته بسبب زحف الكثبان الرملية التي غطت أجزاء كثيرة من الوادي[3]، ولهذا لا توجد ضمنه إلا مدينة واحدة، هي مدينة القطرون (9300 نسمة) التي تقع إلى الجنوب من مدينة سبها بمسافة 250كم تقريباً، إضافة إلى واحة تجرهي (1600 نسمة).

([1]) سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص89.

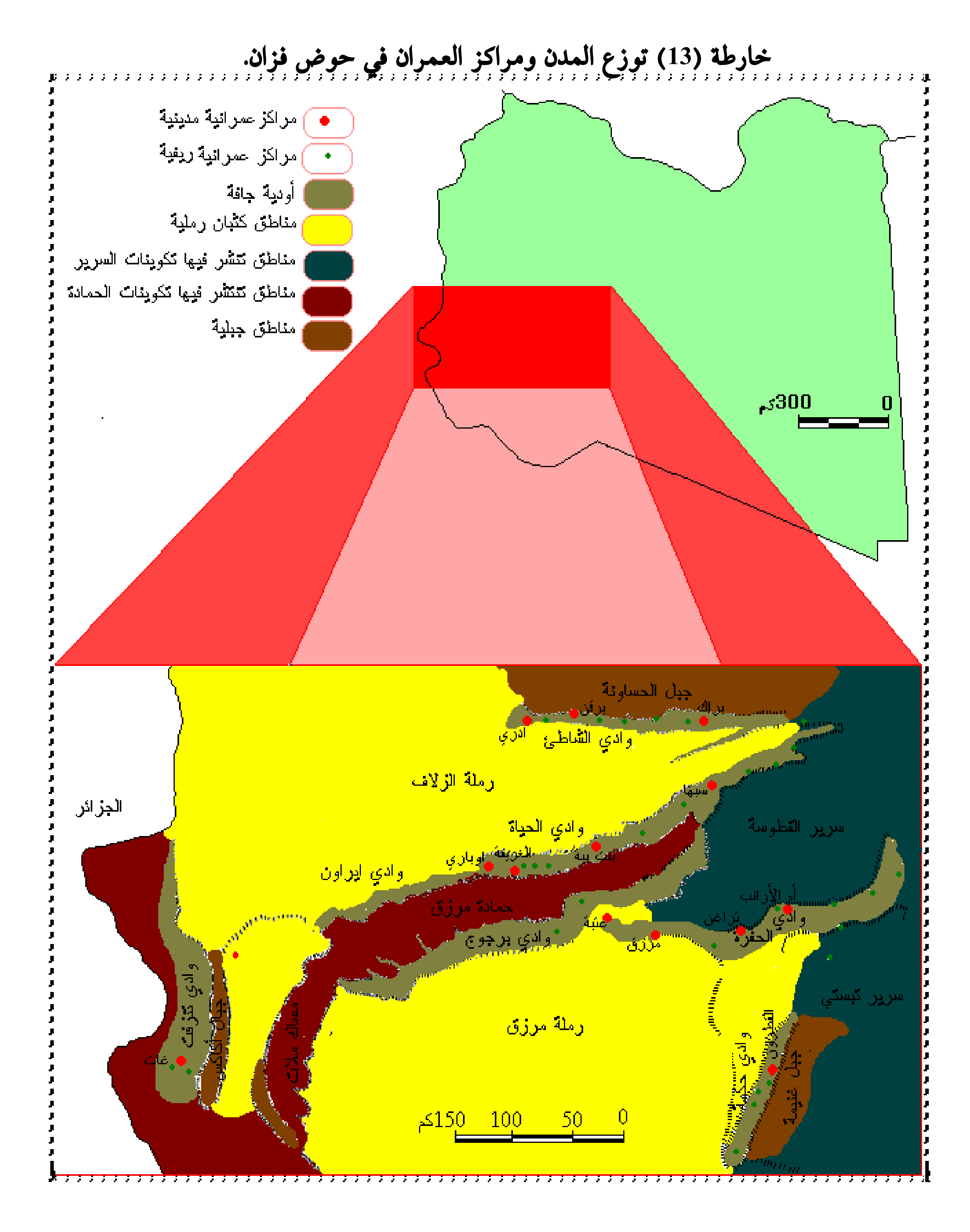
([2]) المرجع السابق نفسه، ص91.

([*]) الأدهان أو العرق: هي عبارة عن غطاءات رملية تكون على شكل كثبان أو غطاءات سميكة ومن أمثلتها بحر الرمال العظيم وأدهان مرزق وأدهان أوباري.

([**]) السرير هو عبارة عن سطوح صحراوية مستوية يغطيها الحصى المصقول والرمال الخشنة، ومن أمثلتها سرير كلانشيو وسرير تبستي.

([3]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص271.

خارطة (13) توزع المدن ومراكز العمران في حوض فزان.



المصدر: عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1995، ص82.

2- المناخ وأثره في توزع المدن الليبية:

يُعد المناخ بعناصره المختلفة أحد الضوابط الرئيسة المحددة لانتشار المدن الليبية وتوزعها المكاني، فكثيراً ما ترتبط حياة السكان وأنشطتهم وأنماط معيشتهم بالمؤثرات المناخية، لاسيما عنصري الحرارة والهطلان بكل أشكاله وأنواعه. فدرجات الحرارة وتبايناتها اليومية والفصلية وكميات الهطل ومعدلاتها وتذبذباتها والرطوبة النسبية وتقلباتها كلها عوامل مهمة في توزع السكان وعناصر أساسية للعمران البشري.

ونظراً لامتداد الأراضي الليبية ضمن المنطقة المدارية، بين دائرتي عرض 54َ 18ْ و 57َ 32ْ شمالاً، وموقعها داخل كتلة اليابسة التي تمثلها الصحراء الكبرى في القسم الشمالي من القارة الأفريقية، مما جعل القسم الأعظم من الأراضي الليبية (90٪) يقع تحت تأثير المناخ الصحراوي الجاف، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد موازياً لساحل البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى أجزاء من المناطق الجبلية الواقعة في شمال غرب البلاد وشمالها الشرقي، التي لا تمثل سوى 10٪ من مساحة ليبيا.

يمكن من خلال دراسة العناصر المناخية وتبايناتها المكانية بين مناطق البلاد كافة تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم مناخية متدرّجة من الشمال حتى أقاصي الصحراء في الجنوب، إذ نرى أن لكلٍ منها خصائصه وطبيعة ظروفه ومؤثراته في توزع المدن الليبية وتركزها ضمن تلك الأقاليم، كما يوضحها الجدول (33) والخارطة (14)، وهذه الأقاليم هي:

1- إقليم المناخ المتوسطي:

يشغل هذا الإقليم مساحة محدودة جداً لا تزيد عن 29120 كم^2، أو ما يعادل 1.7٪ من إجمالي مساحة ليبيا البالغة 1.675 مليون كم^2، وتمثله المناطق التي تتلقى كميات من الأمطار تزيد عن 200 ملم سنوياً[1].

يسود هذا الإقليم في شمال غرب البلاد في منطقة الشريط الساحلي لسهلي الجفارة ومصراتة وبأعماق محدودة لا تزيد عن 50 كم في أقصى امتداد له باتجاه الداخل، وفي الأجزاء الشرقية من الجبل الغربي. كما يمتد أيضاً إلى شمال شرق ليبيا في منطقتي الجبل الأخضر وسهل بنغازي، وذلك تبعاً لتأثير عامل الارتفاع ودرجة المؤثرات البحرية واتجاهات خط الساحل في توزيع درجات الحرارة وكميات الأمطار.

تعد الأمطار العنصر الأساس في تحديد مجالات هذا النطاق المناخي - الجدول (33)- حيث يتميز إقليم المناخ المتوسطي بغزارة أمطاره مقارنة بالإقليمين الصحراوي وشبه الصحراوي، إذ

([1]) أحمد المصراتي، تحويل الأراضي للاستخدام الحضري أثره وطبيعته في ليبيا، مرجع سابق، ص72.

تتراوح كميات الأمطار المسجّلة فيه بين 200-600 ملم سنوياً. وتتأثر أمطاره باتجاهات الساحل ومدى اقتراب الحافات الجبلية من ساحل البحر أو ابتعادها عنه، فتزداد معدلات الأمطار على السواحل المواجهة للرياح الشمالية الغربية الممطرة المصاحبة للمنخفضات الجوية التي تعبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من الغرب إلى الشرق عما هي عليه في السواحل الموازية لها (السواحل المواجهة للشرق والشمال الشرقي)، ولهذا فإن معدلات الأمطار السنوية المسجّلة في مدينة طرابلس (368.4 ملم) تزيد عن الأمطار المسجّلة في مدينة الزاوية (267.5 ملم) التي تقع إلى الغرب منها بمسافة 45 كم بنحو 100 ملم سنوياً.



خارطة (14) توزعات المدن الليبية وفقاً للأقاليم المناخية في ليبيا.

المصدر: الهادي أبو لقمة وفتحي الهرام، الأطلس التعليمي لمرحلة الأساسية، تنفيذ وإنتاج استلي ماب سيرفس، استوكهلم-السويد، 1985، ص42.

كما يلاحظ ضمن هذا الإقليم أن معدلات الأمطار تقل كلما اتجهنا جنوباً بعيداً عن الساحل، حيث تصل في العزيزية إلى 214 ملم، وهي تقل بمقدار 154 ملم عن الأمطار المسجّلة في طرابلس، والتي تقع (العزيزية) جنوبها بنحو 50 كم، ولكنها تعود إلى الارتفاع في غريان (322 ملم) نتيجة تأثير عامل الارتفاع والاتجاه العام للحافة الشمالية للجبل الغربي المواجهة للرياح الممطرة، وتتناقص كميات الأمطار بسرعة مع الاتجاه جنوباً حتى نصل إلى الإقليم شبه الصحراوي على بعد عدة كيلو مترات. أما أكثر أجزاء هذا الإقليم مطراً فتمثلها الأجزاء التي يبرز فيها الساحل إلى الشمال، وتقترب فيه الجبال من ساحل البحر (منطقة الجبل الأخضر) حيث تبلغ معدلات الأمطار في شحات 600 ملم سنوياً، وفي المرج 485 ملم، وفي سوسة 400 ملم سنوياً، وتقل عن ذلك في المنطقة السهلية، ففي توكرة يبلغ المعدل 311 ملم سنوياً، وفي درنة يبلغ 285 ملم سنوياً و266 ملم سنوياً في بنغازي.

جدول (33) المتوسطات السنوية لدرجات الحرارة ومعدلات الأمطار في بعض المدن الليبية حسب الأقاليم المناخية.

أقلم المناخ المتوسطي			الإقليم شبه الصحراوي			الإقليم الصحراوي		
المدينة	المتوسط السنوي لدرجة الحرارة	المعدل السنوي للأمطار / ملم	المدينة	المتوسط السنوي لدرجة الحرارة	المعدل السنوي للأمطار / ملم	المدينة	المتوسط السنوي لدرجة الحرارة	المعدل السنوي للأمطار / ملم
زوارة	19.4	223.0	بئر الغنم	22.5	126.0	القريات	21.2	62.2
الزاوية	20.0	267.5	نالوت	21.0	138.3	غدامس	22.2	36.5
العزيزية	19.9	214.7	مزدة	21.1	62.6	أوباري	22.1	10.5
يفرن	19.2	263.2	بني وليد	20.5	58.4	غات	23.4	12.9
غريان	18.0	322.6	سرت	20.5	171.0	مرزق	22.8	8.6
طرابلس	19.5	368.4	اجدابيا	20.8	128.5	سبها	23.2	7.6
الخمس	20.1	269.0	طبرق	19.7	145.8	هون	21.9	33.5
زليتن	20.4	215.7				جالو	21.4	11.6
مصراتة	20.0	247.4				الجغبوب	22.3	8.6
بنغازي	19.9	266.0				تازربو	22.7	0.9
الأبيار	18.5	307.0				الكفرة	23.7	0.7
توكرة	20.0	311.0						
المرج	17.7	485.0						
شحات	15.7	595.0						
سوسة	20.5	403.0						
درنة	19.0	285.3						

المصدر: بيانات مصلحة الأرصاد الجوية، طرابلس، 2000.

كما يتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط باعتدال حرارته بوجه عام طيلة فصول السنة، وانخفاض المدى الحراري اليومي والفصلي نتيجة المؤثرات البحرية، علاوة على دورها في ارتفاع نسبة الرطوبة التي تكون عاملاً ملطفاً للجو، إذ يتراوح متوسطها في المدن الساحلية بين 60-80٪.

يبدو تأثير البحر على درجات الحرارة في إقليم المناخ المتوسطي من خلال مقارنة المعدلات السنوية لدرجات الحرارة في المدن الساحلية مع غيرها من المدن الواقعة ضمن النطاقات المناخية الأخرى، حيث يبلغ متوسطها السنوي في المدن الساحلية 19- 20 مْ ويقل عن ذلك في المدن الجبلية، فيصل في شحات إلى 15.7مْ والمرج 17.7مْ.

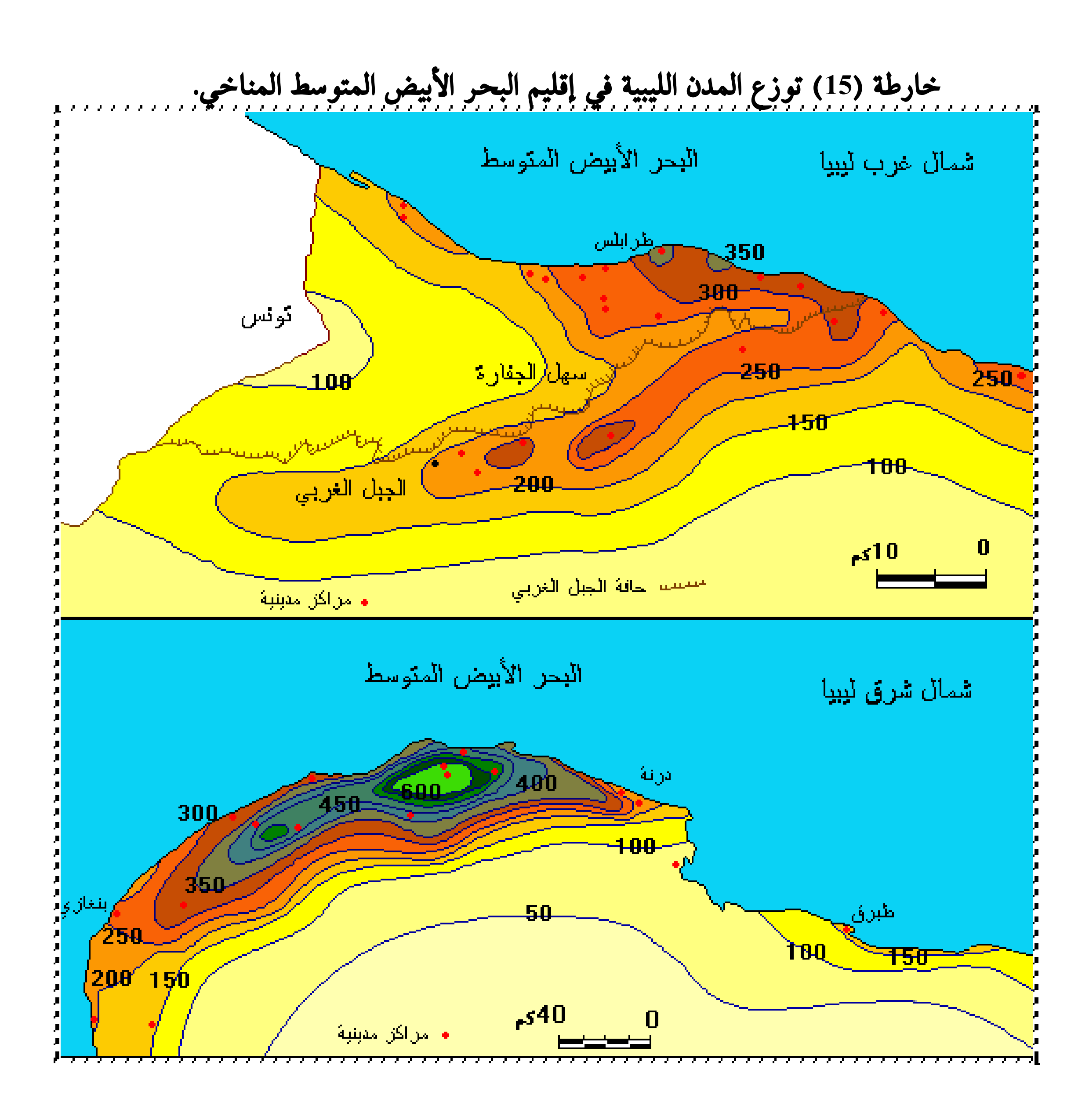
كما يلاحظ تأثير الموقع البحري على انخفاض المدى الحراري اليومي والفصلي للمواقع الساحلية عما هي عليه في المناطق الصحراوية البعيدة عن شاطئ البحر، والتي تشهد تغيرات يومية وفصلية كبيرة. ويمكن ملاحظة ذلك في المدى الفصلي لدرجات الحرارة في المناطق الساحلية البالغ 14 مْ، بينما يصل في المناطق الداخلية إلى 20 مْ. ففي فصل الصيف يصل متوسط درجات الحرارة في طرابلس إلى 26.7 مْ، وفي سبها على بعد 780 كم جنوب مدينة طرابلس يصل إلى 31 مْ، بينما يبلغ في فصل الشتاء 12.6 مْ في طرابلس، و11.7 مْ في سبها، ولذا فإن المدى الفصلي يبلغ 14مْ و19.3 مْ في المدينتين على التوالي[1].

وعليه فإن الظروف المناخية لإقليم البحر الأبيض المتوسط تُعدّ عواملاً إيجابية ملائمة أسهمت في تأمين البيئة الطبيعية الصالحة لنمو المراكز العمرانية وتزايد تركزها في النطاق الساحلي تبعاً للمؤثرات البحرية والمعدلات السنوية لكميات الأمطار- خارطة (15)- بينما تقل أعداد المدن مع زيادة درجة القارية والبعد عن السواحل البحرية، حيث تزيد قسوة الظروف المناخية غير الملائمة للعمران البشري. ولهذا نلاحظ أن المدن الليبية تبدو أكثر تركزاً في منطقة الشريط الساحلي الممتدة من زوارة غرباً إلى مصراتة شرقاً، وفي المنطقة الواقعة ضمن الشطر الشرقي للجبل الغربي، الممتدة من جادو وحتى الخمس، وهي النطاق الذي يسجّل أعلى المعدلات لكميات الأمطار في شمال غرب ليبيا، وتضم 26 مدينة، وهي: زلطن، رقدالين، زوارة، الجميل، العجيلات، صبراتة، صرمان، الزاوية، الماية، المعمورة، الزهراء، الناصرية، العزيزية، طرابلس، القره بوللي، قصر الأخيار، الخمس، زليتن، مصراتة، في الشريط الساحلي، ومدن:جادو، الرجبان، الزنتان، يفرن، غريان، ترهونة، مسلاتة في الجبل الغربي.

([1]) امحمد مقيلي، المناخ، **في** الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص197.

كما تظهر منطقة تركز أخرى للمدن الليبية ضمن إقليم البحر الأبيض المتوسط المناخي الذي يظهر في منطقة شمال شرق البلاد، وتشمل شمال سهل بنغازي ومنطقة الجبل الأخضر، وهي المنطقة التي تستقبل أعلى معدلات الأمطار في شمال شرق ليبيا، وتضم 19 مدينة، هي: قمينس، بنغازي، توكرة، الأبيار، المرج، طلميثة، تاكنس، العويلية، عمر المختار، طلميثة، مسة، البيضاء، شحات، سوسة، الأبرق، القبة، درنة، مرتوبة، أم الرزم. مما يعني أن إقليم المناخ المتوسطي يضم أكثر من 54٪ من مجموع المدن الليبية في عام 2000 وبمتوسط مساحي قدره 647 كم^2 لكل مدينة، ويزيد من أهمية هذا الإقليم كونه يضم نحو 80٪ من مجموع سكان المدن الليبية عام 2000، كما تقع ضمنه أهم المدن الليبية وأكبرها حجماً مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة والزاوية والبيضاء.

خارطة (15) توزع المدن الليبية في إقليم البحر الأبيض المتوسط المناخي.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص54.

ب- الإقليم شبه الصحراوي:

يمثل نحو 8.7٪ من مساحة البلاد، حيث يشغل مساحة تقدر بنحو 145 ألف كم^2 وهو إقليم انتقالي بين إقليم البحر الأبيض المتوسط في الشمال والإقليم الصحراوي في الجنوب، يمتد على هيئة شريط موازي لساحل البحر، يشمل مساحات واسعة من وسط وغرب سهل الجفارة على هيئة قوس يمتد من الوطية إلى بئر الغنم ومنها إلى الجوش وكباو، كما يشمل السفوح الجنوبية للجبل الغربي نتيجة لوقوف الحافة الشمالية للجبل أمام تقدم الرياح الممطرة جنوباً.

يضم الإقليم شبه الصحراوي كذلك الشريط الساحلي من سهول سرت، من تاورغاء حتى جنوب سهل بنغازي، ثم يمتد إلى منطقة المنحدرات الجنوبية للجبل الأخضر والشريط الساحلي المواجه لهضبة البطنان.

تتراوح معدلات الأمطار في الإقليم شبه الصحراوي بين 50-200 ملم، وتقل كلما ابتعدنا عن المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الشرقية، فهي تنخفض إلى 56 ملم في المخيلي جنوب الجبل الأخضر، كما تقل في الشرق إلى 145.8 ملم في طبرق، وفي الجنوب الغربي إلى 128.5 ملم في اجدابيا.

ينخفض معدل الأمطار في خليج سرت إلى 171 ملم سنوياً في مدينة سرت. وكذلك الحال في منطقة السفوح الجنوبية للجبل الغربي، حيث تنخفض إلى 62 ملم سنوياً في مزدة جنوباً، وإلى 138 ملم سنوياً في نالوت غرباً، وإلى 58.4 ملم سنوياً في بني وليد شرقاً. إضافة إلى بعض مناطق سهل الجفارة التي سجّلت معدلات تقل عن 200 ملم سنوياً، مثل بئر الغنم 126 ملم، والوطية 98 ملم.

يتصف هذا النطاق بالتطرف النسبي للمدى اليومي والفصلي لدرجات الحرارة في أجزائه الداخلية مقارنة بالأجزاء المجاورة للمنطقة الساحلية، حيث تصل المعدلات السنوية لدرجات الحرارة في بئر الغنم إلى 21.5 مْ وفي بني وليد إلى 20.2 مْ .

تقل أعداد المدن الواقعة ضمن النطاق شبه الصحراوي عما هي عليه في الإقليم السابق، إذ تبلغ نحو 19 مدينة، تضم كلٍ من: نالوت، تيجي، كباو، الحرابة، الرحيبات، بئر الغنم، مزدة، بني وليد، تاورغاء في شمال غرب ليبيا. ومدن: سرت، بن جواد، رأس الأنوف، البريقة، اجدابيا، وسلوق في منطقة خليج سرت وسهل بنغازي. ومدن: أم الرزم، وطبرق، كمبوت، امساعد في السهول الشرقية. تشكّل في مجموعها ما نسبته 23٪ من أعداد المدن الليبية، وبمتوسط مساحي 7645 كم^2 للمدينة الواحدة فيه. ويبلغ مجموع سكانها نحو 408450 نسمة، أو ما نسبته 8.5٪ من مجموع سكان المدن

الليبية عام 2000 بكثافة سكانية بلغت 2.8 نسمة/كم^2. وتشكل طبرق (92600 نسمة) وبني وليد (84800 نسمة) وسرت (70000 نسمة) أهم مدن الإقليم شبه الصحراوي.

ج- الإقليم الصحراوي:

يشغل غالبية مساحة ليبيا، أو ما نسبته 89.6٪ من إجمالي مساحة البلاد، ويمتد من خط المطر 50 ملم شمالاً حتى حدود البلاد الجنوبية، وهو إقليم قاحل تتراوح كميات الأمطار السنوية فيه ما بين 0-50 ملم، بل إن أغلب مساحته عبارة عن أراضٍ صخرية يقل فيها معدل المطر عن 10 ملم أو تكاد تنعدم فيها الأمطار تماماً، حيث تستمر حالة الجفاف التام سنوات عدة، ففي الكفرة مثلاً يبلغ معدل الأمطار 0.7 ملم، وفي تازربو 0.9 ملم، سبها 7.6 ملم، أوباري 10 ملم، غات 13 ملم، وفي هون 33.5 ملم- جدول (33).

تتصف المدن الواقعة ضمن الإقليم الصحراوي بتطرفها الحراري وارتفاع المعدلات السنوية لدرجات الحرارة فيها، إذ تصل تلك المعدلات إلى 23.7مْ في الكفرة و23.4مْ في غات، و23.2مْ في سبها، و22.7 مْ في تازربو. إضافة ارتفاع المدى السنوي لدرجات الحرارة إلى 19.3مْ في سبها، و 18 مْ في الكفرة، بينما لا تتعدى 14مْ في طرابلس 14.1ومْ في بنغازي [1].

وعليه يلاحظ أن الإقليم الصحراوي يُعدّ إقليماً طارداً للسكان نتيجة الظروف المناخية الصعبة والتطرف المناخي، لاسيما بالنسبة لدرجات الحرارة وقلة كميات الهطلان التي نادراً ما تصل إلى 10ملم سنوياً. وهذا لا تقطنه إلا نسبة زهيدة من جملة سكان البلاد، لا تزيد عن 9.7٪ حيث يسكنه نحو 526390 نسمة عام 2000، وبكثافة سكانية 0.3 نسمة/كم^2. كما أن كل المراكز المدينية والريفية في هذا الإقليم ارتبطت بأماكن الواحات التي تقترب فيها المياه الجوفية من سطح الأرض، لاسيما في واحات حوض فزان. كما تنتشر ضمن هذا الإقليم نحو 18 مدينة أو 22٪ من جملة أعداد المدن الليبية، وبمتوسط كثافة بلغت مدينة واحدة لكل 87530كم^2. أي أن العامل الحاسم هنا في تواجد المدن يعود للموارد المائية الباطنية وليس للمناخ الذي يتسم بسماتٍ معادية للاستقرار البشري.

([1]) امحمد امقيلي، المناخ في الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص197.

3- الموارد المائية وأثرها في توزع المدن الليبية:

لعبت الموارد المائية دوراً مهماً في التوزعات المكانية للمدن الليبية نتيجةً لسيادة الظروف الجافة وشبه الجافة، بخاصة إذا ما أدركنا أهمية الماء وتعدد مصادره واستمرارية تدفقه وكفايته وسهولة الحصول عليه ودوره المهم في ظهور المدن وتوضعها ونموها، إذ تنشأ المراكز العمرانية وتتوزع حيثما توافرت مصادر المياه، وتكفي الإشارة إلى أن العديد من تلك المراكز اندثرت واختفت من الوجود مع شح المياه ونضوبها، انطلاقاً من كون المياه هي سر الوجود والمصدر الرئيس المحدد لحياة الإنسان وأنشطته الاقتصادية وازدهار عمرانه واستمراريته. وتزداد أهمية هذا العامل ويبرز تأثيره في المناطق الجافة عندما يكون توافر الموارد المائية هي المقوم الرئيس لنمو المراكز العمرانية وتوزعها، ولذا يلاحظ وجود علاقة ارتباطية بين مواضع المدن الليبية وإمكاناتها المائية.

إن موقع ليبيا ضمن المنطقة المدارية الجافة وشبه الجافة، جعل معدلات الأمطار السنوية منخفضة جداً تقل عن 50 ملم في أكثر من 90٪ من جملة مساحة أراضيها، إذ يصل تأثير المناخ الصحراوي في بعض أجزائها إلى شاطئ البحر مباشرة، مما يحول دون ظهور أثر لمناخ البحر الأبيض المتوسط في تلك الأجزاء، مع عدم وجود أية مجاري مائية دائمة، إضافة إلى أن نظام الأمطار يتصف بالموسمية، فهو يرتبط بنصف السنة الشتوي تحت تأثير الرياح الغربية والشمالية الغربية الماطرة، هذا عدا عن محدوديته إذا ما قورن بالجهات الأخرى التي يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، وتذبذباته وتبايناته من سنة إلى أخرى، ومن شهر لأخر في المنطقة الواحدة.

لقد أسهمت كل هذه الظروف في محدودية الموارد المائية في ليبيا التي تعتمد في 95٪ منها على المياه الجوفية، بينما تمثل النسبة الباقية المياه السطحية التي تمثلها مياه الأودية والعيون والينابيع.

أ- المياه السطحية: تمثل نحو 5٪ من جملة مصادر المياه في ليبيا، ونظراً لانعدام المجاري المائية الدائمة فإن المياه السطحية في ليبيا تتمثل في مياه العيون والينابيع، إضافة إلى المياه التي تجري في الأودية عقب هطل الأمطار.

وبالرغم من أن موارد المياه السطحية لا تمثل إلا نسبة زهيدة من جملة الموارد المائية في ليبيا، إلا أنها لعبت دوراً مهماً في قيام المدن وتوزعها في المناطق التي تسمح ظروفها بذلك، لاسيما في منطقة الجبل الأخضر وسهل بنغازي من جهة، ومنطقة الجبل الغربي وسهل الجفارة من جهة ثانية، حيث ارتبطت مواقع نشوء المدن فيهما بإمكانات توافر المياه التي تنتج عن جريان الأودية الموسمية، فإذا ساعدت الظروف على تجميع مياه الأمطار في منخفض أو وادٍ تجمع الناس حولها واستقروا بجانبها، أو عند خروجها على هيئة عيون أوينابيع. ولهذا اختيرت مواضع الكثير من المراكز العمرانية وفقاً لتوافر المياه سواءً في السهول الساحلية، أم في المناطق الجبلية، أو الواحات الداخلية.

يقدر الجريان السطحي للمياه في ليبيا بحوالي 500 مليون م^3، منها 220 مليون م^3 في منطقة الجبل الغربي، و240 مليون م^3، تجري في أودية الجبل الأخضر، و60 مليون م^3، في أودية المنطقة الوسطى[1].

لقد اتجهت الدولة منذ عام 1977 إلى العناية بالمورد المائية، بخاصة بعد إنشاء أمانة السدود والموارد المائية وتوليها استثمار المياه السطحية واستغلالها عن طريق إقامة العديد من السدود على معظم الأودية. ومن أهم الأودية المنحدرة من الجبل الغربي- حيث يصل معدل الأمطار ما بين 100- 300 ملم – وادي المجنين الذي ينتهي عند مدينة طرابلس، حيث أقيم عليه سد تبلغ سعته التخزينية 58 مليون م^3، ووادي الهيرة ووادي زارت ووادي الخروع ووادي الربيع ووادي الرمل، إضافة إلى الأودية التي تنتهي في سهل مصراتة مثل وادي كعام، الذي أقيم عليه أكبر سد في البلاد بسعة 111 مليون م^3، ووادي لبدة ووادي النقازة[2].

أما منطقة الجبل الأخضر فهي أغنى مناطق البلاد في أوديتها، ومن أهمها: وادي القطارة الذي أقيم عليه سد بسعة تخزينية تصل إلى 94 مليون م^3، وأودية زازة ودرنة والكوف والناقة ومرقص وأبو منصور. إضافة إلى أودية المنطقة الوسطى، مثل وادي سوف الجين الذي ينتهي عند سبخة تاورغاء، والذي يعدّ أكبرها، ووادي البي الكبير ووادي زمزم وأودية تلال وجارف وبن جواد. وقد أقيمت سدود على معظم هذه الأودية، بلغ عددها حتى سنة 1994 نحو 16 سداً، وبسعة تخزينية بلغت 352.5 مليون م^3[3]، لاستثمار مياه هذه الأودية وحماية الأراضي الزراعية ومقاومة الانجراف وحماية المدن من أخطارها. وقد لعبت هذه الأودية دوراً مهماً في نشوء العديد من المدن والمراكز العمرانية، حيث تشير الشواهد التاريخية إلى أن الرومان استطاعوا بناء سدود لحفظ مياه الوديان في شمال ليبيا منذ ألفي سنة مضت ، والاستفادة منها في التوسع الزراعي وإنشاء المدن مثل موقع مدينة لبدة بالقرب من مصب وادي لبدة، حيث أقيمت عليه سدود لتوفير احتياجات مدينة لبدة من المياه، إضافة إلى القناطر المائية التي كانت تربطها بوادي عين كعام. كما استفادت مدينة بنغازي من موقعها بالقرب من وادي القطارة، ومدينة درنة التي اعتمدت على مياه وادي درنة، وكذلك موقع

([1]) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، (تحرير) الهادي أبولقمة وسعد القزيري، مرجع سابق، ص210.

([2]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص167.

([3]) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً 1969-1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص270.

مدينة طرابلس عند مصب وادي المجنين. إضافة إلى قيام بعض المدن على ضفاف الأودية الداخلية مثل بني وليد ومزدة على ضفاف وادي سوف الجين[1].

كما لعب التركب الجيولوجي في نطاقات المرتفعات الشمالية وسيادة الصخور الجيرية، لاسيما في منطقة الجبل الأخضر دوراً في تسرب كميات كبيرة من مياه الأمطار والأودية في شقوق الصخور ومساماتها وتكوّن مجارٍ باطنية تنتهي في عددٍ من العيون والينابيع الطبيعية التي تنبثق المياه من بعضها على مدار العام، وذلك تبعاً لكميات التهطال، ومن أمثلتها عين الرومية والعين الزرقة وعين الترك وعيون جادو وعيون ترهونة وعين الفرس في الجبل الغربي وكذلك عيون: مارة ودرنة والأثرون والدبوسية وابوللو والبلاد وأبو منصور في الجبل الأخضر[2].

أسهمت هذه العيون والينابيع في قيام عدة مراكز عمرانية وكانت عاملاً مهماً في توزعها، من أمثلتها: عين ابوللو التي كانت عاملاً رئيساً في تحديد موقع مدينة شحات منذ نشأتها أيام الاستقرار الإغريقي في شمال شرق ليبيا. كما لعبت عين البلاد دوراً في نشوء مدينة درنة. وتُعد عين الزيانة من أكبر العيون وأهمها في شمال شرق ليبيا، والتي توفّر احتياجات مدينة بنغازي من المياه، وكذلك الحال بالنسبة لعين الدبوسية التي تزود مدينة البيضاء بالمياه، وعين رأس الهلال، وغيرها.

كما اعتمد العمران ومواقع المدن في الجبل الغربي على العديد من العيون، ومن أمثلتها، اعتماد مدينة ترهونة على مياه عين الشرشارة، وعين الترك في مدينة غريان والعين الزرقة وعين تموجت في مدينة جادو، وعين الرومية التي تزود مدينة يفرن باحتياجاتها من المياه، وعين الفَرس التي مثّلت حتى وقت قريب أهم مورد للمياه في مدينة غدامس. إضافة إلى بعض العيون التي تنتشر في المنطقة الساحلية مثل عين تاورغاء التي تقع جنوب مدينة مصراتة، وبطاقة تصريف سنوي تصل إلى 60 مليون م^3[3]، غير أن جُل هذه العيون انخفضت قدرتها الإنتاجية وتحولت إلى شبه جافة باستثناء فترات قصيرة تعقب سقوط الأمطار، نتيجة الزيادة السكانية والنمو العمراني وزيادة أعداد المدن والتوسع الزراعي مما تطلب اللجوء إلى استخراج المياه الجوفية، الأمر الذي كان من نتائجه هبوط منسوب المياه الجوفية وانخفاض القدرة الإنتاجية لتلك العيون.

ب- **المياه الجوفية:** تعد أهم مصادر المياه في ليبيا، فهي تمثل حوالي 95٪ من جملة الموارد المائية المتاحة، ولهذا فقد اعتمدت حياة السكان وازدهار عمرانهم على هذا المورد المائي، ومن ثم ارتبط توزع مواقع الكثير من المدن الليبية بإمكانات وجوده وتوافره.

---

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص290.

(2) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص93.

(3) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، **في** الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص210.

تشير الدراسات المائية التي أجريت إلى أن المياه الجوفية في ليبيا توجد ضمن ست أحواض مائية مستقلة عن بعضها بعضاً لكلٍ منها إمكاناتها وخواصها ونوعية مياهها[1] وأهميتها في نمو المراكز العمرانية - خارطة (16)- وهذه الأحواض هي:

1- **حوض منطقة سهل الجفارة**: تمثل المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه في منطقة سهل الجفارة، حيث اعتمدت المدن القائمة في هذا السهل في توفير احتياجاتها من المياه على هذا المورد. وقد قدرت كمية المياه الجوفية المختزنة في هذه المنطقة بنحو 20 مليار م^3، يتم تغذيتها سنوياً بنحو 220 مليون م^3 من مياه الأمطار ومياه الأودية المنحدرة من الجبل الغربي.

توجد المياه الجوفية في منطقة سهل الجفارة ضمن ثلاث طبقات حاوية للمياه، وعلى أعماق متباينة وذات خصائص مختلفة، منها: الطبقة الضحلة التي يتراوح عمقها بين 5- 15 م من سطح الأرض، ويزداد عمقها كلما اتجهنا جنوباً حتى تصل إلى نحو 40 م بالقرب من مدينة العزيزية[2]، وقد كانت المصدر الوحيد للحياة قبل مجيء الإيطاليين، حيث قامت المدن في المواقع التي تقترب فيها المياه الجوفية من السطح، أو يسهل الوصول إليها بحفر آبار قليلة العمق. وتوجد هذه الطبقة المائية على امتداد الشريط الساحلي في شمال غرب ليبيا، وبالتالي فهي المسؤولة عن تركز المدن في هذا الشريط، نتيجة ارتباط توزع المراكز المدينية والريفية في حوض سهل الجفارة بالأماكن التي تقترب فيها المياه ضمن هذه الطبقة من سطح الأرض.

بيد أن محدودية إنتاج الطبقة الضحلة للمياه، بسبب قلة سمكها أدى إلى استنزافها وجفافها خلال السنوات الأخيرة بعد التوسع الزراعي والعمراني، لاسيما بعد استخدام المضخات الآلية، مما أدى إلى تداخل مياه البحر باتجاه هذه الطبقة في معظم الجزء الشمالي من السهل، الأمر الذي اضطر معه السكان إلى البحث عن مصدر آخر يكون أغنى وأكثر فعالية، والمتمثل في الطبقة الثانية التي تعارف على تسميتها بالطبقة شبه الارتوازية التي يتراوح عمقها بين 20- 25 م أسفل الطبقة الأولى، ويتراوح سمكها ما بين 20-40 م[3]، كما أن مياهها ذات خصائص جيدة، حيث يتراوح معدل مجموع الأملاح المذابة فيها مابين 1-2 جرام/لتر[4]. وقد بدأ استغلالها خلال فترة الاستعمار الإيطالي للبلاد، إذ اعتمد عليها الإيطاليون في إنشاء مشاريعهم الزراعية الاستيطانية في المنطقة نظراً لمحدودية الإمكانات المائية للطبقة الأولى. كما أسهمت هذه الطبقة في إمداد معظم المدن والمراكز العمرانية بالمياه اللازمة للتطور العمراني والحضري وتنمية الإنتاج الصناعي والزراعي نتيجة غزارة مياهها وجودتها، ولهذا فهي تمثل الطبقة الرئيسة للمياه الجوفية في منطقة سهل الجفارة.

---

(1) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، **في** الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص214.

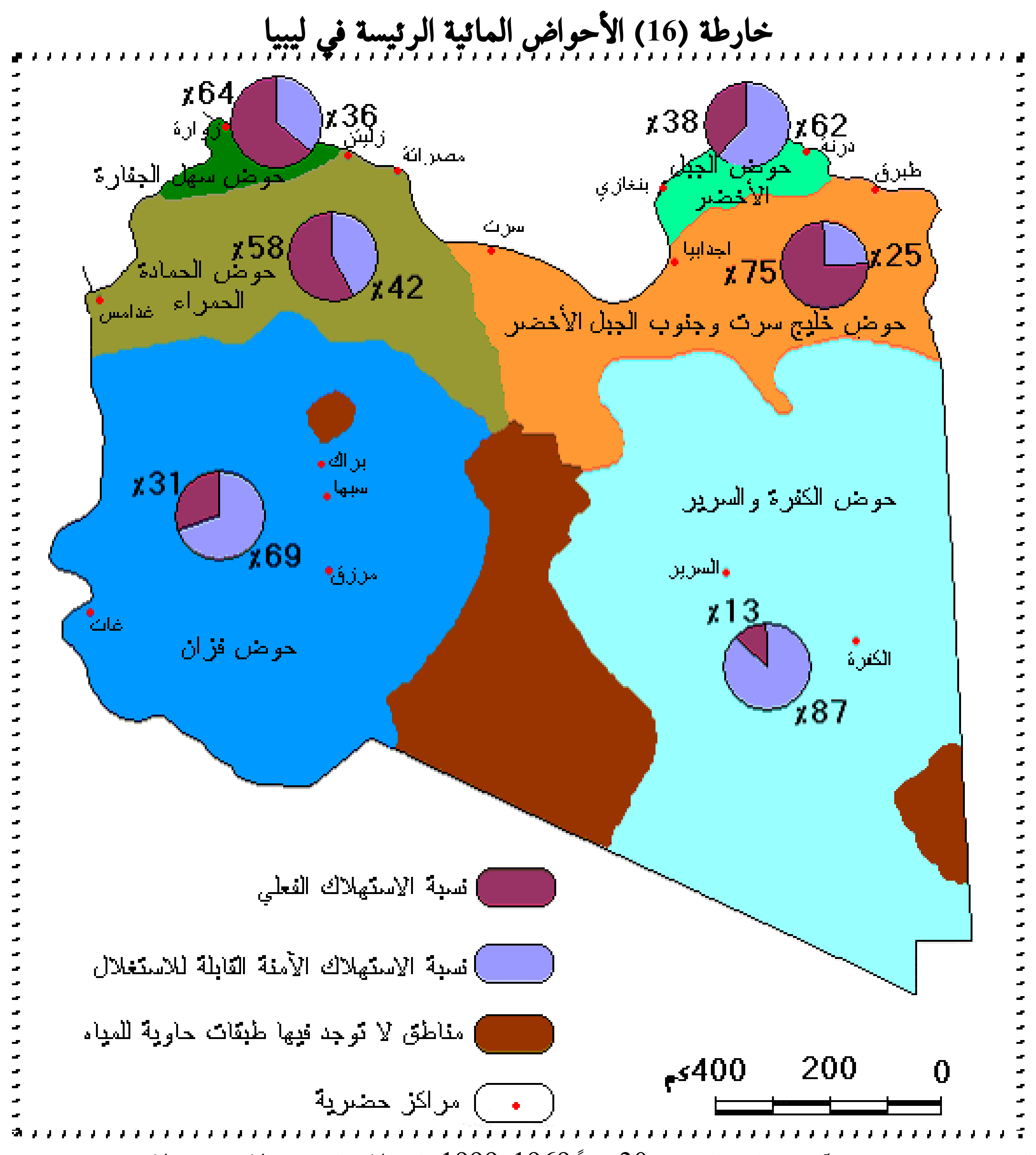
(2) محمد السيلاوي، الموارد المائية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، نشرة رقم (4) منشورات جامعة الفاتح، ص20.

(3) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص173.

(4) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص218.

أما الطبقة الثالثة، والتي يطلق عليها بالطبقة الارتوازية، فتتكـون مـن منسـوبين للميـاه أحـدهما على عمق 250 م، والثاني على عمق 650 م[1]، وقد يصل إلى 1000 م تحت مسـتوى سـطح الأرض كما هي الحال بالقرب من مدينة طرابلس[2]. وهي ذات خصائص أقل جـودة مـن الطبقـتين الأولى والثانية، بسبب الارتفاع النسبي في ملوحة مياهـا، حيـث تـتراوح نسبة الأمـلاح فيها مـابين 2.5-4 جرام/اللتر[3].

خارطة (16) الأحواض المائية الرئيسة في ليبيا



المصدر: صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً 1969-1999، التحولات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص282.

([1]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص 175.

([2]) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص217.

([3]) المرجع السابق نفسه، ص219.

يعد سهل الجفارة من أكثر مناطق ليبيا كثافة سكانية وكذلك في أعداد المدن والمراكز العمرانية والنمو الصناعي والتوسع الزراعي حيث يتركز فيه نصف سكان البلاد، وأكثر من 43٪ من سكان المدن الليبية، ونحو خُمس أعدادها، ويوجد ضمنه عددٍ من أهم المدن في البلاد مثل: طرابلس والزاوية، وحوالي ثلثي جملة الأراضي الزراعية المروية تقريباً، ولذا فإن كمية المياه المستغلة في هذه المنطقة تفوق بكثير كميات التعويض المائي، فقد قدرت الكمية المستغلة في عام 1978 بنحو 563 مليون م^3 سنوياً، منها 120 مليون م^3 للاستهلاك الحضري وبنسبة 21٪ من مجموع الكمية المستهلكة - الجدول (34)- وتضاعفت تلك الكمية حيث بلغت في عام 1999 نحو 1300 مليون م^3 سنوياً، وبمعدل 740 م^3 للفرد من سكان المنطقة خلال العام المذكور.

جدول (34) تطور معدل استهلاك المياه في سهل الجفارة بالمليون م^3.

السنة	الزراعى		المدينى		المجموع
	الكمية	٪	الكمية	٪	
1948	12	50	12	50	24
1953	16	42	23	58	39
1963	80	76.2	25	23.8	105
1973	343	82.1	75	17.9	418
1978	463	79	120	21	563
1985	580	77.3	170	22.7	750
1990	685	73.3	250	26.7	935
1999	900	70	400	30	1300

المصادر:1- محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص102.

2- محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص217.

3- صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1999.

تشير كمية التغذية الطبيعية للخزانات الجوفية للمياه في سهل الجفارة والمقدرة بنحو 220 مليون م^3 سنوياً أنها تعاني من عجز سنوي بلغ في عام 1979 حوالي 342 مليون م^3، وارتفع إلى 1080 مليون م^3 في عام 1999- جدول (35)- نتيجة التركز السكاني والاقتصادي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال للتوازن المائي لهذه الطبقات كان من نتائجه انخفاض منسوب المياه وبخاصة بالقرب من مدن: طرابلس، الزاوية، الزهراء، صبراتة، وزوارة، تراوح ما بين 1-7 أمتار سنوياً، إضافة إلى زيادة نسبة الأملاح نتيجة زحف مياه البحر بمعدل تراوح ما بين 70-250 م سنوياً، لاسيما في المنطقة المحصورة بين صبراتة وتاجوراء، لتعويض النقص في كمية التغذية على امتداد المنطقة الساحلية تقريباً وأصبحت في الكثير من أجزائها غير صالحة للاستهلاك البشري.

جدول (35) موازنة الأحواض المائية في ليبيا عام 1999 بالمليون م^3.

الحوض	الإمكانات المائية	كمية الاستهلاك	الموازنة
سهل الجفارة	220	1300	1080-
الجبل الأخضر	240	550	310-
الحمادة الحمراء	230	420	190-
سرت	80	240	160-
فزان	2610	900	1710
الكفرة والسرير	2600	490	2110

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاسكان والمرافق، تطوير المناطق القروية الداخلية في ليبيا، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، تقرير غير منشور، طرابلس.

2- **حوض منطقة الحمادة الحمراء والمنطقة الوسطى:** ويشمل مناطق الجبل الغربي والحمادة الحمراء وسهول مصراتة بما في ذلك مناطق الجفرة وبني وليد وغدامس، ويشغل مساحة تناهز 230 ألف كم^2، حيث تقل معدلات الأمطار عن 100 ملم سنوياً، بل أنها تقل عن 50 ملم في معظم أجزائه باستثناء السفوح الشمالية للجبل الغربي والشريط الساحلي لسهول مصراتة حيث تتراوح معدلات الأمطار فيها 200-300 ملم سنوياً، ويوجد ضمن هذا الحوض عدة خزانات جوفية، بالرغم من أن بعضها لا يمثل أهمية لتوزع المدن والمراكز العمرانية ونموها بالنظر إلى محدودية امتدادها وقلة سمكها ونوعية مياهها وعمقها، وأهم تلك الخزانات:

أ- خزان تكوين ككلة: يتميز بغزارة إنتاجه لاسيما في أجزائه الشرقية والغربية، ويتراوح سمكه ما بين 70-250 م ويقع على أعماق تتراوح بين 700-1100 م من سطح الأرض[1]، تستغل مياه هذا الخزان على امتداد السفوح الجنوبية للجبل الغربي وغدامس ومنطقة جنوب سهل مصراتة وتاورغاء وبني وليد ومشاريع أودية سوف الجين وزمزم والمردوم، ويمتاز هذا الخزان بنوعية مياهه الجيدة حيث تتراوح درجة ملوحة المياه فيه بين 1-2 جرام/لتر[2].

ب - خزان تكوين مزدة: يوجد على عمق ما بين 200-800 م، ويتراوح سمكه ما بين 100-400 م، يتم استغلال مياهه للري والشرب والاستخدامات الأخرى في مدن: مصراتة والخمس وزليتن، وبعض مدن جنوب الجبل الغربي، مثل مزدة، ويتم تغذيته من مياه الأودية على امتداد السفوح الجنوبية للجبل الغربي، وتتراوح نسبة الملوحة في مياهه ما بين 2-3 جرام/لتر، وقد ترتفع إلى 4 جرام/لتر عند منطقة الشريط الساحلي لسهول مصراتة[3].

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص174.

(2) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص222.

(3) مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ص51.

بلغت كمية المياه المستغلة في منطقة حوض الحمادة الحمراء عام 1978 حوالي 182مليون م^3، بينما بلغت كميات المياه المتاحة للاستغلال من خزانات هذا الحوض حوالي 230 مليون م^3، مما يعني أنه كان يمتلك فائضاً مقداره 48 مليون م^3، إلا أن النمو السكاني والعمراني والتوسع في المشاريع الزراعية في هذه المنطقة أدى إلى زيادة كميات المياه المستغلة من خزانات حوض الحمادة الحمراء إلى 420 مليون م^3 عام 1999، وبعجز سنوي يصل إلى 190 مليون م^3 - جدول (35)- إذ بلغت أعداد سكان إقليم حوض الحمادة الحمراء 1362.4 ألف نسمة، وبكثافة سكانية وصلت إلى 6 نسمة/كم^2.

يظهر التركز السكاني في هذا الحوض المائي في صورة شريطين أحدهما يمتد من مدينة الخمس حتى مدينة مصراتة، ويمتد الآخر مع السفوح الشمالية للجبل الغربي من مسلاتة وحتى نالوت، إضافة إلى عددٍ من المراكز العمرانية المدنية والريفية المتفرقة مثل غدامس وبني وليد ومزدة وواحات الجفرة، بينما تتكون معظم مناطق الحوض من أراضٍ جافة غير مأهولة مع وجود بعض المراعي الموسمية.

3 - **حوض خليج سرت وجنوب الجبل الأخضر**: يشغل أغلب منطقة خليج سرت وجنوب الجبل الأخضر والسهول الشرقية، بمساحة تزيد عن 331 ألف كم^2، ويسكن هذه المنطقة نحو 400 ألف نسمة، أو ما نسبته 7.3٪ من جملة سكان البلاد، وبكثافة سكانية تصل إلى ستة أشخاص في كل 6 كم^2، وهذه الكثافة تشمل كل مدن خليج سرت مثل: سرت وبن جواد ورأس الأنوف والبريقة واجدابيا، إضافة إلى المدن الواقعة في أقصى الساحل الليبي الشرقي مثل: طبرق وكمبوت وامساعد، ويبلغ إجمالي سكان هذه المدن 221100 نسمة، أو ما نسبته 4.6٪ من إجمالي سكان المدن الليبية عام 2000.

يوجد ضمن هذا الحوض عدة خزانات جوفية، بالرغم من أن بعضها لا يمثل أهمية لتوزع المدن والمراكز العمرانية ونموها بالنظر إلى محدودية امتدادها وقلة سمكها ونوعية مياهها وعمقها. حيث توجد طبقات مائية تعود إلى العصر الرباعي يتراوح عمقها ما بين 30-100 م، وتمتاز بارتفاع درجة ملوحة مياهها التي تتجاوز 5 جرام/لتر، بل إنها ترتفع في بعض المناطق حتى تصل إلى 10 جرام/لتر، كما هي الحال في جنوب الجبل الأخضر وهضبة البطنان[1] وهي مياه آسنة غير صالحة للاستهلاك البشري ويجري استغلالها لمشاريع ري المراعي.

من الأسباب التي كانت وراء قلة تواجد المدن في منطقة خليج سرت وأقصى الساحل الشرقي قلة المياه ذات المواصفات الجيدة والنقص في كمية المياه اللازمة للاستهلاك البشري، بالإضافة إلى المعدلات المنخفضة للأمطار، حيث تتوزع بعض المدن والقرى على ساحل الخليج في المواقع

([1]) المرجع السابق نفسه، ص51.

التي توجد فيها عدسات مائية عذبة طافية فوق المياه المالحة، مثل: سرت وبن جواد واجدابيا وبعض البلدات والقرى التي تظهر على شكل واحات مثل: أبو قرين وأبونجيم والوشكة وبشر وبئر الأشهب والقرضة وقصر الجدي وعين الغزالة. ونتيجةً لهذه الظروف ظل اقتصاد هذه المنطقة يعتمد على الزراعة البعلية وحرفة الرعي لاسيما رعي الأبل والأغنام.

إن التطور الذي شهدته مدن خليج سرت ومشاريع التنمية فيها اعتمدت على إنشاء محطات لتحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها من المياه، كما هي الحال بالنسبة لمحطة البريقة التي يصل إنتاجها من المياه إلى 2.5 مليون م^3 سنوياً، ومحطات بن جواد واجدابيا وسرت بطاقة إنتاج تبلغ 3 مليون م^3 سنوياً لكل منها، ومحطة طبرق بطاقة 8 مليون م^3 سنوياً، إضافة إلى أنه يجري حالياً تلبية احتياجات المراكز العمرانية من المياه في إطار المنظومة الشرقية لمشروع النهر الصناعي.

4- **حوض منطقة الجبل الأخضر وسهل بنغازي**: يغطي الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا، الذي يقع شمال خط عرض 30° شمالاً، ويشغل مساحة تبلغ 34980 كم^2، وتتجمع المياه الجوفية في هذا الإقليم في الكهوف والفجوات والشقوق الكارستية ضمن خزانين، أحدهما يعرف بخزان سهل بنغازي، الذي يمثل المصدر الرئيس لمياه مدينة بنغازي من حقل آبار بنينة، الذي يتراوح عمقه ما بين 150–200 م، وبسمك يصل إلى ما بين 50–60 م[1]، تتراوح نسبة ملوحة هذا الخزان بين 1.3-2.5 جرام/لتر[2].

أما الخزان الثاني فيعرف بخزان سهل المرج، ويتميز بوجود ثلاث طبقات: الأولى ترسبات طينية ترجع إلى عصر البلايستوسين وهي قليلة العمق وشحيحة المياه. أما الطبقة الثانية فيتراوح عمقها بين 25–90 م، بينما تمثل الطبقة الثالثة الخزان الجوفي الرئيس في الجبل الأخضر وتتغذى عن طريق الرشح المباشر لمياه الأمطار أو عن طريق الشقوق وبطون الأودية، ومياهها ذات خصائص جيدة حيث تتراوح نسبة الملوحة فيها ما بين 0.6-1.2 جرام/لتر[3].

اعتمدت على مياه هذه الطبقة معظم المشاريع الزراعية والمراكز العمرانية في الجبل الأخضر، إضافة إلى اعتمادها على المياه السطحية الجارية في الأودية ومياه العيون التي سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن المياه السطحية.

عموماً تبلغ كمية استهلاك المياه الجوفية في حوض منطقة الجبل الأخضر المائي بحدود 550 مليون م^3 سنوياً للأغراض الحضرية والزراعية، بينما لا تتعدى كمية التغذية 240 مليون م^3[4]، إذ يصل العجز إلى 320 مليون م^3 سنوياً. ونتيجة استجرار المياه الجوفية حدث هبوط في منسوب المياه

(1) محمد السيلاوي، الموارد المائية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مرجع سابق، ص32.

(2) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص224.

(3) المرجع السابق نفسه، ص224.

(4) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص225.

وتداخل مياه البحر، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأملاح، لاسيما في منطقة سهل بنغازي بسبب النمو العمراني والاقتصادي الذي شهدته مدينة بنغازي، حيث زاد عدد سكانها من 70 ألف نسمة عام 1954 إلى نحو 630 ألف نسمة في عام 2000، وتشير الإحصاءات إلى أن الاستهلاك اليومي ارتفع من 220 ألف م^3 عام 1985 إلى 320 ألف م^3 يومياً عام 1995، وكان من نتائجه ارتفاع نسبة الأملاح في مياه آبار بنينة التي تغذي مدينة بنغازي من 0.5 جرام/لتر عام 1966 إلى 2.5 جرام/لتر عام 1985[1].

يمثل حوض الجبل الأخضر ثاني أهم مناطق التركز السكاني المدني، إذ بلغ عدد السكان في هذا الإقليم نحو 1105.4 ألف نسمة عام 2000، وبكثافة سكانية بلغت 32 نسمة/كم^2، كما توجد فيه 17 مدينة منها 4 مدن في سهل بنغازي و13 مدينة في الجبل الأخضر، يشكل مجموع سكانها 22٪ من جملة سكان المدن الليبية.

5- **حوض منطقة فزان:** يغطي مساحة تزيد عن 450 ألف كم^2، يحده شمالاً خط عرض 28ْ شمال خط الاستواء وشرقاً خط طول 16ْ شرق خط جرينتش، وتقدر السعة التخزينية لهذا الحوض بـ 4.800 كم^3 ويوجد ضمنه خزانان رئيسان للمياه الجوفية، هما:

أ- الخزان العلوي: تظهر مياه هذا الخزان بالقرب من سطح الأرض في بعض المناطق، لاسيما في مناطق الواحات، وتعد العامل الرئيس الذي أدى إلى ظهور ونشأة العديد من المراكز العمرانية في وادي الشاطئ، مثل: براك وبرقن وادري، حيث تظهر المياه في هذه الطبقة على هيئة عيون بلغ عددها نحو 277 عيناً[2]، بينما تظهر الطبقة المائية في بعض المنخفضات الموجودة في وادي الحياة ووادي الحفرة (منخفض مرزق) على هيئة بحيرات صغيرة قريبة من السطح، يمكن الوصول إليها بحفر آبار قليلة العمق، يتراوح عمقها بين 1- 5 م، شكلت نواة نمت حولها المراكز العمرانية في الوادي، مثل: سبها والغريفة وبنت بيه ومرزق وتراغن وأم الأرانب.

ويصل سمك هذا الخزان في وسط حوض فزان إلى 1200م[3]، بينما يتراوح في أطرافه بين 50- 300 م. ومياهه ذات جودة عالية، إذ لا تتعدى نسبة الملوحة فيها 0.5 جرام/لتر، بل تصل في بعض المناطق إلى 0.25 جرام/اللتر، وتتميز بقدم عمرها الذي يقدر ما بين 4-14 ألف سنة[4]. وقد أدى التوسع في المشاريع الزراعية في منطقة حوض فزان إلى هبوط منسوب المياه في هذه الطبقة المائية وصل مقداره في بعض المناطق إلى ما بين 8-10م.

([1]) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص98.

([2]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص180.

([3]) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص226.

([4]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص180.

ب – الخزان السفلي: تعد مياه هذا الخزان أقدم عمراً من الخزان العلوي، فهي ترجع إلى أكثر من 21 ألف سنة، ويتكون من الحجر الرملي، يتراوح سمك الطبقات الحاملة للمياه إلى ما بين 200-1400م، كما أن مياهها ذات جودة عالية، تتراوح نسبة الملوحة فيها إلى ما بين 0.1- 1.5 جرام/لتر[1]، ويتم استغلال مياه هذا الخزان في المشاريع الزراعية بمنطقة فزان.

تقدر كمية المياه المتاحة للاستغلال في هذا الحوض بنحو 2.61 مليار م^3، بينما بلغت الكمية المستهلكة منه عام 1994 نحو 900 مليون م^3 سنوياً، شكّل الاستهلاك الحضري 2.2٪[2]، و بالنظر إلى قلة أعداد السكان وعدم وجود تجمعات سكانية ذات أحجام كبيرة، فإن معظم المياه التي يتم استهلاكها في حوض فزان تستغل لتنمية القطاع الزراعي، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية.

تشير الإمكانات المائية المتاحة في حوض فزان إلى أن هناك فائضاً في الموارد المائية مقداره 1710 مليون م^3 سنوياً، حيث الظروف البيئية الصعبة والأراضي الزراعية المحدودة والكثافة السكانية المنخفضة، ولذا تقرر نقل نحو 900 مليون م^3 سنوياً في إطار المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي إلى المنطقة الساحلية الغربية، التي تعاني من عجزٍ كبيرٍ في مواردها المائية.

6- **حوض منطقة الكفرة والسرير**: يشمل نطاقاً واسعاً من وسط وجنوب شرق الأراضي الليبية، يحده من الغرب خط طول 18ْ ق ويمتد شرقاً حتى الحدود الليبية المصرية، ويحده شمالاً خط عرض 29ْ ش ويمتد حتى حدود البلاد الجنوبية، ويعدّ من أكبر الأحواض المائية في البلاد، حيث ارتبط توزع المدن ضمن نطاق هذا الحوض بالمواقع التي تظهر فيها المياه الجوفية قريبةً من سطح الأرض، أو أنها تكون على أعماق يمكن الاستفادة منها بتقنيات العهود التي نشأت فيها تلك المدن والمراكز العمرانية. يقطن منطقة حوض الكفرة نحو 70900 نسمة عام 2000، تمثل مدينة الكفرة أهم مدنه بحجم سكاني بلغ 45 ألف نسمة.

وينقسم هذا الحوض إلى خزانين رئيسين، هما:

أ– خزان الكفرة: تصل مساحته إلى 35 ألف كم^2، ويعدّ أكبر الخزانات المائية الجوفية في ليبيا، وتصل كمية المياه الجوفية المختزنة فيه إلى نحو 25 ألف كم^3، ويقدر سمك الطبقة المائية في مركز الخزان بنحو 3000 م[3]، كما أن مياهه ذات جودة عالية، تقل فيها نسبة الأملاح عن 0.5 جرام/اللتر[4]، وقد لعبت مياه هذا الخزان دوراً مهماً في نمو عمران واحات الكفرة، إذ توجد ضمنه العديد من المراكز العمرانية في الأجزاء التي تكون فيها طبقات المياه قريبة من السطح.

([1]) المرجع السابق نفسه، ص180.

([2]) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص 226.

([3]) عبد الحميد بن خيال، الزراعة، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص228.

([4]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص181.

ب-خزان السرير: ويتراوح سمكه عند المركز مابين 800-900 م، وتقدر كمية المياه المختزنة فيه بنحو 10 آلاف كم3[1]، ويحتوى على مياه عذبة تتراوح نسبة ملوحتها ما بين 0.5- 1 جرام/لتر، بينما تتميز مياه أطرافه الشمالية بالارتفاع النسبي في درجة ملوحتها التي تصل إلى 3.5 جرام/لتر. ويتم عن طريق هذا الخزان تأمين احتياجات واحة تازربو وواحات جالو وأوجلة من المياه.

تقدر كمية المياه المتاحة للاستغلال بحوض الكفرة والسرير بحوالي 2.6 مليار م^3 سنوياً، منها 1720 مليون م^{3}سنوياً من خزان الكفرة، و880 مليون م^3 سنوياً من خزان السرير، بينما يجري استهلاك 490 مليون م^3 سنوياً لتلبية حاجة السكان والمشاريع الزراعية في الكفرة والسرير وجالو[2]، يعني هذا أن هناك فائضاً في كميات المياه المتاحة تزيد عن 2 مليار م^3 سنوياً، وعليه فقد تقرر نقل حوالي 1.3 مليار م^3 سنوياً ضمن المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعي إلى المدن الساحلية في السهول الشرقية وسهلي بنغازي وسرت.

يمكن من خلال دراسة العلاقة بين الإمكانات المائية وتوزعات المدن ومراكز الثقل السكاني يمكن تقسيم البلاد إلى نطاقين كما هو مبين بالجدولين (36)، (37):

أ- النطاق الشمالي: يتركز فيه أكثر من 80٪ من جملة سكان البلاد وسكان مراكزها الحضرية، كما أنه يمثل مركز الثقل الاقتصادي، إذ يوجد فيه 98٪ من جملة الأراضي الزراعية، إلا أنه يعاني من عجز متنامٍ في موارده المائية نتيجة الاستغلال الجائر لمياه خزاناته الجوفية، وتبدو آثار الاستغلال الجائر في تداخل مياه البحر على امتداد الشريط الساحلي، إضافة إلى هبوط مستمر في منسوب مياهه في أغلب أجزائه إلى الحد الذي باتت معه كميات المياه المتوافرة فيه لا تكفي متطلبات الزراعة والصناعة، بل أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات الاستهلاك البشري في بعض أجزاء هذا النطاق لاسيما في أجزائه الساحلية.

ب - النطاق الجنوبي: يمثله النطاق الواقع جنوب خط العرض 30ْ شمالاً، ويتصف بقلة عدد سكانه وانخفاض كثافتهم وصغر حجم مراكزه العمرانية التي تمثلها الواحات المنتشرة في الصحراء الليبية، كما أنه يعاني من الظروف الطبيعية الصعبة لاسيما ظروفه المناخية، حيث التطرف الحاد في درجات الحرارة والجفاف الشديد والانعدام شبه الكلي للأمطار، إضافة إلى فقر التربة وضعف خصوبتها، باستثناء مساحات محدودة جداً تمثلها الواحات الصغيرة المتناثرة في أجزاء هذا النطاق، ولكنه في مقابل ذلك يمتلك كميات كبيرة من المياه الجوفية المختزنة ذات المواصفات الجيدة.

([1]) محمد علي فضل والهادي أبولقمة، الموارد المائية، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص228.

([2]) المرجع السابق، ص230.

جدول (36) إمكانات الموارد المائية في الجماهيرية بالمليون م^3 عام 1999.

مصادر المياه	النطاق الشمالي		النطاق الجنوبي		المجموع	
	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
المياه الجوفية	1250.0	85.3	3420	99.98	4670.0	95.6
المياه السطحية	110.0	7.5	-	-	110.0	2.3
تحلية المياه	70.1	4.8	-	-	70.1	1.4
المياه المعاد استخدامها	35.5	2.4	0.6	0.02	36.1	0.7
الإجمالي	1465.6	100	3420.6	100	4886.2	100

المصدر: الهيئة العامة للمياه، تقرير غير منشور، طرابلس، 1999.

جدول (37) الاحتياجات المائية في الجماهيرية بالمليون م^3 عام 1999.

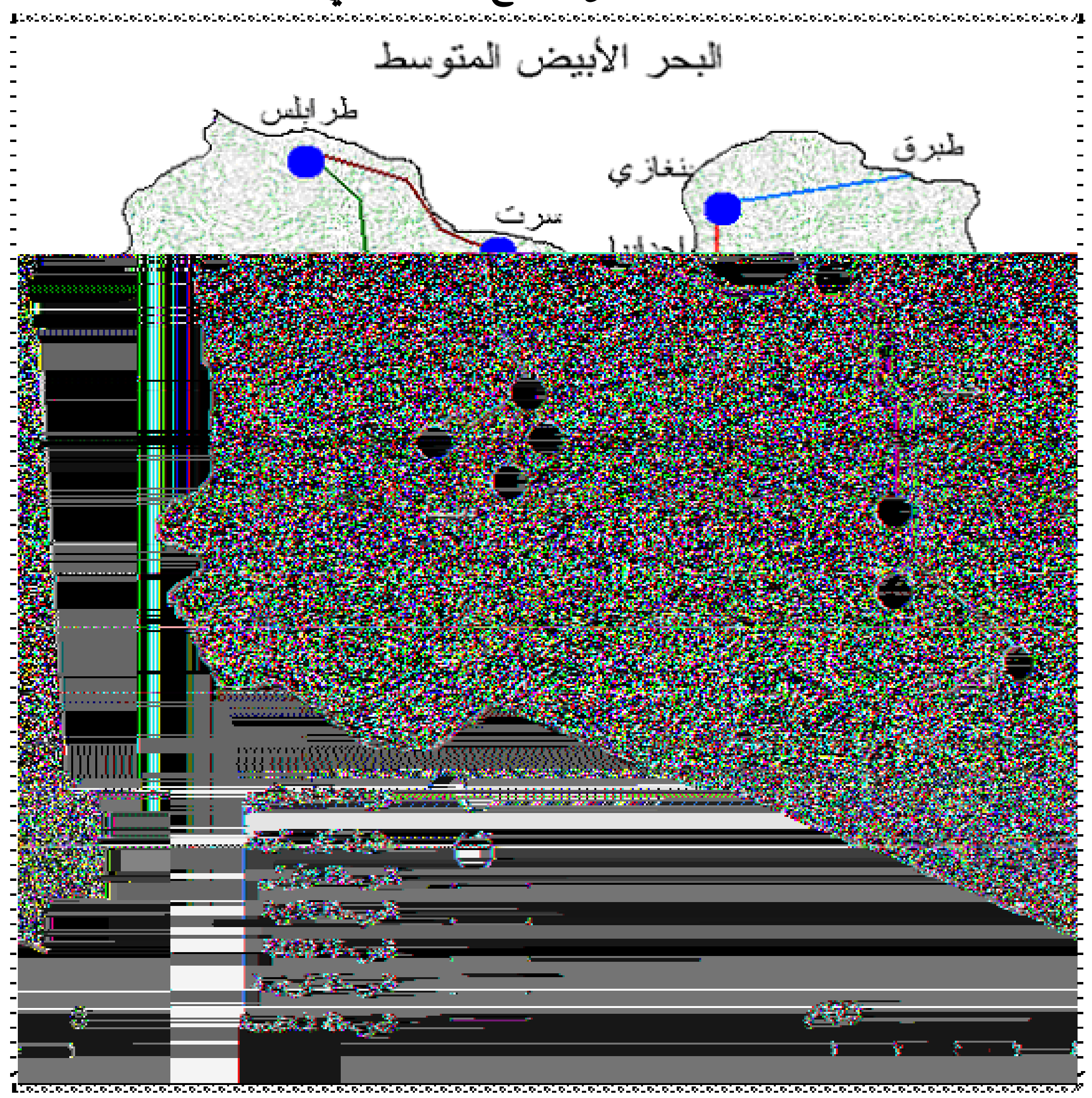
الاستخدام	النطاق الشمالي		النطاق الجنوبي		المجموع	
	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
الحضري	402	23.9	33	3.4	435	16.4
الزراعي	1220	72.6	944	96.4	2164	81.4
الصناعي	58	3.5	2	0.2	60	2.2
الإجمالي	1680	100	979	100	2659	100

المصدر: الهيئة العامة للمياه، تقرير غير منشور، طرابلس، 1999.

ولهذا تطلب الأمر ضرورة استحداث موارد جديدة للمياه لتلبية احتياجات سكان المدن في النطاق الشمالي الذي يعاني من نقص حاد في موارده المائية سواء عن طريق إنشاء محطات التحلية، أو نقل المياه من الأجزاء الجنوبية من البلاد التي تمتلك كميات وفيرة من المياه الجوفية ذات الخصائص الممتازة. ومن هنا جاءت فكرة مشروع النهر الصناعي الذي بدأت أعمال تنفيذه مع منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين، تضمن خمس مراحل - خارطة (17)- منها مرحلتين أساسيتين: الأولى تتمثل في نقل نحو 2 مليون م^3 من المياه يومياً من خزاني الكفرة والسرير في جنوب شرق ليبيا إلى خزان التجميع في مدينة اجدابيا بسعة 4 مليون م^3، ومنها إلى مدينة بنغازي ومدن خليج سرت. وتضمنت المرحلة الثانية نقل 2.5 مليون م^3 يومياً من مياه خزانات حوض فزان وجبل الحساونة إلى منطقة سهل الجفارة لاستغلالها في الزراعة وتوفير احتياجات مدينة طرابلس والمدن الأخرى في سهل الجفارة من المياه للأغراض الحضرية والصناعية.

أما المرحلة الثالثة فهي مكملة للمرحلة الأولى لزيادة كمية المياه المنقولة من حوض الكفرة لتصل إلى 3.6 مليون م^3 يومياً. وفي المرحلة الرابعة يتم نقل 82 ألف م^3 من المياه يومياً من خزان التجميع في اجدابيا إلى مدينة طبرق والمدن الأخرى في أقصى شمال شرق ليبيا. بينما تستهدف المرحلة الخامسة ربط المنظومتين الشرقية والغربية بوساطة خط أنابيب يمتد من مدينة سرت إلى مدينة طرابلس لتصل الطاقة الكلية للمشروع إلى 6.1 مليون م^3 من المياه يومياً. ولاشك أن هذا المشروع ستكون له نتائج إيجابية على نمو المدن وتحديد محاور توزعاتها المستقبلية.

خارطة (17) مراحل مشروع النهر الصناعي



المصدر: قنوص، صبحي وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً 1969-1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1994.

4- التربة وأثرها في توزع المدن الليبية:

تمثل التربة أحد العوامل المؤثرة في توزع المدن الليبية، ويبدو أثرها واضحاً من خلال متابعة التطور العمراني في الجماهيرية الليبية، إذ يظهر ذلك جلياً في مرحلة العمران الريفي التي تسبق مرحلة التحول للوصول إلى العمران الحضري، نتيجة الارتباط الوثيق بين ممارسة النشاط الزراعي وطبيعة توزع التربة ودرجة خصوبتها وقدرتها الإنتاجية، ومن ثم فإن للتربة تأثيراً غير مباشر في التوزع المكاني للمدن الليبية ومدى كثافتها، انطلاقاً من دورها المؤثر في عملية الإنتاج، وبطبيعة الحال تتميز التربة الخصبة بكونها ذات عائد اقتصادي كبير، بينما تكون التربة الفقيرة ذات إنتاجية منخفضة، وبذا فإن التربة الخصبة تُعد عاملاً جاذباً للسكان وارتفاع كثافتهم، وبالتالي قيام العمران وتزايد أعداد المدن ونمو أحجامها.

هذا ويلاحظ أن هناك تضافراً بين تأثير الظروف المناخية والموارد المائية والتربة في توزع المدن الليبية، بحيث يرتبط انتشار المدن بالمناطق التي تتمتع باعتدال مناخها ووفرة مائها وخصوبة تربتها. إذ يلاحظ وجود تلازم بين تأثيرات هذه العوامل الطبيعية الثلاثة وتوزع المدن الليبية وانتشارها بسبب سيادة ظروف الجفاف في ليبيا، إذ تصنف أغلب أنواع التربة في ليبيا على أنها من نوع ترب المناطق الجافة وشبه الجافة، لاسيما التربة الرملية التي تغطي معظم منطقة سهل الجفارة، وتتصف بانخفاض نسبة الطين والمواد العضوية فيها، كما أنها ذات مسامية كبيرة، تقل قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، ومع هذا فإنها تختلف في بعض خصائصها تبعاً للظروف المناخية والمواد المكونة لها، أما التربة الرسوبية التي تكونت في الأودية ومياه السيول نتيجة عوامل الحت والتعرية، فتعدُّ من أفضل الترب الليبية، وتنتشر في بعض المناطق، لاسيما في الأجزاء الشرقية من سهل الجفارة وبعض أجزاء سهل بنغازي، ودلتات أودية الجبل الأخضر والجبل الغربي وأودية حوض فزان. إضافة إلى التربة الطينية الحمراء التي تنتشر في منطقة سهل بنغازي وأغلب منطقة الجبل الأخضر، وهي تعدُّ من الترب الخصبة في البلاد. بينما ينتشر في معظم أجزاء البلاد التكوينات الصحراوية التي تخلو تماماً من أي غطاء نباتي مثل المناطق التي تغطيها الكثبان الرملية وتكوينات الحمادة والسرير، وهذه تخلو من أية مراكز عمرانية، ولهذا فهي تصنف ضمن نطاق اللامعمور باستثناء الواحات التي تتمتع بوفرة مياهها وخصوبة تربتها والممتدة من الجغبوب حتى غدامس، ومن الكفرة حتى غات.

ولذا فإن المناطق التي تنتشر فيها الترب التي يمكن استغلالها زراعياً لا تزيد عن 3.8 مليون هكتار، وهي الأراضي التي تتواجد فيها أغلب المدن الليبية، بحيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين خصوبة التربة وكثافة المدن ودرجة تركزها، ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين خارطة توزع القدرة الإنتاجية للتربة في ليبيا وتوزع العمران الليبي بأريافه ومدنه - خارطة (18) - التي تعطي انطباعاً عاماً عن مدى العلاقة بينهما، ودرجة تأثير التربة كأحد الضوابط أو العوامل المؤثرة في

توزعات المدن في ليبيا، ذلك أن أكثر المناطق كثافة في أعداد مدنها وكثافة سكانها تقع ضمن المناطق التي تصنف تربتها على أنها أفضلها في قدرتها الإنتاجية.

تؤكد ظاهرة الزحف العمراني للمدن الليبية على الأراضي الزراعية على الارتباط بين نوعية التربة وقدرتها الإنتاجية وتوزع المدن ونموها وزيادة أعدادها وتضخم أحجامها وامتدادها الأفقي، الذي يكون في أغلب الأحيان على حساب أفضل الأراضي الزراعية المجاورة لتلك المدن.

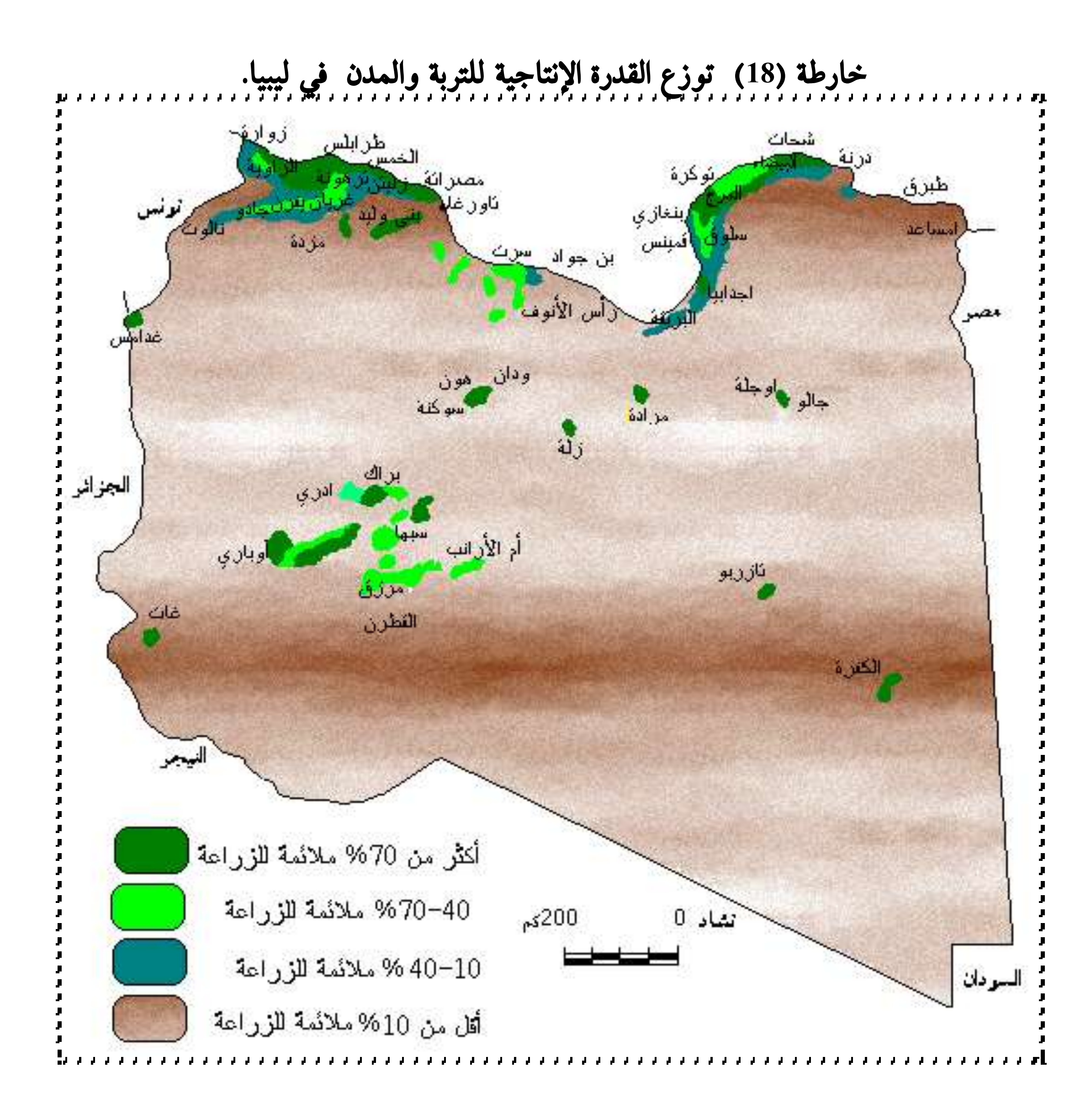
يشير الجدول (38) أن أعلى معدلات تحويل الأراضي للاستخدام الحضري كانت في المناطق التي تمتلك أعلى مستوى من الإمكانات الزراعية سواءٌ من حيث جودة التربة أو من حيث كميات هطلان الأمطار، ويرجع ذلك إلى تركز معظم السكان في تلك الأجزاء ونموهم الحضري السريع، وزيادة ما يتطلبه الفرد الواحد من الأراضي الحضرية[1]. ولهذا فقد شهدت تلك المناطق تهديداً خطيراً نتيجة الزحف العمراني المستمر على تلك الأراضي الزراعية، ففي عام 1966 شكلت الأراضي الحضرية حوالي عُشر **الأراضي ذات الخصوبة العالية جداً**. ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 17.6٪ في عام 1978، ووصلت عام 2000 إلى 50٪، كما يتوقع أن يتم تحويل هذه الأراضي كليةً إلى الاستخدام الحضري مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين – جدول (38).

أما **الأراضي ذات الخصوبة الجيدة** فقد مثّلت الأراضي المشغولة أو المخصصة للعمران الحضري منها ما نسبته 1.4٪، و6٪ خلال عامي 1966، 1978 على التوالي، ويتوقع أن يتحول 50٪ منها للاستخدامات الحضرية في عام 2025، كما مثّلت الأراضي الحضرية نسبة قدرها 0.4٪ من **الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة**، ويتوقع أن تصل إلى 13٪ في عام 2025.

وبالرغم من أن هذه الفئات الثلاث لا تمثل سوى 30.9٪ من مجموع الأراضي الزراعية، إلا أنها مثّلت 60٪ من إجمالي الأراضي الحضرية في عام 1966، وارتفعت هذه النسبة إلى 67.3٪ في عام 1978، ويتوقع أن تصل إلى 67.6٪ في عام 2025، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة العمرانية في أخصب المناطق الزراعية في البلاد، حيث ارتبطت بداية نشأة العديد من المراكز العمرانية التي شكلت لاحقاً نويات لأغلب المدن الليبية في تلك المناطق بالسمات الطبيعية المميزة لهذه المناطق.

([1]) أحمد المصراتي، تحويل الأراضي للاستخدام الحضري في ليبيا، مرجع سابق، ص76.

خارطة (18) توزع القدرة الإنتاجية للتربة والمدن في ليبيا.



المصدر: مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978، ص60.

جدول (38) التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية بحسب قدرتها الإنتاجية في المناطق التي يزيد معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 مم سنوياً 1966– 2025

مساحة الأراضي الزراعية وقدرتها الإنتاجية			مساحة الأراضي الحضرية بالهكتار ونسبتها من الأراضي الزراعية							
القدرة الإنتاجية	المساحة/هـ	%	1966		1978		2000		2025	
			المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الأراضي ذات الخصوبة العالية جداً	2900	0.1	273	9.1	850	17.6	1355	50	2900	100
الأراضي ذات الخصوبة الجيدة	176200	6.1	2510	1.4	10911	6.0	27800	15.7	87500	49.5
الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة	720400	24.7	3033	0.4	11866	1.6	30300	4.2	94500	13.1
الأراضي ذات الخصوبة المتدنية	398700	13.7	1682	0.4	3927	0.9	9450	2.4	29500	7.4
الأراضي ذات الخصوبة الضعيفة	1613800	55.4	2169	0.1	7544	0.4	19000	1.1	59000	3.3
مجموع مساحة الأراضي	2912000	100	9667	0.3	35098	1.1	87900	1.6	273400	8.8

المصدر: 1 – أحمد محمود المصراتي، تحويل الأراضي للاستعمال الحضري، مرجع سابق، ص ص 76، 80، 81.

2 – الهيئة القومية للبحث العلمي والمركز الفني لحماية البيئة، المنظور البيئي للجماهيرية: آفاق عامي 2000 – 2025، الخطة الزرقاء، سبتمبر 1991، ص 138.

ثانياً: العوامل البشرية – الاقتصادية وأثرها في توزع المدن الليبية ومواقعها:

1- شبكات النقل البري ودورها في توزع المدن الليبية:

تُعرّف شبكة النقل البري بأنها الطرق التي تربط بين مجموعة من العقد والمراكز العمرانية، التي تتم عليها حركة وسائل نقل الأفراد والمواد الخام والسلع المصنعة، ولهذا فهي وسيلة لربط المواقع والمدن مع بعضها بعضاً، بحيث تتألف تلك الشبكة من علاقات تبادلية بين العقد وخطوط الطرق الواصلة بينها، ولذا تعتمد درجة اتصال العقد مع باقي أجزاء الشبكة ودرجة المنافسة المكانية بينها على طبيعة وخصائص تلك الخطوط، ذلك لأن مدّ طريق جديدةٍ أو إجراء إصلاحات على الطرق الموجودة تزيد من درجة منافسة بعض العقد أو المراكز الحضرية[1]، ولذا فإن تحليل شبكة النقل تعدّ ذات قيمة كبيرة لأنها تكشف سهولة الوصول والاتصال للمراكز العمرانية داخل الشبكة، وتسمح بالمقارنة بين شبكات النقل الإقليمية داخل الدولة الواحدة، التي يمكن استعمالها كمؤشر للتنمية الاقتصادية انطلاقاً من الدور المهم لعنصر النقل على جميع المستويات وفي جميع المجالات الاقتصادية.

وتُعدُّ شبكات النقل أحد العوامل المباشرة التي تحدد وتضبط مواقع المدن، انطلاقاً من طبيعة العلاقة بين النقل والمواقع، إلى الحد الذي يمكن معه القول: إن جغرافية المدن تمثل نهاية أو نقطة توقف جغرافية النقل عند وصولها إلى منتهاها (نهاية الطريق)، فالطريق خط يبدأ وينتهي عند نقطة تمثلها المدينة حين يتوقف وينقطع[2]. وكثيراً ما تعتمد حياة المدينة ونموها على شبكات الطرق التي تربطها بإقليمها المباشر وغير المباشر، فكلما زادت أعداد الطرق التي تمر بالمدينة أو تنتهي إليها كلما ازدادت أهميتها وتنوعت أنشطتها، وهو ما دعا الجغرافي الفرنسي فيدال دي لابلاش إلى القول: إن الطرق هي التي خلقت أو صنعت المدن، حيث تميل المدن إلى النمو على امتداد طرق النقل، وبخاصة عند تقاطعاتها ونقاط التقائها[3]. ولذا فإن انتشار المدن ونموها يُعدّ انعكاساً للتغير في قيمة مواقعها التي ترتبط بالتغير في شبكات النقل، فالمدينة تزداد نمواً وازدهاراً وتمارس وظائف جديدة عندما تصبح بؤرة للنقل ومركز للجذب السكاني في الإقليم، أما إذا قلت قيمة الموقع نتيجة تحول طرق النقل فإن نمو المدن وانتشارها سرعان ما يتوقف وتفقد الكثير من أنشطتها وحيويتها[4].

([1]) عوض يوسف الحداد، الطرق الفردية وشبكات النقل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص103.

([2]) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص304.

([3]) المرجع السابق نفسه، ص306.

([4]) فتحي أبوعيانة، جغرافية العمران، مرجع سابق، ص 157.

وانطلاقاً من كون قطاع النقل والمواصلات أحد القطاعات الحيوية والمهمة ذات التأثير المباشر في دفع عجلة التنمية وتطور قطاعات الإنتاج والخدمات وتنمية المجتمعات البشرية، وضمان تنقل السكان ونقل البضائع والمنتجات واستغلال الثروات، تبعاً للمرونة والكفاءة التي يتميز بها هذا القطاع؛ فإن الطرق هي الشرايين والأوردة التي تغذي المدينة وتمنحها الحياة؛ ولهذا يمثل النقل عنصراً مهماً في النمو الحضري والتطور المدني مثلما هو عنصراً حيوياً لنمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة.

عند دراسة شبكات النقل كأحد العوامل المؤثرة في توزع المدن الليبية يتبادر إلى الذهن سؤالٌ مفاده أيهما يسبق الآخر في النشأة الطريق أم المدينة أو المركز العمراني؟ وقد شغلت هذه القضية آراء الكثير من الباحثين، فبعضهم يرى أن المراكز العمرانية تسبق الطرق في نشأتها، حيث تقام هذه الأخيرة لتربط بين تلك المراكز بعضها بعضاً، بمعنى أن المدينة هي التي تدعم وتثبت الطريق بقوتها وجاذبيتها (المدينة هي التي تصنع الطريق). بينما يرى أصحاب الرأي الآخر أن الطرق تُعدّ من الإنشاءات والبنى الأساسية التي يلزم إنشاؤها وتقوم على أساسها التجمعات العمرانية، ولذا فإن الطرق هي التي توجد المدينة أو المركز العمراني من خلال الخدمات التي تقدم على ذلك الطريق، ومن أمثلتها المدن العقدية، فالمدينة تستمر وتظل طالما استمر الطريق، إلا أن أي تحول للطريق أو اندثار له يعني أن المدينة ستلقى نفس المصير. وعند تطبيق كِلا الرأيين على توزعات المدن الليبية يمكن القول: إن العديد من تلك المدن ترجع نشأتها للخدمات التي كانت تقدمها لشبكات النقل، لاسيما تلك التي كانت تعبر الأراضي الليبية وتمثلها الكثير من مدن الواحات في الصحراء الليبية، مثل: غدامس، مرزق، وزلة، جالو، أوجلة، الكفرة، إضافة إلى العديد من مدن الموانئ التي تحددت مواقعها من خلال ملاءمة مواضعها لنشوء الموانئ وخدمات النقل البحري، كما تشمل كذلك الامتدادات العمرانية للمدن التي تتجه تلقائياً مع امتداد الطرق المعبدة، والمدن الحديثة التي نشأت عند عقد المواصلات وتقاطعاتها، أو على مقربة من الطرق المعبدة؛ حيث ترجع نشأتها إلى خدمة شبكات النقل، مما يعني أن الطريق سابق للعمران، لاسيما بالنسبة للطرق التي تعتبر محاور لجذب الامتدادات العمرانية نحوها.

وفي المقابل هناك مدنٌ أخرى كانت نشأتها سبباً في مدّ شبكات الطرق والمواصلات نحوها لتسهيل ربطها بغيرها من المدن والمراكز العمرانية، ذلك لأن هناك عواملاً أخرى كان لها الأثر الأكبر في اختيار مواضعها، كما هي الحال بالنسبة للكثير من المدن الواقعة على سفح الجبل الغربي، مثل: غريان، يفرن، الزنتان، جادو. إضافة إلى العديد من مدن الواحات، ويمكن ملاحظة ذلك في انحرافات الطرق وتعرجاتها باتجاه المدن والمراكز العمرانية في مناطق الواحات الصحراوية.

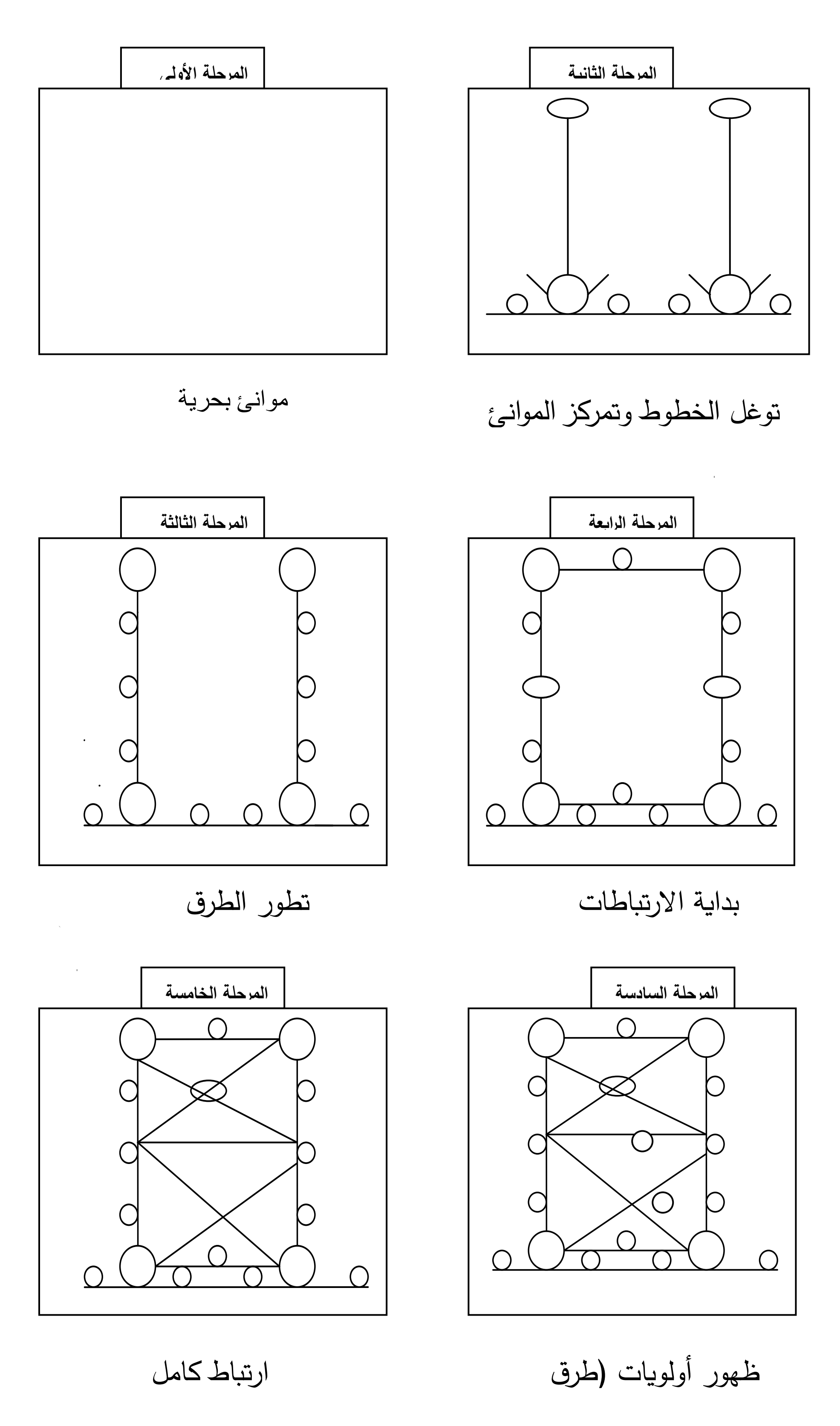
ولتوضيح التفاعل الوثيق بين شبكات النقل والنمو الحضري والتوسع العمراني وضع تاف Taaffe (1963) أنموذجاً تطورياً يفسر نمو شبكات النقل وعلاقته بنمو المراكز الحضرية، والتطور الاقتصادي، ووفقاً لهذا النموذج يعتمد التطور العمراني والنمو الاقتصادي للأقاليم على توسع وتطور شبكة النقل والمواصلات، حيث يفترض إقليماً غير مستغل يبدأ تطوره بعد توسع شبكة النقل وتوغلها من الساحل باتجاه الداخل. ويوضح النموذج عدة مراحل متتابعة للتفاعل بين تطور شبكة النقل والنمو الحضري[1]، يمكن تطبيقها على مراحل تطور المراكز العمرانية الليبية وتحديد مواقعها، من خلال تتبع تاريخ نمو شبكات الطرق والمواصلات وتطورها؛ كما هو مبين في الشكل (16) الذي يحدد تطور المدن مع تطور طرق المواصلات من خلال ست مراحل:

ففي المرحلة الأولى تظهر العديد من المرافئ وموانئ الصيد والمراكز التجارية الصغيرة على طول الساحل، ويكون الاتصال بين هذه الموانئ والمراكز محدوداً وفي مناسبات قليلة، ويمكن القول: إن هذه المرحلة ظهرت في ليبيا خلال الفترة التي شهدت بداية الاستقرار الفينيقي والحضارة الفينيقية على السواحل الليبية الغربية منذ ما يزيد عن 2800 عام، حيث تم تأسيس المدن الثلاث المعروفة بـ (تريبوليس) Tripolis (أويا ولبدة وصبراتة). وفترة الاستقرار الإغريقي على ساحل ليبيا الشرقي منذ عام 650 ق.م، الذي نتج عنه تأسيس المدن الخمس التي أطلقوا عليها (بنتابوليس) Pentapolis المتمثلة في أيوسبريدس (بنغازي) وتوكيرا Teucheria (توكرة) وبطولومايس Ptolomais (طلميثة) وأبولونيا Apollonia (سوسة) وسيرين Cyren أو قورينا (شحات). فمواقع جميع هذه المدن أسست لأغراض تجارية، فقد اختيرت مواقعها بحيث تمكنها من تقديم الخدمات لخطوط النقل والتجارة البحرية وخدمات رسو السفن، وكانت علاقاتها محدودة مع المناطق الداخلية.

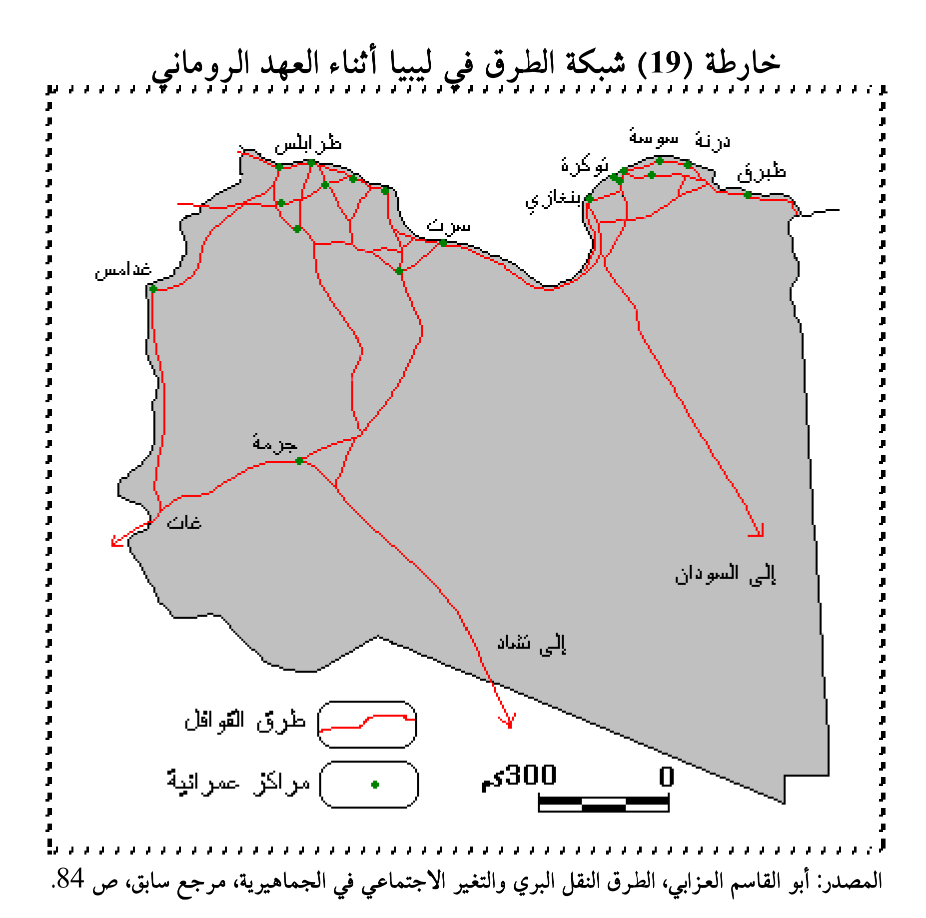
المرحلة الثانية: تبدأ خلال هذه المرحلة الخطوط الرئيسة للنقل في الظهور والتوغل باتجاه الداخل انطلاقاً من بعض الموانئ والمرافئ الساحلية وتقلل من تكاليف النقل، الأمر الذي كان من نتائجه تجمع النشاط الاقتصادي وتوسع الموانئ الرئيسة التي تمثل قواعد للانطلاق نحو الداخل بحثاً عن الموارد الاقتصادية ومصادر الثروة، ومن ثم فقد كانت خطوط المواصلات مهمة لربط الموانئ والقواعد الساحلية بالمناطق الداخلية. وتمثلها فترة ازدهار النشاط الفينيقي والإغريقي والروماني والعربي والتركي، حيث كانت الطرق التجارية تنطلق من تلك المراكز براً إلى بلاد جنوب الصحراء. فمرور المواصلات التجارية من الموانئ البحرية إلى الظهير وما وراءه كان يشكل أحد المراحل التاريخية لتطور المراكز العمرانية الليبية حيث ظهرت العديد من المدن لخدمة طرق القوافل التي تعبر الأراضي الليبية باتجاه أواسط أفريقيا، الخارطة (19).

([1]) عوض يوسف الحداد، الطرق الفردية وشبكات النقل، مرجع سابق، ص ص97-100.

شكل (16) نموذج تاف لتطور شبكات النقل ومواقع المراكز العمرانية



المصدر: عوض يوسف الحداد، الطرق الفردية وشبكات النقل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص98.



خارطة (19) شبكة الطرق في ليبيا أثناء العهد الروماني

المصدر: أبو القاسم العزابي، الطرق النقل البري والتغير الاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص 84.

المرحلة الثالثة: يصبح في الإمكان في هـذه المرحلـة إيجـاد خطـوط نقـل جديـدة تمثـل اتصـالات جانبية لخطوط التوغل الرئيسـة ممـا يسـهم في نمـو وظهـور المزيـد مـن المراكـز الحضـرية عنـد تقاطعات الطرق. وقد ترافقت هذه المرحلة مع فترة الاستيطان الإيطالي للبلاد 1911 حيـث أخـذت الموانئ الرئيسة تسيطر بشكل متزايد على المراكز العمرانية الأخرى، واتسع ظهير كل من طـرابلس وبنغازي، وبدأ معها التطور الفعلي لنظـام النقـل ببنـاء أول خـط حديـدي يـربط بـين المـدن الليبيـة، وكذلك تحسين وتطوير الطرق الأخرى حيث تم تعبيد ورصـف العديـد مـن الطـرق لأول مـرة في ليبيا، لاسيما الطريق الساحلي، وتم كل ذلك لأسباب عسـكرية واسـتراتيجية واقتصـادية ولمصـلحة المستعمر بالدرجة الأولى- الخارطة (20).

المرحلة الرابعة: زاد بناء وتحسين شبكات النقـل في المرحلـة الثالثـة مـن المقـدرات الكامنـة لكـل المراكز العمرانية في الإقليم، وبخاصة المركزين الرئيسين نتيجة تعزيز وضعهما التنافسي، مما أدى إلى نمو سريع للمدن الرئيسة واستمرار تركز الأنشطة الاقتصادية فيها، وبخاصة عنـد بنـاء شـبكات جديدة للنقل. كما أزدهرت بعض المراكز على طول خطوط النقل المتوغلة للداخل.

وامتدت هذه المرحلة لتطور العلاقة بين شبكات النقل ونمـو المراكـز الحضـرية وتوزعهـا في ليبيا خلال الفترة 1950-1960، وتشمل بداية التوسع في مدِّ شبكات النقل، وإن كانت هذه المرحلـة

تعكس قلة رأس المال والخبرة الفنية، حيث بلغ طول شبكة الطرق في عام 1959 حوالي 3200 كم، منها 1950كم طرق معبدة، ونحو 1250 كم طرق ممهدة[1]– خارطة (21).

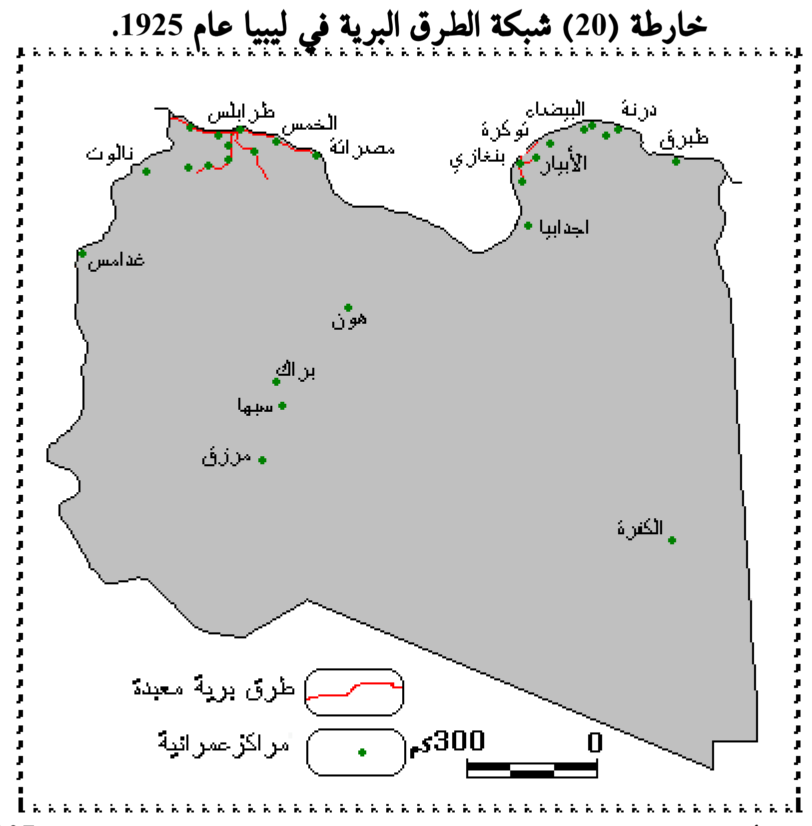
المرحلتين الخامسة والسادسة: بدأت هاتان المرحلتان منذ أوائل ستينات القرن العشرين واستمرتا حتى الوقت الحاضر، وذلك بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية والبدء في تصديره وتصنيعه، والتوجه إلى الاهتمام بتطوير شبكة الطرق، حيث بدأ الاهتمام الفعلي بتطوير قطاع النقل وشبكات الطرق مع تنفيذ الخطة التنموية الأولى 1963-1968، وذلك بصيانة وتحسين الطرق التي تدهورت حالتها أثناء الحرب العالمية الثانية، أو نتيجة الظروف السيئة التي عانتها البلاد حتى أواخر الخمسينات، وتم خلال هاتين المرحلتين ربط كل المراكز المدنية بشبكة من الطرق الرئيسة والفرعية التي أسهمت في نمو وتوزع المزيد من المدن والمراكز العمرانية، لاسيما عند العقد وتقاطعات الطرق. كما تم خلال هذه الفترة تنفيذ وصيانة العديد من الطرق الرئيسة لربط أجزاء البلاد مع بعضها بعضاً، وتقوية الروابط بينها، مثل الطريق الساحلي، الذي تفرعت منه العديد من الشبكات والطرق المعبدة التي ربطته بالعديد من المناطق الساحلية والجبلية، إضافة إلى تنفيذ عدداً من الطرق التي تصله بمدن حوض فزان، ووحات غدامس والكفرة وجالو وأوجلة والجغبوب. حيث زادت أطوال الطرق وشبكات النقل من 3300كم إلى 3958كم، وبنسبة 20٪ خلال فترة خلال الفترة ما بين 1960-1965[2]. وخلال الفترة الممتدة ما بين 1965 - 1970 نمت أطوال الطرق المعبدة إلى 6050كم وبنسبة نمو بلغت 53٪.

استمرت سياسة الدولة التنموية في اهتمامها بإنشاء شبكات الطرق وتطوير القائم منها، خلال الخطط التنموية التالية (1975□1973) (1980□1976) (1985□1981)، فخلال الخطة الثلاثية 1973-1975 مثلاً خصص نحو عُشر ميزانية التنمية لتطوير النقل والمواصلات، شكّل قطاع النقل البري أكثر من ربعها، الأمر الذي كان من نتائجه تضاعف أطوال شبكة الطرق الرئيسة والفرعية إلى أربع مرات مقارنة بما كانت عليه في فترة الستينات، وبواقع 910كم سنوياً خلال الفترة 1970-1990. كما هو مبين بالجدول (39).

(1) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص352.

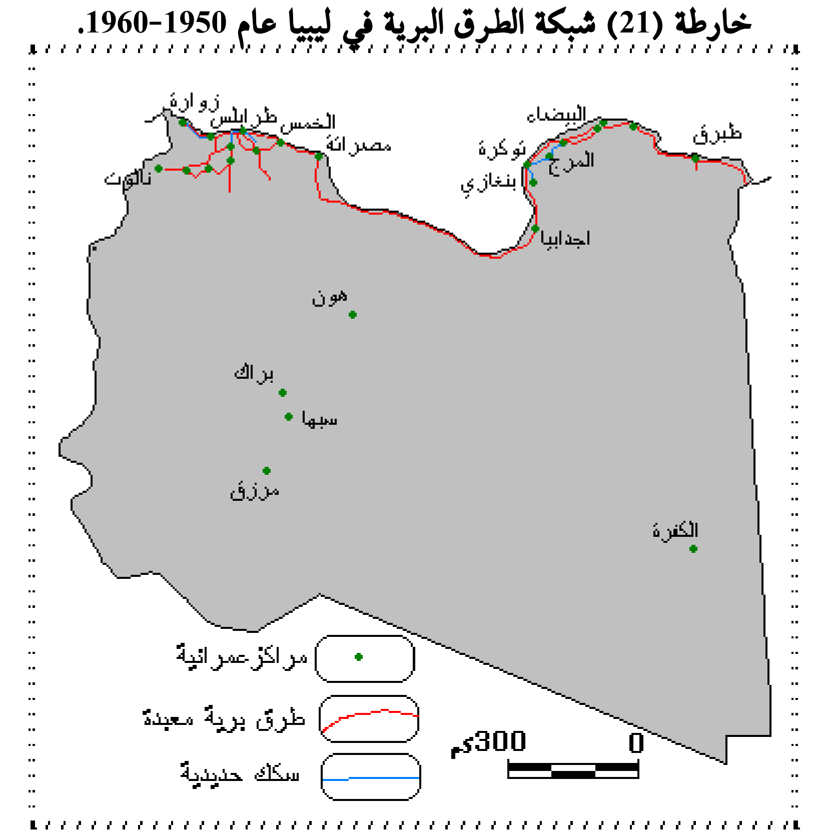
(2) أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل البرى والتغير الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص201.

خارطة (20) شبكة الطرق البرية في ليبيا عام 1925.



المصدر: أبو القاسم العزابي، الطرق النقل البري والتغير الاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص 107.

خارطة (21) شبكة الطرق البرية في ليبيا عام 1950-1960.



المصدر: أبو القاسم العزابي، الطرق النقل البري والتغير الاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص 198.

جدول (39) تطور شبكات الطرق في ليبيا خلال الفترة 1970-2000.

السنة	الطـــرق الرئيسة	الطـــرق الزراعية	إجمـــالي الطرق	نسبة الزيادة
1960	-	-	3303	-
1965	-	-	3958	%19.8
1970	5800	250	6050	%52.8
1975	7747	1263	9010	%48.9
1980	10700	2300	14263	%58.3
1985	15700	6500	22200	%55.6
1990	16784	7500	24284	%9.4
2000	17985	7500	25485	%4.9

المصادر: 1 - أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل البري والتغير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص201.
2 - أبو القاسم العزابي النقل، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص490.
3- مصلحة الطرق والجسور، طرابلس، بيانات غير منشورة.
4- الهيئة الوطنية للمعومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، طرابلس، 2000، ص110.

ومن خلال تتبع مراحل تنفيذ الطرق المعبدة نجد أن أكبر نسبة تنفيذ تمت خلال الخطة التنموية 1976-1980 بواقع 1051كم سنوياً مقارنة بالخطة الثلاثية 1973-1975 نحو 690كم سنوياً، كما استمر نمو شبكات الطرق بوتيرة مرتفعة أثناء الخطة التنموية الخمسية 1981-1985 حيث زادت أطوال الطرق المعبدة بنحو 7937 كم، بواقع 1587كم سنوياً[1].

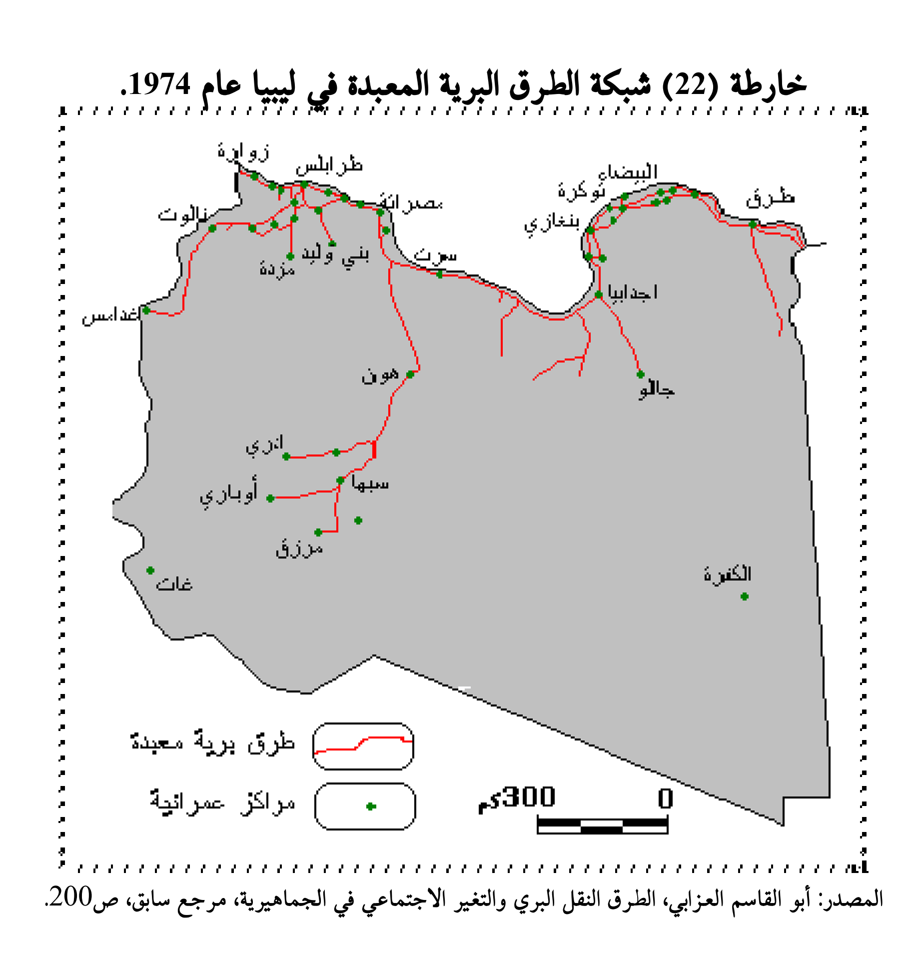
إن التطور الذي طرأ على شبكة الطرق البرية في معظم أقاليم البلاد، لاسيما الأقاليم الساحلية زاد من درجة الاتصال والارتباط بين المراكز العمرانية المتناثرة، وحقق الدمج الوطني، نتيجة المرونة التي يتصف بها النقل البري واتساع شبكاته، مما أسهم في نشاط حركة التمدن وتوزعات المدن وتزايد أعداد المدن ونمو أحجامها، لاسيما في المناطق الساحلية الشمالية الغربية والشمالية الشرقية.

تشير العلاقة بين توزع المدن والمراكز الحضرية في ليبيا وتوزع شبكات الطرق إلى تركيز نمو حركة النقل في المدن الرئيسة نتيجة توطن معظم الأنشطة الاقتصادية بالقرب من الأسواق والموانئ البحرية المهمة، إذ أن أكثر من ثلاثة أرباع أطوال الطرق البرية تتركز في المناطق الشمالية؛ ولذا فإن التطور الأساس لنشاط النقل والمواصلات يحدث في المناطق المعروفة بأنها مراكز جذب رئيسة؛ حيث استطاعت طرابلس وبنغازي بسط نفوذهما الكامل على الأقاليم المجاورة،

([1]) أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل البرى والتغير الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص488.

فمن دراسة تطور شبكات الطرق والمواصلات يلاحظ أنها بدأت في طرابلس وبنغازي، ومنها امتدت لتصل إلى جميع المراكز الرئيسة الأخرى، فحركة النقل وشبكات الطرق تتجه في أغلبها إلى التمركز حول هاتين المدينتين، بينما يكون تركزها بصورة أقل حول المراكز والمدن الإقليمية الأخرى، تبعاً لحجم السكان والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من التأثير المتبادل بين توزع السكان وكثافة الطرق، مما يعني أن الأولوية في بناء الطرق تعطى للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ولذا فإن الإقليم الشمالي الغربي أكثر أقاليم البلاد في كثافة شبكات الطرق - الخارطتين (22)، (23).

خارطة (22) شبكة الطرق البرية المعبدة في ليبيا عام 1974.



المصدر: أبو القاسم العزابي، الطرق النقل البري والتغير الاجتماعي في الجماهيرية، مرجع سابق، ص200.

خارطة (23) شبكة الطرق البرية في ليبيا، وتوزع المدن الرئيسة في عام 2000.



المصدر: الهادي أبولقمة وفتحي الهرام، الأطلس التعليمي للمرحلة الأساسية، تنفيذ وانتاج اسلتي ماب سيرفس، ستوكهلم، 1985.

يُعدُّ الطريق الساحلي الطريق الاستراتيجي الرئيس الذي يمتد عبر أكثر مناطق البلاد كثافة بالسكان، والشريان الرئيس لشبكة الطرق في ليبيا، فهو يمر بأغلب المدن الليبية المهمة في شمال البلاد لمسافة تزيد عن 1900كم، ويخدم نحو 85٪ من جملة سكان ليبيا بشكل مباشر، إذ يزيد عدد سكان المراكز التي يمر بها فعلاً عن 80٪ من مجموع سكان البلاد، كما أن أغلب الطرق الرئيسة الأخرى تعدّ روافد له أو فروعاً منه.

يأتي بعده طريق سبها باتجاه الساحل الذي يعتبر عصب الحياة والنهضة الاقتصادية لإقليم فزان، فهو يمر بالعديد من المراكز المدينية الصحراوية التي استفادت من إنشاء هذا الطريق مثل مدن سوكنة وهون وودان، كما أنه يمتد غرباً ليربط بين سبها ومدينة غات في أقصى جنوب غرب ليبيا حيث يصل طوله إلى نحو 1250كم، ويخدم بشكل مباشر نحو 400 ألف نسمة من سكان المدن في حوض فزان وواحات الجفرة، أو ما يعادل 7٪ من جملة سكان المدن الليبية عام 2000، ويعد هذا الطريق مثالاً على أهمية شبكات الطرق في التنمية الإقليمية، بحيث ظل إقليم فزان مهمشاً حتى تم شق شبكة من الطرق الرئيسة والفرعية التي تصله بشمال البلاد. إضافة إلى طريقين آخرين مهمين يتجها إلى الجنوب، هما: طريق طرابلس غدامس مروراً بمدن الجبل الغربي، وطريق إجدابيا الكفرة مروراً بواحات جالو أوجلة. علاوة على عددٍ من الطرق الرئيسة والفرعية الأخرى التي تُيسّر الاتصال بين مختلف المدن والمراكز العمرانية في الدولة، مثل طريق طرابلس غريان، ومنها إلى مدن الجبل الغربي.

سهولة الوصول إلى المدن الليبية والاتصال بينها:

تتباين المدن الليبية في سهولة الوصول إليها، ودرجة الاتصال فيما بينها، فالمدينة الأسهل اتصالاً هي التي تربطها بغيرها من المدن أكثر عدد من خطوط المواصلات وأدنى حد من المسافة، بحيث تكون المسافة بينها وبين بقية المدن أقل من المسافة التي تفصل بين أي مدينة أخرى وبقية المدن في الشبكة الحضرية.

هناك عدة طرق لقياس درجة سهولة الوصول والاتصال منها الحد الأدنى من المسافة أو سهولة الاتصال المبني على الزمن الذي يستغرقه الفرد للوصول من مدينة إلى أخرى. كما يمكن عمل مصفوفة للمسافات التي تفصل كل مدينة عن المدن الأخرى، ثم تجمع المسافات في كل صف من المصفوفة أفقياً، وهو ما يعبر عنه بمؤشر شمبل Shimbel Index، حيث يشير الرقم الأصغر إلى المدينة الأكثر اتصالاً، بينما يشير الرقم الأكبر إلى المدينة الأقل اتصالاً[1]، كما هو

([1]) عوض يوسف الحداد، الطرق الفردية وشبكات النقل، مرجع سابق، ص ص107- 115.

مبين في الجدول (40) الذي يبين مصفوفة المسافات الفاصلة بين كل زوجين من المدن الليبية الرئيسة في مناطق وأقاليم مختلفة من البلاد. منها سبع مدن تقع في إقليم طرابلس وهي مدن: طرابلس، مصراتة، الزاوية، زوارة، صبراتة، غريان، نالوت. وست مدن في إقليم بنغازي، وهي: بنغازي، البيضاء، درنة، المرج، شحات. ومدينتان على خليج سرت، هما: سرت واجدابيا. وخمس مدن في الإقليم الجنوبي، وهي: سبها، هون، غدامس، مرزق، غات.

يلاحظ من الجدول المذكور وجود تباين كبير في درجة سهولة الاتصال بين المدن المذكورة، حيث يبلغ مقدار التباين بين المدينة ذات المرتبة الأولى والمدينة ذات المرتبة العشرين نحو 17072 كم. فالمدن العشر الأولى في سهولة الاتصال تمثل عقد اتصال مهمة، منها مدينتين تقعان على طرفي خليج سرت هما: مصراتة واجدابيا ومدينة سرت التي تقع في مركزه تقريباً، حيث احتلت هذه المدن المراتب الثلاث الأولى، مما يؤكد على أهميتها كحلقة وصل بين الإقليمين الشمالي الشرقي والشمالي الغربي من جهة، وبينهما وبين الإقليم الجنوبي من جهة ثانية. تأتي بعدها مدينة طرابلس في المرتبة الرابعة، ثم مدن: الزاوية، صبراتة، زوارة في إقليم طرابلس، ومدينة هون التي تعتبر كذلك عقدة مواصلات مهمة بين مدن حوض فزان ومدن الشريط الساحلي. بينما تأتي مدينة بنغازي في المرتبة العاشرة بين المدن الليبية في سهولة اتصالها بغيرها من المدن الليبية.

أما المدن العشر الأخرى فهي أقل اتصالاً بغيرها مقارنة بالمدن السابقة، وتمثل مدينة غات التي تبعد عن مدينة طرابلس أكثر من 1500كم والواقعة في الركن الجنوبي الغربي من البلاد بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية أقلها، ثم مدينة طبرق الواقعة في أقصى شمال شرق ليبيا بالقرب من الحدود الليبية المصرية، ومدينة مرزق في أقصى الجنوب الليبية، مما يعكس درجة الهامشية التي تمثلها مواقع هذه المدن. الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن هناك نوعاً من الترابط بين انتشار المدن والمراكز العمرانية وبين كثافة الطرق التي تسهم بشكل كبير في سهولة الاتصال بين المدن.

جدول (40) المصفوفة الكيلومترية للمسافات الفاصلة بين المدن الليبية الرئيسة.

من/ إلى	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	سهولة الاتصال	
																					المجموع/كم	الرتبة
1	-	1043	1004	217	46	1247	1511	1342	881	473	85	1141	105	1152	584	664	1262	1555	266	68	13377	4
2	1043	-	1377	826	1089	204	468	299	162	570	1058	98	1148	1525	1627	1015	219	1928	1309	1111	16872	10
3	1004	1377	-	787	1050	1581	1845	1676	1215	807	1019	1475	1109	148	1588	362	1596	551	1270	1072	19951	15
4	217	826	787	-	263	1030	1294	1125	664	256	232	924	322	935	813	425	1045	1338	495	285	12246	1
5	46	1089	1050	263	-	1293	1557	1388	927	519	131	1187	59	1198	550	688	1308	1601	232	22	13815	5
6	1247	204	1581	1030	1293	-	264	95	376	774	1262	106	1432	1729	1831	1219	15	2132	1513	1315	19418	13
7	1511	468	1845	1294	1557	264	-	169	630	1038	1526	370	1616	1993	2095	1483	249	2396	1777	1579	23596	19
8	1342	299	1676	1125	1388	95	169	-	461	869	1357	201	1447	1824	1926	1314	80	2227	1608	1410	20723	16
9	881	162	1215	664	927	376	630	461	-	408	896	260	986	1363	1465	853	381	1766	1147	949	15414	8
10	473	570	807	256	519	774	1038	869	408	-	488	668	578	955	1057	445	789	1358	739	541	12558	2
11	85	1058	1019	232	131	1262	1526	1357	896	488	-	1156	180	1167	581	657	1277	1570	263	153	12806	3
12	1141	98	1475	924	1187	106	370	201	260	668	1156	-	1246	1623	1725	1521	121	2026	1407	1209	18358	12
13	105	1148	1109	322	59	1432	1616	1447	986	578	180	1246	-	1257	609	747	1447	1660	291	37	14854	7
14	1152	1525	148	935	1198	1729	1993	1824	1363	955	1167	1623	1257	-	1736	510	1744	699	1418	1220	22467	18
15	584	1627	1588	813	550	1831	2095	1926	1465	1057	581	1725	609	1736	-	1226	1846	2139	318	572	22457	17
16	664	1015	362	425	688	1219	1483	1314	853	445	657	1521	747	510	1226	-	1234	913	908	710	15653	9
17	1262	219	1596	1045	1308	15	249	80	381	789	1277	121	1447	1744	1846	1234	-	2147	1528	1330	19603	14
18	1555	1928	551	1338	1601	2132	2396	2227	1766	1358	1570	2026	1660	699	2139	913	2147	-	1821	1623	29318	20
19	266	1309	1270	495	232	1513	1777	1608	1147	739	263	1407	291	1418	318	908	1528	1821	-	254	17051	11
20	68	1111	1072	285	22	1315	1579	1410	949	541	153	1209	37	1220	572	710	1330	1623	254	-	14144	6

(1) طرابلس (2) بنغازي (3) سبها (4) مصراتة (5) الزاوية (6) البيضاء (7) طبرق (8) درنة (9) اجدابيا (10) سرت

(11) غريان (12) المرج (13) زوارة (14) مرزق (15) غدامس (16) هون (17) شحات (18) غات (19) نالوت (20) صبراتة

المصدر: عوض الحداد، الطرق الفردية وشبكات النقل، مصدر سابق، ص113

2- النقل البحري ودوره في توزعات المدن الليبية ونموها:

إن لموقع ليبيا الجغرافي على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وبواجهة بحرية يصل طولها إلى نحو 2000 كم، دوره في تطور المدن الساحلية الليبية كعقد على طرق المواصلات العالمية، مما تطلب ضرورة تطوير موانئها البحرية لتسهيل ارتباطها بالعالم الخارجي، الأمر الذي له أهمية بالغة على مظاهر التنمية في البلاد في الماضي والحاضر والمستقبل، وبالنظر إلى الميزات التي يتصف بها النقل البحري باعتباره أرخص أنواع النقل اكتسبت الكثير من المواقع الساحلية أهمية خاصة باعتبارها ملتقى للطرق البرية مع محطات النقل البحري. فقديماً كانت الموانئ الليبية منطلقاً للقوافل التجارية باتجاه الجنوب، حيث كانت ليبيا حلقة وصل ومنطقة عبور لبلاد ما وراء الصحراء ووسط القارة الأفريقية إلى موانئ أوربا أيام تجارة القوافل التي تأتي من وسط أفريقيا وغربها عبر الصحراء إلى الموانئ الليبية، مثل موانئ طرابلس ولبدة وصبراتة وسرت. إضافة إلى أن تلك الموانئ البحرية تمثل اليوم نقاط اتصال ليبيا بالعالم الخارجي؛ ولهذا فقد مثّلت تلك الموانئ مراكز للنمو العمراني والتطور التنموي، إذ تمكنت الدولة خلال الفترة الممتدة مابين 1970-1990 من تطوير الموانئ القديمة واستحداث مواني جديدة، مما أسهم في رفع القدرة الاستيعابية للموانئ الليبية من 3.6 مليون طن عام 1970 إلى 7.0 مليون طن عام 1980، ثم إلى 11.5 مليون طن عام 1990، بزيادة بلغت نحو 8 مليون طن خلال الفترة المذكورة[1]- خارطة (24).

لقد ارتبطت بعض المدن والتجمعات العمرانية والمراكز الصناعية بالموانئ والنقل البحري على امتداد الساحل الليبي سواءٌ أكانت موانئاً تجارية أم نفطية أو موانئاً للصيد، لاسيما ميناء قصر حمد في مصراتة، وموانئ رأس الأنوف والبريقة والزويتينة النفطية. إضافة إلى موانئ الخمس وطرابلس والزاوية وزوارة على الساحل الغربي، وموانئ بنغازي ودرنة وطبرق على الساحل الشرقي. حيث استأثر كل من ميناء طرابلس وبنغازي بأكبر نصيب من حركة السفن، إذ بلغ نصيبهما في عام 1979 أكثر من 90٪ من مجموع حركة السفن التجارية التي دخلت الموانئ الليبية ونحو 85٪ من كمية الواردات التي دخلت عبر تلك الموانئ[2].

وتلاحظ أهمية الموانئ الليبية في توزعات المدن وتركزات السكان فيها، حيث بلغ عدد سكان مدن الموانئ في ليبيا حوالي 2754600 نسمة عام 2000، أي ما يعادل 58٪ من مجموع سكان المدن الليبية - جدول (41)- مما يشير إلى الدور الذي لعبته الموانئ في جذب السكان، نتيجة توطن النشاط الصناعي والتجاري قربها ودوره في نمو مدن الموانئ وتطورها.

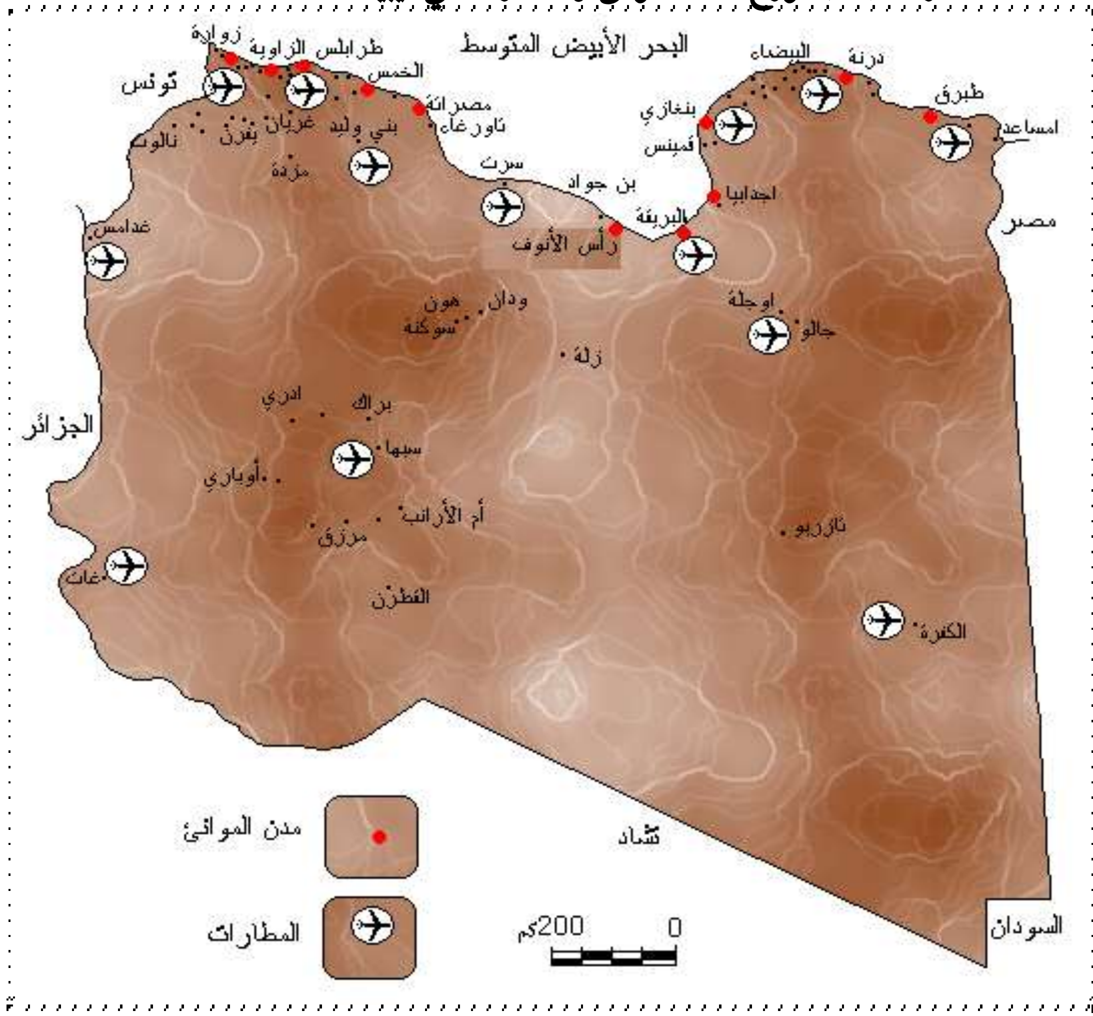
([1]) أبو القاسم العزابي، النقل، في الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص513.
([2]) المرجع السابق نفسه، ص513.

جدول (42) توزعات السكان في مدن الموانئ الليبية عام 2000.

المدينة	عدد السكان
طرابلس	1275500
بنغازي	629800
مصراتة	248600
الزاوية	207100
الخمس	115200
طبرق	92500
درنة	77600
زوارة	68800
البريقة	26500
رأس الأنوف	13000
المجموع	2754600

المصدر: بيانات الجدول (8).

خارطة (24) توزع مدن الموانئ والمطارات في ليبيا



المصدر: أبوالقاسم العزابي، النقل، في كتاب الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص506.

3- الموارد الاقتصادية وأثرها في توزع المدن الليبية:

لعب عامل توزع الموارد وما صاحبه من أنشطة اقتصادية دوراً مهماً في انتشار المدن الليبية وتوزع مواقعها تبعاً لانتشار وتوزع تلك الموارد والأنشطة الاقتصادية وإمكانات التنمية، أو موقع المدينة بالقرب من الموارد الطبيعية والاقتصادية، الذي يمنحها تسهيلات وامتيازات تدعم نموها.

سعت ليبيا منذ مطلع السبعينات إلى إحداث تنمية إقليمية شاملة، لاسيما في المناطق الداخلية منها، وقد جاء ذلك نتيجة اتساع مساحة البلاد وتناثر السكان في مناطق متباعدة جغرافياً، علاوة على تخلف بعض المناطق الداخلية عن المناطق الساحلية في الشمال سواءٌ من حيث مستوى المعيشة، أم من حيث مدى توافر الخدمات، وهو ما حدا بالقائمين والمسؤولين عن التخطيط التنموي إلى محاولة وضع الخطط الاقتصادية التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة لكل مناطق البلاد وأقاليمها عن طريق توزيع دخل النفط كثروة وطنية وحق طبيعي لكل فرد بطريقة أكثر عدلاً بين مختلف مناطق البلاد لضمان دوام التنمية واستمراريتها حتى بعد نضوب النفط والوصول إلى معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي عن طريق رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يضمن تحقيق التوازن بين عدد السكان ونشاطهم الاقتصادي من جانب، وتوزعهم الجغرافي على مختلف مناطق الدولة من جانب آخر.

اتسم الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط بالتخلف والفقر نتيجة قلة الإمكانات المادية وعدم القدرة على استثمار الموارد الطبيعية، حيث اعتمد اقتصاد ليبيا بشكل أساس على المنح والهبات من الدول الأجنبية، الأمر الذي كان من نتائجه تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في رفع مستوى المعيشة، فالزراعة ظلت تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية للتربة وندرة الموارد المائية والظروف المناخية الصعبة، كما أن النشاط الصناعي كان محدوداً نتيجة عدم اكتشاف المواد الخام وقلة رأس المال ونقص القوى العاملة؛ غير أن التطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط أدى إلى تغيرات جذرية في اقتصاد البلاد ومسارها التنموي، وبدأت نهضة اقتصادية شاملة تضمنت اهتماماً متزايداً بتنمية المناطق الداخلية والواحات، مما أثر في صورة التوزع الجغرافي لسكان ليبيا وظهور مناطق جديدة للتركز السكاني لم تكن قبل مطلع السبعينات من القرن العشرين موجودة، تمثلها واحات حوض فزان وواحات حوض الجفرة وجالو، فضلاً عن الأهمية التي بدأت تمثلها المنطقة الساحلية لخليج سرت، وتبعاً لذلك قسمت البلاد إلى خمس مناطق تنموية رئيسة، هي: (1) الشريط الساحلي الغربي، (2) الشريط الساحلي الشرقي، (3) الشريط الساحلي الأوسط، (4) امتداد الجبل الغربي، (5) منطقة واحات حوض فزان.

انعكس التطور الذي شهده الاقتصاد الليبي على حجم الاستثمار التنموي في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الذي بلغ خلال الفترة 1970- 2000 نحو 45630 مليون د.ل، وبلغ نصيب

الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية (الزراعة – الصناعة – التعدين) نحو 12729.2 مليون د.ل، أي ما نسبته 27.8٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة المذكورة، كما هو مبين في الجدول (42).

جدول (42) الاستثمارات المنفذة حسب القطاعات خلال الفترة 1970-2000.

القطاع	القيمة بالمليون دينار	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	7255.6	15.9
الصناعة	5411.4	11.9
التعدين	62.2	0.1
المواصلات والنقل	6321.9	13.9
الإسكان	5072.8	11.1
الكهرباء	5242.8	11.5
باقي القطاعات	16263.7	35.6
المجموع	45630.0	100.0

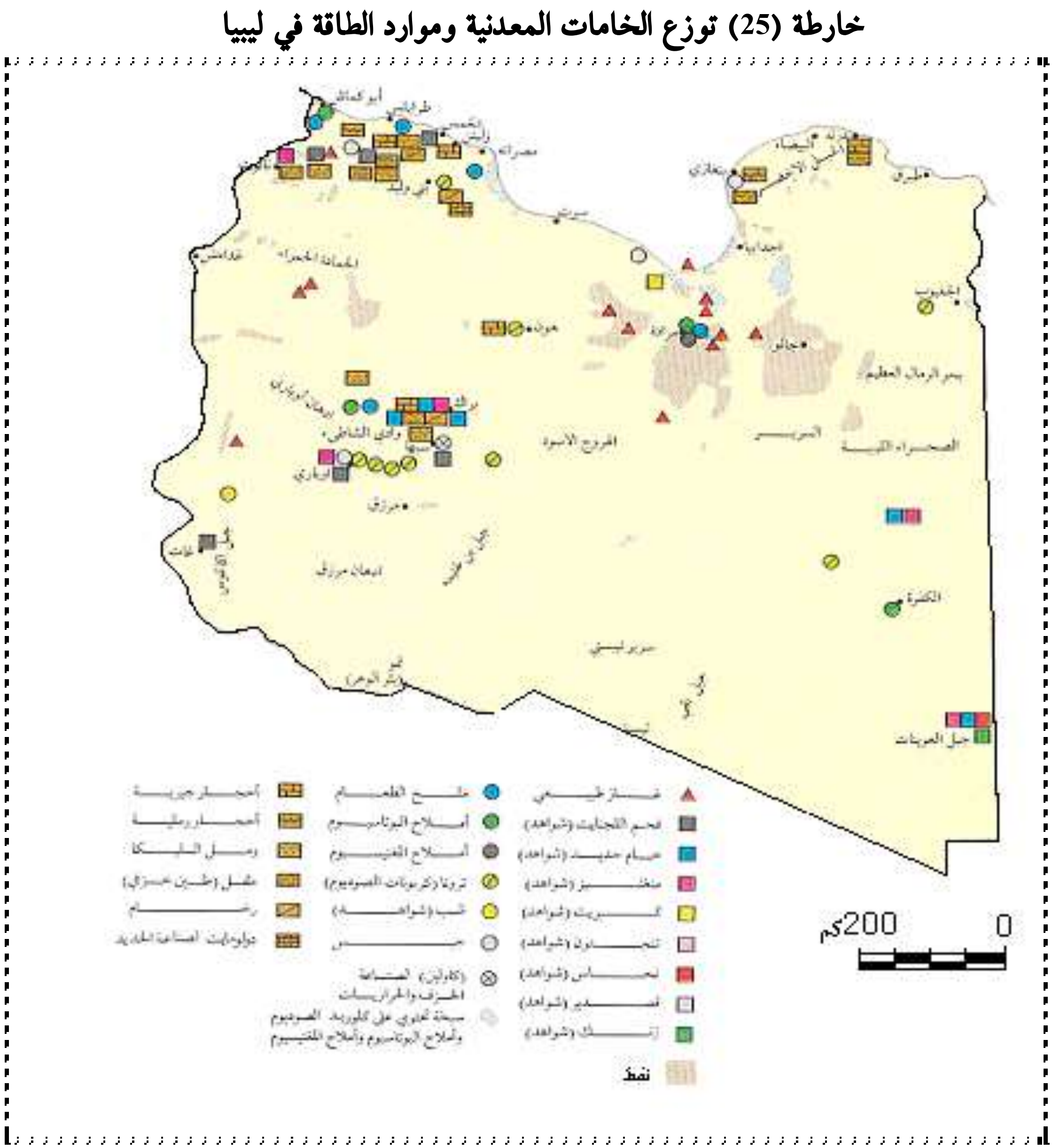
المصدر: اللجنة الشعبية العامة، تقرير متابعة تنفيذ الميزانية العامة 1970-2000، إحصاءات غير منشورة.

أ- الموارد المعدنية وأثرها في توزع المدن الليبية:

تشكل الموارد المعدنية أحد العوامل التي أثرت في توزع المدن الليبية وتباين انتشارها، فهي تؤثر بطريقة مباشرة في اجتذاب الأنشطة الاستخراجية والصناعية، التي تؤثر بدورها في قيام المدن وتطورها، وبالرغم من أن الجماهيرية تمتلك ثروات معدنية محدودة تنحصر قيمتها في تسخيرها لخدمة الصناعات المحلية، باستثناء الثروة الثمينة التي تمثلها الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فقد كان لهذين الموردين الاقتصاديين الأثر البالغ في التغيرات التي حدثت على توزع المدن الليبية وتطور أحجامها، فعلى الرغم من أنهما لم يكتشفا إلا حديثاً ومنذ عام 1959، وبعدها توالت الاكتشافات حتى بلغت كمية الاحتياطي من النفط حوالي 29.5 مليار برمل عام 1996، أما احتياطي الغاز الطبيعي فيصل إلى نحو 1310 مليار م^3[1]، وقد تم مدّ شبكات من الأنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من الحقول النفطية إلى المصانع وموانئ التصدير التي بلغ عددها ستة موانئ، وهي: الحريقة، الزويتينة، البريقة، رأس الأنوف، الزاوية، أنشئت خصيصاً بعد استخراج البترول ليتم عبرها تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية بعد تنقيتها وتكريرها. وقد أدى اكتشاف النفط إلى إقامة العديد من الصناعات البترولية والبتروكيماوية والموانئ النفطية، مما أسهم في نشأة وتطور العديد من المدن التي ارتبطت بوجود تلك الصناعات والموانئ، كما هي الحال بالنسبة لمدن والبريقة ورأس الأنوف والزويتينة النفطية.

([1]) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية في ليبيا 1999، مرجع سابق، ص50.

خارطة (25) توزع الخامات المعدنية وموارد الطاقة في ليبيا



المصدر: الهادي أبو لقمة وفتحي الهرام، الأطلس التعليمي لمرحلة الأساسية، تنفيذ وإنتاج استلي ماب سيرفس، استوكهلم- السويد، 1985، ص48.

ب- النشاط الزراعي وأثره في توزع المدن الليبية:

تشير خارطة توزع المدن الليبية إلى وجود ارتباط بينها وبين توزع الإمكانات الزراعية في ليبيا، فالعديد من تلك المدن كانت تمثل بلدات أو قرى زراعية ومراكز لتقديم الخدمات للسكان المزارعين رغم الإمكانات المحدودة للموارد الزارعة، لاسيما بالنسبة لموردي المياه والتربة، إذ لا تمثل الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة سوى نسبة قليلة لا تتعدى 1٪ من جملة مساحة البلاد – جدول (43) – حيث تشكل أرضي الزراعة المروية ما مساحتة 404017 هكتاراً وبنسبة 0.2٪ ، بينما

بلغت مساحة أراضي الزراعة المطرية (البعلية) نحو 1284641 هكتاراً، أو ما نسبته 0.8٪ من جملة مساحة البلاد، التي يرتبط توزعها ارتباطاً كبيراً بمعدلات هطل الأمطار السنوية.

مثّلت الزراعة خلال الفترات التي سبقت اكتشاف النفط وتصديره الحرفة الرئيسة لغالبية السكان، إذ كان يعيش نحو 80٪ من سكان ليبيا حياة ريفية بدوية، كما أن 70٪ من القوى العاملة كانت تشتغل في الزراعة التي يغلب عليها الطابع التقليدي، حيث الإنتاج الزراعي المتدني الذي لا يكاد يبلغ حد الكفاف، نتيجة قلة الموارد وضعف رأس المال، وغياب العمالة المدربة، كما اعتمدت الزراعة على كميات الأمطار الهاطلة ، وبالتالي فقد انحصرت في النطاق الساحلي في شمال غرب البلاد وشمالها الشرقي، إضافة إلى وجود نوع من الزراعة المروية المستقرة التي تعتمد على استخراج المياه الجوفية بالطرق والوسائل البدائية، وخاصة قرب المراكز العمرانية؛ فهي تنتشر حول طرابلس والزاوية وصرمان وتاجوراء والقره بوللي والخمس وزليتن ومصراتة وبنغازي ودرنة، حيث مثّل بعض تلك المراكز آنذاك قرى أو مراكز خدمات للسكان المزارعين.

جدول (43) استخدامات الأراضي في ليبيا عام 1993.

نمط الاستخدام	المساحة بالألف هكتار	النسبة
الحضري (العمراني)	60	0.04
الأراضي الزراعية	1689	1.01
الأراضي الرعوية	7101	4.30
أراضي الغابات والأحراج	500	0.32
الأراضي الصحراوية	155650	94.33
الإجمالي	165000	100.0

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني، أمانة اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق، تطوير المناطق القروية الداخلية في ليبيا، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(هابيتات)، تقرير غير منشور، طرابلس، ص2.

أدى ارتباط القطاع الحضري بالعائدات النفطية إلى حالة من الركود عانى منها القطاع الزراعي حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وقاد إلى إحداث تيارات هجرة واسعة من الريف إلى المدينة، ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين بدأت الجهات المسؤولة في الدولة تسعى إلى تحقيق تنمية زراعية متكاملة من خلال تنمية الموارد الطبيعية والبشرية وزيادة الإنتاج الزراعي، والتوسع في الزراعة المروية في مناطق سهل الجفارة وسهل بنغازي والجبل الأخضر والواحات الصحراوية، فقد تضمنت خطط التنمية الزراعية إقامة قرى وتجمعات بشرية مستقرة في المناطق الريفية والصحراوية، وأقيمت العديد من المشاريع الزراعية الإنتاجية والاستيطانية التي تهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية لرفع المستوى المعيشي للمزارعين وتشجيع استقرارهم في المناطق الريفية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات في مجالات التنمية الزراعية خلال الفترة الممتدة مابين 1970- 2000

نحو 7255.6 مليون د.ل، أو ما نسبته 16٪ من جملة الاستثمارات التنموية المنفذة خلال الفترة المذكورة البالغة أكثر من 45.6 مليار د.ل[1]. الأمر الذي كان من نتائجه حدوث توسع في المساحات الزراعية والقابلة للاستزراع وإحداث تنمية متوازنة في البلاد، وقد حددت خمسة أقاليم جغرافية للتنمية الزراعية، شملت مناطق: طرابلس والجبل الأخضر وفزان والكفرة والسرير وسهل سرت (الصلول الخضر)، لكلٍ منها إمكاناتها التي أسهمت في نمو وتوزع العديد من المدن فيها. كما يبينها الجدول (44) ، والخارطة (26).

جدول (44) توزع مساحات الأراضي الزراعية في ليبيا بالهكتار.

الإقليم	أراضي الزراعة المروية	أراضي الزراعة البعلية	جملة الأراضي الزراعية
إقليم طرابلس الزراعي	290470	533160	823630
إقليم الجبل الأخضر الزراعي	7740	703988	711728
إقليم فزان الزراعي	78716	-	78716
إقليم خليج سرت الزراعي	15800	47497	63297
إقليم الكفرة والسرير الزراعي	11287	-	11287
المجموع	404017	1284641	1688658

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازاتهم الزراعية 1995، طرابلس ص ص 49-80.

1- إقليم طرابلس الزراعي:

يعدّ هذا الإقليم من أهم الأقاليم الزراعية في ليبيا، ومركز ثقل الإنتاج الزراعي في البلاد، وذلك بسبب توافر الظروف الطبيعية الملائمة للزراعة فيه، لاسيما النطاق الساحلي الممتد من مدينة صبراتة غرباً وحتى مدينة مصراتة شرقاً، والذي يمثل نطاق الزراعة المروية الكثيفة، التي تعتمد على المياه الجوفية كمصدر رئيس للمياه، حيث تسود زراعة الخضروات وأشجار الفاكهة والحمضيات والمحاصيل الغذائية. لقد أسهم ذلك في جذب السكان والقوى العاملة إلى هذا النطاق، إضافة إلى نطاق آخر تسوده الزراعة البعلية اعتماداً على مياه الأمطار ويشغل أغلب مساحة الإقليم، لاسيما في القسم الجنوبي لسهل الجفارة وسهل مصراتة، وسفوح الجبل الغربي ومنحدراته الشمالية.

يشغل إقليم طرابلس الزراعي نحو 823.6 ألف هكتار، تشكل ما نسبته 49٪ من جملة الأراضي الزراعية في ليبيا، منها 5.290 هكتاراً تمثلها منطقة الزراعة المروية في نطاق الشريط الساحلي، وما نسبته 35.5٪ من مساحة المنطقة الزراعية في شمال غرب ليبيا، وفيه تتركز العديد من المدن المهمة

([1]) بيانات الجدول (44).

في البلاد، حيث بلغ عددها 15 مدينة تتمثل في مدن: العجيلات، صبراتة، صرمان، الزاوية، الماية، الزهراء، الناصرية، المعمورة، العزيزية، طرابلس، القره بوللي، قصر الأخيار، الخمس، زليتن، ومصراتة، وقد أدت الكثير من هذه المدن وظائفها كمراكز للخدمات الأساسية والتسويق وتدعيم النمو الزراعي، حيث بلغ مجموع سكانها نحو 2370 ألف نسمة، أوما نسبته 50٪ من جملة سكان المدن الليبية، البالغ 4767 ألف نسمة عام 2000، وبلغت نسبة التمدن في هذا النطاق الزراعي 91٪ من مجموع سكانه البالغ 5.2589 ألف نسمة خلال العام المذكور. مما يعني أن الكثافة الفيزيولوجية(•) في هذا النطاق الزراعي بلغت 8.90 نسمة/ الهكتار، أو 890 نسمة / كم^2.

يشغل نطاق الزراعة البعلية مساحة تبلغ 533.1 ألف هكتار، أو 64.7٪ من جملة مساحة منطقة طرابلس الزراعية، وهو يبدو أقل في كثافة سكانه وأعداد مدنه، حيث توجد ضمنه 16 مدينة، وهي: زلطن، رقدالين، زوارة، الجميل، غريان ، ترهونة، يفرن، مسلاتة، نالوت، جادو، تيجي، كباو، بئر الغنم، الرجبان، الزنتان، الرحيبات، بلغ مجموع سكانها 428.3 ألف نسمة، أو ما نسبته 57٪ من مجموع سكان هذا النطاق الزراعي البالغ 692460 نسمة عام 2000، وبكثافة فيزيولوجية سجّلت 160 نسمة / كم^2. مما يعني أن الكثافة الفيزيولوجة في إقليم طرابلس بلغت 398 نسمة / كم^2، وهو ما يعكس الأهمية والإمكانات التي يتمتع بها هذا الإقليم لجذب السكان وتركز المدن فيه مقارنة بغيره من أقاليم البلاد الأخرى.

غير أن التزايد السكاني والتوسع العمراني السريع في هذا الإقليم أدى إلى زحف المراكز العمرانية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، لاسيما في النطاق الساحلي الممتد من مدينة صبراتة وحتى مدينة مصراتة، إضافة إلى ما تعانيه المنطقة من استنزاف مواردها مما أدى إلى حدوث ظاهرة التصحر في هذا الإقليم.

2- إقليم الجبل الأخضر الزراعي:

يحتل هذا الإقليم المرتبة الثانية من حيث الأهمية الزراعية والتركز السكاني، ويمتد من خليج البمبة شرقاً حتى مدينة قمينس غرباً، ولمسافة تناهز الـ 400 كم، بحيث يغطي منطقة الجبل الأخضر وسهل بنغازي، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية ضمن هذا الإقليم نحو 711.7 ألف هكتار، تشكل ما نسبته 1.42٪ من جملة الأراضي الزراعية في البلاد، منها 7.7 ألف هكتار أراضٍ مروية،

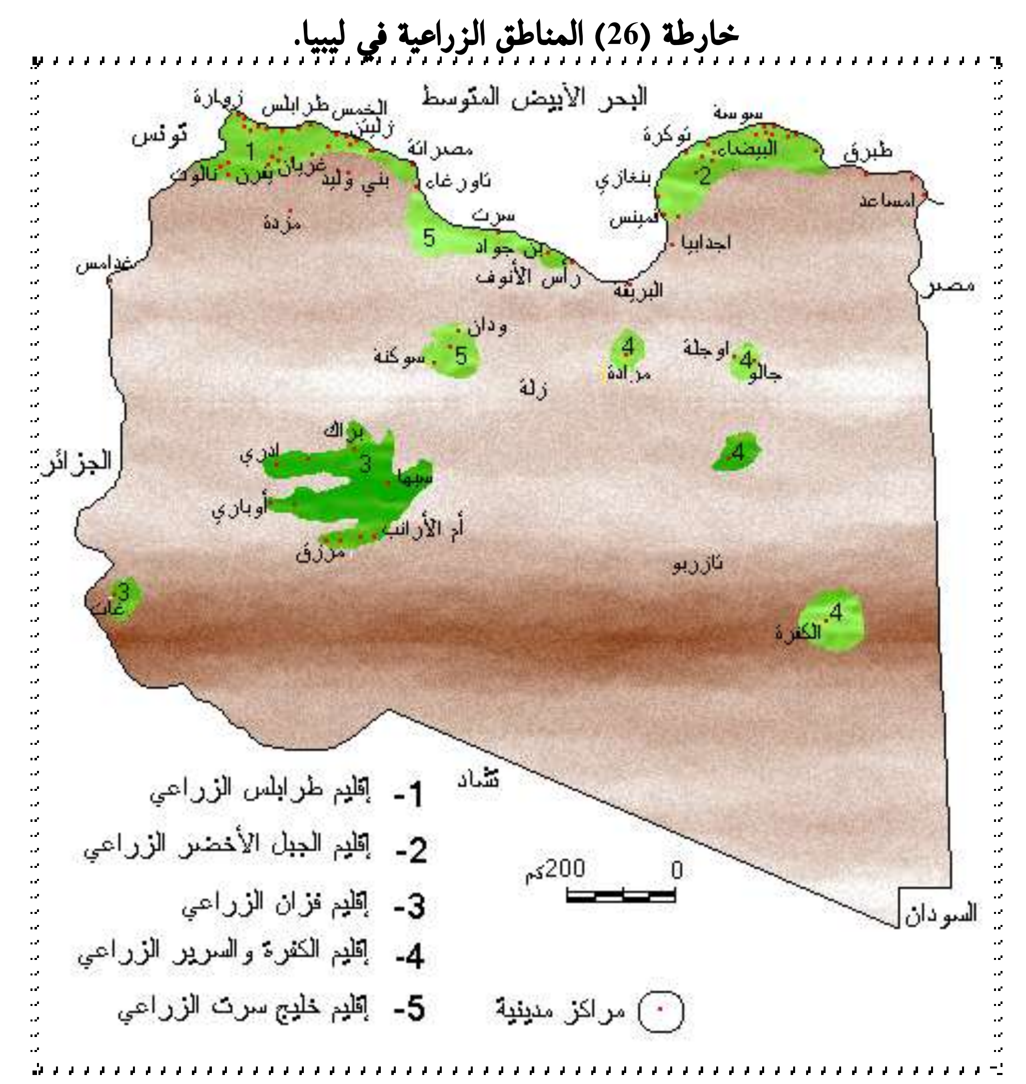
(•)- الكثافة الفيزيولوجية = عدد السكان في منطقة ما / مساحة الأراضي الزراعية في نفس المنطقة

- الكثافة الحسابية = عدد السكان في منطقة ما / المساحة الكلية لنفس المنطقة

تتركز بشكل خاص في سهل بنغازي وشرق مدينة درنة وسهل المـرج، بينمـا تبلـغ مسـاحة أراضـي الزراعة البعلية نحو 704 ألف هكتار.

يسكن هذا الإقليم الزراعي نحو 1181.8 ألف نسـمة، أو مـا نسـبته 21.7٪ مـن مجمـوع سـكان ليبيا عام 2000، هذا يعني أن الكثافة الفيزيولوجية فيه بلغت نحـو 166 نسـمة / كـم^2 ، الأمـر الـذي يشير إلى أهميته كمنطقة جذب سكاني، حيث أسـهم التزايـد السـكاني والتوسـع العمرانـي في نمـو المزيد من المدن وزيادة أحجامها، إذ يوجد في هذا الإقلـيم نحـو 17 مدينـة تشـمل مـدن: بنغـازي، سلوق، المقرون، الأبيار، تـوكرة، المـرج، البيضـاء، شـحات، سوسـة، القبـة، مرتوبـة، تـاكنس، مسـة، طلميثة، الأبرق، أم الرزم، عمر المختار، العويلية، وبلغ عدد سكانها 1132.3 ألف نسـمة عـام 2000، أو ما نسبته 23.8٪ من مجموع سكان المدن الليبية، وهـذا يعـني أن نسـبة التمـدن في إقلـيم الجبـل الأخضر بلغت خلال العام المذكور نحو 95.8٪.

خارطة (26) المناطق الزراعية في ليبيا.



المصدر: صبحي قنوص وآخـرون، ليبيـا الثـورة في 30 عامـاً 1969-1999 التحـولات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص270.

3- إقليم فزان الزراعي:

ويأتي هذا الإقليم في المرتبة الثالثة بين الأقاليم الزراعية في ليبيا، وقد ارتبطت الأراضي الزراعية في إقليم فزان بأماكن وجود الواحات والأودية في جنوب غرب البلاد، وتشمل العديد من المناطق الزراعية في الحوض مثل وادي الشاطئ ووادي الحياة ومرزق وسبها وغات، تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في هذا الإقليم 78716 هكتاراً. وفي مقابل ذلك بلغ عدد سكان إقليم حوض فزان 350330 نسمة عام 2000، وبكثافة فيزيولوجية بلغت 445 نسمة / كم^2، وهذا يؤكد الدور الذي لعبته الواحات الزراعية في جذب السكان، وتحول حياة الكثير من سكان هذا الإقليم من حياة البداوة والارتحال إلى حياة الاستقرار، وبخاصة بعد التوسع الزراعي الذي شهده هذا الإقليم نتيجة إنشاء العديد من المشاريع الزراعية والمراكز الخدمية التابعة لها، والتي أصبحت مدن في الفترة الأخيرة، حيث ينتشر في هذا الإقليم العديد من المدن التي ارتبطت نشأتها بممارسة سكانها لحرفة الزراعة والتجارة الصحراوية وبعض الصناعات التقليدية، فهو يضم مدن: سبها، براك، أوباري، مرزق، إدري، الغريفة، تراغن، غات، أم الأرانب، القطرون، وادي عتبة، برقن، البالغ مجموع عدد سكانها 8.294 ألف نسمة، وبما يماثل 6.6٪ من جملة سكان المدن الليبية، وتصل نسبة التمدن في هذا الإقليم إلى نحو 84٪.

4- إقليم خليج سرت الزراعي:

يمتد هذا الإقليم من مدينة بني وليد غرباً حتى اجدابيا شرقاً، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المستصلحة في هذا الإقليم 63.3 ألف هكتار، تشكل نحو 3.7٪ من جملة الأراضي الزراعية في ليبيا، منها 15800 هكتار للزراعة المروية و47497 هكتاراً للزراعة البعلية.

إن ندرة الموارد المائية في إقليم خليج سرت شكّلت عائقاً أمام التوسع الزراعي في هذا الإقليم، حيث انحصرت الأراضي الزراعية في مناطق الواحات وعند مصبات الأودية الجافة، إذ بلغ عدد السكان الذين يقطنون هذه المنطقة نحو 397.7 ألف نسمة، أو ما يعادل 7.3٪ من مجموع سكان البلاد عام 2000، وبكثافة فيزيولوجية بلغت 628 نسمة/كم^2، الأمر الذي ترك أثره في ندرة المدن وقلة عدد سكانها، حيث بلغ عدد المدن في هذا الإقليم 11 مدينة، بلغ مجموع سكانها 367.1 ألف نسمة، وهي مدن صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن 26 ألف نسمة، باستثناء اجدابيا وبني وليد وسرت، غير أن العديد من هذه المدن تمتلك إمكانات كبيرة للنمو وزيادة سكانها في المستقبل، وبخاصة تلك التي ارتبط تطورها بالصناعات البترولية والكيماوية، كما هي الحال بالنسبة لمدن: البريقة، ورأس الأنوف. إضافة إلى التطور الكبير الذي شهدته مدينة سرت في الفترة الأخيرة بعد أن أصبحت مركزاً إدارياً ذو أهمية وطنية (لعموم البلاد) بحكم نقل العديد من الإدارات العليا إليها مما جعل لها بعض صفات العاصمة من الناحية السياسية والإدارية.

5- إقليم الكفرة والسرير:

تنتشر الأراضي الزراعية في هذا الإقليم في الأماكن التي تتوافر فيها التربة الصالحة للزراعة وكميات كافية من المياه الجوفية قريباً من سطح الأرض، حيث تشغل مساحة تصل إلى 11287 هكتاراً، أو ما نسبته 0.7٪ من جملة الأراضي الزراعية في البلاد، ويقع ضمنه عددٍ من المشاريع الزراعية، مثل مشروع الكفرة الاستيطاني، والذي يهدف إلى توطين سكان الواحات المتناثرة في المنطقة، وتحويلهم إلى سكان مزارعين، إلى جانب التوسع الزراعي وزيادة الإنتاج. كما يضم هذا الإقليم أربع مدن، هي: الكفرة، تازربو، جالو، أوجله، بلغ مجموع السكان فيها 76200 نسمة عام 2000، وبكثافة فيزيولوجية بلغت 6.7 نسمة / الهكتار أو 670 نسمة كم^2.

جـ- النشاط الصناعي وأثره في توزع المدن الليبية:

يُعدّ النشاط الصناعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة للتطور والنمو الحضري وتوزعات المدن في ليبيا، وقد بقى دور النشاط الصناعي هامشياً وضعيف التأثير في توزع المدن الليبية حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

1- نقص رأس المال، حيث كانت ليبيا من أكثر بلاد العالم فقراً، إذ كان غالبية سكانها يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة لم تسمح بقيام صناعات مهمة.

2- عدم وجود القوى العاملة، وذلك لقلة عدد السكان وانتشارهم في مساحات شاسعة من البلاد واعتماد غالبيتهم على حرفتي الزراعة والرعي.

3- محدودية السوق المحلية واقتصارها على مديني طرابلس وبنغازي، بالإضافة إلى ضعف شبكات النقل.

اعتمد هيكل النشاط الصناعي على منشآت صناعية ذات طاقات محدودة، حيث تشير الإحصاءات الصناعية لعام 1964 إلى أن عدد المؤسسات الصناعية كان 36938 مؤسسة، منها 460 مؤسسة فقط يشتغل بكل واحدة منها أكثر من 20 عاملاً[1]. أما بقية المؤسسات فتقتصر على منشآت صغيرة (ورش) يعمل في الواحدة منها أقل من خمسة عمال أحياناً، علاوة على أنها كانت بدائية في أساليبها ومحدودة في إنتاجها، فهي تقوم على الحرف اليدوية اعتماداً على بعض المواد الخام المحلية سواءٌ أكانت نباتية أم حيوانية أو معدنية.

كانت معظم الصناعات تتركز في كلٍ من طرابلس وبنغازي ومصراتة ودرنة، حيث تشير بيانات التوطن الصناعي لعام 1956 - جدول (45) - إلى أن مدينتي طرابلس وبنغازي استحوذتا على 77٪ من عدد المنشآت الصناعية و90٪ من عدد العاملين في النشاط الصناعي.

([1]) سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص226.

جدول (45) التوطن الصناعي في ليبيا لعام 1956.

المدينة	المنشآت الصناعية		العمالة فى النشاط الصناعى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	1773	57	11493	79
بنغازي	628	20	1631	11
المدن الأخرى	720	23	1380	10
المجموع	3121	100	14504	100

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1960، ص437.

أخذت ليبيا تشهد نهضة صناعية مع بداية السبعينات من القرن العشرين انطلاقاً من أولويات سياسة التوجه الاقتصادي فيها، التي تهدف إلى تحقيق توسع صناعي سريع، سعياً وراء تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكلي على المورد النفطي للدخل القومي باعتباره مورداً قابلاً للنضوب مستقبلاً وأسعاره في السوق العالمية متذبذبة، وأخذ دور الصناعة يتعاظم باعتباره دافعاً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ولسد حاجات السوق المحلية من مختلف السلع الصناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية ثانية، ولهذا بدأت الدولة في تنمية اقتصادها وإعطاء الأولوية للاستثمار الصناعي وتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي بدلاً من اقتصاد استهلاكي، حيث بلغت الاستثمارات الصناعية المنفذة خلال الفترة 1970-2000 نحو 5411 مليون د.ل مثّلت 12٪ من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة المذكورة.

هدفت التنمية الصناعية في ليبيا خلال هذه المرحلة إلى توسيع نطاق الصناعة وتوطينها في مناطق مختلفة من البلاد للرفع من مستواها الاقتصادي أولاً، وتحقيقاً لاستراتيجية التنمية الشاملة ثانياً، وأصبحت بعض المدن ذات وظيفة صناعية، كما هي الحال بالنسبة للمدن الواقعة على خليج سرت، والتي ترجع نشأتها إلى الفترة التي أعقبت اكتشاف النفط والتوجه إلى تكرير وتصنيع المشتقات النفطية بإنشاء مجمعات صناعية ومدن جديدة مثّلت أقطاب للنمو في المحور الساحلي الممتد من مصراتة إلى اجدابيا، كما هي الحال في كلٍ من البريقة ورأس الأنوف والسدرة والزويتينة وقصر حمد. إضافة إلى التنمية الصناعية في كلٍ من: البيضاء والمرج والزاوية وسبها وغريان وصبراتة وزليتن والخمس ودرنة، التي أسهمت في نمو هذه المدن والحد من الدور الاستقطابي لمدينتي طرابلس وبنغازي وتخفيف الضغط السكاني عنهما. ويؤكد ذلك الجدول (46) الذي يشير إلى التوزع الجغرافي للعمالة الصناعية وتباين نموها بين مناطق البلاد الإدارية، وبالرغم من أن توزع العمالة الصناعية يتماشى مع التوزع العام للسكان، إلا أن الأكثر أهمية هو ظهور بعض الصناعات في المناطق النائية، والتي حققت معدلات نمو العمالة الصناعية فيها تزيد عن المتوسط العام لنمو العمالة الصناعية في بقية مناطق البلاد.

وبناءً على توزع المنشآت الصناعية في المدن الليبية لعام 1999- ملحق (15)- يمكن تحديد خمس مناطق للتوطن الصناعي في ليبيا تتباين أعداد المدن فيها، وهذه المناطق هي:

1- المنطقة الغربية للشريط الساحلي: تمتد من مصراتة شرقاً إلى الحدود التونسية غرباً ولمسافة تصل إلى 370 كم، وصل عدد سكانها إلى 2387200 نسمة، أي ما يقارب 44٪ من مجموع سكان البلاد عام 2000، ويصل عدد المدن فيها إلى 20 مدينة، وتعتبر من أكثر مناطق البلاد من حيث النمو العمراني والصناعي، فهي تضم ما نسبته 57.8٪ من جملة العمالة الصناعية في ليبيا عام 2001. وتضم 71٪ من مجموع المؤسسات الصناعية وما يزيد عن 75٪ من استثمارات التنمية في قطاع الصناعة، وتمتاز بأنشطة صناعية متنوعة، تشمل المنتجات الاستهلاكية الخفيفة، مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج، وصناعة الأثاث والورق، وكذلك الصناعات المعدنية والهندسية، وصناعة مواد البناء، تمثل مدينة طرابلس أهم المراكز الصناعية في هذه المنطقة، إضافة إلى مراكز صناعية أخرى مهمة مثل مصراتة التي يجري تطويرها حالياً لتكون محوراً للتوسع الصناعي في مجال الحديد والصلب، إضافة إلى الصناعات البترولية في مدينة الزاوية وصناعة الكيماويات والألمونيوم في أبو كماش وزوارة، وصناعة اللدائن في طرابلس وصرمان، وصناعة الأسمنت في الخمس وزليتن وسوق الخميس، ومصانع النسيج والأثاث المنزلي والصناعات الغذائية التي ترتبط بالإمكانات الإنتاجية في القطاع الزراعي، وذلك بهدف توزيع الأنشطة الصناعية بشكل متوازن بين المراكز السكانية والعمرانية.

إن التوسع في المرافق الحيوية المختلفة كالطاقة والمواصلات والموانئ التجارية الرئيسة جعل من هذه المنطقة أكبر المناطق الحضرية تنميةً في القطاع الصناعي، وبخاصة بعد التوجه إلى الحد من نمو مدينة طرابلس وتنمية المدن الرئيسة الأخرى في الإقليم مثل مصراتة والزاوية والخمس وزليتن وزوارة والعزيزية وصرمان وصبراتة.

2- المنطقة الوسطى من الشريط الساحلي: تمتد هذه المنطقة لحوالي 400 كم من مدينة سرت غرباً إلى اجدابيا شرقاً، بلغ عدد السكان فيها 319500 نسمة عام 2000، أي ما نسبته 9.5٪ من جملة سكان البلاد، وتضم مدن: سرت، البريقة، رأس الأنوف، اجدابيا، بن جواد، جالو. تشكل نسبة العاملين بالنشاط الصناعي فيها 6.8٪ من جملة العمالة الصناعية في البلاد عام 2001.

يعتبر إقليم خليج سرت بالنظر إلى الاعتبارات الاقتصادية من أهم أقاليم البلاد، ذلك لأنه مصدرٌ لما نسبته 88٪ من إيرادات الدخل التي تأتي من تصدير النفط. شهد هذا الإقليم في العقود الأخيرة نمواً صناعياً سريعاً اعتمد على استغلال النفط والغاز الطبيعي، اللذين يعدان المصدر الأساس للطاقة والمادة الخام للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ولذا فإن هذا الإقليم يمتاز بإمكانات تنموية كبيرة قادرة على إتاحة مجال واسع للنمو الصناعي، يتعلق بإقامة قاعدة صناعية معتمدة على صناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية، والصناعات المتنوعة المشتقة منها، باعتبار أن هذه الصناعات تمثل

مرتكزاً لبرامج التنمية في البلاد على المدى الطويل، ويجـري في الوقـت الحاضـر تطـوير مـدن: رأس الأنوف والبريقة، وسرت لتصبح مدن صناعية رئيسة، ولتصبح مدن: اجدابيا وبـن جـواد وجـالو مراكـز صناعية فرعية، الأمر الذي سوف يتيح تدفق أعداد كبيرة من السكان إلى هذه المدن.

جدول (46) التوزع الجغرافي للعمالة الصناعية وتباين نسبة نموها في الفترة 1970، 1980، 2001.

المنطقة	1970	1980	2001	نسبة الزيادة ٪ 1970- 1980	نسبة الزيادة ٪ 1980 - 2000
طرابلس	9385	17754	26366	89.2	48.5
بنغازي	3390	6320	15657	86.4	147.7
الزاوية	956	2188	7440	128.8	240.0
العزيزية	599	1725	8570	187.9	396.8
الخمس	483	1481	3906	206.6	163.7
مصراتة	433	1325	12259	206.0	825.2
المرج	115	1214	1449	955.7	19.4
زوارة	311	1003	3630	222.5	261.9
غريان	100	744	2707	644.0	407.8
درنة	271	533	2400	96.7	22.6
زليتن	209	778	3000	272.2	285.6
سبها	98	724	3635	638.8	402.1
البيضاء	33	530	3361	1506.0	534.1
اجدابيا	16	409	1861	2456.3	355.0
سرت	6	354	4950	5800.0	129.8
طبرق	126	272	1407	115.9	417.3
الجفرة	70	248	271	254.3	9.3
ترهونة	50	235	2475	370.0	953.2
أوباري	-	214	595	-	178.0
يفرن	43	170	1659	295.3	875.9
غدامس	16	165	177	931.3	7.3
مرزق	-	186	610	-	227.9
الكفرة	-	145	613	-	322.8
بنى وليد	8	96	3142	1100.0	3172.9
الشاطئ	-	136	529	-	288.9
المجموع	16718	38949	112669	132.9	189.3

المصدر: 1- محمد المهدوي، الصناعة، في الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص676.

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001، ص12.

3- المنطقة الشرقية من الشريط الساحلي: تمتد هـذه المنطقـة مـن مدينـة بنغـازي غربـاً إلى مدينـة طبرق شرقاً ولمسافة 500 كم، وتمثل ثاني أهم النطاقات الحضـرية في ليبيـا بعـد إقلـيم طـرابلس، حيث وصل عدد سكانها إلى حوالي 1324 ألف نسمة، أو ربـع سـكان الـبلاد عـام 2000، تضـم مـا نسبته 21.8٪ من القوى العاملة في النشاط الصناعي في ليبيا، ويتجه نشاطها الصناعي إلى المنتجات الاستهلاكية الخفيفة مثل الصناعات الغذائية والصـناعات النسيجية، إضـافة إلى صـناعة مـواد البنـاء والصناعات الهندسية. بدأ العمل على الحدّ من النمو الصناعي لمدينة بنغازي سعياً لتحقيـق التـوازن الصناعي على مستوى الإقليم وخلـق مراكـز صـناعية رئيسـة، مثـل مـدن: المـرج والبيضـاء ودرنـة، وتشجيع نموها العمراني، حيث هدفت خطط التنميـة إلى إنشـاء مصـانع لمـواد البنـاء، مثـل مصـنع الأسمنت في درنة، ومصنع الطوب الأسمنتي في شحات، ومصنع الأثاث المنزلي في البيضاء، إضافة إلى الصناعات الغذائية الموزعة على مختلف مدن المنطقة.

4- منطقة امتداد الجبل الغربي: تمتد على طول الجبل الغربـي مـن مسـلاتة شـرقاً إلى نـالوت غرباً لمسافة تناهز 350 كم. وصل عدد سكانها إلى 389 ألف نسمة، أو ما نسبته 1.7٪ من مجمـوع سكان ليبيا عام 2000، ووصل عدد المدن فيها إلى 11 مدينة، وتمثـل نسـبة العمالـة الصـناعية فيهـا نحو 8.8٪ من جملة القوى العاملة في النشاط الصناعي في الـبلاد خـلال عـام 2001. يتجـه النشـاط الصناعي فيها نحو تصنيع المنتجـات الاسـتهلاكية، لاسـيما صـناعة النسـيج والمـواد المنزليـة، الـتي تعتمد على الموارد المحلية. من مميزات هذه المنطقة قربها من نطاق التمركـز السـكاني والصـناعي الرئيس في الشريط الساحلي الغربي، إضافة إلى التنمية الـتي تشـهدها بعـض المراكـز ذات الأهميـة الإقليمية، مثل غريان والزنتان ويفرن وبني وليد وترهونة وجادو لاستقطاب النمو الاقتصادي خارج مدينة طرابلس وضواحيها.

5- منطقة تجمع سبها الحضري: تشمل المراكز العمرانية والواحات الـتي تتركـز حـول مدينـة سبها بدائرة يصل قطرها إلى 130 كم، بلغ عدد سـكانها 349.2 ألـف نسـمة، أومـا نسـبته 6.4٪ مـن مجموع سكان البلاد عام 2000. وتضم عدة مراكز حضرية صغيرة ومتوسطة يصـل عـددها إلى 10 مدن. وتعد إمكانات التنمية الصناعية محدودة فيها باستثناء بعض الصناعات المحليـة، وذلـك نتيجـة للظروف البيئية الصعبة وقلة كثافة السكان وصغر حجم السـوق، حيـث لا تزيـد نسـبة العـاملين في القطاع الصناعي فيها عن 4.8٪ من جملة العمالة الصناعية في ليبيا خـلال عـام 2001، وهـذه تزيـد من تكاليف التنمية الاقتصادية ولا تسمح بإقامة قاعدة صـناعية متنوعـة، ومـع ذلـك هنـاك إمكانيـة لتنمية صناعة التعدين بوادي الشاطئ فيما إذا تم ربطه بمجمع الحديـد والصـلب في مدينـة مصـراتة من خلال مشروع شبكة سكة الحديـد المقـترح تنفيـذها، إضـافة إلى المشـاريع الصـناعية المقـترح تنفيذها في هذه المنطقة، وأهمها مصفاة لتكرير النفط ومصنع للأسمنت في سبها، ومصانع للـبلاط

والطوب الأسمنتي ومصانع للملابس والأدوات الصحية والصناعات الغذائية في كلٍ من سبها وأوباري ومرزق والشاطئ.

خلاصة ما سبق يمكن القول: إنه وعلى الرغم من الأهمية والدور الأساس الذي لعبته العوامل الطبيعية في توزعات السكان وتركزات المدن بين أقاليم البلاد، إلا أنه يجب عدم إغفال الدور الذي لعبته ولا زالت تلعبه العوامل البشرية والاقتصادية في ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة أعداد المدن وتحديد مواقعها. ونقصد بالعوامل البشرية هنا مظاهر النشاط البشري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل العوامل الاقتصادية أهم تلك العوامل جميعاً في تركز المدن وارتفاع الكثافة السكانية، فالنشاط الاقتصادي بمجالاته الثلاث (الخدمات - الصناعة - الزراعة) عادة ما يكون سبباً في ارتفاع الكثافة السكانية، لاسيما قطاع الخدمات، حيث نجد أن النشاط الخدمي أوضح أثراً في تركز السكان وارتفاع كثافتهم، ففي مناطق المشروعات الزراعية والمشاريع الصناعية نلاحظ أن المرتبطين بممارسة العمل الصناعي مباشرةً يشكلون نسبة تقل عن نسبة السكان العاملين في الأنشطة الخدمية التابعة، مثل العاملون في مجالات الإدارة والنقل والصحة والتعليم والتجارة والمصارف، وغيرها من الأنشطة الخدمية الأخرى. وهكذا فقد شهدت ليبيا مرحلة نمو سريع في مدنها، لاسيما بالنسبة للقرى والمراكز الواقعة بالقرب من المراكز الصناعية والمشاريع الزراعية التي تحولت إلى مدن ازداد حجمها وخدماتها وعدد سكانها بشكل مضطرد وسريع، أي أن تأثير العوامل الطبيعية كان ولا يزال حاسماً بالنسبة للعمران الريفي، أما فيما يخص المدن (الحضر) فإن تأثير العوامل البشرية - الاقتصادية هو الأبرز ويزداد أهميةً مع السنين، وهذا يتوافق مع مقولة أن القرى تنشأ وتتطور على الموارد، بينما تنشأ المدن وتتطور على الموارد والعلاقات الخارجية التي ترتبط بوظائفها وأحجامها ومواقعها الاقتصادية التي تتحسن بزيادة روابطها مع غيرها من المراكز العمرانية والأقاليم القريبة أو البعيدة.

الفصل الخامس

تحليل واقع التوزع المكاني للمدن الليبية وآفاقها المستقبلية.

- مواقع المدن الليبية وأهميتها في نمو أحجامها.
- أنماط توزع المدن الليبية وكثافاتها.
- الآفاق المستقبلية للتوزع المكاني للمدن الليبية ونمو أحجامها:
  - مستقبل التوزع المكاني للمدن الليبية.

مستقبل نمو أحجام المدن الليبية وعلاقاته بإمكانات التنمية في أقاليم البلاد.

مواقع المدن الليبية وأهميتها في نمو أحجامها:

جاء اهتمام الجغرافيين بدراسة الموقع باعتباره أساس الجغرافية وجوهرها. فالجغرافيا كما يراها مارث Marthe (1877) هي دراسة مواقع الظواهر، بمعنى أنها توضح وتفسر المواقع. ويرى بيري Berry أن مفهوم الجغرافيا يرتبط بالتنظيمات المكانية للظواهر والتفاعل والتكامل بينها. كما يؤكد أولمان Ullman أن المساهمة الأساسية للجغرافيا تكمن في اهتمامها بالمكان وبالعلاقات المكانية المتبادلة[1]. ولذا ارتبطت جغرافية المدن في بداية تطورها بدراسة مواقع المدن وتوزعاتها[2].

يتفق الجغرافيون على التمييز بين مصطلحي الموقع situation والموضع site، وعدم الخلط بينهما، فالأول أشمل وأعم من الثاني الذي يعبر عن فكرة محلية[3].فموضع المدينة هو المكان المحدد والوسط الطبيعي الفعلي الذي تظهر فوقه المنشآت الحضرية، بمعنى أنه الحيز المكاني أو رقعة الأرض التي تمتد عليها مباني المدينة ومنشآتها (بمثابة نقطة) .

أما الموقع فيشمل الظروف البيئية العامة للمدينة ومحيطها الطبيعي ومجالها البشري الذي تنمو فيه المدينة وتتطور ويمتد نفوذها إليه. فعندما يكون موقع المدينة أو المركز العمراني منسوباً إلى العناصر الجغرافية العامة المحيطة به فنحن أمام موقع جغرافي، وإذا ما رجحت العناصر الطبيعية فالموقع طبيعي، وإذا ما رجحت العناصر البشرية أو الاقتصادية فالموقع بشري أو اقتصادي[4]، ويعتبر هذا الإطار متغيراً في أهميته وطبيعته تبعاً لنمو المدينة وامتداد مجالها الحضري، أي أن موقع المدينة (بمثابة منطقة أو حيز) يتضمن امتداد أو مسافة وحجم وعلاقات[5]. وبعبارة أخرى يعدّ موقع المدينة امتداداً جغرافياً - اقتصادياً، ووفقاً لذلك يمكن أن تصنف المدن الليبية تبعاً لخصائص مواقعها الطبيعية والبشرية - الاقتصادية، مثل وقوعها في منطقة صناعية أو وسط سهول زراعية أو عند تقاطع الطرق التجارية أو في منطقة سياحية، أو ضمن منطقة حدودية، أو في منطقة سهلية أو جبلية أو ساحلية. وتؤثر سمات هذا الإقليم أو المنطقة سواء الطبيعية أم البشرية والاقتصادية في حياة هذه المدينة أو تلك، كما تؤثر المدينة في هذه المنطقة بحسب حجمها وتطور وظائفها وعلاقاتها مع المحيط الذي يعدّ منطقة نفوذٍ لها متنامية مع تطور وازدهار المدينة[6].

---

(1) محمد الفرّا، علم الجغرافيا، نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 22، أكتوبر، 1980، ص ص58-59.

(2) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص276.

(3) المرجع السابق نفسه، ص277.

(4) ساطع محلي، جغرافية المدن عمرانياً وتنظيمياً، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1993، ص44.

(5) جاكلين بوجي- جارنييه، دراسة في جغرافية العمران الحضري، مرجع سابق، ص166.

(6) محمد صافيتا وعدنان عطية، جغرافية العمران، مرجع سابق، ص167-169.

تلعب سمات مواقع المدن الليبية وخصائصها دوراً مهماً في درجة تطور تلك المدن وأكبر بكثير من الدور الذي تلعبه مواضعها، فبينما يظهر تأثير الموضع في مخطط نمو المدينة واتجاهات توسعها؛ خاصة إذا كانت هناك عقبات طبيعية تحد من نمو المدينة وتوسعها. ولذلك لا يمكن فهم مكان نشوء المدينة إلا من خلال تقدير أهمية موضعها، نتيجة الصلة الوثيقة بين اختيار مكان المدينة أو موضعها وطبيعة الوظائف التي قامت من أجلها المدينة عند نشأتها الأولى. ففي مناطق التعدين مثلاً يرتبط موضع المدينة بمكان المنجم، مثلما ارتبطت مواضع المدن الدفاعية بالأماكن ذات التضاريس الصعبة ومناطق الأودية التي تتخذ في كثير من الأحيان كحصون ووسائل دفاعية توفِّر لها حماية طبيعية، وكذلك الحال ارتبطت مواضع مدن الموانئ بالخلجان العميقة والألسنة البحرية التي توفِّر الظروف الملائمة لإقامة المرافئ والموانئ البحرية، كما ارتبطت مواضع مدن الاستشفاء بأماكن وجود العيون وينابيع المياه المعدنية[1].

بيد أن الإمكانات المادية والتقانات الحديثة قللت من أهمية موضع المدينة كمحدد لنموها وتوسعها[2] بما أحدثه الإنسان من تغيرات وتعديلات على الظاهرات الطبيعية التي هيأها لصالحه أو التكيف مع معطياتها.

أما الموقع فإنه يمثل العامل الذي يتحكم بدرجة كبيرة في نمو المدينة الليبية وتطور وظائفها، لأن حياة المدينة ونموها لا تعتمد على مواردها الكامنة في مواضعها فحسب، وإنما تعتمد كذلك على العلاقات التي تربطها بإقليمها المباشر بشكل خاص، وببقية الأقاليم على وجه العموم. فكلما تعددت ميزات موقع المدينة وتنوعت سماته، كلما كان ذلك مدعاة لزيادة أهمية المدينة واضطراد تطورها وتعدد وظائفها واتساع مجال خدماتها، وفي مقابل ذلك إذا ما قلت قيمة الموقع وأهميته، يتراجع دور المدينة وتضمحل أهميتها[3].

فإذا كانت مواضع المدن ذات تأثيرات محدودة في إمكانات نمو تلك المدن، فإن للموقع المتميز دوراً حاسماً في حياة المدينة أكثر من موضعها المحلي، وحتى في المواضع غير الملائمة قد تنمو المدن وتزدهر بسبب الميزات التي تتمتع بها مواقعها، إضافة إلى أن الإمكانات التقنية تسمح في حالات كثيرة بتذليل العقبات الطبيعية التي تحد من نمو المدينة وتوسعها. ولذا ستركز هذه الدراسة في صفحاتها القادمة على تصنيف مواقع المدن الليبية وتباين أهميتها ودورها في تطور تلك المدن ونموها.

---

(1) عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص ص70-75.

(2) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص10.

(3) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص281.

يؤكد الواقع الجغرافي سيادة التباين المكاني طبيعياً وبشرياً واقتصادياً، مما يعني بالضرورة أن مواقع المدن منتقاة، حيث يتم اختيار أفضل الأماكن وأمثل المواقع التي تحقق للمدينة أكبر قدر ممكن من مقومات النمو، لاسيما في المناطق التي تمثل حدود أو تخوم التباين المكاني (خطوط التماس) وهو ما يمكن تسميته بنقطة الالتقاء أو الانقطاع الطبيعي- البشري. فالانقطاع الطبيعي يبدو مثلاً في التقاء اليابس والماء، مثلما هو بالنسبة لكل المدن الليبية الواقعة على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط لاسيما تلك التي تمثل موانئ بحرية مثل: زوارة، طرابلس، الخمس، مصراتة، البريقة، بنغازي، درنة، طبرق أو السهل بالجبل أو الممرات الجبلية مثل: مدن العزيزية وبئر الغنم اللتين تمثلان نقاط التقاء بين مدن سهل الجفارة ومدن الجبل الغربي، ومدينة توكرة التي تمثل نقطة التقاء بين مدن سهل بنغازي ومدن الجبل الأخضر. أما الانقطاع البشري فيلاحظ في مواقع الموانئ والمطارات وعقد الطرق البرية، أو الناجمة عن أسباب اقتصادية (الانقطاع التجاري) نتيجة تغير أو تبدل ملكية السلعة أو أماكن التسويق، فكثيراً ما تمثل مناطق الانقطاع مواقع لنشوء المدن وتطورها، وبخاصة إذا أدركنا أن الانقطاعين الطبيعي والبشري يعملان في الوقت ذاته كعنصر واحد (انقطاع النقل) لتدعيم أو تكريس أهمية مثل تلك المواقع والتجمعات المدنية[1].

التصنيف الموقعي للمدن الليبية:

تعتمد قيمة موقع المدينة على عنصرين رئيسين هما: المجال المساحي أو نطاق نفوذ المدينة (الظهير) ومرونة شبكات المواصلات التي تربط بين أجزاء ذلك المجال أو النطاق ومدى كثافتها، حيث تميل المدن إلى النمو والتوسع على امتداد طرق النقل وتقاطعاتها، ولذا فكثيراً ما توصف المدن بكونها عقد لشبكات النقل والمواصلات[2]. فكلما زادت مساحة ظهير المدينة وتنوعت طرق النقل وارتفعت كثافتها كلما زادت أهمية المدينة وتعددت أنشطتها وعلاقاتها الإنتاجية والخدمية وزادت وتيرة نموها بما تمتلكه من إمكانات للنمو والازدهار.

تتحدد مواقع المدن الليبية في حالات كثيرة تبعاً لتوجهات أو تأثيرات الظروف الطبيعية (المواقع الطبيعية) من جهة مثل مدن السهول أو مدن الجبال ومدن الهضاب أو مدن السواحل، وطبيعة التوزعات النسبية للظاهرات البشرية أو توزعات السكان وتوزعات عناصر الإنتاج (المواقع النسبية)، فالمواقع الطبيعية هي مواقع أولية موروثة. أما المواقع البشرية أو النسبية فهي مواقع مكتسبة وتمثلها المواقع التي لعبت العوامل أو الضوابط البشرية دوراً مهماً في توقيعها، وبخاصة في الأقاليم المتجانسة في ظروفها الطبيعية إلى حدٍ ما، وهنا يبرز دور العامل البشري في تحديد

---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص ص282-283.

(2) فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران، مرجع سابق، ص153.

مواقع المدن [1]، وهو ما عبر عنه بارنسكي بمفهوم الموقع الجغرافي- الاقتصادي للمدن الذي يتضمن العلاقات المكانية بين المدينة وظهيرها وعلاقاتها مع غيرها من المدن الأخرى[2]. فهو يعكس في ذاته أهمية أو دور المدينة في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو العالمي، وذلك حسب حجمها وتطور وظائفها وارتباطاتها الخارجية، هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى فإن سمات وخصوصيات وأهمية الموقع الجغرافي – الاقتصادي للمدينة يتمثل في الموقع بالنسبة إلى المناطق الزراعية، والمناطق الصناعية سواءٌ التحويلية أم التعدينية، والمناطق السياحية، والكثافات السكانية والعمرانية، وشبكات وعقد النقل بمختلف أشكالها، والحدود الاقتصادية والسياسة ...ألخ. وعلى ذلك يمكن تصنيف مواقع المدن الليبية إلى خمسة أصناف، وإن كانت تتداخل فيما بينها في بعض الأحيان بحيث يمكن أن تصنف المدينة الواحدة تحت أكثر من صنف. وتلك المواقع هي: المواقع العقدية، والمواقع المركزية، والمواقع الهامشية، ومواقع مدن المنافذ والبوابات (المواقع المدخلية)، والمواقع البينية، كما هو مبين بالجدول (47) والخارطة (27).

1- **المواقع العقدية:** تنشأ عقدية المدينة عن الظاهرات البشرية ومن أمثّلتها المدن الواقعة عند التقاء شبكات الطرق الرئيسة أو خطوط السكك الحديدية[*]أو أماكن تبدّل شبكات أو وسائل النقل المحلية أو الإقليمية أو العالمية. فعقدية الموقع تعكس أهمية المدينة ومقومات نموها وتطورها، وإمكانات اتصالها بغيرها من المدن الأخرى عن طريق شبكات كثيفة من خطوط النقل والمواصلات بحيث تتقاطع عندها الطرق القادمة من الأقاليم المجاورة. وضمن ظروف غير موائمة وتحول خصائص مواقعها، قد تتدهور المدينة وتندثر مثلما أدى تحول طرق النقل وخطوط التجارة الدولية عن مدن وموانئ السواحل الغربية لأفريقيا إلى البحر المتوسط بعد شق قناة السويس عام 1869 إلى ضرر كبير لحق بتلك المدن وتراجع مكانتها مقابل ازدهار مدناً أخرى على سواحل البحر المتوسط لاسيما مرسيليا والإسكندرية[3].

---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص ص284-285.

(2) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص16.

(*) شيدت العديد من شبكات السكك الحديدية التي تربط بين المدن الليبية أثناء فترة الاحتلال الإيطالي للبلاد ظلت تعمل حتى بداية الستينات من القرن العشرين، إلا أن التطور الذي شهدته شبكات النقل البري أوقف تشغيل السكك الحديدية وأزيلت جميع الخطوط وبيعت القاطرات كخردة، بيد أنه يجري حالياً إحياء مشروع السكك الحديدية لربط كل المراكز الحضرية الساحلية من أقصى شرق البلاد إلى أقصى غربها، إضافة إلى خط آخر لربط منطقة وادي الشاطئ في الجنوب الليبي حيث خامات الحديد بمصنع الحديد والصلب بمدينة مصراتة.

(3) عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص81.

أما العقدية الطبيعية فهي المواقع التي جاءت بسبب تأثيرات القوى الطبيعية التي تعمل على تركيز المدن في نقاط محددة مثل مواقع أو أماكن الأودية والممرات في المناطق الجبلية، أو مواقع الموانئ. وفي أحياناً كثيرة تعمل العقدية الطبيعية والبشرية معاً على تكريس أهمية المدن الواقعة ضمنها، مما يعكس وظيفة هذه المدينة وفعاليتها[1].

تتمثل المواقع العقدية للمدن الليبية في مواقع كلٍ من: طرابلس، وبنغازي، ومصراتة، سبها، والزاوية، اجدابيا، والعزيزية، وغريان، حيث لعبت هذه المواقع أهمية بالغة في نشوء هذه المدن وازدهارها، حيث تشير عقدية هذه المراكز الحضرية إلى أن تحديدها اعتمد على ظروف بيئية وتاريخية أسهمت في ذلك الوقت في اختيار مواقعها دون غيرها.

2 - **المواقع المركزية**: أو المواقع البؤرية، فالمركزية أو البؤرية المكانية تقترن بتوسط المواقع، وهي مواقع بشرية من صنع الإنسان، فإذا كانت هناك منطقة سهلية ذات ظروف متشابهة ومتجانسة طبيعياً فإن مواقع المدن يحددها الوسط الهندسي وفقاً لنظرية الأماكن المركزية التي تشير إلى أن بعض المدن تتجه لأن تحتل مواقع مركزية إذا ما أحيطت بظهير واسع متجانس. فالمواقع المركزية أو التوسط تعني الوقوع بالنسبة لمراكز الجذب أكثر منها التوسط الهندسي الذي يحدد عن طريق حساب بعده عن أطراف الدولة، فهي ترتبط في الأساس بتوزعات السكان والثروات المستغلة أو المتاحة[2].

تُظهر خارطة تصنيف مواقع المدن الليبية – خارطة (27)– أن ثمة نطاقين كثيفين للسكان والمراكز العمرانية تحتل المدن ذات المواقع المركزية مركزهما، حيث مثّلت مدينة طرابلس مركزاً لنطاق الثقل السكاني في شمال غربي البلاد، وتقل الأحجام عند هوامش أو أطراف هذا النطاق، بينما مثّلت مدينة البيضاء مركزاً وسطاً بين نطاق التركز السكاني في شمالها الشرقي. إضافة إلى نطاق ثالث أقل في كثافة سكانه من النطاقين السابقين، يتمثل في نطاق الواحات في الجنوب الغربي من الأراضي الليبية الذي تمثل مدينة سبها مركزه؛ على الرغم من أن عدم تجانس المقومات الجغرافية في ليبيا لم تفرز أو تظهر ذلك النظام الهندسي المتكامل الذي حدده كريستالر في نظريته.

3- **المواقع الهامشية:** تعكس المواقع الهامشية قلة أهميتها بالنسبة لظهيرها الجغرافي وهي عكس المواقع المركزية أو المتوسطة، ويحدد معيار الهامشية على أساس البعد أو القرب من أقاليم التركز السكاني، أو وقوع المراكز الحضرية من بعضها بعضاً، أو تطرف مواقعها عن شبكات الطرق.

---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص286.

(2) عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص93.

جدول (47) تصنيف مواقع المدن الليبية

المدينة	العقدية	المركزية	الهامشية	المدخلية	البينية	المدينة	العقدية	المركزية	الهامشية	المدخلية	البينية
طرابلس	*	*		*		نالوت			*		
بنغازي	*			*		جالو			*		
مصراتة	*			*	*	هون			*		*
الزاوية	*				*	الغريفة					*
سبها	*	*				رأس الأنوف					*
الخمس				*	*	ادري			*		
زليتن					*	جادو					*
البيضاء		*			*	قمينس					*
اجدابيا	*				*	ودان			*		*
طبرق				*		تيجي					*
العجيلات					*	المايه					*
درنة				*	*	تراغن			*		
صرمان					*	توكرة					*
سرت					*	زلطن				*	*
المرج					*	زلة			*		
غريان	*				*	سوكنة			*		*
الجميل					*	غات			*		
صبراتة					*	أم الأرانب			*		
ترهونة	*				*	الرحيبات					*
زوارة	*			*		سوسة					*
العزيزية	*				*	الرجبان					*
بني وليد			*			مسة					*
قصر الأخيار					*	القطرون			*		
براك					*	أوجلة			*		
الكفرة			*	*		الأبرق	*				*
يفرن					*	بن جواد					*
القرة بوللي					*	مرتوبة					*
الزنتان					*	وادي عتبة			*		
مسلاتة					*	تاكنس					*
الأبيار					*	كباو					*
راقدلين					*	طلميثة					*
البريقة					*	أم الرزم					*
تاورغاء					*	المعمورة					*
غدامس			*			العويلية					*
أوباري			*			برقن					*
مرزق			*	*		عمر المختار					*
شحات					*	تازربو			*		
الزهراء					*	كمبوت					*
القبة					*	الحرابة					*
الناصرية					*	بئر الغنم					*
مزدة			*			امساعد				*	
سلوق					*						

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

يلاحظ من خلال مواقع المدن الليبية أن هناك تبايناً كبيراً في درجة هامشيتها، ويمكن بناءً على ما تقدم أن نصنف المراكز العمرانية الحضرية تبعاً لدرجة هامشيتها في ليبيا على النحو التالي:

أ- **مراكز ذات هامشية كبيرة:** ينطبق هذا على بعض المدن الليبية مثل: غات، غدامس، الكفرة، تازربو، القطرون، هون، سوكنة، ودان، زلة، جالو، أوجله، بسبب بعدها أو تطرفها عن أماكن الاستقرار البشري، حيث شكل تطرفها عامل إضعاف أهميتها نتيجة قلة أعداد سكانها.

ب- **مراكز ذات هامشية محدودة:** هي أقل هامشية من المراكز السابقة وتمتلك إمكانات أكبر للنمو في المستقبل نظراً لقربها النسبي من نطاقات التركز السكاني في البلاد، وتتمثل في المدن الواقعة عند حدود نطاقات الاستقرار السكاني وأطرافها سواءٌ في شمال غرب ليبيا أو شمالها الشرقي، إضافة إلى النطاق الذي يمثله تجمع الواحات في إقليمها الجنوبي، وهي هامشية إذا نظر إلى مواقعها على أساس نطاقها المحلي؛ أما إذا نظر إليها على مستوى نطاقات الاستقرار في الدولة، فإنها ذات مواقع بينية أو عقدية أو مدخلية، ومن أمثّلتها مدن: بني وليد، مزدة، تيجي، نالوت، إدري، تراغن، وادي عتبة، كباو، أوباري، مرزق.

تتضح أهمية تصنيف المدن الليبية بالنسبة لدرجة هامشيتها عند دراسة العلاقة بين مواقعها ودرجة تطورها وطبيعة أحجامها ومجالات نفوذها الوظيفية التي يترتب عليها اتساع أو ضيق مساحة المناطق التي تصل إليها الوظائف المختلفة التي يقدمها المركز الحضري. ولهذا فإن البرامج التخطيطية تسعى عادة إلى التخفيف من حدة الطبيعة الهامشية التي اتصفت بها بعض المراكز المدينية في ليبيا وبخاصة تلك التي تحظى بمقومات النمو السكاني.

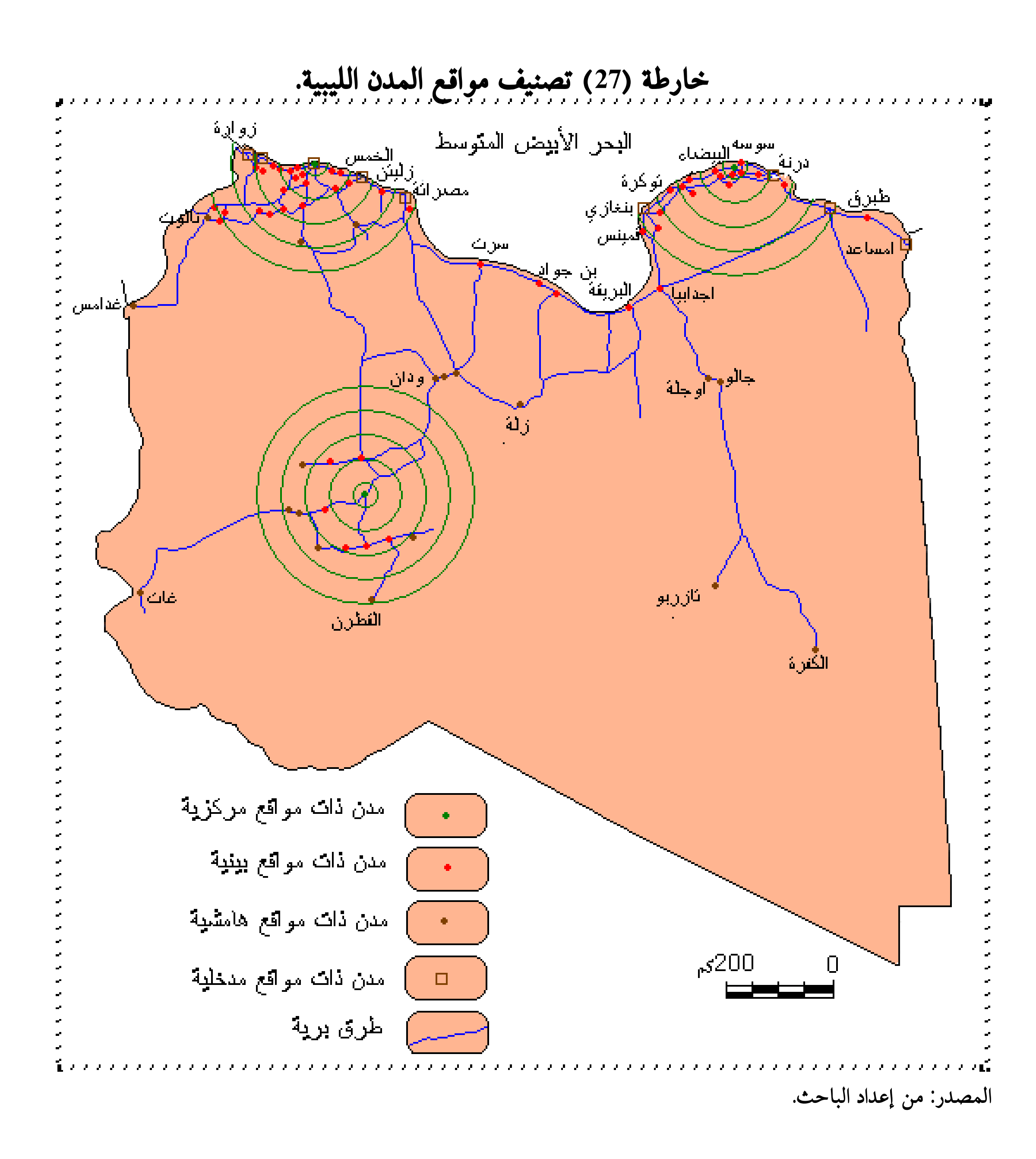
4- **مواقع مدن المنافذ أو مدن البوابات:** تمثل مدخل أو منطقة عبور أو نقاط اتصال بين الأقاليم، وهي ذات أهمية خاصة كونها تمثل بوابة الإقليم، مثل المدن التي تُعدّ منفذاً بين الأقاليم الجبلية والسهلية، فكل مركز حضري يتم عن طريقه الوصول إلى أي مركز حضري آخر يمكن أن نعده مدخلاً، بحيث تحدَد هذه المواقع تبعاً لاتجاهات الطرق وأطوالها[1]. ومن أمثلة المواقع المدخلية كذلك مواقع المدن الحدودية مثل: طبرق، زوارة، غدامس، الكفرة، امساعد، زلطن، مرزق. وكذلك الحال في مدن الموانئ مثل بنغازي وطبرق ودرنة، التي تمثل بوابات الإقليم الشرقي من ليبيا، ومدن طرابلس ومصراتة والخمس التي تمثل بوبات الإقليم الشمالي الغربي بموانئها التجارية. إضافة إلى المدن الواقعة ضمن المناطق التي تمثل نطاقات حدودية أو مدن التقاء الأقاليم الطبيعية والاقتصادية المتباينة مثل مدن الحواف الصحراوية التي تمثل مواقع التقاء الاقتصاديات المختلفة.

5- **المواقع البينية:** ترتبط بينية مواقع المدن في حالات كثيرة بتاريخ الاستقرار، أو النشأة التاريخية لتلك المدن، فالبينية تمثلها المدن التي تقع بين موقعين مهمين، بحيث يعطيها أهمية نابعة من

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص290.

أهمية هذين الموقعين، ويمكن أن يستدل على هذا من الأحجام السكانية، ففي أغلب الأحيان تكون المدن ذات المواقع البينية أقل حجماً مقارنة بالمراكز التي تتوسط فيما بينها(1). فأغلب مواقع المدن الليبية هي مواقع بينية بالنظر إلى توزع شبكة الطرق البرية التي تربط بين تلك المدن، ومن أمثّلتها مواقع مدن سرت وبن جواد ورأس الأنوف بين موقعي مدينة طرابلس ومدينة بنغازي. وقد يكون الموقع الواحد موقعاً بينياً ومدخلياً وعقدياً في الوقت ذاته، وكذلك الحال بالنسبة لموقع مدن الخمس وزليتن بين مدينة طرابلس ومدينة مصراتة، وموقع العزيزية بين مدينتي طرابلس وغريان، ومدينة المرج بين موقعي مدينة بنغازي ومدينة البيضاء، ...الخ.

خارطة (27) تصنيف مواقع المدن الليبية.



المصدر: من إعداد الباحث.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص291.

أنماط توزع المدن الليبية وكثافتها:

يرتبط التوزع المكاني للمراكز المدنية بدرجة التقارب ومقدار التباعد أو متوسط المسافات التي تفصل بينها. تأتي أهمية دراسة توزع المدن لما لها من دلالات تتمثل في طبيعة العلاقة بين أحجام المدن والمسافات الفاصلة بينها من جهة، ودرجات كثافتها من جهة ثانية، فمن الملاحظ أن هناك علاقة وثيقة جداً بين الحجم ومقدار التباعد، فمع زيادة فئات أحجام المدن تقل أعدادها ويزداد التباعد بينها، وتتسع مناطق نفوذها، وهكذا يبدو تأثير عنصر الحجم كضابط للتباعد.

ولتحليل انتشار المدن الليبية وتوزعها اعتمدت الدراسة على وسائل التحليل الكمي والتحليل الوصفي لأنماط ذلك التوزع، من خلال استخدام بعض المقاييس الإحصائية مثل: مقياس التباعد ومقياس الكثافة (التجمع والتشتت) بغية التعرف على خصائص هذا التوزع والتغيرات التي طرأت عليه، وهل ينزع إلى التبعثر والتشتت أم إلى التركز؟ حيث يمكننا أن نميز عدة أنماط للتوزعات المكانية للمدن الليبية مثل: المدن المنفردة والمدن المندمجة وشبه المندمجة والمدن ذات الامتداد الطولي والمدن ذات النمط المشتت، وهو ما يرتبط بالدرجة الأولى بمدى التباعد بين المدن أو تقاربها ودرجات تخلخلها أو تكاثفها.

أولاً: تحليل أنماط التوزع المكاني للمدن الليبية:

يعكس التوزع المكاني للمدن الليبية النمط الذي توجد عليه تلك المدن من حيث التركز أو الانتشار والتشتت في البلاد، ولما كان هذا التوزع يركز على المساحات في إيضاح درجة التقارب والتباعد بين المدن اعتمدت الدراسة على استخدام عدة مؤشرات يمكن من خلالها تبيان الصورة التوزيعية للمراكز المدينية في ليبيا وتحديد نمط ذلك التوزع وهي: مربع كاي Chi- Square (X^2) ومؤشر الجار الأقرب Nearest Neighbour Index، ومنحنى لورنز lornez curve ونقطة الوسيط median centre .

1- تحليل نمط توزع المدن الليبية باستخدام مربع كاي:

يستخدم هذا المقياس للتعرف على طبيعة توزع الظواهر وقياس مدى التركز أو التجمع في توزع تلك الظواهر، وهل هذا التوزع عشوائي أم منتظم؟ أي أنه يعكس مدى التباين والاختلاف بين التوزع الحقيقي والافتراضي للمدن. ويعتمد على تغطية منطقة التوزع بشبكة من المربعات المتساوية، ومقارنة التوزع المثالي الأو المتوقع (ويحسب بقسمة عدد المدن أو النقاط على عدد المربعات) بالتوزع الملاحظ أو الحقيقي الموجود فعلاً (ويحسب بعدد النقاط في كل مربع من المربعات التي تغطي منطقة البحث).

ولتحديد مساحة كل مربع على الخارطة اقترح كنج King أن تكون مساحة المربع الواحد تساوي (س ÷ ن × 2) حيث تعني (س) مساحة المنطقة، و(ن) تعني مجموع أعداد المدن[1]. أي أن مساحة المربع الواحد تماثل ضعف متوسط المساحة المحيطة بكل مدينة، 1675000÷ 83 ×2 = 40360.

وعلى هذا الأساس بلغ عدد المربعات التي تغطي مساحة ليبيا نحو 41 مربعاً، مساحةً كلٍ منها 40 ألف كم^2 تقريباً، كما هو مبين في الجدول (48) والخارطة (28).

وتحسب قيمة مربع كاي بالمعادلة التالية[2]:

$$X^2 = \frac{\text{مج (ف − م)}^2}{\text{م}}$$

ف = العدد الفعلي للمدن داخل كل مربع.

م = العدد المتوقع أو المفترض للمدن داخل كل مربع.

فلو افترضنا أن التوزع على الطبيعة كان توزعاً منتظماً فإن قيمة مؤشر كاي ستكون صفراً، لأن التوزع الحقيقي في هذه الحالة يتساوى مع التوزع المثالي، ومن ثم فكلما اقتربت القيمة من الصفر كلما كان التوزع الفعلي توزعاً يميل إلى الانتظام ويبتعد عن التجمع والتكتل[3].

يلاحظ من تطبيق معادلة مربع كاي على توزع المدن الليبية وجود تركز شديد لهذه المدن في مناطق محددة، حيث بلغت قيمة مؤشر كاي 422 وفقاً لبيانات الجدول (48). وقد اتضح من دراسة العوامل المؤثرة في توزع المدن الليبية ارتباط انتشار هذه الأخيرة بالظروف الطبيعية في مناطق دون سواها، لاسيما بالنسبة لتأثير العامل المناخي والموارد المائية والقدرة الإنتاجية للتربة كعوامل أساسية مؤثرة في نمط توزع المدن والمراكز العمرانية في ليبيا.

---

(1) أحمد البدوي الشريعي، دراسات في جغرافية العمران: دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص138.

(2) عبد الإله أبو عياش، الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978، ص173.

(3) ناصر عبد الله الصالح و محمد محمود السرياني، الجغرافية الكمية والإحصائية أسس وتطبيقات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1979، ص ص 148- 150.

جدول (48) قياس التوزع الفعلي والمتوقع للمدن الليبية وفقاً لمؤشر مربع كاي.

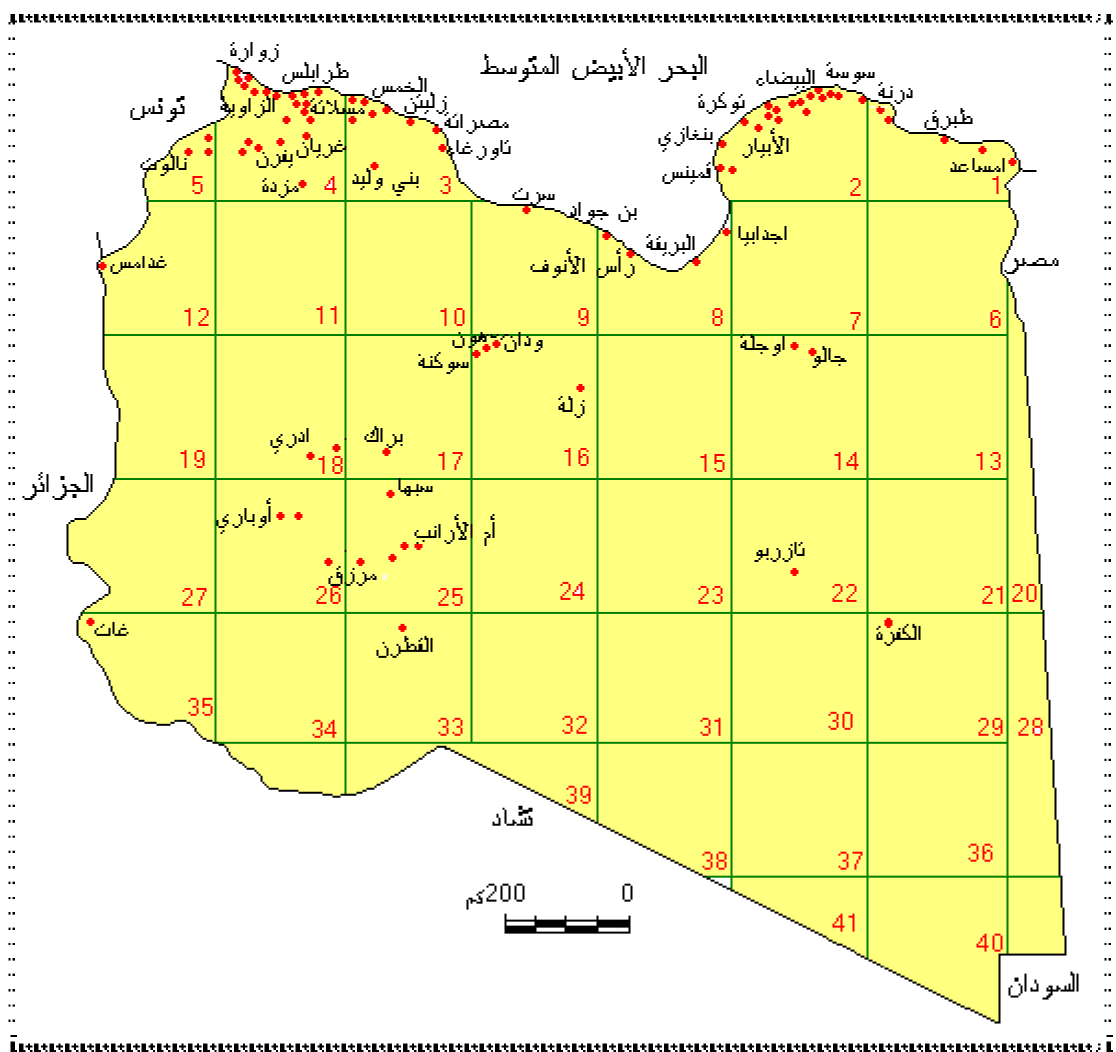
المربع	العدد الفعلي (ف)	العدد المتوقع (م)	ف – م	(ف – م)^2	المربع	العدد الفعلي (ف)	العدد المتوقع (م)	ف – م	(ف– م)^2
1	5	2	3	9	22	1	2	1-	1
2	17	2	15	225	23	0	2	2-	4
3	9	2	7	49	24	0	2	2-	4
4	23	2	21	441	25	5	2	3	9
5	3	2	1	1	26	4	2	1	1
6	0	2	2-	4	27	0	2	2-	4
7	0	2	2-	4	28	0	2	2-	4
8	4	2	2	4	29	1	2	2-	4
9	1	2	1-	1	30	0	2	2-	4
10	0	2	2-	4	31	0	2	2-	4
11	0	2	2-	4	32	0	2	2-	4
12	1	2	1-	1	33	1	2	1-	1
13	0	2	2-	4	34	0	2	2-	4
14	2	2	0	0	35	1	2	1-	1
15	0	2	2-	4	36	0	2	2-	4
16	4	2	2	4	37	0	2	2-	4
17	1	2	1-	1	38	0	2	2-	4
18	2	2	0	0	39	0	2	2-	4
19	0	2	2-	4	40	0	2	2-	4
20	0	2	2-	4	41	0	2	2-	4
21	0	2	2-	4	المجموع	82	82	0	845

المصدر: بيانات الخارطة (28).

يلاحظ من الخارطة (28) أن مراكز العمران المديني تتوزع ضمن سبعة عشر مربعاً من مجموع 41 مربعاً تغطي مساحة البلاد، ومع هذا يلاحظ وجود تبايناً كبيراً بينها في درجة تركز المدن في كلٍ منها، لاسيما بالنسبة للمربعات الأربعة التي تغطي المنطقتين الشماليتين في غرب البلاد وشرقها، حيث تتركز فيها 54 مدينة، تشكل نحو ثلثي مجموع عدد المدن الليبية عام 2000، وفي مساحة لا تزيد عن 140 ألف كم^2، أو ما نسبته 8٪ من جملة مساحة البلاد.

تلتها منطقة التركز السكاني التي تشغل إقليم فزان وواحات الجفرة التي تشغل كذلك أربعة مربعات تتركز فيها أربع عشرة مدينة، مثّلت ما نسبته 17٪ من جملة أعداد المدن الليبية. كما يمكن ملاحظة المراكز المدينية التي تتوزع على سواحل خليج سرت وعددها خمس مدن وهي: سرت، بن جواد، رأس الأنوف، البريقة، واجدابيا.

خارطة (28) نمط التوزع المكاني للمدن الليبية باستخدام أسلوب مربع كاي



المصدر: من إعداد الباحث.

2- تحليل نمط توزع المدن الليبية باستخدام مقياس صلة الجوار أو الجار الأقرب:

يستخدم هذا المقياس كمعيار كمي يستدل منه على نمط التوزع المكاني للمراكز العمرانية من خلال معرفة نسبة معدل المسافة الحقيقة الفاصلة بين المدن الليبية إلى المسافة المتوقعة بينها، أي أنه يعتمد على معرفة المسافة بين مدينة ما وأقرب مدينة لها، واستخراج متوسط الأبعاد الفعلية ومقارنتها بمتوسط المسافة المتوقعة في التوزع العشوائي للمدن.

مؤشر الجار الأقرب = 2 ف × $\sqrt{ك}$

ولتطبيق مقياس الجار الأقرب تتبع الخطوات التالية[1]:

1- إيجاد المسافة الحقيقية بين كل مدينة والمدينة الأقرب إليها.

2- إيجاد متوسط المسافة الفعلية للجار الأقرب (ف) عن طريق قسمة مجموع المسافات الفعلية على عدد المدن أو المراكز العمرانية.

3- حساب كثافة المراكز العمرانية في المنطقة (ك) عن طريق قسمة عدد المراكز العمرانية (ن) على مساحة المنطقة بالكم^2 (ح).

4- حساب الجذر التربيعي لكثافة المدن $\sqrt{ك}$.

5- تتراوح قيمة مؤشر الجار الأقرب ما بين 0 – 2.15، فإذا كانت صفراً دل ذلك على تركز شديد للمدن في المكان، أما إذا كانت أكثر من الصفر وأقل من 1.15 يعني نمط توزع متقارب أو يميل إلى التركز، بينما إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 1.15 إلى أقل من 2 فإن ذلك يدل على نمط توزع متباعد عشوائي أو مشتت، وإذا كانت القيمة بين 2 إلى أقل من 2.15 كان نمط التوزع يميل إلى الانتظام، أما إذا كانت القيمة 2.15 يعني أن المدن موزعة توزعاً منتظماً تماماً أوفي قمة الانتظام.

ومن خلال تطبيق مؤشر الجار الأقرب على منظومة المدن الليبية يتضح أن قيمة المؤشر بلغت في البلاد 0.91 مما يدل على النمط المتركز لتوزع المدن لاسيما في منطقة الشريط الساحلي الذي تتركز فيه نسبة كبيرة من المدن الليبية تصل إلى 59٪ من جملة أعداد المدن الليبية في شريط لا يتعدى عرضه 20 كم. إلا أن قيمة مؤشر الجار الأقرب تدل على وجود تباين في طبيعة توزع المدن في أقاليم البلاد التخطيطية الأربعة، المتمثلة في:

1- إقليم طرابلس: يمتد من تاورغاء شرقاً إلى رأس اجدير غرباً، ويمتد إلى الجنوب ليشمل الجبل الغربي ومنطقة الحمادة الحمراء. يشمل المناطق الإدارية: طرابلس، الخمس، مصراتة، الزاوية، زوارة، الجبل الغربي.

---

(1) ناصر عبد الله الصالح و محمد محمود السرياني، الجغرافية الكمية والإحصائية أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص ص 150-151.

2- إقليم بنغازي: يمتد من امساعد شرقاً إلى المقرون في الغرب، يشمل المناطق الإدارية: بنغازي، المرج، الجبل الأخضر، درنة، البطنان.

3- إقليم خليج سرت: يشمل الأراضي المحيطة بخليج سرت من اجدابيا شرقاً إلى تاورغاء غرباً ويمتد جنوباً حتى حدود البلاد الجنوبية الشرقية. يضم المناطق الإدارية: سرت، الجفرة، الواحات، الكفرة.

4- إقليم فزان: يشمل المناطق الإدارية: سبها، وادي الشاطئ، وادي الحياة، مرزق.

إن أساس تقسيم البلاد إلى الأقاليم التخطيطية الأربعة المذكورة مرجعه تقسيم جغرافي طبيعي تتحدد فيه مناطق كل إقليم من حيث العوامل الجغرافية الطبيعية مثل العوامل المناخية والطبوغرافية والحيوية.

جدول (49) توزع المدن الليبية وفق مؤشر الجار الأقرب في أقاليم ليبيا.

الإقليم	المساحة (ح) كم^2	عدد المدن (ن)	ك	متوسط المسافة الفعلية بين المدن /كم (ف)	قيمة الجار الأقرب
طرابلس	188275	36	0.01324	40.39	1.12
بنغازي	135275	22	0.01275	36.77	0.94
الخليج	828550	13	0.00396	153.83	1.23
فزان	522900	12	0.00479	94.0	0.90
ليبيا	1675000	83	0.00704	64.95	0.91

المصدر: من حساب الباحث.

يبدو من الجدول (49) أن نمط توزع المدن يأخذ نمطاً متقارباً أو يميل إلى التركز في إقليمي بنغازي وفزان، حيث بلغت قيمة مؤشر الجار الأقرب 0.94، 0.90 على التوالي نتيجة تركز المدن في هذين الإقليمين حول مدينتي البيضاء وسبها، كما أن توزع المدن في إقليم طرابلس يأخذ نمطاً يميل إلى التقارب، حيث بلغت قيمة مؤشر الجار الأقرب 1.1، ويرجع ذلك لصغر مساحة الإقليم، فلو استثنينا منه مساحة منطقتي غدامس ومزدة* البالغتين 123950كم^2، اللتين تمثلان نحو ثلثي مساحة الإقليم، ولا يوجد ضمنها إلا مدينتين هما: غدامس ومزدة، فإن قيمة المؤشر تدل على أن المدن في إقليم طرابلس يأخذ نمطاً متقارباً.

(*) اذا استثنينا مساحة منطقتي غدامس ومزدة من إقليم طرابلس تصبح مساحة الإقليم 64325 كم^2، وعدد مدنه 34 مدينة ومتوسط المسافة الفعلية بينها 30.85 كم.

أما إقليم الخليج فإنه يأخذ نمطاً متباعداً، حيث سجّلت قيمة مؤشر الجار الأقـرب 23.1، نتيجـة الانتشار والتشتت الذي تبدو عليه مدن هذا الإقليم نتيجة سيادة الطبيعـة الصـحراوية الجافـة في كـل أجزائه، مما أدى إلى تباعد المسافات بين أغلب مدنه، كما هو مبين في الخارطة (29).

خارطة (29) نمط التوزع المكاني للمدن الليبية باستخدام مؤشر صلة الجوار.



المصدر: من إعداد الباحث.

3- منحنى لورنز للتوزع المكاني للمدن الليبية:

يمكن التعرّف على العلاقة بين المساحة ودرجة تركز المدن بالاعتماد على منحنى لورنز بصورة رياضية، وذلك بقياس مدى التوازن أو سوء التوزع لمساحات المناطق الإدارية وأعداد المدن فيها، وفق الخطوات التالية:

أ- ترتب الوحدات الإدارية ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً حسب الكثافة المدينية.

ب- حساب النسب المئوية للمساحة وعدد المدن في كل وحدة إدارية من جملة مساحة البلاد وأعداد مدنها.

ج- توقيع النسب في صورة توزع متجمع صاعد أو هابط للمساحة على المحور الأفقي ولأعداد المدن على المحور الرأسي، ونصل بين النقاط الموقعة فنحصل على منحنى لورنز.

د- تشير المساحة المحصورة بين المنحنى وخطى التوزع المتساوي إلى مدى التركز في توزع المدن، حيث يدل كبرها على تركز المدن في مساحة قليلة، وهذا يدل على البعد عن التوزع المثالي، أو عدم العدالة في توزع المساحة وأعداد المدن، وكلما صغرت المساحة المحصورة دل ذلك على الاقتراب من العدالة، ويمكن قياس المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التوزع المثالي وفق معامل جيني وذلك باستعمال المعادلة التالية[1]:

$$ج = \frac{س - 550}{1000 - 550}$$

ج= معامل جيني.

س = مجموع القيم على منحنى لورنز.

550= مجموع قيم ص إذا كان منحنى لورنز يتطابق مع خط التوزع المثالي.

1000= مجموع قيم س في حالة ما إذا كان هناك تفاوت متطرف.

$$ج = \frac{750.9 - 550}{1000 - 550}$$

$$= \frac{200.9}{450} = 0.54$$

وعندما يكون هناك تطرف تام في توزع منحنى لورنز تكون نتيجة معامل جيني (1)، بينما تكون نتيجته صفراً عندما تكون الظاهرة موزعة توزعاً مثالياً.

---

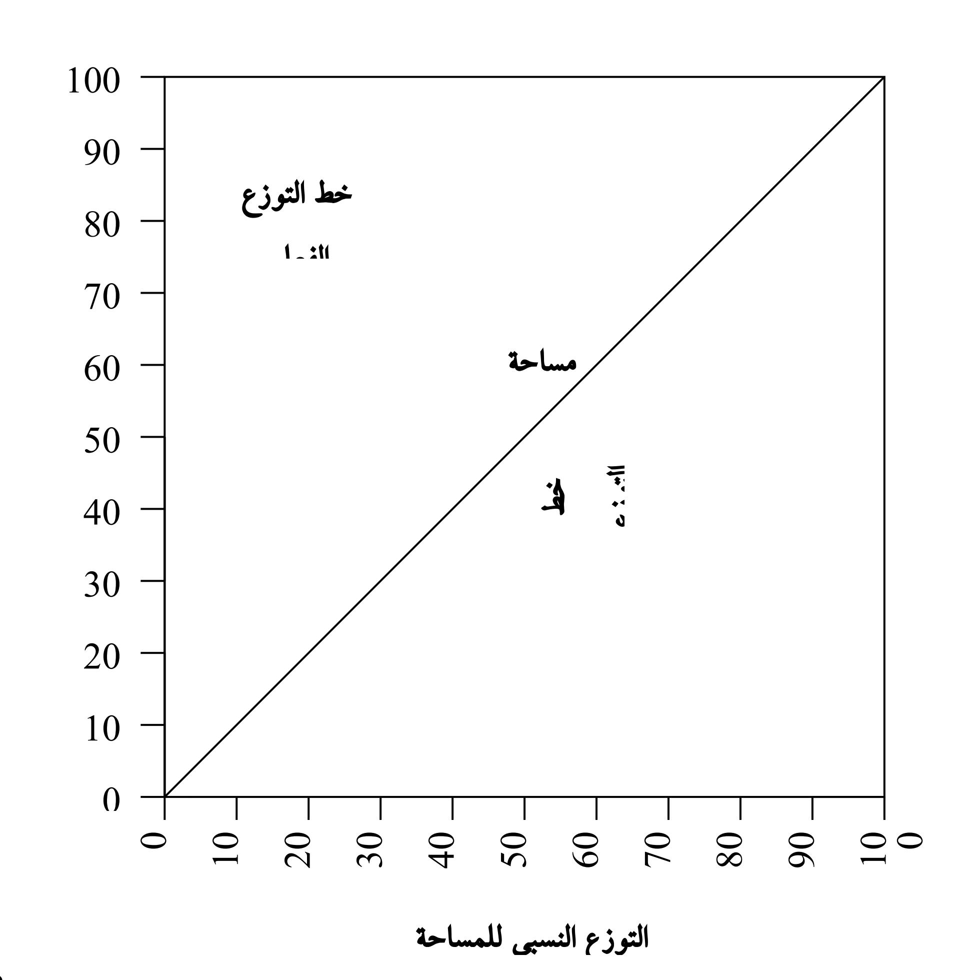
(1) محسن عبد الصاحب المظفر، التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2002، ص77.

جدول (50) التوزع المتجمع الصاعد للنسب المئوية للمساحات وأعداد المدن في المناطق الإدارية في ليبيا.

المنطقة الإدارية	النسب المئوية لأعداد المدن (س)	النسب المئوية للمساحة (ص)	المتجمع الصاعد لأعداد المدن (س)	المتجمع الصاعد للمساحة (ص)
الزاوية	8.5	0.3	8.5	0.3
النقاط الخمس	7.2	0.6	15.7	0.9
طرابلس	2.4	0.2	18.1	1.1
الجبل الأخضر	18.1	2.1	36.2	3.2
بنغازي	4.8	0.9	41.0	4.1
المرقب	10.8	2.1	51.8	6.2
الجبل الغربي	14.5	8.2	66.3	14.4
سبها	4.8	6.7	71.1	21.1
البطنان	3.6	5.1	74.7	26.2
وادي الحياة	3.6	6.2	78.3	32.4
الخليج	13.3	23.0	91.6	55.4
مرزق	6.0	18.2	97.6	73.6
الكفرة	2.4	26.4	100	100
المجموع	100	100	750.9	338.9

المصدر: من حساب الباحث.

شكل (17) منحنى لورنز لقياس التركز المديني في المناطق الإدارية في ليبيا.



4- المركز الوسيط أو التوسط للتوزعات المكانية للمدن الليبية:

وهو المركز أو النقطة التي تتوسط المراكز العمرانية، وذلك لمقارنة بعد المركز الواقعي عن المركز المثالي. ولإيجاد المركز الوسيط لتوزع المراكز العمرانية نقيم محورين في جنوب وغرب منطقة توزع المدن، المحور الأفقي (س)، والمحور الرأسي (ص)، ورسم شبكة من المربعات المتساوية المساحة لتغطي المنطقة أو الإقليم كافة، وترقم هذه المربعات على أساس إحداثيات النقط على هذين المحورين، ونرصد عدد المراكز العمرانية أو المدن في كل مربع[1].

متوسط إحداثيات المحور (س) = $\frac{\text{مجـ (م × ك س)}}{\text{ن}}$

متوسط إحداثيات المحور (ص) = $\frac{\text{مجـ (م × ك ص)}}{\text{ن}}$

م = مراكز الفئات — مجـ ك س = مجموع التكرارات على المحور الأفقي

ن = عدد التكرارات — مجـ ك ص = مجموع التكرارات على المحور الرأسي

متوسط إحداثيات المحور (س) = $\frac{638}{83} = 7.7$

متوسط إحداثيات المحور (ص) = $\frac{1133}{83} = 13.7$

وعليه يقام عمود على المحور (س) عند النقطة التي تمثل قيمة المعدل على هذا المحور (7.7) وعمود آخر على المحور (ص) عند النقطة (13.7). ويتضح من هذا التوزع ارتفاع قيمة المتوسط على المحور الصادي نتيجة التركز الشديد للمدن الليبية في شمال البلاد مقارنة بالمناطق الداخلية في الوسط والجنوب، بينما لا يبدو مثل هذا التركز عند مقارنة بين أجزاء البلاد الغربية بأجزائها الشرقية، ولذا كانت قيمة المتوسط على المحور السيني أقل مما هي عليه في المحور الذي يشير إلى توزع المدن بين الشمال والجنوب، نتيجة انتشار المراكز العمرانية في ليبيا على امتداد المنطقة الساحلية حيث تسود المؤثرات البحرية، التي يبدو أنها لعبت دوراً بارزاً في هذا التوزع.

وتعد النقطة ملتقى متوسط إحداثيات المحورين الأفقي والرأسي هي المركز الوسيط المفترض للتوزع المكاني لجميع المدن الليبية، واتضح أن هذه النقطة تقع عند قرية أبو نجيم إلى الجنوب الغربي لمدينة سرت، على الطريق الرئيس الذي يربط بين المدن الساحلية في شمال البلاد بالمدن الداخلية الواقعة جنوب البلاد (واحات الجفرة وفزان). كما هو موضح بالجدول (51) والخارطة (30).

---

(1) ناصر عبد الله الصالح و محمد محمود السرياني، الجغرافية الكمية والإحصائية أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص143.

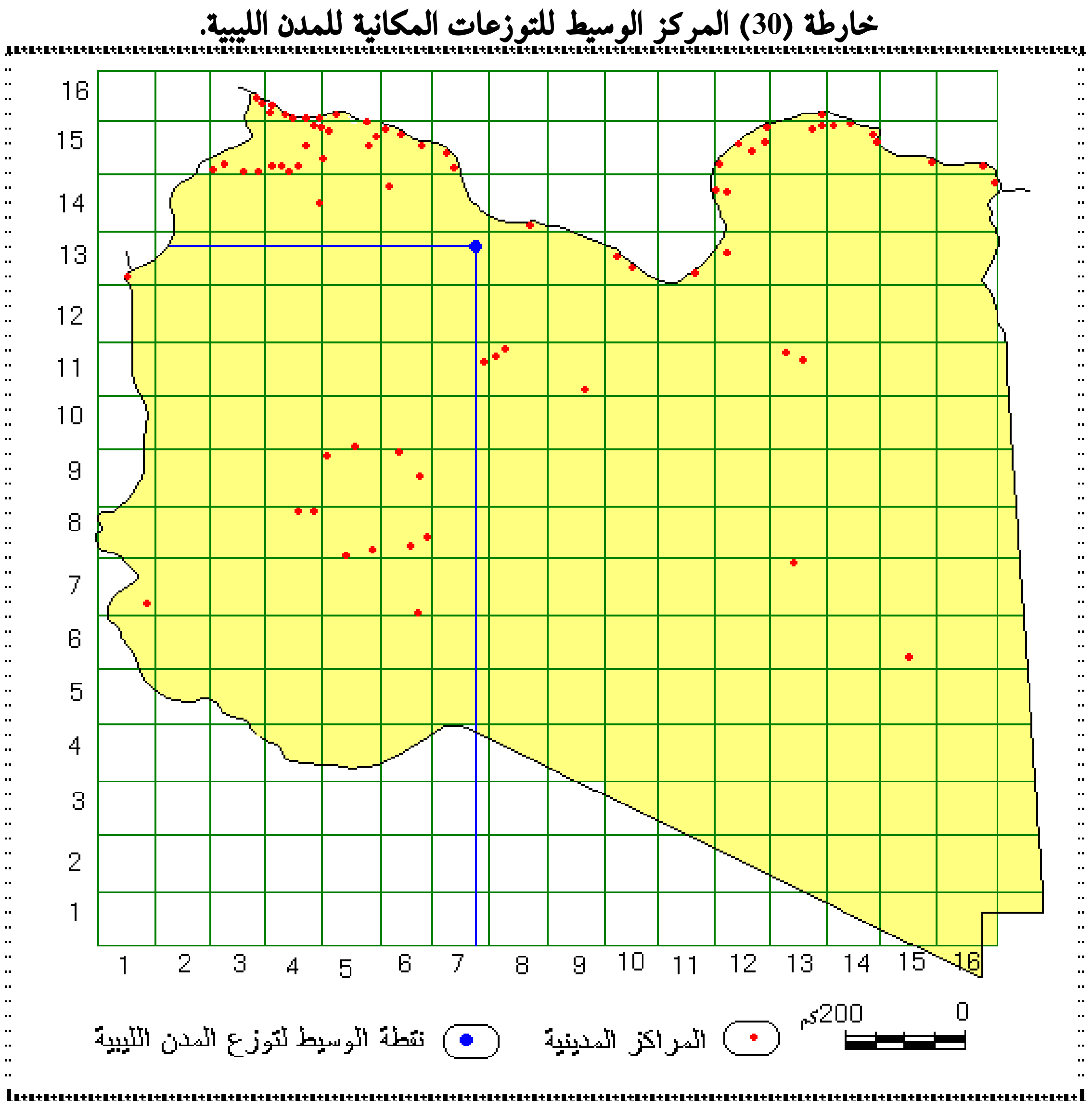
جدول (51) المركز الوسيط لتوزعات المدن الليبية.

المحور الأفقي (س)			المحور الرأسي (ص)		
مراكز الفئات(م)	التكرار (ك س)	م × ك س	مراكز الفئات(م)	التكرار (ك ص)	م × ك ص
1	2	2	1	0	0
2	0	0	2	0	0
3	7	21	3	0	0
4	18	72	4	0	0
5	9	45	5	0	0
6	11	66	6	1	6
7	3	21	7	2	14
8	3	24	8	7	56
9	1	9	9	3	27
10	2	20	10	1	10
11	1	11	11	5	55
12	6	72	12	0	0
13	11	143	13	5	65
14	5	70	14	5	70
15	2	30	15	34	510
16	2	32	16	20	320
مجـ	83	638	مجـ	83	1133

المصدر: من حساب الباحث وفقاً للخارطة (30).

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن توزع المدن الليبية يندرج تحت نمطين رئيسين هما: نمط التوزع المحتشد أو المتجمع ونمط التوزع المتباعد المشتت، كما هو مبين بالخارطة (31)، إلا أنه عند التدقيق في هذين النمطين يمكن ملاحظة عدة أنماط فرعية، ففي التوزع المحتشد للمدن الذي يبدو في ثلاث نطاقات رئيسة في أقاليم طرابلس وبنغازي وفزان يمكن ملاحظة النمط الشريطي الذي يمتد موازياً لساحل البحر وقمم المرتفعات ومجاري الأودية ومع امتداد الطرق الرئيسة ومحاورها، ففي إقليم طرابلس يأخذ توزع المدن محورين رئيسين: أحدهما محور ساحلي بعرض لا يزيد عن 20 كم يمتد من مدينة تاورغاء شرقاً حتى زلطن قرب الحدود الليبية التونسية في غرب البلاد ولمسافة تصل إلى 400 كم، ويشمل نحو 19 مدينة تشكل ما نسبته 52٪ من جملة مدن الإقليم، ويرجع ذلك لميسّرات قيام المراكز العمرانية، مثل الموارد المائية والتربة الصالحة للزراعة وتوافر طرق المواصلات.

خارطة (30) المركز الوسيط للتوزعات المكانية للمدن الليبية.



المصدر: من إعداد الباحث.

يمتد المحور الثاني مع امتداد سلسلة الجبل الغربي في اتجاه شمالي شرقي جنوبي غربي من مدينة الخمس وحتى مدينة نالوت ولمسافة 350 كم وبعرض لا يزيد عن 10 كم، ويشمل حوالي 12 مدينة تمثل ما نسبته 33٪ من جملة المدن في إقليم طرابلس، إضافة إلى خمس مدن أخرى تقع خارج المحورين المشار إليهما، تقع مدينتان منها عند عقدة المواصلات بين مدن المحور الساحلي من جهة ومدن المحور الجبلي من جهة ثانية، وهما: العزيزية وبئر الغنم. بينما تقع المدن الثلاث الأخرى عند أطراف المعمور في إقليم طرابلس، وتبدو في صورة توزع مشتت بالنسبة لبقية مدن الإقليم، كما هي الحال في مدينة بني وليد التي تقع جنوب شرق مدينة ترهونة بمسافة 90 كم، ومدينة مزدة التي تقع جنوب مدينة غريان بمسافة 85 كم، ومدينة غدامس الواقعة في أقصي جنوب غرب إقليم طرابلس، فهي تقع جنوب مدينة نالوت - التي تعد أقرب المدن إليها - بمسافة تصل إلى 320 كم.

يأخذ توزع المدن في إقليم بنغازي النمط الشريطي الذي يمتد بموازاة ساحل البحر لمسافة 640 كم من مدينة امساعد عند الحدود الليبية المصرية شرقاً إلى مدينة قمينس غرباً، وتبدو المدن في إقليم بنغازي متقاربة في المنطقة الممتدة بين مدينة أم الرزم قرب خليج البمبة إلى مدينتي قمينس وسلوق جنوب سهل بنغازي، بينما تبدو مدن طبرق وكمبوت وأمساعد في نمط توزع متباعداً مقارنة بالمنطقة السابقة، فهي تبعد عنها بمسافة تصل إلى 125 كم.

خارطة (31) نطاقات توزع المدن في أقاليم ليبيا.



المصدر: من إعداد الباحث.

يأخذ توزع المدن في حوض فزان نمطاً مندمجاً حول مدينة سبها في مظهره العام، إلا أنه يمتد امتداداً طولياً على هيئة ثلاثة أشرطة مع امتداد الأودية الجافة في هذا الحوض، وهي وادي الشاطئ الذي يمتد من الغرب إلى الشرق لمسافة 175 كم، وأهم مدنه براك وبرقن وإدري، ويصل متوسط المسافة بين مدنه 60 كم. ويمتد الشريط الثاني مع وادي الحياة لمسافة 200 كم، وأهم مدنه سبها والغريفة وأوباري. أما الشريط الثالث فيمتد مع وادي الحفرة لمسافة 260 كم، وتنتشر فيه عدة

مدن، وهي: وادي عتبة، ومرزق وتراغن وأم الأرانب، ويبلغ متوسط المسافة بينها 46كم، بينما تقع مدينتي القطرون وغات خارج هذا التكتل المدني في حوض فزان، حيث تقع مدينة القطرون على بعد 250 كم جنوب مدينة سبها، بينما تقع مدينة غات إلى الجنوب الغربي منها وبمسافة 590 كم.

أما المظهر العام لتوزع المدن في إقليم خليج سرت فيأخذ نمطاً متباعداً، حيث تنتشر مدنه في كثير من الحالات في صورة مشتتة، يصل متوسط المسافة بينها 154 كم، ومع ذلك فهي تتوزع ضمن ثلاثة نطاقات، وهي: النطاق الساحلي الذي يمتد من مدينة سرت إلى مدينة اجدابيا ولمسافة 400كم، ويشمل خمس مدن هي: سرت، بن جواد، رأس الأنوف، البريقة، اجدابيا، تشكل ما نسبته 39٪ من جملة مدن هذا الإقليم، ويبلغ متوسط المسافة بينها 100كم.

بينما يقع النطاق الثاني في حوض الجفرة إلى الجنوب من النطاق الساحلي بمسافة 260 كم، ويشمل أربع مدن هي: ودان، هون، سوكنة التي تبعد عن بعضها بعضاً بمسافة متوسطها 18 كم، إضافة إلى مدينة زلة التي تقع إلى الشرق من ودان بمسافة 165 كم، ويشمل النطاق الثالث مدينتي جالو وأوجله اللتين تقعان جنوب مدينة اجدابيا بمسافة 235 كم، ومدينتي تازربو والكفرة الواقعتين في أقصى جنوب شرق إقليم الخليج. وقد جاء هذا المظهر المبعثر والمتباعد لتوزع المدن في إقليم الخليج نتاجاً لعناصر البيئة الجغرافية، لاسيما الظروف الصحراوية الجافة، ذلك لأن خارطة توزع المراكز العمرانية في ليبيا تُعدّ المحصلة النهائية لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي حددت أنماط ومحاور ذلك التوزع وتباين أحجام مدنه.

ثانياً: التباعد بين المدن الليبية وكثافتها.

تشير دراسة التباعد إلى نمط انتشار المدن تبعاً للظروف الطبيعية وعوامل النشاط الاقتصادي التي أوجدت تبايناً في درجة التباعد والمسافات البينية بين المراكز المدينية في أقاليم البلاد، فكلما زادت المسافات والتباعد كلما انخفضت كثافة المدن، والعكس بالعكس، بمعنى أن التباعد داخل الوحدة الجغرافية يعطي فكرة أساسية عن كثافة المراكز العمرانية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن دراسة كرستالر لانتشار المدن وتباعدها حاولت التوصل إلى العلاقة التي تربط بين المسافات وأحجام المدن وطبيعة وظائفها وفق قانون رياضي يحدد تلك العلاقة، فنظرته إلى التباعد بين المدن كانت من خلال فكرة المكان المركزي، فهو يعتقد بوجود اتجاهاً عاماً يتحكم في انتشار المدن بشكل منتظم ومتجانس. غير أن الواقع يشير إلى أن الظروف الموضعية

التي تختلف من مكان إلى آخر هي التي تحدد درجة التباعد بين المدن وكثافتها، مثل العوامل الطبيعية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية وكثافة السكان [1].

لاحظنا من خلال ما سبق أن توزع المدن في ليبيا خضع لتأثير عوامل طبيعية وبشرية عدّة أسهمت في اختلاف معدلات نمو المدن وتركزها في مناطق دون سواها، الأمر الذي أدى إلى اختلاف أقاليم البلاد في كثافة مدنها وتباين التباعد والمسافات الفاصلة بينها، فأكثر التجمعات المدينية تقع في أنسب مناطق البلاد في ظروفها الطبيعية وأوفرها في مواردها الاقتصادية وأكثرها سهولة ومرونة في المواصلات.

معادلة روبنسون لقياس تباعد المدن:

استخدم روبنسون المعادلة التالية لتوضيح متوسط المسافات أو متوسط التباعد بين المراكز العمرانية في مساحة معينة[2]:

$$س = 1.0746 \sqrt{م \div ع}$$

س = متوسط التباعد بين المدن (كم).

م = مساحة المنطقة أو الإقليم.

ع = عدد المدن في المنطقة أو الإقليم.

1.0746= قيمة ثابتة بافتراض التباعد في الشكل السداسي.

ولغرض توضيح التباين في تباعد المدن الليبية بين أقاليم ليبيا قسمت البلاد إلى أربعة أقاليم وهي: إقليم طرابلس، إقليم بنغازي، إقليم خليج سرت، إقليم سبها كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (52) تباين تباعد المدن في أقاليم ليبيا عام 2000.

الإقليم	مساحة الإقليم		عدد المدن		عدد سكان المدن		متوسط التباعد الخطي بين المدن*
	المساحة (كم^2)	النسبة	العدد	النسبة	العدد (نسمة)	النسبة	
طرابلس	188275	11.2	36	43.3	2985000	62.6	77.7 كم
بنغازي	135275	8.1	22	26.5	1154600	24.2	84.3 كم
خليج سرت	828550	49.5	13	15.7	333200	7.0	271.3 كم
فزان	522900	31.2	12	14.5	294800	6.2	224.3 كم
المجموع	1675000	100	83	100	4767600	100	152.7 كم

المصدر: من حساب الباحث.

* متوسط التباعد الخطي يعني متوسط المسافة بين المدن في خط مستقيم.

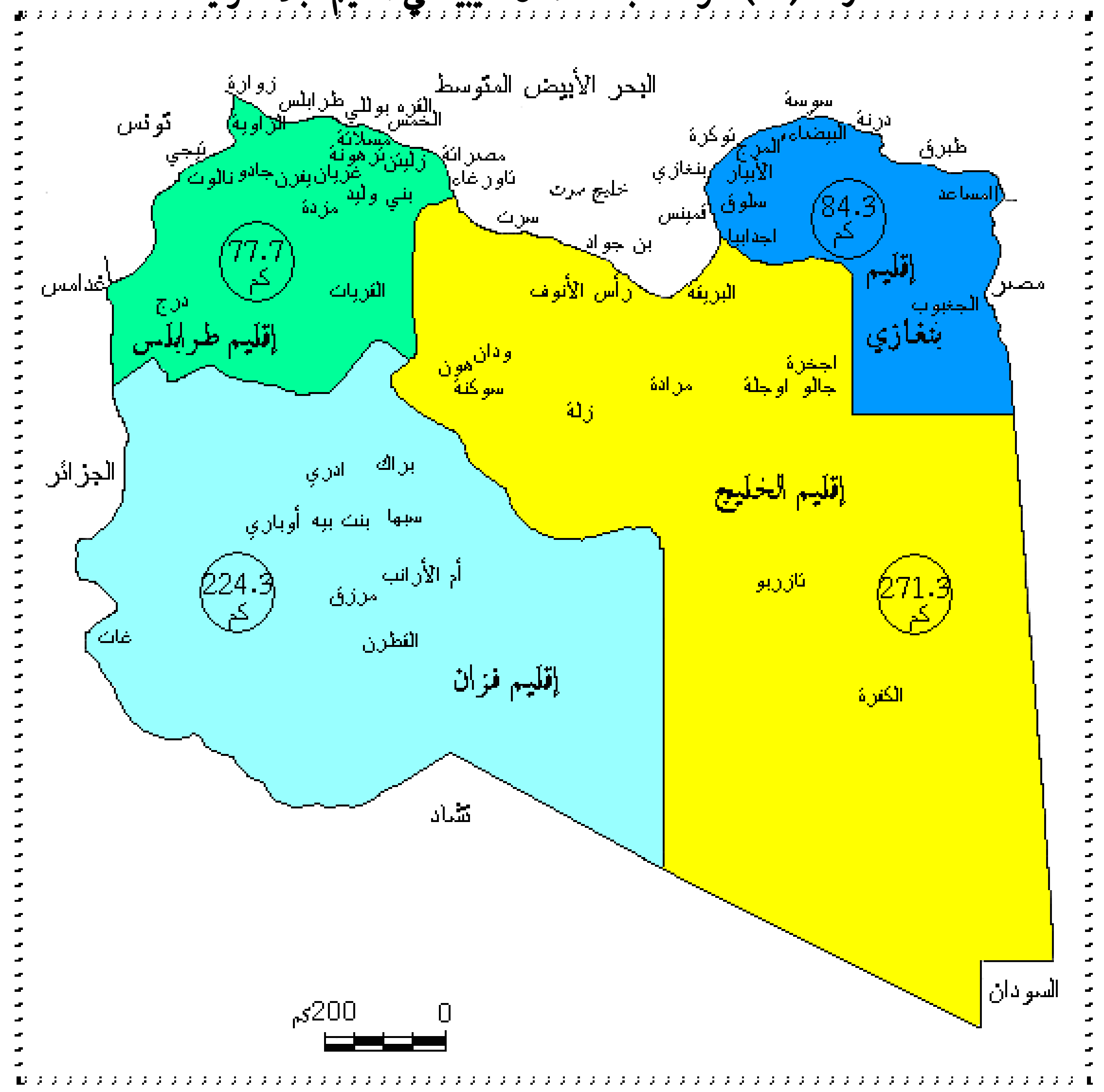
---

(1) جمال حمدان، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص199.

(2) محمد محمد سطيحة، خرائط التوزيعات البشرية، القاهرة، 1977، ص380.

يبدو من الجدول (52) والخارطة (32) أن التباعد بين المدن الليبية يختلف حسب كثافة السكان وليس كما جاء في نموذج كرستالر لتباعد المدن وفقاً لمستوى الخدمات، فالتباعد بين المراكز المدينية أقل في مناطق الكثافة السكانية العالية مقارنة بالمناطق الداخلية ذات الكثافات السكانية المنخفضة، ويتضح ذلك من مقارنة متوسط التباعد في إقليمي طرابلس وبنغازي الذي يصل إلى 77 كم و84 كم على التوالي من جهة، وإقليمي الخليج وفزان - وهما إقليمان صحراويان تنخفض بهما الكثافة السكانية- اللذين يصل مدى التباعد بين مدنهما إلى 271 كم و227 كم على التوالي من جهة أخرى.

خارطة (32) متوسط تباعد المدن الليبية في أقاليم البلاد الرئيسة.



المصدر: من إعداد الباحث.

كما يبدو تأثير الكثافة السكانية أكثر وضوحاً في تباين التركز المدني في أقاليم البلاد، وعلاقتها باختلاف متوسطات التباعد بين المدن الليبية وكثافتها في هذه الأقاليم الأربعة إذا حسبت معدلات التباعد على مستوى الوحدات الإدارية، حيث قسمت البلاد إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية، كما هو مبين في الجدول (53).

جدول (53) تباين التباعد بين المدن الليبية وكثافتها حسب التقسيم الإداري للبلاد.

المنطقة	المساحة (كم^2)	عدد المدن	عدد سكان المدن	معدل التباعد بين المدن (كم)	كثافة المدن /10 آلاف كم^2(*)
البطنان	85545	3	104800	181.5	0.4
الجبل الأخضر	34960	15	379100	51.9	4.0
بنغازي	14770	4	670700	65.3	2.7
خليج سرت	385350	11	281700	201.1	0.3
المرقب	34490	9	751500	66.5	2.6
طرابلس	3190	2	1318500	42.9	6.3
الزاوية	4740	7	349800	28.0	14.7
النقاط الخمس	9300	6	321000	42.3	6.5
الجبل الغربي	136555	12	244200	114.6	0.9
سبها	112590	4	186700	180.3	0.4
وادي الحياة	104590	3	46800	200.6	0.3
مرزق	305720	5	61300	265.7	0.2
الكفرة	443200	2	51500	505.9	0.1
المجموع	1675000	83	4767600	152.7	0.5

المصدر: من حساب الباحث وفقاً لمعادلة التباعد.

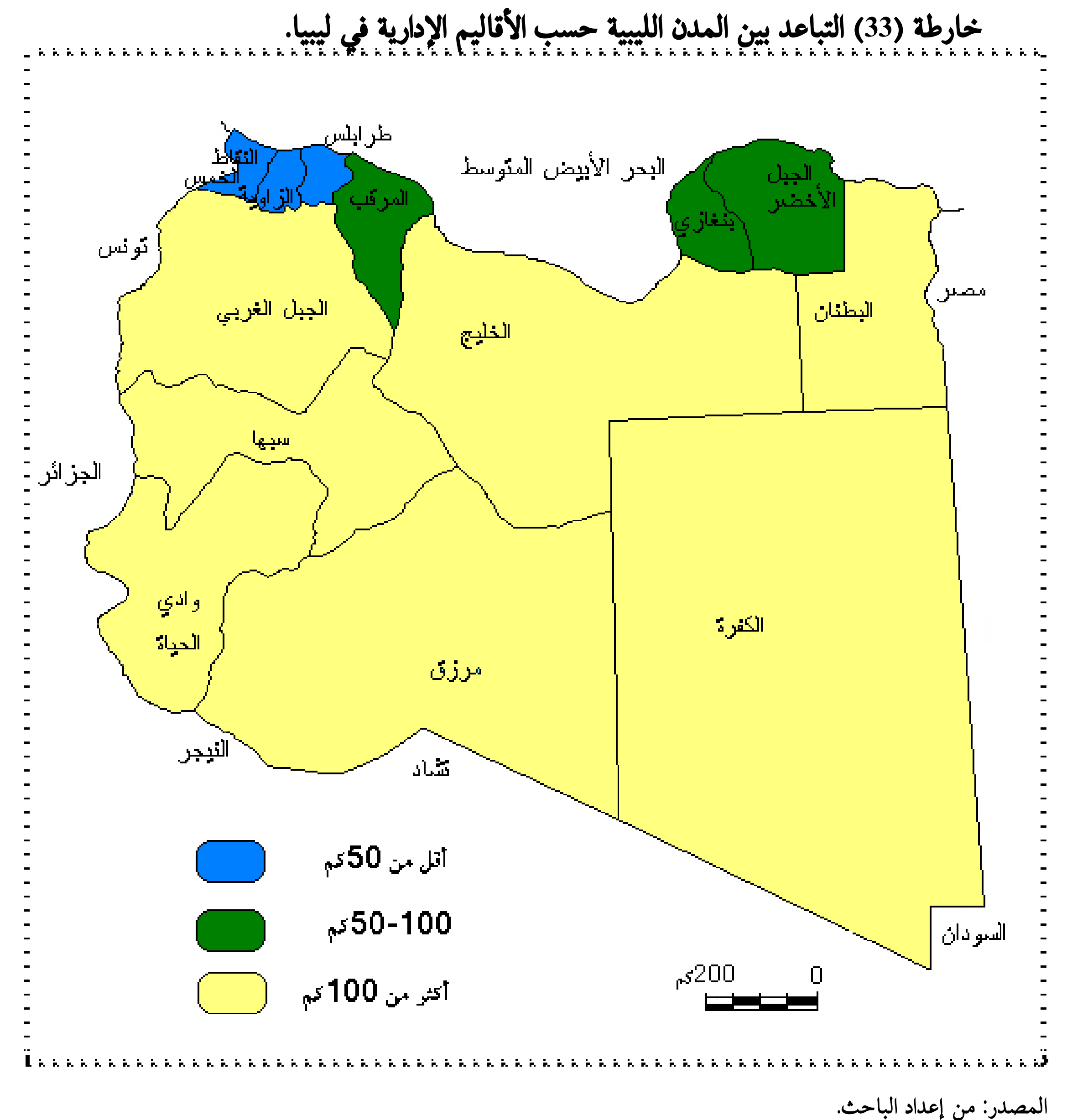
(*) حسبت كثافة المدن وفق المعادلة التالية: $\frac{\text{عدد المدن}}{\text{المساحة}} \times 10000$

يتضح من الخارطتين (34)، (35) التفاوت في متوسط التباعد بين المدن وتباين كثافتها في الأقاليم الإدارية في ليبيا، ويمكن تصنيف هذه المناطق حسب الكثافة ومتوسط التباعد بين مدنها إلى الفئات التالية:

- **الفئة الأولى**: مناطق ذات كثافة مرتفعة تزيد عن 5 مدن لكل 10 آلاف كم^2، ومتوسط التباعد بين مدنها أقل من 50 كم، وتضم منطقة الزاوية بكثافة قدرها نحو 15 مدينة لكل 10 آلاف كم^2، وبمتوسط تباعد مقداره 28كم، ثم النقاط الخمس 6.5 مدينة في كل 10 آلاف كم^2، وبمتوسط تباعد يبلغ 42كم، تليها طرابلس بكثافة بلغت 6.3 مدينة لكل 10 آلاف كم^2، وبمتوسط تباعد يصل إلى 43كم، وهي المناطق

التي تشكل مع بعضها أكثر أجزاء البلاد في كثافتها السكانية (سهل الجفارة)، وتشكل مساحتها نحو 1٪ من مساحة الدولة، وتضم نحو 15 مدينة بلغ عدد سكانها 1989.3 ألف نسمة أو ما نسبته 41.7٪ من مجموع سكان ليبيا عام 2000، وهذه المدن هي: طرابلس، العزيزية، الزاوية، الزهراء، الناصرية، المعمورة، الماية، صرمان، صبراتة، العجيلات، الجميل، زوارة، زلطن، رقدالين، بئر الغنم.

خارطة (33) التباعد بين المدن الليبية حسب الأقاليم الإدارية في ليبيا.



المصدر: من إعداد الباحث.

- **الفئة الثانية**: مناطق متوسطة الكثافة، تتراوح كثافة المدن فيها ما بين 1- 5 مدن / 10 آلاف كم^2، ومتوسط تباعد مدنها ما بين 50- 100كم، تضم ثلاث مناطق، وهي: (1) <u>منطقة الجبل الأخضر</u> التي بلغ متوسط التباعد فيها 52 كم، وتبلغ مساحتها 34960 كم^2، وبكثافة سجّلت 4 مدن / 10 آلاف كم^2، وتضم نحو 15 مدينة، وهي: البيضاء، درنة، المرج، الأبيار، شحات، القبة، سوسة، مرتوبة، تاكنس، مسة، طلميثة، الأبرق، أم الرزم، العويلية، عمر المختار، وبلغ عدد سكانها

379.1 ألف نسمة، أو ما نسبته 8٪ مـن مجمـوع سـكان المـدن الليبيـة عـام 2000. (2) منطقـة بنغازي التي تضم مدن: بنغازي، توكرة، سلوق، قمينس. تبلـغ مسـاحتها 14770 كـم^2، وبكثافـة بلغت 2.7 مدينة / 10 آلاف كم^2، وعدد سكانها 670.7 ألـف نسـمة، وسـجّلت متوسـط تباعـد قدره 65.3 كم. (3) منطقة المرقب التي سجّلت معدل تباعد بين مدنها بلـغ 66.5 كـم، وبكثافـة بلغت 2.6 مدينة / 10 آلاف كم^2، وتضم تسـع مـدن، وهـي: مصـراتة، الخمـس، زلـيتن، مسـلاتة، ترهونة، قصر الأخيار، القره بوللي، بني وليد، تاورغاء، بلغ عدد سكانها 751.5 ألف نسـمة، أو مـا نسبته 15.7٪ من مجموع سكان المدن الليبية عام 2000.

- **الفئة الثالثة:** مناطق ذات كثافة منخفضة تبلـغ أقـل مـن مدينـة واحـدة في كـل 10 آلاف كـم^2، ومتوسط تباعدها يزيد عن 100 كم، وتضم مناطق الجبل الغربي بكثافة بلغت 9.0 مدينـة لكـل 10 آلاف كم^2، وبمتوسط تباعد بلغ 114.6 كم، ثم مـنطقتي سـبها والبطنـان بكثافـة بلغـت 0.4 مدينة في كل 10 آلاف كم^2، وبمتوسـط تباعـد 180كـم، تليهـا مـنطقتي وادي الحيـاة والخلـيج بكثافة بلغت 0.3 مدينة لكل 10 آلاف كم^2، وبمتوسط تباعد يصل إلى 200كم، ومنطقـة مـرزق بكثافة بلغت 0.2 مدينة في كل 10 آلاف كم^2، وبمتوسـط تباعـد يصـل إلى 265.7كـم، وأخـيراً منطقة الكفرة بكثافة 0.1 مدينة لكل 10 آلاف كم^2، وبمتوسط 506كـم. ومعظـم هـذه المنـاطق تقع على هامش المعمور الليبي، حيث المساحات الشاسعة التي يتوزع ضمنها عـدد قليـل مـن المدن، حيث تبلغ مساحات هذه المناطق 1573550 كـم^2، تشـكل مـا نسـبته 94٪ مـن جملـة مساحة ليبيا، بينما بلغ عدد المـدن فيهـا 29 مدينـة، تمثـل أقـل مـن ثلـث عـدد المـدن الليبيـة، ويسكنها 600.9 ألف نسمة، شـكّلت مـا نسـبته 12.6٪ مـن مجمـوع سـكان المـدن الليبيـة عـام 2000.

كما يمكن استخدام معادلة التباعد لتوضـيح العلاقـة بـين أحجـام المـدن الليبيـة وتباعـدها مـن خلال حساب متوسط التباعد تبعاً للفئات الحجمية للمدن، كما يبينها الجدول (54).

جدول (54) التباعد بين المدن في أقاليم ليبيا حسب الفئات الحجمية عام 2000.

الفئة (ألف نسمة)	إقليم طرابلس		إقليم بنغازي		إقليم خليج سرت		إقليم فزان		المجموع	
	عدد المدن	معدل التباعد	عدد المدن	معدل التباعد	عدد المدن	معدل التباعد	عدد المدن	معدل التباعد	عدد المدن	معدل التباعد
5-20	15	120	17	96	9	326	10	245	51	195
20-50	8	164	-	-	2	692	1	*	14	371
50-100	8	164	3	228	2	692	-	-	12	401
100-500	4	233	1	*	-	-	1	*	4	695
500 فأكثر	1	*	1	*	-	*	-	-	2	983
المجموع	36	77.7	22	84.3	13	271	12	224	83	152

المصدر: من حساب الباحث وفقاً لمعادلة التباعد. *- لا قيمة للمعدل في هذه الحالة.



خارطة (34) كثافة المدن حسب الأقاليم الإدارية في ليبيا.

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول (54) العلاقة بين أحجام المدن الليبية ومتوسط التباعد بينها، ولذا لا يمكن تفسير تباين أحجام المدن ما لم يشار إلى التباعد بينها، وخاصة بالنسبة للتباعد بين المدن الكبيرة أو الرئيسة، فلا يمكن مثلاً قيام مدينة بحجم مدينة طرابلس تكون منافسة لها تقع بجوارها، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة بنغازي، ذلك لأن هذه المدن فرضت سيطرتها على المدن الواقعة في ظل نشاطها ووظيفتها، ولهذا فإن التباعد بين المدن يتباين بحسب مراتبها الحجمية. ففي الفئة الأولى التي تضم المدن التي يتراوح حجمها مابين 5-20 ألف نسمة بلغ متوسط التباعد 195كم، وهي تشكل ما نسبته 61٪ من مجموع أعداد المدن الليبية، ويتباين تباعد مدن هذه الفئة، فهو في إقليمي طرابلس وبنغازي 120كم و96 كم على التوالي، أما في إقليمي فزان وخليج سرت فقد بلغ 245 كم و326 كم على

التوالي. وفي فئة الحجم 20-50 ألف نسمة بلغ معـدل تباعـد المـدن الليبيـة نحـو 371 كـم، إلا أن هـذا المعدل يسجل في إقليم خليج سرت 692 كم، أما في إقليم طرابلس فهو 164 كم.

أما الفئة التي تضم المدن التي يتراوح عدد سـكانها مـا بـين 50-100 ألـف نسـمة، وعـددها 12 مدينة فقد بلغ معدل التباعد بينها 400 كم. وفي الفئة الحجمية التي تـتراوح مـابين 100-500 ألـف نسمة بلغ معدل التباعد بين المدن الليبية نحو 695 كم، بينما بلغ ذلك المعدل بالنسبة للمدن الليبيـة التي تزيد أعداد سكانها عن 500 ألف نسمة نحو 983 كم. ومن ثم يتضح أنه كلما زاد حجم سكان المدن كلما زاد متوسط التباعد بينها.

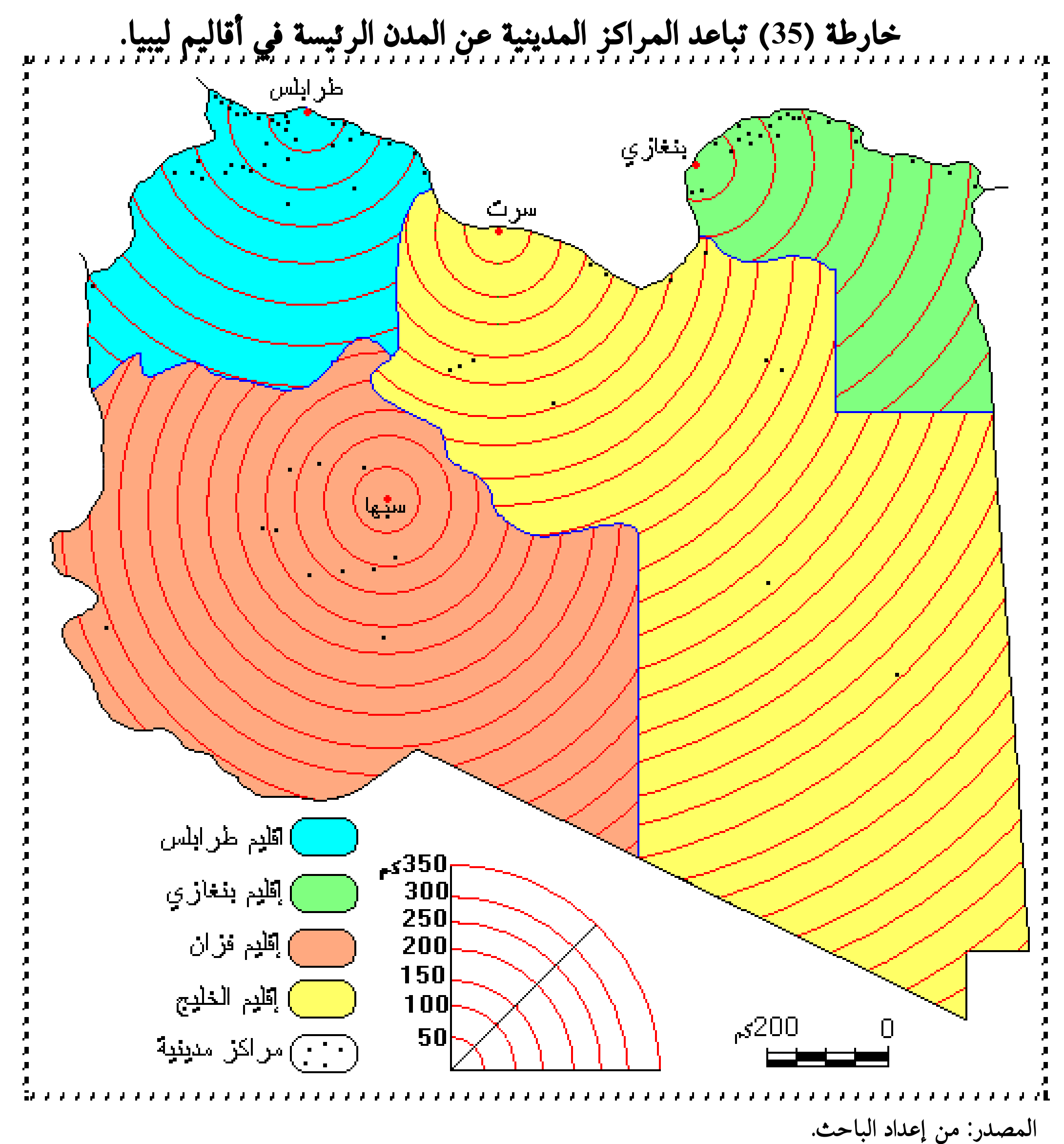
كما يمكن دراسة التباعد بين المدن الليبية ومدى تشتتها أو تركزها حول مراكز مختارة تمثلـها المدن الرئيسة في كـل إقلـيم مـن الأقـاليم الأربعـة، وللوصـول إلى ذلـك نسـتطيع أن نرسـم دوائـر بأنصاف أقطار مختلفة تزيد عن بعضها بمسافات متساوية قدرها 50كم مركزها المدن الرئيسة، ثـم نحسب عدد المدن أو النقاط الممثلة لتوزعات المدن داخل كل دائرة، ونوجـد نسـبتها إلى مجمـوع عدد المدن، وفي ذلك دلالة إحصائية على مدى تشتت التوزع حول المراكز المختـارة الـتي تمثلـها مدينة طرابلس في إقليم طرابلس، ومدينة بنغازي في إقليم بنغـازي، ومدينـة سـبها في إقلـيم فـزان، ومدينة سـرت في إقلـيم الخلـيج، كمـا هـو مـبين في الخارطـة (35) والجـدول (55). ففـي إقلـيم طرابلس يلاحظ وجود تركز حول مدينـة طـرابلس، ففـي دائـرة لا يتعـدى نصـف قطرهـا 100كـم تتوزع نحو 16 مدينة تشكل نحو 44٪ من جملة المدن المنتشرة في إقليم طـرابلس، وترتفـع تلـك النسبة حتى تصل إلى ثلاثة أرباع أعداد المدن في دائرة نصف قطرها 150 كم من مدينـة طـرابلس، بينما ينتشر 10 مدن في محيط يبعد عنها بمسافة تزيد عن 150كم، تمثلها مدن: مصـراتة، تاورغـاء، مزدة، جادو، الرحيبات، الحرابة، كاباو، تيجي، نالوت، ثم غدامس التي تقع ضمن دائرة يزيد نصـف قطرها عن 450 كم من مدينة طرابلس.

كما يبدو مثل هذا التركز في إقليم بنغازي وإن كان بصورة أقل، حيث تنتشـر نحـو سـت مـدن في دائرة نصف قطرها 100 كم حول مدينة بنغازي، شكّلت 27٪ من مدن الإقليم، منهـا أربـع مـدن لا يتعدى بعدها عنها 60 كم يتراوح حجمها ما بين 5- 25 ألف نسمة، أما المدن ذات الأحجـام مـا بين 25- 50 ألف نسمة فإنها تقع على بعد يتجاوز 100كم. وضمن دائرة يبعد محيطها بمسافة 200 كم عن مدينة بنغازي تتوزع نحو 13 مدينة، تمثل 59٪ من جملة أعـداد المـدن في إقلـيم بنغـازي، بينما تتوزع 9 مدن في الإقليم المذكور في دائرة يزيد بعد محيطهـا 200 كـم عـن المدينـة الرئيسـة فيه، تشمل: سوسة ودرنة ومرتوبة وأم الرزم وطبرق وكمبوت، ثم امساعد التي تقع عند دائـرة يزيـد نصف قطرها عن 450 كم عن مدينة بنغازي.

كما أن توزع المدن في إقليم سبها يبدو متركزاً حول مدينة سبها، حيث تقع كل مدن الإقليم في دائـرة نصف قطرها يقل عن 250 كم باستثناء مدينة غات التي تقع في دائرة يزيد بعدها 500 كم عن مدينة سبها.

أما في إقليم الخليج فإن الصفة السائدة فيه قلة أعداد المدن وشدة تباعدها عن بعضها بعضاً، ففـي دائرة يزيد نصف قطرها عن 150 كم لا يوجد أي مركز عمران مديني حـول مدينـة سـرت، فـأقرب مدينة إليها، وهي مدينة بن جواد تفصلها عنها مسافة تصل إلى 157 كم، ثم مدينة رأس الأنـوف الـتي تبعد عنها بمسافة 195 كم. وفي دائرة يتراوح نصف قطرها مابين 200- 350 كم حـول مدينـة سـرت تنتشر ست مدن تشكل نحو نصف مدن إقليم الخليج، بينما تتوزع بقيـة المـدن في هـذا الإقلـيم علـى مسافة تزيد عن 450 كم، تمثلها جالو وأوجلة في الدائرة الـتي يـتراوح نصـف قطرهـا مـا بـين 450- 550 كم حول مدينة سرت، وتازربو في دائرة 700- 750كم، والكفرة في دائرة تزيد عن 950 كم.

خارطة (35) تباعد المراكز المدينية عن المدن الرئيسة في أقاليم ليبيا.



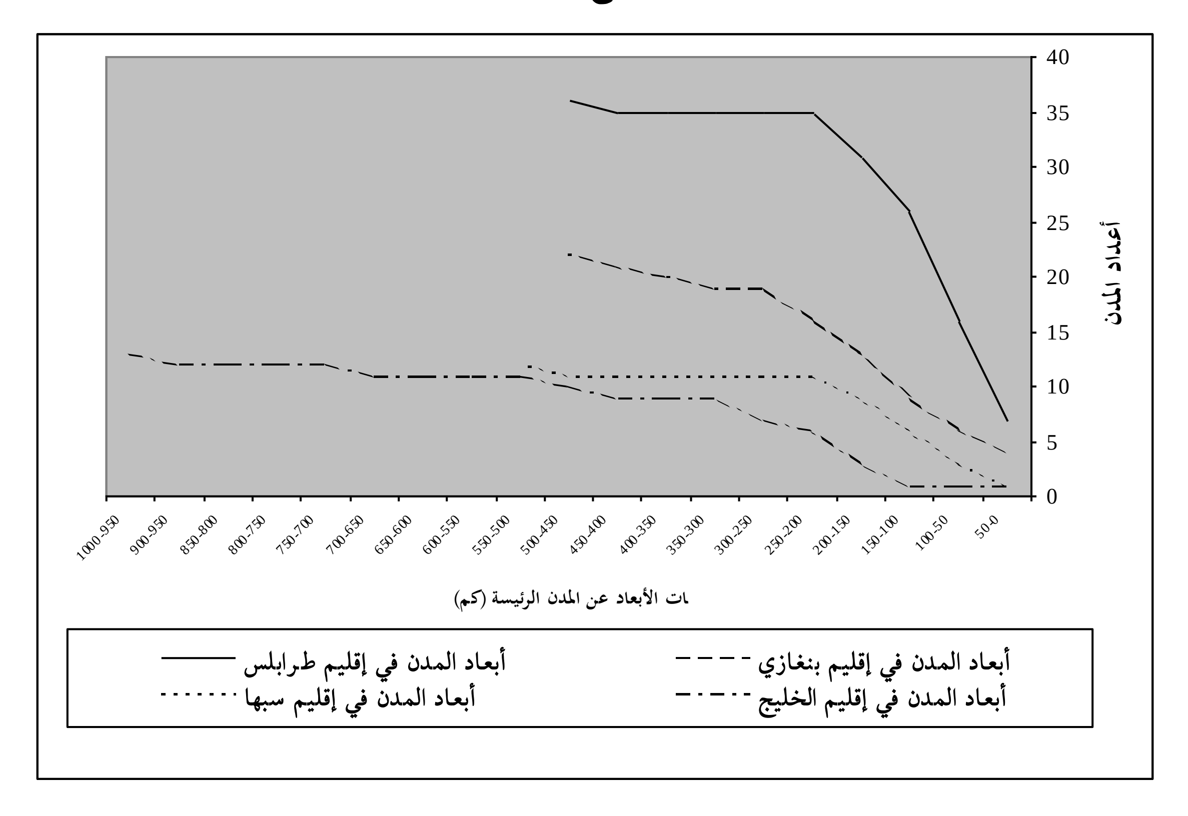
المصدر: من إعداد الباحث.

جدول (55) فئات تباعد المراكز المدينية عن المدن الرئيسة في أقاليم ليبيا.

فئات التباعد (كم)	أعداد المدن			
	إقليم طرابلس	إقليم بنغازي	إقليم سبها	إقليم الخليج
50-00	7	4	1	1
100-50	9	2	2	0
150-100	10	3	3	0
200-150	5	4	3	2
250-200	4	3	2	3
300-250	0	3	0	1
350-300	0	0	0	2
400-350	0	1	0	0
450-400	0	1	0	0
500-450	1	1	0	1
550-500	-	-	1	1
600-550	-	-	-	0
650-600	-	-	-	0
700-650	-	-	-	0
750-700	-	-	-	1
800-750	-	-	-	0
850-800	-	-	-	0
900-950	-	-	-	0
1000-950	-	-	-	1
المجموع	36	22	12	13

المصدر: بيانات الخارطة (35).

شكل (18) المنحنى المتجمع الصاعد للتباعد بين المدن الليبية.



المصدر: بيانات الجدول (55).

الآفاق المستقبلية للتوزع المكاني للمدن الليبية ونمو أحجامها:

1- مستقبل التوزع المكاني للمدن الليبية:

يعد التوزع المكاني للمدن الليبية نتاج تأثير العديد من العوامل الطبيعية والبشرية التي أشرنا إليها في الفصول السابقة، والتي كان لها أثرها في تشكيل الهيكل العام وصورة هذا التوزع وتحديد ملامحه. ومن خلال تتبع التغيرات التي حدثت على تلك الصورة، يمكن استشراف ما ستكون عليه في المستقبل المنظور، وذلك تبعاً لطبيعة التغيرات من جهة، والاستراتيجية التنموية والعمرانية التي انتهجها الدولة لتفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق نمط متوازن للتنمية الاقتصادية والمكانية من جهة ثانية، ذلك لأن النمو الاقتصادي الوطني لا يتوقف عند إيجاد التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فقط، ولكن له أبعاده المكانية، فهو يشمل كذلك تحقيق التوازن المكاني على مستوى أقاليم البلاد، والعمل على تثبيت السكان، والتقليل من أسباب الهجرة الناتجة عن تفاوت مستوى الدخل ومستوى المعيشة بين المناطق، ولهذا اتجهت سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال العقود الأخيرة إلى إعطاء الأولوية للمناطق النائية بالنسبة لمراكز التركز السكاني مثل الخليج ووادي الحياة ومرزق والشاطئ والجبل الغربي للحد من هيمنة المدن الكبرى.

يتميز توزع المراكز العمرانية في ليبيا بأنه يتركز في الشريط الساحلي، بينما تبدو بقية المناطق الصحراوية الجافة وشبه الجافة عبارة عن مناطق شبه خالية من السكان، باستثناء بعض التجمعات السكانية الصغيرة المتباعدة والمنتشرة في الصحراء على شكل واحات محدودة الحجم، غير أن ذلك التوزع شهد تغيرات خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، أعقبت التطورات الاقتصادية والديموغرافية التي حصلت في ليبيا، تمثلت في ظهور مناطق جديدة للتركز السكاني بدأت تكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، نتيجة اهتمام الدولة بالبعد المكاني في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات، والتي تجاوزت قيمة استثماراتها مبلغ 46 مليار د.ل خلال الفترة 1970- 2000[1]، وقد مكّنت تلك الاستثمارات من إقامة البنية التحتية للاقتصاد الوطني، متمثلة في بناء المساكن والمدارس والوحدات الصحية والمستشفيات والخدمات الأخرى، ومدّ شبكات الطرق، وتشييد الموانئ والمطارات، إلى جانب إقامة قاعدة إنتاجية تعتمد مئات المشاريع الزراعية والصناعية، وما تبع ذلك من تحقيق انخفاض في التفاوت الإقليمي، والتركيز على الإمكانات المتاحة في الأقاليم المختلفة لتحقيق تنمية مكانية متوازنة إلى حدٍ كبير، ويمكن أن نوجز تلك التغيرات في الآتي:

---

(1) بيانات الجدول رقم (44).

1- بروز نطاق للتركز المدني يمتد على طول الشريط الجبلي الممتد بين غريان شرقاً ونالوت غرباً نتيجة التطور الذي شهده قطاع الخدمات، وإن كانت مدن هذا النطاق ترتبط بمدينة طرابلس التي تشكل قاعدة ارتكازية لها، وذلك لأن القطاع الخدمي أوضح تأثيراً في تركز السكان وارتفاع كثافتهم، وتزايد أعداد المدن ونمو أحجامها بشكل مضطرد وسريع، حيث ترتبط معيشة أغلب سكان هذه المدن بالعمل في مجالات الإدارة والنقل والتعليم والصحة والتأمين والمصارف والتجارة، وغيرها من الأنشطة الخدمية.

2- ظهور مراكز عمرانية مدنية في وسط الصحراء في منطقة حوض فزان على امتداد أودية الحوض ومنخفضاته، وتمثل سبها أهم تلك المراكز والتجمعات السكانية ومركزها، حيث تنتشر المدن على طول وادي الشاطئ في شمال الحوض، وعلى امتداد وادي الحياة في وسطه، ومنخفض مرزق في جنوبه. وهكذا نجد أن منطقة حوض فزان بدأت تكتسب بعض الأهمية في خارطة توزع السكان في الوقت الحاضر، إذ يتركز فيها نحو 6.4٪ من جملة سكان البلاد.

3- ظهور المراكز العمرانية المدينية في المنطقة الساحلية لخليج سرت التي كانت توصف بأنها منطقة فراغ سكاني تفصل بين منطقتي التركز السكاني التقليديتين، وهما: منطقة التركز السكاني في الشمال الغربي، وتمثل مدينة طرابلس نواتها، ومنطقة التركز السكاني في الشمال الشرقي، ونواتها مدينة بنغازي، حيث بدأت تلك المنطقة تكتسب أهمية نسبية على خارطة توزع المدن الليبية، والتي تنتشر فيها المدن الصناعية والموانئ النفطية والمراكز الإدارية والخدمية، وتمثل مدينة سرت ثقل التركز السكاني في هذا النطاق في طرفه الغربي، بينما تمثل مدينة اجدابيا ثقله في طرفه الشرقي[1].

4- اكتسبت بعض المناطق الأخرى أهمية على خارطة توزع المدن الليبية، ومن أمثّلتها منطقة حوض الجفرة الذي يقع في وسط البلاد، وما تشهده واحاتها الأربع: هون، ودان، سوكنه، زلة من نموٍ مضطردٍ في سكانها، وبخاصةٍ مدينة هون التي أصبحت تمثل مركزاً خدمياً مهماً. كما تمثلها كذلك المنطقة الساحلية المتاخمة لحدود البلاد الشرقية وتلك المتاخمة لحدودها الغربية، وقد كان لنشاط حركة السكان والبضائع وإمكانات قيام مشاريع عربية مشتركة مع الجارتين الشقيقتين مصر وتونس في المناطق الحدودية دورها في نمو بعض المراكز المدينية في هاتين المنطقتين، ومن تلك المراكز طبرق وامساعد وكمبوت في الشرق، وزوارة والجميل وزلطن ورقدالين في الغرب[2].

---

(1) منصور الكيخيا، السكان، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، (تحرير) الهادي أبولقمة وسعد القزيري، مرجع سابق، ص337.

(2) المرجع السابق نفسه، ص338.

وبناءً على دراسة ومعرفة كيفية توزع المدن على مستوى الدولة، ونتائج دراسات التخطيط الإقليمي يمكن تكوين فكرة عن النظام المطلوب، أو التنبؤ بمستقبل التوزع المكاني للمدن الليبية، ورسم المخططات ووضع النماذج لتطوير المدن تبعاً لاستراتيجية التنمية المكانية وسياسات توطين المشاريع التنموية من جهة، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية بمختلف مستوياتها من جهة ثانية، وإحداث تكامل تدريجي في شبكة المدن وفق تسلسل هرمي متوازن بهدف إعادة توزيع السكان، والوصول إلى الهيكل المناسب لتوزع المدن وانتشارها.

النماذج المقترحة للتوزع المستقبلي للمدن الليبية:

شكّلت دراسة الأنماط المثلى لتوزع المراكز العمرانية محور اهتمام الكثير من الباحثين لتصور اتجاهات النمو الحضري المستقبلي وتوزعاته المكانية، يمكن أن نستعرضها ضمن ثلاثة استراتيجيات، وهي: استراتيجية التركيز، واستراتيجية الانتشار، واستراتيجية الانتشار المركّز[1].

1- **استراتيجية التركيز**: وتعتمد على تركيز عناصر التنمية عن طريق إقامة برامج تنموية تعتمد على قطاعات معينة في مراكز نمو أو مناطق محددة، وتلجأ إليها بعض الدول المحدودة الموارد في المراحل الأولى للتنمية، ويتم تحديد مراكز النمو أو مناطق تركيز عناصر التنمية وفقاً لمعدل الربحية، الذي يمكن تحديده عن طريق حساب الفرق بين التكاليف والعوائد من جهة، ومدى توافر مقومات النمو مثل: رؤوس الأموال والقوى العاملة المدربة والبنى الأساسية ... الخ من جهة أخرى.

2- **استراتيجية الانتشار**: وتعتمد هذه الاستراتيجية على انتشار عناصر التنمية – السكان والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية – بين مناطق وأقاليم البلاد، مما يؤدي إلى إحداث نمو لتلك المناطق أو الأقاليم، ويحدث هذا الانتشار بالاعتماد على العناصر الرئيسة لعملية التنمية الحضرية، التي تتمثل في:

أ- التخطيط السكاني ويتطلب ذلك دراسة الهيكل السكاني من حيث النمو والتراكيب السكانية والتوزع.

ب- التخطيط الاقتصادي ويتطلب توافر البيانات عن الهيكل الاقتصادي مثل الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة، وإمكانات نمو كلٍ منها.

ج- التخطيط الطبيعي وهو يتعلق بضمان تحسين البيئة الطبيعية في المناطق المستهدف تطورها.

3- **استراتيجية الانتشار المركّز**: وتتحدد أسس هذه الاستراتيجية اعتماداً على الدمج بين مزايا استراتيجيتي الانتشار والتركيز، أي انتشار محدد وبطريقة مركّزة، فهي تستند إلى فكرة أقطاب

---

(1) صفوح خير، التخطيط الحضري، مرجع سابق، ص ص69-71.

أو محاور التنمية، من خلال اختيار مراكز أو نقاط للنمو في منطقة أو أكثر من مناطق البلاد ذات إمكانات النمو التي تجعلها محوراً لتنمية مناطق أخرى.

يمكن تقديم عددٍ من النماذج لاستراتيجيات واتجاهات التنمية العمرانية مكانياً في ليبيا تبعاً للتوجه العام والتصور المستقبلي لما يجب أن يكون عليه التوزع المكاني للمدن الليبية، وإمكانات تفادي المشكلات المرتبطة بالتوزع غير المنتظم للسكان والأنشطة الاقتصادية في إطار الاتجاهات التنموية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000– 2020 بالاعتماد على التباينات القائمة بين المناطق من حيث الموارد والإمكانات ومقومات النمو، واختيار البديل الأفضل والأكثر ملاءمة للتنمية المستقبلية للمدن الليبية وتوزعها المكاني، كما هو مبين في الخارطة (36). وتتمثل تلك النماذج في الآتي:

1- النموذج المتربوليتاني (المدن الرئيسة).
2- نموذج النطاقين.
3- نموذج الشريط الساحلي.
4- نموذج التنمية المكانية المتفرقة (الموسعة).
5- نموذج المحاور وعقد التنمية المكانية.

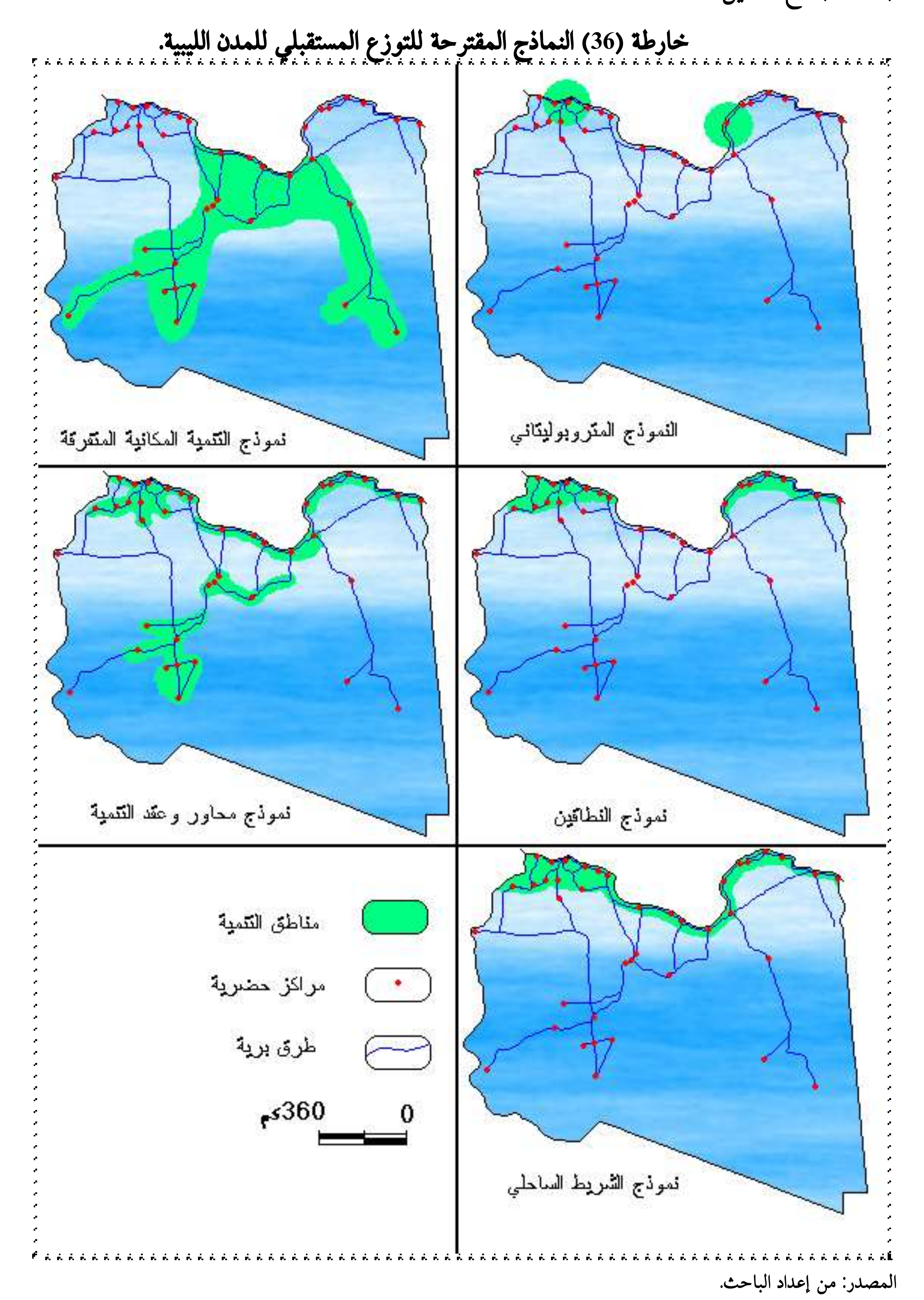
1- النموذج المتربوليتاني:

يعتمد هذا النموذج على استراتيجية التركز لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والمرافق وتعزيز فرص النمو الاقتصادي الذي يتطلب تركيز التنمية مستقبلاً بعددٍ من المراكز الحضرية الرئيسة، وزيادة القدرة الاستيعابية للمدن الكبرى على حساب المدن الصغيرة، من خلال التنمية المركزة في مدينتي طرابلس وبنغازي، وتكثيف الأنشطة التنموية في ضواحي هاتين المدينتين على أساس النمو السريع غير المحدد فيهما، والعمل على مزيد من التوسع الرأسي وتطوير أجزائها وأطرافها المتدهورة على اعتبار أن المدن الكبرى هي الأكثر جاذبية للاستثمارات والخدمات الموجهة إلى السوق، مما يعني استطراد الفوارق الإقليمية، وزيادة الهوة بين الأقاليم المتخلفة والأقاليم المطورة، واتساع الفجوة بين حاضرتي طرابلس وبنغازي من جهة، وسائر المدن من جهة أخرى بفارق يزيد عن الواقع السائد خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، الأمر الذي يؤدي إلى الإسراع في وتائر الهجرة من الأرياف والمدن الصغرى والصغيرة إلى المدن الرئيسة، كما أنه يعني أننا يجب ألا نتوقع تكوين ما يسمى بالتسلسل الهرمي للمراكز الحضرية.

تعني هذه الاستراتيجية المضي في تطوير المدن الكبرى والمزيد من التركّز الحضري في المدن الرئيسة، وزيادة عملية استقطابها للسكان وزيادة تركّز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في مناطق محددة، ويكون النظام الحضري في ليبيا على شكل تجمع متربوليتاني؛ الأمر الذي لن يكون في صالح تنمية المدن المتوسطة والصغيرة الحجم، والذي يعني ضمنياً توقف الزيادة المطردة

في نسبة نمو سكان المدن الصغيرة والمتوسطة من إجمالي السكان الحضر، ثم تراجع هذه النسبة (الحصة) مع السنين.

خارطة (36) النماذج المقترحة للتوزع المستقبلي للمدن الليبية.



المصدر: من إعداد الباحث.

يعد هذا النموذج نقطة الانطلاق لبداية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحاجة لتحديث الدولة والاهتمام بالتطوير القطاعي، والتي تتطلب تكثيف الاستثمارات وتركيز التنمية لتحقيق أكبر العوائد المترتبة عن ذلك التكثيف، لاسيما الكفاءة الاقتصادية لتطوير قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة ... الخ، والاستغلال الكامل لعملية التركّز في المدن الكبرى دون الاهتمام بالبعد المكاني، أي أن الهدف تحقيق الكفاءة – العائد الاقتصادي الأكبر– أكثر من تحقيق العدالة. غير أن طبيعة توجهات التنمية المكانية وسياسة التحول الاقتصادي والاجتماعي عند حد معين يجب ألا تتوقف عند تنمية وتطوير القطاعات المختلفة فقط، بل تشمل تحقيق التوازن المكاني على مستوى الأقاليم، بخاصة تنمية المناطق النائية بعد وصول الاستقطاب إلى مداه، وظهور سلبيات التركّز وتدهور بيئة المراكز الكبرى. وبمعنى آخر بدء رسم استراتيجية مكانية جديدة عكس عملية الاستقطاب وإبطاء التركّز والاتجاه إلى تطوير الهوامش والحدّ من استقطاب المدن الرئيسة، مما يتطلب توزيع مقدرات التطور الاقتصادي بعدالة على مساحات أكثر اتساعاً وتحقيق المساواة الاجتماعية، وإيجاد تجمعات ومراكز عمرانية جديدة ذات مستويات خدمية مختلفة، وهو ما بدأت الدولة في تحقيقه؛ ويبدو ذلك من خلال التغيرات التي لوحظت على نسبة سكان المدينتين الرئيستين في البلاد – طرابلس وبنغازي – إلى إجمالي السكان الحضر من 74٪ في عام 1954 إلى 40٪ في عام 2000، وبناءً على ذلك يجب استبعاد نموذج التنمية المتربوليتاني ودراسة إمكانات تبني النموذج التالي.

2- نموذج النطاقين:

يهدف هذا النموذج إلى تلافي مساوئ النموذج السابق، وذلك بالعمل على توزيع الأنشطة الاقتصادية وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية لتلافي التركيز المفرط في مدن قليلة والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية الإقليمية، وتحقيق هرمية مراكز الخدمات تبعاً لمستويات المراكز العمرانية المدينية والريفية بتركيز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في منطقتين من مناطق الشريط الساحلي المطير تتمتعان بإمكانات تنموية كثيفة – خارطة (37)- تمتدان على شكل نطاقين حضريين رئيسين في إقليمي طرابلس وبنغازي التخطيطيين، وهما: النطاق الذي يمتد في محورين، أحدهما يمتد من مصراتة إلى زوارة، والآخر يمتد مع الجبل الغربي من الخمس إلى جادو. أما النطاق الثاني فيمتد من بنغازي إلى درنة، بحيث يؤدي نمو مدن هذين النطاقين واندماجها إلى تحولها إلى نطاقين مدينيين في كل واحدٍ منهم مجمعٌ حضري– (ميجالوبوليس) Megalopolis – مما يضمن أكبر قدر من الاستفادة من الأراضي وشبكات المرافق والبنية التحتية. تعود الأفضلية النسبية لهذا النموذج إلى عدة عوامل منها:

أ-خصائص الوسط الطبيعي ضمن هذين النطاقين من حيث الموقع الجغرافي والمناخ والتربة وملاءمة الأحوال البيئية فيهما مقارنة ببقية أقاليم البلاد.

ب- تاريخ التنمية في هذين النطاقين وتركز التطورات في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات فيهما،

إضافة إلى ما تتمتعان به من سهولة اتصالهما محلياً ودولياً، مما يعزز إمكاناتهما التنموية المستقبلية.

بينما ستكون التنمية في الأقاليم الوسطى والجنوبية في ليبيا محدودة وفقاً لهذا النموذج التنموي، مما سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو بعض المدن مثل سرت واجدابيا وسبها، وهذا من شأنه أن يعزز الثنائية المكانية وزيادة حجم الهجرة بين الأقاليم، وذلك بسبب تركز الاستثمارات وبرامج التنمية واتساع فجوة التباين في درجة التطور بين الأقاليم، فالأقاليم التي تحوي أهم المراكز الحضرية تصبح الأكثر ازدهاراً مقارنة بغيرها من الأقاليم التي تكون أقل تطوراً. كما سيحدث ضغطاً شديداً على موارد هاتين المنطقتين بحيث تصاحبها آثار سلبية على البيئة الطبيعية والبشرية، إذ يشير تبني هذا النموذج إلى تحول المزيد من الأراضي الزراعية الخصبة في البلاد التي تتركز في هذين النطاقين إلى الاستعمالات الحضرية، وما يتبع ذلك من تدمير للنشاط الزراعي، وخلق تناقضات بين النمو الحضري من جهة، واستغلال الأراضي للأغراض الزراعية من جهة أخرى. إضافة إلى زيادة تفاقم مشكلة توفير المياه نتيجةً لتكثيف عمليات السحب من الخزانات المائية الجوفية التي تُعدّ المصدر الرئيس للمياه فيهما[1]، وعلى هذا الأساس لابد من نقل المياه من الجنوب إلى المراكز الحضرية في هاتين المنطقتين (مشروع النهر الصناعي)، إضافة إلى ضرورة الاتجاه إلى تحلية مياه البحر. بينما تنحصر تنمية المناطق الداخلية في إقامة بعض المشاريع الزراعية التي تعتمد على المياه الجوفية التي توفّر لسكان هذه المناطق أحوالاً معيشية أفضل.

3- نموذج الشريط الساحلي:

يشمل نموذج الشريط الساحلي للتنمية المكانية في ليبيا تنمية ثلاثة نطاقات، وهي: نطاق الشريط الغربي الممتد من رأس اجدير إلى مصراتة والشريط الأوسط الممتد من مصراتة إلى بنغازي والشريط الشرقي الممتد من بنغازي إلى امساعد، مع التركز على تنمية المدن الواقعة في الشريط الأوسط باعتباره حلقة الوصل بين النطاقين الآخرين، مثل المدن الجديدة التي أنشئت على سواحل خليج سرت، إضافة إلى دعم شبكة المدن في إقليمي طرابلس وبنغازي من خلال التوسع الصناعي والزراعي، وتحقيق التوازن في توزيع السكان والوظائف بين المدن بإقامة المؤسسات الصناعية والمشاريع الزراعية. كما يتضمن هذا النموذج الاستفادة من مشروع نقل المياه من الخزانات المائية في جنوب البلاد. أما المنطقة الجنوبية فإنها ستشهد تنمية محدودة، كونه لا يمكن رفع معدلات التنمية في هذه المنطقة فوق معدلات الزيادة الحالية بسبب الاعتبارات الاقتصادية وطبيعة الظروف الجغرافية الجافة، وبعدها عن مناطق التركز السكاني.

---

(1) محمد أبو سنينة، الآثار الاقتصادية والبيئية في ليبيا في ضوء نتائج المنظور البيئي للجماهيرية: آفاق عامي 2000 و2025، **في** التحضر والنمو الحضري في ليبيا (تحرير) سعد القزيري، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي،1994، ص ص105-108.

خارطة (37) مناطق الإمكانات التنموية الطبيعية في ليبيا.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية للمرافق بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية- هابيات- المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 1981-2000، ص65.

4- نموذج التنمية المكانية المتفرقة:

ويهدف هذا النموذج إلى توفير الفرص الوظيفية والظروف المعيشية المتساوية في مختلف مناطق البلاد، اعتماداً على التوسع في التنمية المكانية والتوزع المتفرق للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، بحيث تعم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية جميع المناطق، وتحقيق المزيد من التنمية المكانية الشاملة.

يجري وفقاً لهذا النموذج نشر التنمية العمرانية والاقتصادية مستقبلاً بمناطق بعيدة عن المراكز الحضرية الرئيسة باتجاه المناطق الجنوبية والأجزاء الوسطى من المنطقة الساحلية الأقل نمواً بما يسمح بتحقيق زيادات جوهرية في تعداد سكان هذه المناطق، وتخفيض معدلات الهجرة منها إلى أدنى

مستوياتها من جهة، وتشجيع الهجرة المعاكسة باتجاهها من جهة ثانية، للوصول إلى توزع متوازن للسكان والمشاريع التنموية. يعني هذا أن المدن ستنمو بمعدلات متساوية نسبياً، غير أن تنفيذ مثل هذا البرنامج يتطلب توزيع الأنشطة الاقتصادية على مساحات أكثر اتساعاً وخلق تجمعات ومراكز عمرانية تحتوي على الخدمات والمقومات اللازمة لسياسة التحول الاقتصادي والاجتماعي كافة، مما يتطلب نفقات عالية بالرغم من انخفاض الفوائد الاقتصادية العائدة مقارنة بنتائج التنمية المكانية المكثفة المخططة. كما أن البيئة الطبيعية في مثل هذه المناطق تمثل عوائق تجعل من الصعب تحقيق استراتيجية الانتشار بسبب المنافسة الشديدة المتمثلة في منطقتي التركز السكاني والاقتصادي على طرفي الشريط الساحلي ووجود المدن الكبيرة والمهمة مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة والزاوية والبيضاء ودرنة.

5- نموذج محاور وعقد التنمية:

تشير دراسات النماذج السابقة إلى أن أياً من هذه النماذج ليس بمقدوره منفرداً تحقيق الأهداف الوطنية مجتمعة بمفرده، وبالتالي كان لابد من المواءمة بين النماذج السابقة، لكي يتحقق الاستغلال الأمثل والتنمية المكانية المتوازنة على المدى البعيد. يمكن أن يحدث ذلك من خلال تعزيز الترابط الوظيفي بين مختلف أجزاء الحيز الوطني والانتشار الجغرافي للتنمية بصورة تدريجية من المراكز المتطورة إلى المناطق القريبة الأقل نمواً عن طريق تدعيم مراكز نمو إقليمية يتم اختيارها وفق إطار محاور التنمية – الانتشار المركّز- للمحافظة على الانسجام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها المكاني.

يعرف محور التنمية بأنه الحيز المكاني الذي تتوافر فيه مقومات تنويع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتشمل هذه المقومات وجود التجمعات ذات الأحجام السكّانية المختلفة، وتوافر شبكات الطرق التي تربط بين أجزاء ذلك الحيز، والمرافق والخدمات والأنشطة الاقتصادية التي تمكنها من أن تدعم بعضها بعضاً، بما يضمن استمرارية التنمية واستدامتها على المدى الطويل، وإمكانية انتشارها تدريجياً من خلال التسلسل الهرمي للمراكز العمرانية[1].

يشمل نموذج محاور وعقد التنمية الاستمرار في اتجاهات التنمية في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين مدن وقرى البلاد تبعاً لمواردها وإمكاناتها ومواقعها واحتياجاتها، وتوفير تنمية متوازنة في شبكة المراكز العمرانية، وفقاً للتسلسل المتدرج في تنشيط معدلات النمو واتجاهات التنمية حتى تتحقق أهداف الاستدامة الاقتصادية في معظم المراكز العمرانية بقدر الإمكان وفي أسرع وقت ممكن، بحيث تعم الفائدة جميع أقاليم البلاد.

إن تبني نموذج المحاور والعقد الحضرية يفتح آفاقاً كبيرة لتوزع المدن والمشاريع الاقتصادية

(1) صالح بن علي الهذلول ومحمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية: تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، الرياض، 2001، ص14.

بين مناطق البلاد وأقاليمها، حيث يشكل نظاماً متراتباً يربط بين المدن الكبرى (طرابلس وبنغازي) باعتبارها عقد حضرية رئيسة من جهة، والمدن الكبيرة والمتوسطة باعتبارها مراكز مهمة للتنمية من جهة ثانية، ثم المراكز الأصغر حجماً باعتبارها مراكز ثانوية من جهة ثالثة.

أما المحاور الحضرية فهي الأشرطة التنموية المكونة من المراكز العمرانية والمشاريع الاقتصادية التي تمتد مع أو بالقرب من الطرق الرئيسة التي تربط مراكز التنمية أو العقد الحضرية. تكون بعض هذه المحاور رئيسة كالمحور الساحلي الممتد من مصراتة إلى صبراتة، وتمثل مدينة طرابلس مركزه، والمحور الساحلي الممتد من مدينة بنغازي إلى مدينة درنة عبر الطريق الساحلي، ومحور الجبل الغربي الممتد من الخمس إلى نالوت. إضافة إلى محور الخليج الممتد من مصراتة إلى مدينة اجدابيا، الذي يمثل حلقة الوصل بين المحورين الساحليين السابقين، والذي ظهر مؤخراً بعد توجيه المشاريع التنموية والخدمية إليه. كما تشمل محاور التنمية الرئيسة كذلك المحور الصحراوي الذي يبدو في ثلاثة محاور فرعية، يمثلها نطاق المدن الممتدة مع وادي الشاطئ أولاً، ويمتد الثاني مع وادي الحياة، أما النطاق الثالث فتمثله مدن منخفض مرزق.

ستسهم عملية نقل المياه ضمن منظومة النهر الصناعي على استدامة ونمو المراكز العمرانية على مسار هذه المنظومة من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الكثير من المدن، الأمر الذي يسهم في تعزيز وتماسك الشبكة الوطنية للمراكز العمرانية المدينية وتوازنها الجغرافي.

وكلما تطورت المراكز الحضرية تزداد أهمية المحاور التي تربطها بالمراكز الأخرى، وبالتالي يجب أن تتطور شبكات النقل وتزداد كفاءتها لتستوعب حجم الحركة على هذه المحاور. ويتبع تزايد أهمية المحاور وتزايد الحركة عليها توفر الفرصة لاتساع المراكز العمرانية ونموها على امتداد هذه المحاور، وإقامة المزيد من المراكز الخدمية عليها عند عقد المواصلات، وإقامة نظاماً لمدن التوابع، وتحديد المراكز العمرانية المقترحة لتكون مراكز جديدة للنمو، وتدرج هذه المراكز وعلاقاتها مع ظهيرها حسب نوع الخدمة التي تؤديها والتجمعات التي يخدمها كل مركز.

إن استراتيجية التنمية المكانية ضمن محاور النمو المشار إليها، تتطلب العديد من المقومات لضمان نجاح هذه الاستراتيجية منها:

1- ضرورة الاستمرار في تقييم الوضع الحالي للتنمية ودراسة مساراتها وإمكانات نمو المناطق الاقتصادية مستقبلاً بهدف الوصول إلى تصور شامل لاحتياجات كل منطقة وتطورها وتنميتها في المستقبل.

2- النظر إلى تنمية المحاور أو المناطق الاقتصادية من جهة وتنمية الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، على أساس من التكامل بينهما، وكجزئين من عملية واحدة، بحيث ينعكس التقدم الذي

يتم تحقيقه في الاقتصاد الوطني على معدل النمو المحقق في المناطق المختلفة، مما يعني أن الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ضمن تلك المحاور التنموية يجب أن تستغل للرفع من معدل النمو الاقتصادي العام.

3- توفير السياسات التنموية المناسبة التي تأخذ في اعتبارها الأوضاع الجغرافية والموارد الاقتصادية التي تسود في كل منطقة.

4- توفير الظروف الملائمة للاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وتنسيق عملية الاستغلال مع التنمية المكانية المتوازنة، مثل حقول النفط في منطقة الخليج وخامات الحديد المتوافرة في وادي الشاطئ، والاستغلال المناسب والرشيد للموارد المائية، علاوة على حماية الأراضي الزراعية باعتبارها أحد المقومات الأساسية للإنتاج الزراعي.

5- التوسع في المرافق الأساسية وخاصة المتعلقة بشبكات النقل الكهرباء والسكن والخدمات، وتوفير ظروف مناسبة للحياة في كل منطقة وتسهيل اتصالها ببعضها بعضاً، وتحديد مستوى الخدمات ومدى توافرها وتنظيم توطن المشاريع الاقتصادية في كل مركز عمراني، بما يضمن التوزع المكاني الأمثل للأنشطة الاقتصادية لتحقيق التنمية المتوازنة.

وعليه فإن نموذج المحاور والعقد التنموية يتضمن عدة ميزات، منها[1]:

1- تأخذ محاور التنمية في الاعتبار توازن العلاقة بين المراكز الحضرية وكسر حلقة تركز الأنشطة في عددٍ محدود من المدن الكبرى، وذلك لأن التنمية العمرانية التي تركز على المدن الكبرى دون الأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة بين هذه المدن وغيرها من المدن في المنظومة الحضرية عادة ما تنتهي بتجيير التنمية لصالح المدن الكبرى، وما ينطوي على ذلك من ظهور العديد من المشكلات مثل السكن العشوائي والضغط المستمر على الخدمات والمرافق المدينية والبيئة العمرانية في تلك المدن.

2- تؤكد فكرة محاور التنمية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز دور وإمكانات المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال العمل على استغلال الموارد المتاحة في المناطق المجاورة لهذه المدن، والتي يعتمد عليها توسع أنشطتها، وتطور وظائفها بما يضمن تحقيق درجة من الاستقرار والتوازن في التوزع الجغرافي للسكان بين الأقاليم. يعني هذا أن معظم المراكز الحضرية ستكون مرتبطة في نظام تسلسلي تكون فيها المراكز الصغرى مرتبطة بمراكز الخدمات المحلية، والتي تكون بدورها مرتبطة بمراكز إقليمية فرعية أو إقليمية.

---

(1) صالح بن علي الهذلول، ومحمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص14.

3- إن توجيه التنمية العمرانية من خلال محاور التنمية يسمح بتحقيق التكامل بين مستويات التخطيط، واقتراح مزيج متكامل ومتوازن بين البرامج التنموية، منها تلك الموجه إلى تحسين هياكل البنية الأساسية لبعض المدن، ومنها الموجه إلى المشاريع التنموية لتحسين فرص التنمية الاقتصادية لبعضها الآخر.

يمكن تصنيف محاور التنمية في ليبيا وفقاً لإمكانات ومقومات التنمية إلى خمسة محاور تنموية رئيسة، لكلٍ منها ظروفها السائدة، وإمكاناتها الاقتصادية وأوجه التنمية فيها، لما لها من أهمية في تحديد الاتجاهات التنموية على مختلف مستوياتها، وتتمثل في المحاور التالية:

1- محور تنمية الشريط الساحلي الغربي.

2- محور تنمية الشريط الساحلي الشرقي.

3- محور تنمية امتداد الجبل الغربي.

4- محور تنمية الشريط الساحلي الأوسط.

5- محور تنمية منطقة فزان.

زد عليها عدة محاور أخرى متفرقة أقل في مقوماتها التنموية من المحاور السابقة تبدو على هيئة محاور ثانوية في طور التكوين، وتتمثل في امتداد الواحات الشمالية من غدامس إلى واحات جالو وأوجلة واجخرة مروراً بمدن واحات الجفرة، ونطاق مدن حوض الكفرة، ومنطقة غات في أقصى جنوب غرب ليبيا، وبالنظر لعدم وجود مدن كبيرة ضمن هذه المناطق تستطيع جذب مقدرات النشاط التنموي تصنف بأنها ذات إمكانات تنموية ثانوية، كما هو مبين في الخارطة (38).

يجب تحديد الإمكانات التنموية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المساعدة للتنمية بكل منطقة ليتم من خلالها تطوير المدن الواقعة ضمنها وتحديد الاتجاهات والمجالات التنموية على مختلف مستوياتها، وتشمل مجالات التنمية الاقتصادية كلاً مما يلي: (1) العمل على إيجاد قاعدة اقتصادية دائمة وحديثة في المدن الرئيسة كافة، (2) التأكيد على تنمية الخدمات وتنمية قطاعات السياحة والتجارة والأنشطة الصناعية، (3) تحقيق زيادة كبيرة في فرص العمل والتقليص المستمر من الاعتماد على العمالة الأجنبية. أما المجالات الاجتماعية فتشمل: (1) رفع مستوى المعيشة للسكان، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوفير السكن الملائم، (2) مستوى الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية، (3) الاستمرار في تحسين خدمات البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والمواصلات وشبكات المرافق وتطوير قطاع الإسكان. وسنحاول فيما يلي أن نلقي الضوء على محاور التنمية الإقليمية في ليبيا، التي يمكن أن تشكل قاعدة للتطور العمراني المستقبلي في هذه الرقعة الجغرافية.

خارطة (38) محاور التنمية المكانية في ليبيا خلال الفترة 2000-2020.



المصدر: من إعداد الباحث.

- **محور تنمية الشريط الساحلي الغربي:**

يمثله نطاق الشريط الساحلي الممتد من الحدود الغربية للبلاد مع تونس إلى مدينة مصراتة لمسافة تصل إلى 370 كم، يعدّ أهم المحاور التنموية في ليبيا، ويأتي في المرتبة الأولي من حيث عدد السكان والكثافة السكانية، التي بلغت عام 2000 نحو 250 نسمة/كم^2، نتيجة التركز الكبير للسكان والأنشطة الاقتصادية، حيث مثّل 44٪ من سكان البلاد في عام 2000، و58٪ من جملة العمالة الصناعية في عام 2001، ولذا فهو يمتاز بأنشطته الصناعية المتنوعة وخدماته المتعددة.

حددت الظروف الطبيعية في هذا النطاق الجغرافي الإمكانات التنموية مقارنة ببقية أقاليم البلاد، وشكلت الهيكل الاقتصادي فيه، فهو يمثل نطاق الزراعة الكثيفة وأهم المناطق الزراعية في البلاد، والذي يضمن توفير احتياجات سكان هذا النطاق من العديد من المنتجات الزراعية الغذائية. غير

أن الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية وصل إلى مستوى خطير نتيجة لتجاوز كميات المياه المستهلكة كميات التغذية المطرية أضعافاً عدة، الأمر الذي يهدد بالتصحر والجفاف وانخفاض الإنتاجية الزراعية وتدهور البيئة.

إن حماية الموارد البيئية يمثل أحد العناصر المهمة للاستراتيجية الإنمائية المستهدفة في هذا المحور التنموي، لذلك تقرر نقل ما يناهز 2.5 مليون م^3 يومياً من خزانات المياه الجوفية في حوض فزان، ضمن المرحلة الثانية لمشروع النهر الصناعي، إضافة إلى إمكانية إقامة محطات تحلية المياه على طول ساحل المنطقة، كما هي الحال في زوارة وصبراتة والزاوية وطرابلس والخمس وزليتن ومصراتة لتوفير احتياجات هذه المراكز الحضرية من المياه.

كما تشمل الإمكانات التنموية في محور الساحل الغربي تطوير النشاط الصناعي نتيجة توافر الظروف المناسبة لإقامة العديد من الصناعات ونموها نمواً مضطرداً، ويشمل النشاط الصناعي العديد من الصناعات الاستهلاكية التي ترتبط بالإمكانات التسويقية والتركز السكاني في كلٍ من مصراتة وزليتن والخمس الواقعة في الجزء الشرقي من هذا المحور، والزاوية والعزيزية وصرمان وصبراتة وزوارة والعجيلات وأبوكماش الواقعة في الجزء الغربي منه، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على توزيع الأنشطة المتركزة في مدينة طرابلس بشكل متعادل، وتحقيق هيكل اقتصادي أكثر توزاناً في جوانبه المكانية، وتوفير الإطار المناسب لإعادة توزيع السكان، ولهذا يجري حالياً تطوير العديد من مدن هذا المحور التنموي، حيث أنشئت العديد من الصناعات الاستراتيجية في مدن مختلفة، مثل الصناعات المعدنية والهندسية في مدينة مصراتة التي تمثل محور للتوسع في صناعة الحديد والصلب، وتطوير مدينة الزاوية لتكون محوراً لتطور الصناعات البترولية، وتطوير مدينة زوارة لتكون مركزاً لتطور صناعة الألومنيوم، وتطوير مدينة أبوكماش لتكون موطناً للصناعات الكيماوية، وصناعة اللدائن في صرمان وصناعة الزجاج والخزف في العزيزية، وصناعة الأسمنت في الخمس وزليتن، والصناعات الغذائية في المعمورة. علاوة على تطوير الخدمات في المراكز الحضرية كافة ضمن هذا المحور التنموي، وتوفير وسائل الاتصال وشبكات النقل والمواصلات فيما بينها.

تشير الظروف السائدة إلى إمكانية استمرار النمو السكاني والاقتصادي في هذا المحور، ولهذا فإنه من المتوقع أن يصل عدد المدن في هذا المحور في عام 2020 إلى 23 مدينة، سيبلغ عدد سكانها 4.356 مليون نسمة، أو ما نسبته 50.7٪ من مجموع أعداد سكان المدن في العام المذكور. منها ثمان مدن يتوقع أن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن 100 ألف نسمة، وهي طرابلس التي ستمثل نحو 45.8٪ من جملة السكان الحضر ضمن هذا النطاق التنموي، ومدينة مصراتة 12.6٪، مدينة الزاوية 8.6٪، والخمس 4.2٪، وزليتن 4.1٪، وزوارة 3.9٪، والعجيلات 2.9٪، وصرمان 2.7٪، بينما تتوزع النسب الباقية البالغة 15٪ بين بقية مدن هذا المحور التنموي وهي: صبراتة، الجميل، القره بوللي، العزيزية، قصر الأخيار، تاورغاء، الزهراء، رقدالين، الناصرية، الماية، بئر الغنم، زلطن، المعمورة، الدافنية، أبوكماش.

وبالنظر إلى تجاور المراكز العمرانية المدينية مع بعضها بعضاً ضمن هذا المحور التنموي، فإن هناك إمكانية متنامية لتطوير تلك المراكز على نحو تدريجي مشكّلةً شريطياً عمرانياً مدنياً (إقليماً متمدناً).

- **محور تنمية الشريط الساحلي الشرقي:**

يشغل هذا المحور منطقة الشريط الساحلي لسهل بنغازي والجبل الأخضر والسهول الشرقية لمسافة تصل إلى 600 كم، وهو يأتي في المرتبة الثانية من حيث الإمكانات التنموية الاقتصادية والكثافة السكانية بعد الشريط الساحلي الغربي، وإن كان هناك تبايناً بين شرق هذا الشريط وغربه، سواء من حيث الإمكانات المادية أم من حيث أعداد المدن والكثافة السكانية. نجد أن هناك إمكانية للنمو والتطور في هذا الشريط باعتباره يمثل المنطقة الصناعية والخدمية الثانية في البلاد، الأمر الذي ينعكس على تطوير شبكة المراكز العمرانية فيه، وذلك من خلال استغلال الإمكانات المحلية وزيادة أهميتها عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً في المستقبل، حيث تتوافر الإمكانية لتوطين المزيد من مشاريع التنمية في مناطق النمو الواقعة ضمن هذا النطاق، التي تمثلها كلٍ من مدن: المرج والبيضاء ودرنة وطبرق، وهذا سيؤدي بالتالي إلى الحد من التوسع المفرط لمدينة بنغازي، وتخفيف العبء الاقتصادي عنها كقطب نمو رئيس في هذا المحور، وسيكون هناك توازنٌ تنمويٌ في شمال شرقي ليبيا، وستتطور مراكز نمو رئيسة مثل مدن: البيضاء وطبرق ودرنة والمرج، مع التركيز على مدينة البيضاء باعتبارها المركز الثاني ضمن محور تنمية الشريط الساحلي الشرقي، إضافة إلى تطوير المراكز الحضرية الثانوية والمدن الصغيرة في منطقة سهل بنغازي والجبل الأخضر، مثل الأبيار وشحات وسوسة والقبة وقمينس وسلوق وتاكنس وجردس وقندولة وسلنطة، من خلال دعمها بالمزيد من الأنشطة الإنمائية في المجالات الإنتاجية والخدمية مثل التصنيع وخدمات التعليم والصحة والمرافق والإسكان وتقديم الدعم للنهوض بالنشاطات الاقتصادية.

يتوقع نمو أعداد المدن في محور التنمية في الشريط الساحلي الشرقي إلى نحو 38 مدينة يشكل مجموع سكانها نحو 2.145 مليون نسمة، أو ما نسبته 25٪ من مجموع سكان المدن الليبية في عام 2020، منها خمس مدن سيزيد عدد سكان الواحدة منها عن 100 ألف نسمة، ستشكل مراكز إقليمية ضمن هذا المحور التنموي، وتمثل ما نسبته 76٪ من مجموع سكانه في عام 2020، وستشكل مدينة بنغازي ما نسبته 47٪، بينما يتوقع أن يتراوح عدد سكان بقية المدن مابين 5- 50 ألف نسمة، وستمثل 24٪ من مجموع سكان المدن في الشريط الساحلي الشرقي.

- **محور تنمية امتداد الجبل الغربي:**

يمتد من مدينة الخمس شرقاً حتى مدينة نالوت غرباً ولمسافة تناهز 350 كم مع امتداد حافة الجبل الغربي، وتطل بشكل مباشر على السهول الساحلية الغربية الأكثر عمراناً وتطوراً في اقتصادها، ويعد هذا المحور التنموي أقل في إمكاناته وموارده الطبيعية في قسمه الغربي نظراً لانخفاض معدلات التهطال وقلة الموارد المائية، الأمر الذي أثر على صغر حجم المراكز العمرانية فيه.

إن لهذا المحور القدرة على النمو والتقدم اعتماداً على قربه من محور التمركز الصناعي الرئيس في منطقة الشريط الساحلي الغربي، إضافة إلى الصناعات المتوطنة في بعض مراكزه العمرانية، حيث تعتبر مدينة غريان المركز الرئيس لعمليات التنمية الصناعية والخدمات والمرافق في منطقة الجبل الغربي، كما ستؤدي مشاريع التنمية الزراعية على امتداد هذا الشريط لتنمية هذه المنطقة. إضافة إلى أن وجود العديد من الحقول النفطية وحقول الغاز الطبيعي في الأجزاء الغربية من منطقة الجبل الغربي من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو السريع للمراكز العمرانية في هذه المنطقة ويشكل عنصراً مهماً لقيام أنشطة صناعية جديدة فيها.

إن تطوير وتشجيع نمو مدن محور الجبل الغربي وتنميتها، وتعزيز خدماتها في مجالات التعليم والصحة والإسكان يسّهم في تخفيف الضغط السكاني عن مدينة طرابلس وضواحيها خاصةً، والساحل الغربي عامةً، وسيمكّن المراكز العمرانية من الاحتفاظ بسكانها وتنمية أنشطتها الاقتصادية. ولذا يتوقع أن يصل عدد المدن في محور التنمية في الجبل الغربي في عام 2020 إلى نحو 28 مدينة، يقدر عدد سكانها بـ 776 ألف نسمة، منها ثلاث مدن يتوقع أن يتجاوز عدد سكان كلٍ منها 100 ألف نسمة، وهي: غريان وترهونة وبني وليد، ستشكل 41.5٪ من مجموع سكان مدن الجبل الغربي، وثلاث مدن أخرى يتوقع أن يتراوح عدد سكانها ما بين 50- 100 ألف نسمة، وهي: يفرن، مسلاتة، والزنتان، ستمثل 24.5٪ من جملة عدد سكان مدن هذا النطاق التنموي، بينما يتوقع أن يتراوح عدد سكان بقية مدنه ما بين 5-26 ألف نسمة.

- **محور تنمية الشريط الساحلي الأوسط:**

تمثله المنطقة الساحلية الممتدة من أبوقرين إلى اجدابيا، وهو بمثابة الوسط أو المركز الجغرافي لتوزع المراكز الحضرية في ليبيا، فإلى الغرب منه تقع منطقة طرابلس، وإلى الشرق منه تقع منطقة بنغازي، وجنوبه تقع منطقة سبها.

وعلى الرغم من أن الشريط الساحلي الأوسط يعاني من الظروف الطبيعية غير المناسبة، مثل قلة الموارد المائية وتدني نوعيتها وعدم توافر التربة الخصبة وانخفاض الإنتاجية الزراعية فيها، إلا أن وقوعه عند تقاطعات الطرق الرئيسة الساحلية والداخلية جعله مكاناً مناسباً لإقامة المرافق

الخدمية والمراكز التسويقية، إضافة إلى توافر إمكانات كبيرة للتنمية الصناعية التي تعتمد على استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي التي تتركز في إقليم خليج سرت، والتي تُعد أساساً مشجعاً يعول عليه للتنمية المستقبلية في محور الشريط الساحلي الأوسط.

وبناءً على ما تقدم فمن المتوقع أن يصبح هذا المحور منطقة حيوية ثالثة ونشطة للتصنيع والخدمات والإسكان والعمران مستقبلاً، بحيث تشكل الصناعات البترولية والبتروكيماوية مرتكزاً لبرامج التنمية الصناعية التي تمتاز بإمكاناتها التنموية المتزايدة، والتي تتيح مجالاً واسعاً للنمو الصناعي وتنوعه، الأمر الذي سيتيح لمدينتي رأس الأنوف والبريقة الجديدتين أن تصبحا مراكز حضرية رئيسة في المنطقة، مما سيسمح لأعداد كبيرة من السكان بالهجرة إليهما من بقية أقاليم البلاد.

كما سيسهم مشروع النهر الصناعي في تنمية وتطوير محور الشريط الساحلي الأوسط وأنماط التحضر فيه، وذلك من خلال التوسع في برامج تنمية الأراضي الزراعية فيه. إضافة إلى التطور الذي ستشهده مدينة سرت كمركز خدمي رئيس في البلاد. كما أن التنمية الصناعية والمشاريع الزراعية المؤمل أن يشهدها هذا المحور ستسهم في إنشاء المزيد من شبكات الطرق الرئيسة التي تربطه ببقية مناطق البلاد وتطوير وتحسين الموانئ ومرافقها في كلٍ من رأس الأنوف والبريقة والسدرة، وإنشاء المطارات وتنمية إمكاناتها الخدمية. وسيزيد من إمكانات التنمية مدّ خط السكة الحديدية بين غرب البلاد وشرقها مروراً بهذا النطاق التنموي، وتحسين درجة اتصاله بالمحورين الساحليين الغربي والشرقي، مما سيدعم استمرار نمو مراكزه الحضرية، وتنفيذ المزيد من المشاريع الإنمائية للأنشطة الصناعية والخدمية والتجارية، وسيسهم في تقوية البنية الوظيفية لشبكة المراكز العمرانية وسيزيد من أعدادها، ولهذا فإنه من المتوقع أن يصل عدد المدن في محور تنمية الشريط الساحلي الأوسط إلى 12 مدينة يصل مجموع سكانها 515 ألف نسمة في عام 2020، وستشكل مدينتي سرت واجدابيا المدينتين الرئيستين في هذا المحور، وبحجم سكاني يزيد عن 100 ألف نسمة لكلٍ منهما، تمثلان ما نسبته 67٪ من جملة عدد سكانه، تليهما مدينتي البريقة ورأس الأنوف اللتان ستشكلان مراكز حضرية رئيسة في المنطقة، وسيصل تعداد سكان كلٍ منها في عام 2020 إلى 61.4 ألف و47.8 ألف نسمة على التوالي.

- **محور تنمية منطقة فزان:**

يشمل تنمية المدن والمراكز العمرانية المنتشرة في منطقة حوض فزان، وقد ظل هذا النطاق التنموي حتى وقت قريب مجرد سلسلة من الواحات المعزولة دون وجود روابط اقتصادية بينها نتيجة الظروف البيئية الصعبة والكثافة السكانية المنخفضة، حيث تسببت هذه العوامل في إحداث سلبيات تعيق التنمية الاقتصادية، والتي أثرت على أولويات تخصيص الاستثمارات ضمن خطط وبرامج التنمية الوطنية.

إن شبكة المراكز العمرانية في هذا المحور ستبقى على شكل تجمعات وامتدادات حضرية صغيرة، ولهذا نرى ضرورة تنمية المراكز الخدمية في مختلف مستوياتها وفقاً لمعايير الكثافة السكانية، بحيث يتم تطوير نقاط بؤرية إقليمية وإقليمية فرعية وأخرى محلية لتقديم وظائف متعددة، تشمل الخدمات الإدارية والاجتماعية والتجارية، كون هذه المنطقة ذات أهمية حيوية واستراتيجية في الجزء الجنوبي من البلاد.

يتمتع محور تنمية منطقة فزان بموارده المعدنية، إضافة إلى إمكانات كبيرة يمكن تنميتها واستغلالها في مجال السياحة الصحراوية وتوفير البنية التحتية والخدمات الخاصة بها لتلبية حاجات السوق المحلية والدولية من هذه الصناعة، إضافة إلى التخطيط لاستراتيجيات تنمية النشاط الزراعي لاستثمار المياه الجوفية وفق نظام اقتصادي فعال، وزيادة التوسع في الإنتاجية الزراعية من خلال ضمان تسويق المنتجات الزراعية، وإقامة المنشآت الصناعية التي تعتمد أساساً على الموارد المحلية الملائمة للظروف المناخية، بحيث تعطي إنتاجاً يلبي حاجات سكان الإقليم وتصدير الفائض منه إلى أسواق المناطق الساحلية في الشمال، وتسهيل اتصالها بها، وخاصة بعد إنشاء خط السكة الحديدية الذي سوف يربط منطقة سبها بالشريط الساحلي، والذي سيسمح بتنشيط التنمية في هذه المنطقة. كما أنه سيصبح من الممكن تنمية نشاط التعدين ونقل خامات الحديد من وادي الشاطئ إلى مجمع الحديد والصلب في مدينة مصراتة، وسيسمح كذلك بنقل الوقود ومواد البناء والمنتجات الصناعية من الشمال إلى الجنوب، الأمر الذي سيزيد من إمكانات نمو مدن محور سبها وتقوية شبكة المشروعات الإسكانية والمرافق الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية وزيادة عوائدها، وبالتالي ضمان استمرارية النمو الاقتصادي على المدى الطويل وإحداث التنمية المستقبلية.

يتوقع أن يضم محور تنمية منطقة فزان حوالي 19 مدينة سيبلغ مجموع سكانها 536 ألف نسمة، ستشكّل نحو 6.3٪ من جملة سكان المدن الليبية عام 2020، وستمثل مدينة سبها نواة هذا المحور بحجم سكاني سيصل إلى 212 ألف نسمة، وبما نسبته 40٪ من مجموع سكان منطقة فزان الحضرية، تليها مدينة براك بحجم يتوقع أن يصل إلى 71.5 ألف نسمة، أما مدينتي أوباري ومرزق فيتوقع أن تسجّلا حجماً يتراوح بين 35- 38 ألف نسمة لكلٍ منهما على التوالي، بينما يتوقع أن يتراوح حجم بقية المدن ما بين 5- 26 ألف نسمة حسب آفاق نموها حتى عام 2020.

2- مستقبل نمو أحجام المدن الليبية وعلاقتها بإمكانات التنمية في أقاليم ليبيا:

ترتبط الآفاق المستقبلية لأحجام المدن بتحليل عوامل نمو هذه المدن في الحاضر وإمكاناتها المستقبلية، ولهذا يمكن التنبؤ بحجم المدينة من خلال معرفة احتياطي التطور الكامن أو الممكن مستقبلاً، والذي يشير إلى مدى توافر الشروط الملائمة والموارد المتاحة، كما أن مثل هذا التحليل يساعد على تحديد محاور التنمية الموجهة للمدن ومنظومتها، أو التعديل في منظومات المراكز العمرانية لمصلحة التنمية المتوازنة[1].

إن العوامل التي أثرت في توزع المدن الليبية وتحديد اتجاهات نموها في الماضي ستؤثر كذلك على الاتجاهات المستقبلية لتطورها، وذلك بسبب وجود تباين في القدرات التنموية بين أقاليم الشمال عنها في أقاليم الجنوب، ونتيجةً للظروف البيئية في المناطق الجنوبية ستبقى المناطق الشمالية مكاناً مفضلاً للاستقرار، لاسيما على طول المحاور الساحلية الثلاثة التي تشكل شبكتها العمرانية سلسلة متكاملة في شكلها الهرمي المنتظم، الأمر الذي يجعل من هذه الشبكة أكثر قابلية للإضافات والتحسينات في تنميتها، وستكون هذه السمة أكثر وضوحاً في المستقبل. أما في الأقاليم الجنوبية فإن المراكز المدينية تبدو مبعثرة ومنفصلة عن بعضها بعضاً بفعل تأثير الصحراء وسيادة ظروف الجفاف وقلة الكثافة السكانية، لهذا فإن الإقليم بحاجة إلى تطوير المراكز الإقليمية الفرعية والمراكز المحلية وتقديم المزيد من الدعم لأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن تنفيذ المشروعات الاقتصادية مثل مشروع النهر الصناعي الذي ستنقل بموجبه المياه من الجنوب إلى المنطقة الساحلية، علاوة على التطور الصناعي بمنطقة خليج سرت والاستثمارات الكبيرة في قطاع المواصلات التي تجاوزت 6.3 مليار د.ل خلال الفترة 1970- 2000 التي تم تنفيذها مثل الطرق البرية السريعة والرئيسة والفرعية التي تجاوزت 25 ألف كم في عام 2000، حيث أصبح من الممكن الوصول إلى جميع المراكز العمرانية، ودمج المناطق المنعزلة في أغلب مناطق البلاد. إضافة إلى مشروعات المواصلات الاستراتيجية المستهدفة مثل مشروع السكة الحديدية، وشبكات الطرق الجديدة، أثرت وستؤثر مستقبلاً في اتساع دائرة المناطق التي تتمتع بإمكانات تنموية مهمة، وزيادة أعدادها، وتعمل على زيادة الإمكانات المتوافرة فيها.

يمكن تصنيف المدن الليبية وظيفياً على أساس توزع الخدمات والنشاط الاقتصادي الإنتاجي في كل إقليم من أقاليم البلاد الأربعة، وتحديد التداخل الوظيفي بينها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في صورة نظام هرمي لكل وظيفة خدمية، لتصبح عملية التنمية المكانية أمراً ممكناً وفقاً

---

(1) محمد صافيتا وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص102.

للتقسيم التالي[1]:

1- المراكز الوطنية: وتقدم وظائفها على مستوى القطر بأكمله وتمثلها مدينة طرابلس كعاصمة للدولة.

2- المراكز الإقليمية وتقدم مجالات واسعة من الخدمات في المحيط الإقليمي ضمن أقاليم البلاد الأربعة وتتمثل في مدن طرابلس وبنغازي وسرت وسبها.

3- المراكز الإقليمية الفرعية ووظيفتها تقديم الخدمات على مستوى الأقاليم الفرعية، وغالباً ما تكون هذه المدن مراكز أو عواصم للمناطق الإدارية أو البلديات (المحافظات).

4- المراكز المحلية، وتقدم الخدمات والوظائف الإدارية ذات الطبيعة المحلية على مستوى فروع المناطق الإدارية.

إن الهدف الأساس لإستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة التي تشهدها ليبيا هو تحقيق التنمية المكانية المتوازنة وتحسين ظروف المعيشة وتطوير المرافق الخدمية، وتوفير فرص العمل للسكان وتحقيق النمو الإقليمي المتوازن للمراكز العمرانية كافة من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في جميع المناطق الاقتصادية، بحيث تلعب هذه المناطق دورها في تحقيق الاستراتيجية الشاملة من جهة ثانية[2].

إن التوزع النسبي للسكان في أقاليم البلاد الرئيسة يعكس مدى اهتمام الجهات المسؤولة لتحقيق التنمية الشاملة وإعطاء الأولوية لتنمية المناطق النائية، والاهتمام بالمدن الصغيرة والمتوسطة والحد من هيمنة المدن الكبيرة، ويبدو ذلك في انخفاض نسبة سكان المناطق الأكثر تحضراً في إقليمي طرابلس وبنغازي لصالح المناطق الأقل تحضراً، كما هي الحال في إقليمي الخليج وسبها، فقد انخفضت نسبة سكان إقليم طرابلس من جملة سكان البلاد من 63.2٪ إلى 60.6٪ خلال الفترة 1973-2000. وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة سكان إقليمي الخليج وفزان من 6.3٪ إلى 8.6٪ في إقليم الخليج، ومن 5.5٪ إلى 6.3٪ في إقليم فزان خلال الفترة ذاتها، أما نسبة سكان إقليم بنغازي فيتوقع أن تظل على حالها، إذ مثلت نحو ربع سكان البلاد خلال الفترة المذكورة - الجدول (56) - ويتوقع استمرار سياسة التنمية المكانية في تقديم الدعم الاقتصادي لتنمية المراكز العمرانية في المناطق الساحلية والوسطى والجنوبية، والاستمرار في دعم القطاع العام لنشاطات الإسكان والبنية التحتية والخدمات، إضافة إلى العمل على توسيع وتعزيز أنشطة

---

(1) أمانة اللجنة الشعبية للمرافق بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى،1981-2000، طرابلس، 1985، ص178.

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985، مرجع سابق، ص ص 176-179.

القطاع الخاص في قطاعات التصنيع والتجارة، بحيث تكون هذه الأنشطة إنتاجية وقابلة للاستدامة، خاصة إذا أدركنا أن مشاريع التنمية التي يقوم بها القطاع الخاص توفّر الإمكانات للنمو واستيعاب التنمية المستدامة وتشجعها.

جدول (56) توزع السكان على الأقاليم التخطيطية في ليبيا (بالألف نسمة).

الإقليم	1973		1984		1995		2000	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	1421.5	63.2	2258.4	62.0	2932.2	61.1	3296.6	60.6
بنغازي	562.3	25.0	939.8	25.8	1180.6	24.6	1332.8	24.5
الخليج	141.7	6.3	236.8	6.5	388.7	8.1	467.8	8.6
فزان	123.7	5.5	207.6	5.7	297.5	6.2	342.7	6.3
الإجمالي	2249.2	100	3642.6	100	4799.0	100	5439.9	100

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، بيانات التعدادات العامة للسكان 1973، 1984، 1995.

بناءً على اتجاهات النمو السكاني المسجلة في ليبيا خلال الفترة الأخيرة 1984-2000 يتوقع أن يصل عدد سكان البلاد في عام 2020 إلى نحو 8980600 نسمة يقدر عدد سكان المدن منهم 8.595 مليون نسمة(*)، أو ما نسبته 95.7٪ من جملة سكان البلاد، مما يجعل سكان البلاد يعيشون حياة حضرية.

وبناءً على معدل النمو الحضري في ليبيا فإن مقدار الزيادة في سكان المدن الليبية خلال الفترة 2000-2020 يقدر بنحو 3.829 مليون نسمة، وسيصبح عدد المدن 135 مدينة يصل حجم الواحدة منها إلى ما يزيد عن 5 آلاف نسمة، مما يعني أن أعداد المدن سيزيد بمقدار 52 مدينة في عام 2020 عما كان عليه عددها في عام 2000، منها 18 مدينة في إقليم طرابلس، و17 مدينة في إقليم بنغازي، و9 مدن في إقليم الخليج، و8 مدن في إقليم فزان، ويبين الجدولان (57)، (58) تطور أحجام المدن الليبية وتصنيفها على أساس الآفاق المستقبلية المقدرة لعام 2020.

(*) قدر مجموع سكان ليبيا في عام 2020 بناءً على معدل النمو المسجل خلال الفترة 1995-2000 البالغ 2.5٪، بينما قدر مجموع سكان المدن وفقاً لمعدل نمو السكان الحضر والبالغ خلال الفترة نفسها 3٪، من خلال استخدام المعادلة التالية:

$$Px = P1(R + 1)^t$$

Px = عدد السكان المقدر في العام المنظور (2020). R = معدل النمو المسجل خلال الفترة 1995-2000.

P1 = عدد السكان في سنة الأساس (2000). t = الفترة التعدادية وهي 20 سنة.

جدول (57) تقديرات أعداد سكان المدن الليبية عام 2020.

المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان
طرابلس	1994700	مزدة	25900	البردي	9300
بنغازي	1030000	توكرة	25600	نسمة	9200
مصراتة	547200	نالوت	25100	ككلة	9100
الزاوية	375800	قمينس	24200	قندولة	9000
سبها	212500	جادو	23500	بطة	8600
البيضاء	194500	سوسة	21100	ونزريك	8400
الخمس	183200	الغريفة	20100	البياضة	8300
زليتن	179400	الماية	20900	أبوكماش	8200
سرت	176400	ودان	19300	قصر الجدي	8200
زوارة	169100	بئر الغنم	19600	الزويتينة	8200
اجدابيا	168800	زلطن	18900	قرنادة	8100
درنة	167100	الأبرق	18800	التميمى	7900
طبرق	160200	سوكنة	18600	بنت بية	7700
العجيلات	124200	الداوون	18300	أقار	7700
صرمان	115900	تاكنس	18200	القرضة	7400
غريان	114300	مرتوبة	18200	القيقب	7200
المرج	109800	أوجلة	17800	الرابطة	7200
ترهونة	104400	طلميثة	17400	مراوة	7100
بنى وليد	103100	الرحيبات	17200	سلنطة	7100
صبراتة	97500	زلة	16900	أبو نجيم	7100
الجميل	96600	الرجبان	16700	لملودة	6900
القره بوللى	84200	تراغن	16500	وازن	6900
العزيزية	77600	أم الرزم	16500	الحوامد	6900
قصر الأخيار	73500	أم الأرانب	16000	الشويرف	6900
يفرن	72800	تيجى	16000	أجخرة	6700
براك	71500	مسة	15800	سمنو	6600
مسلاتة	66900	القطرون	15800	هراوة	6600
البريقة	61400	وادي عتبة	15700	زويلة	6500
الزنتان	50500	غات	15200	القريات	6400
شحات	50200	بن جواد	14900	الوشكة	6400
رأس الأنوف	47800	كباو	13000	رأس الهلال	6300
الأبيار	45600	برقن	12700	جرمة	6300
تاورغاء	45200	المعمورة	12100	أبوقرين	6200
الكفرة	44800	العويلية	12000	سلطان	6100
أوباري	37900	امساعد	11200	المقرون	6000
الزهراء	37700	كمبوت	11200	بشر	5900
مرزق	35800	الحرابة	10900	درج	5900
رقدالين	35800	جردس الأحرار	10600	الفائدية	5900
القبة	35500	الدافنية	10500	شكشوك	5800
سلوق	31100	الرياينة	10500	بدر	5300
غدامس	30200	الأصابعة	10300	الجوش	5300
جالو	30200	سيدي الصيد	9900	الزيغن	5200
هون	28500	عمر المختار	9700	الجغبوب	5200
الناصرية	28400	تازربو	9300	سيناون	5100
إدري	26500	مرادة	9300	القرضبة	5000
المجموع			8595800		

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على معدلات نمو أحجام المدن المسجلة في الفترة 1995-2000.

جدول (58) تصنيف المدن الليبية على أساس الحجم السكاني لعام 2020 (بالألف نسمة)

المدن المليونية	طرابلس بنغازي
مدن يتراوح حجمها بين 1000 – 500	مصراتة
مدن يتراوح حجمها بين 500 –100	الزاوية سبها البيضاء الخمس زليتن سرت زوارة اجدابيا درنة طبرق العجيلات صرمان غريان المرج ترهونة بني وليد
مدن يتراوح حجمها بين 100 – 50	صبراتة الجميل القره بوللي العزيزية قصر الأخيار يفرن براك مسلاتة البريقة الزنتان شحات
مدن يتراوح حجمها بين 50 – 20	رأس الأنوف الأبيار تاورغاء الكفرة أوباري الزهراء مرزق رقدالين القبة سلوق غدامس جالو هون الناصرية إدري مزدة توكرة نالوت قمينس جادو سوسة الغريفة الماية
مدن يتراوح حجمها بين 20 -5	ودان بئر الغنم زلطن الأبرق سوكنة الداوون تاكنس مرتوبة أوجلة طلميثة الرحيبات زلة الرجبان تراغن أم الرزم أم الأرانب تيجى مسة القطرون وادي عتبة غات بن جواد كباو برقن المعمورة العويلية امساعد كمبوت الحرابة جردس الأحرار الدافنية الرياينة الأصابعة سيدي الصيد عمر المختار تازربو مرادة البردي نسمة ككلة قندولة بطة ونزريك البياضة أبوكماش قصر الجدي الزويتينة قرنادة التميمي بنت بية أقار القرضة القيقب الرابطة مراوة سلنطة أبو نجيم لملودة وازن الحوامد الشويرف أجخرة سمنو هراوة زويلة القريات الوشكة رأس الهلال جرمة أبوقرين سلطان المقرون بشر درج الفائدية شكشوك بدر الجوش الزيغن الجغبوب سيناون القرضبة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

تشير تقديرات نمو السكان حسب الفئات الحجمية – جدول (59) – إلى استمرار انخفاض نسبة سكان مدينتي طرابلس وبنغازي إلى جملة سكان المدن الليبية، نتيجة السياسة التي اتبعتها الدولة للتنمية المكانية الشاملة، إذ من المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى 35٪ في عام 2020 بعد أن كانت 42.5٪ في عام 1995، حيث يقدر أن يصل سكان هاتين المدينتين إلى 1.99 مليون نسمة لمدينة طرابلس، و1.01 مليون نسمة لمدينة بنغازي، كما أنهما ستستمران في تأدية دورهما الإقليمي الرئيس في منطقتي غرب ليبيا وشرقها. أما المدينة الثالثة في منظومة المدن الليبية التي تمثلها مدينة مصراتة فيتوقع أن ينمو حجمها السكاني في عام 2020 إلى 550 ألف نسمة تقريباً، ولذا فهي ستمثل مركزاً تنموياً مهماً في إقليم غرب ليبيا، نظراً للميزات التي يتمتع بها موقعها على الطرف الشرقي لمحور تنمية الشريط الساحلي الغربي، إضافة إلى قربها من الميناء الرئيس الثاني في شمال غرب ليبيا، علاوة على إمكاناتها للنمو ووجود الأساس الاقتصادي لتطورها مستقبلاً والمرتبط بالتوطن الصناعي فيها، لاسيما الصناعات الهندسية مثل صناعة الحديد والصلب ووظيفتها كمركز تنمية إقليمي وخدمي.

كما يتوقع أن تسفر استراتيجية التنمية التي تنتهجها الدولة على التطور الذي ستشهده فئة المدن متوسطة الحجم وانتظام الهرم الحجمي للمدن الليبية، كون هذه الفئة تمثل حلقة الوصل بين المدن الصغيرة التي تقع عند قاعدة ذلك الهرم والمدن الكبيرة التي تمثل قمته، بحيث يتوقع أن يزداد عدد المدن ذات الأحجام المتوسطة التي يتراوح حجمها بين 50- 500 ألف نسمة من 14 مدينة في عام 2000 إلى 27 مدينة في عام 2020 سيصل مجموع سكانها إلى 3.5 مليون نسمة، أو ما نسبته 40٪ من جملة سكان المدن في ليبيا المقدر في العام المذكور. يعني هذا أن منظومة المدن الليبية ستضم في عام 2020 نحو 19 مدينة يزيد عدد سكان كلٍ منها عن 100 ألف نسمة.

أما فئة المدن الصغيرة التي يقل حجمها السكاني عن 50 ألف نسمة فيتوقع أن يزداد عددها من 55 مدينة إلى 105 مدن خلال الفترة 2000- 2020، وسيصل مجموع عدد سكانها إلى 1.58 مليون نسمة، أو ما نسبته 18.4٪ من مجموع سكان المدن المقدر عام 2020 – الجدول (59).

جدول (59) التوزعات الحجمية والنسبية لفئات أحجام المدن في أقاليم ليبيا المقدرة لعام 2020

الفئات الحجمية	إقليم طرابلس			إقليم بنغازي			إقليم الخليج			إقليم فزان			إجمالي سكان المدن		
بالألف نسمة	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪	العدد	الحجم	٪
5- 20	26	272100	5.3	27	275700	12.8	15	159300	22.2	14	147700	26.8	82	854800	9.9
20- 50	9	272700	5.3	6	183100	8.5	4	151300	21.1	4	120300	21.8	23	727400	8.5
50- 100	8	619600	12.0	1	50200	2.3	1	61400	8.6	1	71500	12.9	11	802700	9.3
100- 500	9	1469400	28.4	4	631600	29.4	2	345200	48.1	1	212500	38.5	16	2658700	30.9
500- 1000	1	547200	10.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	547200	6.4
1000فأكثر	1	1994700	38.5	1	1010300	47.0	-	-	-	-	-	-	2	3005000	35.0
المجموع	54	5175700	100	39	2150900	100	22	717200	100	20	552000	100	135	8595800	100
٪ من مجموع سكان المدن	60.2			25.0			8.4			6.4			100		

الجدول من إعداد الباحث.

كما يوضح الجدول (59) الآفاق المستقبلية لنمو سكان المدن الليبية حسب أقاليم البلاد الأربعة، ففي إقليم طرابلس يتوقع أن يتزايد أعداد المدن في عام 2020 إلى نحو 54 مدينة، يصل مجموع سكانها إلى أكثر من 5.175 مليون نسمة، يمثلون نحو 60.2٪ من مجموع السكان الحضر في ليبيا، مما يشير إلى أن عدد سكان المدن في هذا الإقليم سينمو بمعدل 2.8٪ عما كان عليه في عام 2000، وتمثل مدينة طرابلس قمة الهرم الحضري والمركز الرئيس لتقديم الخدمات والوظائف للسكان في هذا الإقليم، بالإضافة إلى وظائفها على المستوى الوطني، حيث تمثل 39٪ من سكان المدن في إقليم طرابلس. أما المدينة الثانية التي تمثلها مدينة مصراتة فمن المتوقع أن يصل عدد سكانها في 2020 إلى 547 ألف نسمة، حيث يكون معدل نموها السنوي بحدود 4٪ خلال الفترة 2000- 2020، وتشكل نحو 11٪ من مجموع السكان الحضر في إقليم طرابلس. أما فئة الحجم ما بين 100-500 ألف نسمة، فتمثلها تسع مدن، يتوقع أن يصل عدد سكانها 1469 ألف نسمة، يمثلون 28٪ من جملة السكان الحضر في الإقليم، وهي: الزاوية، الخمس، زليتن، زوارة، العجيلات، صرمان، غريان، ترهونة، بني وليد، ومعظم هذه المدن تمثل مراكز إقليمية فرعية، فهي بمثابة عواصم إدارية وخدمية للشعبيات(*) أو الوحدات الإدارية في إقليم طرابلس، كما هو مبين في الجدول (60) والخارطة (39).

أما فئة المدن المتوسطة التي تتراوح أحجامها ما بين 50-100 ألف نسمة فيتوقع أن يصل عددها في هذا الإقليم التخطيطي إلى ثمان مدن يقدر مجموع سكانها بنحو 619 ألف نسمة، أو ما نسبته 12٪ من سكان مدن إقليم طرابلس، وهذه المدن هي: صبراتة، الجميل، القره بوللي، العزيزية، قصر الأخيار، يفرن، مسلاتة، تمثل مدينتان منها مراكز خدمات إقليمية فرعية، وهي: العزيزية التي تمثل المركز الإداري لشعبية الجفارة، ومدينة يفرن التي تمثل المركز الإداري لشعبية يفرن- جادو.

بينما يتوقع أن يبلغ عدد سكان المدن الصغيرة التي يقل حجمها عن 50 ألف نسمة إلى 545 ألف نسمة، وبنسبة 11٪ من جملة سكان المراكز الحضرية في إقليم طرابلس، يتوزعون بين 35 مدينة جلّها تمثل مراكز خدمات ذات طبيعة محلية.

أما عن توازن العمران الحضري وفقاً لقاعدة زيبف (المرتبة - الحجم) فإن تقديرات أحجام المدن في إقليم طرابلس لعام 2020 تشير إلى استمرار هيمنة مدينة طرابلس على منظومة المدن في الإقليم، ويبدو ذلك من خط توزع أحجام المدن ومراتبها في إقليم طرابلس- شكل (19)- التي ستسجل حجماً يفوق حجمها المثالي بمقدار 80 ألف نسمة، ومع ذلك يبدو الانتظام في توزع أحجام المدن من المدينة ذات المرتبة الثانية وحتى المدينة ذات المرتبة التاسعة عشر، التي

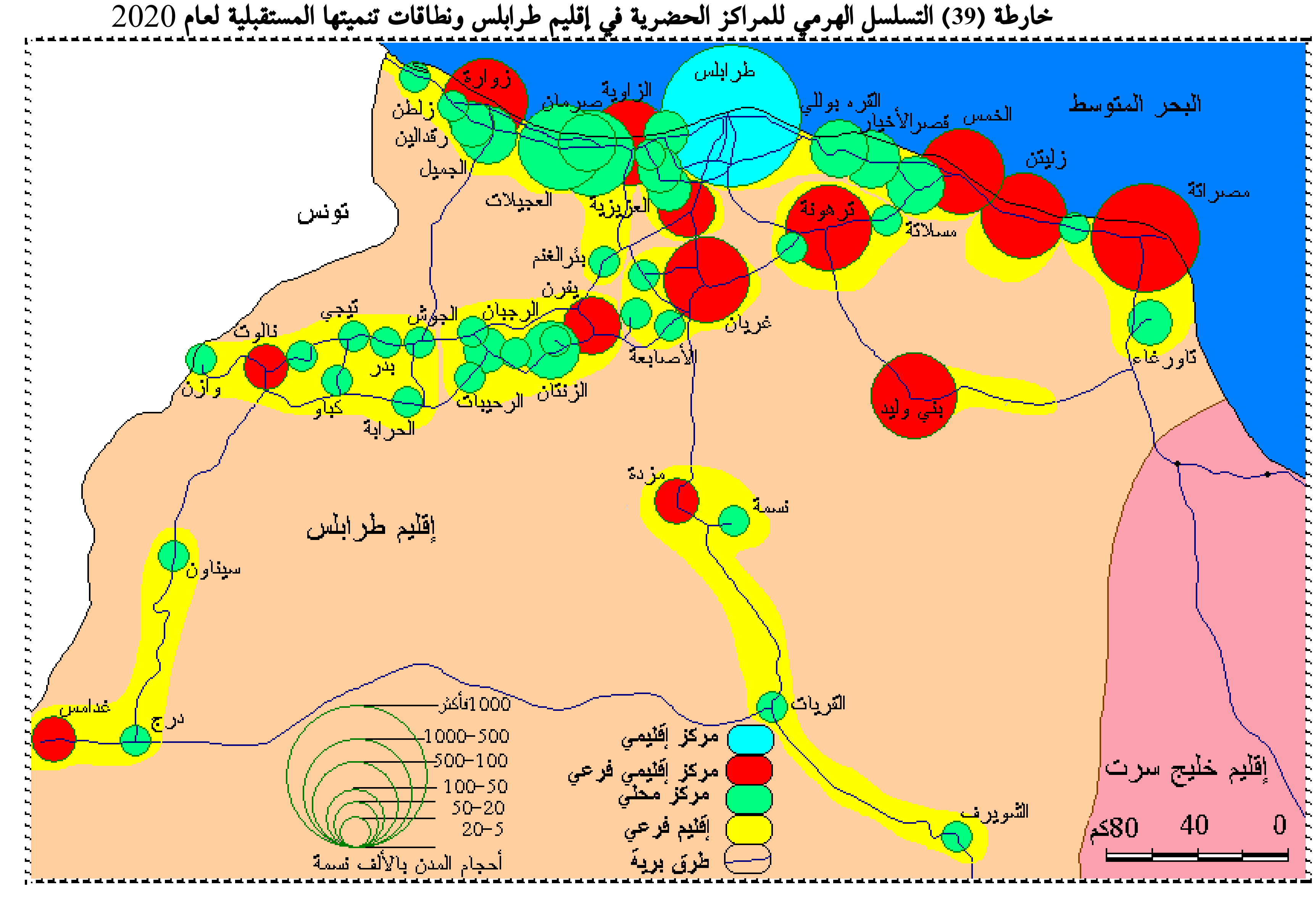
(*) الشعبية هو المصطلح المستخدم للتقسيم الإداري المعمول به حالياً في ليبيا والذي قسمت بموجبه البلاد إلى 31 شعبية.

جدول (60) التسلسل الهرمي لوظائف المدن الليبية عام 2020.

مركز وطني	مركز إقليمي	مركز إقليمي فرعي	مركز محلي
طرابلس	طرابلس		القره بوللي
		الزاوية	صرمان، صبراتة، المعمورة، بئر الغنم، الماية.
		زوارة	العجيلات،الجميل، رقدالين، أبوكماش، زلطن.
		العزيزية	الزهراء، الناصرية.
		الخمس	قصر الأخيار، مسلاتة
		زليتن	
		مصراتة	تاورغاء، الدافنية.
		ترهونة	الداوون، سيدي الصيد.
		غريان	الأصابعة، الرابطة،ككلة.
		يفرن	الزنتان ، جادو، الرجبان، شكشوك، الرحيبات، الرياينة.
		نالوت	ووازن، الحوامد، كاباو، تيجي، الحرابة، بدر، الجوش.
		غدامس	درج، سيناون.
		بني وليد	
		مزدة	نسمة، القريات، الشويرف.
	بنغازي		سلوق، قمينس، المقرون، الأبيار، توكرة.
		المرج	طلميثة، جردس الأحرار، تاكنس، العويلية، بطة، البياضة.
		البيضاء	مسة، عمر المختار، سلنطة، القيقب، شحات، سوسة، الفائدية، قرنادة، الأبرق، قندولة، مراوة.
		درنة	مرتوبة، أم الرزم، لملودة، القبة، رأس الهلال، التميمي.
		طبرق	القرضبة، كمبوت، قصر الجدي، البردي، أمساعد، الجغبوب.
	سرت		أبو قرين، أبونجيم، الوشكة، هراوة.
		اجدابيا	سلطان، الزويتينة.
		البريقة	بشر، مرادة.
		رأس الأنوف	بن جواد
		هون	سوكنة، ودان، زلة.
		جالو	أوجلة، أجخرة.
		الكفرة	تازربو.
	سبها		الزيغن، سمنو.
		براك	إدري، برقن، أقار، القرضة، ونزريك.
		أوباري	الغريفة، بنت بية، جرمة.
		مرزق	تراغن، أم الأرانب، وادي عتبة، القطرون، زويلة
		غات	

المصدر: من إعداد الباحث.

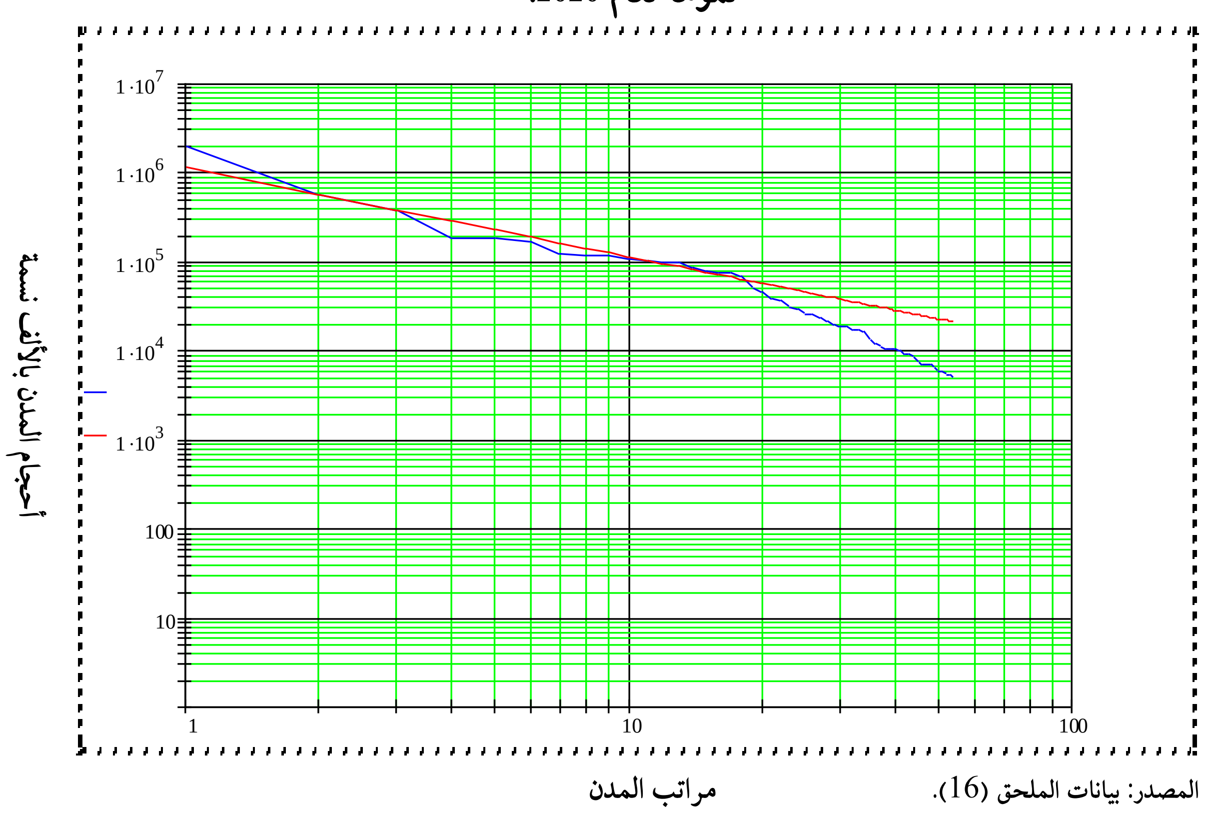
خارطة (39) التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم طرابلس ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020



المصدر: من إعداد الباحث

تمثل فئة الأحجام من 50-500 ألف نسمة، والتي تقترب أحجامها المتوقعة من خط التوزع المثالي، باستثناء مدينة الخمس التي تحتل المرتبة الرابعة، والتي تقل عن الحجم المثالي وفقاً لقاعدة المرتبة – الحجم بنحو 100 ألف نسمة، وهذا يشير إلى أن المدن في هذا الإقليم لم تصل إلى مرحلة النضج، أي أن آفاق تطورها المستقبلي ما زالت قائمة وممكنة، وذلك باستخدام أسلوب التخطيط العمراني للمدن الليبية.

شكل (19) توازن العمران الحضري في إقليم طرابلس وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق نموها لعام 2020.



المصدر: بيانات الملحق (16). مراتب المدن

وفي إقليم بنغازي تشير حسابات النمو السكاني إلى أن عدد المدن في هذا الإقليم وحسب التصنيف المعمول به في ليبيا سيصل في عام 2020 إلى نحو 39 مدينة يقدر أن يبلغ عدد سكانها 2151 ألف نسمة، تمثل نحو رُبع مجموع سكان المدن الليبية، بحيث سيسجل معدل نمو السكان الحضر في إقليم بنغازي خلال الفترة 2000–2020 حوالي 3.2٪ سنوياً، وستشكل مدينة بنغازي المركز الإقليمي والخدمي الرئيس في هذا الإقليم، وسيمثل سكانها ما يقرب نصف سكانه المدنيين، وبحجم يتجاوز المليون نسمة في عام 2020. بينما لم نجد أثراً للمدن التي يتراوح عدد سكنها ما بين 500-1000 ألف نسمة حسب تقديرات أحجام المدن في آفاق عام 2020.

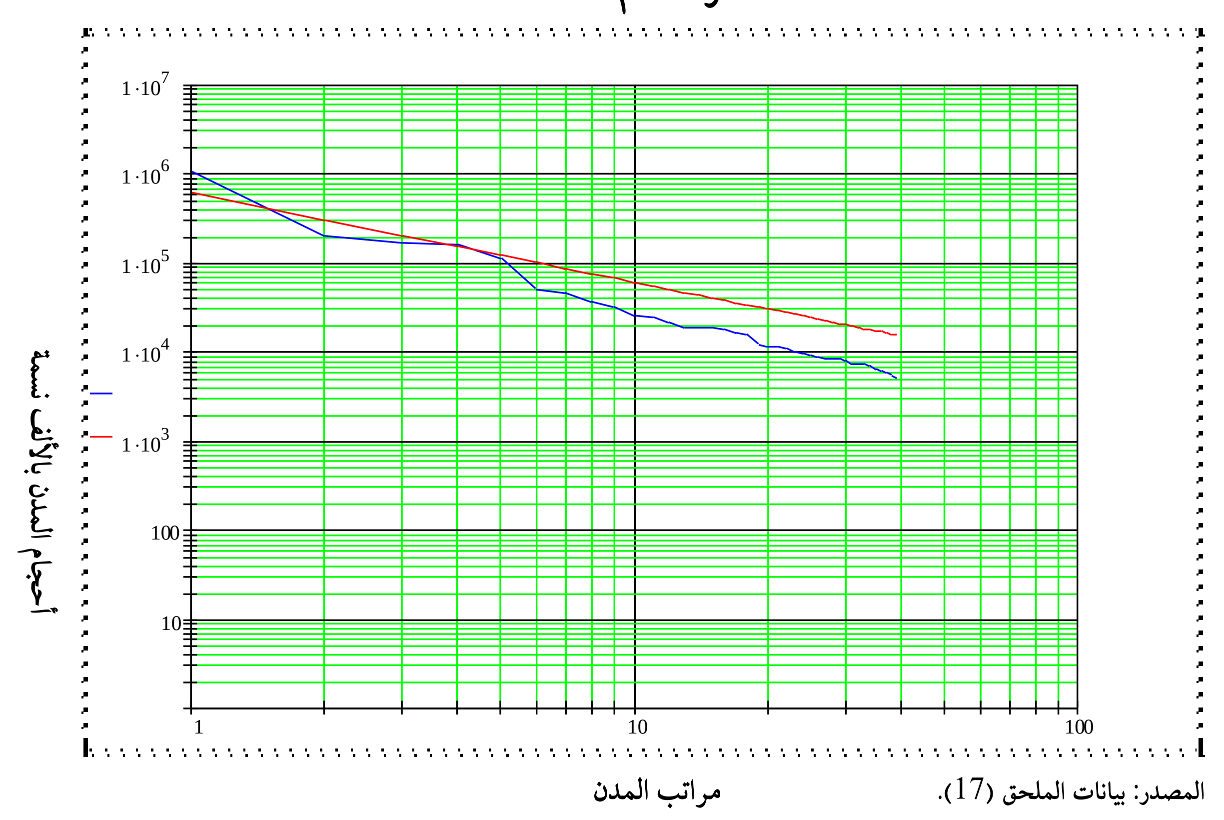
أما الفئة ما بين 100-500 ألف نسمة فستمثلها أربع مدن تشكل المراكز الإقليمية الفرعية في إقليم بنغازي، وهي: البيضاء، درنة، طبرق، المرج، يقدر أن يصل مجموع سكانها إلى 632 ألف نسمة، أو ما نسبته 30٪ من سكان المدن في الإقليم.

أما بقية مدن الإقليم التي يقل عدد سكان الواحدة منها عن 50 ألف نسمة، والتي سيصل عددها إلى نحو 34 مدينة، فتشكّل مراكز محلية للخدمات والوظائف في إقليم بنغازي – خارطة (40) - والتي يقدر أن يصل مجموع سكانها إلى 510 ألف نسمة، أو ما نسبته 24٪ من جملة السكان الحضر في الإقليم في عام 2020.

تشير العلاقة بين توزع أحجام المدن ومراتبها في إقليم بنغازي حسب تقديرات نمو المدن في عام 2020 إلى استمرار التباين الكبير بين حجم المدينة الأولى في الإقليم التي تمثلها مدينة بنغازي وبقية مدنه- شكل (20) – ويبدو ذلك في مقدار الهوة بين عدد سكان مدينة بنغازي والمدينة التالية لها في المرتبة (البيضاء) والذي يصل إلى حوالي 835 ألف نسمة، حيث يتوقع أن تمثل هذه الأخيرة نحو 19٪ من حجم سكان مدينة بنغازي.

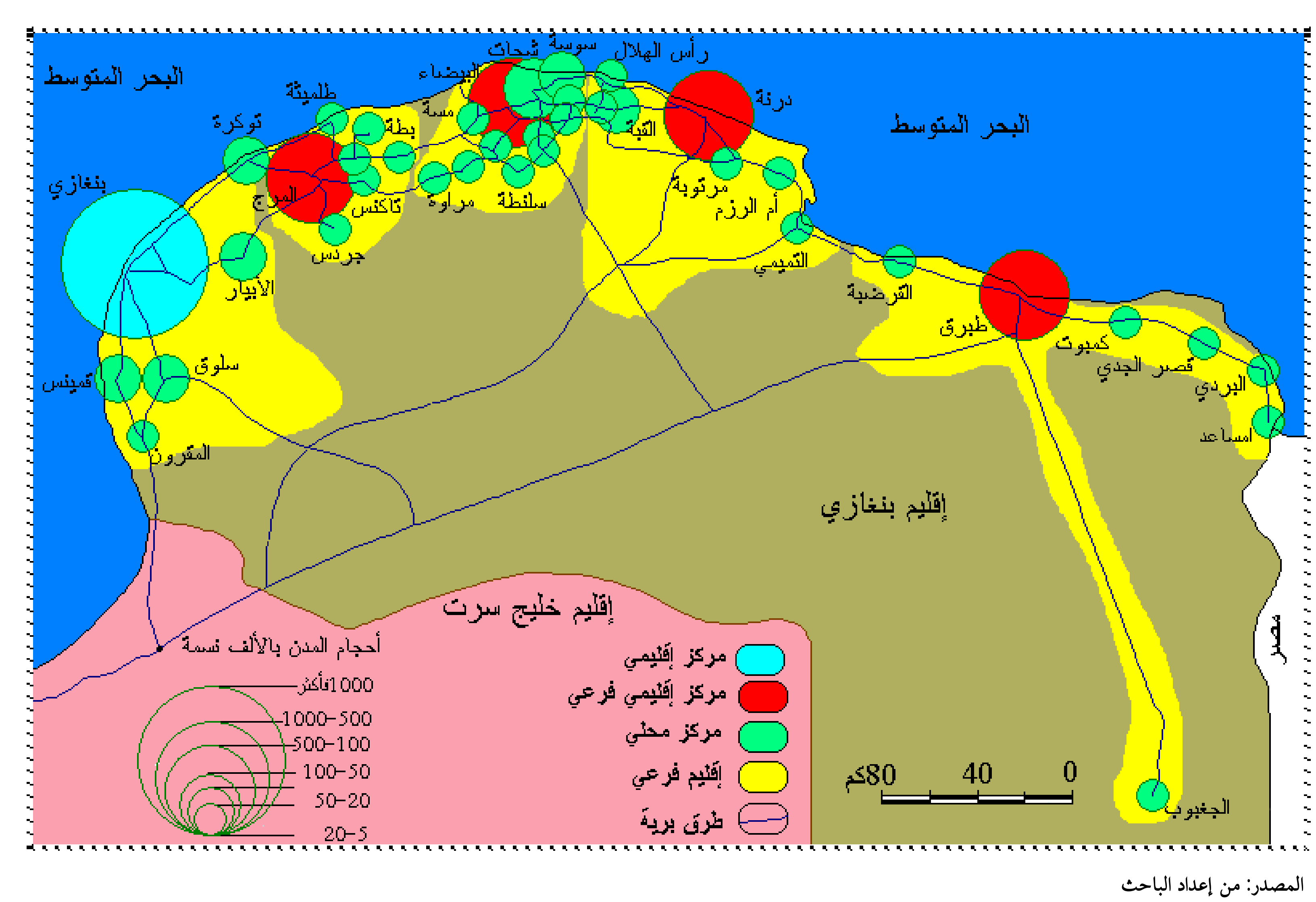
نجد من خلال دراستنا للآفاق المستقبلية للمدن في إقليم بنغازي أن معظم تلك المدن تبتعد عن التوزع المثالي لأحجام المدن تبعاً لرتبها، باستثناء مدينتي طبرق والمرج اللتين تحتلان المرتبتين الرابعة والخامسة، ويبدو ذلك من خط توزع أحجام المدن ومراتبها في هذا الإقليم، لاسيما المدن التي يقدر أن تسجّل أحجاماً سكانية تقل عن 100 ألف نسمة، والتي تمثل جلّ مدن الإقليم نتيجة السيطرة المفرطة لمدينة بنغازي.

شكل (20) توازن العمران الحضري في إقليمي بنغازي وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق نموها لعام 2020.



المصدر: بيانات الملحق (17).

خارطة (40) التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم بنغازي ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020



المصدر: من إعداد الباحث

إن سياسة التنمية الوطنية تسعى إلى تطوير إقليمي الخليج وسبها، وزيادة النمو الوظيفي للمدن فيهما، لأن نمو هذه المدن يكفل وجود الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة لحاجات السكان الذين يقطنون الأقاليم الصحراوية الواسعة، ويبدو ذلك في معدلات الزيادة المتوقعة لسكان المدن فيها خلال الفترة 2000-2020. ففي إقليم الخليج يتوقع أن يبلغ معدل نمو سكان الحضر 3.9٪ سنوياً[*]، حيث ينتظر أن تحقق بعض مدن هذا الإقليم مستويات تنموية عالية ومعدلات كبيرة لنمو أحجامها، مثل سرت ورأس الأنوف والبريقة واجدابيا وهون لتصبح مراكز حيوية على النطاق الوطني والإقليمي. ولذا يعتبر دوام التنمية في هذه المراكز العمرانية على مستوى كبير من الأهمية، والتي تقع في نقاط مركزية ضمن مناطق التجمع الخاصة بها، وتسهم في وصل المراكز الحضرية في إقليمي طرابلس وبنغازي، الأمر الذي يدعم الشبكة الحضرية على المستوى الوطني.

من المتوقع أن تزداد أعداد المدن في إقليم خليج سرت من 13 مدينة في عام 2000 إلى 22 مدينة في عام 2020، وستزداد أعدد السكان فيها من 333 ألف نسمة عام 2000 إلى 717 ألف نسمة عام 2020، وسيمثلون نحو 8.4٪ من مجموع سكان المدن في البلاد.

تشير التوزعات الحجمية للمدن في إقليم الخليج إلى أن مدينة سرت ستشكل المركز الرئيس لتأدية الوظائف الخدمية في الإطار الإقليمي، التي ستمثل إلى جانب مدينة اجدابيا أكبر مدينتين في إقليم الخليج، إذ من المتوقع أن يبلغ عدد سكان كلٍ منهما 170 ألف نسمة في عام 2020، تمثلان نحو نصف السكان الحضر فيه. إضافة إلى مدينة البريقة التي ينتظر أن يصل حجمها إلى نحو 62 ألف نسمة.

أما فئة المدن التي يتراوح حجمها مابين 20-50 ألف نسمة فيتوقع أن يصل عددها إلى أربع مدن، يبلغ مجموع سكانها نحو 151 ألف نسمة، تمثل نحو خُمس جملة مدن الإقليم في عام 2020، وهي: رأس الأنوف، هون، جالو، الكفرة، وهذه المدن ستمثل إلى جانب مدينتي اجدابيا والبريقة مراكز إقليمية فرعية في إقليم الخليج- خارطة (41). أما المدن التي يقل حجمها عن 20 ألف نسمة، والتي يتوقع أن يصل عددها إلى 15 مدينة، وبحجم سكاني يقدر مجموعه بنحو 160 ألف نسمة، فإنها ستمثل مراكز خدمات ووظائف محلية لسكانها والتجمعات السكانية المجاورة لها.

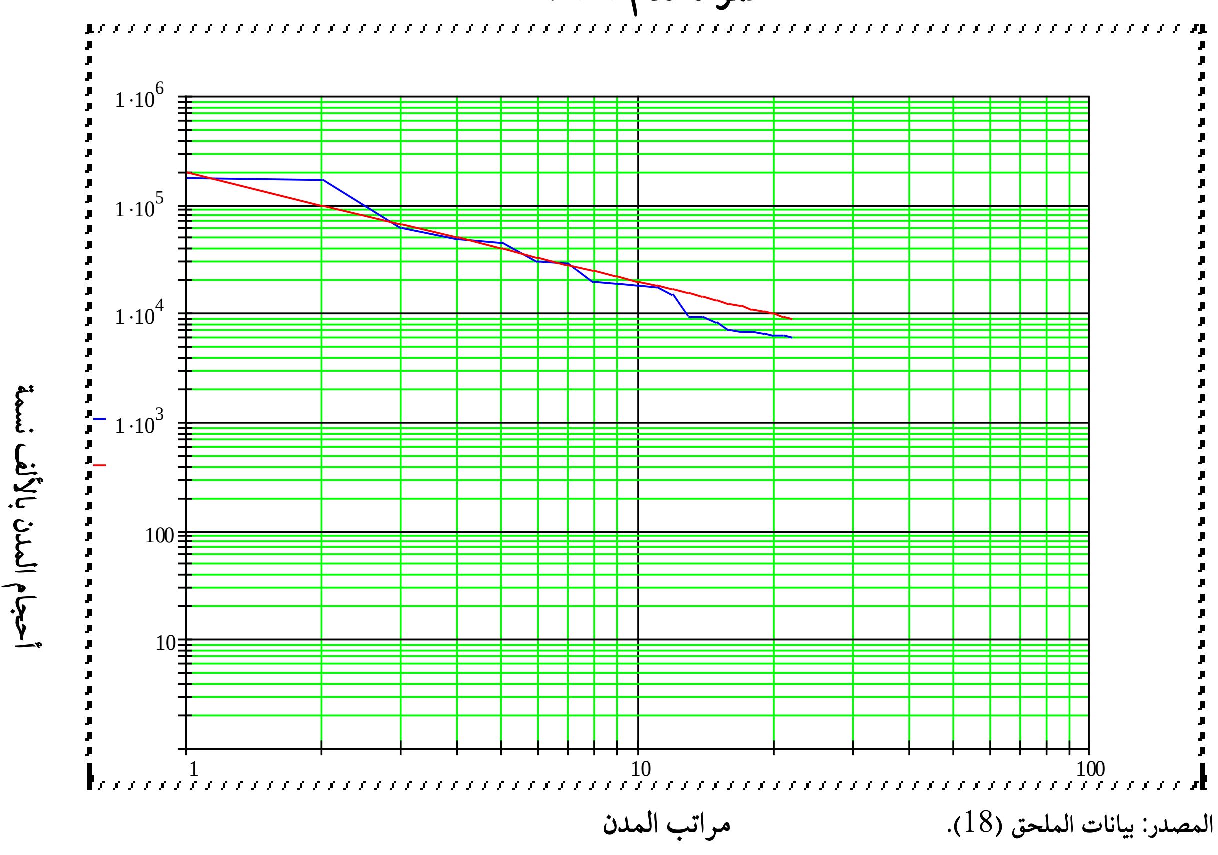
يظهر الشكل (21) الذي يبين خط توزع أحجام المدن في إقليم الخليج في عام 2020 التنافس في الحجم السكاني بين مدينتي سرت واجدابيا، إلا أن هذا الوضع سيتغير نتيجة تخلي مدينة اجدابيا عن مكانتها الأولى في إقليم الخليج لصالح مدينة سرت، بفعل التطور والتغير السريع الذي شهدته هذه الأخيرة مؤخراً وتحولها من مدينة محلية إلى مركز حضري إقليمي، فضلاً عن موقعها

[*] قدرت بناءً على متوسط معدلات نمو أحجام مدن الإقليم المسجلة في الفترة 1995-2000.

الجغرافي المتوسط بين مدينتي طرابلس وبنغازي، واتخاذها مقراً للعديد من الأمانات (الوزارات) ومركزاً رئيساً للخدمات والوظائف الإدارية في البلاد.

كما يشير الشكل (21) أنه من مدينة المرتبة الثالثة (البريقة) وحتى مدينة المرتبة الثانية عشر (بن جواد) - وهي المدن التي تتراوح أحجامها مابين 15-60 ألف نسمة - تقترب من خط التوزع المثالي، بينما تبتعد المدن التي تقل أحجامها عن 10 آلاف نسمة عن ذلك الخط، وهي - باستثناء مدينة تازربو- مراكز عمرانية ستضاف إلى مدن إقليم الخليج، وتمثلها مرادة والزويتينة وأبو نجيم وأجخرة وهراوة والوشكة وابوقرين وسلطان وبشر.

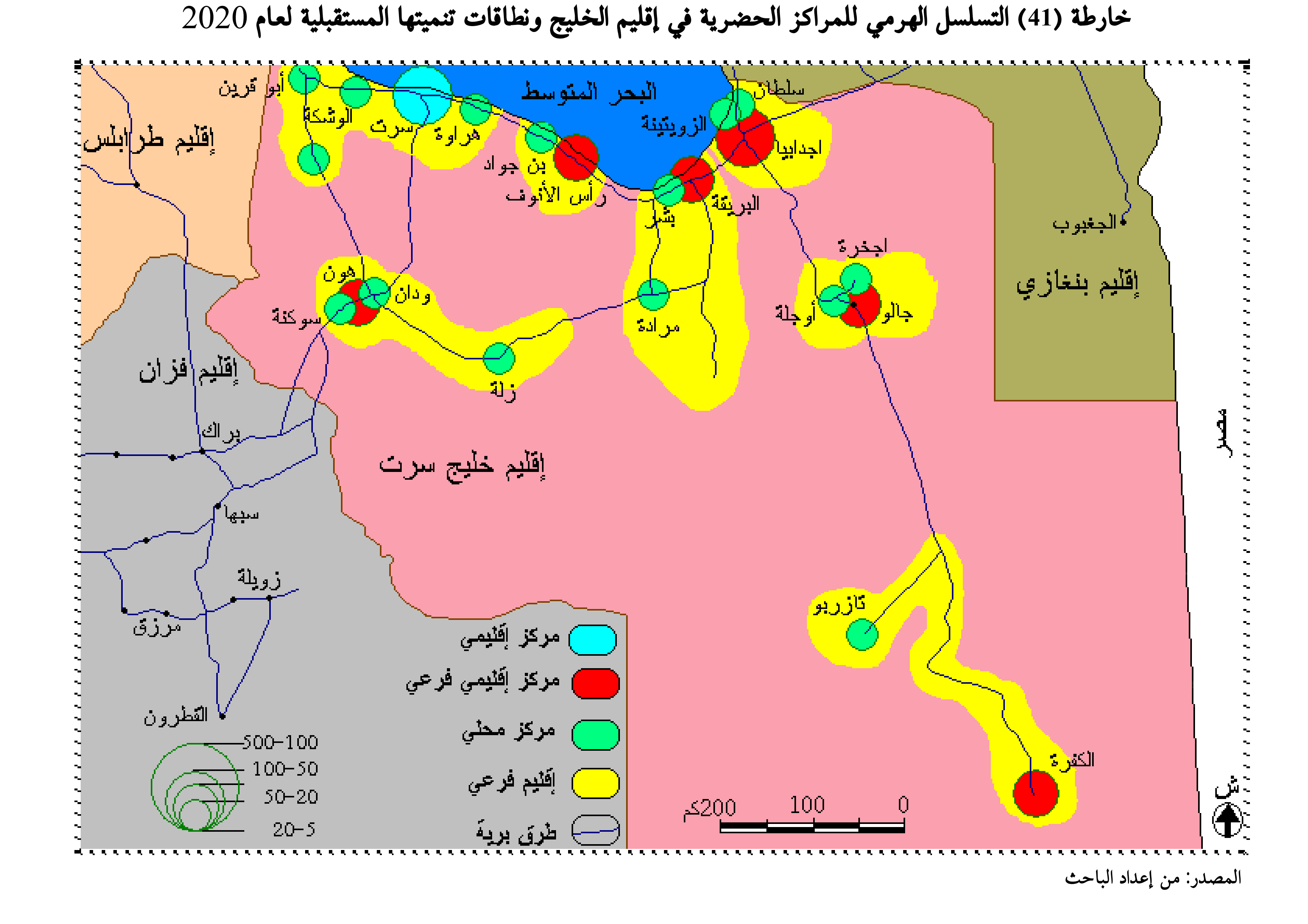
شكل (21) توازن العمران الحضري في إقليم الخليج وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق نموها لعام 2020.



المصدر: بيانات الملحق (18).

تشير تقديرات أعداد السكان إقليم فزان لعام 2020 إلى أن أعداد المراكز العمرانية التي يزيد حجمها السكاني عن 5 آلاف نسمة سيصل إلى 20 مدينة يقدر مجموع سكانها بنحو 552 ألف نسمة، بعد أن كان عددهم في عام 2000 نحو 294 ألف نسمة، وبمعدل نمو سنوي قدره 3.2٪ خلال الفترة 2000-2020 وستمثل مدينة سبها المركز الرئيس في هذا الإقليم، بينما ستشكّل مدن: براك، أوباري، مرزق، غات مراكز إقليمية فرعية، حيث تمثل مدينة براك فئة الحجم 50-100 ألف نسمة.

خارطة (41) التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم الخليج ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020

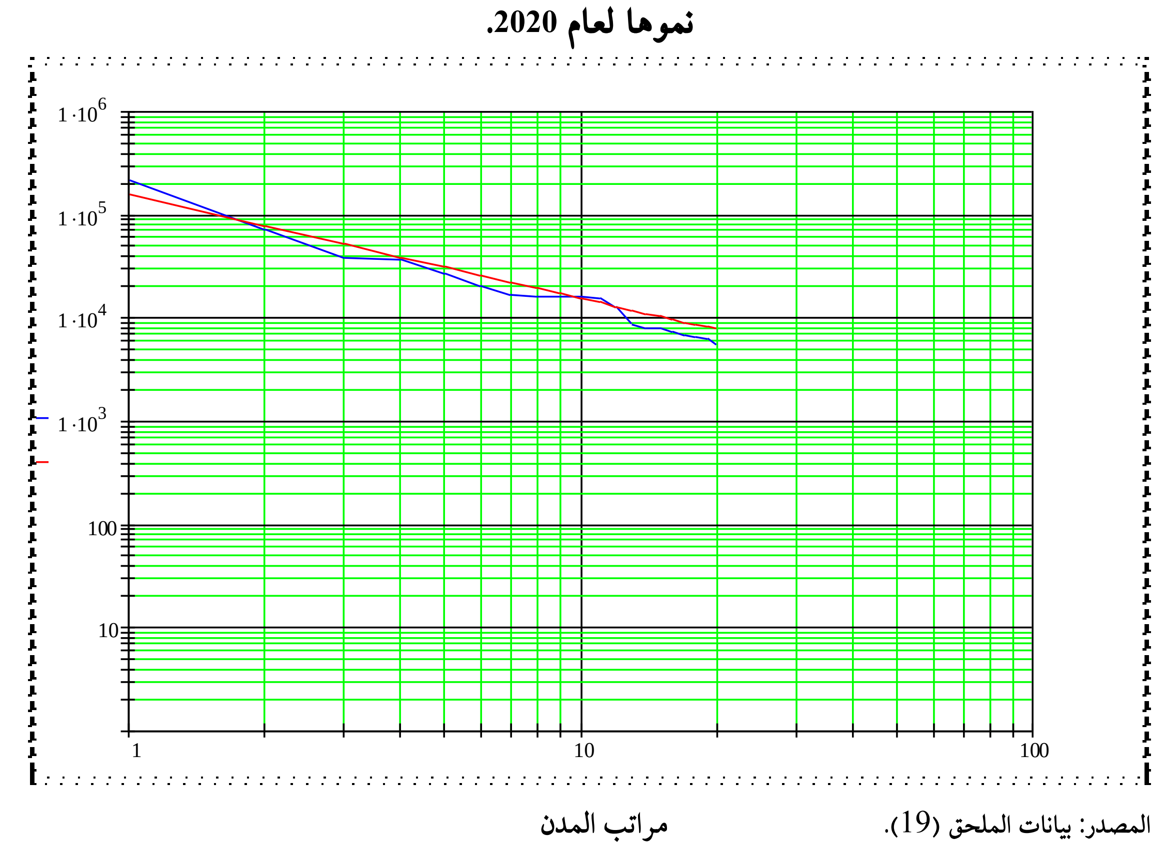


المصدر: من إعداد الباحث

تمثل فئة الأحجام من 20-50 ألف نسمة في إقليم فزان أربع مدن، هي: أوباري، مرزق، إدري، الغريفة، ويقدر مجموع عدد سكانها بـ 120 ألف نسمة، ستشكل ما نسبته 22٪ من السكان الحضر في الإقليم. بينما يقدر عدد المدن التي يقل حجمها عن 20 الف نسمة بـ 14 مدينة، سيبلغ مجموع سكانها 148 ألف نسمة، ستشكل ما نسبته 27٪ من جملة السكان الحضر في إقليم فزان، وهي تمثل إلى جانب مدينتي إدري والغريفة مراكز محلية لتقديم الوظائف والخدمات في الإقليم، وذلك باستثناء مدينة غات التي تمثل مركز إقليمي فرعي- خارطة (42).

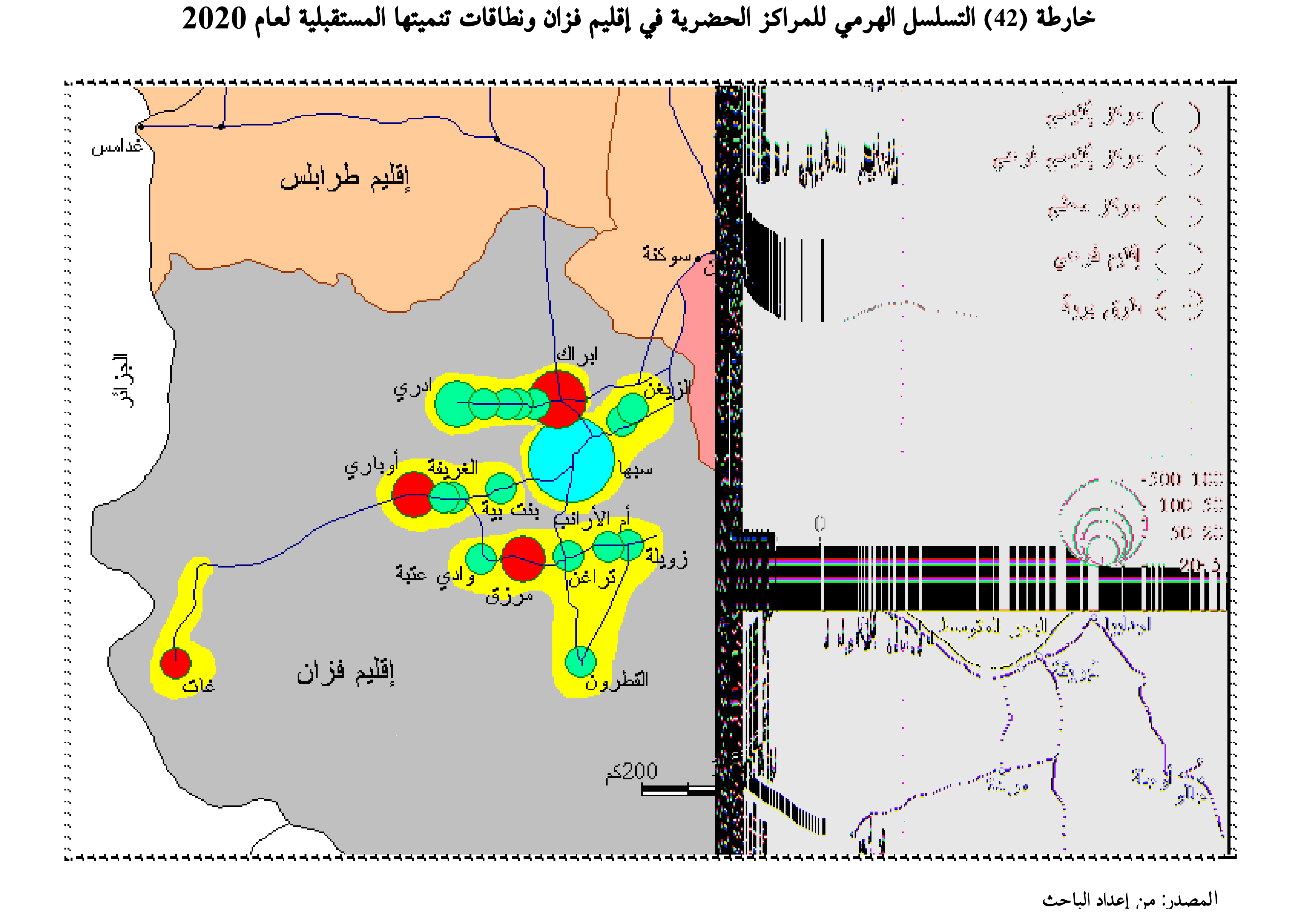
كما تعكس العلاقة بين مراتب المدن في إقليم فزان وآفاق أحجامها في عام 2020- شكل (22)- نفوذ المدينة الأولى في الإقليم، التي تمثلها مدينة سبها والتي تقع فوق خط الانحدار المفترض وفقاً لقاعدة المرتبة - الحجم لمنظومة المدن في إقليم فزان، بينما تبدو المدن ذات المراتب الثانية (براك) والرابعة (مرزق) والثانية عشر (برقن) قريبة من خط التوزع المثالي، وباستثناء ذلك فإن بقية مدن الإقليم ستكون أعداد سكانها أقل من الأحجام التي تضمن نضج المراكز العمرانية والتوازن الحضري في الإقليم.

شكل (22) توازن العمران الحضري في إقليم فزان وفقاً لقاعدة المرتبة والحجم بحسب آفاق نموها لعام 2020.



المصدر: بيانات الملحق (19).

خارطة (42) التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في إقليم فزان ونطاقات تنميتها المستقبلية لعام 2020



المصدر: من إعداد الباحث

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول: إن حل مشكلات تضخم المدن الكبرى في ليبيا يجب ألا يتم بالاعتماد على الضوابط التي تمنع نمو هذه المدن أو تخفيض أعداد سكانها من خلال الحد من حركة الأفراد إليها، بل من الأفضل أن تكون بطرق غير مباشرة اعتماداً على مدى توافر مقومات جذب السكان إلى المدن المراد تنميتها، ونذكر من تلك العوامل أو المقومات:

1- **العامل الصناعي** : إذ يعدّ النشاط الصناعي عامل جذب رئيس للسكان، ومن هنا نرى أنه من الضرورة بمكان تقديم التسهيلات للمدن التي يراد توجيه النمو إليها، مثل إنشاء شبكات الطرق والمواصلات اللازمة وتوفير أراضي البناء الرخيصة وتوفير شبكات الكهرباء والمياه وإعفاءها من الضرائب والرسوم الجمركية....الخ، مقابل الحد من إنشاء صناعات جديدة في المدن الكبرى أو حتى نقل بعض الصناعات منها، ولا يخفى أن الكثير من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة يمكن نقلها بحرية تامة دون أية مخاطر اقتصادية.

إضافة إلى ذلك نجد أنه من المفيد أن يسمح باستثمار الموارد الطبيعية وزيادة قيمتها المضافة للنهوض بالمناطق الداخلية، وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وإيجاد فرص عمل جديدة في تلك المناطق لتحقيق التوازن العمراني والاقتصادي، ومن أبرز الأمثلة على تأثير هذا العامل محلياً مدن البريقة ورأس الأنوف والزويتينة النفطية التي ارتبط نشوءها بإنتاج النفط وبداية تصديره، حيث بدأت كموانئ نفطية يتم عن طريقها تصدير النفط الليبي إلى دول أوربا الغربية، فقد أنشئ ميناء البريقة عام 1961، وأنشئ ميناء السدرة عام 1962، وميناء رأس الأنوف 1964، وميناء الزويتينة 1968[1]، ثم نمت وأصبحت مدناً متكاملة. كما سمحت هذه المدن الصناعية الجديدة بتنويع القاعدة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق شكّلت المجمعات الصناعية الكبيرة للصناعات البترولية والبتروكيماوية التي أنشئت في هذه المدن عامل للتقليل من الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي الخام وزيادة القيمة المضافة لهما، وتحويلهما إلى منتجات ذات قيمة تصديرية عالية تفوق القيمة التصديرية للمواد الخام. علاوة على أهميتها في برنامج إعادة توزيع السكان، وتوجيه الزيادة السكانية إلى الأقاليم الأقل تطوراً بعد إنشاء مراكز للنمو فيها تمثلها تلك المدن الجديدة بوظائفها الصناعية والخدمية ذات الصلة، والتي أسهمت في التخفيف من حدة تيارات الهجرة المتجهة إلى المدن الرئيسة بحثاً عن فرص العمل، والتقليل من الفوارق الإقليمية وتوزيع الاستثمارات والأنشطة بين مناطق وأقاليم الدولة عن طريق توفير المناخ الملائم للتجديد الحضري للبؤر الحضرية التي تمثلها المدن الصغيرة المجاورة للمدن الصناعية، وتفعيل دور محاور التنمية العمرانية ومساندة الأنشطة المرتبطة بالأنشطة الصناعية

(1) شكري غانم، النفط، **في** الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص707.

بما يضمن زيادة مضاعف الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعطي الفرصة لجذب استثمارات جديدة في المشاريع الخدمية والإنتاجية.

2- **العامل الإداري والخدمي: يؤدي العامل الإداري في حالات كثيرة دوراً حاسماً في جذب السكان، فتحول المدينة إلى مركز إداري يجذب مجموعة كبيرة من الوظائف إليها، وهذه بدورها تسهم في جذب الخدمات والمرافق الأخرى، مما يؤدي إلى جذب المزيد من السكان والأنشطة الإنتاجية والخدمية، ولهذا نرى من المفيد أن تعيد الدولة النظر في تقسيماتها الإدارية ومرافقها ومؤسساتها المختلفة إذا كانت تسعى إلى إعادة توزيع أحجام مدنها، وتنميتها الإقليمية وتحقيق توازن العمران الحضري وتحسين الشكل الهرمي المتدرج لمنظومات المدن ووظائفها، وتعطي مدينة سرت مثالاً جيداً على الدور الذي يلعبه هذا العامل، والتي تطورت من مدينة محلية صغيرة إلى مركز إداري إقليمي رئيس في فترة وجيزة، بعد أن أصبحت مقراً للعديد من الأمانات في الدولة، وأصبح لهذه المدينة دوراً فعالاً كمركز خدمي أسّهم في نمو المناطق المحيطة بها، حيث تحولت منطقة خليج سرت من امتداد صحراوي شبه خالي من السكان إلى منطقة مأهولة.**

النتائج والمقترحات

النتائج:

وفي الختام يضع البحث خلاصته التي تتناول تطور ظاهرتي نمو أحجام المدن الليبية وتوزعاتها المكانية، باستعراضٍ لأهم النتائج التي توصل إليها:

أولاً: تباينت المدن الليبية في تاريخ نشأتها، حيث يرجع بعضها إلى فترة قيام وازدهار حضارات البحر المتوسط، منذ ما يزيد عن 2800 سنة، ومن أمثلتها تلك المدن التي أنشئت خلال فترة ازدهار الحضارة الفينيقية على الساحل الليبي الغربي، مثل طرابلس وصبراتة ولبدة التي أطلق عليها المدن الثلاث، إضافة إلى العديد من المدن التي مثلت محطات لخدمة خطوط الملاحة البحرية. كما تعود نشأة بعض المدن إلى فترة الحكم الإغريقي لإقليم الجبل الأخضر وسهل بنغازي، الذي أطلقوا عليه إقليم بنتابوليس، أو إقليم المدن الخمس، نسبة إلى المدن التي أنشئت في هذا الإقليم، وهي: ايوسبريدس (بنغازي)، وقورينا (شحات)، وتوخيرة (توكرة)، وأبولونيا (سوسة)، وبطولومايس (طلميثة). علاوة على تلك المدن والمستوطنات التي تعود في نشأتها إلى فترة الحكم الروماني في ليبيا، الذي يمثل بداية التوسع في نشوء المدن الليبية وتطورها وانتعاشها الاقتصادي وازدهارها العمراني ورخاؤها الاجتماعي، مما أسهم في رفع شأنها وازدياد أعداد سكانها وتوسع مساحاتها، إضافة إلى اهتمام الرومان بمدّ شبكات الطرق، مما مكّنهم من توسيع اتصالاتهم بأعماق الصحراء، حيث وصل النفوذ الروماني إلى المناطق الداخلية، وأنشأوا العديد من المدن التي كانت بمثابة معسكرات أو قلاع وحصون على حدود إمبراطوريتهم، مثل تلك المدن التي أنشئت في الجبل الغربي وجنوب الجبل الأخضر وخليج سرت. بينما يعود نشوء بعض المدن الليبية الأخرى إلى ما بعد الفتوحات الإسلامية، وما أعقبها من انتقال مراكز الثقل الحضري من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية تبعاً لتركز وجود العرب في المواقع الاستراتيجية بعيداً عن السواحل البحرية، ومن أمثلتها مدن اجدابيا والمرج وزويلة وجالو وودان. كما أسهمت الحكومة الإيطالية خلال فترة استعمارها لليبيا في نشأة مراكز عمرانية وقرى زراعية مثلت نوى للعديد من المدن في تاريخ لاحق، ومن أمثلتها القره بوللي وقصر الأخيار والزهراء والناصرية والعزيزية والأبرق ومسة والعويلية، إضافة إلى إسهامهم في نشوء شبكة الطرق المعبدة في ليبيا ومن أشهرها الطريق الساحلي التي لعبت دوراً مهماً في ربط العديد من المدن الليبية. أما أحدث المدن فترجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة تلك التي ارتبطت بإنتاج وتصنيع وتصدير البترول، لاسيما تلك التي أنشئت في خليج سرت.

ثانياً: ارتبط نشوء المدن الليبية بتوافر العديد من المقومات الطبيعية والبشرية الملائمة لتلك النشأة، ومن أمثلتها الموقع الجغرافي للأراضي الليبية على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، مما سمح بتأثرها مباشرة بالحضارات التي شهدتها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد لعب الموقع على السواحل البحرية أو بالقرب منها دوراً مهماً في نشأة العديد من المدن الليبية في المناطق الساحلية، كونها مناطقَ جذبٍ وتركز للسكان. كما أن موقع ليبيا بين دول حوض البحر المتوسط والدول الواقعة جنوب الصحراء ووسط أفريقيا جعلها حلقة وصل بين الشمال والجنوب ومنطقة رئيسة لعبور خطوط تجارة القوافل الصحراوية، مما أسهم في نشأة بعض المدن الليبية وازدهارها. كما لعب عامل الموارد المائية دوراً حاسماً في ظهور ونشوء المدن الليبية، بحيث ارتبطت مواقع نشوء تلك المدن بالأماكن التي تتصف بوفرة مواردها المائية وتعددها. إضافة إلى الدور الذي لعبته شبكات الطرق، حيث ارتبطت أماكن نشوء المدن بالمواقع التي تمر عبرها أو بالقرب منها خطوط النقل وتتعدد اتجاهاتها وتزداد كثافتها ونشاطها، حيث قامت بعض تلك المدن لخدمة شبكات خطوط النقل بأنواعها، مثلما هي الحال في المدن التي قامت عند مواضع الموانئ البحرية، أو عند نقاط عبور طرق القوافل.

كما ارتبط نشوء المدن الليبية بثلاثة دوافع أساسية كانت الباعث وراء نشأة تلك المدن، وهي الدافع الاقتصادي، مثل تلك المدن ارتبط نشوءها بازدهار التجارة وانتعاشها، والدافع الاستراتيجي- السياسي، وتمثلها المدن التي تعود نشأتها كمراكز دفاعية وقلاع عسكرية ونقاط للسيطرة والتحكم، والدافع الاجتماعي، لاسيما تلك المدن التي ارتبطت نشأتها بتأثير العامل الديني، ثم تحولت إلى مدن تضطلع بوظيفة الحكم والإدارة.

ثالثاً: أشارت دراسة تطور أحجام المدن الليبية إلى الآتي:

1- تعرضت المدن الليبية قبل النصف الثاني من القرن العشرين إلى تذبذبات في نمو أحجامها ارتبطت بالأحداث التاريخية والسياسية التي تعرضت لها البلاد، حيث شهدت في بعض الفترات نمواً نسبياً، وفي فترات أخرى تعرضت لانخفاضٍ في عدد سكانها بسبب الهجرات السكانية أو نتيجة الغزو والحروب والأوبئة، أو تدهور أنشطتها الاقتصادية، ولهذا فقد كانت البداية الفعلية لنمو أحجام المدن في ليبيا مع منتصف القرن العشرين، حيث بلغ عدد سكان المدن في عام 1954 نحو 270 ألف نسمة يتوزعون بين تسع مدن يزيد عدد سكان كلٍ منها عن 5 آلاف نسمة، وبلغت نسبة التمدن نحو 25٪.

2- ارتفعت نسبة التمدن في عام 1964 إلى 40٪ من مجموع سكان البلاد، حيث زاد عدد المدن الليبية إلى 17 مدينة، وبنسبة زيادة بلغت 88٪ خلال الفترة 1954-1964، وتزايدت أعداد السكان المدنيين خلال الفترة المذكورة بمعدل نمو سنوي بلغ 8.7٪، بينما بلغ معدل نمو إجمالي السكان 3.7٪. وسجلت المدن الليبية خلال هذه الفترة معدلات نمو تراوحت ما بين 0.7٪-

12٪، وسجلت مدينتي طرابلس وبنغازي نمواً سريعاً لسكانهما بلغ معدله السنوي 8.6٪ و7.2٪ على التوالي، مما ترتب عليه أن شكلت نسبة سكان المدينتين نحو 70٪ من سكان المدن الليبية في عام 1964.

3- سجل معدل النمو الحضري في ليبيا أعلى مستوياته خلال الفترة ما بين 1964–1973، وهو 8.9٪ سنوياً، حيث ارتفع عدد سكان المدن الليبية إلى 1.344ألف نسمة، مما يشير إلى أن مقدار الزيادة السنوية بلغ 80 ألف نسمة خلال الفترة المذكورة. كما تضاعف عدد المدن الليبية من 17 مدينة إلى 36 مدينة، وبنسبة زيادة 112٪، وسجّلت العديد من المدن معدلات نمو مرتفعة تزيد عن المعدل الذي سجّله نمو السكان الحضر في البلاد، بينما سجلت مدينتي طرابلس وبنغازي معدل نمو بلغ 7.2٪ و6.1٪ على التوالي.

4- زادت أعداد سكان المدن الليبية خلال الفترة 1973-1984 بمقدار 1.4 مليون نسمة، وبمعدل نمو سجلّ 6.7٪، بلغت نسبة التمدن 75٪ من جملة سكان البلاد، كما أضيفت إلى أعداد المدن 25 مدينة، حيث بلغ مجموع تلك المدن 61 مدينة في عام 1984، وتباينت معدلات نموها السكاني، وقد سجّل أعلاها في مدينة صرمان 20٪ كما سجلت العديد من المدن معدلات نمو مرتفعة، ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته أقاليم تلك المدن. أما مدينتي طرابلس وبنغازي فقد بلغ معدل نموهما 4.5٪، 5.9٪ على التوالي.

5- شهدت الفترة 1984-1995 نمواً منخفضاً للسكان الحضر في ليبيا إلى 3.7٪، حيث وصلت نسبة التمدن في عام 1995 إلى 86٪ عندما بلغ سكان المدن الليبية نحو 4.11 مليون نسمة يتوزعون بين 83 مدينة، مما يشير إلى توسع القاعدة الحضرية في ليبيا، وتزايد أعداد المدن فيها مع مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ويبدو ذلك في انخفاض معدل النمو السنوي لسكان مدينة طرابلس إلى 1.6٪، وفي بنغازي إلى 2.5٪.

رابعاً: أظهرت الدراسة نمو أعداد المدن الليبية حسب الفئات الحجمية خلال الفترة 1954-1995 إلى اضطراد نمو تلك الفئات، والخلل في المرتبية الحجمية، لاسيما بخصوص فقدان الفئات ذات الأحجام المتوسطة في بدايات هذه الفترة، ولكن بدأ الانتظام في توزع المراتب بعد عام 1970 وترسخ هذا الاتجاه بعد عام 1984 نتيجة النمو الذي شهدته فئة المدن متوسطة الأحجام. ففي الفترة 1954-1964 زاد عدد المدن في الفئة 5-20 ألف نسمة من 7 مدن إلى 14 مدينة، ثم بلغ عددها 25 في عام 1973، و39 مدينة في عام 1984، و51 مدينة في عام 1995. أما فئة المدن التي تتراوح ما بين 20–50 ألف نسمة فقد زاد عددها من مدينة واحدة في عام 1964 إلى 9 مدن في عام 1973، ووصل إلى 13 مدينة في عام 1984، ثم إلى 14 مدينة في عام 1995. بينما زاد عدد المدن متوسطة الأحجام

(50-100 ألف نسمة) من مدينة واحدة إلى 12 مدينـة خـلال الفـترة 1954-1995. كمـا نمـت المـدن التي تزيد عن 100 ألف نسمة من مدينة واحدة في عام 1954 إلى 6 مـدن عـام 1995، منهـا مـدينتان يزيد حجمهما عن 500 ألف نسمة، وهما طرابلس وبنغازي.

خامساً: أكدت الدراسة أن النظام الهرمي للمدن في ليبيا تميز بسيطرة مدينتي طرابلس وبنغـازي علـى بقية المدن الليبية خلال الفترة 1954-1973، يبدو ذلك من تطبيق قاعدة المرتبة – الحجم الـذي أشـار إلى أنه عام 1954 كانت تلك المنظومة ذات توزع خطي يبتعد عن التوزع المثالي الذي نادت به هـذه القاعدة ، نتيجة الهيمنة المفرطة التي مثلتها طرابلس وبنغازي، وقزمية أحجام بقيـة المـدن. كمـا يشـير خـط تـوزع أحجـام المـدن في عـامي 1964، 1973 إلى اسـتمرار اخـتلال النظـام الحضـري في ليبيـا واتجاهه إلى المزيد من الانحراف السالب عن الخط المستقيم لتوزع أحجام المـدن الليبيـة ومراتبهـا، وزيـادة سـيطرة مدينـة طـرابلس علـى الهيكـل العمرانـي الليـبي نتيجـة تركـز الاسـتثمارات التنمويـة ومؤسسات الدولة فيها، وحرمان المدن الأصغر من النمو الطبيعي، ممـا يعـني أن أغلـب زيـادة أعـداد السكان خلال الفترة 1954–1973 مثلته الزيادة في أعداد سـكان مدينـة طـرابلس، إلا أنـه ومـع بدايـة الثمانينيات حدثت تغـيرات في النظـام الحضـري الليـبي أسـهمت في التقليـل مـن حـدة التفـاوت في أحجام المدن والتخفيف من شدة الهيمنة التي اتصـفت بهـا مدينـة طـرابلس، ويبـدو ذلـك مـن تـوزع أحجام المدن الليبية ومراتبها في عـامي 1984-1995 الـذي يأخـذ اتجاهـاً يقـترب مـن خـط التـوزع المثالي.

سادساً: ارتبط تطور أحجام المدن الليبية وتفاوت معـدلات نموهـا بجملـة مـن العوامـل المتباينـة في تأثيراتها، منها:

1- العامل الديموغرافي الذي يرتبط بالزيادة الطبيعية للسكان مـن جهـة، وهجـرة السـكان مـن جهـة ثانية، حيث أشارت كل الدلائل إلى التطور الذي شهدته الزيادة الطبيعية لسكان الـبلاد، الـذي بلـغ 3.7٪ في عام 1984، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى الانخفاض السريع في معـدلات الوفيـات المرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والصـحي، الـذي انخفـض مـن 28 في الألـف إلى 7 في الألف خلال الفترة 1960-2000 مع استمرار ارتفاع معدلات المواليد حتى منتصـف التسـعينيات من القرن العشرين. غير أن نمو المدن الليبية لا يقتصر علـى الزيـادة الطبيعيـة بـل كـان للـهجرة دوراً جلياً في تباين ذلك النمو، والتي شملت الهجرة الخارجيـة والهجـرة الداخليـة، حيـث مثلـت الأولى الهجرة المعاكسة لآلاف الليبيين الذين تركوا البلاد في أوقات سابقة لأسـباب اقتصـادية أو سياسية، والذين استقروا في طرابلس وبنغازي، إضـافة إلى هجـرة العمالـة العربيـة والأجنبيـة إلى ليبيا بعد تحسن ظروفها الاقتصادية، والذين توجهوا للعمل في المدن التي توطنت فيها المشـاريع الاقتصادية والتنموية. أما الدور الأساس في تباين معدلات النمو السكاني بين المـدن الليبيـة فقـد

لعبه عامل الهجرة الداخلية بين مناطق البلاد وأقاليمها، التي بدت على شكل هجرة ريفية إلى المدن، والتي اتجهت في بدايتها إلى المدن الرئيسة نتيجة تركز المنشآت الصناعية والتجارية والمراكز الخدمية وتوافر مجالات العمل فيها، حيث استقبلت طرابلس وبنغازي ما يقرب ثلاثة أرباع الهجرة الداخلية في عام 1964، أما باقي محافظات البلاد فقد اتصفت بمعدلات سالبة لصافي الهجرة، وهو ما يفسر استيعاب مدينتي طرابلس وبنغازي لنحو ثلثي الزيادة في السكان الحضر في الفترة 1954-1973، مما زاد من تفوقهما الحجمي على بقية المدن الأخرى. إلا أن خطط التنمية المكانية وإعطاء الأولوية للمناطق الأقل نمواً في الفترات اللاحقة أحدث تغيرات جوهرية في اتجاهات الهجرة وحجمها، تمثلت في التقليل من حجم الهجرة إلى المراكز الحضرية الكبيرة، بل تغير اتجاه تلك الهجرة وتحولها إلى هجرة معاكسة وبخاصة إلى المدن ذات الأحجام المتوسطة، حيث إمكانات النمو قائمة وممكنة بدءً من منتصف الثمانينيات، حيث سجل ميزان الهجرة التي تمت خلال الفترة 1984-1995 اتجاهاً موجباً في العديد من المناطق والأقاليم التي كانت توصف على أنها مناطق طاردة للسكان، والتي شهدت نمواً وتطوراً لمدنها، مقابل تغير اتجاه صافي الهجرة في طرابلس وبنغازي، اللتين فقدتا جزءً من سكانهما ممن هاجروا إليهما في وقت سابق إلى مناطقهم الأصلية (هجرة معاكسة). مما أسهم في نمو أحجام العديد من المدن المتوسطة والصغيرة.

2- مثّل عامل إعادة تصنيف بعض التجمعات السكانية ومنحها صفة التجمعات المدينية عاملاً من عوامل نمو أحجام المدن بخاصة، وعملية التمدن في البلاد عامة، ويؤكد ذلك زيادة أعداد التجمعات الحضرية ونسبتها إلى إجمالي التجمعات العمرانية في البلاد خلال الفترة 1984-1995، حيث زادت من 288 إلى 383 تجمعاً حضرياً، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تلك التجمعات من 40٪ إلى 58٪ من إجمالي عدد التجمعات العمرانية في ليبيا البالغ 667 تجمعاً عمرانياً خلال الفترة ذاتها.

3- ارتبط التطور الذي شهدته أحجام المدن الليبية بتطور وظائفها، لاسيما وظيفتي الصناعة والخدمات، حيث ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من 5.4٪ من إجمالي عدد العاملين فيها في عام 1980 إلى 10٪ في عام 2001، نتيجة اهتمام الدولة بالتنمية الصناعية وجعلها في مقدمة استراتيجيات الخطط والبرامج الإنمائية، كما زادت نسبة العاملين في نشاط الخدمات من 44٪ إلى 65٪ خلال الفترة 1964-2001، مما يشير إلى ارتباط تطور أغلب المدن الليبية ونموها بتطور هاتين الوظيفتين.

4- كما ارتبط نمو بعض المدن الليبية لاسيما الكبيرة منها بأحجام تلك المدن، بالنظر إلى أن زيادة حجم المدينة يصاحبه عادة اضطراد في نمو تلك الأحجام، ويصبح حجم المدينة هو مبرر

نموها وتطورها (انطلاقاً من مقولة الحجم يولد الحجم) حيث ترتبط الإمكانات المستقبلية لنمو أحجام المدن الليبية بدرجة استقطابها الحضري، ويبدو ذلك في تباين متوسطات التزايد السنوي لسكان تلك المدن تبعاً للحجم السكاني لكل منها. كما تبدو المدن الكبرى أكثر قدرة على النمو الاقتصادي، حيث أشار توزع الإيرادات المحلية في المدن الليبية ونسبتها من نفقات التنمية في عام 2001 إلى ارتفاع الناتج المحلي إلى أكثر من 56٪ من ميزانية التنمية في مدينة طرابلس، وبلغ في مدينة بنغازي ومصراتة 40٪، بينما سجلت المدن الصغيرة نسبة تراوحت ما بين 11٪ -20٪.

5- إن العامل الحاسم في ارتفاع مستوى التحضر في ليبيا هو العامل الاقتصادي وسياسة اللامركزية في توزيع المشاريع الإنمائية والتقليل من الفوارق الإقليمية، والعامل الإداري الذي عمل على ترقية عدد من المراكز لتكون أقطاب للتنمية، حيث بدأت الدولة في وضع الخطط التنموية لتطوير المراكز الحضرية من مختلف الأحجام والتخفيف من حدة الهجرة إلى المدن والمراكز الكبيرة عن طريق توفير الأسباب المشجعة على تنمية المراكز المتوسطة وصغيرة الحجم لضمان تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومتوازنة في عموم البلاد بدأت مع منتصف السبعينيات، واتضحت ملامح تلك السياسة من خلال المقارنة بين الإنفاق التنموي وتوزع السكان في أقاليم الدولة خلال الفترة 1993-2001 التي تشير إلى التوازن في توزيع الاستثمارات والنفقات التنموية مع الأحجام السكانية، إضافة إلى سياسة التخطيط الحضري إلى اتبعتها الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والمرافق الخدمية في المدن، الأمر الذي كان من نتائجه التطور الذي شهدته المدن الليبية من مختلف الأحجام من ناحية، وزيادة انتشارها وتوزعها المكاني من جهة ثانية، ويبدو ذلك في الهبوط المستمر في نسبة سكان مدينتي طرابلس وبنغازي إلى جملة سكان المدن الليبية من 74٪ في عام 1954 إلى 42٪ في عام 1995، كما يؤكد على ذلك اتساع قاعدة الزيادة الكلية لسكان المدن الليبية وتوزعها على أعداد متنامية من المدن مقابل انخفاض نسبة مدينتي طرابلس وبنغازي من مقدار تلك الزيادة، حيث انخفضت من 60٪ خلال الفترة 1954 - 1964 إلى أقل من 25٪ خلال الفترة 1984-1995.

سابعاً: أوضحت الدراسة ارتباط التوزع المكاني للمدن الليبية بالعديد من العوامل التي أثرت في رسم الصورة العامة لتوزع تلك المدن وتباعدها وصفات مواقعها، تمثلت في:

1- مظاهر السطح، حيث لعبت السهول الساحلية دوراً مهماً في تحديد نمط توزع المدن في ليبيا، ولهذا يلاحظ أن تلك المدن تظهر تركزاً أكثر في مناطق السهول الساحلية مقارنة بغيرها من النطاقات التضاريسية الأخرى، حيث يتركز 45٪ من جملة أعداد المدن الليبية، ويزيد من أهمية هذه السهول أن أغلب المدن الواقعة ضمنها هي أكبر مدن البلاد حجماً وأكثرها أهمية،

حيث يقطنها نحو 77٪ من جملة السكان الحضر. ويعتبر سهل الجفارة أهم تلك السهول فهو أكثر مناطق البلاد كثافةً سكانية وتركزاً للمدن. كما لعبت المواقع الجبلية أثرها في تحديد مواقع العديد من المدن الليبية واختيار مواضعها في الجبل الأخضر والجبل الغربي، حيث يأخذ المظهر العام لتوزع المدن ضمن المحور الجبلي الشكل الشريطي مع امتداد الحواف الجبلية. كما ارتبط توزع المدن الليبية ضمن الهامش الصحراوي الذي يشكل 90٪ من الأراضي الليبية بمناطق الواحات التي تظهر في المنخفضات والأحواض الصحراوية لوجود المياه الجوفية بالقرب من سطح الأرض، ومن أمثلتها المدن التي تنتشر في شريط المنخفضات الشمالية وفي حوض فزان الذي يضم العديد من الواحات التي تتوزع بشكل طولي مع امتداد أربعة أودية جافة، وهي: وادي الشاطئ ووادي الحياة ووادي الحفرة ووادي حكمة.

2- مثّل المناخ أحد الضوابط الرئيسة المحددة لانتشار المدن الليبية وتوزعها المكاني، لاسيما عنصري الحرارة والتهطال، فدرجات الحرارة وتبايناتها ومعدلات الهطلان تعدّ ضوابط أساسية لانتشار السكان وتوزع المدن في ليبيا، بالنظر إلى سيادة الظروف الصحراوية الجافة في القسم الأعظم من الأراضي الليبية. يستثنى من ذلك شريط ضيق موازي لساحل البحر الأبيض المتوسط وأجزاء من المناطق الجبلية الواقعة في شمال غرب البلاد وشمالها الشرقي التي تقع تحت تأثير المناخ المتوسطي الذي تنتشر ضمنه معظم المدن الليبية وأكثرها أهمية، فهو يضم أكثر من 54٪ من مجموع أعداد المدن في البلاد، ونحو 80٪ من مجموع سكانها في عام 2000 وتقل أعداد المدن مع زيادة درجة القارية والبعد عن السواحل البحرية وينحصر وجودها في مناطق الواحات وبطون الأودية، حيث تقترب فيها المياه الجوفية من سطح الأرض، ولذا فقد شكّل عامل الموارد المائية العامل الحاسم في تواجد المدن وتوضعها في النطاق الصحراوي، نتيجة للعلاقة الارتباطية بين مواضع نشأة المدن الليبية والإمكانات المائية التي اعتمد 95٪ منها على المياه الجوفية.

3- لوحظ الارتباط بين التوزع المكاني للمدن الليبية ودرجة خصوبة التربة وقدرتها الإنتاجية انطلاقاً من كون التربة الخصبة تعدّ عاملاً جاذباً للسكان وارتفاع كثافتهم، فأكثر أجزاء البلاد كثافة في أعداد المدن ونمو أحجامها تقع ضمن المناطق التي تصنف تربتها على أنها أخصب الأراضي الزراعية وأفضلها في قدرتها الإنتاجية، ويؤكد على ذلك أن أعلى معدلات لتحويل الأراضي للاستخدام الحضري كانت في المناطق التي تمتلك أعلى مستوى من الإمكانات الزراعية.

4- على الرغم من الأهمية والدور الأساس الذي لعبته العوامل الطبيعية وتأثيرها في توزعات السكان وتركزات المدن في أقاليم البلاد، إلا أنه يجب عدم إغفال الدور الذي لعبته ولا تزال تلعبه العوامل البشرية والاقتصادية في ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة أعداد المدن وتحديد

مواقعهـا، ونقصـد بالعوامـل البشـرية هنـا مظـاهر النشـاط البشـري في المجـالات الاقتصـادية والاجتماعية، وتعد شبكات النقل أحد تلك العوامل التي تحدد وتضـبط مواقـع المـدن الليبيـة، فكثيراً ما ترتبط حياة المدينة ونموهـا بالشـبكات الـتي تربطهـا بإقليمهـا، وبغيرهـا مـن المـدن الأخرى- لاسيما تلك التي تقع على محاور مهمة لشبكات النقل- انطلاقاً من التـأثير المتبـادل بين تطور شبكات النقل البري وتطور المدن الليبيـة، ويؤكـد ذلـك التطـور الـذي شـهدته شـبكة الطرق البرية في ليبيا التي زادت أطوالها من 3300 كم في عـام 1960 إلى 25485 كـم في عـام 2000، مما زاد من درجة الاتصال والارتباط بـين المراكـز العمرانيـة، وأسـهم في نشـاط حركـة التمدن وتوزعات المدن الليبية وتزايد أعدادها ونمو أحجامها.

5- كما شملت تلك العوامل أيضاً الموارد الاقتصادية، وما صـاحبها مـن أنشـطة اقتصـادية، والـتي لعبـت دوراً مهمـاً في تـوزع المـدن ونموهـا تبعـاً لتـوزع تلـك المـوارد والأنشـطة الاقتصـادية وإمكانات التنمية التي تمنحها تسهيلات وامتيازات تـدعم نموهـا، فبعـد اكتشـاف الـنفط حـدث تطور اقتصادي وتغير جذري في اقتصاد البلاد ومسارها التنموي صاحبه اهتماماً متزايـداً بتنميـة المناطق الداخلية والواحات الصحراوية والمنطقة الساحلية لخليج سـرت، ممـا أثـر في صـورة التوزع الجغرافي لسكان ليبيا وتوزع المدن وأحجام ووظائف هذه المدن على مستوى البلاد.

ثامناً: لعبت سمات مواقع المدن الليبية وخصائصها دوراً مهماً في إمكانات تطور تلك المدن، ذلـك لأن حياة المدينة ونموها تعتمد على العلاقات التي تربطها بإقليمها ومناطق نفوذها، فكلما تعـددت ميزات موقع المدينة وتنوعت سماته كلما زادت أهميتها وتعددت وظائفهـا واتسـع مجـال نفوذهـا، ولهذا فقد تباينت أهمية المدن الليبية تبعاً لأنماط مواقعها، فالمدن التي نشأت وتطورت في المواقـع العقدية والمركزية كانت أكثر ازدهاراً وأهمية من تلك التي نشأت في المواقع الهامشية، الـتي شـكّل تطرف مواقعها عامل إضعاف لأهميتها وصغر أحجامها.

تاسعاً: أظهرت دراسة أنماط توزع المدن الليبية أنها تندرج تحت نمطين رئيسين، هما نمـط التـوزع المتقارب ونمط التوزع المتباعد، فمن خلال استخدام بعـض المؤشـرات الإحصـائية اتضـح أن ذلـك التوزع يميل إلى التركز الشديد في مناطق محددة، نتيجـة ارتبـاط تـوزع المـدن بـالظروف الطبيعيـة لاسيما عاملي المناخ والموارد المائية التي حصرت العمران الـليبي في الشـريط السـاحلي وتحديـداً في منطقتي شمال غرب البلاد وشمالها الشرقي، ويبدو ذلك من ارتفاع قيمة مربع كاي (422) التي تعكس مثل ذلك التركز، كما أكد على ذلك أيضاً مؤشر الجار الأقرب لمنظومة المدن الليبية الـذي بلغ 0.91، الذي يدل على أن المدن الليبية تأخذ نمطاً توزعياً متقارباً يميل إلي التركز، غير أن قيمـة مؤشر الجار الأقرب دلت على وجود تباين في طبيعة توزع المدن في أقاليم البلاد الرئيسة الأربعـة: ففي إقليم الخليج أخذ توزع العمران المـديني نمطـاً متباعـداً ، حيـث سـجلت قيمـة المؤشـر 1.23

نتيجة لتشتت المدن في هذا الإقليم بسبب سيادة الظروف الصحراوية الجافة في كل أجزائه، حيث تتوزع مدنه ضمن ثلاثة نطاقات، وهي: النطاق الساحلي الذي يمتد من مدينة سرت غرباً وحتى مدينة اجدابيا شرقاً لمسافة 400 كم، ويبلغ متوسط المسافة بين مدن الإقليم 100 كم، ويقع النطاق الثاني في حوض الجفرة، ويشمل النطاق الثالث واحات جالو وأوجلة والكفرة. أما في إقليم طرابلس وبنغازي وفزان فقد بلغت قيمة المؤشر 1.1، 0.94 ، 0.90 على التوالي، مما يدل على أن توزع المدن يأخذ نمطاً متقارباً يميل إلى التركز نتيجة تركز المدن فيها حول مدن طرابلس والبيضاء وسبها. إلا أن التدقيق في نمط التوزع في هذه الأقاليم الثلاثة يلاحظ ظهور أنماطٍ فرعية، إذ يمكن ملاحظة النمط الشريطي الموازي لساحل البحر وقمم المرتفعات ومع امتداد الطرق الرئيسة ومحاورها في إقليم طرابلس، حيث يأخذ توزع المدن محورين رئيسين، أحدهما محور ساحلي يمتد لمسافة تصل إلى 370 كم من مدينة تاورغاء شرقاً وحتى زلطن قرب الحدود الليبية التونسية وبعرض لا يزيد عن 20 كم، ويمتد المحور الثاني مع امتداد سلسلة الجبل الغربي من مدينة الخمس في الشمال الشرقي وحتى مدينة نالوت في الجنوب الغربي ولمسافة 350 كم وبعرض لا يزيد عن 10 كم.

كما يأخذ توزع المدن في إقليم بنغازي محورين يمتدان بموازاة ساحل البحر لمسافة 640 كم، الأول يمتد من مدينة قمينس غرباً إلى مدينة أم الرزم قرب خليج البمبة، وتبدو مدنه متقاربة وبمتوسط مسافة بينية 30 كم، ويمتد الشريط الثاني من خليج البمبة غرباً وحتى الحدود الليبية المصرية شرقاً، وتأخذ مدنه نمطاً متباعداً وبمتوسط مسافة تصل إلى 135 كم.

وفي إقليم فزان يأخذ توزع المدن نمطاً مندمجاً حول مدينة سبها في مظهره العام، إلا أنه يمتد امتداداً طولياً على شكل ثلاثة أشرطة مع امتداد الأودية الجافة في هذا الإقليم، وهي وادي الشاطئ الممتد من الغرب إلى الشرق لمسافة 175 كم ويمتد الشريط الثاني مع وادي الحياة لمسافة 200 كم، أما الشريط الثالث فيمتد مع وادي الحفرة لمسافة 260 كم.

عاشراً: ارتبط التباعد بين المدن الليبية وكثافتها بكثافة السكان، فالتباعد بين المدن أقل في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مقارنة بالمناطق الداخلية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، فقد اتضح من مقارنة متوسط التباعد في إقليمي طرابلس وبنغازي الذي بلغ 77 كم و84 كم على التوالي من جهة، وإقليمي الخليج وفزان اللذين وصل متوسط التباعد بين مدنهما إلى 271 كم و227 كم على التوالي من جهة ثانية. وظهر تأثير الكثافة السكانية أكثر وضوحاً في تباين التركز المدني ومتوسطات التباعد بين المدن الليبية وكثافتها في هذه الأقاليم الأربعة عندما حسبت معدلات التباعد على مستوى المناطق الإدارية، التي قسمت إلى ثلاثة فئات مختلفة في متوسط التباعد بين مدنها وكثافتها، ضمت الأولى المناطق ذات الكثافة المرتفعة التي تزيد عن 5 مدن/10آلاف كم^2

ومتوسط التباعد بين مدنها أقل من 50 كم، وضمت مناطق الزاوية وطرابلس والنقاط الخمس، وهي المناطق التي تشكل أكثر أجزاء البلاد في كثافتها السكانية (سهل الجفارة)، أما الفئة الثانية فتضم المناطق التي تراوح متوسط التباعد بين مدنها ما بين 50-100 كم، وكثافة مدنها ما بين 1-5 مدن/10آلاف كم^2، وهي منطقة الجبل الأخضر ومنطقة بنغازي ومنطقة المرقب، بينما تضم الفئة الثالثة المناطق التي يزيد متوسط التباعد بين مدنها عن 100 كم وبكثافة تقل عن مدينة واحدة/10آلاف كم^2 وتمثلها مناطق الجبل الغربي وسبها والبطنان ووادي الحياة وخليج سرت ومرزق والكفرة، ومعظم هذه المناطق تقع على هامش المعمور الليبي.

حادي عشر: أظهرت دراسة تباعد المدن الليبية أن هناك علاقة طردية واضحة بين أحجام المدن وتباعدها، حيث لوحظ تزايد متوسطات التباعد مع ارتفاع المستوى الحجمي، (أي كلما انخفض حجم الفئة كلما قل التباعد بين مدنها) ففي المدن التي يتراوح حجمها ما بين 5-20 ألف نسمة بلغ متوسط التباعد بين المدن الليبية 195 كم، ويتباين تباعد مدن هذه الفئة، فهو في إقليمي طرابلس وبنغازي 120كم و96 كم على التوالي. أما في إقليمي فزان والخليج 245 كم و326 كم على التوالي، وفي فئة الحجم 20–50 ألف نسمة بلغ معدل تباعد المدن الليبية نحو 371 كم، إلا أن هذا المعدل سجل في إقليم طرابلس 164 كم، وفي إقليم الخليج 692 كم، أما الفئة التي تراوحت أحجامها ما بين 50-100 ألف نسمة فقد بلغ معدل التباعد بينها 400 كم، وفي الفئة الحجمية ما بين 100-500 ألف نسمة بلغ متوسط التباعد 695 كم. وبلغ أكثر من 980 كم في فئة المدن التي تزيد عن 500 ألف نسمة.

ثاني عشر: شهد التوزع المكاني للمدن الليبية في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تغيرات أثرت في صورة ذلك التوزع، حيث ظهرت مناطق جديدة للتركز المديني بدأت تكتسب أهمية متزايدة، ومن أمثلتها بروز نطاق التركز السكاني على طول الشريط الجبلي الممتد من غريان شرقاً إلى نالوت غرباً، وظهور مراكز عمرانية مدينية في وسط الصحراء في منطقة حوض فزان على امتداد أودية الحوض ومنخفضاته، وتمثل مدينة سبها أهم تلك المراكز، إضافة إلى ظهور المراكز المدينية في المنطقة الساحلية لخليج سرت، مثلتها المدن الصناعية ومدن الموانئ النفطية والمراكز الإدارية والخدمية. كما شملت تلك التغيرات كذلك الأهمية التي بدأت تمثلها منطقة حوض الجفرة الذي يقع في وسط البلاد، وما تشهده واحاتها الأربعة من نمو مطرد في سكانها.

ثالث عشر: بناءً على معدل النمو الحضري في ليبيا فإن مقدار الزيادة في سكان المدن الليبية خلال الفترة ما بين 2000-2020 يقدر بنحو 3.829 مليون نسمة، وسيصبح عدد المدن 135 مدينة يصل حجم الواحدة منها إلى ما يزيد عن 5 آلاف نسمة، مما يعني أن أعداد المدن سيزيد بمقدار 52 مدينة في عام 2020 عما كان عليه عددها في عام 2000.

المقترحات:

بناء على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:

1- التقييم المستمر لمسيرة التنمية ودراسة مساراتها، وإمكانات نمو المناطق الاقتصادية بهدف الوصول إلى تصور شامل لاحتياجات كل منطقة وتطورها وتنميتها المستقبلية، وإعداد المخططات العمرانية وتخطيط التجمعات الجديدة لتواكب النمو السكاني الذي يعدّ أكثر التحديات التي تواجه العمران.

2- من خلال دراسة التوزع المكاني للمدن الليبية والتغيرات التي حدثت من الأهمية بمكان التوسع في تحليل نماذج واستراتيجيات التنمية واختيار البديل الأفضل والأكثر ملاءمة للتنمية المستقبلية للمدن الليبية وتوزعها المكاني، مع الاستمرار في تنفيذ إستراتيجية التنمية وفقاً للنموذج متعدد المحاور، الذي تمت الإشارة إليه خلال الفترة المستقبلية 2000-2020، وتحديثها في ضوء الأنشطة الإنمائية المؤمل تحقيقها في المستقبل المنظور، والعمل على تكثيف الاستفادة من الأراضي والبنى التحتية والطرق والمشاريع السكنية والمشاريع الزراعية والصناعية في مناطق المحاور التنموية، والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة لتنمية العديد من المناطق لاسيما المناطق الداخلية، وتركيز مشاريع التنمية في المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم وتقديم الإعانات لها، وتوفير الأسس اللازمة لقيام الخدمات الاجتماعية الضرورية للسكان، وقيام الإنشاءات الفنية المساعدة مثل الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي وشبكات النقل على أن تقدم هذه الخدمات بالقدر المطلوب. كما أنه لابد من السعي لتحقيق فعاليات المراكز العمرانية الحضرية، بحيث يكون بمقدورها تأدية دورها على الوجه الأكمل وبشكل فعال.

3- تحديد الإمكانات التنموية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المساعدة للتنمية في كل منطقة ليتم من خلالها تطوير المدن الواقعة ضمنها وتحديد الاتجاهات والمجالات التنموية على مختلف مستوياتها.

4- النظر إلى تنمية المحاور والمناطق التنموية من جهة، وتنمية الاقتصاد الوطني من جهة ثانية على أساس من التكامل بينهما، وكجزئين من عملية واحدة، بمعنى أن الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ضمن تلك المحاور يجب أن تستغل للرفع من معدل النمو الاقتصادي العام كي يتم تحقيق التكامل بين مستويات التخطيط المختلفة.

5- يجب العمل على تقوية النشاط الصناعي في محور تنمية امتداد الجبل الغربي بما فيها الصناعات المحلية، وفي شريطٍ موازٍ للشريط الساحلي من خلال تنمية الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، وإنشاء الصناعات الجديدة، مثل الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء، وزيادة الأنشطة الإنمائية، وتطوير قطاع الإسكان والمرافق الخدمية في كلٍ من غريان

وترهونة وبني وليد ويفرن ونالوت والزنتان، وفتح مجالات التنمية فيها وتسهيل ربطها بالمناطق الأخرى، من خلال تكثيف شبكات الطرق التي تربطها بمناطق طرابلس والخليج وسبها، إضافة إلى تطوير شبكة الطرق المحلية التي تربط أجزاء المنطقة مع بعضها بعضاً.

6- تطوير شبكات النقل التي تمثل محاور لنمو المدن وزيادة كفاءتها حتى تستوعب حجم الحركة على هذه المحاور وتوفر الفرصة لاتساع المراكز العمرانية ونموها.

7- التوسع في المرافق الأساسية وخاصة المتعلقة بالسكن والخدمات وتوفير الظروف المناسبة للحياة في كل منطقة وتحديد مستوى الخدمات ومدى توافرها وتنظيم توطن المشاريع الاقتصادية في جميع المدن، وبما يضمن درجة من الاستقرار والتوازن في التوزع الجغرافي للسكان بين الأقاليم.

8- حماية الموارد البيئية التي تمثل أحد العناصر المهمة للاستراتيجية الإنمائية المستهدفة في المحاور التنموية، لاسيما استغلال الموارد المائية التي تتطلب ترشيد استهلاكها اتباع طرق ري حديثة في نطاق الشريط الساحلي الذي يعاني من نقص حاد في تلك الموارد، خاصة في مجال الاستثمار الزراعي الذي يستهلك 81.4٪ من كمية المياه في هذا الشريط عن طريق استخدام نظم الري الحديثة مثل الري بالتقطير. والاتجاه إلى استغلال تقنية تحلية مياه البحر لتوفير احتياجات المدن الساحلية من المياه.

9- إيجاد نوع من التنسيق بين إدارة استخدام الأراضي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية على طول الشريط الساحلي وإعداد المخططات التنظيمية للمراكز العمرانية الحضرية.

10- ضرورة توجيه الاهتمام إلى تنمية المدن صغيرة الحجم التي لم تستطع الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، وذلك لأن معدلات النمو التي تسجّلها المدن تعتمد على إمكانات التنمية، بما في ذلك مستوى الدعم المقدم من قبل الدولة في صورة برامج إنمائية وتنمية المؤسسات والخدمات والاستثمارات في مجالات البنية التحتية والاتصالات والنقل والمواصلات وتوفير المزيد من الخدمات ودعم الأنشطة الاقتصادية فيها، لاسيما الأنشطة الصناعية حتى تحقق معدلات نمو تستطيع معها مواكبة نمو المدن الكبيرة في الإقليم والتخفيف من اختلال التوازن الحضري الذي تشير إليه توقعات نمو أحجام المدن لعام 2020.

11- الشروع في تنفيذ خط السكة الحديدية الذي يربط حوض فزان ومدن المحاور الشمالية ويسهل الاتصال بينها ويسمح باستغلال خامات الحديد في منطقة وادي الشاطئ، ويسمح بإقامة العديد من المشاريع الصناعية التي تعتمد على المواد المتوافرة محلياً وتنشيط حركة التبادل التجاري بين مدن هذا المحور مع بقية المحاور التنموية في البلاد وبما يسمح بتحسين أوضاع المعيشة فيها.

12- إن تحقيق توازن العمران الحضري في ليبيا والحد من نمو المدن الكبرى يجب ألا يتم بالاعتماد على الضوابط التي تمنع نمو تلك المدن بقدر اعتماده على الطرق غير المباشرة، تبعاً لمدى توافر مقومات جذب السكان إلى المدن المراد تنميتها، لاسيما من خلال التأكيد على دور العامل الصناعي في ضمان تحقيق ذلك التوازن، عن طريق تقديم التسهيلات للمدن التي يراد توجيه النمو إليها مقابل الحد من إنشاء صناعات جديدة في المدن الكبرى. إضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه العامل الإداري والخدمي في إعادة توزع أحجام المدن وتحسين الشكل الهرمي المتدرج لمنظومات المدن ووظائفها.

13- تعزيز أنشطة القطاع الخاص في قطاعات التصنيع والسياحة والتجارة، بحيث تكون هذه الأنشطة إنتاجية وقادرة على إيجاد وتشجيع التنمية المستدامة للمراكز العمرانية.

14- من المفيد أن تعيد الدولة النظر في تقسيماتها الإدارية ومرافقها ومؤسساتها المختلفة إذا كانت تسعى إلى إعادة توزيع أحجام مدنها، وتنميتها الإقليمية وتحقيق توازن العمران الحضري وتحسين الشكل الهرمي المتدرج لمنظومات المدن ووظائفها، مع التأكيد على ضرورة تثبيت التقسيمات والحدود التي تعرضت للعديد من التغيرات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، وما تشكله تلك التغيرات من مشاكل تتعلق بأولويات برامج الخطط التنموية والمخططات الحضرية.

15- التأكيد على دور المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط الحضري والتنموي، لأن تلبية احتياجات السكان وتحسين نوعية الحياة تتطلب قرارات حرجة في مجال توزيع الموارد الشحيحة واستخدام الموارد المتاحة وتسخير الموارد الجديدة، وذلك عن طريق عرض الاستراتيجيات والخطط والبرامج حتى يتسنى للسكان مناقشتها في مؤتمراتهم الشعبية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

التقارير والإحصاءات

1- أمانة المرافق، تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقليم طرابلس، تقرير رقم 9، 1980.

2- اركتيكشرال بلاننج بارتنرشيب كوبن هاجن، الزاوية المخطط الشامل لعام 1988، مارس 1969.

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1960.

4- القانون رقم (5) لعام 1969 لتخطيط المدن والقرى واللوائح الصادرة بموجبه.

5- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية خلال السنوات 1970- 1990، طرابلس، فبراير 1991.

6- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، الجزء الأول، طرابلس 1980.

7- اللجنة الشعبية العامة، تقرير متابعة تنفيذ الميزانية العامة 1970- 2000، تقرير غير منشور.

8- المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، تقييم بعض المخططات المحلية والإقليمية، طرابلس، 1989.

9- الهيئة العامة للمياه، تقرير غير منشور، طرابلس، 1999.

10- الهيئة القومية للبحث العلمي والمركز الفني لحماية البيئة، المنظور البيئي للجماهيرية آفاق عام 2000 - 2025، الخطة الزرقاء، سبتمبر 1991.

11- الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، تقرير خريطة التنمية في الشعبيات، طرابلس، 2001.

12- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية، طرابلس 2003.

13- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإدارة العامة للإحصاء والتعداد، الدليل الجغرافي للإحصاء السكاني 1995 طرابلس.

14- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001.

15- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، طرابلس، 1998.

16- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002، طرابلس، 2002.

17- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا: تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس، 1999.

18- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازاتهم الزراعية 1995، طرابلس.

19- الهيئة الوطنية للمعومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، طرابلس، 2000.

20- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، طرابلس، 2001.

21- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999.

22- شعبة الإعلام الخارجي، الجماهيرية أبعاد وآفاق، 1981.
23- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، أيلول 1999.
24- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.
25- مؤسسة دوكسيادس، الإسكان في ليبيا، أثينا، 1964.
26- مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية، طرابلس، 1988.
27- مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية لعام 1980، طرابلس، 1981.
28- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973، طرابلس1979.
29- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984.
30- مصلحة التخطيط العمراني، أمانة اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق، تطوير المناطق القروية الداخلية في ليبيا، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، تقرير غير منشور، طرابلس.
31- مصلحة الطرق والجسور، طرابلس، بيانات غير منشورة، طرابلس، 2000.
32- مصلحة المساحة، أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، 1978.
33- منجزات الفاتح خلال 15عام من الثورة 1969-1984.
34- وزارة الاقتصاد الوطني،مصلحة الإحصاء والتعداد،التعداد العام لسكان ليبيا 1954، المطبعة الحكومية، طرابلس 1959.
35- وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964، طرابلس، 1966.
36- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1973-1975، طرابلس.

الكتب

1- إبراهيم، سعد الدين، حاضر المدن العربية ومستقبلها، المؤتمر الإقليمي الثاني للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دمشق، 1979.
2- ابن خلدون، المقدمة، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1967.
3- أبو راضي، فتحي عبد العزيز، التوزيعات المكانية، دراسة في طرق الوصف الإحصائي وأساليب التحليل العددي دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
4- أبو عياش، عبد الإله، الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.
5- أبوعياش، عبد الإله والقطب، أسحق، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.
6- أبو عياش، عبد الإله، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
7- أبوعياش، عبد الإله، التخطيط لمدن التنمية في الكويت، في التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، (تحرير) عبد الإله أبو عياش، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
8- أبوعيانة، فتحي وفتحي، محمد فريد، محاضرات في جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب. ت.
9- أبو عيانة، فتحي، جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
10- أبو عيانة، فتحي، السكان والعمران الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
11- أبو لقمة، الهادي، دراسات ليبية، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، ط 3، بنغازي، 1975.
12- أبولقمة، الهادي و القزيري، سعد (تحرير)، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997.
13- أبو لقمة، الهادي والقزيري، سعد (تحرير)، في الجماهيرية دراسة في الجغرافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، سرت، 1995.
14- أبولقمة، الهادي وفتحي الهرام، الأطلس التعليمي للمرحلة الأساسية، تنفيذ وانتاج اسلتي ماب سيرفس، ستوكهلم، 1985.
15- أبو مخلوف، محمد، التحضر وواقع المدن العربية، في كتاب دراسات في المجتمع العربي المعاصر، (تحرير) خضر زكريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.
16- أبوصبحة، كايد عثمان، جغرافية المدن، دار وائل، عمان، 2003.
17- إسماعيل، أحمد، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
18- الإدريسي، الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، المجلد الأول، بيروت، 1989.
19- الأنصاري، فاضل، جغرافية السكان، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985.

20- البرغوثي، عبد اللطيف، محمود التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار الصادر، بيروت، 1971.
21- التيجاني، أبو محمد عبد الله، تونس- طرابلس 706- 708هـ ، الدار العربية للكتاب تونس ، 1981.
22- الجخيدب، مساعد عبد الرحمن، أحجام المراكز الحضرية وامتداداتها الوظيفية بمنطقة القصيم، منشورات جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، الرياض، 2002.
23- الجرجور، توفيق، الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980.
24- الحجاجى، سالم، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989.
25- الحداد، عوض يوسف، أبحاث في الجغرافيا البشرية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، 1998.
26- الحسيني، السيد، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة، 1986.
27- الحداد، عوض يوسف، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994.
28- الحداد، عوض يوسف، مقالات في الجغرافيا الحضرية، مكتبة الأنوار العلمية، بنغازي، 2002.
29- الحداد، عوض يوسف، الطرق الفردية وشبكات النقل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
30- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، المجلد الرابع، 1968.
31- الخياط، حسن، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
32- الخفاف، عبد علي وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد - الأردن، 2000.
33- الخياط، حسن، المدينة العربية الخليجية، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 1988.
34- الدسوقي، ممدوح، وآخرون، أولويات في علم الاقتصاد، المنشأة الاشتراكية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.
35- الديناصوري، جمال الدين، جغرافية فزان، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967.
36- الراوي، منصور، سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
37- الزاوي، الطاهر، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968.

38- الزقني، عيسى، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، بحث غير منشور مقدم إلى مؤتمر السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، 1976.

39- السيلاوي، محمد، الموارد المائية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، نشرة رقم (4) منشورات جامعة الفاتح، ب. ت.

40- الشركسي، محمد مصطفى، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1976.

41- الشريعي، أحمد البدوي، دراسات في جغرافية العمران: دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995.

42- الشيخ، عبد العزيز، مدن الشرق الأوسط، دراسة في التغير البنيوي، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية الكويتية، رقم 17، مايو 1980.

43- الصالح، ناصر عبد الله والسرياني، محمد محمود، الجغرافية الكمية والإحصائية أسس وتطبيقات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1979.

44- العبادي، عبد الله، التخطيط الإقليمي للحد من الهجرة إلى المدن، في كتاب التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، (تحرير) عبد الإله أبوعياش، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.

45- العزابي، أبو القاسم، (ترجمة) أبو القاسم العزابي وصالح أبو صفحة، الطرق والنقل البري والتغير الاقتصادي الاجتماعي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، 1981.

46- الفاعور، علي آفاق التحضر العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

47- الفتوى، حسن، التخطيط الإقليمي، مطبعة الداودي، دمشق،1982.

48- الفرّا، محمد، علم الجغرافيا، نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية بصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 22، أكتوبر، 1980.

49- القزيري، سعد (تحرير) التحضر والنمو الحضري في ليبيا، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1994.

50- الكيب، نجم الدين غالب، صبراتة في تلك التاريخ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس، الطبعة الثانية 1982.

51- اللبابيدي، رندة أحمد، الجغرافية الريفية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994.

52- المطري، السيد خالد، دراسات في مدن العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

53- المظفر، محسن عبد الصاحب، التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2002.

54- المهدوي، محمد، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1989.

55- الهيتي، صبري، جغرافية المدن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
56- أمبرز، تشارلز، المدينة ومشاكل الإسكان، (ترجمة) لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1964.
57- بازمة، محمد مصطفى، مدينة طرابلس وأسماؤها في التاريخ، إلماس للنشر، إيطاليا، 1983.
58- بيتشي، الأخوان، الساحل الليبي 1821- 1822 (ترجمة) الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1996.
59- جارينيه، جاكلين بوجي، دراسات في جغرافية العمران الحضري، (تعريب) محمد الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
60- جودة، جودة حسنين، أبحاث في جيومورفولوجية الأراضي الليبية، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1973.
61- جودة، جودة حسنين وأبو عيانة، فتحي، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب. ت.
62- جورج، بيار، معجم المصطلحات الجغرافية، (ترجمة) محمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
63- حبيب، عدنان رشيد (تحرير) الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري: دراسة للنمو والحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة، قسنطينة، 1990.
64- حسين، عبد الرزاق عباس، نشأة مدن العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1977.
65- حمادي، يونس، مبادئ علم الديموغرافية، جامعة بغداد، بغداد 1985.
66- حمدان، جمال، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1996.
67- حمدان، جمال، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1977.
68- خلف الله، رمضان عريي، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.
69- خير، صفوح، التخطيط الحضري، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2005.
70- خير، صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000.
71- خير، صفوح، مدينة دمشق: دراسة في جغرافية المدن، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1982.
72- دويدري، رجاء، المرجع في: التوسع الحضري المعاصر في الوطن العربي وآثاره البيئية في الموارد المائية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2004.
73- سطيحة، محمد محمد، خرائط التوزيعات البشرية، القاهرة، 1977.

74- شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثالثة، 1995.

75- دولت صادق، المدن والإسكان في الوطن العربي، المؤتمر الجغرافي العربي الأول، المجلد الثاني، القاهرة، 1965.

76- صافيتا محمد، وآخرون، أسس الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2000.

77- صافيتا محمد، وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2001.

78- صافيتا، محمد وعطية، عدنان، جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق، دمشق 2004.

79- صالح، حسن، مدينة عمان: دراسة جغرافية، الجامعة الأردنية، عمان، ب. ت.

80- عفيفيي، أحمد كمال الدين، نظريات في تخطيط المدن، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 2000.

81- عمورة، علي الميلودي، ليبيا: تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

82- غلاب، محمد السيد والجوهري، يسري، جغرافية الحضر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب ت.

83- قماش، فيصل عزام، دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1990.

84- قنوص، صبحي وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً 1969-1994: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1994.

85- قنوص، صبحي وآخرون ، ليبيا الثورة في 30 عاماً 1969–1999: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1999.

86- كوستيلو، د.ف. ، التحضر في الشرق الأوسط، (ترجمة) رمضان عريبي خلف الله، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.

87- محمد، خلف الله، حسن البيئة والتخطيط العمراني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

88- ممفورد، لويس، (ترجمة) إبراهيم نصحي، المدينة على مر العصور، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1964.

89- مهنا، إبراهيم سليمان، التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 44، أبو ظبي، 2000.

90- ناجي، محمد ونور، محمد، طرابلس الغرب، (ترجمة) أكمل الدين محمد إحسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1973 .

91- هورنمان، فريدريك، تعريب محمد جودة، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان 1797–1799 مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1968.

92- وهيبة، عبد الفتاح، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

الدوريات

1- أبوخشيم، ابريك، (تنمية الموارد البشرية في سبيل حماية البيئة والتقدم الاقتصادي)، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع ، السنة الثامنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995 .

2- أبو عياش، عبد الإله، (توجهات التخطيط الإقليمي في الأردن) مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، العدد 3 المجلد 16 1988 .

3- أبو عياش، عبد الإله، (الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي)، مجلة دراسات الخليج، العام الخامسة يناير 1979.

4- أبو لقمة، الهادي، (مدينة بنغازي وقسم تخطيط المدن)، مجلة كلية الآداب، بنغازي، جامعة قاريونس، العدد 11، 1982.

6- أبو لقمة، الهادي، (مقومات تخطيط المدينة العربية والمعايير والقيم القياسية اللازمة لها)، مجلة كلية الآداب، جامعة قاريونس، العدد 4، بنغازي، 1975.

7- أرباب، محمد إبراهيم، (تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني: دراسة تحليلية)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 27، السنة 26، مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، الكويت، أبريل- مايو- يونيو 2000.

8- الأرباح، صالح الأمين، (إنتاج الغذاء في الجماهيرية إلى أين)، العلوم الجغرافية وحماية البيئة، (تحرير) الهادي أبي لقمة، الملتقى الجغرافي الأول، الجزء1، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية، 1993.

9- الأسدي، فوزي، (تطور مورفولوجية مدينة مصراتة)، مجلة كلية الآداب والتربية، بنغازي، جامعة قاريونس، العدد 9، 1980.

10- التير، مصطفى، (نمط التحضر في ليبيا)، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد 43، السنة السابعة، بيروت، 1986.

11- الجابري، مظفر على، (نموذج لتوزيع المستوطنات والمشاريع في القطر "العراق")، مجلة الجغرافية العراقية، تصدر عن الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، المجلد 14، ايلول، 1984.

12- الحديثي، حسن، (سياسة التنمية السكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السابع عشر، مطبعة العاني بغداد، آذار- مارس 1986.

13- الخوري، فؤاد إسحاق، التمدن وتحطيط المدن في الشرق العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 7، 1980.

14- الخياط، حسن (الموارد المائية في سهل الجفارة) مجلة كلية المعلمين، العدد الأول، طرابلس، 1970.

15- الخياط، حسن، (مدن العراق وليبيا: دراسة جغرافية مقارنة لأحجامها وتباعدها)، مجلة الجغرافية العراقية، تصدر عن الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، المجلد السابع، تشرين الثاني، 1971.

16- الششتاوي، عبد الفتاح، (الهجرة الريفية والنمو الحضري في مدن الشرق الأوسط)، مجلة العلوم الإنسانية، المعهد العالي لتكوين المعلمين بزليتن، العدد الأول، السنة الأولى، زليتن، 1989.

17- العزابي، أبو القاسم، (سياسة التخطيط الجهوي والمحلي في الجماهيرية العظمى 1960-1990)، العلوم الجغرافية وحماية البيئة، الجزء الأول، (تحرير) الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة السابع من ابريل، الزاوية، 1994.

18- العنقري، خالد، (أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية)، مجلة المدينة العربية، منظمة المدن العربية، العدد 14، الكويت، 1984.

19- الفلايين، عبد الرحيم، (التحضر وعوامل نمو المدن)، مجلة المدينة العربية، منظمة المدن العربية، الكويت، العدد 31، 1988.

20- المصراتي، أحمد، (تحويل الأراضي للاستخدام الحضري أثره وطبيعته في ليبيا)، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 43 السنة السابعة، سبتمبر 1986.

21- النعيم، عبد الله (الحواضر الكبرى وتحديات المستقبل)، مجلة المدينة العربية، العدد 33، الكويت، 1988.

22- الهذلول، صالح بن علي والسيد، محمد عبد الرحمن، (المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية: تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية)، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، الرياض، 2001.

23- الهذلول، صالح بن علي، (النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية بدول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 109، السنة التاسعة والعشرون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، أبريل 2003.

24- خلف، سمير، (بعض المظاهر البارزة في التحضر في العالم العربي)، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العدد 43، السنة السابعة، بيروت، سبتمبر1986.

25- دركزنلي، محمد سمير، (تعريف باقتصاد المدن وبأهم المشاكل التي يتناولها)، مجلة المدينة العربية، مجلة متخصصة تصدرها منظمة المدن العربية، العدد 29 العام السابعة، يناير، 1988 .

26- محمود، أحمد (السكان والموارد في الجماهيرية) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الأول، طرابلس، 1995.

الرسائل العلمية

1- الرحبي، محمد شرتوح، كفاءة التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان في محافظة نينوى، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة بغداد، 1990.

2- المقطوف، مولود علي، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، قسم الجغرافيا، بنغازي، 1997.

3- خميس، موسى يوسف، المراكز الحضرية في محافظة أربد، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1984.

4- فياض، فتحي، تطور وتوزيع مدن الوجه القبلي من 1917-1966، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمه لكلية الآداب جامعة عين شمس، 1976.

5- مفتاح، عبد المجيد فرج الله، أنماط العمران بمحافظة دمياط، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، 1991.

المراجع الأجنبية

1- Abu Lughood, Jenet, Development in North African urbanism, the Process of decolonization, in Berry B.(ed) urbanization and counter-urbanization sage, California, 1976.

2- Alawar, M. Urbanization in Libya: present state and future prospects, in Joffe, E and Mclachlan, K (eds) Social and Economic Development of Libya, Menas Press, Cambridgeshire, 1982.

3- Blake Gerald, Urbanization and Development planning in Libya, in Obudho, R.A and El-Shakhs,s (eds) Development of Urban system in Africa, Prager, New York, 1979

4- B.R.D.The Economic Development in Libya, j. Hopkins press, Baltimore, U.S.A. 1960.

5- Bergel, Egon E. urbain sociology, M C Graw Hill, 1955.

6- Bulugma, Hadi. The Western Coastal Zone of Tripolitania , Ahuman Geography. Thesis M.Litt. -Unpublished, University of Durham, Durham, 1960.

7- Herodotus,the Histories,Transaled into English by Aubrey selincourt 9th edition, Penguin classics Harmonds worth Middlesex,England,1966.

8- I.B.R.D.The Economic Development in Libya, j. Hopkins press, Baltimore, U.S.A. 1960.

9- Kezeiri, Saad. Aspects of change and Development are small towns of Libya. PhD Thesis University of Durham. England. 1984

10- Kezeiri, Saad. Planning the new towns in Libya, in Libyan studies, London, vol, 18, 1987.

11- Kezeiri, Saad, The role of the state and the devlopment of Libya’s urban center, in J. Allan etal (eds) Libya: state and regions, SOAS, University of London, 1989.

12- Toobbli, A. Urban Growth and City-size distribution in Libya, Economic and Business Review. University of Charyowns, Benghazi, vol. 11, 1984.

13- Mukhtar, N. Development planing and population distribution in Libya. M.Phil. thesis, university of weles. Cardiff.1993.

14- Mukerji S. and Kataifi, Socio-Economic surrey in Benghazi, dirassat, The Economic and Business Review vol. No. 2, 1970.

15- R. G. Good child "The Roman roads of Lipya and Their milestones", Lipya in istory, op. cit.

الملاحق

ملحق (1) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم لسنة 1954

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	طرابلس	1.000000	129728	100.0	95290	34438
2	بنغازي	0.500000	69718	53.7	47645	22073
3	اجدابيا	0.333333	16336	12.6	31763	15427 -
4	درنة	0.250000	15891	12.3	23823	7932 -
5	المرج	0.200000	9982	7.7	19058	9076 -
6	مصراتة	0.166666	9000	6.9	15880	6880 -
7	الزاوية	0.142857	8000	6.2	13613	5613 -
8	سوق الجمعة	0.125000	5932	4.6	11911	5979 -
9	طبرق	0.111111	5000	3.9	10590	5590 -
المجموع		2.828967	269570			

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (4).

ملحق (2) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم لسنة 1964

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	طرابلس	1.000000	296740	100	181040	115700
2	بنغازي	0.500000	139800	47.1	90520	49280
3	درنة	0.333333	21400	7.2	60346	38946 -
4	الزاوية	0.250000	19700	6.6	45260	25560 -
5	اجدابيا	0.200000	17470	5.9	36208	18738 -
6	طبرق	0.166666	16350	5.5	30173	13823 -
7	سبها	0.142857	16000	5.4	25862	9862 -
8	مصراتة	0.125000	15630	5.3	22630	7000 -
9	البيضاء	0.111111	12800	4.3	20115	7315 -
10	زوارة	0.100000	12650	4.3	18104	5454 -
11	المرج	0.090909	11200	2.8	16458	5258 -
12	جنزور	0.083333	10000	3.4	15086	5086 -
13	الكفرة	0.076923	7500	2.5	13926	6426 -
14	الخمس	0.071428	6500	2.2	12931	6431 -
15	غريان	0.066666	6000	2.0	12069	6069 -
16	نالوت	0.062500	5560	1.9	11315	5755 -
17	زليتن	0.058823	5400	1.8	10649	5249 -
المجموع		3.439549	622700			

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (5).

ملحق (3) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم لسنة 1973.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	طرابلس	1.000000	552700	100	322030	230670
2	بنغازي	0.500000	239170	43.3	161020	78150
3	الزاوية	0.333333	46890	8.5	107340	60450 -
4	مصراتة	0.250000	40620	7.4	80510	39890 -
5	اجدابيا	0.200000	37580	6.8	64410	26830 -
6	البيضاء	0.166666	37400	6.7	53670	16270 -
7	درنة	0.142857	33880	6.1	46000	12120 -
8	طبرق	0.125000	33400	6.0	40250	6850 -
9	سبها	0.111111	29890	5.4	35780	5890 -
10	المرج	0.100000	26000	4.7	32200	6200 -
11	زليتن	0.090909	20060	3.6	29280	9220 -
12	ترهونة	0.083333	19930	3.6	26840	6910 -
13	الخمس	0.076923	18530	3.4	24770	6240 -
14	سرت	0.071428	15000	2.7	23000	8000 -
15	زوارة	0.066666	14600	2.6	21470	6870 -
16	الجميل	0.062500	13590	2.5	20130	6540 -
17	يفرن	0.058823	13500	2.4	18940	5440 -
18	القرة بوللى	0.055555	13050	2.4	17890	4840 -
19	صبراتة	0.052631	12500	2.3	16950	4450 -
20	العزيزية	0.050000	11360	2.1	16100	4740 -
21	ابراك	0.047619	11320	2.1	15330	4010 -
22	صرمان	0.045454	11200	2.0	14640	3440 -
23	غريان	0.043478	11000	2.0	14000	3000 -
24	بنى وليد	0.041666	10800	1.9	13420	2620 -
25	الأبيار	0.040000	10300	1.9	12880	2580 -
26	الكفرة	0.038461	8400	1.5	12390	3990 -
27	العجيلات	0.037037	8280	1.5	11930	3650 -
28	القبة	0.035714	8130	1.5	11500	3370 -
29	شحات	0.034482	7480	1.4	11100	3620 -
30	الزهراء	0.033333	7360	1.3	10730	3370 -
31	نالوت	0.032258	7160	1.3	10390	3230 -
32	مرزق	0.031250	6150	1.1	10070	3920 -
33	البريقة	0.030303	5890	1.1	9760	3870 -
34	جالو	0.029411	5400	1.0	9470	4070 -
35	هون	0.028571	5300	1.0	9200	3900 -
36	ودان	0.027777	5000	0.9	8950	3950
المجموع		4.174549	1344327			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (6).

ملحق (4) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة لسنة 1984.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	طرابلس	1.000000	968227	100	586330	381897
2	بنغازي	0.500000	449849	46.5	293165	156684
3	مصراتة	0.333333	131030	13.5	195440	- 64410
4	الزاوية	0.250000	91600	9.5	146580	- 54980
5	سبها	0.200000	69150	7.1	117270	- 48120
6	البيضاء	0.166666	66020	6.8	97720	- 31700
7	اجدابيا	0.142857	65270	6.7	83760	- 18490
8	طبرق	0.125000	62500	6.5	73290	- 10790
9	درنة	0.111111	60980	6.3	65150	- 4170
10	المرج	0.100000	43550	4.5	58633	- 15083
11	زليتن	0.090909	39940	4.1	53300	- 13360
12	الخمس	0.083333	38170	3.9	48860	- 10690
13	سرت	0.076923	35270	3.6	45100	- 9830
14	صبراتة	0.071428	30220	3.1	41880	- 11660
15	ترهونة	0.066666	29750	3.0	39090	- 9340
16	العزيزية	0.062500	29310	2.9	36650	- 7340
17	بني وليد	0.058823	28650	2.9	34490	- 5840
18	العجيلات	0.055555	28240	2.9	32570	- 4330
19	صرمان	0.052631	27040	2.8	30860	- 3820
20	القره بوللي	0.050000	25720	2.7	29320	- 3600
21	زوارة	0.047619	21600	2.2	27920	- 6320
22	الجميل	0.045454	21160	2.2	26650	- 5490
23	ابراك	0.043478	19350	2.0	25490	- 6140
24	يفرن	0.041666	18460	1.9	24430	- 5970
25	الأبيار	0.040000	16940	1.8	23450	- 6510
26	غريان	0.038461	16410	1.7	22550	- 6140
27	رقدالين	0.037037	15550	1.6	21720	- 6170
28	الكفرة	0.035714	14948	1.5	20940	- 5992
29	شحات	0.034482	12700	1.3	20220	- 7520
30	الزهراء	0.033333	11790	1.2	19540	- 7750
31	مزدة	0.032258	11510	1.2	18910	- 7400
32	مسلاتة	0.031250	11280	1.1	18320	- 7040
33	مرزق	0.030303	10820	1.1	17770	- 6950
34	تاورغاء	0.029411	10530	1.1	17250	- 6720
35	نالوت	0.028571	10380	1.1	16750	- 6370
36	القبة	0.027777	10160	1.0	16290	- 6130
37	اوباري	0.027027	9890	1.0	15850	- 5960
38	البريقة	0.026315	9680	1.0	15430	- 5750
39	الناصرية	0.025641	9670	1.0	15030	- 5360
40	قصر الأخيار	0.025000	9050	0.9	14660	- 5610

41	هون	0.024390	8430	0.9	14300	5870 -
42	جالو	0.023809	7800	0.8	13960	6160 -
43	ودان	0.023255	7650	0.8	13640	5990 -
44	سوكنة	0.022727	7370	0.7	13330	5960 -
45	زلة	0.022222	7080	0.7	13030	5950 -
46	الماية	0.021739	6830	0.7	12750	5920 -
47	توكرة	0.021276	6810	0.7	12480	5670 -
48	غدامس	0.020833	6660	0.7	12220	5620 -
49	تراغن	0.020408	6530	0.7	11970	5440 -
50	غات	0.020000	6500	0.7	11730	5230 -
51	مسة	0.019607	6440	0.7	11500	5060 -
52	زلطن	0.019230	6360	0.6	11280	4920 -
53	رأس الأنوف	0.018867	5980	0.6	11060	5080 -
54	أم الأرانب	0.018518	5850	0.6	10860	5010 -
55	إداري	0.018181	5610	0.6	10660	5050 -
56	سلوق	0.017857	5430	0.6	10470	5040 -
57	بن الجواد	0.017543	5330	0.5	10290	4960 -
58	الأبرق	0.017241	5210	0.5	10110	4900 -
59	سوسة	0.016949	5210	0.5	9940	4730 -
60	أوجلة	0.016666	5150	0.5	9770	4620 -
61	قمينس	0.016393	5000	0.5	9610	4610 -
المجموع		4.696243	2753560			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (7).

ملحق (5) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم سنة1995.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	طرابلس	1.000000	1157557	100	822510	335047
2	بنغازي	0.500000	589850	50.9	411255	178595
3	مصراتة	0.333333	221205	19.1	274170	52965 -
4	الزاوية	0.250000	160780	13.9	205630	44850 -
5	سبها	0.200000	102790	8.9	164500	61710 -
6	الخمس	0.166666	101400	8.4	137085	35685 -
7	زليتن	0.142857	98360	8.2	117500	18870 -
8	البيضاء	0.125000	91080	7.7	102810	11730 -
9	اجدابيا	0.111111	83570	7.1	91390	7820 -
10	طبرق	0.100000	82480	7.0	82251	229
11	العجيلات	0.090909	77388	6.9	74770	2618
12	درنة	0.083333	72620	6.2	68540	4080
13	صرمان	0.076923	70250	5.9	63270	6980
14	سرت	0.071428	57040	5.2	58750	1710 -
15	المرج	0.066666	53530	4.8	54830	1300 -
16	غريان	0.062500	51620	4.5	51410	210
17	الجميل	0.058823	51520	4.4	48380	3140
18	صبراتة	0.055555	51190	4.4	45700	5490
19	ترهونة	0.052631	48230	4.3	43290	4940
20	زوارة	0.050000	40570	4.1	41130	560 -
21	العزيزية	0.047619	38800	3.4	39170	370 -
22	بنى وليد	0.045454	37310	3.3	37390	80 -
23	قصر الأخيار	0.043478	33290	2.8	35760	2470 -
24	ابراك	0.041666	33230	2.8	34270	1040 -
25	الكفرة	0.040000	33050	2.8	32900	150
26	يفرن	0.038461	32670	2.8	31640	1030
27	القره بوللى	0.037037	31850	2.7	30460	1390
28	الزنتان	0.035714	23490	1.9	29380	5890 -
29	مسلاتة	0.034482	22640	1.9	28360	5720 -
30	الأبيار	0.033333	21970	1.9	27420	4550 -
31	راقدلين	0.032258	21820	1.7	26530	4710 -
32	البريقة	0.031250	20090	1.7	25700	5610 -
33	تاورغاء	0.030303	20000	1.6	24920	4920 -
34	غدامس	0.029411	18780	1.6	24190	5410 -
35	أوباري	0.028571	18100	1.5	23500	5400 -
36	مرزق	0.027777	18000	1.5	22850	4850 -
37	شحات	0.027027	17660	1.5	22230	4570 -
38	الزهراء	0.026315	17520	1.3	21650	4130 -
39	القبة	0.025641	15700	1.2	21090	5390 -
40	الناصرية	0.025000	14700	1.2	20560	5860 -
41	مزدة	0.024390	14500	1.2	20060	5560 -
42	سلوق	0.023809	14490	1.2	19580	5090 -

- 5040	19130	1.2	14090	0.023255	نالوت	43
- 5510	18690	1.1	13180	0.022727	جالو	44
- 5680	18280	1.0	12600	0.022222	هون	45
- 6680	17880	0.9	11200	0.021739	الغريفة	46
- 6400	17500	0.9	11100	0.021276	رأس الأنوف	47
- 6220	17140	0.9	10920	0.020833	إداري	48
- 5880	16790	0.8	10910	0.020408	جادو	49
- 6580	16450	0.8	9870	0.020000	قمينس	50
- 6130	16130	0.8	9690	0.019607	ودان	51
- 6560	15820	0.8	9260	0.019230	تيجي	52
- 6270	15520	0.8	9250	0.018867	الماية	53
- 6000	15230	0.8	9230	0.018518	تراغن	54
- 5870	14950	0.8	9080	0.018181	توكرة	55
- 5680	14690	0.8	9010	0.017857	زلطن	56
- 5630	14430	0.7	8800	0.017543	زلة	57
- 5590	14180	0.7	8590	0.017241	سوكنة	58
- 5380	13940	0.7	8560	0.016949	غات	59
- 4550	13710	0.7	8260	0.016666	أم الأرانب	60
- 5290	13480	0.7	8190	0.016393	الرحيبات	61
- 5180	13270	0.7	8090	0.016129	سوسة	62
- 5150	13060	0.7	7910	0.015873	الرجبان	63
- 4960	12850	0.7	7890	0.015625	مسة	64
- 4784	12654	0.7	7870	0.015384	القطرون	65
- 4670	12460	0.6	7790	0.015151	أوجلة	66
- 5140	12280	0.6	7140	0.014925	الأبرق	67
- 5190	12100	0.6	6910	0.014705	بن جواد	68
- 5130	11920	0.5	6790	0.014492	مرتوبة	69
- 4980	11750	0.5	6770	0.014285	وادي عتبة	70
- 5195	11580	0.5	6385	0.014084	تاكنس	71
- 5090	11420	0.5	6330	0.013888	كباو	72
- 5125	11270	0.5	6145	0.013698	طلميثة	73
- 5030	11120	0.5	6090	0.013513	أم الرزم	74
- 5300	10970	0.5	5670	0.013333	المعمورة	75
- 5200	10820	0.4	5620	0.013157	العويلية	76
- 5190	10680	0.4	5490	0.012987	برقن	77
- 5165	10545	0.4	5380	0.012820	عمر المختار	78
- 5240	10410	0.4	5170	0.012658	تازربو	79
- 5130	10280	0.4	5150	0.012500	كمبوت	80
- 5060	10150	0.4	5090	0.012345	الحرابة	81
- 4980	10030	0.4	5050	0.012195	بئر الغنم	82
- 4880	9910	0.4	5030	0.012048	امساعد	83
			4114240	5.002038	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (8).

ملحق (6) حركة الهجرة الوافدة والخارجة وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1964.

المحافظة	الهجرة الخارجة		الهجرة الوافدة		صافي الهجرة	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	المعدل *
درنة	8621	4.9	8287	4.8	334-	٪0.4-
الجبل الأخضر	100146	5.8	11236	6.4	1090	٪1.3
بنغازي	11434	6.6	43913	25.2	32479	٪11.99
مصراته	30828	17.7	5588	3.2	25240-	٪17.4-
الخمس	31447	18.0	1753	1.0	29694-	٪21.8-
طرابلس	20735	11.9	80707	46.3	59972	٪17.4
الزاوية	24234	13.4	15041	8.6	9193-	٪4.8-
الجبل الغربي	26925	15.4	3166	1.8	23759-	٪13.2-
سبها	7320	4.2	4371	2.5	2949-	٪6.2-
اوباري	2795	1.6	423	0.2	2372-	٪7.4-
المجموع	174485	100	174485	100	00	--

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان1964، مرجع سابق، ص75.

$$\text{* معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة}}{\text{إجمالي السكان الليبيين}} \times 100$$

ملحق (7) حركة الهجرة الوافدة والخارجة وصافي الهجرة بين محافظات ليبيا عام 1973.

المحافظة	الهجرة الخارجة		الهجرة الوافدة		صافي الهجرة	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	المعدل *
درنة	14774	5.8	10595	4.1	4179-	3.4-
الجبل الأخضر	15772	6.8	15800	6.1	28	0.02
بنغازي	20941	8.2	57986	22.6	37045	11.1
الخليج	14634	5.7	7094	2.8	7540-	7.2-
مصراته	29312	11.4	6273	2.5	23039-	12.9-
الخمس	44012	17.2	3897	1.5	40115-	25.1-
طرابلس	33277	13.0	115263	45.0	81986	11.6
الزاوية	24894	9.7	27636	10.8	2742	1.1
غريان	50120	19.5	4880	1.9	45240-	29.3-
سبها	8553	3.3	685	2.7	1688-	1.5-
المجموع	256289	100	256289	100	00	--

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1973، مرجع سابق.

* $\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة}}{\text{إجمالي السكان الليبيين}} \times 100$

ملحق (8) الهجرة الداخلية بين بلديات ليبيا بحسب نتائج تعداد السكان 1984.

البلدية	الهجرة الوافدة		الهجرة المغادرة		صافي الهجرة	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	المعدل*
طبرق	2759	1.6	4477	2.5	1718-	1.8 -
درنة	2527	1.4	4891	2.7	2364-	2.3 -
الجبل الأخضر	3216	1.8	5844	3.3	2628-	2.2 -
الفاتح	2281	1.3	5308	3.0	3027-	3.0 -
بنغازي	31132	17.5	12280	6.7	188852	3.9
اجدابيا	4826	2.7	4779	2.7	47	0.05
سرت	6765	3.8	5512	3.1	1253	1.1
سوف الجين	963	0.5	6832	3.8	5869-	23.3 -
الكفرة	762	0.4	1572	0.9	810-	3.2 -
مصراته	5105	2.9	8236	4.6	3131-	1.8 -
زليتن	1650	0.9	5857	3.3	4207-	4.2 -
الخمس	1977	1.1	8773	4.9	6796-	4.5 -
ترهونة	978	0.6	14796	8.3	13818-	16.3 -
طرابلس	87729	49.1	166746	9.4	70983	7.2
العزيزية	4834	2.7	3880	2.2	954	1.1
الزاوية	3876	2.2	6875	3.9	2999-	1.4 -
النقاط	2526	1.4	7853	4.4	5327-	2.9 -
غريان	1104	0.6	21562	12.1	20458-	17.5 -
يفرن	1112	0.6	14021	7.9	12909-	17.6 -
غدامس	829	0.5	5655	3.2	4826-	9.2 -
سبها	8281	4.6	3851	2.2	4430	5.8
الشاطيء	1249	0.7	4709	2.6	3460-	7.4 -
اوباري	13733	0.8	1233	0.7	140	0.3
مرزق	554	0.3	2866	1.6	2312-	5.5 -
المجموع	178408	100	178408	100	00	--

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984، مرجع سابق.

* معدل صافي الهجرة = (صافي الهجرة / إجمالي السكان الليبيين) × 100

ملحق (9) الهجرة الداخلية بين بلديات ليبيا خلال الفترة 1984-1995.

البلدية	الهجرة الوافدة	الهجرة المغادرة	صافي الهجرة
طبرق	935	2270	1335-
درنة	2391	1086	1305
الجبل الأخضر	1025	2222	1197-
الفاتح	624	1143	519-
بنغازي	3454	9441	5987-
اجدابيا	3010	1337	1673
سرت	5059	1263	3796
سوف الجين	1218	770	448
الكفرة	253	294	41 -
مصراته	5531	939	4592
زليتن	2112	707	1405
الخمس	2692	1015	1677
ترهونة	1469	1119	350
طرابلس	7264	21920	14656-
العزيزية	5543	533	5010
الزاوية	3010	1339	1671
النقاط الخمس	3218	1056	2162
غريان	1832	2946	1114 -
يفرن	1762	2254	492 -
غدامس	2241	620	1621
سبها	1785	2723	938 -
الشاطيء	1046	881	165
اوباري	939	668	271
مرزق	724	591	133
المجموع	59137	599137	00

المصدر: الهيئة الوطنية للمعومات والتوثيق، التعداد العام للسكان 1995، مرجع سابق.

ملحق (10) النسب المئوية لتوزع القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الحضري لعام 1964.

المدينة	أقسام النشاط الاقتصادي الحضري							
	التعدين	الصناعة	الكهرباء والمياه	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات	المجموع
طرابلس	5.4	13.7	2.9	12.7	14.2	12.5	38.6	100
بنغازي	8.9	8.6	3.6	12.9	13.5	13.1	39.4	100
درنة	1.9	6.3	7.0	11.4	11.6	18.7	43.1	100
الزاوية	7.1	7.7	1.5	8.8	13.5	20.3	41.1	100
اجدابيا	6.5	16.1	0.4	7.9	10.8	18.2	40.1	100
طبرق	1.9	6.3	7.1	11.4	11.6	18.6	43.1	100
سبها	5.5	12.8	0.8	6.4	6.9	15.5	52.2	100
مصراتة	4.5	16.1	0.4	7.9	14.8	16.2	40.1	100
البيضاء	0.5	3.7	4.5	7.6	8.6	16.9	58.0	100
زوارة	7.0	7.8	0.4	8.8	13.5	20.3	41.1	100
المرج	0.9	3.7	4.5	7.6	8.6	20.9	54.0	100
الكفرة	6.5	10.1	0.4	14.9	10.8	18.2	40.1	100
الخمس	2.6	8.1	2.3	10.7	15.0	26.1	35.2	100
غريان	5.8	8.0	2.4	9.0	9.6	12.9	52.3	100
زليتن	2.6	8.1	2.3	10.7	15.0	26.1	35.2	100
نالوت	2.8	8.0	2.5	9.0	9.6	15.0	52.1	100

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1964، طرابلس، 1966، ص54.

ملحق (11) النسب المئوية لتوزع القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الحضري لعام 1980.

البلدية	أقسام النشاط الاقتصادي الحضري							
	التعدين	الصناعة	الكهرباء والمياه	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات	المجموع
طبرق	2.4	2.3	4.8	6.8	7.3	24.3	52.1	100
درنة	0.3	7.1	3.5	7.6	7.1	17.2	57.3	100
القبة	0.6	1.5	8.9	7.9	4.2	6.9	70.0	100
شحات	0.7	2.4	7.3	6.0	5.0	23.2	55.4	100
البيضاء	0.1	2.9	3.4	5.7	6.0	15.3	66.6	100
المرج	0.5	10.3	6.7	3.4	8.0	7.2	63.9	100
العقورية	0.1	2.3	11.6	1.4	3.2	22.2	59.6	100
بنغازي	1.1	10.9	3.5	8.3	16.3	12.4	48.5	100
قمينس	1.4	1.1	4.7	6.4	5.5	19.3	62.0	100
الأبيار	2.4	8.9	4.6	3.5	5.2	30.7	44.7	100
اجدابيا	24.8	2.2	1.6	1.9	10.1	23.4	36.0	100
جالو	36.9	2.0	1.7	0.9	7.5	34.3	16.7	100
بن جواد	16.3	5.1	2.3	2.4	7.1	48.6	18.2	100
سرت	0.5	2.0	5.0	1.3	4.9	55.7	30.6	100
تاورغاء	0.0	1.3	9.1	3.9	6.6	43.8	35.4	100
الكفرة	0.2	6.4	5.1	3.2	7.1	26.4	51.6	100
مصراتة	0.0	9.8	3.1	8.7	9.4	15.0	54.0	100
زليتن	0.0	10.6	5.1	3.6	9.7	11.2	59.8	100
الجفرة	10.5	5.4	3.1	3.6	4.6	16.5	46.3	100
الخمس	0.1	10.5	1.4	7.3	5.6	35.3	59.8	100
مسلاتة	0.0	3.8	3.9	4.2	6.0	21.6	60.5	100
ترهونة	0.2	3.7	3.3	1.5	5.4	30.1	55.8	100
بني وليد	0.2	1.2	5.0	2.9	2.8	48.6	39.3	100
القره بوللى	1.1	7.7	0.2	3.8	5.1	23.4	58.5	100
طرابلس	0.9	12.0	0.2	9.2	12.9	15.4	49.4	100
الزهراء	1.2	17.2	4.1	3.6	4.6	32.6	36.7	100
العزيزية	5.7	15.8	4.9	1.3	4.7	30.2	37.4	100
الزاوية	2.8	17.6	1.7	3.4	9.6	11.2	53.7	100
صبراتة	1.3	6.3	2.7	4.0	7.0	15.0	63.7	100
العجيلات	0.0	2.6	6.2	2.5	5.4	18.8	64.5	100
زوارة	0.5	2.8	4.1	5.5	6.3	29.3	51.5	100
غريان	1.2	5.8	3.1	1.4	3.9	40.3	44.3	100
يفرن	1.1	1.5	3.0	2.9	5.9	36.8	48.8	100
جادو	0.1	1.8	6.5	3.4	4.3	25.7	58.2	100
نالوت	2.2	1.5	6.7	2.3	4.3	36.6	46.4	100
غدامس	0.2	3.1	2.3	2.9	4.4	48.6	38.5	100
مزدة	4.9	0.5	4.2	1.4	4.1	58.9	26.0	100
سبها	0.2	6.9	2.1	5.4	10.9	23.7	50.8	100
الشاطئ	0.5	1.9	6.7	3.1	5.0	27.9	54.9	100
أوباري	0.9	3.4	7.9	2.0	3.9	31.4	50.9	100
غات	0.1	2.7	4.0	5.4	3.3	48.7	35.8	100
مرزق	0.0	3.7	9.6	1.9	3.0	31.9	49.9	100

المصدر: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 1980، طرابلس.

ملحق (12) معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية في المدن الليبية لعام 1980.

المدينة	أقسام النشاط الاقتصادي						
	التعدين	الصناعة	الكهرباء والمياه	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات
طرابلس	0.31	2.22	0.04	2.36	2.05	0.55	1.02
بنغازي	0.38	2.02	0.78	2.13	2.59	0.44	1.55
مصراتة	0.00	1.81	0.69	2.19	1.50	0.53	1.11
الزاوية	0.97	3.20	0.38	0.86	1.53	0.40	1.10
سبها	0.07	1.27	0.47	1.3	1.74	0.84	1.04
البيضاء	0.03	0.53	0.76	1.43	0.96	0.54	1.37
اجدابيا	8.38	0.40	0.36	0.48	1.61	0.83	0.74
طبرق	0.81	0.42	1.07	1.71	1.17	0.86	1.07
درنة	0.10	1.31	0.87	1.91	1.13	0.1	1.18
المرج	0.17	1.89	1.50	0.86	1.28	0.26	1.31
زليتن	0.00	1.95	1.14	0.91	1.55	0.40	1.23
الخمس	0.03	1.93	0.31	1.84	0.89	1.25	0.82
سرت	0.17	0.37	1.12	0.32	0.789	1.98	0.63
صبراتة	0.44	1.16	0.60	1.01	1.12	0.53	1.31
ترهونة	0.07	0.68	0.74	0.38	0.86	1.07	1.15
العزيزية	1.93	2.90	1.10	0.33	0.75	1.07	0.77
بني وليد	0.07	022	1.12	0.73	0.45	1.72	0.81
العجيلات	0.00	0.48	1.39	0.63	0.86	0.67	1.33
صرمان	0.95	3.20	0.38	0.86	1.53	0.40	1.10
القره بوللي	0.37	1.41	0.05	0.96	0.81	0.83	1.20
زوارة	0.17	0.51	0.92	1.38	1.01	1.04	1.06
الجميل	0.00	0.48	1.39	0.63	0.86	0.67	1.33
ابراك	0.17	0.35	1.50	0.78	0.80	0.99	1.13
يفرن	0.37	0.28	0.67	0.73	0.94	1.31	1.00
الأبيار	0.81	1.64	1.03	0.88	0.83	1.09	0.92
غريان	0.41	1.10	0.69	0.35	0.62	1.43	0.91
رقدالين	0.17	0.51	0.92	1.38	1.01	1.04	1.06
الكفرة	0.07	1.18	1.14	0.81	1.13	0.94	1.06
شحات	0.24	0.44	1.98	1.51	0.80	0.82	1.014
الزهراء	0.41	3.16	0.92	0.91	0.73	1.16	0.75

مزدة	1.66	0.09	0.94	0.35	0.66	2.10	0.53
مسلاتة	0.00	0.70	0.87	0.06	0.96	0.77	1.24
مرزق	0.00	0.68	2.15	0.48	0.48	1.13	1.03
تاورغاء	0.00	0.24	2.04	0.98	1.05	1.55	0.73
نالوت	0.74	0.28	1.50	0.58	0.69	1.30	0.95
القبة	0.20	0.28	1.99	1.99	0.67	0.24	1.44
أوباري	0.30	0.63	1.77	0.50	0.62	1.11	1.05
البريقة	8.38	1.40	0.36	0.48	0.61	0.83	0.74
الناصرية	0.41	3.16	0.92	0.91	0.73	1.16	0.75
قصرأخيار	0.03	1.93	0.31	1.84	0.89	1.25	0.82
هون	3.55	0.99	0.69	0.91	0.73	0.94	0.95
جالو	12.47	0.37	0.36	0.23	1.20	1.22	0.34
ودان	3.55	0.99	0.69	0.91	0.73	0.94	0.95
سوكنة	3.55	0.99	0.69	0.91	0.73	0.94	0.95
زلة	3.55	0.99	0.69	0.91	0.73	0.94	0.95
الماية	0.94	0.85	0.38	0.83	1.53	0.41	1.10
توكرة	0.03	0.42	2.59	0.35	0.51	0.79	1.23
غدامس	0.07	057.	0.51	0.73	0.70	1.72	0.79
تراغن	0.00	0.68	2.15	0.48	0.48	1.13	1.03
غات	0.03	0.50	0.89	1.34	0.53	1.73	0.74
مسة	0.03	0.53	0.76	1.43	0.96	0.54	1.37
زلطن	0.17	0.51	0.92	1.38	1.01	1.04	1.06
رأس الأنوف	5.00	1.94	0.51	0.60	1.13	0.71	0.37
أم الأرانب	0.00	0.68	2.15	0.48	0.48	1.13	1.03
إدري	0.17	0.35	1.50	0.78	0.80	0.99	1.13
سلوق	0.47	0.20	1.05	1.61	0.88	0.68	1.27
بن جواد	5.51	0.94	0.51	0.60	1.13	1.72	0.37
الأبرق	0.20	0.28	1.99	1.99	0.67	0.24	1.44
سوسة	0.24	2.44	1.63	1.51	0.80	0.82	1.14
أوجلة	3.55	0.99	0.69	0.91	0.73	0.94	0.95
قمينس	0.47	0.20	1.05	1.61	0.88	0.68	1.27

المصدر: من حساب الباحث وفقاً لبيانات الملحق (14).

$$\text{معامل التوطن (معامل الأهمية النسبية)} = \frac{\dfrac{\text{جملة العاملين بالنشاط الحضري في المدينة}}{\text{جملة العاملين بالأنشطة الحضرية في المدينة}}}{\dfrac{\text{جملة العاملين بالنشاط الحضري في البلاد}}{\text{جملة العاملين بالأنشطة الحضرية في البلاد}}}$$

ملحق (13) النسب المئوية لتوزع القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الحضري لعام 2001.

البلدية	أقسام النشاط الاقتصادي الحضري							
	التعدين	الصناعة	الكهرباء والمياه	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات	المجموع
طبرق	3.5	5.7	4.9	2.5	12.2	5.3	65.9	100
درنة	00	10.6	4.6	8.2	10.7	5.2	60.7	100
القبة	0.3	7.7	7.2	1.4	6.5	3.2	73.7	100
الجبل الأخضر	0.3	10.1	4.1	2.3	10.9	2.5	70.1	100
المرج	0.01	9.6	3.9	0.4	11.4	3.0	71.7	100
بنغازي	0.02	15.5	3.5	8.4	11.4	3.9	49.3	100
اجدابيا	27.9	8.2	4.3	2.7	13.0	3.1	40.8	100
سرت	4.8	18.0	3.5	8.4	11.4	3.9	50.8	100
بنى وليد	0.5	25.1	4.0	3.8	7.1	2.7	56.8	100
الجفرة	7.8	2.9	4.3	10.8	7.5	2.0	64.7	100
الكفرة	5.8	9.5	7.7	3.5	18.8	3.1	51.6	100
مصراتة	0.03	33.3	2.8	4.1	14.3	3.6	41.9	100
المرقب	0.1	17.0	5.9	1.7	9.1	3.6	62.6	100
ترهونة ومسلاتة	0.2	8.8	4.6	2.3	8.2	5.1	70.8	100
طرابلس	1.4	14.6	3.3	3.0	16.6	6.8	54.3	100
الجفارة	0.2	20.0	3.7	5.1	8.9	2.6	59.5	100
الزاوية	1.8	17.2	3.4	3.3	14.2	1.3	60.8	100
صبراتة وصرمان	0.2	7.8	3.0	1.2	6.9	1.9	79.0	100
النقاط الخمس	00	10.3	3.0	1.9	10.0	1.6	73.2	100
غريان	0.9	8.7	3.8	2.0	6.6	3.2	74.8	100
يفرن	00	6.8	3.8	1.7	6.5	2.8	78.4	100
نالوت	0.1	4.9	5.1	1.3	5.4	2.8	80.4	100
سبها	0.2	15.1	3.9	2.9	14.7	4.4	58.8	100
الشاطئ	0.04	3.9	2.4	13.7	5.0	1.5	73.5	100
مرزق	00	4.9	5.5	1.9	6.5	2.4	78.8	100
وادي الحياة	0.01	5.6	4.6	2.0	6.6	3.7	77.5	100
الحزام الأخضر	1.2	7.0	5.9	6.9	9.8	3.0	66.2	100
الواحات	42.2	2.1	3.4	5.3	7.5	1.4	38.1	100
مزدة	5.9	2.3	6.0	21.8	5.5	2.3	56.2	100
غدامس	0.2	4.6	6.6	1.5	5.1	3.7	78.3	100
غات	00	3.1	7.9	1.6	5.8	4.5	77.1	100
المتوسط	3.5	9.56	6.4	4.4	9.8	3.4	64.3	100

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001.

ملحق (14) معامل توطن الأنشطة الاقتصادية الحضرية في المدن الليبية لعام 2001.

المدينة	أقسام النشاط الاقتصادي						
	التعدين	الصناعة	الكهرباء والمياه	النقل والمواصلات	التجارة	التشييد والبناء	الخدمات
طرابلس	0.39	1.73	0.72	1.54	1.90	0.68	0.84
بنغازي	0.56	1.61	0.76	1.30	2.05	0.66	0.77
مصراتة	0.08	3.47	0.61	0.82	1.16	0.93	0.65
الزاوية	0.5	1.81	0.74	0.30	1.50	0.75	0.95
سبها	0.06	1.57	0.85	1.00	1.50	0.66	0.92
الخمس	0.03	1.77	1.28	0.82	0.93	0.39	0.97
زليتن	0.03	1.77	1.28	0.82	0.93	0.39	0.97
البيضاء	0.03	1.05	0.89	0.59	1.11	0.52	1.09
اجدابيا	7.75	0.85	0.93	0.68	1.33	0.61	0.63
طبرق	1.00	0.59	1.07	1.21	1.25	0.57	1.03
العجيلات	0.00	1.07	0.83	0.36	1.02	0.43	1.14
درنة	0.00	1.10	1.00	1.18	1.09	1.86	0.94
صرمان	0.06	0.81	0.65	0.43	0.70	0.27	1.23
سرت	1.33	1.88	0.76	0.66	1.16	1.91	0.78
المرج	0.01	1.00	0.85	0.68	1.16	0.09	1.12
غريان	0.25	0.91	0.82	0.73	0.67	0.46	1.16
الجميل	0.00	1.07	0.82	0.36	1.02	0.43	1.14
صبراتة	0.06	0.81	0.65	0.43	0.70	0.27	1.23
ترهونة	0.06	0.92	0.97	1.16	0.84	0.52	1.10
زوارة	0.00	1.07	0.82	0.36	1.02	0.43	1.14
العزيزية	0.06	2.08	0.81	1.54	0.91	1.16	0.93
بنى وليد	0.14	2.62	0.88	0.61	0.73	0.86	0.88
قصر الأخيار	0.06	0.92	0.97	1.16	0.84	0.52	1.10
ابراك	0.01	0.41	0.53	0.34	0.51	3.11	1.14
الكفرة	1.61	0.99	1.67	0.71	1.92	0.79	0.80
يفرن	0.00	0.71	0.82	0.64	0.66	0.39	1.22
القره بوللى	0.06	0.92	0.97	1.16	0.84	0.52	1.10
الزنتان	0.00	0.71	0.82	0.64	0.66	0.39	1.22
مسلاتة	0.06	0.92	0.97	1.16	0.84	0.52	1.10
الأبيار	0.33	0.73	1.28	0.68	1.00	1.57	1.03
رقدالين	0.00	1.07	0.82	0.37	1.02	0.43	1.14
البريقة	7.75	1.85	0.93	0.71	0.33	0.61	0.63
تاورغاء	0.08	0.47	0.61	0.82	1.46	0.93	1.65
غدامس	0.06	0.48	1.43	0.78	0.52	0.34	1.22
أوباري	0.003	0.58	1.00	0.78	0.67	0.45	1.21
مرزق	0.00	0.51	1.20	0.55	0.66	0.43	1.23
شحات	0.003	1.05	0.89	0.58	1.11	0.52	1.09
الزهراء	0.06	2.08	0.81	1.55	0.91	1.16	0.93
القبة	0.08	0.80	1.57	0.73	0.66	0.32	1.15
الناصرية	0.06	2.08	0.81	1.55	0.91	1.16	0.93
مزدة	1.64	0.24	1.31	0.52	0.56	4.96	0.87
سلوق	0.33	0.73	1.28	0.68	1.00	1.57	1.03
نالوت	0.03	0.51	1.11	0.63	0.55	0.29	1.25
جالو	11.72	0.22	0.74	0.32	0.77	1.20	0.59
هون	2.17	0.30	0.93	0.46	0.77	2.46	1.01
الغريفة	0.003	0.58	1.00	0.78	0.67	0.45	1.21

رأس الأنوف	1.33	1.88	0.76	0.89	1.16	1.91	0.78
إدري	0.01	0.41	0.53	0.34	0.51	3.11	1.14
جادو	0.00	0.71	0.82	0.63	0.66	0.39	1.22
قمينس	0.33	0.73	1.28	0.68	1.00	1.57	1.03
ودان	2.17	0.30	0.93	0.46	0.77	2.46	1.01
تيجي	0.03	0.51	1.11	0.63	0.55	0.29	1.25
الماية	0.06	2.08	0.81	1.55	0.91	1.16	0.93
تراغن	0.00	0.51	1.20	0.55	0.66	0.43	1.23
توكرة	0.33	0.73	1.28	0.68	1.00	1.57	1.03
زلطن	0.00	1.07	0.82	0.37	1.02	0.43	1.14
زلة	2.17	0.30	0.93	0.46	0.77	2.46	1.01
سوكنة	2.17	0.30	0.93	0.46	0.77	2.46	1.01
غات	0.00	0.32	1.71	1.03	0.59	0.36	1.20
أم الأرانب	0.00	0.51	1.20	0.55	0.66	0.43	1.23
الرحيبات	0.00	71.	0.82	0.63	0.66	0.39	1.22
سوسة	0.003	1.05	0.89	0.58	1.11	0.52	1.09
الرجبان	0.00	71.	0.82	0.63	0.66	0.39	1.22
مسة	0.003	1.05	0.89	0.58	1.11	0.52	1.09
القطرون	0.00	0.51	1.20	0.55	0.66	0.43	1.23
أوجلة	11.72	0.22	0.74	0.32	0.77	1.20	0.59
الأبرق	0.08	0.80	1.57	0.73	0.66	0.32	1.15
بن جواد	1.33	1.88	0.76	0.89	1.16	1.91	0.78
مرتوبة	0.08	0.80	1.57	0.73	0.66	0.32	1.15
وادي عتبة	0.00	0.51	1.20	0.55	0.66	0.43	1.23
تاكنس	0.01	1.00	0.85	0.68	1.16	0.09	1.12
كباو	0.03	0.51	1.11	0.63	0.55	0.29	1.25
طلميثة	0.01	1.00	0.85	0.68	1.16	0.09	1.12
أم الرزم	0.08	0.80	1.57	0.73	0.66	0.32	1.15
المعمورة	0.06	2.08	0.81	1.55	0.91	1.16	0.93
العويلية	0.01	1.00	0.85	0.68	1.16	0.09	1.12
برقن	0.01	0.41	0.53	0.34	0.51	3.11	1.14
عمر المختار	0.33	0.73	1.28	0.68	1.00	1.57	1.03
تازربو	0.00	0.51	1.20	0.55	0.66	0.43	1.23
كمبوت	1.00	0.59	1.07	1.21	1.25	0.57	1.03
الحرابة	0.03	0.51	1.11	0.63	0.55	0.75	1.25
بئر الغنم	0.5	0.58	0.74	0.30	1.50	0.75	1.95
امساعد	1.00	0.59	1.07	1.21	1.25	0.57	1.03

المصدر: من حساب الباحث وفقاً لبيانات الملحق (17).

$$\text{معامل التوطن (معامل الأهمية النسبية)} = \frac{\dfrac{\text{جملة العاملين بالنشاط الحضري في المدينة}}{\text{جملة العاملين بالأنشطة الحضرية في المدينة}}}{\dfrac{\text{جملة العاملين بالنشاط الحضري في البلاد}}{\text{جملة العاملين بالأنشطة الحضرية في البلاد}}}$$

ملحق (15) توزع المصانع التابعة للقطاع العام على المدن الليبية

المدينة	المصانع التابعة للقطاع العام
طرابلس	معامل المتحدة للمكرونة، مطاحن غلال طرابلس، مطاحن غلال السواني، مطحن عين زارة لصناعة السميد، مطحن قرجي لصناعة السميد، مصنع طرابلس للخبز والحلويات، مصنع طرابلس للألبان، مصنع جنزور لتعليب الأسماك، الشركة العامة للتبغ، مصنع أعلاف طرابلس، مصنع أعلاف 7 أبريل، مصنع نسيج جنزور،مصنع التحدي للملابس، مصنع أحذية تاجوراء، مصنع الغسول للصابون ومواد التنظيف، مصنع جنزور للصابون، مصنع بن غشير لمواد التنظيف، مصنع تاجوراء للإطارات، مصنع النضائد السائلة، مصنع جنزور لصناعة المواسير والأنابيب، شركة الحافلات والشاحنات، الشركة العامة للمقطورات، الشركة الليبية للجرارات، الشركة العامة للأسلاك والمنتجات الكهربائية، مصنع تاجوراء للإلكترونات، الشركة الليبية لصناعة مواد البناء، مصنع أثاث السواني.
بنغازي	مجمع بنغازي للصناعات الغذائية، مصنع ألبان بنغازي، مصنع تعليب الأسماك، مطحن الغلال بنينة، مصنع أعلاف بنغازي، مصنع المشروبات الغازية، مصنع بنغازي للدائن والإسفنج الصناعي، مصنع الأنابيب، مصنع بنغازي للصابون، مصنع الإلكترونات، مصنع الأسلاك الكهربائية، مصنع أسمنت الهواري.
مصراتة	مصنع مصراتة للمكرونة، مصنع مصراتة للمخللات، مصنع مصراتة للخبز والحلويات، مصنع مصراتة للألبان، مصنع مصراتة للدائن، مصنع راتة للأحذية، مصنع المجمدات مصراتة، مصنع مصراتة للأثاث، مجمع الحديد والصلب.
الزاوية	مصنع النهضة للمواد الغذائية، مصنع قاريونس للأجهزة المرئية، مصنع الإطارات، مصفاة الزاوية لتكرير النفط
سبها	مصنع سبها للمكرونة، مصنع طماطم سبها، مصنع المشروبات الغازية، مصنع سبها للخبز والحلويات، مصنع غلال سبها، مصنع سبها للدائن، مصنع الأحذية.
البيضاء	مصنع الفاكهة بالجبل الأخضر، مصنع الألبان، مصنع أعلاف البيضاء، مصنع البيضاء للدائن، مصنع الأحذية، مصنع الأثاث، مصنع النسيج.
الخمس	مصنع رب التمر، مصنع الخمس للألبان، مصنع أسمنت المرقب.
زليتن	مطحن غلال زليتن، مصنع تعليب الأسماك، مصنع زليتن للخبز والحلويات، مصنع

	الأحذية، مصنع الأسمنت.
درنة	مصنع النسيج، مصنع درنة للأحذية، مصنع درنة للدائن، مصنع أسمنت الفتائح.
المرج	مطحن غلال المرج، مصنع الأحذية بدرنة، مصنع البطاطين.
طبرق	مصنع أعلاف طبرق، مصنع النسيج، مصنع طبرق للأحذية، مصفاة الحريقة لتكرير النفط.
بني وليد	مجمع بني وليد للصناعات الصوفية، مصنع الأحذية والصناعات الجلدية.
العزيزية	مصنع العزيزية للصناعات الغذائية، مصنع ألبان الهيرة، مصنع الأحذية، الشركة العامة لصناعة الزجاج والخزف، مصنع سوق الخميس للإسمنت.
زوارة	مصنع تعليب الأسماك، مجمع أبو كماش للكيماويات.
القره بوللي	مصنع أعلاف القره بوللي، مصنع اللدائن.
صرمان	مطحن الغلالن مصنع أعلاف صرمان، مجمع صرمان للدائن.
سرت	مصنع أعلاف سرت، مصنع الأحذية.
ترهونة	مصنع الأحذية.
جادو	مصنع الإلكترونات.
الأبيار	مصنع أعلاف الأبيار.
صبراتة	مصنع تعليب الأسماك، مصنع الأحذية.
المعمورة	مصنع المعمورة للخضروات والفواكة، مصنع المعمورة لأغذية الأطفال.
هون	مصنع التمور
غريان	مصنع الأحذية، مصنع الزجاج والصناعات الخزفية.
الزهراء	مصنع الناصرية لصناعة الورق والكرتون.
اجدابيا	مصنع الأحذية، مصفاة الزويتينة لتكرير النفط.
الرقدالين	مصنع الصابون
الرجبان	مصنع الرجبان للبردات.
سوسة	مصتع الأحذية.
أوباري	مصنع تعليب المواد الغذائية

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحق (16) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم طرابلس طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	طرابلس	1.000000	1994700	100	1131200	863500
2	مصراتة	0.500000	547200	27.4	565600	- 18400
3	الزاوية	0.333333	375800	18.8	377070	- 1270
4	الخمس	0.250000	183200	9.2	282800	- 99600
5	زليتن	0.200000	179400	9.0	226240	- 46840
6	زوارة	0.166666	169100	8.5	188530	- 19430
7	العجيلات	0.142857	124200	6.2	161600	- 37400
8	صرمان	0.125000	115900	5.8	141400	- 25500
9	غريان	0.111111	114300	5.7	125690	- 11390
10	ترهونة	0.100000	104400	5.2	113200	- 8800
11	بني وليد	0.090909	103100	5.2	102840	260
12	صبراتة	0.083333	97500	4.9	94270	3230
13	الجميل	0.076923	96600	4.8	87020	9580
14	القره بوللي	0.071428	84200	4.2	80800	3400
15	العزيزية	0.066666	77600	3.9	75410	2190
16	قصر الأخيار	0.062500	73500	3.7	70700	2800
17	يفرن	0.058823	72800	3.6	66540	6260
18	مسلاتة	0.055555	66900	3.4	62840	4060
19	الزنتان	0.052631	50500	2.5	59540	- 9040
20	تاورغاء	0.050000	45200	2.3	56560	- 11360
21	الزهراء	0.047619	37700	1.9	53870	- 16170
22	رقدالين	0.045454	35800	1.8	51420	- 15620
23	غدامس	0.043478	30200	1.5	49480	- 18980
24	الناصرية	0.041666	28400	1.4	47130	- 18730
25	مزدة	0.040000	25900	1.3	45250	- 19350
26	نالوت	0.038461	25100	1.3	43500	- 18400
27	جادو	0.037037	23500	1.2	41900	- 18400
28	الماية	0.035714	20900	1.1	40400	- 19500
29	بئر الغنم	0.034482	19600	0.9	39000	- 19400
30	زلطن	0.033333	18900	0.9	37700	- 18800
31	الداوون	0.032258	18300	0.9	36500	- 18200
32	الرحيبات	0.031250	17200	0.9	35350	- 18150
33	الرجبان	0.030303	16700	0.8	34280	- 17580
34	تيجي	0.029411	16000	0.8	33270	- 17270
35	كباو	0.028571	13000	0.7	32320	- 19320
36	المعمورة	0.027777	12100	0.6	31420	- 19320
37	الحرابة	0.027027	10900	0.6	30570	- 19670

38	**الرياينة**	0.026315	10500	0.5	29770	- 19270
39	**الدافنية**	0.025641	10500	0.5	29000	- 18500
40	**الأصابعة**	0.025000	10300	0.5	28280	- 17980
41	**سيلي الصيد**	0.024390	9900	0.5	27590	- 26690
42	**نسمة**	0.023809	9200	0.5	26930	- 17730
43	**ككلة**	0.023255	9100	0.5	26300	- 17200
44	**أبوكماش**	0.022727	8200	0.4	25700	- 17500
45	**الرابطة**	0.022222	7200	0.4	25140	- 17940
46	**وازن**	0.021739	6900	0.4	24590	- 17690
47	**الحوامد**	0.021276	6900	0.4	24700	- 17800
48	**الشويرف**	0.020833	6900	0.4	23560	- 16660
49	**القريات**	0.020408	6400	0.3	23080	- 16680
50	**درج**	0.020000	5900	0.3	22600	- 16700
51	**شكشوك**	0.019607	5800	0.3	22180	- 16380
52	**بدر**	0.019230	5300	0.3	21750	- 16450
53	**الجوش**	0.018867	5300	0.3	21340	- 16040
54	**سيناون**	0.018518	5100	0.3	20950	- 15850
المجموع		4.575413	5175700			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (59).

ملحق (17) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم بنغازي طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	% من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	بنغازي	1.000000	1030000	100	597850	432150
2	البيضاء	0.500000	194500	18.9	298930	104430 -
3	درنة	0.333333	167100	16.2	199280	32810 -
4	طبرق	0.250000	160200	15.6	149460	10740
5	المرج	0.200000	109800	10.7	119570	9770 -
6	شحات	0.166666	50200	4.9	99640	49440 -
7	الابيار	0.142857	45600	4.4	85400	39800 -
8	القبة	0.125000	35500	3.5	74730	39230 -
9	سلوق	0.111111	31100	3.0	66430	35330 -
10	توكرة	0.100000	25600	2.3	59780	34180 -
11	قمينس	0.090909	24200	2.3	54350	30150 -
12	سوسة	0.083333	21100	2.1	49820	28720 -
13	الابرق	0.076923	18800	1.8	45980	27180 -
14	تاكنس	0.071428	18200	1.8	42700	24500 -
15	مرتوبة	0.066666	18200	1.8	39850	21650 -
16	طلميثة	0.062500	17400	1.7	37360	19960 -
17	ام الرزم	0.058823	16500	1.6	35160	18660 -
18	مسة	0.055555	15800	1.5	33210	17410 -
19	العويلية	0.052631	12000	1.2	31460	19460 -
20	امساعد	0.050000	11200	1.1	29890	18690 -
21	كمبوت	0.047619	11200	1.1	28470	17270 -
22	جردس	0.045454	10600	1.0	27180	16580 -
23	عمر المختار	0.043478	9700	0.9	26000	16300 -
24	البردي	0.041666	9300	0.9	24900	15600 -
25	قندولة	0.040000	9000	0.9	23920	14920 -
26	بطة	0.038461	8600	0.8	23000	14400 -
27	البياضة	0.037037	8300	0.8	22140	13840 -
28	قصر الجلي	0.035714	8200	0.8	21350	13150 -
29	فرنادة	0.034482	8100	0.8	20600	12500 -
30	التميمي	0.033333	7900	0.8	19930	12030 -
31	القيقب	0.032258	7200	0.7	19280	12080 -
32	مراوة	0.031250	7100	0.7	18680	11580 -
33	سلنطة	0.030303	7100	0.7	18100	11000 -
34	لملودة	0.029411	6900	0.7	17580	10680 -
35	راس الهلال	0.028571	6300	0.6	17080	10780 -
36	المقرون	0.027777	6000	0.6	16600	10600 -
37	القائدية	0.027027	5900	0.6	16160	10260 -
38	الجغبوب	0.026315	5200	0.5	15730	10530 -
39	القرضبة	0.025641	5000	0.5	15330	10330 -
	المجموع	3.597735	2150900			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (59).

ملحق (18) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم الخليج طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	٪ من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	سرت	1.000000	176400	100	196750	20350 -
2	اجدابيا	0.500000	168800	95.7	98350	70450
3	البريقة	0.333333	61400	34.8	65600	4200 -
4	رأس الأنوف	0.250000	47800	27.1	49200	1400 -
5	الكفرة	0.200000	44800	25.4	39350	5450
6	جالو	0.166666	30200	0.17	32800	2600 -
7	هون	0.142857	28500	16.2	28100	400
8	ودان	0.125000	19300	10.9	24600	5300 -
9	سوكنة	0.111111	18600	10.5	21850	3250 -
10	أوجلة	0.100000	17800	10.0	19650	1850 -
11	زلة	0.090909	16900	9.6	17900	1000 -
12	بن جواد	0.083333	14900	8.5	16400	1500 -
13	تازربو	0.076923	9300	5.3	15150	5850 -
14	مرادة	0.071428	9300	5.3	14050	4750 -
15	الزويتينة	0.066666	8200	4.7	13100	4900 -
16	أبو نجيم	0.062500	7100	4.0	12300	5200 -
17	أجخرة	0.058823	6700	3.8	11550	4850 -
18	هراوة	0.055555	6600	3.7	10950	4350 -
19	الوشكة	0.052631	6400	3.6	10350	3950 -
20	أبوقرين	0.050000	6200	3.5	9800	3600 -
21	سلطان	0.047619	6100	3.5	9350	3250 -
22	بشر	0.045454	5900	3.3	8950	3050 -
المجموع		3.645354	717200			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (59).

ملحق (19) مؤشر توازن المراتب الحجمية للمدن الليبية في إقليم فزان طبقاً لقاعدة المرتبة والحجم حسب آفاق 2020.

الرتبة	المدينة	مقلوب الرتبة	الحجم الحقيقي	٪ من حجم المدينة الأولى	الحجم المثالي	الفرق بين الحجمين
1	سبها	1.000000	212500	100	153450	59050
2	ابراك	0.500000	71500	33.7	76710	- 5210
3	أوباري	0.333333	37900	17.8	51140	- 13240
4	مرزق	0.250000	35800	16.8	38350	- 2550
5	إدري	0.200000	26500	12.5	30700	- 4200
6	الغريفة	0.166666	20100	9.5	25550	- 5450
7	تراغن	0.142857	16500	7.8	21900	- 5400
8	أم الأرانب	0.125000	16000	7.5	19200	- 3200
9	القطرون	0.111111	15800	7.4	17050	- 1250
10	وادي عتبة	0.100000	15700	7.4	15350	- 350
11	غات	0.090909	15200	7.2	13950	- 1250
12	برقن	0.083333	12700	6.0	12800	- 100
13	ونزريك	0.076923	8400	4.0	11800	- 3400
14	بنت بية	0.071428	7700	3.6	10950	- 3250
15	أقار	0.066666	7700	3.6	10200	- 2500
16	القرضة	0.062500	7400	3.5	9600	- 2200
17	سمنو	0.058823	6600	3.1	9000	- 2400
18	زويلة	0.055555	6500	3.1	8500	- 2000
19	جرمة	0.052631	6300	3.0	8100	- 1800
20	الزيغن	0.050000	5200	2.5	7700	- 2500
المجموع		3.597735	552000			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول (59).